

١٣٩٥

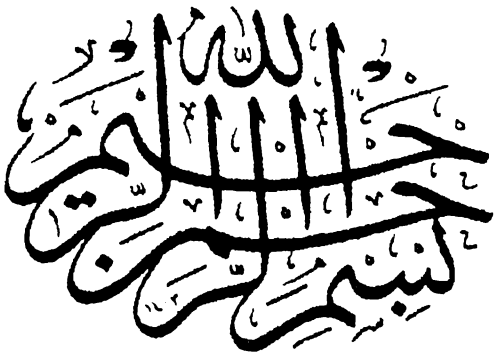
فقه القرآن

تأليف

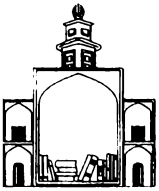
آية الله الشيخ محمد اليزدي

الجزء الثاني

مؤسسة النشر الإسلامي
التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة



شبكة الفكر
alfeker.net



١٢٩٦

فقه القرآن

تأليف
آية الله الشيخ محمد اليزدي

الجزء الثاني

مؤسسة النشر الإسلامي
التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة

سرشناسه: يزديّ، محمّد، ١٣١٠ ـ.
عنوان و نام پديدآور: فقه القرآن / محمّد اليزديّ.
مشخّصات نشر: قم: جماعة المدرّسين في الحوزة العلميّة بقم، مؤسّسة النشر الإسلامي، ١٣٩٤.
مشخّصات ظاهری: ٢ ج.
فروست: جماعة المدرّسين في الحوزة العلميّة بقم، مؤسّسة النشر الإسلامي؛ ١٢٩٥، ١٢٩٦.
شابك: (الدورة) ٣ ـ ١٦٢ ـ ١٤٣ ـ ٦٠٠ ـ ٩٧٨؛ ج. ٢: ٧ ـ ١٦٤ ـ ١٤٣ ـ ٦٠٠ ـ ٩٧٨
وضعيت فهرست نويسی: فيپا.
يادداشت: عربی.
موضوع: قرآن ـ ـ احكام و قوانين.
موضوع: تفاسير فقهی ـ ـ شيعه.
شناسه افزوده: جامعهٔ مدرّسين حوزهٔ علميّه قم. دفتر انتشارات اسلامی.
رده بندی كنگره: ١٣٩٤ ٧ ف ٤ ی / ٦ / BP ٩٩
رده بندی ديويی: ١٧٤ / ٢٩٧
شماره كتابشناسی ملّی: ٤١٣٣٨٥٢

فقه القرآن

(ج ٢)

■ تألبف: آية الله الشيخ محمّد اليزدي □
■ الموضوع: الفقه □
■ طبع و نشر: مؤسّسة النشر الإسلامي □
■ عدد الصفحات: ٦١٢ □
■ الطبعة: الأُولى □
■ المطبوع: ٧٠٠ □
■ التاريخ: ١٤٣٧ هـ. ق □
■ شابك ج ٢: ٧ ـ ١٦٤ ـ ١٤٣ ـ ٦٠٠ ـ ٩٧٨ □
ISBN 978 - 600 - 143 - 164 - 7

مؤسّسة النشر الإسلامي
التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرّفة

كتاب التجارة

التجارة

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لَا تَأْكُلُواْ أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ وَلَا تَقْتُلُواْ أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيماً﴾[1].

كرامة الإنسان عند الله

الإنسان بطبعه المُحبّ لذاته ولجميع شؤون حياته، لابدّ له من أكلٍ يُصلِحُ به بدنه ويسدّ به جوعه، وشربٍ ينفعه ويروي عطشه. وبالجملة ما يُسكِّن به غرائزه ويُلبّي مطالبها، والله تعالىٰ خَلَقَ له ما في الأرض جميعاً[2]، وخَلقُهُ وما خَلَق له فهو لنفسه تعالىٰ[3].

فالإنسان بفطرته يتصرّف في البحار والأنهار، فيشرب منها الماء إذا كان عذباً فراتاً[4]، ويتطهّر بها تنظيفاً من الأقذار ومن رجز

---

(١) النساء ٤: ٢٩.

(٢) قال تعالىٰ: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ ما فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً﴾ (البقرة ٢: ٢٩).

(٣) في الحديث القدسي: «خلقت الأشياء لأجلك وخلقتك لأجلي» (رسائل المحقّق الكركي ٣: ١٦٢، والجواهر السنيّة: ٣٦١).

(٤) قال تعالىٰ: ﴿وَهُوَ الَّذِي مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا بَرْزَخاً ←

الشيطان[١]، ويصطاد فيها فيأكل منها لحماً طريّاً ويلبس منها زينةً وحليةً[٢]، ويجري فيها الفلك ابتغاء فضل الله تعالىٰ من نعمه المتنوّعة في الأقطار المختلفة، وحمل الأمتعة ويسقي منها الحرث والزرع والشجر، وهذا كلّه حقٌّ طبيعيّ له بنوعه من غير تقدّمٍ لأحد على آخر.

وكذلك يتصرّف في الجبال والآجام والأودية وما يدبّ عليها وما ينبتُ فيها باتّخاذ البيوت واستخراج المعادن والزرع والغرس وصيد الدوابّ وتسخيرها، فقد جعل الله تعالى له ولكلّ دابّة في الأرض معايش[٣]، فذلك أيضاً حقّ طبيعي له من غير تقدّم لأحدٍ على أحد، فإنّ البحار والأنهار والجبال والآجام والأودية وغيرها... من الأموال العامّة الّتي فيها حقّ العموم، ينتفع بها علىٰ نظام خاصّ فُصّل في بحث الأنفال ومبحث الحكومة.

فالمال ما فيه أثرٌ تكويني ينتفع به الإنسان ويرتفع به افتقاره ويحفظ به حياته أو يدفع به مضارّه، وتختلف درجة قيمته باختلاف ذلك الأثر الّذي به قوام الشيء، فهو أمرٌ حقيقي وحقيقة عينيّة في الخارج يرغب فيه الإنسان وإن كان قد

← وَحِجْراً مَّحْجُوراً﴾ (الفرقان ٢٥: ٥٣)، وقوله: ﴿وَجَعَلْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ شَامِخَاتٍ وَأَسْقَيْنَاكُم مَّاءً فُرَاتاً﴾ (المرسلات ٧٧: ٢٧).

(١) قال تعالىٰ: ﴿إِذْ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسَ أَمَنَةً مِّنْهُ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّن السَّمَاءِ مَاءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِ وَيُذْهِبَ عَنكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ وَلِيَرْبِطَ عَلَى قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ الأَقْدَامَ﴾ (الأنفال ٨: ١١).

(٢) قال تعالىٰ: ﴿وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُواْ مِنْهُ لَحْماً طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُواْ مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (النحل ١٦: ١٤).

(٣) قال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلاً مَّا تَشْكُرُونَ﴾ (الأعراف ٧: ١٠)، وقال تعالىٰ: ﴿وَالأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ * وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ * وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾ (الحجر ١٥: ١٩ - ٢١).

لا يتوجّه إليه لكثرة وجوده مثل الماء والهواء.

ثمّ إنّ هذا المال إذا اكتسبه الإنسان واختصّه بنفسه بأحد أسباب الملكية الأُولى من الحيازة والصيد و... يتحقّق الملكيّة علىٰ ذلك المال فيصير مملوكاً، له مالك. والملكية أمر اعتباريّ عقلائيّ لا يوجد بحذائه في الخارج شيء زائد على المالك والمملوك.

وتعريف المال بما يُبذل بإزائه المال راجع إلى مقام المبادلات والمعاملات دون نفس الأموال بما هي؛ فإنّ الأنفال لله وللرسول، أي لا تكون ملكاً لأحدٍ بل لكلٍّ أن ينتفع بها، وللرسول والإمام والحكومة التصرّف فيها في منافع الناس وغبطتهم وهي أموال، وبيت المال دارٌ يُجعل فيها المنقول منها ليُقسّم بين مستحقّيه.

نعم، المالية مفهوم انتزاعي من المال لا يوجد له في الخارج ما يحاذيه زائداً على نفس المال، فدقّق.

ثمّ إنّه يتصرّف المالك بالفطرة والطبيعة أيضاً فيما تملّكه واختصّه بنفسه، فيغيّر فيه ويصنع منه ما يصنع من مزجٍ وتركيب، ومن طبخ في المأكل والمشرب ونسجٍ في الملبس، ومن مسكنٍ ومركبٍ وسائر وسائل الحياة؛ وبتصرّفه هذا وعمله وصنعه ترتفع ماليّته لارتفاع الرغبة فيه.

وبهذا التملّك والتصرّف والعمل تتحقّق رغبة وعلقة اعتبارية بينه وبين الشيء تسمّىٰ بالملكيّة، فما يستنقذه الإنسان من الطبيعة المحيطة به فهو له سواء كان بالاصطياد أو الاحتطاب أو الإحياء وحتّى التحجير، وليس لغيره أخذه منه بدون رضاه، وله منع غيره من التصرّف فيه.

ولعلّ الاختصاص الحاصل بهذا التصرّف الأوّلي بل الثانوي المعبّر عنه بالملكيّة أمرٌ طبيعيّ لا يختصّ بالإنسان فقط، بل نراه في الحيوانات بطبقاتها.

فالملكيّة هذه هي الرابطة الاعتباريّة المتحقّقة بين الإنسان وما فيه المنفعة المرغوب فيها حسب الخواص الطبيعيّة في الشيء أو فيما يحصل من العمل، وتتحقّق هذه الرابطة في اعتبار العقلاء بأحد الأسباب المملّكة سواء كانت الأوّلية أو الثانويّة عندهم من الحيازة والإحياء والاصطياد وأمثالها، أي ما لم يسبق على المملوك ملك ويد وشراء واستيجار وإرث وأمثالها، وقد أمضى الشارع المقدّس ذلك، أو أنّه لم يردع عنه إلّا في بعض الموارد كالخمر والخنزير وأشباهها.

فالآية الكريمة ـ الّتي صدّرنا بها البحث ـ قد أمضت مسألة المال، وتملّك الأموال، وتبادلها بين الملّاك ممّا كان مقبولاً وجارياً بين الناس بما هم عقلاء بقوله تعالى: ﴿أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم﴾. ثمّ نهت عن أكلها ﴿بِالْبَاطِلِ﴾، وبقي الباقي تحت الجواز والإباحة، وهو كلّ ما يُطلق عليه أنّه حقّ مثل التجارة ﴿عَن تَرَاضٍ﴾، فإنّ الباطل يقابله الحقّ.

وأمّا تشخيص المصاديق في طرفي الحقّ والباطل فمحوّل إلى العرف كما في أكثر موضوعات الأحكام العرفيّة ما لم يردع عنه الشرع، بعد أنّ الأصل الإباحة لا الحظر.

ولا يلزم في إحراز عدم الردع أن يكون واقعاً في مرئى ومنظر الشارع حتّى لا يشمل المستحدثات مثل المعاملات الالكترونيّة أو البيع الزماني والضمان الاجتماعي (التأمين) وغيرها لعلمهم عليهم السلام بها بعد العمومات والإطلاقات.

وقد استدلّ لهذا الأصل في الزبدة[١] وكنز العرفان[٢] ومسالك الأفهام[٣] بآياتٍ نشير إليها من غير بحث أو تفسير؛ قال تعالى:

١ ـ ﴿وَالأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ * وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾[٤].

٢ ـ ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِي الأَرْضِ حَلاَلاً طَيِّباً وَلاَ تَتَّبِعُواْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾[٥].

٣ ـ ﴿كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَلاَ تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَى﴾[٦].

٤ ـ ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ ذَلُولاً فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾[٧].

٥ ـ ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلاً مَّا تَشْكُرُونَ﴾[٨].

٦ ـ ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُّبَارَكاً فَأَنبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ * وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ * رِزْقاً لِّلْعِبَادِ...﴾[٩].

وصرّح المحقّق الأردبيلي رحمه الله بدلالتها زائداً على الزرع والنبات والمطاعم بقوله: بل سائر ما يوجد في العالم ممّا تقوم به معيشتكم حتّى الطيور والوحوش وما في الهواء والماء وما يدبّ على الأرض[١٠].

---

(١) زبدة البيان: ٤٦١ ـ ٤٦٦.
(٢) كنز العرفان ٢: ٦ ـ ١١.
(٣) مسالك الأفهام إلى آيات الأحكام ٣: ٢ ـ ٨.
(٤) الحجر ١٥: ١٩ ـ ٢٠.
(٥) البقرة ٢: ١٦٨.
(٦) طه ٢٠: ٨١.
(٧) الملك ٦٧: ١٥.
(٨) الأعراف ٧: ١٠.
(٩) قٓ ٥٠: ٩ ـ ١١.
(١٠) زبدة البيان: ٤٦١.

أقول: أضف إلى ذلك الفضاء وما تحت الأرض وفي تخومها.

وأمّا ما يتوهّم من بعض المباني الاقتصاديّة الشيوعيّة المأخوذة من ماركس وإنجلز ـ وقد سبقهما بعض المتقدِّمين اليونانيّين ـ من أنّ كلّ ما يتموّل هو مال للشعب، بل إنّهم يقولون: الإنسان بطبيعته السارية، له الانتفاع من المجموع من دون اختصاص شيء بفرد دون فرد آخر حتّى الدول والحكّام وإنّما عليهم الإشراف على الانتفاع دفعاً للفساد والتجاوز، فلا ملكيّة في البين أصلاً، والّذي هو الواقع جواز الانتفاع وإباحته على التناسب العقلائي، كالضيوف في مأدبة المضيّف الجائز لهم الأكل والشرب ولا ملكية... إلخ، فتوهّمٌ فاسد أجبنا عنه في محلّه، مع أنّ حفظ التناسب وحقّ التقدّم بمستوى العمل الابتدائي أو على شيء ومقداره على اختلاف الاستعدادات ودرجة الفعّالية الموجبة لتفاوت الرغبة في المال والعمل وتفاوت قيمته حسب أثره في الحياة ممّا لا كلام فيه لديهم أيضاً، وكأنّ البحث في شيءٍ منه يرجع إلى اللّفظ واختلاف التعبير، فإنّ الاختصاص بهذا الوجه لا يبعد عن اعتبار الملكيّة، والتفصيل خارج عن وضع الرسالة، وسيأتي شيء من الكلام فيه في مسألة الرزق في القرآن الكريم في آخر كتاب الأطعمة والأشربة إن شاء الله تعالى.

وكيف كان، فحيث إنّ كلّ فرد من نوع الإنسان لا يتمكّن من تأمين جميع ما يفتقر إليه في حياته، فإنّه يتعاون مع غيره بطبعه المدني ويتبادل بما زاد عن مختصّاته ببعض مختصّات غيره الزائدة لديه تأميناً للكلّ كلّ ما يؤمّنهم، وكان هذا التبادل أوّلاً بنفس الأعيان أو الأعمال ثمّ على مقياس معيّن بعد اختلاف الرغبات

في الأشياء الناشئة عن خواصّها أو خواصّ الأعمال المقوّمة، وبالتدريج جُعل المقياس أعلى الأشياء وأعزّها وهو الذهب والفضّة، فتحقّق معنى الثمن ومقابلة الشيء المثمن ثمّ الأوراق المجعولة من الحكومات والعملة الدولية... تسهيلاً.

ومن ذلك يتمّ تقسيم الماليّة والقيمة كما ذكره أهل الفنّ بالذات والمبادلة، فإنّ مالية الدرهم والدينار مبادلة تختلف بالاعتبار دون نفس الأشياء القائمة قيمتها بخواصّها الذاتية الّتي لا تنالها يد الاعتبار والجعل.

ثمّ إنّه لا إشكال في تحقّق الملكيّة بما عرفت من الأسباب للمؤمن بالله تعالىٰ، فله التصرّف في ملكه كيف يشاء ومنع غيره، ولايجوز للغير التصرّف فيه بغير إذنه ورضاه، إلّا أنّ الكلام في شمول ذلك لغير المؤمن أيضاً، فقد يقال بالاختصاص وأنّ المؤمن بالله تعالىٰ هو الّذي يملك دون غيره، وحاصل ما يمكن أن يستدلّ به قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبادِهِ وَ الطَّيِّباتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَياةِ الدُّنْيا خالِصَةً يَوْمَ الْقِيامَةِ كَذٰلِكَ نُفَصِّلُ الْآياتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾[١]، بتقريب صراحتها في اختصاص ما أخرج الله تعالىٰ زينة وما خلق من طيّبات الرزق لعباده المؤمنين، ومن أنكره ولم يؤمن به فهو دابّة على الله رزقها يعلم مستقرّها ومستودعها، لا، بل هو شرّ الدوابّ، قال تعالى: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوابِّ عِنْدَ اللهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لا يَعْقِلُونَ﴾[٢]، وقال أيضاً: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوابِّ عِنْدَ اللهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لا يُؤْمِنُونَ﴾[٣]، وقال أيضاً: ﴿رُبَما يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كانُوا مُسْلِمِينَ * ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا وَيُلْهِهِمُ الْأَمَلُ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾[٤]، وقال أيضاً: ﴿... يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ

(١) الأعراف ٧: ٣٢.
(٢) الأنفال ٨: ٢٢.
(٣) الأنفال ٨ ٥٥.
(٤) الحجر ١٥: ٢ ـ ٣.

﴿كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَامُ وَالنَّارُ مَثْوًى لَهُمْ﴾[١].

فكما أنّ تصرّف الأنعام وتمتّعهم ممّا خلق الله تعالىٰ تصرّف إباحة لا ملك، فكذلك الذين كفروا، وما خلق الله تعالىٰ من طيّبات الرزق وما أخرج من زينة فهو للمؤمنين خالصاً في الحياة الدُّنيا.

وعليه فلا بأس بتصرّف المؤمن فيما اختاره الكافر بغير إذنه ورضاه لو لم يترتّب عليه مفسدة، ولم ينطبق عليه عنوان محرّم آخر.

ويمكن تأييد ذلك بفلسفة الخلقة وعلّة الحياة من ظهور الحقّ وسلطة التوحيد وصيرورة الدِّين كلّه لله تعالىٰ، فكلّ شيء وكذا الإنسان إذا كان سيره وسلوكه في سبيل الحقّ فهو علىٰ حقّ وهدىٰ، وإذا خرج عنه واتّجه إلىٰ غير الله تعالىٰ فهو ـ بالطبع وحسب اللّوازم الطبيعيّة لنظام الفطرة ـ باطل وضلال؛ والإنسان الموحِّد المؤمن بالله تعالىٰ سالك علىٰ طريق يملك هذه القاعدة، وغيره خارج عنه لا يملكها، وهذا غاية التقريب.

والحقّ في الجواب: أوّلاً: أنّ الآية بنفسها تدلّ على الاشتراك بين المؤمن والكافر في إمكان التملّك وصحّته، فإنّ مفهوم ﴿خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ الاشتراك في الدنيا، ولا ينافي منطوق ﴿هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ فإنّ اللّام لا مفهوم له لينتفي به تملّك غيرهم، ولا يدلّ على أكثر من أولويّتهم في التمتّع من زينة الله الّتي أخرج لعباده ومن الطيّبات من الرزق دون الاختصاص بهم.

ثمّ إنّ كيفيّة تمتّع الكفّار وأنّهم يتمتّعون ويأكلون كما تأكل الأنعام، قبال

---

(١) محمّد ٤٧: ١٢.

كيفيّة تمتّع الذين آمنوا بالله واليوم الآخر غير تملّك كلّ منهم ما يتمتّعون به، فإنّ الكفّار لا ينتفعون من نعم الله تعالى إلّا مثل تمتّع الأنعام وانتفاع الدوابّ من الالتذاذ الغريزي والعيش الحيواني وتسمين أجسادهم وتغليظ شهواتهم من غير توجّه إلى الحرام والحلال وحقوق الآخرين، بل قد يتكالبون على حطام الدُّنيا كتكالب الكلاب.

وهذا علىٰ خلاف تمتّع الذين آمنوا بالله واليوم الآخر، فإنّهم ينتفعون من نِعم الله تعالى الحلال منها والطيّبات من الرزق مع رعاية حقوق الله تعالى وحقوق الناس، ويشكرون الله على النِّعم، ويذكرونه كثيراً، فيقوّمون بها أبدانهم للعبادة والخدمة لدين الله وخلقه، ويسعون في سبيل رضاه.

وكلّ ذلك لا ينافي تملّك كلّ منهم ما في أيديهم حتّى لا يجوز للآخر التصرّف فيه بغير رضاه.

وثانياً: إنّ الملكيّة اعتبار عقلائيّ لا يختصّ بشرع وملّة، وقد أمضاه الشارع أو لم يردع عنه، والآية الكريمة بعد أنّها في مقام بيان ردّ التحريم وأنّه: ﴿لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللهُ لَكَ﴾[1] ولِم لا تنتفعون من طيّبات ما خلق الله لكم وأنتم أحقّ بالانتفاع بها من غيركم فإنّكم بنوعكم وأعلىٰ صفاتكم وأكمل فردكم الغرض في مجموع الخلقة ولكم خُلق ما خُلق، وأُخرج ما أُخرج، لا ترتبط بمقام بيان الملكيّة وحدود المالك حتّىٰ تفيد الاختصاص بالمؤمن.

ثمّ لو سلّم أنّها تكون في ذلك المقام، فالآية الكريمة قد أثبتت وأكّدت اعتبار العقلاء من المؤمنين، ولم تردع في غيرهم، وتخطئة العقلاء في اعتباراتهم

---

(١) التحريم ٦٦: ١.

العامّة يحتاج إلىٰ صراحة ونصّ من الشارع المقدّس ولا يكتفىٰ بمثل ذلك حيث لامنطوق في الاختصاص ولا مفهوم للوصف لنفي غيرهم، فإنّ إطلاق العباد يشمل غير المؤمنين من الناس كما في موارد كثيرة[١]. ولا ينافي هذا لإطلاق اختصاص اللّام بالذين آمنوا لما عرفت.

مع أنّه ينطبق عليه غالباً العناوين المحرّمة الثانويّة بحيث يشكل تصوّره بدونها إلّا قليلاً كالتصرّف في أمواله من جهة المعاملة ظاهراً، وكان واقعاً تصرّفاً غير معاملي إذ جعله مختاراً مثلاً.

وأمّا سلب احترام مال المرتدّ بارتداده فهو بدليل آخر لا يرتبط بالمقام، ولا يشمل أمواله المكتسبة بعد ارتداده.

الاسترقاق!

ثمّ بعدما عرفت من صحّة تملّك المؤمن والكافر في اعتبار العقلاء وعدم ردع الشارع المقدّس عنه إلّا في بعض الموارد الخاصّة، فهل يختصّ التملّك بالحرّ أو يشمل العبد والمملوك أيضاً؟ وهل يفترق اعتبار العقلاء في ذلك مع اعتبار الشرع على أساس افتراق اعتبار ملكيّة الإنسان للإنسان؟

الظاهر من اعتبار العقلاء في ماهيّة الملكية بالنسبة إلى العبيد والإماء هو عدم الفرق معها في غيرهم، فإنّ معنى الملكية عندهم بالنسبة إليهم كمعناها بالنسبة إلى العقار والسلعة والمتاع من جواز التصرّف كيف يشاء حتّى الضرب والقتل كما

---

(١) مثل قوله تعالىٰ في الشيطان: ﴿لَّعَنَهُ اللهُ وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيباً مَّفْرُوضاً﴾ (النساء ٤: ١١٨)، وقوله تعالىٰ: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ أَنتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ (الزمر ٣٩: ٤٦) وغيرهما.

كان قبل الإسلام، فكانوا يستعبدون الضعفاء ويسترقّونهم بالقهر ظلماً من غير وجه ثمّ يبيعونهم في الأسواق، كما كانوا يحتطبون أو يصيدون ثمّ يبيعونه في الأسواق أيضاً، وكما نرىٰ ذلك في عصرنا هذا بشكلٍ آخر من استرقاق البلاد والدول المستضعفة فيبيعونهم بثمنٍ بخس مع ما في بلادهم وأراضيهم من النِّعم الإلٰهيّة الّتي خلقها الله تعالى لهم، وهذا من حبّ الرئاسة والحكومة بالرغم من ادّعائهم إلغاء تملّك إنسان لإنسان آخر، وكان ذلك ملغىً في الإسلام من أوّل الأمر بأيّ شكلٍ ووجهٍ كان، فلايجوز استرقاق إنسان بالقهر والظلم وجعله متاعاً وسلعةً يستمتع به، فإنّ الله تعالىٰ خلق الإنسان حرّاً ونهاه من أن يجعل نفسه عبداً لغيره[1].

وكيف كان، فعلى اعتبارهم ذلك لا معنى لملكية العبد شيئاً، فإنّ السلعة والمتاع لا معنى لاعتبار ملكيّتهما، فيختصّ التملّك بالحُرّ عندهم، وأمّا عند الشرع المقدّس فقد أبطل مبنى العقلاء في تملّكهم للإنسان، وحرّم الاسترقاق والاستعباد الّذي كان عندهم، إلّا أنّه لم ينقرض استرقاق القويّ الضعيفَ بظلمٍ وعنف فرداً وجمعاً بأيّ شكلٍ كان من صوره القديمة أو الحديثة المستورة بعنوان الاستعمار.

والّذي أمضاه الشرع المقدّس واعتبره هو أمرٌ آخر لا يكون بحقيقته نفس الملكيّة ولا يشابه ماهيّة اعتباره الملكيّة العقلائيّة، بل يرجع إلىٰ نوع إشراف ونحو ولاية مع حفظ حقوق الإنسان الأوّليّة لمن وقع تحت ذلك الإشراف كما في سائر موارد الولايات، وهو على الإجمال أنّ أُسارى الكفّار المحاربين للمسلمين لامعنى لتحريرهم من غير وجه بعد فتح الإسلام وأسرهم، فإمّا منّاً وإمّا فداءً من اشتراء أنفسهم، وإمّا حفظهم في المجتمع الإسلامي بتقسيمهم بين المسلمين لئلّا

(١) كما في نهج البلاغة: ٤٠١، كتاب ٣١، وفيه: «ولا تكن عبد غيرك وقد جعلك الله حرّاً».

يضرّوا الإسلام والمسلمين وليكونوا في مأمن من فتنهم أو يذوبوا متدرّجين فيهم، فيتصدّى المسلم تكفّله من الرزق والتربية وتعليمه الإسلام، ويعمل ذلك الأسير له أيضاً قِبال معاشه تحت إشراف المسلم وولايته، وليس للمسلم ضربه أو قتله أو المثلة به أو إيذاؤه بلا وجهٍ شرعيّ، فهو إنسان يعيش مع إنسان آخر تحت ولايته، ثمّ إنّه يتمسّك بأشياء لتحريره بعد الأمن من خطره بأن يصير مسلماً واقعاً، أو تغيّرت الشروط فيه فيصير كالآخرين، وليست هي تلك الملكيّة الواقعيّة، بل هي شبه ملك عبّر عنه بها، وتفصيل الكلام في محلّه[١].

وعلىٰ ما عرفت من الاعتبار لا يختصّ التملّك بالحرّ، ويصحّ اعتبار تملّك العبد أيضاً ولو في طول ملك مالكه أو بإذنه كما في كلّ مالك بالنسبة إلىٰ وليّه وإلىٰ مالك الملوك كما هو ظاهر، وذلك يتمكّن من المكاتبة مع مالكه في شراء نفسه.

هذا، ولكن قد يستدلّ لعدم تملّك العبد بقوله تعالىٰ: ﴿ضَرَبَ اللهُ مَثَلاً عَبْداً مَمْلُوكاً لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ...﴾[٢]، بتقريب توصيف الله تعالى العبد بأنّه لا يقدر علىٰ شيء، فلا يصحّ بيعه وشراؤه وإجارته من قِبل نفسه، فكيف احتطابه واصطياده وإحياؤه الأرض فلا يملك شيئاً ولو كان مؤمناً، والمانع كونه مملوكاً بلا فرق بين العبد والأمَة.

لكنّك تعلم أنّ الآية الكريمة في ظرفها الخاصّ من البحث العريق تدور حول إثبات القيّوم في الطبيعة، وأنّه تعالىٰ هو الّذي أنزل من السماء ماءً فأحيا به الأرض بعد موتها[٣]. وأنّ في ذلك لآية لقومٍ يتفكّرون[٤]، وكذلك تُشير الآيات

---

(١) رسالة عملناها بعنوان: حكم ما ملكت أيمانهم، رسائل فقهيّة، الرسالة السادسة: ٢٢٧.

(٢) النحل ١٦: ٧٥.

(٣) مأخوذ من سورة النحل ١٦: ٦٥.

(٤) مأخوذ من سورة النحل ١٦: ١١.

الكريمة إلىٰ مظاهر أُخرىٰ وعلائم وآيات بيّنات من تنظيم نظام الطبيعة ومواد ارتزاق الإنسان من ألبان الأنعام وسكّر ثمرات النخيل والأعناب وشراب النحل المختلف الألوان، وكيفيّة الحياة كتوفّي البعض، وردّ الآخر إلى أرذل العمر والتفاضل في الرزق والتوالد وتوليد بنين وحفدة ... .

وبعد وضوح الآيات المباركة، أفبالباطل يُؤمنون وبنعمة الله يكفرون؟[١] ويعبدون من دون الله ما لا يملك لهم رزقاً من السماوات والأرض ولا يستطيعون شيئاً؟![٢]

ففي مثل هذا المقام لتبيين البحث وإعلان الفرق بوضوح تجاه كلّ أحد، بيّن الله تعالىٰ قدرته وخالقيّته وأنّه القادر المتعال السارية إفاضاته في كلّ الوجود وفي الطبايع أيضاً، وبيّن تعالى الأصنام الّتي كانوا يعبدونها من دونه شركاً به، فهي الّتي لا تقدر علىٰ شيء في الأرض فكيف بها في السماوات. ففي مثل هذا المقام لتبيين الفرق يضرب الله تعالىٰ مثلين:

الأوّل: رجلان أحدهما: أبكم؛ أخرس أُمّي لا يقدر على النطق وهو كَلٌّ علىٰ مولاه أينما يوجّهه لا يأتِ بخير، وثانيهما: ناطق قادر يأمر بالعدل وهو علىٰ صراطٍ مستقيم، فهل يستويان؟![٣]

والثاني: ﴿***ضَرَبَ اللهُ مَثَلاً عَبْداً مَّمْلُوكاً لَّا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَمَن رَّزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقاً حَسَناً فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرّاً وَجَهْراً هَلْ يَسْتَوُونَ***﴾[٤].

فكما أنّ وجدان كلّ أحد وعقله لا يقضيان بتساوي هذين المثلين،

---

(١) مأخوذ من سورة النحل ١٦: ٧٢.
(٢) مأخوذ من سورة النحل ١٦: ٧٣.
(٣) مأخوذ من سورة النحل ١٦: ٧٦.
(٤) النحل ١٦: ٧٥.

ويحكمان بتقدّم القادر المتصرّف الناطق، كذلك لا يستوي الله تعالى القادر علىٰ كلّ شيء مع غيره ولا يُقاس مع الأصنام العَجَزة الجامدة أيضاً، والمعبود حقّاً وعدلاً هو الله القادر المتعال.

وعليه فلا تكون الآية الكريمة في مقام بيان شيء من صحّة تملّك العبد وعدمه حتّىٰ يستند إليها لعدم تملّكه وعدم صحّة نكاحه وطلاقه وغير ذلك ممّا ذكره الأصحاب[١] في محلّه، مع أنّه لا فرق بين قوله تعالىٰ: ﴿لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ﴾ في الجملتين، والأبكم يقدر على التكسّب والتملّك والتصرّف، فلولا السُنّة المباركة لم يتمّ استنادهم إلى الآية الكريمة لعدم صحّة ما ذكر، ولا تعارض بين كونه مملوكاً ومالكاً طولاً ـ كما عرفت.

والحاصل: أنّ اعتبار العقلاء الملكيّة لا يختصّ بفردٍ دون فرد، ونوعٍ دون نوع؛ مؤمناً كان أو كافراً، حرّاً كان أو عبداً، فله التصرّف في ملكه كيف يشاء ثمّ تبادله مع الآخرين علىٰ ضوابط خاصّة.

ثمّ إنّ التجارة ليست إلّا تبادلاً عقلائيّاً عرفيّاً بين ما زاد عن احتياجات شخص مع آخر، فهي تبديل مالٍ بمال، وذلك بطبعه قسمان قد يقع عن تراض وتوافق بينهما، وقد يقع بغيرهما، والأوّل هو الحقّ المرضيّ لدى العقلاء، والثاني هو الباطل المردود لديهم، وقد أمضى الشرع المقدّس ذلك في طرفيه وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ...﴾[٢].

---

(١) الخلاف ٣: ٣٢١، مسألة ١٥، و٤: ٢٥٧، مسألة ١١، وشرائع الإسلام ٢: ١٤ و٣٠٩، وجواهر الكلام ٢٣: ٤٣٨، و٣١: ٣٦١، وغيرها.

(٢) النساء ٤: ٢٩.

وتقابل التجارة مع الباطل يفيد أنّ الصحيح منها المتّفق عليه المستثنىٰ من الباطل هو حقٌّ عقلائي لم يردع عنه الشارع المقدّس مطلقاً، لا خصوص عنوان التجارة المنطبق على البيع غالباً، فيشمل كلّ مبادلة عقلائيّة تعدّ حقّاً لديهم، ولو لم ينطبق عليه عنوان خاصّ من البيع والصلح والإجارة وغيرها[١]، ولو كان مستحدثاً وغير مسبوق في مثل ما هو المعروف في زماننا بـ«التأمين» وأقسامها، فلا احتياج إلى الاحتيال فيها والتكلّف لتطبيق أحد العناوين عليه. وعليه كلّ ما لم يكن عند العرف تجارةً وحقّاً ـ مثل السرقة والقمار، وما هو المسمّىٰ في بلادنا بـ«اعانه ملّى»[٢] أي المعونة الوطنيّة، وفي بعض البلاد بـ«اليانصيب» أو لم يكن تجارة عند الشرع كالربا وبيع الخمر ولحم الخنزير، أو أنّه تجارة شرعاً وعرفاً ولكن لم يكن عن تراضٍ بل عن إكراه أو قهر عليه، فهو باطل غير واقع ولا يترتّب عليه آثار النقل والانتقال في الملك كما هو ظاهر، فالآية المباركة بكلّيتها تُرشد إلىٰ ما هو مؤيّد لدى العقلاء.

---

(١) في المفردات: التجارة التصرّف في رأس المال طلباً للربح (ص ٧٣، مادّة «تجارة»)، والمعنى يشمل جميع التصرّفات المعامليّة حتّى المضاربة والمساقاة والجعالة وما أشبه ذلك، خلافاً لما عن بعض أهل اللغة (اُنظر لسان العرب ٤: ٨٩، مادّة «تجر»، وتاج العروس ٦: ١٢٧، مادّة «تجر»، ومجمع البحرين ٣: ٢٣٣، مادّة «تجر») من أنّ التجارة البيع والشراء لغرض الربح.

(٢) وقد استبدلوا اسمه السابق: «بخت أزمائى» إليه إغراءً للناس، والمسمّىٰ واحد وهو اصطياد الناس وأخذ أموالهم قِبال ورقة باسم الجائزة على القرعة ثمّ صرف سهم منها في الجوائز تشديداً للإغراء، وجزء منها في بعض وجوه الخير بنظرهم إغراءً أيضاً وتملّك الباقي وصرفه في مشتهياتهم، وحيث لا يعطى المال من يأخذ الورقة تعاوناً على الخير ولا يصرف فيه نصفه بل عشره أيضاً فهو أكلٌ بالباطل عرفاً وشرعاً لا يُعدّ تجارةً وكسباً لا لمن تصيبه القرعة ولا للآخذين باسمها فهو حرامٌ لهما معاً.

والحاصل: أنّ في المقام أصلاً أوّلياً هو المرجع في الكتاب الحكيم، وهو أنّ كلّ مبادلة ومعاملة تعدّ حقّاً لدى العرف والعقلاء ما لم يردع عنها الشارع المقدّس، يحلّ أكل المال بها، وغيره باطل غير واقع يحرم أكل المال بـه. وبـعنوان بـيان المصداق، قال تعالىٰ: ﴿وَأَحَلَّ اللهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾[1]، كما سيأتي بحثه إن شاء الله تعالىٰ في محلّه.

ويؤيّد الأصل قوله تعالىٰ ذمّاً للأحبار والرهبان الذين هم عـلماء اليـهود والنصارى الذين كانوا يأكلون أموال الناس بالباطل، فيقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيراً مِّنَ الأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[2].

وكـذلك قـوله تـعالىٰ: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقاً مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[3] فإنّ عـنوان البـاطل المذكور كلّي ينطبق على الموارد ويقابله الحقّ، والانـطباق عـرفيّ إلّا مـع ردع الشرع المقدّس.

أركان المعاملة

ثمّ إنّك بالتأمّل والدقّة فيما أرشدت إليه الآيات الكـريمة السـالفة الذكـر تعرف أنّ التجارة ـ بمعنى التبادل في الأموال ـ تتوقّف على أربعة أركان؛ هـي: مالكان ومالان، فمالكان يتصرّفان في أموالهما بـالتبديل سـواءً كـان بأنـفسهما

(١) البقرة ٢: ٢٧٥.
(٢) التوبة ٩: ٣٤.
(٣) البقرة ٢: ١٨٨.

مباشرةً أو بواسطة وليّهما أو وكيلهما أو الأجنبيّ الفضولي، ثمّ إجازتهما ذلك التصرّف في الطرفين أو في أحدهما، ومالان يقع التبادل بهما، ولا تبادل في المالكين حتّىٰ في الاعتبار.

ثمّ إنّ المالَيْنِ إن كانا عينين أو منفعتين أو مختلفين فبيع وشراء، وإن كان انتفاعاً في طرف من ثمر أو دار سكنى أو عمل فإجارة، والمقياس هنا بين المالين هو الثمن، فإن وقع التبديل به فينحصر البائع أو المؤجّر بصاحب السلعة أو المنفعة، وصاحب الثمن هو المشتري أو المستأجر، وإلّا فكلّ من صاحبي السلعة أو المنفعة موجب وقابل، بائع ومشتري. نعم، في تبادل السلعة والانتفاع، المؤجّر أو الأجير هو صاحب المنفعة، وصاحب السلعة هو القابل المستأجر.

ثمّ إنّ طرفي المبادلة أي السلعتين أو الثمن والمثمن إن كانا حاضرين يُسمّىٰ نقداً وإلّا فإن كان بعد مضيّ زمان فإن كان في طرف الثمن يُسمّىٰ نسيئة، وإن كان في طرف المثمن يُسمّىٰ سلفاً(١)، وفيهما بيع الكلّي بالكلّي الّذي تتحقّق الذمّة فيه بنفس ذلك البيع فهو غير مكيل بمكيال أي بيع الدَّين والذمّة المتحقّق قبلاً بسببه بدين آخر كذلك حتّىٰ تكون مالاً موجوداً في الجملة، ويصدق تبديل مال بمال ولا مال في الكلّي قبل البيع وحاله أيضاً، ويوجد به ممّن كان لذمّته اعتبار عرفاً.

---

(١) ومن الشروط كما تعطيه العبارة قبض الثمن في المجلس، ولو وقع البعض فعن الشهيد رحمه الله (كما في اللمعة الدمشقية: ٧١) البطلان في الكلّ، وعن الآخرين في المؤجّل فقط، فيصحّ في الحال (منهم المحقّق في الشرائع ٢: ٦٣، والشهيد الثاني في المسالك ٣: ٤١٢، وصاحب الجواهر ٢٥: ٥٦٣)، ولا نفهم لتطبيق ما ذكروه وجهاً للبطلان من بيع الدَّين بالدَّين على المقام فإنّه لا يشمل الدَّين الحاصل من نفس البيع.

ولعلّ فيما ذكرنا اجتمع جميع أقسام المعاملات البيعيّة بعد إضافة وجود الربح أو النقص أو عدمهما[١] فيصحّ كلّ ما كان عند العرف حقّاً، ويبطل غيره الباطل عنده أو عند الشرع المقدّس لنفي الماليّة لديه، كما في بيع الخمر والخنزير، أو نوع المعاملة كما في الربا وبيع مكيل بمكيل، والأقوىٰ تقييد البطلان بما إذا كان الدَّين في الطرفين مؤجّلاً لعدم مال بالفعل، ورعاية الاحتياط في الحال، كما عن الأُستاذ الأعظم مدّ ظلّه في حاشيته على الوسيلة.

ومن المعلوم أنّ عمل التبديل في المالية بالبيع أو الإجارة، بل في كلّ معاملة لايتحقّق بنفسه جزافاً أيضاً، بل يحتاج إلىٰ مظهر من لفظ أو عمل بأخذ وعطاء، فإن تحقّق بالأوّل فهو عقد، وبالثاني المعاطاة، وكلاهما متعارفان، وقد أمضاهما الشارع المقدّس، وكأن العرف لا يكتفي في مهامّ الأُمور إلّا بلفظٍ صريح أو سندٍ قاطع تضمنه المحاكم، والأمر في الشرع كذلك، قال تعالىٰ: ﴿*وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ* ـ إلىٰ قوله تعالى: ـ *إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا...*﴾[٢]، كما سيأتي الكلام عنه إن شاء الله[٣].

فالمعاطاة أي التجارة الحاضرة الدائرة بينهما (البائع والمشتري) بالتقابض لابأس بها من دون سند وكتابة أو لفظ وعقد، فإنّ اليد من أدلّة المالكيّة ظاهراً لدى العرف والعقلاء، وبعد الاستلام يتحقّق لكلّ منهما دليلٌ علىٰ مالكيّة ما في يده، ولادليل بدونه، فإذا لم تكن حاضرة دائرة بأن كانت نسيئة أو سلفاً أو غير مأخوذ ومقبوض، فلاتتحقّق بدون تصريح من عقد بلفظ، فإنّ وجوب الوفاء كما سيأتي

---

(١) المسمّى بالمرابحة والمواضعة والتولية. (٢) البقرة ٢: ٢٨٢.

(٣) سيأتي في ص ٥٤ ـ ٥٥.

بحثه إن شاء الله[١] متعلّق بكلّ عقدٍ وعهد، فلابدّ في كلّ معاملة من عقد لاسيّما في البيع والإجارة الكثير الابتلاء بهما كما لايخفىٰ.

اشتراط البلوغ والعقل والاختيار

ومن توجيه التكليف يستنبط أنّ طرفي المعاملة وهما المتعاملان حين إيجادهما التبادل عن تراض، بل كلّ معاملة بعقدٍ أو قبضٍ لابدّ وأن يكونا بالغين عاقلين ليصحّ نهيهما عن أكل المال بالباطل كما يستفاد اشتراط حقّ التصرّف بالتبديل بأن يكونا مالكين أو وليّين أو وكيلين عنهما أو بالاختلاف.

أمّا الفضولي الأجنبيّ فيقع عقده معلّقاً حتّىٰ يلحقه إذن المالك، فيرتبط به والتصرّف تصرّفه ويتنجّز، وقد أمضاه الشرع المقدّس بما عرفت من إطلاق التجارة عن تراض، والإذن يحقّق التراضي فيصير تجارةً عن تراض وقد صرّحت به السنّة المباركة حيث قال رسول الله صلى الله عليه وآله لعروة[٢]: «بارك الله في صفقة يمينك»[٣]، وتفصيل ذلك كلّه في المفصّلات.

والّذي علينا في المقام حسب وضع الرسالة تحقيق موارد ردع الشارع

---

(١) سيأتي في ص ٢٥.

(٢) الفضولي في طرف واحد مع مالك السلعة أو الثمن أو وليّه أو وكيله لعلّه يُعدّ عقلائيّاً لاسيّما مع احتمال إجازة الآخر، وعروة بما هو من العقلاء عمل ذلك قبل إمضاء الشرع فأمضاه رسول الله صلى الله عليه وآله، ويُستفاد منه إمضاء مطلق الفضولي ومنه المورد، وأمّا في الطرفين بأن يبيع أجنبيّ مال الغير بأجنبيّ آخر ويشتريه هو أيضاً ففي كون ذلك عملاً سفهيّاً أو معاملةً عقلائيّة تتمّ صحّتها بعدم الردع بعد لحوق الإجازة، الأقوى الثاني.

(٣) الثاقب في المناقب: ١١٢ ح ١٠٨، وعنه مستدرك الوسائل ١٣: ٢٤٥، الباب ١٨ من كتاب التجارة ح ١، وعوالي اللئالي ٣: ٢٠٥ ح ٣٦.

المقدّس لها بعدما عرفت أنّ الصحّة العقلائيّة كافية من دون افتقار إلى إمضاء، وقبل ذلك نستفسر ما يرتبط بمطلق التجارة أو خصوص البيع.

قال تعالىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَوْفُواْ بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾[١].

تأمر الآية الكريمة صريحاً بالوفاء بالعقود ومقتضاها أمراً وجوبيّاً علىٰ ظهوره؛ وللتوضيح في المقام نقول:

العقود جمع عقد، وهو إيجاد ربط بين شيئين ليصيرا شيئاً واحداً بعدما لم يكونا كذلك، كالعقد بين خيطين، ثمّ استعمل العقد في إيجاد العلقة والربط بين شخصين كعقد النكاح، واستعمل العقد في العلقة بين شخص ومال كعقد الصلح والهبة، واستعمل العقد أيضاً في إيجاد ذلك الربط متقابلاً بتبديل مال بمال، فيُؤخذ ربطاً مكان ربط كعقد البيع والإجارة، ثمّ إنّه استُعمل في كلّ ربط اعتباريّ كالضمان وتعاهد العمل والشرط خلال عقد آخر.

وعليه فتشمل الكلمة جميع العهود والعقود بين الناس بعضهم مع بعض، بل بينهم وبين الله تعالىٰ كالنذر والعهد واليمين[٢]، فيجب الوفاء بمقتضىٰ كلّيّته لزوماً وجوازاً المستفاد من ماهيّة العقد علىٰ اختلافها في مقتضياتها وفي الجواز واللّزوم عرفاً وعقلاً، وقد أمضاها الشارع المقدّس أو تصرّف في

---

(١) المائدة ٥: ١.

(٢) الظاهر أنّ العهد والنذر واليمين من الإنشاءات الّتي لايتوقّف تحقّقها على القبول، بل يوجد بإيجادها مع شروطها من رجحان المتعلّق دينيّاً ودنيوياً، كما سيأتي بحثه إن شاء الله (ص ٧٨ ـ ٧٩)، وإذا كان العقد عهداً، يشمله جميع أدلّة وجوب الوفاء بالعهد علىٰ ما سيأتي بحثه في كتاب العهود والأيمان (ص ٧٨ ـ ٧٩) إن شاء الله.

بعضها علىٰ تفصيل في محلّه.

وأمّا الإيجادات الاعتباريّة الّتي ليس فيها إلّا طرف واحد كالعتق والطلاق والهبة في بعض صورها وكذا الوقف على الجهات العامّة كالمسجد، فإنّ في بعضه فكّ الملك وفي غيره تحبيس العين وتسبيل الثمرة[1] لانتفاع الغير، فليست هي بعقد، وتسمّى اصطلاحاً إيقاعاً كما لا يخفىٰ.

ونتيجة التأمّل فيما ذكرنا أنّ وجوب الوفاء الشامل للشرط وهو الالتزام المرتبط بالآخر مختصّ بما لم يكن مخالفاً لمقتضى العقد والالتزام الأوّل، فيصحّ البيع مثلاً بشرط أن يعمل له الخياطة دون أن لا ينتفع من المبيع أو عدم القبض والإقباض، ولذلك يقع العقد الأوّل صحيحاً ويُلغى الشرط الفاسد الثاني لتعلّقه بالحرام مثلاً، أو لكونه خلاف مقتضى العقد، ووجه الاختصاص أنّ وجوب الوفاء

---

(١) من المعلوم أنّ المهيّات المخترعة الاعتباريّة شرعاً أو عرفاً يعلم حدودها من الآثار والأحكام المترتّبة عليها، والموقوف كأنّه ليس بمهيّة واحدة بل هو إنشاء وإيقاع في بعض موارده بمعنىٰ عدم توقّف تحقّقه على القبول كما في الموقوفات العامّة مثل الحمّامات والمدارس والطرق، وهو عقد في الآخر أي لا يتمّ إلّا بالقبول كالوقف للمسجد وقبول الصلاة فيه أو للأولاد أو العناوين مثل الفقراء وقبوله تصرّف طبقة الموجودين أو وليّ الفقراء.

ثمّ إنّهم عبّروا في المسجد بفكّ الملك وفي غيره عامّاً كان أو خاصّاً بدليل جواز بيعه في موارد خاصّة بما عرفت كما في المفصّلات.

والأقرب أنّ ماهيّة الوقف في المسجد تغايرها في غيره حتّىٰ في المصالح العامّة كالمدارس والطرق، ففي الأوّل إنشاء وإيقاع بفكّ الملك كالعتق ولا يتوقّف علىٰ قبول، فلا مالك له إلّا مالك الملوك، وفي غيره عقد حقيقته الإيقاف في الملكية لئلّا تقع التقلّبات الناقلة ممّن له الانتفاع، ويتوقّف تحقّقه على القبول وهو في العامّة تصرّف بعض المؤمنين وفي الخاصّة قبول طبقة الموجودين، والملكيّة تتعلّق بالمسلمين في العامّة يتصرّف فيه وليّهم لدى الضرورة. وتفصيل الكلام في رسالة عملناها فيه وإن انتهينا إلى أنّه إيقاع مطلقاً في جميع أقسامه ولا يتوقّف على قبول، فراجع رسائل فقهية، الرسالة الثانية: ٢٥٣، مهيّة الوقف.

متعلّق بالعقد ولكلّ عقد مقتضىٰ خاصّ، والالتزام المعلّق به لو لم يساعده فهو غيرعقلائي كالنكاح بشرط عدم الاستمتاع، فلا تحقّق له حقيقة ليسري إليه وجوب الوفاء.

ولا يصغى إلىٰ ما قيل من أنّ الالتزام الأوّل العقد بدون ذلك الشرط غير مقصود، والمقصود غير واقع، فلابدّ من فسادهما دون البعض.

فإنّ لكلّ منهما مفاداً مستقلّاً مقصوداً والارتباط مطلوب ثان فيبقى الأوّل بعد زوال الثاني.

العوضان

ثمّ إنّ المال المتبادل في التقلّبات العرفيّة والتصرّفات العقلائيّة لابدّ وأن يكون معلوماً محدّداً بوجه، ثمناً كان أو مثمناً، في البيع وعلى الإطلاق؛ أي العوضان في كلّ معاملة ومعاوضة، فإنّ المجهول المطلق حتّىٰ بمشاهدة نموذج منه لا يُعامل عليه عرفاً ولا عقلائيّاً ولو في طرفٍ واحد[1]، ومن ذلك يبدو الافتقار إلى الوزن والعدّ، ويتحقّق الربح والخسران، فإنّ العوضين هما الملاك في تحقّقهما عرفاً.

ومن المعلوم أنّ التبديل بين شيئين متساويين من جميع الجهات جنساً

---

(١) ولعلّ المراد من بيع الغرر المنهيّ عنه ـ فيما نُسب إلى النبيّ صلى الله عليه وآله ـ أنّه نهىٰ عن بيع الغرر (وسائل الشيعة ١٧: ٤٤٨، الباب ٤٠ من أبواب آداب التجارة ح ٣). هذا المجهول المطلق، لا خصوص التغرير ولا فيما إذا كان الجهل بحيث لا يردّه العقل أحياناً، كما إذا كانت المبادلة بثمن يربح كائناً ما كان المثمن بعد المشاهدة كبيع الصبرة بما فيها إلّا أنّه ليس بمجهول مطلق، مع أنّ ذلك أيضاً غير عقلائي عندنا بمعنى أنّ المتعارف بينهم غير ذلك وإن أمضوا مثل ذلك أحياناً.

ونوعاً وصنفاً ووزناً أو عدّاً في زمان واحد غير عقلائي إلّا ما شذّ وندر، كما إذا كانت المصلحة في نفس المبادلة ولا بأس به مع اختلاف الزمان.

وأمّا مع التفاوت، ففي المكيل والموزون والمعدود مع اتّحاد الجنس والزيادة (بشرط الزيادة) رباً باطل وإن كان عقلائيّاً، فإنّهم يقولون: إنّما البيع مِثْلُ الرِّبا، وأنّه منه، أو البيع مِثْلُهُ، وليس هو مثل البيع، وقد أحلَّ الله البيع الّذي يدور عليه الاقتصاد المتكامل الصحيح الشامل، وحرّم الرِّبا المترتّب عليه الانحراف الاقتصادي والمتمركز في ناحية من غير عمل، وسنُشير إليه في بحث الرِّبا[١] إن شاء الله.

ومع اختلاف الجنس مطلقاً ـ سواءً كان التبادل بالتساوي أو مع التفاوت بالأكثر، وهو الغالب لدى العقلاء، المتعلّق به أغراضهم اليوميّة في معيشتهم العاديّة الفرديّة والاجتماعيّة المعمول بينهم بمقياس وميزان، أو بالأقلّ لغرض ـ فلا بأس به.

تعادل الميزان

وعندئذٍ فلابدّ من رعاية القسط في الميزان، والعدل في المقياس الّذي يُوزن به أو يُعدّ، والتخسير فيه والتطفيف أكل للمال بالباطل ونوع سرقة لدى العقلاء وتصرّف في مال الغير بغير رضاه، فإنّ الزائد المأخوذ أو الخاسر الباقي غير المردود، هو مال الغير، وأكله فجور باطل. والميزان الّذي يتعادل به حقّ الطرفين حتّى لا يتعدّىٰ بأحدهما ضروريّ لازم عقلائيّاً وشرعاً حتّى لقد قارن

---

(١) سيأتي في ص ٣١ ـ ٣٢.

الله تعالىٰ وضعه مع رفع السماء، وكأنّ بقاء الأرض علىٰ ما هي عليها يرتبط بتعديل معيشة الناس، فإنّ رفع السماء المرتبط بوضع الأرض لايتمّ إلّا بنصب الميزان وجعله المقياس العادل في الأُمور مطلقاً، وفي المباراة بالأخصّ؛ ولذلك نهى الله تعالىٰ عن الطغيان في الميزان أو التخسير فيه وأمَرَ بإقامته بالقسط، قال تعالىٰ: ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ * أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ * وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ﴾[1].

ثمّ أكّد ذلك وأوعد المطففين بالعذاب وهم ﴿الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ منهم ويأخذون تمام الحدّ وكمال الحقّ ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ وينقصون حقّهم، فيعطونهم أقلّ من مالهم ويتركون شيئاً منه، فيظنّ القابض تمام الكيل والوزن ويعتقد أنّه أخذ حقّه، ويظهر له ذلك الخسران عند ارتفاع الحجاب وانكشاف الحقّ يوم تُبلى السرائر، والربح حينئذٍ للخاسر في الدُّنيا، ألا يظنّ أُولئك الذين يُطفّفون أنّهم مبعوثون ليومٍ عظيم، يوم يقوم الناس بأجمعهم: الخاسر والرابح، البائع والمشتري، المُعطي والقابض، ومن بيده الميزان والمقياس ومن يأخذ بهما، لربّ العالمين الحاكم بالعدل بينهم؟! ومَن آمن بذلك اليوم والبعث فيه، بل من ظنّ به يترك التطفيف فكيف إذا علم وتيقّن[2] مع بقاء الكلمة علىٰ ظاهرها.

قال تعالىٰ: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ * الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ * وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ * أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُم مَّبْعُوثُونَ * لِيَوْمٍ عَظِيمٍ * يَوْمَ يَقُومُ

---

(١) الرحمٰن ٥٥: ٧ ـ ٩.

(٢) ولايبعد أن يكون المراد من «الميزان» ما يعرف به الحقّ الخالق الفاطر للنظام العلوي أي السماء وما فيها، والسفلي أي الأرض ومن عليها بملاحظة السياق.

النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾(١).

وقال تعالىٰ: ﴿... *وَأَوْفُواْ الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لاَ نُكَلِّفُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَهَا*﴾(٢).

فإنّ دلالة الآيات الكريمة علىٰ وجوب إيفاء الكيل والوزن وأداء حقّ طرف المعاملة، بايعاً كان أو مشترياً، في الثمن أو المثمن، وعلى الإطلاق في العوضين، مطلقاً ظاهر، كما لا يخفىٰ.

وحيث إنّ هذا أمرٌ فطريّ عقلائيّ يوجد في سائر الشرائع، فقد حكى الله تعالىٰ عن نبيّه شُعيب عليه السلام حينما نصح قومه، وجعل ذلك في سياق عبادة الله تعالىٰ وأنّ المؤمن به تعالىٰ يُراعي الحقّ، فقال: ﴿*يَا قَوْمِ اعْبُدُواْ اللهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَـهٍ غَيْرُهُ وَلاَ تَنقُصُواْ الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ إِنِّيَ أَرَاكُم بِخَيْرٍ وَإِنِّيَ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ * وَيَا قَوْمِ أَوْفُواْ الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلاَ تَبْخَسُواْ النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلاَ تَعْثَوْاْ فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ*﴾(٣).

هذا بحسب الوضع وحقوق الناس ولزوم أدائها أو الاستحلال وجلب رضايتهم، والبراءة بعد رضاية صاحب الحقّ.

أمّا بحسب التكليف فتفصيل الكلام في المحرّمات وقد قلنا بأنّ التطفيف(٤) ذنبٌ عظيم ومقترفه هو المعتدي الأثيم.

ثمّ لا يخفى عليك أنّ الميزان لغةً بل شرعاً بمعنى الأعمّ الشامل لكلّ ما يوزن به(٥): المقدار من جهة الثقل والخفّة أو المبلغ أو الطول أو السطح أو الحجم

---

(١) المطفّفين ٨٢: ١ ـ ٦.
(٢) الأنعام ٦: ١٥٢.
(٣) هود ١١: ٨٤ ـ ٨٥.
(٤) سيأتي في ص ٢٣٨ ـ ٢٣٩.
(٥) قال تعالىٰ: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ (الأنبياء ٢١: ٤٧). وقال تعالىٰ: ﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ﴾ (الأعراف ٧: ٨). وقال تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ * فَهُوَ ←

وغير ذلك من الأشياء المنقولة وغيرها الجامد أو المائع وهكذا، ولا يختصّ بما يُكال أو يُوزن به المأكولات والمطعومات المتعارفة وتلك من أجلى المصاديق.

وعليه فيشمل منطوق الآيات جميع ذلك ويحكم عليها وضعاً وتكليفاً، ولا يتمّ الإلحاق الحكمي كما عن الشيخ ﷺ في المكاسب[١].

البيع

وهو مبادلة مال بمال آخر بتمليكه ـ عيناً كان أو منفعة ـ وهو الأكثر تداولاً بين الناس من أقسام التجارة، وقد عرفت أنّ الأصل إباحته بجميع أقسامه الّتي هي النقد والنسيئة والسلف، والأوّل بأقسامه الّتي هي المساومة والمرابحة والمواضعة والتولية[٢]، وقد أشرنا من قبل أنّ في نوع من المرابحة مع اتّحاد الجنس ردعاً شديداً ومنعاً أكيداً، فإنّه رباً محرّم.

الرّبا

وفيه آيات: **الأُولىٰ**: قوله تعالىٰ: ﴿*الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللهُ الْبَيْعَ*

← فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ (القارعة ١٠١: ٦ ـ ٧). وفي المفردات (ص ٥٢٢، مادّة «وزن»): الوزن معرفة قدر الشيء، وعند العامّة ما يُقدَّر بالقسط والقبّان. وقال: القسط هو النصيب بالعدل كالنصف (ص ٤٠٣، مادّة «قسط»).

(١) كتاب المكاسب ١: ١٩٩.

(٢) المساومة وهو أفضل الأفراد من تعيين الثمن والمثمن بدون ذكر رأس المال ومع ذكره الأقسام الأُخرىٰ من: المساواة فالتولية أو الزيادة فالمرابحة أو النقيصة فالمواضعة كما لايخفىٰ.

*وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللهِ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَـئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ * يَمْحَقُ اللهُ الْرِّبَا وَيُرْبِى الصَّدَقَاتِ وَاللهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾*[1].

مَثَّلت الآية الكريمة الّذي يأكل الرِّبا بالذي يتخبّطه الشيطان من المسّ فلا يشعر بشيء ولا يقوم علىٰ قدميه مستوياً، بل يهوي إلىٰ يمينه وشماله ليسقط، فكلّما يريد أن يقوم يهوي إلىٰ طرفٍ آخر فيمشي غير مستوٍ فينظر إليه كلّ عابر ويراه متزلزلاً.

والحقّ: أنّ من يأكل الربا، كذلك حالُهُ في الدُّنيا والآخرة لا في القيامة فقط، والعلّة الأصليّة لذلك التخبّط والمرض هي توهّمهم بأنّ البيع مثلُ الرّبا وأنّهما متساويان علىٰ حدٍّ يكون الرّبا أظهر والبيع مثلُهُ لا أنّه مِثْلُ البيع، وقد أحلَّ اللهُ البيع على الإطلاق بجميع أقسامه وحرَّمَ الرِّبا تحريماً أكيداً، وبعد ذلك التحريم الصريح والمنع الأكيد، فمن جاءه حُكْمُ الله وحَدُّهُ وعرفَ الأمرَ وسمعَ الوعظَ فانتهى لنهي الله وحُكْمِهِ وأطاع أمره، فلسوف يعفو الله تعالىٰ ما قبله من أكل الرّبا قبل الإسلام أو قبل علمه بالحكم وهو في الإسلام، وأمّا من عاد فينتقم الله منه، وهو من أصحاب النار الخالدين فيها، فإنّ الله تعالىٰ يَمْحَقُ الرّبا ويسحقه ويعدمه، ويُربي الصدقات ويزيد في ثمراتها في الدُّنيا والآخرة.

والعفو عمّا قبل علمه إذا كان في الإسلام تكليفاً لا ينافي الوضع واشتغال ذمّته علىٰ كلام فيه.

فإنّه لا إشكال في دلالة قوله تعالىٰ: ﴿*فَلَهُ مَا سَلَفَ*﴾ علىٰ نفي العقاب عمّا

---

(١) البقرة ٢: ٢٧٥ ـ ٢٧٦.

سلف عن نزول الحكم أو عن إسلام المكلّف أو عن علم المسلم بالحكم أو الموضوع والإسلام يجبُّ ما قبله، فإنّ من ارتكب الحرام أو ترك الواجب قبل أن ينزل حكم الحرمة أو الوجوب أو قبل أن يستبصر الكافر أو الكتابي ثمّ أسلم، أو قبل أن يعلم المسلم الجاهل بالحكم أو الموضوع لا يعاقب على ما ترك أو فعل، بل لا وجه ولا معنى لعقابه لو قلنا في المسلم الجاهل إذا كان مقصّراً يُعاقب علىٰ تركه تحصيل العلم بالأحكام دون ترك الواجب أو الحرام على ما فُصِّل في الأُصول.

وأمّا دلالته على أنّ له ما سلف وضعاً بمعنى ملكيّته لما اكتسب قبل نزول الحكم في الرّبا مثلاً أو اكتسب عندما كان كافراً أو كتابياً ثمّ أسلم، وكذلك المسلم الجاهل قبل أن يعلم، بحيث لم يجب عليه ردّه إلى صاحبه مثل ما اكتسب في بيع الخمر والخنزير وهو كافر ففيه خلاف.

قال الراوندي رحمه الله: ﴿فَلَهُ مَا سَلَفَ﴾ أي له ما أكل وليس عليه ردّ ما سلف إذ لم يكن علم أنّه حرام. قال أبو جعفر عليه السلام: «من أدرك الإسلام وتاب ممّا كان عمله في الجاهليّة وضع الله عنه ما سلف»[1].

فمن ارتكب رباً بجهالة ولم يعلم أنّ ذلك محظور فليستغفر الله في المستقبل وليس عليه فيما مضى من شيء، ومتىٰ علم أنّ ذلك محرّم وتمكّن من عمله فكلّ ما يحصل له من ذلك محرّم عليه ويجب عليه ردّه إلى صاحبه[2]، انتهى.

وكذلك عن المحقّق رحمه الله في الزبدة حيث قال: ﴿فَلَهُ مَا سَلَفَ﴾ أي فملك ما

---

(١) مستدرك الوسائل ١٣: ٣٣٨، الباب ٦ من أبواب الربا ح ٥، والتبيان ٣: ٥٠٩، ذيل الآية ٢٧٥ من سورة البقرة، وفي تفسير العيّاشي (١: ١٥٢ ح ٥٠٦) نقلاً بالمعنى.

(٢) فقه القرآن ٢: ٤٦ ـ ٤٧.

أخذه سالفاً وقبض وتصرّف، وجاز له التصرّف فيما فعل من المنهيّ الآن، وكذا فيما يترتّب على ترك ما هو المأمور به الآن، ولا مؤاخذة على ما سبق الأمر والنهي[١]، انتهى.

وأشار إليه الفاضل المقداد ونظر فيه حيث قال: قيل في قوله: ﴿فَلَهُ مَا سَلَفَ﴾ دلالةٌ على أنّه لا تجب إعادة الرّبا مع الجهل بتحريمه، بل يكفي مع ورود العلم الانتهاء وهو التوبة لا غير. وفيه نظر، لجواز أن يكون المراد به سقوط الإثم بالتوبة، لا سقوط حقّ الغير، لأنّه لا يسقطه إلّا أداؤه[٢].

وعندنا الحقّ أنّ له ذلك وضعاً في الأوّلين دون الثالث، فإنّ المسلم الجاهل قد تصرّف في مال الغير بأخذه الرّبا وهو أكلٌ بالباطل ولو عن جهل ولا تنافي بين نفي العقاب واشتغال الذمّة. والمتيقّن من مفاد ﴿لَهُ مَا سَلَفَ﴾ أنّه لا يعاقب عليه لجهله، وإطلاقُ النهي عن أكل المال بالباطل باقٍ على حاله كما في سائر الموارد المشابهة من التصرّف في مال الغير جهلاً وعليه الأداء بعدما علم.

هذا كلّه من كلمات الفقهاء في الجملة، ولا يخفى عليك ما عن الأُستاذ رحمه الله في الميزان من أنّ الجملة تفريعٌ علىٰ قوله: ﴿وَأَحَلَّ اللهُ الْبَيْعَ﴾ والكلام غير مقيّد بالرّبا، فهو حكم كلّي... إلى قوله: حكمٌ غير خاصّ بالرّبا، بل عامّ يشمل جميع الكبائر الموبقة[٣] إلخ، والمعنى نفي العقاب عمّن ارتكب الذنب قبل نزول الحرمة، ولم نتعرّض للوضع أصلاً، فراجع.

هذا، ولكنّ السنّة بحمد الله صرّحت بذلك، بل استدلّ الإمام عليه السلام بالآية[٤].

---

(١) زبدة البيان: ٥٤٦. (٢) كنز العرفان ٢: ٢٨.

(٣) الميزان في تفسير القرآن ٢: ٤١٧، ذيل الآية ٢٧٥ من سورة البقرة.

(٤) البقرة ٢: ٢٧٥.

ففي رواية هشام بن سالم قال: «سألته عن الرجل يأكل الربا وهو يرى أنّه حلال؟ قال: لا يضرّه حتّى يُصيبه متعمّداً، فإذا أصابه متعمّداً فهو بالمنزل الّذي قال الله عزّوجلّ»(١).

وفي رواية محمّد بن مسلم قال: «دخل رجلٌ على أبي جعفر عليه السلام من أهل خراسان قد عمل بالرّبا حتّى كثر ماله، ثمّ إنّه سأل الفقهاء فقالوا: ليس يُقبل منك شيء إلّا أن تردّه إلى أصحابه، فجاء إلى أبي جعفر عليه السلام فقصّ عليه قصّته. فقال له أبو جعفر عليه السلام : مخرجك من كتاب الله؛ ﴿فَمَن جَاءهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللهِ﴾، والموعظة: التوبة»(٢).

وقريبٌ منهما سائر روايات الباب(٣) سيّما من جهة الاستدلال بالآية ما عن أبي جعفر الجواد عليه السلام (٤) فراجع.

ومن الواضح أنّ دلالة الآية الكريمة علىٰ حرمة الرِّبا لهي أصرح من كلّ صراحة وبأشدّ لحن وأقوىٰ بيان، والإطلاق يعطي الحرمة في عمله، فالمُعطي والقابض والواسطة بينهما والكاتب لهما والشاهد عليهما شركاء في الإثم.

الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ اللهِ كَثِيراً * وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُواْ عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَاباً أَلِيماً﴾(٥).

---

(١) وسائل الشيعة ١٨: ١٢٨، الباب ٥ من أبواب الربا ح ١.
(٢) وسائل الشيعة ١٨: ١٣٠ ـ ١٣١، الباب ٥ من أبواب الربا ح ٧.
(٣) وسائل الشيعة ١٨: ١٢٨ ـ ١٣٢، الباب ٥ من أبواب الربا.
(٤) وسائل الشيعة ١٨: ١٣١، الباب ٥ من أبواب الربا ح ١٠.
(٥) النساء ٤: ١٦٠ ـ ١٦١.

الآية الكريمة تدلّ على أنّ الرِّبا كان محرّماً على الذين هادوا، وأنّهم نُهوا عنه، وقد عصوا وظلموا بأكلهم الرّبا وصدّهم عن سبيل الله وأكلهم أموال الناس بالباطل، فحرّم الله عليهم طيّبات كانت محلّلة لهم، وهيّأ للكافرين منهم عذاباً أليماً، ونقل هذا في السياق يُفيد بقاء الحرمة في الإسلام أيضاً كحرمة سائر المذكورات ولا سيّما مع بيان أنّ الراسخين المؤمنين منهم يُؤمنون بما أُنزل إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله وما أُنزل من قبله، فإنّ ذلك صريحٌ في بقاء الحرمة في الإسلام.

الثالثة: قوله تعالىٰ: ﴿*يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ * فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ اللهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لاَ تَظْلِمُونَ وَلاَ تُظْلَمُونَ*﴾[1].

تأمر الآية الأُولى بترك ما بقي من الرّبا بعد الأمر بتقوى الله تعالىٰ، وتؤكّد هذا الأمر باشتراط الإيمان فتقول: ﴿*إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ*﴾، فإنّ عدم إطاعة الله تعالىٰ يُوجب الخروج عن الإيمان، وتؤكّد الآية الثانية بأنّ العصيان في المقام هو إعلان الحرب على الله تعالىٰ ورسوله، فتدلّ بأشدّ بيان وبأغلظ مراتب الحُرمة بالنسبة إلى أصل الرِّبا، نعم تُفيد الآية الكريمة أيضاً بعدم البأس بما أُخذ قبل الإسلام أو قبل العلم بالحكم في الجملة كما عرفت.

الرابعة: قوله تعالىٰ: ﴿*يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَأْكُلُواْ الرِّبَا أَضْعَافاً مُّضَاعَفَةً وَاتَّقُواْ اللهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ*﴾[2].

الآية الكريمة ـ كما تراها ـ وإن كانت راجعة إلى النهي عن التضاعف في أخذ الرّبا من محاسبة ربح الربح، إلّا أنّ دلالتها علىٰ حرمة الرّبا ممّا لايخفىٰ من

---

(١) البقرة ٢: ٢٧٨ ـ ٢٧٩.

(٢) آل عمران ٣: ١٣٠.

فرضها مفروغاً عنها.

ومن المعلوم أنّ الإطلاق في الآيات يقتضي جريان الرّبا في جميع المعاملات والمعاوضات والعهود الماليّة بيعاً كان أو قرضاً أو غيرهما، إلّا أنّه لايساعده طبع العقد والعهد كالصلح والهبة مثلاً وإن قيل بجريانه فيهما أيضاً إذا كانا معوضين.

كما أنّه يقتضي الحرمة بين الرجل وولده أو الزوج والزوجة أيضاً، إلّا أنّ السُنّة المباركة المبيّنة استثنت ذلك كاستثنائها بين السيّد والعبد أو المسلم والحربي من أخذ المسلم منه.

ففي صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «ليس بين الرجل وولده وبينه وبين عبده ولا بين أهله ربا، إنّما الرّبا فيما بينك وبين ما لا تملك»، الحديث[١].

وفي رواية عمربن جميع، عن أبي عبدالله عليه السلام قال:«قال أميرالمؤمنين عليه السلام : ليس بين الرجل وولده ربا، وليس بين السيّد وعبده ربا»[٢].

وبنفس السند قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله : ليس بيننا وبين أهل حربنا ربا، نأخذ منهم ألف درهم بدرهم ونأخذ منهم ولا نُعطيهم»[٣]. رواهما الصدوق رحمه الله مرسلاً[٤].

وفي رواية محمّد بن عليّ بن الحسين قال: «قال الصادق عليه السلام : ليس بين

---

(١) وسائل الشيعة ١٨: ١٣٥، الباب ٧ من أبواب الربا ح ٣.

(٢) وسائل الشيعة ١٨: ١٣٥، الباب ٧ من أبواب الربا ح ١ وفيه: عمرو بن جميع. وهو الصحيح، حيث لم يرد في كتب الرجال عمر بن جميع.

(٣) وسائل الشيعة ١٨: ١٣٥، الباب ٧ من أبواب الربا ح ٢.

(٤) من لايحضره الفقيه ٣:: ٢٧٧ ح ٤٠٠٠ و٤٠٠١، وليس فيه: تأخذ منهم ألف درهم بدرهم.

المسلم وبين الذمّي ربا، ولا بين المرأة وبين زوجها»[١].

فقه الأحاديث: أوّلاً: أنّ نفي الربا بين الرجل وولده بمعنى نفي الحرمة وصحّة معاملاتهم الربويّة يعمّ الذكر والأُنثى النسبيّين دون الرضاعيّين ودون أولاد الأولاد من الأسباط والأحفاد لعدم إطلاق الولد كما توهّم، كما أنّ نفيه بين الرجل وأهله أو المرأة وزوجها منصرفٌ إلى الدائم دون الموقّت والمتعة، ويشمل المطلّقة الرجعيّة ما دامت في العدّة فإنّها زوجة، وهي المراد من الأهل دون مطلق العيال.

ومع لزوم الاقتصار على المتيقّن فيما خالف الأصل بعد شمول إطلاقات الآيات والروايات المحرِّمة لموارد الشكّ كما لا يخفىٰ.

وكذلك لا إشكال في نفي الربا بين المسلم والكافر الحربي بمعنى غير الذمّي لا المحارب بالفعل، إنّما الكلام في الذمّي، فإنّ ظاهر رواية محمّد ابن عليّ بن الحسين[٢] بل صريحها[٣] نفي الرّبا من طرف المسلم وجواز الأخذ منه دون الإعطاء، ويعارض ذلك ما روي عن النبيّ صلى الله عليه وآله، ولذلك قد نقل صاحب الوسائل رحمه الله أنّ بعض الأصحاب[٤] حمله على الذمّي الخارج عن شرائط الذمّة[٥].

مع أنّ ذلك الجمع تبرّعيّ لا يساعده الاعتبار ولا شاهد له، كما أنّ احتمال عدم التعارض باحتمال نفي الربا في الحربي والذمّي لا يساعد

---

(١) وسائل الشيعة ١٨: ١٣٦، الباب ٧ من أبواب الربا ح ٥.
(٢) وسائل الشيعة ١٨: ١٣٦، الباب ٧ من أبواب الربا ذيل الحديث ٥.
(٣) كما مرّ آنفاً.
(٤) مختلف الشيعة ٥: ٨٢.
(٥) وسائل الشيعة ١٨: ١٣٦، الباب ٧ من أبواب الربا ذيل الحديث ٥.

صراحةً أهل الحرب أو مفهوم الوصف مع مخالفة المشهور في الذمّي وتركهم العمل برواية الصدوق[١]، وعندنا ذيل رواية زرارة وجواب الإمام عليه السلام[٢] يؤيّد المشهور وثبوت الرّبا وحرمته في الذمّي من الطرفين كما صرّح به المحقّق في الشرائع[٣]، فراجع.

وأمّا التقييد بالمكيل والموزون واختصاص الرّبا بهما دون ما يُعامل بالعدّ أو المشاهدة فمُستفاد من الغلبة والانصراف إليهما بكثرة الوجود، والشكّ في غيرهما يُوجب توقيف سراية الحرمة الّتي على خلاف الأصل، ولكن السنّة المباركة ـ بحمد الله ـ أوضحت الأمر في الإطلاق والتقييد وإن كان لا يبعد الإرشاد فيها عندنا.

ثمّ إنّ الناظر في الآيات المحرِّمة للرّبا بلحنها الشديد لاسيّما بعد النظر إلى تعبيرات السُنّة المباركة أيضاً، يتساءل عن سرّ ذلك ودليله، وأنّه كيف يمكن أن يكون درهم ربا يساوي سبعين زنية بذات محرم، كما عن الإمام الصادق عليه السلام[٤] ؟!

ثمّ كيف يمكن تحليل مثل ذلك الحرام المشدّد بحيل مدرسية لا يعرفها العُرف، بل يصعب تصوير بعض صورها على أهل الفنّ، فكيف المتعاملين على

---

(١) مرّت آنفاً.

(٢) قال: «إنّما الربا بينك وبين ما لاتملك. قلت: فالمشركون بيني وبينهم ربا؟ قال: نعم، قال: قلت: فإنّهم مماليك، فقال: إنّك لست تملكهم إنّما تملكهم مع غيرك، أنت وغيرك فيهم سواء، فالّذي بينك وبينهم ليس من ذلك، لأنّ عبدك ليس مثل عبدك وعبد غيرك». (وسائل الشيعة ١٨: ١٣٦، الباب ٧ من أبواب الربا ح ٣).

(٣) شرائع الإسلام ٢: ٤٦.

(٤) وسائل الشيعة ١٨: ١١٧، الباب ١ من أبواب الربا ح ١.

تعارفاتهم العادية.

ولمّا لم يذكر في الآيات الحدود والخصوصيّات في الموضوع، وإطلاقها يشمل جميع المبادلات في جميع الأمتعة والأشياء، ولم يكن الأمر كذلك على ما في السنّة كما قلنا، فلابدّ من ملاحظة روايات الباب في الجملة نشير إليها في أصل الحرمة والعلّة وموضوع الحكم:

١ ـ ففي الأوّل: صحيحة هشام بن سالم، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «درهم ربا (يب، يه: عند الله)[١] أشدّ من سبعين زنية كلّها بذات محرم»[٢].

وقد رواه المشايخ الثلاثة الكليني والصدوق والشيخ رحمهم الله تعالى[٣].

وفي روايات أُخر ثلاثين أو عشرين[٤].

دراية الرواية: الظاهر أنّ تلك الأعداد ليست متخالفةً؛ فإنّه ليس المراد الرقم الخاصّ بل بيان شدّة الذنب وعذابه.

ومن المعلوم أنّه لا يكون إلّا من جهة التكليف، وأنّه من الكبائر، وأنّ جزاء من يأكل الربا عامداً وعالماً بحرمته بعد أنّه أذانٌ بحربٍ من الله ورسوله[٥] يُعادل في الآخرة عذاب من ارتكب الزنا كراراً بذات محرم.

ولا غرو مع أنّ ﴿***جَزَاء الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ... أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ***

---

(١) تهذيب الأحكام ٧: ١٤ح٦١، وليس فيه «عند الله»، ومن لايحضره الفقيه ٣: ٢٧٤ ح٣٩٩٢.

(٢) وسائل الشيعة ١٨: ١١٧، الباب ١ من أبواب الربا ح ١.

(٣) الكافي ٥: ١٤٤ح١، ومن لايحضره الفقيه ٣: ٢٧٤ ح ٣٩٩٢، وتهذيب الأحكام ٧: ١٤ ح٦١، ولم يرد «عند الله» في التهذيب ولكن ورد في هامش المخطوط للفقيه.

(٤) وسائل الشيعة ١٨: ١١٨ و١١٩، الباب ١ من أبواب الربا ح ٥ و٦.

(٥) كما يستفاد من الآيتين في سورة البقرة ٢: ٢٧٨ ـ ٢٧٩.

﴿تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلافٍ أَوْ يُنفَوْاْ مِنَ الأَرْضِ﴾، كما في الآية الكريمة[١]، وذلك في الدُّنيا.

وكذلك الزانية والزاني جزاؤهما في الدُّنيا مائة جلدة، ولا حدّ لآكل الرِّبا في الدنيا ولعلّه لما هو راجع إلى حقوق الناس.

وكيف كان لم تتعرّض الروايات للوضع واشتغال الذمّة، وقد عرفت حكمه.

٢ ـ وفي الثاني: موثّقة سماعة قال: «قلتُ لأبي عبدالله عليه السلام: إنّي قد رأيت الله تعالى قد ذكر الرّبا في غير آية وكرّره، قال: أوَتدري لِمَ ذاك؟ قلت: لا، قال: لئلّا يمتنع الناس من اصطناع المعروف»[٢].

وفي موثّقة هشام عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إنّما حرّم الله عزّوجلّ الرّبا لكيلا يمتنع الناس من اصطناع المعروف»[٣].

وعن هشام بن الحكم أنّه سأل أبا عبدالله عليه السلام عن علّة تحريم الرّبا، فقال: «إنّه لو كان الرّبا حلالاً لترك الناس التجارات وما يحتاجون إليه، فحرّم الله الرّبا لتنفر الناس من الحرام إلى الحلال وإلى التجارات من البيع والشراء، فيبقى ذلك بينهم في القرض»[٤].

٣ ـ وفي الثالث: صحيحة زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «لا يكون الرّبا إلّا فيما يُكال أو يوزن»[٥].

---

(١) المائدة ٥: ٣٣.

(٢) وسائل الشيعة ١٨: ١١٨، الباب ١ من أبواب الربا ح ٣.

(٣) وسائل الشيعة ١٨: ١١٨، الباب ١ من أبواب الربا ح ٤.

(٤) وسائل الشيعة ١٨: ١٢٠، الباب ١ من أبواب الربا ح ٨.

(٥) وسائل الشيعة ١٨: ١٣٢، الباب ٦ من أبواب الربا ح ١.

وفي خبر منصور قال: «سألته عن الشاة بالشاتين والبيضة بالبيضتين، قال: لابأس ما لم يكن كيلاً أو وزناً»[١]. وقريبٌ منهما غيرهما[٢]. والملاك صدق العرف العامّ، وقد صرّح بذلك عليّ بن إبراهيم عن رجاله ذكره ـ في حديثٍ طويل ـ قال: «ولا يُنظر فيما يُكال أو يوزن إلّا إلى العامّة، ولا يؤخذ فيه بالخاصّة فإن كان قوم يكيلون اللّحم ويكيلون الجوز فلا يعتبر بهم، لأنّ أصل اللحم أن يوزن وأصل الجوز أن يُعدّ»[٣].

وعليه فالموضوع للحرمة المكيل والموزون، ولايجوز فيهما الزيادة والرّبا، ولا يتبادل إلّا مثلاً بمثل. وملاك المثليّة العرف أيضاً إلّا أن يدلّ علىٰ وحدتهما دليل كما في الحنطة والشعير فإنّهما جنسان عرفاً وواحدٌ شرعاً.

فقد ورد عن عبد الرحمٰن بن أبي عبدالله قال:«قلت لأبي عبدالله عليه السلام : أيجوز قفيزٌ من حنطة بقفيزين من شعير؟ فقال: لايجوز إلّا مثلاً بمثل، ثمّ قال: إنّ الشعير من الحنطة»[٤]. وفي الآخر إنّما أصلهما واحد[٥].

وأمّا مثل دقيق الحنطة معه أو دقيق الشعير معه أو دقيق كلّ منهما مع الآخر فالعرف أيضاً يراها واحداً وإن يطلق عليها إسمان.

وفي رواية محمّد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: «قلت له: ما تقول في البرّ بالسويق؟ فقال: مثلاً بمثل لا بأس» الحديث[٦].

---

(١) وسائل الشيعة ١٨: ١٣٤، الباب ٦ من أبواب الربا ح ٥.
(٢) وسائل الشيعة ١٨: ١٣٢، الباب ٦ من أبواب الربا.
(٣) وسائل الشيعة ١٨: ١٣٤، الباب ٦ من أبواب الربا ح ٦.
(٤) وسائل الشيعة ١٨: ١٣٨، الباب ٨ من أبواب الربا ح ٢.
(٥) وسائل الشيعة ١٨: ١٣٨ و ١٣٩، الباب ٨ من أبواب الربا ح ٤ وذيل الحديث ٥.
(٦) وسائل الشيعة ١٨: ١٤٠، الباب ٩ من أبواب الربا ح ١.

وفي الآخر عنه عليه السلام قال: «الحنطة بالدقيق مثلاً بمثل والسويق بالسويق مثلاً بمثل، والشعير بالحنطة مثلاً بمثل لا بأس»[١]. وقريبٌ منهما غيرهما[٢]. فلابأس بالتفاضل والزيادة إذا كانا جنسين مثل التمر والحنطة. ففي رواية محمّد ابن مسلم ـ في حديثٍ ـ قال: «إذا اختلف الشيئان فلا بأس بمثلين بمثل يداً بيد»[٣] أي نقداً.

والحاصل أنّ الربا المحرّم في البيع لا يكون إلّا في المكيل والموزون إذا كان الثمن والمثمن من جنس واحد، ولو مع تغيير في أحدهما مثل السَّحق والتجفيف، فلا يجوز مبادلة المكيل والموزون من جنس معه أو مع مسحوقه ودقيقه مع الزيادة. وكذلك الفاكهة مع مجفوفها مثل الزبيب مع العنب والتمر مع الرطب، ولو كان أحدهما أجود[٤]. إلّا إذا صارا نوعين عرفاً فلا بأس[٥].

وقد صرّحت الروايات بجواز التفاضل بين الثوب والغزل أو المنسوج مع أنّ الثاني أصل الأوّل[٦].

وعليه فلا يتمّ ما يتوهّم من الربا بين النفط الخام، وما يستخرج منه من البنزين والگازوئيل والنفط الأبيض والزيت الخاصّ للسيّارات وعدد من المواد الأُخر (البتروكيمياويات) فإنّ كلّاً من ذلك جنسٌ غير المادّة المستخرجة من

---

(١) وسائل الشيعة ١٨: ١٤١، الباب ٩ من أبواب الربا ح ٢.
(٢) وسائل الشيعة ١٨: ١٤٠، الباب ٩ من أبواب الربا.
(٣) وسائل الشيعة ١٨: ١٤٤، الباب ١٣ من أبواب الربا ح ١، وفيه: «به مثلين» بدل «بمثلين».
(٤) أُنظر وسائل الشيعة ١٨: ١٥١، الباب ١٥ من أبواب الربا.
(٥) وسائل الشيعة ١٨: ١٤٦، الباب ١٣ من أبواب الربا ح ٥.
(٦) وسائل الشيعة ١٨: ١٥٨، الباب ١٧ من أبواب الربا ح ١٢، و١٦١، الباب ١٩ من أبواب الربا ح ١.

المعدن النفط الخام الّذي يُقال له الذهب الأسود. وقد مثّل صاحب الجواهر رحمه الله لذلك بالقند المستخرج من الشوندر[١].

ثمّ إنّك تطمئن من صراحة ما تلونا عليك من روايات الباب ببطلان ما ذهب إليه المتفقّه المعاصر من جواز ربا المعاملي إذا كان مع تساوي القيمة، مثل بيع منّ من الأُرز الأعلى بمنّين من الأُرز الأدنى[٢].

هذا كلّه في الرّبا المعاملي الشامل للصلح أو الهبة المعوّضة، وأمّا في القرض فسيأتي الكلام فيه في بابه[٣].

ثمّ بعد ذلك كلّه، فالعجب من أصل التحريم بهذه الشدّة أوّلاً مع أنّ ظاهره كالبيع، والأعجب منه تحليل ذلك الحرام بحيل مختلفة كما عن أكثر المتأخّرين[٤] مستندين إلىٰ قواعد وروايات[٥]، إلّا أنّ التأمّل في المقامين يكشف عن وجه الحقيقة، والربا أقوى العوامل في طريق استغلال الثروة واستعباد الناس من دون عمل وكدح، ينتهي إلى شقاق وعداوة، إذ يُؤدّي المدين أضعافاً مضاعفة من دَينه ويبقىٰ مديناً رغم نشاطه وعمله. والدائن عاطل مماطل، فينبثق من ذلك: الاختلافُ والعداوةُ والبغضاء مضافاً إلى تخفيف، بل تعطيل في عوامل الإنتاج وركود في موارد التزايد وأُصوله، كما حقّق في محلّه عند بيان المسائل الاقتصاديّة في ضوء الإسلام، فهو من أشدّ الذنوب ضرراً في الأُمور الاقتصاديّة،

---

(١) جواهر الكلام ٢٤: ٦٦٥. (٢) الفقه والحياة: رقم ١.

(٣) سيأتي في كتاب القرض ص ٧٣.

(٤) شرائع الإسلام ٢: ٤٧، ومسالك الأفهام ٣: ٣٣٢، وكفاية الفقه ١: ٥٠١، ومفاتيح الشرائع ٣: ٦٣، والحدائق الناضرة ١٩: ٢٦٩، وغيرها.

(٥) وسائل الشيعة ١٨: ١٥٧ و١٥٩، الباب ١٧ من أبواب الربا ح ٩ و١٤، وص ١٦٢، الباب ٢٠ من أبواب الربا ح ١ و٢.

إضافةً إلى تولّي الكفّار أعظمها في الأُمور السياسيّة ـ كما سيأتي بيانه إن شاء الله في كتاب المحرّمات[١] ـ واستقلال كلّ أُمّة وملّة قائم على أساس الاستقلال السياسي والاقتصادي ـ كما تعلم ـ.

وأمّا تحليل ذلك الحرام بالحيل المختلفة فلا نقول به بوجه من الوجوه أصلاً فإنّ الحيلة حيلة، والبيع والصلح بيع وصلح، والمباحث المدرسيّة غير ما يعمل به في العرف العادي، والروايات على الرأس والعين في مواردها[٢]، ولم ترد لتحليل الحرام بل لبيان ماهيّتي الحلال والحرام فيها، وإمكان قلب الماهيّة في الأُمور الاعتباريّة بسهولة غير تحليل الحرام مع حفظ الماهيّة، فإنّ التأمّل في حديث حسن‌بن صدقة عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: قلت له: «جُعلتُ فداك إنّي أدخل المعادن وأبيع الجوهر بترابه بالدنانير والدراهم، قال: لا بأس»[٣]. يؤتي أنّه لا يدلّ على أزيد من جواز بيع تراب معدن الذهب بالدينار وتراب معدن الفضّة بالدرهم، وتراب المعدن ـ كان جوهره ما كان ـ شيء واحدٌ غير الدرهم والدينار ولا يرتبط بضمّ شيء إلى شيء ومبادلته مع جنسه بتوهّم الرّبا، فهو خارج عن الموضوع تخصّصاً.

وكذلك ذيل الحديث: قلت: «وأنا أصرف الدراهم بالدراهم، وأُصيّر الغِلّة وضحاً، وأُصيرّ الواضح غِلّةً، قال: إذا كان فيها ذهبٌ فلا بأس»[٤].

فإنّ ذلك أيضاً لا يدلّ على أزيد من جواز معاملة الدرهم المغشوش

---

(١) سيأتي في ص ١٧٦ ـ ١٧٩.

(٢) وسائل الشيعة ١٨: ١٥٧ و١٥٩، الباب ١٧ من أبواب الربا ح ٩ و١٤، و١٦٢، الباب ٢٠ من أبواب الربا ح ١ و٢.

(٣ و٤) وسائل الشيعة ١٨: ١٦٢، الباب ٢٠ من أبواب الربا ح ١ وذيله.

والمغلول مع الدرهم الخالص الوضح وبالعكس مع الزيادة، وهذا أيضاً لا يرتبط بضمّ شيء بشيء ربويّ وجعلهما ثمناً أو مثمناً لجنسه فراراً عن الرّبا، كما في عنوان تلك الروايات في الوسائل[١].

والحقّ صدق العرف وتصديقه بأنّه بيعٌ وشراء أو حيلةٌ وتزوير.

وتمام الكلام في رسالتنا «رسائل فقهيّة»[٢].

خاتمة في بحث البيع

ثمّ إنّك عرفت من قبل أنّ العوضين في المعاملات لابدّ أن يكونا مالين على الإطلاق ليصحّ التبادل بهما، وحينئذٍ فإن كان ذلك المال علىٰ وجه له ماليّة عند بعض دون بعض لحكمٍ شرعيّ كالخمر والخنزير، أو لاختلاف رغبات العرف حسب اختلاف المناطق، أو أنّه يصحّ تملّكه لبعض دون بعض لذلك أيضاً كالمصحف الشريف والمملوك المسلم لا يملكه كافر، فيختلّ ركن المعاملة ويبطل في المورد، فإنّ المملوك المسلم يصحّ بيعه بمسلم دون الكافر لحرمة تسليطه عليه، ﴿وَلَن يَجْعَلَ اللهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً﴾[٣ و٤]، كما أنّ بيع الخمر

---

(١) وسائل الشيعة ١٨: ١٦٢، الباب ٢٠ من أبواب الربا.

(٢) رسائل فقهيّة، الرسالة التاسعة: ٢٨٧.

(٣) النساء ٤: ١٤١.

(٤) وقد استنبطوا من ذلك أنّ الكافر إذا أسلم عبده قهر علىٰ بيعه لمسلم وإلّا باعه الحاكم وسلّم إليه الثمن، وكذلك جواز بيع أُمّ ولده إذا أسلمت وأشباه ذلك، والحقّ أنّها تدلّ علىٰ عدم جواز كلّ ما يورث تسلّط الكافر على المسلم في مطلق الروابط الاقتصاديّة والسياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة والصناعيّة وغيرها... دون خصوص العهود والمعاملات، لاسيّما مع التوجّه إلى صدر الآية الكريمة، كما لايخفىٰ.

والخنزير المملوك للكافر يصحّ بالكافر دون المسلم فيملك الكافر ثمنه، ويجوز للمسلم تملّك ذلك الثمن بأسباب الانتقال.

الإجارة

الإجارة بعد البيع هي أكثر شيوعاً في المعاوضات الماليّة وأشدّ المعاملات التجاريّة رواجاً وألزمها، وهي ـ بتماميّتها ـ غير البيع عرفاً وعقلائيّاً وكذلك شرعاً، فإنّ الأوّل (البيع) تبديل مال بمال بتمليكه ـ عيناً كان أو منفعة[1] ـ المستلزم لوجود العوضين في الخارج حقيقةً أو اعتباراً أو في الذمّة[2] أو بالتفريق بحيث يوجب تغيير محلّ الملك والمال بعد عقد التمليك وتحقيق التبديل في عالم الاعتبار، فيتحصّل الزائد النامي في ملك المالك الجديد، ويتقابض كلّ من المتعاملين ملكه عن الآخر.

وأمّا الثاني (أي الإجارة) فهي تفويض حقّ الانتفاع وتمليكه بعوض معيّن في مدّة معيّنة، فيجعل المؤجّر العين المستأجرة تحت تصرّف المستأجر حتّىٰ يستوفي حقّه منها وينتفع بها تدريجيّاً مع بقاء العين في ملك مالكها مطلقاً،

---

(١) كبيع ثمار الأشجار قبلَ أوانها وبعد بدو صلاحها المتداول في كلّ زمان، فإنّ الّذي يشتري ثمار بستان بأنواعها أو نوع واحد سواء كان تفّاحاً أو سفرجلاً أو عنباً أو زيتوناً أو برتقالاً أو موزاً أو غيرها بعد بدو أوانها فهو مشترٍ لها ويملك منفعتها وتتحصّل في ملكه، ومالك الأشجار بائع الثمرة، والثمر هو المبيع، وبدو الصلاح شرط لإمكان تحديده في الجملة، وهي منفعة لا عين، والعقد بيعٌ لا إجارة.

(٢) وقد عرفت أنّ بيع الدَّين بالدَّين إذا كان حاصلاً بسبب آخر قبله وكان غير مؤجّل أو حلّ أجله فلا بأس به كالحاصل بنفس البيع مطلقاً، والباطل هو بيع الدَّين بالدَّين الحاصل بسبب آخر قبل البيع وكان مؤجّلاً لم يحل أجله لعدم الماليّة في الحال بوجه وفي الحال على الاحتياط.

والمستأجر يملك ويستحقّ الانتفاع لا المنفعة، ولذلك تتوقّف علىٰ ذكر الأجل ومعلوميّته في الجملة، علىٰ وجه يرتفع به الغرر، وبدونه باطل غير متحقّق بماهيّتها، كما أنّ الترديد أيضاً بمقدار يبقىٰ معه الغرر ينافي تحقّق تلك الماهيّة، فإنّ المفوّض ـ وهو حقّ الانتفاع ـ والمتعلّق ـ وهو العين المنتفع بها أو العامل المنتفع بعمله[١] ـ لابدّ وأن يكون مشخّصاً محدوداً يرتفع به الغرر؛ ولذلك أيضاً لا يلزم أن تكون المنفعة موجودة بالفعل، بل اللازم فعليّة قابليّة الانتفاع سواءً كانت المنفعة بأجمعها أو شيءٍ منها متحصّلة أو لا، فلانحتاج إذن إلىٰ توجيهات صاحب الحاشية المحقّق الأصبهاني رحمه الله[٢] من تعلّق الإجارة بالاجتناء في استئجار البستان، وبالحلب في استئجار البقر والغنم لبنها وهكذا في إجارة البئر.

فما هو المتعارف في زماننا من استئجار مثل السيّارات في كلّ ساعة بمقدار كذا أو إلى البلدة الفلانيّة بمقدار كذا، أو في استئجار الحجرات والغرفات في الفنادق لكلّ ليلة بمقدار كذا من غير تعيين الزمان، فهو إجارة أيضاً عندنا لعدم الغرر، وتوافق وتعاط عند الأصحاب لا استيجار وإجارة ليترتّب عليها آثارها من جواز تفويض حقّ الانتفاع بالغير إذا لم تتقيّد الإجارة بانتفاع نفسها، وغيره من الآثار، مع أنّه لابأس بالترتّب فيها.

والتعريف المشهور بتمليك المنفعة بعوض ـ كتعريفهم البيع بتمليك العين بعوض ـ لا يخلو من تسامح.

وكيف كان، فإنّ تعارف الإجارة وشيوعها علىٰ حدٍّ يتوقّف قسم من

---

(١) ولو كان من الواجبات الكفائيّة، ولا بأس بالأُجرة على الواجب ولو كان عينياً علىٰ ما أثبتناه في محلّه بعد إمكان قصد القربة، فراجع رسالتنا: «القضاء في الإسلام»: ٥٠ ـ ٦٠.

(٢) حاشية كتاب المكاسب ١: ١٣ ـ ١٤.

المعيشة الاجتماعيّة عليها وعدم وجود ردع من الشارع كافٍ في إثبات شرعيّتها، ولا يتوقّف علىٰ قصّة موسىٰ وشُعيب (علىٰ نبيّنا وآله وعليهما السلام) الّتي حكاها الله تعالى إلىٰ نبيّه صلى الله عليه وآله نقلاً عن ابنة شُعيب وعنه، فقال تعالىٰ: ﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الأَمِينُ * قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَن تَأْجُرَنِي ثَمَانِيَ حِجَجٍ فَإِنْ أَتْمَمْتَ عَشْراً فَمِنْ عِندِكَ...﴾[1].

ثمّ التكلّف بالاستمداد من الأصل والاستصحاب أو عدم نسخها لبقائها في شريعتنا؛ فإنّ الأصل في المعاوضات بل المعاهدات العقلائيّة ـ كما عرفت ـ الجواز ما لم يردعه الشارع المقدّس، مع أنّ الآية الكريمة لا تُعطي أصل المشروعيّة في الشريعة السابقة، بل إنّها تحكي عملاً بعد الفراغ من ذلك الأصل بدليل آخر وهو بناء العقلاء، فلا يخلو ما استدلّ به الفاضل المقداد (رضوان الله عليه في كنزه)[2] واستدلاله من نظر، كما أشار إليه المحقّق الأردبيلي (رضوان الله عليه) في الزبدة[3]، وإن كان تصديقه دلالة الآية على أصل الأمر في غير محلّه، كما عرفت.

وكذلك الأمر في سائر المعاوضات العقلائيّة وما يلحق بها من الشركة والمضاربة إلى الوكالة والقرض وكلّ قرار وعهد يتناوله العقلاء بما هم كذلك، وإن أمكن استئناس بعضها من بعض الآيات الكريمة؛ فمنها قوله تعالىٰ: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضاً سُخْرِيًّا وَرَحْمَةُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾[4].

---

(١) القصص ٢٨: ٢٦ ـ ٢٧.
(٢) كنزالعرفان ٢: ٦٢.
(٣) زبدة البيان: ٥٨٦.
(٤) الزخرف ٤٣: ٣٢.

ويُستدلّ بالآية علىٰ جواز الإجارة وإيجار الإنسان نفسه للعمل ومشروعيّتها، بتقريب أنّ صراحة الآية تعطي أنّ اختلاف الناس في معيشتهم بدرجات، وتقسيم نِعَم الله تعالى ورحمته بينهم ذلك بنفسه رحمةٌ ونعمةٌ من الله عليهم، ليتّخذ بعضهم بعضاً سخريّاً ويقوم به حياتهم الاجتماعيّة المدنيّة.

وأنّ ذلك لم يكن ولا يكون إلّا بيد الله تعالى وإرادته في نظام الخلقة واختلاف الطبيعة بعد وحدة الفطرة التوحيديّة: ﴿فِطْرَةَ اللهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللهِ﴾(١)، وذلك بأنّ خَلَقَهم على علائق مختلفة وطرائق قِدداً(٢) وميولٍ وإراداتٍ متفاوتة في عمق وجود الأفراد.

فيفتقر بعضٌ إلى الآخر، ويتّخذ بعضٌ بعضاً سُخريّاً باستخدام ومعاونة أو بشركةٍ ومضاربة أو بإجارة وجُعالة أو كلّ عقدٍ عقلائي يورث تسهيل الأُمور وتيسير حركة الحياة الدُّنيا.

فيتحصّل بذلك بينهم تآلفٌ وتضامن وينتظم بذلك النظام (كما عن الأصفى)(٣).

وبالمآل تدلّ على جواز استيجار الإنسان أخاه وجواز إيجاره نفسه للعمل، كما ورد في حديث تحف العقول: وأمّا تفسير الإجارة فإجارة الإنسان نفسه أو ما يملكه أو يلي أمره... الحديث(٤).

وفي رسالة السيّد المرتضىٰ رحمه الله مستدلّاً بالآية: فأخبرنا سبحانه أنّ الإجارة

---

(١) الروم ٣٠: ٣٠.

(٢) كما عن قول الجنّ: ﴿وَأَنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ كُنَّا طَرَائِقَ قِدَداً﴾ (الجنّ ٧٢: ١١).

(٣) الأصفى في تفسير القرآن ٢: ١١٤٠، ذيل الآية ٣٢ من سورة الزخرف.

(٤) تحف العقول: ٣٣٣، وعنه وسائل الشيعة ١٩: ١٠١، الباب ١ من كتاب الإجارة ح ١.

أحد معايش الخلق... الحديث[١].

هذا غاية التقريب، ولكنّ الإنصاف أنّ الآية لا تكون بصدد بيان حكم تشريعي، بل لبيان نكتة في نظام التكوين وحكمة الخلقة في اختلاف الطبيعة فارغاً عن جواز تلك المعاملات وصحّة اتّخاذ بعض بعضاً سُخريّاً مع التوافق والتراضي، والإخبار عن الله تعالى بعد الغمز عن السند تأويل وليس بتفسير.

وكيف كان لابدّ في الإجارة من تعيين الأُجرة وأدائها بعد الفراغ عن العمل من غير تأخير، ويحرم منعه عنها بعده وبدون التعيين يستحقّ أُجرة المثل، وعندئذٍ كلّما زدته يظنّ النقص من حقّه وعند التعيين إذا زدته عرف ذلك لك.

كلّ ذلك على ما في روايات الباب، نشير إلى شطرٍ منها:

١ ـ في موثّقة مسعدة بن صدقة عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يستعملنّ أجيراً حتّى يعلم ما أجره، ومن استأجر أجيراً ثمّ حبسه عن الجمعة يبوء بإثمه وإن هو لم يحبسه اشتركا في الأجر»[٢].

٢ ـ وفي صحيحة هشام بن الحكم عن أبي عبدالله عليه السلام : «في الجمّال والأجير، قال: لايجفُّ عرقه حتّى تعطيه أُجرتهُ»[٣].

٣ ـ في حديث المناهي قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله : من ظلم أجيراً أُجرته أحبط الله عمله وحرّم عليه ريح الجنّة، وإنّ ريحها ليُوجد من مسيرة خمسمائة عام»[٤].

---

(١) فإنّ السيّد رحمه الله (في رسالة المحكم والمتشابه: ١١٧، ذيل الآية ٣٢ من سورة الزخرف) أخبر بذلك نقلاً عن تفسير النعماني مسنداً إلى عليّ عليه السلام .

(٢) وسائل الشيعة ١٩: ١٠٥، الباب ٣ من كتاب الإجارة ح ٢.

(٣) وسائل الشيعة ١٩: ١٠٦، الباب ٤ من كتاب الإجارة ح ١.

(٤) وسائل الشيعة ١٩: ١٠٧، الباب ٥ من كتاب الإجارة ح ١.

٤ ـ وفي حديث سليمان بن جعفر الجعفري، قال: «كنت مع الرضا عليه السلام ـ إلى قوله عليه السلام : ـ واعلم أنّه ما من أحدٍ يعمل لك شيئاً بغير مقاطعة ثمّ زدته لذلك الشيء ثلاثة أضعاف على أُجرته إلّا ظنّ أنّك قد نقصته أُجرته، وإذا قاطعته ثمّ أعطيته أُجرته حمدك على الوفاء، فإن زدته حبّةً عرف ذلك لك، ورأى أنّك قد زدته»(١).

ثمّ بعد ذلك كلّه من المعلوم أنّ الإجارة من العقود اللّازمة لا تنفسخ إلّا بالتقايل أو الخيار(٢).

وتتحقّق بإيجاب مثل «أجرتك» و«أكريتك» وكلّ ما يُفهم ذلك، وقبول من المستأجر من غير تقيّدٍ بلسان خاصّ، ويجري فيها المعاطاة كما في البيع، ولابدّ من إقباض العين حتّى يتمكّن المستأجر من الانتفاع أو أن يجعل نفسه في اختياره إذا آجر نفسه للعمل والعين أمانةً في يده مدّة الإجارة يترتّب عليه أحكامها من الضمان لدى التعدّي والتفريط، والردّ إلى المالك بعد تمام المدّة.

ويشترط في أركان عقدها:

١ ـ المالك (المؤجّر) أو الأجير.

٢ ـ العين المستأجرة.

٣ ـ المستأجِر.

٤ ـ نوع الانتفاع أو العمل.

٥ ـ مال الإجارة أو الأُجرة ما يشترط في أطراف البيع ممّا عرفت لإطلاق

---

(١) وسائل الشيعة ١٩: ١٠٤، الباب ٣ من كتاب الإجارة ح ١.

(٢) وسائل الشيعة ١٩: ١١٠، الباب ٧ من كتاب الإجارة ح ١.

الآيات والروايات من الشرائط العامّة والخاصّة بالعقود والمعاوضات. والعين المستأجرة تُباع وتورث مسلوبة المنفعة في مدّة الإجارة.

ولا بأس بإيجار العين المستأجرة بآخر بنفس مال الإجارة، أو بأكثر ممّا استأجر إذا أحدث فيها حدثاً أو أغرم فيها غرماً عندما لم تكن مقيّدةً بانتفاع شخصه. ويدلّ على ذلك روايات الباب:

ففي حديث سليمان بن خالد، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إنّي لأكره أن أستأجر الرّحى وحدها ثمّ أُؤاجرها بأكثر ممّا استأجرتها، إلّا أن أحدث فيها حدثاً أو أغرم فيها غرماً»[١].

وقريبٌ منه ما عن الحلبي عنه عليه السلام [٢]. وما عن إسحاق بن عمّار عن جعفر عن أبيه عليهما السلام [٣]. فراجع.

وكذلك لا بأس باستيجار الأجير الآخر للعمل بأقلّ ممّا آجر إذا لم تكن (الإجارة) مقيّدة بعمل نفسه بعدما عمل فيه شيئاً ولو مثل شقّ الثوب أو نقشٍ أو صياغة.

ففي رواية صفوان عن العلاء عن محمّد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام: «أنّه سُئل عن الرجل يتقبّل بالعمل فلا يعمل فيه ويدفعه إلى آخر فيربح فيه؟ قال: لا، إلّا أن يكون قد عمل فيه شيئاً»[٤]. وفي معناها روايات أُخر في الباب[٥].

---

(١) وسائل الشيعة ١٩: ١٢٤، الباب ٢٠ من كتاب الإجارة ح ١.
(٢) وسائل الشيعة ١٩: ١٢٩، الباب ٢٢ من كتاب الإجارة ح ٣.
(٣) وسائل الشيعة ١٩: ١٢٩، الباب ٢٢ من كتاب الإجارة ح ٢.
(٤) وسائل الشيعة ١٩: ١٣٢، الباب ٢٣ من كتاب الإجارة ح ١.
(٥) وسائل الشيعة ١٩: ١٣٢، الباب ٢٣ من كتاب الإجارة.

وإنّك ترى ذلك في كثير من المقاطعات والقرارات بين الشركات والعمّال مع الوزراء ومعاونيهم المسؤولين لإجراء العمليّات العمرانيّة أو الخدميّة في كثير من المفتقرات اليوميّة كما لا يخفىٰ، وتفصيل المسائل في المفصّلات.

الدَّين والرهن والضمان

ثمّ بعد تحقّق البيع أو الإجارة، بل كلّ معاوضة ماليّة، وبعد تملّك كلّ ما كان ملكاً للآخر قبله، فإن تحقّق التقابض ووقعت المبادلة بينهما فتكون حينئذٍ التجارة حاضرة دائرة ويتمّ الأمر، وإلّا فيبقىٰ مال كلّ واحد من المتعاملين في عهدة الآخر ويجب عندئذٍ أداؤه، وتشتغل ذمّته بأداء مشخصه إن كان مشخّصاً حسب الصدق العرفي أو الكلّي إن لم يكن، وكذلك إذا تحقّق التقابض من طرف دون آخر فيبقىٰ في ذمّته فقط، وبذلك يتحصّل الدين واشتغال الذِّمّة ويصبح أحدهما مديوناً والآخر دائناً بالمعنى الأعمّ، وإن كان أكثر موارده الكلّية بحيث صار معناه الأخصّ ذلك.

وعندئذٍ فقد يُؤخذ الزمان في الردّ وأداء الدَّين حسب توافقهما فلا يجب الأداء ولا القبول قبل انقضائه، وبدونه يجب ذلك عند الردّ والمطالبة.

الكتابة

وحيث إنّ الأجل والزمان لا يخلو من تغيير وحدث في طرفي التبادل (المالكين) وما يطرأ عليهما من موت أو نسيان أو جحود، أو في طرفي التبديل (المالين) وكيفيّتهما من التلف والنقص واختلاف القيمة

السوقيّة حتّىٰ في الكلّي الذمّي كاختلاف العوض بين البلاد والممالك الموجب لاختلاف قيمة الأثمان الرائجة حسب المعاملات العامّة على المستوى العالمي، فالحكم العقلائي والأدب الاجتماعي والتعارف العملي يستدعي الاطمئنان والوثوق علىٰ تحفّظ كلّ أحد لماله قِبال الحوادث من إيجاد سند قاطع وكتابة رسميّة تعرفه المحاكم، أو تضمين ظاهر برهانٍ مقبوضة أو ضمان وتعهّد مشهود عليه حتّىٰ يستند إلى الكتاب في المحكمة أو يُستوفىٰ من مال الرهان أو يطالب من الضامن إذا لزم.

وقد أمضى الشارع المقدّس ذلك كلّه وأرشد إليه في آياتٍ مباركة، قال تعالىٰ في الأوّل: ﴿*يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ...*﴾[1]. أمر الله تعالىٰ صريحاً بالكتابة لدى التداين الحاصل من أيّ معاملة ماليّة ومعاوضة تجاريّة أو قرار وتعاهد أيضاً مثل القرض، فإنّ الملاك وجود الأجل لأخذ المال حسب التوافق والقرار وثبوته في العهدة بأيّ سبب، والأمر ذلك إرشادي مثل عدالة الكاتب والشهادة على الكتابة كما تقدّم بيانه في الشهادات[2]، والأساس إمكان الاستيفاء في المحاكم الشرعيّة.

الرهن

وفي الثاني؛ قال تعالىٰ: ﴿*وَإِن كُنتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُواْ كَاتِباً فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضاً فَلْيُؤَدِّ الَّذِى اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللهَ رَبَّهُ وَلَا تَكْتُمُواْ الشَّهَادَةَ وَمَن*

(١) البقرة ٢: ٢٨٢.

(٢) تقدّم في ج ١، ص ٥٨٠ ـ ٥٨٢.

﴿يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾[١].

فإنّ الرهن أخذ الوثيقة لكسب الاطمئنان حتّىٰ يستردّ المال ويستوفى الحقّ بعد انقضاء الأجل، ويردّ مال الرهان بعد الاستيفاء ولا دخل للسفر وعدم الكاتب، والقيد وارد في مورد الغالب كما هو ظاهر، ولا رهان ولا وثيقة بعد الوثوق والاطمئنان، وقد أمر الله تعالىٰ بردّ الأمانة إلىٰ صاحبها. ومن المعلوم أنّ الاستشهاد على المعاملة أو الكتابة ووجوب أداء الشهادة وحرمة الكتمان... كلّ ذلك للاطمئنان.

وأنت تعلم أنّ الوثيقة ملك للراهن وأمانة لدى المرتهن لا يضمنه إلّا بالتفريط دون التلف كنفس العوض المشخّص بعد العقد وقبل التقابض، فإنّه أمانة أيضاً لدى البائع أو المشتري، سواء كانت الوثيقة بمقدار الدين أو أقلّ أو أكثر، وفي الحديث: «استوف من مالك»[٢] و«لا بأس بأن تستوثق من مالك»[٣].

الضمان

قد يفهم الضمان من قوله تعالىٰ: ﴿وَلِمَن جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾[٤]، ومن قوله تعالىٰ: ﴿سَلْهُم أَيُّهُم بِذَٰلِكَ زَعِيمٌ﴾[٥] أيضاً، وأنت تعلم أنّهما تخبران عن كون الضمان أمراً عقلائيّاً معمولاً به، أي من قبول ضامن الدَّين، وتعهّده بأداء المال لو لم يؤدّه المدين أيضاً، وللدائن الرجوع إليه عند عدم ردّه لا في عرضه، فإنّه هو

---

(١) البقرة ٢: ٢٨٣.

(٢) وسائل الشيعة ١٨: ٣٧٩، الباب ١ من أبواب الرهن ح ١، وفيه: «استوثق» بدل «استوف».

(٣) وسائل الشيعة ١٨: ٣٨٠، الباب ١ من أبواب الرهن ح ٣.

(٤) يوسف ١٢: ٧٢.

(٥) القلم ٦٨: ٤٠.

الّذي اشتغلت ذمّته أوّلاً دون الضامن، وكذلك الأمر في الكفالة.

وممّا يوجب الضمان تفرط العامل والأجير من الطبيب والمعلّم والبنّاء وغيرهم، وقد ورد في صحيحة الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام سئل عن القصّار يُفسِد، فقال: «كلّ أجير يُعطى الأُجرة على أن يُصلح فيفسد فهو ضامن»[1].

الكفالة والوكالة والأمانة

الكفالة

وهو تضمين إحضار من عليه الدَّين في وقت معيّن لأداء الدَّين أو غيره، فله الرجوع إلى المكفول عنه أوّلاً، ثمّ إلى الكفيل على شروط وحدود متعارفة لدى العقلاء.

الوكالة

وقريب من ذلك الوكالة الّتي هي استنابة الغير لإنفاذ أمر على حدود مشخّصة على ما هو المتعارف بين العقلاء مع بقاء سلطة الموكّل وتقدّم حقّه على ذلك الأمر، وقس على ذلك في سائر العقود والعهود المتداولة بينهم، ولم يردع عنها الشارع المقدّس، سواء لم يُبحث عنها في القرآن الكريم أو أُشير إليها فيه بنحو مثل الأمانة.

ومن المعلوم أنّ الوكالة عقدٌ جائز أمره بيد الموكل وما عمله الوكيل نافذ، ما

---

(١) وسائل الشيعة ١٩: ١٤١، الباب ٢٩ من كتاب الإجارة ح ١.

لم يعلم عزله حتّى العمل بعد العزل وقبل العلم به.

ففي رواية معاوية بن وهب وجابر بن يزيد جميعاً عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «من وكّل رجلاً على إمضاء أمرٍ من الأُمور فالوكالة ثابتةٌ أبداً حتّى يُعلمه بالخروج منها كما أعلمه بالدخول فيها»[١]. وقصّة وكالة الأخ لتزويج أُخته وحكمُ عليّ عليه السلام مشهور[٢].

الأمانة

قال تعالىٰ: ﴿فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ...﴾[٣]. فإنّ مال الغير المودع لدى الإنسان سواءً كان للوثاقة والاطمئنان، أو حصل لديه بدون علم مالكه، فهو أمانة شرعيّة أو عقلائيّة عنده، لابدّ من ردّه إلىٰ مالكه ويضمنه إذا أتلف. قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾[٤].

والأمر هنا يعطي الوجوب، وقال تعالىٰ في ذمّ بعض أهل الكتاب: ﴿...وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِماً ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾[٥].

والنفي هنا يدلّ علىٰ حرمة الخيانة وعدم الردّ، والذمّ لايختصّ بهم بعد ذكر الملاك وأنّهم يكذبون وهم يعلمون، فلابدّ من احترام مال المؤمن وترك التصرّف فيه بغير رضاه ﴿بَلَى مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِ وَاتَّقَىٰ فَإِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾[٦].

---

(١) وسائل الشيعة ١٩: ١٦١، الباب ١ من أبواب كتاب الوكالة ح ١.
(٢) وسائل الشيعة ١٩: ١٦٣، الباب ٢ من أبواب كتاب الوكالة ذيل الحديث ح ٢.
(٣) البقرة ٢: ٢٨٣.
(٤) النساء ٤: ٥٨.
(٥) آل عمران ٣: ٧٥.
(٦) آل عمران ٣: ٧٦.

فإذا أودع شخص ماله لدىٰ غيره فهو أمانة عنده يجب ردّه عند المطالبة، ويضمنه بالإتلاف فإنّه تصرّف فيه بغير رضاه دون التلف بعدم الانتساب إليه، وأمّا المصالحة فقد مرّ الكلام عنها في آخر بحث القضاء[١].

تتميمٌ في نتيجة الأبحاث

وفيه أُمور:

الأوّل: كلّ ما يرغب فيه العقلاء لمنفعة أو لخاصّيّة ولو كان للتزيّن به فهو مال يبذل بإزاء مالٍ آخر، ويُبذل بإزائه مال.

الثاني: من حاز شيئاً أو اصطاد حيواناً من بَرٍّ أو بحرٍ فهو له أو كالّذي أحيى أرضاً فهي له، وله الدفاع عنه ومنع غيره عن التصرّف فيه.

الثالث: كلّ تبديل في الأموال مع التراضي جائز لا بأس به، كتجارةٍ عن تراضٍ، سواء صدق عليها أحد العناوين المتعارفة أم لم يصدق.

الرابع: البيع هو تمليك مالٍ بمال، والإجارة هي تفويض حقّ الانتفاع في مدّة معيّنة وتمليكه فيها بعوض معيّن.

الخامس: كلّ معاملة يعدّها العقلاء صحيحة تكون كذلك شرعاً ما لم يردع عنها، كما أنّ كلّ ما يكون باطلاً لديهم كالقمار والسرقة أو منعه الشرع بنوعه كالرِّبا أو نفى ماليّته كالخمر والخنزير فهو باطل وغير واقع شرعاً أيضاً.

السادس: كلّ مبادلة ماليّة تقوم على أربعة أُسس وهي: مالان ومالكان، ولابدّ فيها من مظهر سواء كان لفظي العقد أو عملي الأخذ، والإعطاء المسمّىٰ

---

(١) مرّ في ج ١ ص ٦٠١.

بالمعاطاة هو تجارة حاضرة تُديرونها. ويشترط في طرفي المعاملة: البلوغُ والعقل. وحقّ التصرّف ـ أصالةً أو ولايةً أو وكالةً أو نيابةً ـ واشتراط الماليّة في العوضين ظاهر بيّن.

السابع: بيع الفضولي وشراؤه، بل كلّ عقد منه مع المالك يقع صحيحاً ويتمّ بإجازة المالك الآخر، ولا يبعد صحّته في طرفيه.

الثامن: يجب الوفاء بمقتضىٰ كلّ عهد وعقد بين الناس بعضهم مع بعض في المعاملات والشروط، بل مع الله تعالىٰ كالنذر والعهد واليمين والوقف والسكن والصدقة، وأمّا اللزوم أو الجواز في العقد فمستفاد من ماهيّة العقود العقلائيّة وحدودها لديهم بعد عدم ردع الشارع المقدّس عنها، وأمّا الشرط في ضمن العقد فيجب الوفاء به ما لم ينافِ مقتضى العقد حسب ماهيّته.

التاسع: الشرط المخالف لمقتضى العقد أو الفاسد بطبعه كالمتعلّق بالحرام فاسد غير واقع دون العقد المرتبط به.

نتيجة بحث الرِّبا

أُمورٌ هي:

الأوّل: يُحرم الرّبا وهو الزيادة في تبادل المالين مع اتّحاد الجنس المكيل أو الموزون حُرمة شديدة، وهو من الكبائر، وقد أوعد الله تعالىٰ عليه النار.

الثاني: آخذ الربا ومعطيه والواسطة بينهما والشاهد عليه والكاتب لهما شركاء في الوزر.

الثالث: التحيّل في تحليل الرِّبا حيلة شيطانيّة، فهو حرام، والبيع والصلح

وأمثالهما حقيقةً لا حيلةً حلالٌ واقع.

الرابع: لا فرق في حرمة الرِّبا بين أن يكون متساوي القيمة أو مختلفها بعد الزيادة في الكمّيّة.

الخامس: التصرّف في جنسين يراهما العرف واحداً قبله وبعده لا يوجب الحلّية، فيحرم الرّبا في الحنطة مع دقيقها والبذر مع مسحوقه والفاكهة مع مجفوفها كالزبيب والعنب.

نتيجة بحث الدَّين وغيره

أُمور هي:

الأوّل: الدَّين هو مال شخص في ذِمّة شخصٍ آخر يجب عليه أداؤه مهما أمكن إن لم يكن له أجل، وبعد انقضائه إن كان، ويجب علىٰ صاحب المال القبض.

الثاني: لابدّ من كتابة بين المتعاملين تحفّظاً على المال إذا لم تكن التجارة حاضرة دائرة وليكتب الكاتب بالعدل.

الثالث: يجوز الرهان وجعل الوثيقة لدى الدائن ليطمئن علىٰ ماله ويتمكّن من استيفائه إذا لزم، والوثيقة ملكٌ للراهن وأمانة لدى المرتهن لا يضمنه إلّا بالتفريط والإتلاف.

الرابع: لا بأس بالضمان وقبول عهدة الغير في أداء مال أو إتيان عمل بعمل فيرجع إلى المضمون عنه أوّلاً ثمّ إلى الضامن ثانياً، كما في الكفالة فيرجع إلى المكفول عنه أوّلاً ثمّ إلى الكفيل.

الخامس: إذا حصل مال الغير لديه بإيداع أو غيره فهو أمانة شرعيّة أو

عقلائيّة عنده لابدّ من ردّه، ويضمنه بالإتلاف دون التلف.

السادس: الوكالة هي استنابة الغير لإنفاذ أمرٍ علىٰ حدود مشخّصة، وهي عقد جائز أمره بيد الموكّل، وعليه الإعلام بالخروج كما أعلمَ بالدخول.

إلى هنا انتهىٰ كتاب التجارة، ويتلوه كتاب القرض ـ حسب ترتيبنا ـ إن شاء الله.

كتاب القرض

القرض

«القرض» ضربٌ من القطع، فيُطلق علىٰ ما يُدفع من مال إلى إنسان لينتفع به مدّة ثمّ يردّه بعينه أو بدله إليه سواء كان القطع عن مال أو حقّ تصرّف مؤقّتاً، وقد يُطلق علىٰ ما يُردّ عينه «عارية» اصطلاحاً، فماهيّتها واحدة في جعل مال أو عين في استمتاع شخص مؤقّتاً مضموناً سواءً صدق عليه التملّك المضمون كما عن الأصحاب، أو لا.

أصل القرض ومشروعيّته أمرٌ عقلائيٌّ لايحتاج إلى تأسيس، ولم يردع عنه الشرع المقدّس، بل إنّه رغَّب في الإقراض كما عرفت في مقدّمة التجارة.

والإنسان الّذي يعيش ـ بتعاونه مع بني نوعه ـ في مكانٍ من قرية أو مدينة أو بلد، قد يفتقر إلىٰ شيءٍ في زمانٍ ما... إلىٰ مالٍ أو متاعٍ فيجد أخاه المؤمن فيستمدّ منه العون ويستقرض منه، أي يطلب منه أن يجعل العين أو المال في استمتاعه مؤقّتاً (ممّا تبقىٰ عينه محفوظة) فيردّها بعد زمان، أو لا بأنْ يردّ ماليّته بالمثل أو القيمة بعده؛ فإن أجابه وجعله في راحة فقد أعانه على الخير وأحسن إليه، واستقرّ بذلك علىٰ ذمّته دين، والمستقرض بعد انقضاء حاجته والتمكّن من

الأداء يردّ على المقرض أو المعير ماله، وإن شاء أحسن إليه هو أيضاً بشيء من زيادة فيصبح القرض مفتاح الأُخوّة والمودّة لا مقراض العلاقة والمحبّة، وذلك ظاهر جارٍ بين كلّ قوم وأُمّة؛ ولذلك لا يتوقّف تحقّقه علىٰ عقدٍ خاصّ، بل ينعقد بكلّ ما تعطي تلك الماهيّة من لفظٍ أو عمل.

ويدلّ علىٰ ذلك في الإسلام أيضاً ـ بعد الأدلّة العامّة من التعاون على البرّ والتقوىٰ والتسابق إلى الخير والإحسان وغيرها ممّا ستعرفه في موضوع: (المجتمع والآداب)[1] إن شاء الله ـ أدلّة خاصّة بهذا الشأن من الآيات المباركة نُشير إليها:

الأُولىٰ: قوله تعالىٰ: ﴿*إِن تُقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً يُضَاعِفْهُ لَكُمْ...*﴾[2].

تُخبر الآية الكريمة ـ ترغيباً علىٰ هذا الخير (الإقراض) ـ عن واقعيّة شرطيّة من أنّكم إنْ تُقرضوا الله وتُعطوه ممّا عندكم شيئاً يُضاعفه لكم إن كان حسناً سليماً من غير إيذاءٍ ومِنَّةٍ من المقرض على المستقرض.

وعندنا: إنّ السياق الباحث عن الأموال والأولاد الحاكم بأنّهما فتنة وأنّ الإنفاق خير، ولاسيّما مع الترغيب في شُحّ النفس، يشخّص أنّ القرض هذا هو في الأموال بين العباد بعضهم مع بعض لوجه الله تعالىٰ وللخير والإحسان لا لغرض مالي، وما يقال[3] من أنّ الّذي يُقرضونه ـ في الآية الكريمة ـ أو يستقرضونه ـ كما ورد في آية مباركة أُخرىٰ ـ هو الله تعالىٰ، فيرجع الأمر إلى إخلاص العمل لله تعالىٰ في العبادات حتّىٰ يُضاعفه أجراً وثواباً، فإنّ الاستقراض والإقراض يُطلق

---

(١) سيأتي في ص ٤٠٨ فما بعد.

(٢) التغابن ٦٤: ١٧.

(٣) كما عن الفاضل المقداد ﷺ في كنزه ٢: ٤٧ ـ ٤٨.

فيما يكون القطع هذا عن مال ليستمتع به المستقرض الفاقد له، المحتاج إليه.

أمّا العمل الّذي لله تعالىٰ في امتثال الواجبات وترك المحرّمات وجزاء الله تعالىٰ وثوابه ـ علىٰ ما فُصّل في محلّه ـ فلا يرتبط بباب المقابلة والأخذ والعطاء أصلاً ولا يناسب الباب بوجه، فإنّ من أخلص لله عملاً فقد قرّب نفسه إليه تعالىٰ واستمتع برضاه واستراح في بحبوحات نعمه من جنانه ورضوانه، كلّ ذلك جارٍ وماضٍ في قواعد وقوانين خاصّة من غير أن يرجع العمل إلى الله تعالى أو يأخذه فيجازي قِبال ذلك، ونتائج الأعمال لا ترجع إلّا إلى العبد العامل نفسه. ولعل ذلك مراده ﷺ في قوله: فيرجع الأمر إلى إخلاص العمل لله تعالى.

وأمّا وجه إطلاق إقراض الله تعالىٰ واستقراضه على إقراض عبدٍ عبداً آخر فهو ظاهر، فإنّ الإحسان إلى عباد الله تعالى لا لنفع مادّي هو عبادة لله تعالى إذا كان عن قربة كما هو ظاهر.

وممّا ذكرنا يعلم معنىٰ باقي الآيات الكريمة الواقعة في سياق بحث الأموال من الزكاة الواجبة أو الصدقات المتطوّعة أو غيرها من أنّها راجعة إلىٰ ترغيب المتمكّن وحثّه على إقراض المحتاجين قربةً لله تعالىٰ، المتداول بين عباد الله الصالحين المسمّىٰ بالقرض الحسن لا الربح المحرّم الّذي هو: قرض السيّئة الربوي، من غير ارتباط بإطاعة الله تعالىٰ في الأوامر والنواهي، وثوابه تعالى لعباده كما ترىٰ.

الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿... *وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللهِ...*﴾[1].

---

(١) المزمّل ٧٣: ٢٠.

الأمر لاسيّما في سياق الصلاة والزكاة ظاهر في الوجوب؛ وعندنا يرجع ذلك الوجوب إلى القيد، وأنّ القرض لابدّ وأن يكون حسناً بمعنىٰ عرفته آنفاً.

الثالثة: قوله تعالىٰ: ﴿مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَهُ لَهُ وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾[1].

وقوله أيضاً: ﴿مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافاً كَثِيرَةً وَاللهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾[2].

من المعلوم أنّ استقراض الله تعالىٰ وهو الغنيّ الحميد لا يكون إلّا ترغيباً للواجدين بأن يُقرضوا الفاقدين قربةً لله تعالىٰ، وهم بعدما يأخذون أموالهم سيُؤجرون من عند الله تعالى أجراً حسناً فيضاعف لهم بذلك أموالهم لاستفادتهم منها بوجهين؛ ويؤيّد ذلك آخر الآية الكريمة الثانية من أنّ الله تعالىٰ هو الّذي يبسط الرزق لمن يشاء، فيتمكّن الإنسان المتمكّن من رفع حاجة إخوانه ولو بالإقراض، ويقبض عمّن يشاء؛ فيتراجع الواجد للمال المبسوط له، ويمتحن الله تعالىٰ بذلك كليهما من إقراضه (المحتاج) قرضاً حسناً بلا إيذاءٍ ومِنّةٍ متذكّراً أنّ لله تعالىٰ جُنود السماوات والأرض وبيده ملكوت كلّ شيء، وهو الّذي يرزق من يشاء، والناس هم الفقراء إلى الله والله هو الغنيُّ الحميد، أو إقراضه من إيذاءٍ ومِنّةٍ علىٰ طرقه وصُعوبة بعد التجاء المستقرض والتماسه أو مع الربا أحياناً، وكذلك كيفيّة مراجعة المستقرض من توجّهه إلى أنّ الله تعالىٰ هو الرزّاق ذو القوّة المتين، وأنّ صاحب المال من جنود الله تعالىٰ وأياديه بلا استقلال أو غفلة عن الله تعالىٰ وذلّةٍ أو كفرٍ أحياناً نعوذ بالله منه. اللّهمّ أغننا عن الناس بغناك، ولا تبتلنا

---

(١) الحديد ٥٧: ١١.

(٢) البقرة ٢: ٢٤٥.

بالاستقراض ولاسيّما من السفلة... آمين.

وقد ظهر ممّا ذكر معنىٰ قوله تعالىٰ: ﴿*إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً يُضَاعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ*﴾(١).

هذا كلّه في **الإقراض** واستحبابه المستفاد من الآيات، وفي الباب روايات كثيرة نتبرّك ببعضها:

١ ـ قال: «سمعت أبا عبدالله عليه‌السلام يقول: لأن أقرض قرضاً حسناً أحبُّ إليَّ من أن أتصدّق بمثله».

وكان يقول: «مَن أقرض قرضاً وضرب له أجل فلم يؤت به عند ذلك الأجل كان له من الثواب في كلّ يوم يتأخّر من ذلك الأجل بمثل صدقة دينار واحد في كلّ يوم»(٢).

٢ ـ وعنه عليه‌السلام قال: «قال رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله : من أقرض مؤمناً قرضاً ينظر به ميسوره كان ماله في زكاة، وكان هو في صلاة من الملائكة حتّى يؤدّيه»(٣).

وأمّا **الاستقراض وتحمّل الدَّين** فهو مكروه لابدّ من الاجتناب عنه ما تيسّر، فإنّ الإيمان بالله تعالى ورجاءه والوثوق به مع الجهاد والعمل الميسور يقتضي المناعة وعلوّ الطبع والفرار من الهمّ.

١ ـ فعن جعفر بن محمّد عليه‌السلام ، عن آبائه عليهم‌السلام قال: «قال رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله : إيّاكم والدَّين فإنّه شين الدِّين»(٤).

---

(١) الحديد ٥٧: ١٨.

(٢) وسائل الشيعة ١٨: ٣٢٩، الباب ٦ من أبواب الدين والقرض ح ١.

(٣) وسائل الشيعة ١٨: ٣٣٠، الباب ٦ من أبواب الدين والقرض ح ٣.

(٤) وسائل الشيعة ١٨: ٣١٥، الباب ١ من أبواب الدين والقرض ح ٢.

٢ ـ وقال عليّ عليه السلام : «إيّاكم والدَّين فإنّه مذلّةٌ بالنهار، مهمّةٌ بالليل، وقضاء في الدُّنيا وقضاء في الآخرة»(١).

فقه الحديث: معنى الذلّ والهمّ ظاهر في الليل والنهار فإنّ تكليف الأداء وحرمة الخيانة يهمّ دائماً فيهمّه وإذا يرى القارض يحسّ بالذلّ.

٣ ـ وفي العلل عن أبي هريرة، عن النبيّ صلى الله عليه وآله قال: «لا تزال نفس المؤمن معلّقةً ما كان عليه دين»(٢).

٤ ـ وفي المرفوعة عن أحدهم قال: «يؤتى يوم القيامة بصاحب الدَّين يشكو الوحشة فإن كان له حسنات أُخذ منه لصاحب الدَّين وإن لم تكن له حسنات أُلقي عليه من سيّئات صاحب الدَّين»(٣).

هذا، ولكن مع ذلك كلّه لا بأس بالاستقراض عند الضرورة بل يستحبّ إن لم يجب سيّما إذا كان لنفقة نفسه وعياله أو للتزويج أو الحجّ، ولابدّ أن يكون مع نيّة الأداء فإنّه بدونها سرقة، فيجب عليه الأداء عند الميسرة، ولا يجب بيع الدار ولوازم العيش المتعارفة لأداء الدَّين وعلى المدين النظرة إلى الميسرة.

ويدلّ على كلّ ذلك بعد الآيات، روايات الباب:

أوّلاً ـ فممّا يدلّ على الجواز:

١ ـ ما عن موسى بن بكير قال: «قال لي أبو الحسن عليه السلام : من طلب هذا

---

(١) وسائل الشيعة ١٨: ٣١٦، الباب ١ من أبواب الدين والقرض ح ٤.

(٢) علل الشرائع: ٥٢٨ ح ٥، وعنه وسائل الشيعة ١٨: ٣١٧، الباب ١ من أبواب الدين والقرض ح ٧.

(٣) علل الشرائع: ٥٢٨ ح ٦، وعنه وسائل الشيعة ١٨: ٣١٧، الباب ١ من أبواب الدين والقرض ح ٨.

الرزق من حلّه ليعود به على نفسه وعياله كان كالمجاهد في سبيل الله، فإن غلب عليه فليستدن على الله وعلى رسوله صلى الله عليه وآله ما يقوت به عياله فإن مات ولم يقضه كان على الإمام قضاؤه، فإن لم يقضه كان عليه وزره، إنّ الله عزّوجلّ يقول: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا﴾ ـ إلى قوله: ـ ﴿وَالْغَارِمِينَ﴾[١] فهو فقير مسكين مغرم»[٢].

فإنّ الأمر بالاستدانة في مثل المقام يدلّ على الرجحان وجوباً أو استحباباً.

٢ ـ وعن أبي موسىٰ قال: «قلت لأبي عبدالله عليه السلام : جعلت فداك يستقرض الرجل ويحجّ؟ قال: نعم، قلت: يستقرض ويتزوّج؟ قال: نعم، إنّه ينتظر رزق الله غدوةً وعشيّة»[٣].

ثانياً ـ وما يدلّ على لزوم نيّة الأداء بعد ظهور الآيات ومقتضى القواعد:

١ ـ ما قاله أبو عبدالله عليه السلام : «من استدان ديناً فلم ينو قضاءه كان بمنزلة السارق»[٤].

٢ ـ وعنه عليه السلام : «أيّما رجلٍ أتى رجلاً فاستقرض منه مالاً وفي نيّته أن لا يؤدّيه فذلك اللّص العادي»[٥].

ثالثاً ـ وما يدلّ على وجوب الأداء لدى الميسرة بعد إطلاق الآيات ومقتضى القواعد أيضاً:

---

(١) التوبة ٩: ٦٠.

(٢) وسائل الشيعة ١٨: ٣٣٥، الباب ٩ من أبواب الدين والقرض ح ٢، وفيه: موسى بن بكر.

(٣) وسائل الشيعة ١٨: ٣٢٣، الباب ٣ من أبواب الدين والقرض ح ١.

(٤) وسائل الشيعة ١٨: ٣٢٨، الباب ٥ من أبواب الدين والقرض ح ٢.

(٥) وسائل الشيعة ١٨: ٣٢٩، الباب ٥ من أبواب الدين والقرض ح ٥.

١ ـ ما عن أبي جعفر عليه السلام قال: «كلّ ذنبٍ يكفّره القتل في سبيل الله إلّا الدَّين لا كفّارة له إلّا أداؤُه أو يقضي صاحبه أو يعفو الّذي له الحقّ»(١).

٢ ـ وما عن أبي تمامة قال: «قلت لأبي جعفر الثاني عليه السلام: إنّي أُريد أن ألزم مكّة والمدينة وعليَّ دينٌ، فقال: ارجع إلى مؤدّي دينك، وانظر أن تلقى الله عزّوجلّ وليس عليك دين فإنّ المؤمن لا يخون»(٢).

رابعاً ـ ومع تلك الشدّة في وجوب أداء الدَّين لا يجب بيع الدار ولوازم العيش المتعارف لأداء الدَّين:

١ ـ عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «لا تباع الدار ولا الجارية في الدَّين، ذلك أنّه لابدّ للرجل (المسلم خ ل) من ظلٍّ يسكنه وخادمٍ يخدمه»(٣).

٢ ـ إبراهيم بن عثمان عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «قلت: رجلٌ لي عليه دراهم وكانت داره رهناً فأردت أن أبيعها، قال: أُعيذك بالله أن تخرجه من ظلّ رأسه»(٤).

وفي معناه روايات أُخر في الباب(٥).

وأمّا أنّ على المدين النظرة إلى الميسرة.

الرابعة: قوله تعالىٰ: ﴿*وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ*﴾(٦).

الآية الكريمة واقعة في سياق آيات الربا ولزوم ترك الباقي وعدم أخذه،

---

(١) وسائل الشيعة ١٨: ٥٣٢، الباب ٤ من أبواب الدين والقرض ح ١.
(٢) وسائل الشيعة ١٨: ٣٢٤، الباب ٤ من أبواب الدين والقرض ح ٢، وفيه: عن أبي ثمامة.
(٣) وسائل الشيعة ١٨: ٣٣٩، الباب ١١ من أبواب الدين والقرض ح ١.
(٤) وسائل الشيعة ١٨: ٣٤١، الباب ١١ من أبواب الدين والقرض ح ٤.
(٥) وسائل الشيعة ١٨: ٣٣٩، الباب ١١ من أبواب الدين والقرض.
(٦) البقرة ٢: ٢٨٠.

وأنّ خلاف ذلك بحكم الحرب مع الله تعالىٰ، فمن تاب عن ذلك الذنب العظيم ليس له إلّا رأس ماله يأخذه إن كان المقترض ذا مَيْسَرة، ونظرة إلىٰ مَيْسَرَةٍ إنْ كان ذا عُسْرَةٍ، والتصدّق بإبراء ذمّته وإراحته خيرٌ له إن كان يعلم أجر الصدقة والخدمة[١]، والمسألة بالملاك لا تختصّ بالمورد بل الأمر جارٍ في كلّ دين وقرض لابدّ من النظرة إلى المَيْسَرَة، والصدقة خيرٌ فهي تجعل المدين في راحة.

وفي الحديث عن محمّد بن سليمان، عن رجل من أهل الجزيرة يكنّى أبا محمّد قال: «سأل الرضا عليه السلام رجلٌ وأنا أسمع فقال له: جعلت فداك إنّ الله عزّوجلّ يقول: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ أخبرني عن هذه النظرة الّتي ذكر الله عزّوجلّ في كتابه لها حدّ يُعرف إذا صار هذا المعسر إليه لابدّ له من أن ينتظر، وقد أخذ مال هذا الرجل وأنفقه على عياله، وليس له غلّة ينتظر إدراكها، ولا دين ينتظر محلّه، ولا مال غائب ينتظر قدومه؟ قال: نعم، ينتظر بقدر ما ينتهي خبره إلى الإمام فيقضي عنه ما عليه من الدَّين من سهم الغارمين إذا كان أنفقه في طاعة الله عزّوجلّ، فإن كان أنفقه في معصية الله عزّوجلّ فلا شيء له على الإمام، قلت: فما لهذا الرجل الّذي ائتمنه وهو لا يعلم فيما أنفقه في طاعة الله أم في معصيته؟ قال: يسعى له في ماله فيردّه عليه وهو صاغر»[٢].

وفي روايات عديدة: «من أنظر معسراً أظلّه الله يوم القيامة بظلّه يوم لا ظلّ إلّا ظلّه»[٣].

---

(١) ولعلّ ذلك هو الأصل لما هو المتداول بين التجّار والكسبة من تقسيم الباقي من أموال المفلّس بين الدائنين بعد استثناء ضروريّاته في المعيشة بنسبة أقلّ كما تعلم.

(٢) وسائل الشيعة ١٨: ٣٣٦، الباب ٩ من أبواب الدين والقرض ح ٣.

(٣) وسائل الشيعة ١٨: ٣٦٦ و٣٦٧، الباب ٢٥ من أبواب الدين والقرض ح ١ و٤ و٧.

ثمّ إنّك قد عرفت حرمة الرّبا المعاملي آيةً ورواية[١]، وتعلم أنّ القرض أيضاً إذا كان مع شرط الزيادة فهو ربا حرام، تدلّ عليه روايات بعد إطلاق الآيات، نشير إلى بعضها:

١ ـ ففي رواية جعفر بن غياث، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «الرّبا رباءان: أحدهما ربا حلال والآخر حرام، فأمّا الحلال فهو أن يقرض الرجل قرضاً طمعاً أن يزيده ويعوّضه بأكثر ممّا أخذه بلا شرطٍ بينهما، فإن أعطاه أكثر ممّا أخذه بلا شرط بينهما فهو مباح له، وليس له عند الله ثواب فيما أقرضه، وهو قول الله عزّوجلّ: ﴿فَلا يَرْبُوا عِندَ اللهِ﴾[٢]. وأمّا الربا الحرام فهو الرجل يقرض قرضاً ويشترط أن يردّ أكثر ممّا أخذه فهذا هو الحرام»[٣].

٢ ـ وفي رواية الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إذا أقرضت الدراهم ثمّ أتاك بخيرٍ منها فلا بأس إذا لم يكن بينكما شرط»[٤].

٣ ـ وفي رواية داود الاهزاري قال: «لا يصلح أن تقرض ثمرة وتأخذ أجود منها بأرض أُخرى غير الّتي أقرضت منها»[٥].

٤ ـ وفي رواية عليّ بن جعفر في كتابه عن أخيه عليه السلام: «سألته عن رجل أعطى رجلاً مائة درهم يعمل بها، على أن يُعطيه خمسة دراهم أو أقلّ أو أكثر، هل

---

(١) مرّ في كتاب التجارة في ص ٣١ ـ ٤٤.
(٢) الروم ٣٠: ٣٩.
(٣) وسائل الشيعة ١٨: ١٦٠، الباب ١٨ من أبواب الربا ح ١، وفيه: حفص بن غياث.
(٤) وسائل الشيعة ١٨: ١٩١، الباب ١٢ من أبواب الصرف ح ٣.
(٥) وسائل الشيعة ١٨: ١٤٤، الباب ١٢ من أبواب الربا ح ١، وص ١٩٤، الباب ١٢ من أبواب الصرف ح ١٠، إلّا أنّ في الأخير: عوضاً عن «أقرضت منها» ورد «أقرضت فيها»، ولعلّه هو الأصحّ، فتأمّل. وورد فيهما: داود الأبزاري.

يحلّ ذلك؟ قال: هذا الرّبا محضاً»[١].

وغير ذلك ممّا لا يخفى على المتتبّع في الأبواب المختلفة[٢]، وكلّ ذلك يدلّ على أنّ القرض يربو عند الله تعالى إذا كان حسناً خالياً عن شرط الزيادة.

وأمّا مع الشرط فهو رباءٌ حرام لا يربو عند الله، بل يعاقب عليه تكليفاً زائداً على الوضع واشتغال الذمّة كما عرفت من قبل.

والفساد إنّما جاء من قبل الشرط، وإنّما يفسده الشرط كما هو مصرّح في رواية الحجّاج[٣].

ومن المعلوم أنّه لا فرق بين أن يقترض لأكله وصرفه أو لأن يعمل به ثمّ يؤدّي مال القراض وزيادته كما هو مصرّحٌ في رواية عليّ بن جعفر[٤].

فلا يتمّ ما عن بعض المعاصرين[٥] من الفرق بينهما ولا تجد عينٌ ولا أثر لهذا التقسيم واصطلاح القرض الا ستهلاكي والقرض الإنتاجي.

نتيجة البحث

الأوّل: القرض هو جعلُ مالٍ أو عين في استمتاع المفتقر إليه مؤقّتاً حتّىٰ يردّه إليه بعد زمان بعينه أو بماليّته أو قيمته، وهو أمر عقلائي رَغَّبَ إليه الشرع المقدّس فإنّه بِرٌّ وإحسان ومُستحبٌّ وأجرُهُ مضاعف.

الثاني: على المُقْرِض إمهال المقترض المُعْسِر إلىٰ يُسره، وأفضل منه إبراؤه

---

(١) وسائل الشيعة ١٨: ١٣٧، الباب ٧ من أبواب الربا ح ٧.

(٢) سيّما رواية محمّد بن مسلم في وسائل الشيعة ١٨: ٣٧٦، الباب ٣٢ من أبواب الدَّين والقرض ح ١.

(٣) وسائل الشيعة ١٨: ١٩٠، الباب ١٢ من أبواب الصرف ح ١.

(٤) مرّ آنفاً.

(٥) الشيخ الصانعي.

بالتصدّق عليه فإنّ أجر الصدقة أعظم.

الثالث: الاستقراض مكروه إلّا لضرورة.

الرابع: يستحبّ، بل قد يجب الاستدانة لقوت نفسه وعياله مع نيّة الأداء.

الخامس: يجب أداء الدَّين عند الميسرة.

السادس: لايجب بيع الدار ولوازم المعيشة لأداء الدَّين وهي المستثنيات.

السابع: يجب إنظار المُعسر إلى الميسرة.

الثامن: يحرم الرِّبا في القرض مع شرط الزيادة.

التاسع: لا فرق في حرمة ربا القرض بين أن يكون للأكل والمصرف أو للانتاج والتكثير، فإنّ استقراض منّ من الحنطة أو مبلغ من المال بشرط الزيادة رباً حرام سواء كان ذلك للأكل ومؤونته أو للزرع والاكتساب به.

هاهنا نكتة لاينبغي التغافل عنها في آخر بحث القرض: وهي أنّا سمعنا من سيرة بعض الأعلام والفقهاء العظام الذين كان عليهم إدارة الحوزات العلميّة أنّهم كانوا يستقرضون عن مواليهم المؤمنين علىٰ ذمّة إمام العصر عليه السلام وعجّل الله تعالىٰ فرجه الشريف، وكانوا يقولون إن تيسّر لنا الأداء من سهم الإمام عليه السلام فهو وإلّا فعلىٰ ذمّة من ينوبه بعده فإنّه يتصدّى للمنصب وذمّته ذمّة الإمام عليه السلام .

ولعلّ ذلك معنىٰ قوله عليه السلام : «مات رسول الله صلى الله عليه وآله وعليه دين، وقُتل أميرالمؤمنين عليه السلام وعليه دَين، ومات الحسن عليه السلام وعليه دين، وقُتل الحسين عليه السلام وعليه دين» كما في رواية معاوية بن وهب عن أبي عبدالله عليه السلام[1]، فإنّهم عليهم السلام كانوا زعماء عظماء ذوو عطاءٍ وسخاء عند موتهم وشهادتهم. ويؤيّد ذلك سيرتهم المنقولة، وإن كان لايبعد أنّه كان لمعاشهم الشخصي، والله أعلم.

---

(١) وسائل الشيعة ١٨: ٣١٩، الباب ٢ من أبواب الدَّين والقرض ح ١.

كتاب العهود والأيمان

العهود والأيمان

«العهد» هو تثبيت أمرٍ وتحكيمه، قال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْماً﴾[1].

وقال أيضاً: ﴿وَعَهِدْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾[2].

فإذا تعهّد الإنسان أمراً وتقبّله فكأنّما أحكمه في ذمّته وحقّقه في عُـهدته، وقد أُطلق العهد علىٰ كلّ مبادلة يستلزم عهده القبض والإقباض دائرة أو بعد أجل، ثمّ علىٰ كلّ ما يقتضي العهدة على أمر من أداء مالٍ أو إتيان عمل للغير أو لله تعالىٰ كما في النذر واليمين، فإنّ النذر تعهّد أيضاً على إتيان أمر ما أو تركه، واليـمين المأخوذ من تصافح الأيدي اليمنى لدىٰ تحكيم المعاملات والتعهّدات لإبرامه هو تقبّل أمر ثمّ تثبيته بذكر اسم الله تعالىٰ. وعليه فماهيّة كلّ من العهد والنذر واليمين واحدة، وهي أن يتّخذ العبد في عهدته لله تعالىٰ بأن يأتي بشيء راجح ديـني أو دنيوي أو بترك مرجوحٍ كذلك، ويستحكم ذلك بذكر اسم الله تعالىٰ فقط دون الآباء

---

(١) طه ٢٠: ١١٥.

(٢) البقرة ٢: ١٢٥.

والأولاد والنفس، بل دون سائر الأسماء والأوصاف لله تعالى تشديداً للاستحكام، فيقول: «للهِ عليَّ كذا»، أو: «نَذَرْتُ للهِ كذا»، أو: «باللهِ لأفعلنَّ كذا»، أو: «أترك كذا...» مطلقاً أو مشروطاً بحصول أمر كشفاء مريض أو قدوم مسافر أو رفع حاجة؛ كلّ ذلك تقرّباً إليه تعالىٰ بعد تعيين مورد التعهّد نوعاً وزماناً، والإطلاق في الأخير ينصرف إلىٰ ما دام العمر.

وممّا ذكرنا تعرف شمول العهود جوهريّاً لإنشاءات أُخرىٰ قريبة كالوقف للسكن والصدقة والهبة غير المعوضة وما شابهها، بل يشمل الإيقاعات أيضاً فإنّ كلّ عقد عهد ولا عكس.

ثمّ المتعهّد لاسيما إذا كان لله تعالىٰ قد جعل نفسه في خوفٍ من تركه وحنثه، والنذر وهو قسم من العهد المأخوذ من الإنذار والتخويف أنّ عليه الجبر والتكفير إذا حنث ليستريح من ذنبٍ اقترفه أو عهدٍ نقضه، والأمر كذلك شرعاً، وقد جعل الله تعالى لحنث العهد بأقسامه الثلاثة كفّارة كما سيأتي بحثه[1] إن شاء الله.

وكيف كان ففي المقام آيات:

الأُولىٰ: قوله تعالىٰ: ﴿*إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّراً فَتَقَبَّلْ مِنِّى إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ * فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّى وَضَعْتُهَا أُنثَى وَاللهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنثَى وَإِنِّى سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّى أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ * فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنبَتَهَا نَبَاتاً حَسَناً...*﴾[2].

الآية الكريمة ـ كما ترىٰ ـ تدلّ على أصل مشروعيّة النذر لدى الأُمم السالفة والشرائع السابقة بحكايتها عن نذر امرأة عمران ما في بطنها محرّراً لبيت

---

(١) سيأتي في ص ٨٧ ـ ٩٠.

(٢) آل عمران ٣: ٣٥ ـ ٣٧.

المقدس وخدمته له، وقبول الله تعالىٰ نذرها حتّىٰ مع عدم التناسب الكامل لكونها أُنثىٰ، وليس الذكر كالأُنثىٰ، فإنّ أصل الجواز والمشروعيّة كان مفروغاً عنه، ولم يردع عنه الشارع المقدّس، بل أمضاه بالعمل وأمر بالوفاء به كما في الآيات الكريمة التالية، وهي:

الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿*يُوفُونَ بِالنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْماً كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيراً * وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِيناً وَيَتِيماً وَأَسِيراً*﴾(١).

تُعطي الآية الكريمة أنّهم عليهم السلام كانوا ينذرون ويُوفون بنذورهم، وأنّ الوفاء في المحبوبيّة علىٰ حدٍّ يُخاف من تركه العقاب يوم القيامة، فارغاً عن أصل الجواز، ولعلّها تشعر بوجوب الوفاء، فإنّ المباح والراجح لا يُخاف علىٰ تركه، وقد مدحهم الله تعالىٰ عليه وعلى الإنفاق والتصدّق علىٰ حبّ الله تعالىٰ دون رئاء الناس لا يريدون بذلك جزاءً ولا شكوراً.

إلّا أن يُقال: إنّ ﴿*يَخَافُونَ*﴾ عطفٌ على ﴿*يُوفُونَ*﴾ مثل ﴿*وَيُطْعِمُونَ*﴾ وكلّها من الأفعال الصالحة الصادرة من الأبرار الحاكية عن الصفات الفاضلة من غير ربط بينها فيبقى أصل المدح على الوفاء مثل الخوف والإطعام من غير إفادة الوجوب؛ سواء كان ضمير الحبّ راجعاً إلى الطعام ليصدق الإيثار على الإنفاق أو إلى الله تعالى في المعنى.

وفي المجمع: وقد روي أنّ الآيات في سورة الدهر من قوله تعالى: ﴿*إِنَّ الأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ*﴾ ـ إلى قوله: ـ ﴿*وَكَانَ سَعْيُكُم مَّشْكُوراً*﴾، نزلت في عليٍّ وفاطمة

(١) الدهر ٧٦: ٧ ـ ٨.

والحسن والحسين عليهم السلام وجاريةٍ لهم تُسمّىٰ فضّة[١] والقصة مشهورة.

الثالثة: قوله تعالىٰ: ﴿*وَمَا أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ فَإِنَّ اللهَ يَعْلَمُهُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ*﴾[٢].

الآية المباركة بصراحتها تدلّ على أنّ الله تعالى يعلم الإنفاق العلني والخفيّ، والنذور الّتي تنعقد بين الإنسان وربّه، كما أنّه يعلم الوفاء والحنث وكلّ عملٍ صالح، وكذلك يعلم الإنفاقات الّتي تكون رئاء الناس أو إرادة الجزاء والشكور، والنذور الّتي تحنثونها، فلا أجر ولا ثواب فيها بل هي عقاب لو لم تنجبر بكفّارة، فمن ترك الوفاء والكفّارة فقد ظلم نفسه وما للظالمين من أنصار.

هذا، ولكنّ الآية الكريمة لا ترتبط بمقام التشريع وبيان مشروعيّة النذر وجوازه، أو استحباب التصدّق ورجحانه، وإن كانت لا تخلو عن إشعار لزوم الوفاء، وأنّ تاركه ظالم، وأمّا أنّ ذلك على حدّ الرجحان أو الوجوب فلا. نعم، إنّ العهد وماهيّته بنفسه يدعو إلى الوفاء ويقتضيه علىٰ حدٍّ يُعدُّ من المكارم لدى العرف والعقلاء وكذلك الشرع المقدّس، ونقضه من الرذائل والنواقص لديهم ولديه، ولقد مدح الله تعالىٰ به أهل بيت العصمة والطهارة آل رسول الله (عليه وعليهم سلام الله).

والّذي يسهل الخطب صراحة الآيات الكريمة والأمر فيها بالوفاء ـ كما ترىٰ ـ.

الرابعة: قوله تعالىٰ: ﴿*وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا ...*﴾[٣].

---

(١) مجمع البيان ٩ ـ ١٠: ٤٠٤، الآيات ٥ ـ ٢٢ من سورة الانسان.

(٢) البقرة ٢: ٢٧٠.

(٣) الحج ٢٢: ٢٩.

الأمر بالوفاء بالنذر والعمل به في سياق الطواف الواجب يُعطي الوجوب حتّىٰ في غير أيّام الحجّ، فإنّ المورد لا يخصّص مع ما عرفت من شمول قوله تعالىٰ: ﴿أَوْفُواْ بِالْعُقُودِ﴾[١] لكلّ عهد.

الخامسة: قوله تعالىٰ: ﴿وَبِعَهْدِ اللهِ أَوْفُواْ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ...﴾[٢].

الأمر أيضاً في سياق النهي عن المحرّمات القطعيّة مثل الشرك بالله تعالىٰ وقتل الأولاد خشية الإملاق، بل مطلق قتل النفس، بل الفواحش على الإطلاق أيضاً ـ ما ظهر منها وما بطن ـ وفي سياق الأمر أيضاً بأُمور من إيفاء الكيل والعدل في القول؛ وهذا يُعطي الوجوب كالأمر في قوله تعالىٰ: ﴿... وَأَوْفُواْ بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْؤُولاً﴾[٣]، الواقع في سياق عدّة من الواجبات والمحرّمات، والمتعلّق في الآيتين مطلق العهد مع الله تعالىٰ، فيشمل العهود الثلاثة، بل الوقف والسكن والصدقة والهبة غير المعوضة لله تعالىٰ، بل مع الناس كالعهود في معاملاتهم ومعاشراتهم. وعندنا لا يبعد شمول الأحكام المذكورة قبله وبعده من الحلال والحرام بل مطلق الأحكام، فإنّها عهودٌ من الله تعالىٰ على عباده، وهم قد تعهّدوا طاعته وعبوديّته في أوامره ونواهيه لما كانوا له عباداً وله مسلمين، فقالوا: بلى أنتَ ربُّنا ونحن لك مسلمون، وهذا هو المناسب لذكر الوفاء بالعهد بعد نقل عدّة من الأحكام، وقد أشرنا من قبل إلى أنّ ذلك بنفسه هو المناسب والرابط بين قوله تعالىٰ: ﴿أَوْفُواْ بِالْعُقُودِ﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الأَنْعَامِ﴾[٤].

وأمّا وجوه الدلالة فظاهرة، فإنّه أمر بالوفاء وأنّ المكلّف مسؤول عنه، مع

---

(١) المائدة ٥: ١.
(٢) الأنعام ٦: ١٥٢.
(٣) الإسراء ١٧: ٣٤.
(٤) المائدة ٥: ١.

أنّه لا يُسأل عن غير الواجب والحرام، مؤاخذة صريحة في الوجوب، مثل وصيّة الله تعالىٰ بعباده خلال الأوامر والنواهي.

السادسة: قوله تعالى بعد الأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربىٰ والنهي عن الفحشاء والمنكر والبغي: ﴿*وَأَوْفُواْ بِعَهْدِ اللهِ إِذَا عَاهَدتُّمْ وَلَا تَنقُضُواْ الأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلاً إِنَّ اللهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ * وَلَا تَكُونُواْ كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِن بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَاثاً تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلاً بَيْنَكُمْ*﴾[1].

الآية الكريمة تأمر بالوفاء بعهد الله تعالىٰ وتنهىٰ عن نقض الأيمان بعد توكيدها بذكر اسم الله تعالىٰ، ولتشديد الأمر وبيان عظمته، توضّح الآية الكريمة الحال بقوله تعالىٰ: ﴿*وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلاً*﴾، وهو يعلم ما تفعلون، وفاءً وحنثاً، فلا تكونوا كالّتي نقضت غزلها من بعدِ قوّة. وقد يستدلّ بذكر لفظ الجلالة على عدم انعقاد العهود الثلاثة إلّا به، وحينئذٍ فمن لم يفِ بعهد الله ونَقَضَ حُكماً من أحكامه فكأنّه نقض غزل الأيمان القوي بعدما أبرمه وقوّاه بالامتثال والإطاعة فيه وفي غيره من الأحكام، ومع ذلك تُؤكّد الأمرَ الآيةُ التالية بأنّ الحانِث الناقض ليمينه اتّخذ أمره دخلاً وقد نُهيَ عنه.

السابعة: قوله تعالىٰ: ﴿*وَلَا تَتَّخِذُواْ أَيْمَانَكُمْ دَخَلاً بَيْنَكُمْ فَتَزِلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا وَتَذُوقُواْ السُّوءَ بِمَا صَدَدتُّمْ عَن سَبِيلِ اللهِ وَلَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ * وَلَا تَشْتَرُواْ بِعَهْدِ اللهِ ثَمَناً قَلِيلاً إِنَّمَا عِندَ اللهِ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ*﴾[2].

تنهى الآية الكريمة عن اتّخاذ الأيمان دخَلاً بالخدعة، فإنّه مأخوذ من

---

(١) النحل ١٦: ٩١ ـ ٩٢.

(٢) النحل ١٦: ٩٤ ـ ٩٥.

الدخول في نسب الغير حيلةً، واللحوق بقبيلة غيلةً. فإنّ قَدَم الايمان وعرق الإسلام والتوحيد تزلّ بالخدعة في اليمين، والحيلة مع الحقّ بعد الثبوت، فينتهي إلى العذاب وذوق السوء، فإنّ ذلك صدّ عن سبيل الله، وشراء بعهد الله ثمناً قليلاً، مع أنّ ما عند الله من أثر الوفاء وثمر الإطاعة ومراعاة الحدود الشرعيّة خيرٌ لكم ممّا تطلبونه عن طريق النقض والخدعة؛ وعليه فلا تختصّ الآية الكريمة باليمين الغموس والكذب كأنّها تغمس صاحبها في النار، بل إنّ الكذب في اليمين قِسْم منه.

وكيف كان فالخدعة والدخل في اليمين بالكذب أو العمل بخلافه تأويلاً منهيٌّ عنه وهو حرام، ومُزِلٌّ للأقدام، والصدق والوفاء لازم وواجب عقلاً، ولا تلازم شرعاً، فإنّ الحكم دائرٌ مدار اعتباره.

نعم، في المقام: الأمر متعلّق بالوفاء بالعهد، والنهي متعلّق بنقض الأيمان، والظاهر أنّهما واحد بلسانين، والأمر بما نُهي عن تركه، والنهي عن ترك ما أمر بفعله، فتدلّ زائداً على وجوب الوفاء على أنّ العهد واليمين واحد، كما أنّهما من النذر واحد ماهيّة، وإن كان الأخير أكثر مصاديقه مشروطاً والأوليين مطلقاً حسب الوقوع الخارجي.

ولا يصغى إلى ما قيل من أنّ المأمور به غير المنهيّ عنه عنواناً ولساناً، وكذلك المنهيّ عنه غير المأمور به كذلك كما أشرنا إليه، فإنّ التأكيد والتثبيت في لسان الآية الكريمة يُتمّ الأمر كما هو ظاهر.

نقض العهد

الثامنة: قوله تعالىٰ: ﴿وَالَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ اللهِ مِن بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ

﴿اللهُ بِهِ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الأَرْضِ أُوْلَـئِكَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ﴾ (١).

صراحة الآية الكريمة: إنّ الذين ينقضون عهد الله فيحنثونه ـ سواءً كان من العهود الثلاثة أو من غيرها ـ لهم اللعنة ولهم سوء الدار، وذلك لا يكون إلّا جزاءً وفاقاً لارتكاب محرّم، وترك واجب، ولاسيّما بعد عدّ ذلك في سياق الذين يقطعون ما أمر الله به أن يُوصل ويُفسدون في الأرض، المُحرّم قطعاً، فتدلّ علىٰ وجوب الوفاء بالملازمة وإن كان اعتبار ذلك غير حرمة النقض. وقد لعن الله تعالىٰ بني إسرائيل أيضاً بنقضهم أيمانهم، فجعل قلوبهم قاسية. ولا يكون البُعْدُ عن رحمة الله تعالى الموجب لقسوة القلب إلّا لأثر العصيان وارتكاب المحرّم، قال تعالىٰ: ﴿فَبِما نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ لَعنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً﴾ (٢).

التاسعة: قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَناً قَلِيلاً أُوْلَـئِكَ لاَخَلاَقَ لَهُمْ فِي الآخِرَةِ وَلاَ يُكَلِّمُهُمُ اللهُ وَلاَ يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلاَ يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (٣).

من المعلوم أنّ ظاهر الاشتراء بعهد الله ثمناً قليلاً حنثه وتخلّفه بشيءٍ قليل، وإطلاق العهد يشمل المبحوث عنه حتّى النذر، والحكم على المتخلّف الحانث بذلك العذاب الأليم صريحٌ في الحرمة المستلزم لوجوب الوفاء، وإن كان كلّ واحد منهما غير الآخر في الاعتبار، ولا ينصرف إلى الأُصول الاعتقاديّة من التوحيد إلى الشرك مثلاً كما تؤيّده التزكية وأنّ الله تعالى لا يُزكّيهم مع ذكر الأيمان بعد العهد الموجب للظهور في العهود الثلاثة وما يقربُها.

---

(١) الرعد ١٣: ٢٥. (٢) المائدة ٥: ١٣. (٣) آل عمران ٣: ٧٧.

ويؤيّد ما ذُكر الآيات المباركة الصريحة بهذا الشأن الّتي عدّت ﴿الَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهْدِ اللهِ وَلَا يَنقُضُونَ الْمِيثَاقَ﴾ من أُولي الألباب ﴿وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللهُ بِهِ أَن يُوصَلَ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الحِسَابِ﴾. وجعلتهم مع ﴿الَّذِينَ صَبَرُواْ ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ وَأَقَامُواْ الصَّلَاةَ وَأَنفَقُواْ مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرّاً وَعَلَانِيَةً وَيَدْرَءُونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةَ أُوْلَـٰئِكَ لَهُمْ عُقْبَى الدَّارِ * جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا...﴾(١).

وكذلك الآيات الكريمة الّتي عدّت الوفاء بالعهد ومراعاته من أوصاف المؤمنين المفلحين الذين هم في جنّات مُكرمون في قوله تعالىٰ: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ﴾(٢)، وجعلت «الموفون بعهدهم إذا عاهدوا» من أهل البرّ أيضاً ﴿... وَلَـٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ... وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُواْ...﴾(٣).

وبعد ذلك كلّه فلا افتقار لإثبات الوجوب إلى استدلال مقحم بقوله تعالىٰ: ﴿وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّاماً مَّعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ اللهِ عَهْداً فَلَن يُخْلِفَ اللهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾(٤).

بتقريب أنّه تعالىٰ جعل قِبال دعواهم اتّخاذ العهد، القولَ بغير علمٍ، وترتّب على الأوّل أنّه تعالى لن يُخلف عهده على الإطلاق من غير تقييد وتقسيم، وذلك وإن كان إخباراً عن حقيقة وهو أنّ الله تعالى لن يُخلف العهد والميعاد، إلّا أنّه يدلّ علىٰ حرمة التخلّف؛ لعدم التقييد.

وقد عرفت وجوب الوفاء وحرمة التخلّف بأدلّة أصرح، والعجب كلّه ـ بعدما عرفت ـ من القول بعدم وجوب الوفاء بالوعد وهو عهد مع ثبوت الأهمّ،

---

(١) الرعد ١٣: ٢٠ ـ ٢٣.
(٢) المؤمنون ٢٣: ٨، والمعارج ٧٠: ٣٢.
(٣) البقرة ٢: ١٧٧.
(٤) البقرة ٢: ٨٠.

أعاذنا الله من القول بغير علم. نعم عند الدوران مع الأهمّ الشرعي القاعدة محكمة ولا إثم على تركه وليس بعدم الوجوب من شيء.

شروط العهود وكفّارة الحنث

ثمّ إنّك تعلم أنّ وجوب الوفاء وحرمة النقض والحنث لا يكون إلّا بعد تحقّق العقد والعهد واليمين علىٰ متعلّق راجح عن إرادة وقصد، فإنّه مع عدم الرجحان لاينعقد رأساً، فلا يتعلّق بترك المباح تضييقاً على النفس من دون غرض عقلائي، كما لاينعقد إذا لم يكن عن صميم القلب ومركز الإرادة الجدّيّة، بأن كان عن هزل أو لقلقة لسان أو عن غضبٍ وطغيان، فإنّه لا وقع له ولا أثر، وفاءً وحنثاً، بل قد يجب حلّه ولا حنث فيه، ففي الأوّل (اشتراط الرجحان)، قال تعالىٰ: ﴿*يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ * قَدْ فَرَضَ اللهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ وَاللهُ مَوْلَاكُمْ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ*﴾[1].

فقد أوجب الله تعالىٰ علىٰ نبيّه صلى الله عليه وآله تحليل يمينه وفكّه عن عهدته بلا حنث وتخلّف لمرجوحيّة المتعلّق وهو ابتغاء مرضاة الأزواج بالنسبة إلىٰ نفسه الشريفة، وذلك إكرام من الله تعالى لرسوله صلى الله عليه وآله توسعةً عليه، ورفعاً لكلّ مضيقة عنه، وإلّا فأصل الامتناع والتحرّز عن مباشرة بعض الأزواج فيما دون حقّه ابتغاء مرضاة البعض الآخر منهنّ مع حفظ حقوقهما غير مرجوح لا بأس به، فلا يتوهّم أنّه صلى الله عليه وآله أقسم علىٰ مرجوح لا عن علم، وهو وأهل بيته المعصومون عليهم السلام يعلمون كلّ شيء

---

(١) التحريم ٦٦: ١ - ٢.

بعلم الله، وهم النور الواحد الّذي كان من الله تعالىٰ حيث لم يكن معه أحدٌ لا نبيٌّ مرسل ولا ملكٌ مقرّب، فخلق الله الأشياء كلّها ثمّ أنهىٰ علم ذلك كلّه إليهم[(١)].

ومن المعلوم أنّه إذا كان حلّ العهد واجباً له صلى الله عليه وآله لمرجوحيّته بالنسبة إليه، فكيف إذا كان الأمر مرجوحاً في نفسه، فإنّه لا ينعقد رأساً مع أنّه غير عقلائي بعد كفاية مرجوحيّة الشيء في تركه.

وأمّا اشتراط الجدّ والإرادة العقلائيّة الواقعيّة مع وضوح لزوم ذلك، كما في كلّ عقد بل كلّ أمرٍ عقلائيّ فيدلّ عليه قوله تعالىٰ: ﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾[(٢)].

تُصرّح الآية الكريمة بأنّ الله تعالى لا يُؤاخذ عباده بترك الوفاء والعمل بالأيمان اللغويّة، فإنّ كلّ أمرٍ وعقدٍ يُؤخذ به ويترتّب عليه أثر إذا كان عن قصدٍ وعمد وإرادة وتصميم في القلب، فيشترط في التحقيق والانعقاد ذلك حتّىٰ تترتّب عليه آثاره.

وكذلك يدلّ عليه ما ورد في ذيل الآية الآتية من التكفير بإحدى الخصال الثلاث، كما يأتي بيانه في سورة المائدة[(٣)].

ثمّ بعد تحقّق اليمين وانعقاده ووجوب الوفاء به، فإن عمل ما بعهدته ووفى به فهو ولو بأخفّ مصاديقه وأقلّها، وإلّا فإن تخلّفَ وحنث فعليه الكفّارة والجبران، قال تعالى في الأوّل أي في تحقّق العمل والوفاء بأقلّ المصاديق الموجب للصدق

---

(١) مأخوذ من رواية شريفة ذكرها ثقة الإسلام الكليني (رضوان الله عليه) في كتابه الشريف (الكافي ١: ٤٤١ ح ٧، في باب ميلاد النبيّ صلى الله عليه وآله).

(٢) البقرة ٢: ٢٢٥.

(٣) المائدة ٥: ٨٩.

تعليماً لعبده أيّوب (على نبيّنا وآله وعليه السلام): ﴿وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثاً فَاضْرِب بِّهِ وَلَا تَحْنَثْ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِراً نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾[١].

والآيات تعني يمينه وقسَمَهُ على أنْ يضرب زوجته مائة ضربة جزاءً لها في نظره، والقصّة مذكورة ومشهورة في كتب التفاسير[٢]. وبعد انكشاف الحقّ له ـ أي بعد قسمه ويمينه ـ أُمر بالوفاء به بأن يأخذ ضغثاً ويضرب به امرأته مرّة واحدة حتّىٰ يخرج هو عن يمينه وقَسَمه المذكور، من غير حنث لصدق المائة مرّة فيه بتعدّد قطعاته وأغصانه.

وقال تعالىٰ في الثاني أي في وجوب الجبران والتكفير لو حنث: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾[٣].

والآية الكريمة ـ كما تراها ـ بعد تعيين الموضوع وأنّه الأيمان والعهود المنعقدة حقيقة من غير لغو وهزل ... بعد هذا تبيّن الآية الكريمة جبر المتخلّف وكفّارة حنثه وأنّه إطعام عَشَرَة مساكين أو كسوتهم بأوسط الأطعمة أو الكسوة المتعارفة الّتي تطعمون وتكسون منها أهليكم أو تحرير رقبة، وإن لم يتمكّن من

---

(١) ص ٣٨: ٤٤.

(٢) التبيان ١٠: ٢٠٠، ذيل الآية ٤٤ من سورة صٓ، ومجمع البيان ٧ ـ ٨: ٤٧٨، ذيل الآية ٤٤ من سورة صٓ، والميزان في تفسير القرآن ١٧: ٢١٢ ـ ٢١٥، ذيل الآية ٤٤ من سورة صٓ.

(٣) المائدة ٥: ٨٩.

ذلك ولم يجد ما ينفق في سبيل ذلك فعليه صيام ثلاثة أيّام.

وبعبارة أُخرىٰ: على الواجِدِ إحدى الأُمور تخييراً: الإطعام أو الإكساء أو تحرير رقبة، وعلى الفاقد صيام ثلاثة أيّام تعييناً، وأخيراً توصي الآية الكريمة المتعهّد بالتحفّظ علىٰ عهده والوفاء به مهما أمكن لئلّا يلزمه التكفير والجبران شكراً لنعمة الله تعالىٰ وهي القدرة على الوفاء والتمكّن من الإطاعة.

خاتمة المطاف

قال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَجْعَلُواْ اللهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَانِكُمْ أَن تَبَرُّواْ وَتَتَّقُواْ وَتُصْلِحُواْ بَيْنَ النَّاسِ وَاللهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[1].

قد ذكرنا من قبل أنّ العهود الثلاثة أي العهد الخاصّ والنذر واليمين لاتنعقد ما لم تكن مؤكّدة بذكر اسم الله تعالىٰ، ولا تكفي بالوصف بل لا تنعقد بغير اسمه المطلق اسم الجلالة «الله» من الأسماء الحُسنىٰ، ولكن الأدب الإسلامي يقتضي ترك ذلك مهما أمكن تعظيماً له تعالىٰ وتفخيماً للفظ الجلالة، فلا تجعلوا الله عُرْضَةً للأيمان في كلّ أمرٍ حقيرٍ أو خطير، ولا يقسم بالله تعالىٰ في كلّ يوم مراراً وأعشاراً توهّماً أنّ ذلك بِرٌّ وتقوى أو إصلاح بين الناس إلّا في مهامّ الأُمور، بل إنّ أصل العهد والنذر يُكتفى بهما بتصميم وعزم وبقوّة الإرادة والتسلّط على النفس إلّا في المهامّ.

وما يُقال من أنّ النذر عبادة لفظيّة لا يُكتفىٰ بها بالقصد، لا يخلو من تسامح،

---

(١) البقرة ٢: ٢٢٤.

فإنّه كأخويه إذا تعلّق بالعبادة، فالوفاء والعمل بمقتضاه عبادة لا مطلقاً، نعم عدم انعقاده بنفس القصد من دون اللّفظ تمام.

نتيجة البحث

الأوّل: العهود الثلاثة هي: النذر والعهد واليمين، ماهيّتها واحدة.

الثاني: لابدّ في تحقّق تلك العهود من الرجحان ـ في الجملة ـ دينيّاً أو دنيويّاً، ومن الجدّ، فلا تنعقد في المرجوح أو بالهزل أو حال الغضب.

الثالث: لابدّ في الوقوع من اللّفظ والعقد في العهود الثلاثة إيقاعاً بلفظ الجلالة، فلاتنعقد بنفس القصد والنيّة أو بذكر سائر الأسماء والصفات.

الرابع: يجب الوفاء بتلك العهود الثلاثة ويُحرم الحنث تكليفاً.

الخامس: يكفي في الوفاء الإتيان بأقلّ المصاديق لعنوان المتعلّق كما في كلّ امتثال أمرٍ أو نهيٍ تعلّق بعنوان وماهيّته على الإطلاق.

السادس: الأدب الإسلامي يحكم بترك اليمين ما أمكن، ولا يجعل الله عرضةً للأيمان، ولاسيّما الكذب الغموس الّذي يغمس مقترفه في النار.

السابع: كفّارة الحنث على الواجد إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو عتق رقبة تخييراً، وعلى الفاقد صيام ثلاثة أيّام.

إلى هنا تمّ ـ والحمد لله ـ كتاب «العهود» و«الأيمان»، ويتلوه كتاب «المحرّمات» إن شاء الله تعالىٰ[1].

---

(١) واليوم هو السابع عشر من شهر شعبان المعظّم سنة أربع وتسعين وثلاثمائة بعد الألف من الهجرة على مهاجرها ألف تحيّة، وكنت مُقصياً في منطقة «رودبار» مع جمع من الأفاضل الذين هم من بلادٍ شتّىٰ.

كتاب المحرّمات

تمهيد

لا إشكال في أنّ الإنسان مكلّف بما هو مختار كما أنّه عاقل بما هو مختار، لا أنّه مختار بما هو عاقل أو هو مكلّف كذلك كما حقّقناه في محلّه.

ولا إشكال أيضاً في أنّ التكاليف تتبع المصالح والمفاسد ولا تكون جزافاً كما حُقّق في الأُصول، ومقتضىٰ ذلك أنّ المصلحة الملزمة ملاك الوجوب، والراجحة ملاك الاستحباب كما أنّ المفسدة الشديدة ملاك الحرمة، والضعيفة الراجحة التجنّب عنها ملاك الكراهة. فالإباحة عقليّة، بمعنىٰ عدم المصلحة والمفسدة، إلّا أن يقال بأنّ عدمهما قد يكون في نظر الشارع، فيعتبر الإباحة وإن كان في منظار المكلّف ما يراه مصلحة أو مفسدة حتّىٰ الملزمة للفعل أو الترك. فالأحكام أربعة أو خمسة.

ولا إشكال أيضاً في أنّ الأمر والنهي لا يصحّان إلّا إذا أمكن انبعاث المأمور والمنهيّ عنه. فمن لا يعتقد بشيء لا يصح أن يقال له: «لا تشرك بالله»، وإنْ صحّ الأمر بأصل الإيمان، وأن يقال له: آمنْ بالله ورسوله، فإنّه إنسان مختار

عاقل، ومن ثمّ يُطرح هذا السؤال: هل الكفّار معاقبون على الفروع كما هم معاقبون على الأُصول أو لا؟

الأقرب عندنا الثاني، لإمكان التكليف بالأصل دون الأمر والنهي بالفروع، لعدم إمكان الانبعاث كما لا يخفى.

ولا إشكال في اشتمال أحكام الله تعالىٰ علىٰ منهيّاتٍ ومحذورات كاشتمالها علىٰ مأمورات ومطلوبات، ومن المعلوم أنّ اعتبار كلٍّ غير الآخر، فإنّ الطلب إن تعلّق بالفعل فهو مطلوب وجوباً أو استحباباً حسب شدّة الإرادة وضعفها؛ وبعبارة أُخرىٰ أدقّ وأصحّ في معناها: حسب كثرة المصلحة وقلّتها في المتعلّق، وإنْ تعلّق بالترك فهو محذورٌ حرمةً أو كراهةً حسب درجة المفسدة في وجود المتعلّق، وليس من المحرّمات الشرعيّة ترك الواجب فإنّ المصلحة في وجوده تفوت بتركه، ولا مفسدة في تركه غير فوت المصلحة، كما أنّه ليس من الواجبات الشرعيّة ترك المحرّمات فإنّ المفسدة في وجودها، ولا مصلحة في تركها غير ترك المفسدة، فهما متغايران جوهراً لا اعتباراً فقط، وإنْ صحّ إطلاق الواجب علىٰ ترك الحرام والحرام علىٰ ترك الواجب عقلاً.

وحيث إنّ ترك المشتهيات أشقّ علىٰ النفوس وأسرع في تقريب العبد إلىٰ المولىٰ ترىٰ الآيات في الذكر الحكيم تعنى به عناية خاصّة، فإنّ أزهد الناس من ترك المحرّمات[1]، كما في الحديث، ولذلك عقدنا لها كتاباً.

ومن المعلوم أنّ الحرمة التكليفيّة الكاشفة عن الكراهة لوجود المفسدة في

---

(١) الخصال: ٣٥ ح ٥٦، وفيه «الحرام» بدل «المحرّمات».

التحقّق هي المبحوث عنها في المقام دون الوضعيّة بمعنىٰ عدم الصحّة أو عدم الوقوع كما في العبادات والمعاملات، مثل قوله عليه السلام: «لا تُصلّ في وبر ما لا يؤكل لحمه»[١] أو «لا بيع إلّا في ملك»[٢]. والكتاب يقع في فصول:

(١) وسائل الشيعة ٤: ٣٤٦ و٣٤٧، الباب ٣ من أبواب لباس المصلي ح ٤ و٧.

(٢) وسائل الشيعة ١٧: ٣٣٩، الباب ٢ من أبواب عقد البيع وشروطه ح ١، وعوالي اللآلي ٢ و٣: ٢٤٧ و٢٠٥ ح ١٦ و٣٨.

الفصل الأوّل

الكلّيّات

وفيه آياتٌ:

الأُولىٰ: قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾[1].

إنّ الله تعالىٰ يأمر نبيّه صلى الله عليه وآله بدعوة الذين لا يؤمنون بالآخرة وهم بربّهم يعدلون الأصنام، وبيان المحرّمات عليهم في الجملة أي المحرّمات الّتي علىٰ كلّ إنسان أن يتركها بما هو إنسان وإن لم يكن منتحلاً لدين، بعد أن اعتقد بالمبدأ وبالله تعالى في الجملة، فيصحّ ويعقل نهيه عن الشرك به في الذات ونظام الخلقة أو الصفات أو الأفعال إلى العبادات كما فُصّل كلّ ذلك في محلّه. فمنها: الشرك بالله

---

(١) الأنعام ٦: ١٥١.

العزيز، وقتل الأولاد خشية إملاق، وقتل النفس؛ وبالجملة: اجتناب القبائح والفواحش ما ظهر منها وما بطن.

ومن المعلوم أنّ المقام ليس لبيان جميع المحرّمات لتنحصر في المذكورات، بل عدّ بعض مهامّها في الجملة وأشار إلى الباقي بالجملة؛ فالآية تدلّ علىٰ وجود محرّمات لابدّ من تركها علىٰ كلّ مؤمن بالله واليوم الآخر أيضاً.

وقريب من الآية ما في سورة الإسراء، قال تعالىٰ: ﴿***وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئاً كَبِيراً***﴾[1].

وأنت بالتأمّل في التقديم والتأخير في الضميرين الراجعين إلىٰ الأولاد وآبائهم سوف تجد الفرق في المقامين، ففي «سورة الأنعام» مدار البحث ومحوره بيان المحرّمات لأهل الكتاب ردّاً على تصرّفهم في أحكام الله تعالىٰ، والآية في «سورة الإسراء» في مقام بيان الرزق وأنّه بيد الله تعالىٰ مع اشتراك الأوامر والنواهي في السورتين، فراجع.

الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿***وَذَرُوا ظَاهِرَ الْإِثْمِ وَبَاطِنَهُ إِنَّ الَّذِينَ يَكْسِبُونَ الْإِثْمَ سَيُجْزَوْنَ بِمَا كَانُوا يَقْتَرِفُونَ***﴾[2].

تأمر الآية بترك المحرّمات والآثام، ظاهريّةً وباطنيّة، وتُبيّن أنّ الذين يقترفون الذنوب سيجزون بما كانوا يكسبون حسب مراتب سيّئاتهم، فتدلّ علىٰ أنّ هناك محرّمات منهيّات، وأنّها قسمان: ظاهريّة وباطنيّة.

والظاهر أنّ المراد الأمر بترك كلّ الذنوب في العلن والخفاء، و ماذكر في

---

(١) الإسراء ١٧: ٣١.

(٢) الأنعام ٦: ١٢٠.

التفاسير[١] من أنّ المراد من الظاهريّة الزنا أو الخمر أو كلّ فعل يكون ذنباً، والباطنيّة مخادنة الرجال مع النساء أو الزنا خفاءً أو النيّة مع أنّه لا يصحّ في مطلق الفعل والنيّة، لا يكون إلّا ذكر المصداق.

وأمّا ما ذكره الأُستاذ العلّامة المفسّر الكبير صاحب الميزان، من تقسيم الآثام إلىٰ الظاهريّة والباطنيّة، مثل التقسيم إلىٰ الصغيرة والكبيرة، فلعلّه غير تام، كما أشار إليه بقوله: إنّ الآية ذُكرت توطئة لبيان حرمة أكل ما لم يُذكر اسم الله عليه ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ﴾[٢]. بحسب سياق الآية السابقة لها: ﴿فَكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ بِآيَاتِهِ مُؤْمِنِينَ﴾[٣]. واللاحقة لها: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ﴾[٤]. وعليه فلا تدلّ الآية على مطلق تقسيم الإثم إليهما.

وقد قال ﷺ: المراد بظاهر الإثم المعصية الّتي لا ستر علىٰ شؤم عاقبتها ولا خفاء في شناعة نتيجتها، كالشرك والفساد في الأرض والظلم، وبباطن الإثم ما لا يعرف منه ذلك في بادئ النظر، كأكل الميتة والدم ولحم الخنزير، وإنّما يتميّز هذا النوع بتعريف إلهي[٥]. وعليك بالتأمّل في البحث، ألا ترى التهافت في كلامه الشريف.

الثالثة: قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَاناً وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللهِ

---

(١) التبيان ٦: ٢١٨، مجمع البيان ٤: ٣٥٨ ذيل الآية ١٢٠ من سورة الأنعام، تفسير الجلالين: ١٨٩.

(٢) الأنعام ٦: ١١٩.

(٣) الأنعام ٦: ١١٨.

(٤) الأنعام ٦: ١٢١.

(٥) الميزان في تفسير القرآن ٧: ٣٣٣.

﴿مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[١].

الآية بعد الردّ علىٰ من حرّم زينة الله، وأنّها للذين آمنوا في الحياة الدنيا، بيّنت أنّ الحرام هو الفاحش القبيح ماظهر منه وما بطن والإثم والبغي والشرك والقول بغير العلم، فتدلّ علىٰ أنّ هناك فواحش حرّمها الله تعالى ما ظهر منها وما بطن، وقد عرفت أنّ المراد ارتكاب الفاحشة علناً أو خفاءً، والعمل على قسمين لا أنّ الذنب والفحشاء على قسمين.

قال الأُستاذ صاحب الميزان: الفواحش: هي المعاصي البالغة قبحاً وشناعةً كالزنا واللواط ونحوهما، والإثم: هو الذنب الّذي يستعقب انحطاط الإنسان في حياته وذلّة وهواناً وسقوطاً، كشرب الخمر الّذي يستعقب للإنسان تهلكة في جاهه وماله وعرضه ونفسه ونحو ذلك، والبغي: هو طلب الإنسان ما ليس له بحقّ، كأنواع الظلم والتعدي على الناس والاستيلاء غير المشروع عليهم. ووصفه بغير الحقّ من قبيل التوصيف باللازم، نظير التقييد الّذي في قوله: ﴿مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا﴾[٢].

وأمّا الشرك بالله تعالىٰ والقول على الله بما لا يعلمون، فسيأتي الكلام فيهما بعد صراحة الآية في حرمتهما[٣]، وأمّا دلالته على حرمة الافتراء على الله فقط أو مطلق مالم يُعلم ولو كان حقّاً ففيها وجهان.

وروايتا أبي بصير ومسعدة عن أبي عبد الله عليه‌السلام راجعتان إلىٰ نفي الجبر

---

(١) الأعراف ٧: ٣٣.

(٢) الميزان في تفسير القرآن ٨: ٨٥، ذيل الآية ٣٣ من سورة الأعراف.

(٣) سيأتي في ص ١١٢.

والتفويض بعد أنّهما في تفسير القول على الله بما لا يُعلم.

قال عليه السلام في الأُولى: «مَنْ زعم أنّ الله يأمر بالفحشاء فقد كذب على الله، ومَنْ زعم أنّ الخير والشرّ إليه فقد كذب على الله»[١] وفي الثانية: «مَن زعم أنّ الله أمر بالسوء والفحشاء فقد كذب علىٰ الله، ومن زعم أنّ الخير والشرّ بغير مشيئة منه فقد أخرج الله من سلطانه، ومن زعم أن المعاصي عملت بغير قوّة الله فقد كذب على الله، ومن كذب على الله أدخله الله النار»[٢].

فإنّ الأُولى ردّ على المجبّرة، والثانية ردّ على المفوّضة، فإنّه لا جبر ولا تفويض، بل أمرٌ بين أمرين[٣]، فدقّق.

الرابعة: قوله تعالىٰ: ﴿*إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَاللهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ*﴾[٤].

تفيد الآية أن هناك مُحَرَّماً مبغوضاً آخر غير الفحشاء والمنكر نفسهما، وهو حبُّ إشاعتهما بين المؤمنين حتّىٰ يَصيرا أمراً عاديّاً متعارفاً، فينقلب المنكر معروفاً والمعروف منكراً، ومن المعلوم أنّ هذا الحبّ نفسه لو لم يظهره صاحبه ليس بذنب. نعم هو يكشفُ عن كيفيّة تفكير المحبّ الّذي يبعثه نحو العمل وتسبيب ما ينتج الشيوع والسريان، من القول والكتابة والعمل، وبذلك كان لهم عذابٌ أليم في الدنيا لتحصُّل آثار أعمالهم في معاشهم، وفي الآخرة لاقترافهم السيّئات وقذفهم النواهي وراء الظهور ولتجسّم الأعمال في دار القرار.

---

(١) الكافي ١: ١٥٦ ح ٢، وتفسير العيّاشي ٢: ١٢ ح ١٦.
(٢) تفسير العيّاشي ٢: ١١ ح ١٤، والكافي ١: ١٥٨ ح ٦، وفيه: عن حفص.
(٣) كما قال الصادق عليه السلام. الكافي ١: ١٦ ح ١٣.
(٤) النور ٢٤: ١٩.

وأنت تعلم أنّ مقترف الذنب ـ زائداً علىٰ ابتلائه بآثار عمله ونتائج فعله في الدارين ـ يتباعد عن المولىٰ بالعصيان نفسه وترك الاعتناء به والتوجّه إليه وعدم التحفّظ علىٰ مقامه وحقوقه، وأشدّ العذاب وأحرق النار البُعد عن الربّ المحبوب، أعاذنا الله من ذلك ومن شرور أنفسنا.

فالآية تدلّ علىٰ أنّ الفحشاء نفسه محرّمٌ مبغوض، وإشاعته بين الناس أبغض، فهناك محرّماتٌ إجمالاً لابدّ من تركها وترك كلّ ما يوجب إشاعتها من ذِكْرٍ أو كتابة أو تصوير، وبكلّ مظاهر الحياة، فلابدّ من التستّر علىٰ الذنوب لا التجلّي بكلّ شعائرها كما هو كذلك في بلاد الكفر و ـ مع الأسف ـ في كثيرٍ من بلاد المسلمين لكونها محكومة بأيادي خدّام وغلمان لا يعرفون إلّا التسليم والقبول لأسيادهم الكفرة مقابل الاحتفاظ بمناصبهم وحكوماتهم الجائرة، قطع الله أياديهم عن الإسلام والمسلمين إن شاء الله.

وفي روايات الباب عن الصادق عليه السلام قال: «مَن قال في مؤمنٍ ما رأته عيناه وسمعته أُذناه فهو من الذين قال الله عزّ وجلّ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا...﴾»(١).

وعن الإمام الكاظم عليه السلام: «... كَذِّبْ سمعكَ وبصركَ عن أخيك، وإن شهد عندك خمسون قسامة وقال لكَ قولاً فصدّقه وكذّبهم، ولا تذيعنّ عليه شيئاً تشينه به، وتهدم به مروّته، فتكون من الذين قال الله تعالىٰ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا...﴾»(٢).

---

(١) وسائل الشيعة ١٢: ٢٨٠، الباب ١٥٢ في تحريم اغتياب المؤمن ح ٦.

(٢) وسائل الشيعة ١٢: ٢٩٥، الباب ١٥٧ في تحريم إذاعة سرّ المؤمن ح ٤.

الفصل الثاني
أنواع الذنوب

إنّ الذنوب «كبائر» و«صغائر» تُشير إليها آيات:

الأُولىٰ: قوله تعالىٰ: ﴿*إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلاً كَرِيماً*﴾[1].

تهدف الآية الكريمة إلى بيان حال مقترف الذنب الكبير ومرتكبه، وأنّ الصغائر من الذنوب والسيّئات أمرها أسهل، والله تعالىٰ يكفّرها ويغفرها بشرط الاجتناب والتحرّز عن ارتكاب الكبائر.

وأنّ نفس الإنسان إذا اقترفت الذنوب الصغيرة فستتدرج ـ إن لم تتب ـ إلى أكبر منها وهكذا حتّى تنتهي إلى أكبر الكبائر وهو الشرك بالله تعالىٰ والكفر به، أعاذنا الله من ذلك. قال تعالىٰ: ﴿*ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوءَى أَنْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللهِ وَكَانُوا بِهَا يَسْتَهْزِئُون*﴾[2]. وقال أيضاً: ﴿*وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ*

---

(١) النساء ٤: ٣١.

(٢) الروم ٣٠: ١٠.

حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾[١]. وقال أيضاً: ﴿فَذَرْنِي وَمَنْ يُكَذِّبُ بِهَذَا الْحَدِيثِ سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾[٢].

وعليه فالذنب كبير مهما كان صغيراً، وذلك لتلويثه النفس الزكيّة وإدراجها في طريق ينتهي إلىٰ أكبر الكبائر إن لم يتب صاحبه، والمتطهّر من الذنب بعد التوبة غير الطاهر من بادئ الأمر، وإن كان التائب من الذنب كمن لا ذنب له حكماً لا موضوعاً.

نعم، من تاب وآمن وعمل صالحاً فله أجره عند ربّه، فإنّ التجنّب عن الكبائر واعتياد النفس على التحذير منها يستدرج ترك الصغائر أيضاً ويستكملها إلىٰ تكفير السيّئات الواقعة أحياناً، وبهذا يدخل الإنسان مدخلاً كريماً من الجنّة ورضوان من الله تعالىٰ، والعاقبة للمتّقين.

وظاهر الآية الكريمة أنّ اجتناب الكبائر بنفسها يوجب تكفير الصغائر من الذنوب أيضاً من غير افتقار إلىٰ التوبة، والذنوب مطلقاً تكفَّر بها، وتقسيم «ما تُنهون عنه» إلىٰ الكبائر والصغائر مفروغ منه.

لا يقال: إن السيّئات المكفّرة باجتناب الكبائر غير الذنوب وهي أعمّ منها، فلا دلالة علىٰ غفران الصغائر من الذنوب.

فإنّه يقال: التقابل يُعطي أنّ المراد منها الذنوب، فإنّ غيرها من السيّئات لا يحتاج إلىٰ التكفير لا سيّما بمثل مجتنب الكبائر، ولا أقلّ من شمول السيّئات الصغائرَ من الذنوب كما تشمل الحسنات الواجبات أيضاً. وملخّص الكلام أنّ في المقام قولين:

---

(١) الأعراف ٧: ١٨٢.

(٢) القلم ٦٨: ٤٤.

الأوّل: إنّ الذنوب كلّها كبائر كما نقله صاحب جواهر الكلام[١] عن المفيد[٢] والقاضي[٣] والشيخ في العدّة[٤]. وقال الطبرسي في مجمع البيان: قالوا: المعاصي كلّها كبيرة[٥].

الثاني: إنّها قسمان، كبائر وصغائر كما عن المشهور، وعن صاحب جواهر الكلام[٦]، قال: وإن كان الأقوى ما ذكرنا. وعن المعتزلة[٧]: لا يحسن المؤاخذة على الصغائر مع الاجتناب عن الكبائر، فلا يصحّ القول بأنّ الذنوب كلّها كبائر وإن اختلفوا في تعريف الكبيرة على أقوال شتّىٰ كما أشرنا إليه في آخر البحث[٨].

الثانية: قال تعالىٰ: ﴿... *وَمَا عِنْدَ اللهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى لِلَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ * وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ*﴾[٩].

تخبر الآية المباركة عن واقعيّة تكوينيّة وهي أن الدنيا ـ وما فيها ـ فانية، لا يبقىٰ شرّها ولا خيرها، وما عند الله خيرٌ وأبقىٰ للذين آمنوا وعلىٰ ربّهم يتوكّلون، فإنّهم بإيمانهم يعملون الصالحات ويُطيعون الله تعالىٰ فيعبدونه ويُسارعون في الخيرات ويتركون المُحرّمات، وبتوكّلهم علىٰ الله تعالىٰ يدخلون في كلّ خير ويخرجون من كل شرّ، فيتركون كثيراً ممّا ظاهره الخير الفاني وباطنه

---

(١) جواهر الكلام ١٣: ٥٠٢.
(٢) أوائل المقالات (مصنّفات الشيخ المفيد) ٤: ٨٣.
(٣) نقله عنه الشهيد الثاني في المسالك ١٤: ١٦٦، في صفات الشهود.
(٤) العدة في أُصول الفقه ١: ١٣٩.
(٥) مجمع البيان ٣: ٣٨، ذيل الآية ٣١ من سورة النساء.
(٦) جواهر الكلام ١٣: ٥٠٢ و٥٠٦.
(٧) الذخيرة للشريف المرتضى: ٥٣٧، فصل الكلام في الأسماء والأحكام.
(٨) سيأتي في ص ١٠٧ ـ ١١١.
(٩) الشورىٰ ٤٢: ٣٦ ـ ٣٧.

الشرّ الباقي، وهم يعترفون بأن الله تعالىٰ هو الرزّاق ذو القوّة المتين، فيجتنبون كبائر الإثم والفواحش في حقوق الله تعالىٰ من الشرك والارتداد وغيرها... وفي حقوق الناس من أكل مال اليتيم والوقف وغيرها أيضاً، وإذا ما غضبوا وخرجوا عن الاعتدال واقترفوا ما لم يكن من شأنهم فهم يستغفرون علىٰ الفور، ويسترون علىٰ ذلك كلّه بحسبه من الجبر والتدارك في حقّ الناس، والتوبة في حقّ الله تعالىٰ، وما عند الله أبقىٰ للذين آمنوا وعلىٰ ربهم يتوكّلون ﴿وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾، والآية الكريمة عند بيانها هذه الحقيقة لم تتعرّض لمسألة الذنوب وأنّها كبائر وصغائر، وفرض ذلك أمر مسلّم مفروغ، فتدلّ علىٰ المطلوب بالملازمة.

الثالثة: قوله تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمٰوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ أَسَاءُوا بِمَا عَمِلُوا وَيَجْزِيَ الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَى * الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ الْمَغْفِرَةِ...﴾[١].

الآية الكريمة تفيد حقيقة أُخرىٰ أيضاً هي أحقّ الحقائق وأجلاها وهي أنّ لله ما في السماوات وما في الأرض، ألا له الخلق والأمر بملكيّة حقيقيّة لا اعتباريّة، وعلىٰ أساس ثابت ونظام ينتهي إلىٰ غاية الآمال ومنتهاها، فهو يجزي الذين أساءوا بما عملوا، فإنّ جزاء سيّئةٍ سيّئةٌ مثلها، ويجزي الذين أحسنوا بالحُسنىٰ، والذين اجتنبوا كبائر الإثم والفواحش يغفر الله تعالىٰ لهم صغائر ذنوبهم ولممها[٢] إذا اقترفوا أو اقتربوا منها أحياناً.

---

(١) النجم ٥٣: ٣١ ـ ٣٢.

(٢) اللمم: مقاربة المعصية، ويعبّر به عن الصغيرة (المفردات في غريب القرآن: ٤٥٤، مادّة «لم»).

فدلالة الآية الكريمة ـ خلال بيان ذلك الأمر ـ علىٰ أنّ الذنوب والفواحش قسمان، هما: كبائر وصغائر، كدلالتها علىٰ أنّ أمر القسم الثاني سهل يمكن غُفرانه باجتناب القسم الأوّل، هو ظاهر لا كلام فيه.

تنبيه وتوجيه

الآثام والفواحش وإن كان يمكن تقسيمها إلىٰ أقسام كثيرة إلّا أنّ الآيات الكريمة ـ كما تراها ـ لا تقسمها إلّا إلىٰ قسمين علىٰ ملاك فيهما وهما:

الأوّل: تقسيمها إلىٰ **ذنوب ظاهريّة وذنوب باطنيّة** ـ كما عرفتها في الفصل الأوّل ـ علىٰ ملاك أنّ المؤمن لا يترك الذنوب إلّا خشية من الله تعالىٰ الّذي هو علّام الغيوب والّذي لايخفىٰ عليه شيء في الأرض ولا في السماء، فيذر الإثم ظاهره وباطنه لا خوفاً من الناس ورئاءَهم حتّىٰ يذر الذنوب الظاهريّة منها فقط، وبذلك يعلم أنّ ملاك التقسيم هذا هو مراعاة الناس وإطّلاعهم.

ولعلّ ذلك هو المراد ممّا ذكره كاشف الغطاء ﷺ من تقسيم الذنوب إلىٰ ما يتعلّق بالنفس الّتي تصدر منها من دون وساطة الجوارح، وما يتعلّق بها بوساطتها، وإلّا فلا ملاك في ظاهر كلامه من التقسيم، وقد صرّح بنفسه علىٰ أنّ المؤاخذة في القسم الأوّل تتوقّف علىٰ الإظهار[1]. وأنت تعلم أنّ الملاك لابدّ وأنْ يكون في العامل أو في الأثر، من أنّ ما لايُترتّب عليه العقاب إلّا بعد الإظهار لايكون ذنباً قبله، وإنْ كان سيّئة خلقيّة مثل الكِبر والعُجب والحَسَد وغيرها.

الثاني: تقسيمها إلىٰ **صغيرة وكبيرة** ـ كما عرفت من آيات الفصل ـ وأنّ الأمر

---

(١) كشف الغطاء ٤: ٣٢٧.

الأوّل أسهل من الثاني، ويغفر الله تعالىٰ الصغائر باجتناب الكبائر، والتقسيم علىٰ ملاك الأثر. فالذنب الكبير في ذاته الكبر، وكذا الصغير، لا أنّ كلّ ذنبٍ كبيرٌ بالنسبة إلىٰ مادونه، وصغيرٌ بالنسبة إلىٰ ما فوقه.

ومحصّل الفرق بين القولين أنّ الوصف ذاتي أو نسبي، والحقّ هو الأوّل.

وعندنا أنّ مقياس الكِبَر والصِّغَر هو توصيف الذنب به في الكتاب من قوله: عظيم أو كبير كما في الشرك، قال تعالىٰ: ﴿... إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾[١]، وفي أكل مال اليتيم: ﴿... إِنَّهُ كَانَ حُوباً كَبِيراً﴾[٢]، أو توصيف مرتكبه بما يجعله في حدّ غيرالمسلم كما في تولّي الكفّار والافتراء علىٰ الله في قوله: ﴿... وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾[٣]، وقال أيضاً: ﴿... وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللهِ فِي شَيْءٍ...﴾[٤] أو توصيف بأثره من العذاب بالشدّة والعظمة كما في القتل والزنا علىٰ ما سيأتي الكلام عنه إن شاء الله.

والّذي يدلّ علىٰ المقياس أنّه لا طريق إلىٰ اكتشاف شدّة الكراهة ودرجة مبغوضيّة الشيء لدىٰ المولىٰ إلّا ما ذكر، وغير المكشوف ملحق بالصغائر في الظاهر، وعليه فالاختلاف في الذنوب حقيقي ماهويّ، لا أنّ ذلك أمر نسبيّ، وأنّ كل ذنب صغير بالنسبة إلىٰ فرد كبير بالنسبة إلىٰ فرد آخر، فإنّ ملاك التقسيم وغفران قسم باجتناب الآخر؛ وظاهر الآيات الكريمة اتّصاف كلّ ذنب بوصف لايساعد علىٰ النسبيّة واتّصاف كلّ ذنب بوصفين بالنسبة إلىٰ المقترف أو إلىٰ ذنب آخر.

---

(١) لقمان ٣١: ١٣.
(٢) النساء ٤: ٢.
(٣) المائدة ٥: ٥١.
(٤) آل عمران ٣: ٢٨.

والحاصل أنّ الكبائر معدودة مضبوطة علىٰ ملاك خاص، ولا يتمّ ما ورد عن كاشف الغطاء ﷺ[١] من أنّها غير معدودة، ومن أنّ الملاك صدق الوصف لدىٰ العرف الشرعي الحاصل بالممارسة، كما لا يتمّ تقسيم الواجبات والمستحبّات بل المكروهات أيضاً إلىٰ صغير وكبير بإرجاع الواجب إلىٰ حدّ يوجب تركه الكفر فهو كبير، وإلّا فصغير[٢]، وقد عرفت أنّ الوجوب والحرمة لهما اعتباران لا يرجع كلّ منهما إلىٰ الآخر شرعاً مع عدم التوصيف، بل عدم الإشعار بالوصف في شيء من أدلّة الواجبات.

ثمّ إنّه بعدما لم نجد من لسان الشرع التقسيم إلى الكبائر والصغائر لا في القرآن ولا في السُنّة، فإنّه قد صرّح الكتاب بقوله: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾[٣] وكذلك روايات الباب لا يوجد فيها تعبير الصغيرة، بل المذكور فيها مصاديق الكبيرة أو ملاكها، لا سيّما في رواية عبد العظيم بن عبد الله الحسني الّتي عدّت عشرين من الذنوب وأنّها من الكبائر[٤].

وقد اختلف الأصحاب في البحث اختلافاً شديداً في الكبائر هل هي نسبيّة إضافيّة أو ذاتيّة قبال الصغائر الذاتيّة؟ بعد التسليم بأن لا حقيقة شرعيّة في المقام، فقد ذهب كثير من القدماء إلىٰ الأوّل، مثل المفيد[٥] والشيخ في العدّة[٦]،

---

(١) كشف الغطاء ٤: ٣٢٨.

(٢) وكذا الّذي يصف به القرآن الكريم ﴿أَصْحَابُ الشِّمَالِ﴾ الذين هم ﴿فِي سَمُومٍ وَحَمِيمٍ﴾ من ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُتْرَفِينَ * وَكَانُوا يُصِرُّونَ عَلَى الْحِنثِ الْعَظِيمِ﴾. أُنظر: الواقعة ٥٦: ٤١ ـ ٤٦.

(٣) النساء ٤: ٣١.

(٤) وسائل الشيعة ١٥: ٣١٨، الباب ٤٦ من أبواب جهاد النفس ح ٢.

(٥) أوائل المقالات (مصنّفات الشيخ المفيد) ٤: ٨٣.

(٦) العُدّة في أُصول الفقه ١: ١٣٩.

والقاضي[١] والطبرسي في المجمع، وابن إدريس في السرائر ناسباً إلىٰ الأصحاب. فعن الطبرسي قال: قالوا: إنّ المعاصي كلّها كبائر بعضها أكبر من بعض، وليس في الذنوب صغيرة وإنّما يكون صغيراً بالإضافة إلىٰ ماهو أكبر ويستحقّ العقاب عليه أكثر[٢].

وقال ابن إدريس رحمه الله في السرائر ـ بعد ذكر كلام الشيخ في المبسوط ـ: الظاهر في أنّ الذنوب على قسمين: صغائر وكبائر، قال: وهذا القول لم يذهب إليه رحمه الله إلّا في هذا الكتاب، ولا ذهب إليه أحد من أصحابنا، لأنّه لا صغائر عندنا في المعاصي إلّا بالإضافة إلىٰ غيرها[٣].

وذهب إلىٰ الثاني المشهور من المتأخّرين[٤] مثل صاحب جواهر الكلام رحمه الله[٥] واستدلّ كلّ بالآية الشريفة حسب تفسيرهم السيّئات الشامل للذنوب أو القول بأنّها غيرها، والذنوب لا تُعدم إلّا بالتوبة أو الغفران علىٰ ما فُصّل في محلّه.

وحيث لا أثر في البحث هذا إلّا في مسألة العدالة اللازمة في الجماعة والبيّنة والطلاق وغيرها، قلنا بأنّها الملكة النفسانيّة أو حسن الظاهر نفسه، فإنّها تنتقض بالكبائر قطعاً، ولو انتقضتْ بكلّ ذنب لأشكل إحراز العدالة في مجتمع المؤمنين، والإنسان غير معصوم، ولا يخلو من الذنب إلّا المعصومون عليهم السلام، كما فصّله صاحب جواهر الكلام رحمه الله[٦]. فلابدّ من التقسيم على الأقلّ إلى الكبائر وغيرها

---

(١) نقله عنه الشهيد الثاني في المسالك ١٤: ١٦٦، في صفات الشهود.

(٢) مجمع البيان ٣: ٣٨، ذيل الآية ٣١ من سورة النساء.

(٣) السرائر ٢: ١١٨.

(٤) كما نسبه صاحب مجمع الفائدة ١٢: ٣١٨، وغنائم الأيّام ٢: ٣٢.

(٥) جواهر الكلام ١٣: ٥٠٢.

(٦) جواهر الكلام ١٣: ٥٠٤.

ولو لم نقل بأنّ غيرها صغائر وتُكفَّر، بل قلنا بأنّ كلّ ذنب يعاقب الإنسان عليه، وترك الكبائر نفسه لا يكفّر الذنوب الصغائر والمكفَّر السيّئات. وحينئذٍ نطمئنّ بأنّ الكبائر دون غيرها تنقض العدالة، فلابدّ من معرفة الكبائر وعددها، وما علمنا أنّه منها فهو، وإلّا إذا علمنا بأنّه غيرها فلا تنقض بها، وعند الشكّ لابدّ من الأُصول العمليّة في بقاء العدالة مع العلم بسابقتها أو بقاء ما يشترط نفيه بها مع عدم العلم.

ولذلك ترىٰ الأقوال في الكبائر مُتشتّتة لدى الأصحاب من الفقهاء بما تبلغ أكثر من سبعة كما نقلها صاحب الغنائم[١] وغيره[٢]. وعندنا الملاك ما صرّح بـه المعصوم عليه السلام كما في رواية عبد العظيم الحسني[٣] فراجع.

---

(١) غنائم الأيّام ٢: ٣٣ ـ ٣٤.

(٢) أُنظر جواهر الكلام ١٣: ٥٠٩ ـ ٥١٧

(٣) وسائل الشيعة ١٥: ٣١٨، الباب ٤٦ من أبواب جهاد النفس ح ٢.

الفصل الثالث

في بيان الذنوب وتعدادها

١ ـ الشرك بالله

أكبر الكبائر «الشرك بالله» وفيه آيات:

الأُولىٰ: قوله تعالىٰ: ﴿*وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيراً* إِنَّ اللهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالاً بَعِيداً*﴾[1].

تحكم الآيتان الكريمتان علىٰ من يُشاقق الرسول ويُخالفه بعدما تبيّن له الحقّ من الباطل، والرُشد من الضَّلال فاتّبع سبيلاً غير سبيل المؤمنين، وضلّ عن الصراط المستقيم، بأنّه سيصلىٰ نار جهنّم وسيكون مأواه السعير وبئس المصير، فإنّ الله لا يغفر أن يُشرك به ويغفر ما دون ذلك، وشقاق الرسول مع تبيّن الحقّ شرك، والشرك ظلم عظيم لا يُغفر، فهو من أعظم الآثام وأكبر الكبائر، ودونه تمكن

---

(١) النساء ٤: ١١٥ ـ ١١٦.

المغفرة لمن آمن بالله ورسوله واتبع سبيل الحق بعدما تبيّن له الهدىٰ.

الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿... *وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ*﴾[١].

تنهىٰ الآية الكريمة عن الشرك بالله معلّلة بأنّه ظلم عظيم لتقريرها بنقل ما نهىٰ لقمان ابنه ـ خلال نصائحه له ـ عن الشرك واستدلاله له بذلك.

الثالثة: قوله تعالىٰ: ﴿*وَقَالَ الْمَسِيحُ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اعْبُدُوا اللهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ*﴾[٢].

الآية الكريمة بعد بيان قول المسيح لبني إسرائيل وذكر ما فعلوا بأنبيائهم من تكذيب وقتل نفياً للفتنة بزعمهم فعموا وصمّوا، بعد ذلك حكمت الآية الكريمة بكفر من قال: إنّ الله هو المسيح، فهو عليه السلام يُخاطب بني إسرائيل بقوله: اعبدوا الله ربّي وربّكم ومن يُشرك بالله فقد حرّمَ الله عليه الجنّة ومأواه النار، والشرك ظلم عظيم وما للظالمين من أنصار، وذلك الحكم والبيان أدلّ من كلّ دليل علىٰ أنّ الشرك من أكبر الكبائر، أعاذنا الله منه.

الرابعة: قوله تعالىٰ: ﴿... *وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَاناً وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ*﴾[٣].

الآية الكريمة وإن عدّت الشرك بالله العظيم، وكذلك القول عليه تعالىٰ بغير علم كالافتراء عليه في أحكامه وغيره ضمن المحرّمات الّتي أمر الله تعالىٰ نبيّه أن يبيّنها، لكنّها لا تدلّ علىٰ أنّهما من الكبائر ومن القبائح وإن كانا محرّمين، كما لا يخفىٰ.

---

(١) لقمان ٣١: ١٣. (٢) المائدة ٥: ٧٢. (٣) الأعراف ٧: ٣٣.

ومحصّل الكلام في تلك الآيات الأربع أنّ الكفر هو الجحد للذات الربوبيّة لخالق الوجود أو لصفاته الذاتيّة وأفعاله كما فصّل في محلّه، ولا فرق في ذلك بين الجحد بمعنى أن لا ربّ ولا خالق للعالم ـ كما توهّمه المادّيّون ـ وبين الاعتقاد بأنّ غيره هو الخالق والمبدئ، قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾[١] الآية، ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللهَ ثَالِثُ ثَلاثَةٍ﴾[٢] الآية.

أمّا كفر القائلين بالأوّل وهم اليعقوبيّة من النصارى فواضح، أمّا كفر القائلين بالثاني فلأنّهم يجعلون الأقانيم الثلاثة جوهراً واحداً ويقولون: بأنّ الأب والابن وروح القدس إلهٌ واحد، ولا يقولون: ثلاثة آلهة، حتّى يكون شركاً، كما صرّح به الطبرسي رحمه الله في مجمع البيان[٣] وغيره[٤] من المفسّرين.

والشرك كما في معناه اللغوي جعل نفسين أو أكثر مالكاً وصاحباً لأمر واحد حقيقة وعلى السويّة أو بالنسبة[٥].

فمن اعتقد أنّ غير الله تعالى شريك معه في الأُلوهيّة والربوبيّة أو في أفعاله وصفاته بحيث أنّ الشريك لهالخلق والأمر مثل ما لله تعالى وهما معاً ـ أو هم معاً ـ لهما ـ أو لهم ـ الخلق والأمر أو الربوبيّة، فهو مشرك في استحقاق العبوديّة والإطاعة، بمعنى أنّ من اعتقد أنّ غير الله تعالى يستحقّ العبوديّة مثل ما يستحقّه الله تعالى فهو مشرك، فإنّ ذلك الاستحقاق تابع لقدرة الخلقة والربانيّة، وقد ثبت أن لا قدرة لغير الله تعالى إلّا به، ولا حول ولا قوّة إلّا بالله العليّ العظيم.

---

(١) المائدة ٥: ٧١. (٢) المائدة ٥: ٧٢.

(٣) مجمع البيان ٣: ٢٢٨، ذيل الآية ٧٣ من سورة المائدة.

(٤) التبيان ٥: ٤٠٣، ذيل الآية ٧٢ من سورة المائدة.

(٥) انظر مجمع البحرين ٥: ٢٧٤، والصحاح ٤: ١٥٩٢ مادّة «شرك».

ومن الباب ما يقال: إنّ الرياء شرك خفيّ[١]، فإنّ من يرائي الناس في عبادته لله تعالى قد أشرك الناس في ذلك الاستحقاق، وذلك خفيّ غير ظاهر، ولذلك لايترتّب عليه آثار الشرك وأحكامه.

أمّا اليهود الذين قالوا: ﴿عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ﴾[٢] أو النصارى الذين قالوا: ﴿الْمَسِيحُ ابْنُ اللهِ﴾[٣]، من غير أن يعبدوهما فهم في ضلالٍ بعيد. أمّا أنّهم مشركون بذلك الاعتقاد فليس عليه دليل.

ومحصّل الآيات الّتي عرفت أنّ الشرك لظلمٌ عظيم وذنب كبير يُصلى صاحبه نار جهنّم ولا يُغفر له أبداً، وكلّ مشرك كافر ولا عكس.

والكافر والمشرك كلاهما نجس، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾[٤] وإنّ هذه النجاسة ما معناه حكميّة كما قال به العامّة[٥]، أو عينيّة كما عن بعض الأصحاب[٦] أو ذاتيّة كما عن كثير[٧]، أو عرضيّة لحكمةٍ سياسيّة واجتماعيّة كما قال به الأستاذ الأعظم الخميني رحمه الله[٨]، أو لتعبّدٍ شرعي، فالكلام فيه كما يأتي.

---

(١) الوافي ١: ٥٦٤، ذيل الحديث ٤٧٦، مصابيح الظلام ٣: ٣٦٣، وفيه: ورد عنهم عليهم السلام. والحديث في تحف العقول (ص ٤٨٧) هو قوله عليه السلام: «الإشراك في الناس أخفى من دبيب النمل ...».

(٢ و٣) التوبة ٩: ٣٠. (٤) التوبة ٩: ٢٨.

(٥) روح المعاني ١٠: ٧٦، تفسير الجلالين: ٢٥١، ذيل الآية ٢٨ من سورة التوبة، بدائع الصنايع ١: ٦٤.

(٦) الانتصار: ٨٨ ـ ٨٩، غنية النزوع: ٤٤، السرائر ١: ٦٠، كشف اللثام ١: ٣٩٩، إرشاد الأذهان ١: ٢٣٩.

(٧) نجس العين يعني نجاسته ذاتية.

(٨) كتاب الطهارة للإمام الخميني ٣: ٣٠٤.

أمّا أنّ أهل الكتاب من اليهود والنصارى والمجوس الملحق بهم ما حكمهم موضوعاً وحكماً من صدق الكفر أو الشرك عليهم أو لا، حتّى يترتّب عليهم أحكامهما فقد فصّل في المفصّلات، والأقرب عندنا عدم صدق العنوانين عليهم وعدم ترتّب أحكامهما عليهم، وروايات الباب[١] تؤيّد ذلك، فراجع.

أمّا الاعتقاد بقداسة نوع من الملائكة أو أرواح من البشر أو أشياء لكونهم من المقرّبين أو من جنود الرحمان وأسباب الخير والبركة من دون غناء لأنفسهم أو قدرة لهم، بل بقدرة الله تعالى وعنايته سيّما الأنبياء العظام على نبيّنا وآله وعليهم السلام فإنّ محمّداً صلى الله عليه وآله مع أنّه ما كان ﴿*أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ*...﴾[٢]، وقال: «كنت نبيّاً وآدم بين الماء والطين»[٣] و«أنا ابن الذبيحين»[٤] وهو رحمة للعالمين، وبه نجا واهتدى البشر إلى يوم الدين، مع ذلك كلّه هو عبد الله تعالى، ونشهد بذلك في كلّ ركعتين من الصلاة، وقال تعالى: ﴿*وَلَو أَنَّهُم إِذ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللهَ تَوَّاباً رَحِيماً*﴾[٥]، وكذلك الأئمّة عليهم السلام، وعباد الله الصالحون ومن يحذو حذوهم ما يقرب منهم.

كلّ ذلك ليس بشيءٍ من الشرك لعدم مشاركتهم في شيء من الذات والصفات والأفعال وفي استحقاق العبوديّة، فيصحّ الاعتقاد باستجابة الدعاء تحت قببهم والثواب لزيارتهم وزيارة قبورهم والثواب على السجود على تراب قبورهم وما أشبه ذلك، فتوجّه.

الخامسة: قوله تعالىٰ ﴿*يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا*

---

(١) أُنظر وسائل الشيعة ٣: ٤١٩، الباب ١٤ من أبواب النجاسات.

(٢) الاحزاب ٣٣: ٤٠.

(٣) بحارالأنوار ١٦: ٤٠٢ ح ١.

(٤) من لايحضره الفقيه ٤: ٣٦٨ ح ٥٧٦٢.

(٥) النساء ٤: ٦٤.

﴿الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هٰذَا﴾[١].

قد عرفت الكلام حول الآية في كتاب الطهارة[٢] والقول بدلالتها علىٰ نجاسة المشركين والكفّار من أهل الكتاب وغيرهم على المذهب المشهور والمعروف بين الأصحاب، ولكن في المقام بعد الفراغ من الموضوع وأنّ الشرك من كبائر الذنوب، بل أكبرها أشرنا إلىٰ آثاره وأحكامه من نفي العدالة وعدم قبول شهادة مرتكبه، حتّىٰ انتهينا إلىٰ موضوع طهارته ونجاسته فرجّعنا النظر فيما قلنا هنا ووجدنا الفطور، فيلزم الدقّة والتأمّل علىٰ مسلكنا في الاستنباط من ضرورة ملاحظة الأدلّة الأصليّة من الكتاب والسُنّة أوّلاً ثمّ الفتاوى والإجماع والسيرة إلىٰ أن ننتهي إلىٰ الأُصول العمليّة دون العكس، وعندئذ وجدنا المستفاد غير ما قلناه من قبل، ولكونه خلاف المشهور رأينا توضيح البحث باختصار. والكلام أوّلاً في الكتاب ودلالته، فنقول:

موضوع الحكم المشرك وهو الّذي قد أشرك غير الله معه تعالىٰ في الأُلوهيّة أو الربوبيّة أو الخالقيّة وغير ذلك في ذات الله تعالىٰ أو صفاته وأفعاله، بحيث اعتقد التأثير في ذلك بغير الله تعالىٰ، دون مَن اعتقد بجنودٍ لله تعالىٰ وأسباب فيما يحتاج إلىٰ المادّة والمُدّة، بل اعتقد تقرّب بعضهم إلىٰ الله تعالى من عباده المقرّبين أو الملائكة الذين لا يعصون الله فيما يأمرهم به أو الأنبياء والمرسلين المعزّزين، وأنّهم سُبل الرحمة وطرق الهداية على ما فُصّل في محلّه من أنّ الملاك في الشرك اعتقاد الاستقلال في التأثير بالمشاركة معه تعالى دون اعتقاد التأثير للممكنات بالله تعالىٰ وبواسطة أسمائه الحسنىٰ ولا حول ولا قوّة إلّا بالله.

---

(١) التوبة ٩: ٢٨.

(٢) في ج ١ ص ٤٤.

أمّا الحكم بأن المشركين نجس، والتقريب بأنّ تمام وجودهم كذلك بمقتضىٰ الآية وكلمة «إنّما» الدالّة على الحصر، فإنّك تعلم أنّ له معنيين، قال الراغب: النجاسة: القذارة وذلك ضربان: ضرب يدرك بالحاسّة وضرب يدرك بالبصيرة، والثاني: وصف الله تعالىٰ به المشركين فقال: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ...﴾ انتهى[١].

وقال صاحب القاموس: النَّجِس بالفتح والكسر وبالتحريك ككتف وعضد: ضدّ الطاهر، وداءٌ ناجس ونجيس ككريم: إذا كان لا يُبرأ منه، والمعوّذ منجّس. انتهى[٢].

وقال صاحب المنجد: نَجُسَ كان قذراً غير طاهر ولا نظيف فهو نجس. الأنجاس: هي ما كان كالحرز تعلّق على من يخافون عليه من العين أو الجنّ. انتهى[٣].

وقال صاحب المعجم الوسيط: نجسَ الشيء قذر، وفي عرف الشرع: لحقته النجاسة. ويقال: نجس فلان: خَبُث طبعه ودنس خلقه، نجس الصبي: علق عليه العوذة ليدفع عنه العين أو الشيطان. انتهى[٤]. وقريب من كلماتهم كلمات غيرهم من اللغويّين[٥]، وكذلك تجد في كلمات المفسّرين رحمهم الله :

قال الطبرسي: كلّ مستقذر نجس، يقال: رجل نجس وامرأة نجس وقوم نجس؛ لأنّه مصدر. وإذا استعملت هذه اللفظة مع الرجس قيل: رجس نجس. واختلف في نجاسة الكافر فقال قوم من الفقهاء: إنّ الكافر نجس العين، وظاهر الآية يدلّ على ذلك ... وقال آخرون: إنّما سمّاهم الله أنجاساً لخبث اعتقادهم

(١) المفردات في غريب القرآن: ٤٨٣، مادّة «نجس».

(٢) القاموس المحيط ٢: ٢٥٣ مادّة «نجس».

(٣) المنجد: ٧٩١، مادّة «نجس». (٤) المعجم الوسيط ٢: ٩٠٣، مادّة «نجس».

(٥) كالصحاح ٣: ٩٨١، مادّة «نجس»، ولسان العرب ٦: ٢٢٦، مادّة «نجس».

وأفعالهم وأقوالهم، وأجازوا للذمّي دخول المساجد، قالوا: إنّما يمنعون من دخول مكّة للحجّ. وقال قتادة: سمّاهم نجساً لأنّهم يجنبون ولا يغتسلون ويحدثون ولا يتوضّؤون، فمنعوا من دخول المساجد؛ لأنّ الجنب لا يجوز له دخول المسجد[1].

وقال أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسي: إنّ الكفّار أنجاس؛ لأنّ شركهم أُجري مجرى القذر الّذي يجب تجنّبه... وقال الطبري وقتادة: سُمّوا أنجاساً لأنّهم لا يغتسلون من جنابة[2]. وقريب من ذلك ما في سائر التفاسير.

ونحن بعد ملاحظة اللغة والتفسير كيف نطمئنّ بأنّ المراد من نجاستهم أنّهم أقذار مثل الدم والبول و... مع أنّ القرائن الحافّة تؤيّد خبث باطنهم، فإنّهم لو كانوا أقذاراً أرجاساً لما كان لنجاستهم زمن خاص حتّىٰ يقال من بعد عامهم هذا، فإنّ القذر الذاتي ـ مثل الكلب والخنزير والدم والأخبثين ـ لم يُجعل قذارتهم في الشرع من زمن وفي زمن، مع أنّ الحكم بعدم قربهم المسجد الحرام وعدم دخولهم فيه مجعول شرعاً من زمن، ولا وجه للمنع لدخولهم كلّ مسجد، لعدم الأولويّة ولانعلم أنّ الحكم كان لجنابتهم مع أنّ حكم الجنابة لكلّ مَن يجنب، بحيث كان يجب عليه الغسل وفي غير المسلم غير ظاهر. فتأمّل.

وعليه فلا دلالة للآية على النجاسة الذاتيّة، بمعنىٰ الرجس والقذارة حتّىٰ مع كلمة ﴿إنّما﴾، بل الحصر يرشد إلىٰ إرادة الخبث في الاعتقاد والأفعال، والأقوىٰ علىٰ الأكثر لو قلنا بمقالة الطوسي رحمه الله.

ثمّ يقع الكلام في دلالة روايات الباب وهي مع كثرتها وفيها الصحيح

---

(١) مجمع البيان ٥: ٢٠، ذيل الآية ٢٨ من سورة التوبة.

(٢) التبيان ٧: ١٥٥، ذيل الآية ٢٨ من سورة التوبة.

والموثّق، ومع اختلاف ألسنتها في النهي عن المصافحة والمواكلة في قصعة واحدة، وعن آنيتهم وسؤرهم واستعارة ثيابهم وغير ذلك ممّا تجد في رواية محمّد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام «في رجل صافح رجلاً مجوسيّاً فقال: يغسل يده ولا يتوضّأ»(١).

ورواية أبي بصير عن أحدهما عليهما السلام «في مصافحة اليهودي والنصراني، قال: من وراء الثوب، فإنْ صافحكَ بيده فاغسل يدك»(٢).

ورواية عيص بن القاسم قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مؤاكلة اليهود والنصارىٰ والمجوس، فقال: إذا كان من طعامكَ وتوضّأَ، فلا بأس»(٣).

وصحيحة إبراهيم بن أبي محمود قال: «قلت للرضا عليه السلام : الجارية النصرانيّة تخدمكَ وأنت تعلم أنّها نصرانيّة لا تتوضّأ ولا تغتسل من جنابة؟ قال عليه السلام : لا بأس، تغسل يديها»(٤).

ورواية محمّد بن مسلم قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن آنية أهل الذمّة والمجوس، فقال: لا تأكلوا في آنيتهم، ولا من طعامهم الّذي يطبخون، ولا في آنيتهم الّتي يشربون فيها الخمر»(٥).

وغيرها مثل رواية يحيىٰ الكاهلي(٦) وخالد الغلانسي(٧) ومعاوية بن

---

(١) وسائل الشيعة ٣: ٤١٩، الباب ١٤ من أبواب النجاسات ح ٣.
(٢) وسائل الشيعة ٣: ٤٢٠، الباب ١٤ من ابواب النجاسات ح ٥.
(٣) وسائل الشيعة ٣: ٤٩٧، الباب ٥٤ من أبواب النجاسات ح ١.
(٤) وسائل الشيعة ٣: ٤٩٧، الباب ٥٤ من أبواب النجاسات ح ٢.
(٥) وسائل الشيعة ٣: ٤١٩، الباب ١٤ من أبواب النجاسات ح ١.
(٦) وسائل الشيعة ٣: ٤١٩، الباب ١٤ من أبواب النجاسات ح ٢.
(٧) وسائل الشيعة ٣: ٤٢٠، الباب ١٤ من أبواب النجاسات ح ٤.

وهب[١] ومعاوية بن عمّار[٢] وغيرها ممّا تجد في أبواب النجاسات والأطعمة والأشربة وغيرها.

فإنّ التّأمّل والدقّة في كلّ منها لا تفيد النجاسة الذاتية، والأكثر يساعد احتمال العرضيّةلعدم اجتنابهم النجاسات مثل الخمر والخنزير،وقد صرّح بذلك في بعضها.

والحاصل أنّها بأجمعها على ضربين: الدالّة على الاجتناب المشتملة على النهي، والدالّة على الجواز صراحة، ولابدّ من الجمع من دون تبرّع من مثل ترك الدالّة على الطهارة لموافقتها العامّة أو لإعراض الأصحاب أو غير ذلك.

وعندنا الأقرب أنّها تدلّ علىٰ النجاسة العرضيّة لعدم اجتنابهم عن بعض النجاسات فلا تعارض مع الدالّة على الطهارة، وشاهد الجمع يوجد فيها مثل صحيحة إبراهيم بن أبي محمود، وصراحة قول الرضا عليه السلام : «لا بأس أنّها تغسل يديها».

نعم، عن الأُستاذ الأعظم الفقيه المحقّق الأقوم مؤسّس نظام الجمهوريّة الإسلاميّة في إيران الإمام الخميني قدس سره كما صرّح به في كتاب الطهارة بعد الجواب عن أقسام الروايات بتقسيمها إلىٰ خمسة، قال لنفي دلالتها علىٰ النجاسة: وهو في المقام ممنوع، بعد الاحتمال العقلائي المعوّل عليه بأنّ الشرب من سؤرهم وفضلهم بما هم أعداء الله كان منهيّاً عنه ومنفوراً، سيّما مع ورود النهي عن مؤاكلتهم ومصافحتهم والنوم معهم على فراش واحد، وإقعادهم على الفراش والمسجد، فإنّها توجب قوّة احتمال أن تكون النواهي الواردة فيهم، نواهي نفسيّة لتجنّب

(١) وسائل الشيعة ٣: ٥١٧، الباب ٧٢ من أبواب النجاسات ح ١.
(٢) وسائل الشيعة ٣: ٥١٨، الباب ٧٣ من أبواب النجاسات ح ١.

المسلمين ونفورهم عنهم، لا لنجاستهم العرضيّة أو الذاتيّة، بل لمحض كونهم مخالفين للإسلام وأعداء لله ورسوله[١].

وبالجملة لو لم نقل بأنّ تلك النواهي ظاهرة في ذلك فعلىٰ أقلّ التقادير هي من الراجحة أو المساوية، فإنّه لا يستفاد منها نجاستهم بوجه.

«فيحصل من جميع ذلك أنْ لا دليل على نجاسة أهل الكتاب ولا الملحدين ما عدا المشركين، بل مقتضىٰ الأصل طهارتهم، بل قامت الأدلّة علىٰ طهارة الطائفة الأُولىٰ، بل هي مقتضى الأخبار الكثيرة الدالّة على جواز تزويج الكتابيّة[٢] واتّخاذها ظئراً[٣]، وتغسيل الكتابي للميّت المسلم[٤] في بعض الأحيان، إلىٰ غير ذلك. ويؤيّدها مخالطة الأئمّة عليهم السلام للعامّة الغير المتحرّزين عن معاشرتهم»[٥].

ثمّ إنّ الأُستاذ الأعظم رحمه الله كان قد ردّ علىٰ صاحب «مصباح الفقيه»[٦]، الفقيه الهمداني رحمه الله ردّه علىٰ صاحب جواهر الكلام[٧] في قوله: ولقد أجاد العَلَم المحقّق صاحب جواهر الكلام قدس سره حيث قال: فتطويل البحث في المقام تضييع للأيّام في غير ما أعدّ له الملك العلّام. وتعريض بعض الأجلّة عليه وقع في غير محلّه[٨] مع أنّ صاحب جواهر الكلام صرّح بنجاستهم وأفتىٰ به، وبعض الأجلّة قال بطهارتهم الذاتيّة مثل الأُستاذ، فما وجه الجمع بين الكلامين: تصريحه بطهارتهم ونفي

---

(١) كتاب الطهارة للإمام الخميني قدس سره ٣: ٣٠٤.

(٢) وسائل الشيعة ٢٠: ٥٣٦، الباب ٢ من أبواب ما يحرم بالكفر ونحوه.

(٣) وسائل الشيعة ٢١: ٤٦٤، الباب ٧٦ من أبواب أحكام الأولاد.

(٤) وسائل الشيعة ٢: ٥١٥، الباب ١٩ من أبواب غسل الميّت.

(٥) كتاب الطهارة للإمام الخميني قدس سره ٣: ٣٠٦ ـ ٣٠٧.

(٦) مصباح الفقيه ٧: ٢٤٠ ـ ٢٤٢.

(٧) جواهر الكلام ٦: ٧٢.

(٨) كتاب الطهارة للإمام الخميني قدس سره ٣: ٣٠٧.

النجاسة ذاتاً وعرضاً عنهم في مقامين، ونفي الخطأ عن نظر صاحب جواهر الكلام ﵀ وتخطئة بعض الأجلّة.

وعندنا المقام ممّا أشار إليه ﵀ في خطاباته أنّ الزمان والمكان ومعرفتهما ممّا له دخل في الاجتهاد والاستنباط، فتأمّل.

وأمّا ما ذكره ﵀ ولعلّه أخذ ممّا في حاشية المدارك والإجماعات المنقولة من قوله: ومن ذلك يعلم علىٰ أنّ المسألة معروفة بينهم من الأوّل وأخذ كلّ طائفة من سابقتها، وهكذا إلىٰ عصر الأئمّة ﵈، والتمسّك بالأدلّة أحياناً ليس لابتناء الفتوىٰ عليها[١]، فلا نرىٰ له وجهاً يستشهد به على النجاسة لاسيّما الذاتيّة بعد ما عرفت من صراحة الإمام المعصوم ﵇ في صحيحة إبراهيم بن أبي محمود في خادمته النصرانيّة، حيث قال: «لا بأس تغسل يديها»[٢]، وما أشبهه، كما لا نفهم معنىٰ أنّ التمسّك أحياناً ليس لابتناء الفتوىٰ عليها، والله العالم.

وقال الفقيه الحكيم ﵀ في مستمسكه ـ بعد بيان مفصّل في الاستدلال بالآيات والروايات وذكر المناقشات ـ: وكيف كان، نقول: إن أمكن البناء علىٰ المناقشات المذكورة في هذه النصوص ـ ولو للجمع بينها وبين ما دلّ على النجاسة ـ فهو المتعيّن، وإن لم يمكن ذلك ـ لبعد المحامل المذكورة وإباء أكثر النصوص عنها ـ فالعمل بنصوص الطهارة غير ممكن، لمخالفتها للإجماعات المستفيضة النقل[٣].

---

(١) كتاب الطهارة للإمام الخميني ﵀ ٣: ٣٠٧.

(٢) وسائل الشيعة ٣: ٤٩٧، الباب ٥٤ من أبواب النجاسات ح ٢.

(٣) المستمسك للسيّد محسن الحكيم ١: ٣٧٤.

ثمّ بعدما أجاب عمّا ذكره ابن جنيد[١] وابن أبي عقيل[٢] والمفيد[٣] والشيخ في النهاية[٤] وتوجيه كلام كلّ منهم، ذكر إشكال جواز مخالفة الإجماع لوجود الروايات، وفي النهاية قال: ومن ذلك تعرف أنّ الأقوىٰ ما عليه الأصحاب من النجاسة، لولا ما يقتضيه النظر في روايات نكاح الكتابيّة[٥] ـ متعة أو مطلقاً ـ فإنّها علىٰ كثرتها واشتهارها وعمل الأصحاب بها لم تتعرّض للتنبيه على نجاسته[٦].

وقال المحقّق الخونساري رحمه الله في جامع المدارك: أمّا الكافر فالمشهور نجاسته بجميع أصنافه، بل لم يعرف الخلاف في غير الكتابي منه أحد، وقد تواتر نقل الإجماع في غير الكتابي، وأمّا الكتابي فالمشهور نجاسته، ولكنّه حكي عن ابن الجنيد وظاهر العماني ونهاية الشيخ القول بالطهارة، وتبعهم جماعة من متأخّري المتأخّرين، واستدلّ للنجاسة مطلقاً بقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ ... واستدل أيضاً بالأخبار ـ إلى أن قال: ـ وعلىٰ فرض ظهور هذه الروايات في النجاسة الذاتيّة يجمع بينهما برفع اليد عن الظهور لصراحة تلك الأخبار في الطهارة الذاتيّة، لكن الظاهر إعراض الأصحاب عن العمل بالأخبار الدالّة على الطهارة، فلا محيص من القول بالنجاسة[٧].

وكيف كان لا محيص مع نقله القول بالطهارة عن الشيخ رحمه الله وكثير من

(١) نقله الفاضل الهندي في كشف اللثام ١: ٣٩٩، والسيّد في المدارك ٢: ٢٩٥.

(٢) نقله السيّد في المدارك ٢: ٢٩٥.

(٣) نقله المحقّق في المعتبر ١: ٩٦.

(٤) النهاية: ٥٨٩ ـ ٥٩٠.

(٥) وسائل الشيعة ٢٠: ٥٣٦ ـ ٥٤٥، الباب ٢ ـ ٨ من أبواب ما يحرم بالكفر، و٢١: ٣٧، الباب ١٣ من أبواب المتعة.

(٦) المستمسك للسيّد محسن الحكيم ١: ٣٧٦.

(٧) جامع المدارك ١: ٢٠١ ـ ٢٠٢.

المتأخّرين، فإنّ الإجماع المدركيّ لا يكون سنداً مستقلاً.

وقريب ممّا عرفت كلمات المحقّق الأردبيلي في الزُبدة[١]، والراوندي في فقه القرآن[٢] فراجع.

وفي الختام لا ينبغي أن نترك ما يخطر بالبال في الاستدلال بالآية وبما عُرف عن الأئمّة عليهم السلام كما سمعت من روايات الباب أنّ النجاسة الذاتيّة والقذارة ممّا لا يتطرّق إليه الجعل والاعتبار من زمان دون زمان، فإنّ الأخبثين والدم والكلب والخنزير نجس بحسب الذات، خبث رجس في طبعها، ينفر عنها الناس، والشرع بيّن ذلك.

والآية تقول: ﴿بَعْدَ عَامِهِمْ هٰذَا﴾ ومع أن النجس المجعول لو كان ذاتيّاً لم يصحّ أن يكون في زمان دون زمان مع القرائن الأُخرىٰ في الآية نفسها لا سيّما ذيلها على إرادة الخباثة الباطنيّة، فتأمّل.

وأمّا نجاسة الكفّار والمشركين (بعد ما عرفت طهارة أهل الكتاب وظاهر معنىٰ الآية الشريفة: ﴿بَعْدَ عَامِهِمْ هٰذَا﴾ وأنّها لا تدلّ على قذارتهم مثل الأعيان النجسة، مهما قلنا فيها من خباثة الشرك أو تلوّثهم بالخبائث لعدم اجتنابهم الخمر والخنزير أو الجنابة والحدث لعدم غسلهم ووضوئهم أو غير ذلك بعد عدم قبول الاختصاص بمشركي مكّة لعدم دلالة ذيل الآية ﴿فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هٰذَا﴾[٣] على ذلك) فلا دليل عليها إلّا الإجماع والشهرة العظيمة بين جميع طبقات الشيعة لا كالشهرة الفتوائيّة، بل على نحوٍ يعرفها العالم والعاميّ والحاضر

---

(١) زبدة البيان: ٦٦ ـ ٦٨.
(٢) فقه القرآن ١: ٦٤.
(٣) التوبة ٩: ٢٨.

والبادي والنساء والصبيان كما ذكر في حاشية المدارك[١] من أنّها شعار الشيعة، وكما عن الأُستاذ[٢] أنّ مثل هذه الشهرة والمعرفة على حدٍّ لا يكون بتخلل الفتوى وتقليد العوام يكشف عن أخذهم عن الأئمّة المعصومين ـ صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ـ من الصدر الأوّل قبل رواج الفتيا جيلاً بعد جيل وقرناً بعد قرن، فهي ممّا انفردت بها الإماميّة، كما ذكرها السيّد في الانتصار[٣] غير سائر المنفردات فراجع، لا سيّما مع مخالفة عامّة المخالفين في فتاواهم، فكأنّ المسألة خاصّة بنفسها لا تقاس بالمسائل الفقهيّة المتعارفة، فكيف بمسألة منزوحات البئر المستندة إلىٰ فتاوى الأشخاص في دورها الأوّل القائلين بتنجّس البئر بملاقاة النجاسة لما لم يكن عندهم ذا منبع، وفي دورها الثاني القائلين بعدم التنجّس لما ثبت لديهم أنّ له منبعاً فكأنّ الموضوع قد تغيّر لا الحكم كما هو ظاهر واضح.

فالاستدلال بالأولويّة من المشركين لنجاسة الكفّار كالاستدلال بالآية، غير تام، والغمض عن مثل الشهرة، بل الإجماع وإن لم يكن مثل سائر الموارد لا يناسب شأن الفقيه وطرق الاستنباط، فالحقّ ما قاله صاحب جواهر الكلام رحمه الله من أنّ تطويل البحث في المقام تضييع للأيّام في غير ما أعدّها له الملك العلّام[٤]، إلّا أنْ يفسّر الآية الشريفة بجعل النجاسة التعبديّة الاعتباريّة للمشركين بأيّ حكمة وعلّة، وفي الكفّار بالأولويّة كما يُشعر بها كلام الأُستاذ الأعظم في كتاب الطهارة[٥]، فراجع.

---

(١) الحاشية على مدارك الأحكام ٢: ١٩٩.

(٢) كتاب الطهارة للإمام الخميني قدس سره ٣: ٢٩٠ و٣٠٧.

(٣) الانتصار: ٨٨، مسألة ٣.

(٤) جواهر الكلام ٦: ٧٢.

(٥) كتاب الطهارة للإمام الخميني قدس سره ٣: ٢٩٦.

٢ ـ الارتداد

من الكبائر الّتي تأتي بعد الشرك الّذي هو أعظم الذنوب، هو «الارتداد»، والكفر بعد الإيمان. وفيه آيات:

الأُولىٰ: قوله تعالىٰ: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللهُ قَوْماً كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَاللهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ * أُوْلَئِكَ جَزَاؤُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ اللهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ * خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنْظَرُونَ * إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ * إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ ازْدَادُوا كُفْراً لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الضَّالُّونَ﴾[1].

الآيات الكريمة ـ بعدما صرّحت بأنّ غير الإسلام لا يُقبل ديناً، وأنّ غير المسلم خاسر في الآخرة[2] ـ تحكم علىٰ من كفر بالله ورسوله من بعدما آمن بالله

---

(١) آل عمران ٣: ٨٦ ـ ٩٠.

(٢) ولا ينافي ذلك نجاة المستضعفين غير المسلمين من العذاب، بل توفّيهم أُجورهم عن أعمالهم الصالحة بعدما كانوا مؤمنين بالله واليوم الآخر، فإنّ الله تعالىٰ لا يُضيع أجر من أحسن عملاً، وإن لم ينالوا مراتب عليا في الجنّة.

وأنت تعلم أنّ شرط النجاح ودخول الجنّة هو العمل الصالح والإيمان بالله تعالىٰ واليوم ←

من قبل، وشهد أنّ الرسول حقّ بما رأىٰ من الآيات والبيّنات، تحكم الآية الكريمة عليه بأنّه من الظالمين الذين لا يهديهم الله، وأنّه بكفره هذا قد تباعد عن رحمة الله وعناية الملائكة وتوجّه الناس، وهو خالد في نار جهنّم لا يُخفّف عنه العذاب ولا يُنظر إليه إلّا أن يتوب ويرجع بإصلاح عقيدته وإيمانه، ويعمل صالحاً فينجو بذلك من الخلود في نار جهنّم والعذاب الأليم وإنّ الله لغفور رحيم.

وإن بقي علىٰ ارتداده بعدما استُتيب فهو في ازدياد من الكفر، فكلّما طال عليه الزمان زاد في كفره، فلن تُقبل توبتُه وهو من الضالّين الخالدين في عذاب جهنّم.

وحاصل ما تدلّ عليه الآيات المباركة أمران:

الأوّل: إنّ الارتداد والكفر بعد الإيمان ذنب يصلي مقترفه النار ويُخلده فيها، فهو من الكبائر لشدّة أثره الّذي هو الخلود من غير تخفيف ونظر.

الثاني: إنّ المرتدّ لن تُقبل توبتُه إن كان في ازدياد من الكفر وعناد مع الإيمان بعد تبيّن الحقّ له إذا استُتيب فمات وهو كافر، وأمّا إن تاب وأصلح من غير عناد بأن كان ارتداده لشبهة حصلت له، فإذا جاءته البيّنة ورأىٰ أنّ الرسول حقّ زالت شبهته، أو استُتيب، فإنْ تاب مع بقاء شبهته تُقبل توبته أيضاً فإنّ الله غفور رحيم، وذلك صريح الآيات وظاهر قوله تعالىٰ في آية أُخرىٰ: ﴿...وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ

← الآخر معاً، ولا يكفي العمل بلا إيمان وكذا العكس، و﴿إِنَّ الإِنسَانَ لَفِى خُسْرٍ * إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ (العصر ١٠٣: ٢ و٣)، وقال تعالىٰ: ﴿مَّثَلُ الَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِى يَوْمٍ عَاصِفٍ لَّا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُواْ عَلَى شَىْءٍ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ﴾ (إبراهيم ١٤: ١٨)، والكافر أجره (في ما عمله من خيرٍ وصلاح) هو ما ناله من شهرةٍ أو مالٍ في الدنيا، وفي الآخرة لعلّه يكون تخفيفاً له في العذاب في بعض الموارد، وقد أشبعنا الكلام في ذلك في مقدّمة رسالتنا: «أُسس الإيمان في القرآن» بعد ذكر آيات الباب فراجع.

دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾[١]، فإنّ التقييد بقوله: ﴿فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ﴾ يُفيد نفي النار والخلود إن تاب وآمن فمات وهو مؤمن أي تُقبل توبته.

ويحتمل أنّ الجملة إخبار بأنّه يموت وهو كافر فلا تُقبل توبته مطلقاً؛ لأنّه محكوم بالكفر شرعاً وإن تاب، مع أنّه خلاف الظاهر وبعيد عن مذاق الإسلام، ومعارض حينئذٍ لصريح الاستثناء في قوله تعالىٰ: ﴿إِلَّا الذينَ تابوا مِنْ بَعْدِ ذلك﴾[٢] في الآية المبحوث عنها، فهو من باب تعارض النصّ مع الظاهر، ولا إشكال في تقدّم الأوّل.

وعليه فلابدّ من القول بقبول توبة المرتدّ لظاهر ما عرفت من الآيات المباركة وصريح قوله تعالىٰ: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ﴾. إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿فَإِن يَتُوبُوا يَكُ خَيْراً لَّهُمْ﴾[٣]. وقوله تعالىٰ: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحاً ثُمَّ اهْتَدَى﴾[٤] وقوله تعالىٰ: ﴿وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[٥].

إلّا أنّ المشهور عن الأصحاب أنّهم أفتوا في الرجل المرتدّ الفطري بعدم قبول توبته، وأنّه يُقتل وتُقسم أمواله وتُبان منه زوجته فتعتدّ عدّة الوفاة؛ استناداً إلىٰ روايات صريحة تُخصّص أو تُقيّد[٦] بها الآيات.

---

(١) البقرة ٢: ٢١٧. (٢) آل عمران ٣: ٨٩. (٣) التوبة ٩: ٧٤.
(٤) طه ٢٠: ٨٢. (٥) التوبة ٩: ١٠٦.
(٦) ففي صحيح عليّ بن جعفر عليه السلام: «أنّه سأل أخاه عن مسلم ارتدّ، قال: يُقتل ولا يُستتاب، قال: فنصرانيّ أسلم ثمّ ارتدّ عن الإسلام؟ قال: يُستتاب فإنْ رجع وإلّا قتل» وسائل الشيعة ٢٨: ٣٢٥، الباب ١ من أبواب حد المرتد ح ٥. ←

ومع ذلك فقد أفتىٰ بعض الفقهاء بالقبول، وأنّ المُرتدّ قسم واحد، يُستتاب فإنْ تاب فبها وإلّا يُقتل، كابن جنيد الإسكافي رحمه الله، ومالَ إلىٰ ذلك صاحب المسالك رحمه الله(١).

كلّ ذلك راجع إلىٰ الرجل، ولا تقتل المرأة بارتدادها، بل تُحبس كما في روايات الباب(٢).

والعمدة هي روايات الباب الّتي لابدّ من ملاحظتها، وهل تكون علىٰ حدّ تخصَّص بها صراحة الآيات أو لا؟ وأنت تعلم أنّ طرح هذه المسألة أمر مشكل والتخصيص بها أشكل، وللجمع بالعمل بها في الأُمور الثلاثة الّتي هي: القتل، وتقسيم الأموال، وانفصال الزوجة فقط دون غيرها حتّىٰ تُقبل توبته إنْ لم يُقتل في زمن ردّته لعدم الثبوت لدىٰ الحاكم أو لعدم بسط يده، لذلك كلّه وجه يؤيّده مقتضىٰ السياسة الحكوميّة والمذاق المعنوي للاسلام، ويمكن تأييده بقوله تعالىٰ في آخر بيان حكم المحارب: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾(٣).

← وفي موثّق الساباطي عن الصادق عليه السلام: «كلّ مسلم بين المسلمين ارتدّ عن الإسلام وجحد محمّداً صلى الله عليه وآله نبوّته وكذّبه فإنّ دمه مباح لكلّ مَن سمع ذلك منه، وامرأته بائنة منه يوم ارتدّ فلا تقرب إليه، ويقسم ماله علىٰ ورثته، وتعتدّ امرأته عدّة المتوفّى عنها زوجها، وعلىٰ الإمام أن يقتله ولا يستتيبه» وسائل الشيعة ٢٨: ٣٢٤، الباب ١ من أبواب حدّ المرتدّ ح ٣.

(١) فإنّه رحمه الله ـ بعد نقل فتوىٰ ابن الجنيد ـ قال: وعموم الأدلة المعتبرة تدلّ عليه، وتخصيص عامّها أو تقييد مطلقها برواية عمّار لا يخلو من إشكال. ورواية عليّ بن جعفر ليست صريحة في التفصيل إلّا أنّ المشهور، بل المذهب هو التفصيل المذكور (انتهىٰ). فقد نقل رأي الطرفين من غير اختيار الطرف أو ميله إليه (مسالك الأفهام ١٥: ٢٤ ـ ٢٥).

(٢) وسائل الشيعة ٢٨: ٣٣٠، الباب ٤ من أبواب حدّ المرتدّ.

(٣) المائدة ٥: ٣٤.

ولا نرىٰ وجهاً لأصل عدم القبول عند الشكّ كما عن صاحب جواهر الكلام رحمه الله[١] فإنّه قد أبعد التعارض والتساقط. فالقبول طبيعي في التوبة دون عدمه، فإنّ الأصل علىٰ الإصلاح يرجع إلىٰ المانع عن تأثير التوبة، والأصل عدمه كما أنّ الأصل عدم مانعيّة الارتداد أو الفطريّة عن القبول حتّىٰ يثبت خلافه. ولكن مع ذلك كلّه إذا تدبّرت روايات الباب تجدها على ثلاثة أقسام:

الأوّل: ما تدلّ على قبول التوبة مطلقاً، مثل الروايات ١ و ٤، من الباب ١ من أبواب حدّ المرتدّ[٢]، وكذلك الروايات ٢ و٣ و ٤ و ٥ و٧ من الباب ٣ من نفس الأبواب[٣]، وكذلك الروايات ٤ و٦ من الباب ٤ منها[٤].

الثاني: ما تدلّ علىٰ عدم قبول التوبة مطلقاً، مثل الروايات ٢ و٣ و ٥ من الباب ١ من نفس الأبواب[٥].

الثالث: ما تجدها شاهد الجمع وتطمئن بها النفس على التفصيل، وحمل القسم الأوّل على المرتدّ الملّي، والثاني علىٰ الفطري، مثل الرواية ٥، من الباب ١: عن عليّ بن جعفر، عن أخيه أبي الحسن عليه السلام قال: «سألته عن مسلمٍ تنصّر قال: يقتل ولا يستتاب، قلت: فنصراني أسلم ثمّ ارتدّ؟ قال: يستتاب، فإنْ رجع وإلّا قتل»[٦]. وكذلك الرواية ٦ من الباب ١: عن الحسن بن سعيد، قال: «قرأت بخطّ رجل إلىٰ أبي الحسن الرضا عليه السلام : رجل ولد على الإسلام ثمّ كفر وأشرك وخرج عن الإسلام، هل يستتاب أو يُقتل ولا يستتاب؟ فكتب عليه السلام : يقتل»[٧]. وكذلك

---

(١) جواهر الكلام ٦: ٤٦١ ـ ٤٦٤.
(٢) وسائل الشيعة ٢٨: ٣٢٣ و ٣٢٤.
(٣) وسائل الشيعة ٢٨: ٣٢٧ ـ ٣٢٨ و ٣٢٩.
(٤) وسائل الشيعة ٢٨: ٣٣١ و ٣٣٢.
(٥) وسائل الشيعة ٢٨: ٣٢٣ ـ ٣٢٤ و ٣٢٥.
(٦) وسائل الشيعة ٢٨: ٣٢٥.
(٧) وسائل الشيعة ٢٨: ٣٢٥.

الرواية ٥ من الباب ٥ مرفوعة عثمان بن عيسىٰ فراجع(١). وإنّكَ تعلم أنّ في تلك الروايات الّتي أشرنا إليها صحاحاً وموثّقات.

والحاصل أنّ الحقّ مع المشهور، وأمّا الكلام في الموضوع لا سيّما في الفروع الراجعة إلىٰ قبول التوبة مطلقاً أو في الأُمور الثلاثة وغير ذلك، فقد فصّل في المفصّلات.

الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿*إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ازْدَادُوا كُفْراً لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلاً*﴾(٢).

الآية الكريمة تدلّ علىٰ أنّ ازدياد الكفر بعد الإيمان فيما إذا كان مسبوقاً بالكفر اللاحق للإيمان يهبط بالإنسان إلىٰ حدّ لا يهتدي سبيلاً. ولن يغفر الله له، فإن كان يمكن أن يغفر له بعدما تاب وآمن وعمل صالحاً، إلّا أنّه بعد التكرّر وازدياد الكفر صار كالمستهزئ بالأمر، وحاله بعدم المبالاة أشبهُ مِن طلب طريق الحقّ وسبيل الرُشد، فلا غفران له ولا يهتدي إلىٰ سبيل.

فالآية الكريمة بالإضافة إلىٰ ما أفادته الآية السابقة تُعطي عدم قبول توبة المرتدّ حتّىٰ في الملّي مطلقاً إذا تكرّر الارتداد بعد التوبة وازداد كفراً، إلّا أنّكَ قد عرفت الحقّ من روايات الباب المشيرة إلىٰ المصاديق وأنّ الملاك الولادة علىٰ الإسلام، فلا تقبل توبته بعد الارتداد، وعدمه فتقبل في عدمه، المعبّر عنهما بالفطري والملّي، ولا تنافي بين الآيات وروايات الباب.

وأمّا ما استدلّ به صاحب جواهر الكلام رحمه الله من مرسلة عثمان بن عيسىٰ:

---

(١) وسائل الشيعة ٢٨: ٣٣٣.

(٢) النساء ٤: ١٣٧.

«مَنْ شكَّ في الله بعد تولّده من الفطرة لم يفئ إلىٰ خير أبداً»[١]، ففيه ما لا يخفىٰ.

الثالثة: قوله تعالىٰ: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْراً فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[٢].

تخبر الآية الكريمة أيضاً بأنّ الارتداد والكفر بعد الإيمان يُورث عظيم العذاب وغضب الرحمٰن لا مطلقاً، بل يشمل من صار مشروح الصدر للكفر، وقد أظهره عن جدّ وواقع لا عن هزل أو تورية أو تقيّة، وازداد بعدم التوبة، فـ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ * لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾[٣]. راجع.

وأمّا الذين أُكرهوا علىٰ الكفر فأظهروه بألسنتهم، وقلوبهم مطمئنّة بالإيمان، فهم الذين صبروا علىٰ مافُتنوا ثمّ جاهدوا في سبيل الله وطريق الحق بما كان في قلوبهم من الإيمان، فلا شيء عليهم بما أظهروه والله هو الغفور الرحيم، فإنّ إظهار الكفر في مثل المقام علىٰ الحقيقة هو إبقاء للحقّ وتحفّظ عليه وليس بكفر ولا باطل.

وأنت تعلم أنّ ذلك أمر عقلائي وأصل كلّي في حياة كلّ مجتمع وفرد سائر في سبيل التعالي والتقدّم، معتنٍ بالتستّر علىٰ الأسرار، مبتغٍ للرقيّ والمعالي، ولا سيّما في الموارد الّتي تتعلّق بالكيان والاعتبار فهي من أعظم أركان الحياة، خاصّةً الأُمور الاجتماعيّة منها، وذلك ضروري ظاهر حتّىٰ بالتظاهر علىٰ خلاف الواقع فيما لو توقّف العبور عليه بإغفال الخصم وإعمال الحيلة، ولا سيّما فيما إذا أوجب

---

(١) راجع جواهر الكلام ٦: ٤٦١ ـ ٤٦٤ و٤٢: ٩٥١.

(٢) النحل ١٦: ١٠٦.

(٣) النحل ١٦: ١٠٨ ـ ١٠٩.

التسامحُ فسادَ الأساس وهدم البنيان، ولا معنىٰ للتقيّة الّتي هي دين إمامنا الصادق عليه السلام ودين آبائه المعصومين عليهم السلام غير هذا المعنىٰ، فإنّ ذلك من طرق المكافحة، بل من أُصول المحاربة وأسرار التوفيق وعلل التقدّم، لا كما يتوهّم بعضٌ أنّها من عوامل الانحطاط وجراثيم التوقّف، والشاهد البالغ هو المورد وعمل عمّار رضي الله عنه ، وقد أشبعنا الكلام في ذلك تحت عنوان: «رسالة في الخباء والاختباء» فراجع.

٣ ـ النفاق

ولابدّ من الكلام أوّلاً في الموضوع وأقسامه ثمّ في الحكم.

قال صاحب المعجم الوسيط: «المنافق مَن يُخفي الكفر ويُظهر الإيمان، ومَن يُضمر العداوة ويُظهر الصداقة، ومن يُظهر خلاف ما يُبطن»[١].

وقريب من ذلك كلمات سائر اللغويّين، وإن كان ظاهر كلماتهم في إثبات الاشتقاق النفاد والإنفاق في صرف النفقة مثل نفقة العائلة. وكيف كان فلاشكّ في أنّ معنىٰ موارد الاستعمال في كلمة النفاق، والمنافق اختلاف الظاهر والباطن في القول والفعل سواءً كان في المسائل الاعتقاديّة من الكفر والإيمان أو في المعاشرات الاجتماعيّة أو في كلّ الأُمور، إلّا أنّ الاصطلاح قد استقرّ علىٰ الخلاف في الكفر والإيمان. والمنافق يُطلق علىٰ مَن يُظهر الإيمان ويُبطن الكفر.

قال تعالىٰ: ﴿*قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ وَإِنْ تُطِيعُوا اللهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئاً إِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ*﴾[٢].

---

(١) المعجم الوسيط ٢: ٩٤٢ مادّة «نفق».

(٢) الحجرات ٤٩: ١٤.

وصريح الآية أنّ الإسلام لا يتحقّق إلّا بإظهار الشهادتين، أمّا الإيمان فلابدّ من استقرار المفاد في القلب، أمّا العمل بالأركان وإطاعة الله ورسوله فيوجب إيفاء الجزاء بكماله، والله غفورٌ رحيم.

قال تعالىٰ: ﴿*إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللهِ أُوْلَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ*﴾[(١)]. فمن أظهر الإيمان ولم يثبت الإيمان في قلبه، واكتفىٰ بإظهار الشهادتين فهو منافق.

وفي خبر سماعة قال: «قلت لأبي عبد الله عليه‌السلام : أخبرني عن الإسلام والإيمان، أهما مُختلفان؟ فقال عليه‌السلام : إنّ الإيمان يُشارك الإسلام، والإسلام لايشارك الإيمان. فقلت: فصفهما لي. فقال: الإسلام شهادة أن لا إله إلّا الله، والتصديق برسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله ، به حُقِنَتِ الدماء، وعليه جَرَت المناكح والمواريث، وعلى ظاهره جماعة الناس، والإيمان الهُدىٰ وما يثبت في القلوب من صفة الإسلام وما ظهر من العمل به، والإيمان أرفع من الإسلام بدرجة، إنّ الإيمان يُشارك الإسلام في الظاهر والإسلام لا يشارك الإيمان في الباطن وإن اجتمعا في القول والصفة»[(٢)].

وقريب من ذلك روايات أُخرىٰ في الباب[(٣)]، فراجع.

محمّد بن يعقوب، عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسىٰ، عن عليّ بن النعمان، عن ابن مسكان، عن سليمان بن خالد قال: «قال أبو جعفر عليه‌السلام : يا سليمان أتدري مَن المسلم؟ قلت: جُعلتُ فداك أنت أعلم، قال: المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، ثمّ قال: وتدري من المؤمن؟ قال: قلت: أنت أعلم،

(١) الحجرات ٤٩: ١٥.
(٢) الكافي ٢: ٢٥ ح ١.
(٣) الكافي ٢: ٢٥ ـ ٢٧، باب إن الإيمان يشرك الإسلام والإسلام لا يشرك الإيمان.

قال: المؤمن مَن ائتمنه المسلمون على أموالهم وأنفسهم، والمسلم حرامٌ على المسلم أن يظلمه أو يخذله أو يدفعه دفعة تُعنّته»[١].

هذا بالنسبة إلىٰ الإسلام والإيمان، أمّا النفاق ففيه روايات أيضاً يكفينا ذكر واحدةٍ منها:

محمّد بن الفضيل قال: «كتبتُ إلىٰ أبي الحسن عليه السلام أسأله عن مسألة، فكتب إليّ: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ وَإِذَا قَامُواْ إِلَى الصَّلاَةِ قَامُواْ كُسَالَى يُرَآءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللهَ إِلَّا قَلِيلاً * مُّذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَـؤُلاء وَلَا إِلَى هَـؤُلاء وَمَن يُضْلِلِ اللهُ فَلَن تَجِدَ لَهُ سَبِيلاً﴾[٢] ليسوا من الكافرين، وليسوا من المؤمنين، وليسوا من المسلمين، يُظهرون الإيمان ويصيرون إلىٰ الكفر والتكذيب، لعنهم الله»[٣].

وأمّا أقسام النفاق فسيأتي الكلام فيها في مسألة تولّي الكفّار[٤].

أمّا الحكم ففيه آيات تدلّ علىٰ أنّه ذنب كبير، منها قوله تعالىٰ: ﴿بَشِّرِ الْمُنَافِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً﴾[٥].

فإنّ المنافق يتظاهر بالإسلام وحدوده ولا يطمئنّ به قلبه، فيقول بما لا يعمل ويعمل بغير ما يقول، وهو لا يضرّ بنفسه فقط، بل إنّه يضرّ بالإسلام والمسلمين وبالشريعة الإلٰهية والدين الحنيف، ولا سيّما إذا كان يرتقي المناصب ومهامّ الأُمور، كما يشير إليه مورد الآيات وسياقها في اتّخاذ الكفّار أولياء من دون المؤمنين، وسيأتي البحث عنه إن شاء الله، فإنّ المنافقين هم الذين يتّخذون الكفّار

---

(١) الكافي ٢: ٢٣٣ ـ ٢٣٤ ح ١٢.
(٢) النساء ٤: ١٤٢ ـ ١٤٣.
(٣) الكافي ٢: ٣٩٥ ح ٢.
(٤) سيأتي في ص ١٨٠ ـ ١٩٦.
(٥) النساء ٤: ١٣٨.

أولياء من دون المؤمنين يبتغون عندهم العِزّة، ولا يعلمون أنّ العِزّة لله جميعاً، وهم الذين يُخادعون الله وهو خادعهم، وإذا قاموا إلىٰ الصلاة قاموا كُسالىٰ، يُـراؤون الناس، ولا يذكرون الله إلّا قليلاً، فلا يكونون مع المؤمنين ولا في طريقتهم حتّىٰ يطمئنّوا بما اطمأنّوا، ولا مع الكفّار وسبيلهم ليكونوا مع الخـوالف، بـل تـراهـم مذبذبين بين ذلك لا إلىٰ هؤلاء ولا إلىٰ هؤلاء، ومن يُضلل الله فلن تجد له سبيلاً، وبذلك استحقّوا أليم العذاب، فإنّ الله جامع المنافقين والكافرين في جهنّم جميعاً، وهم في الدَرْكِ الأسفل من النار ولن تجد لهم نصيراً[(١)].

ومن المعلوم أنّ الذنب الّذي يجمع مرتكبه مع الكافر في جهنّم وفي الدرك الأسفل من النار ذنب كبير بلا إشكال، إلّا أن يتوب المذنب ويصلح نفسه ويعتصم بالله ويخلص دينه له، فيكون عندها مع المؤمنين، وسوف يُؤتي الله المؤمنين أجراً عظيماً، والله هو الغفور الرحيم.

وظاهر الآيات الكريمة أنّ النفاق ذنب برأسه، سوى أنّ المنافق يذنب ويعصي الله تعالىٰ باتّخاذه الكفّار أولياء أو الخدعة مع الله تعالىٰ، بل إنّه بنفاقه نفسه يصلى جهنّم ويُجَمع مع الكفّار في الدرك الأسفل من النار لا بذنوبه الّتي يقترفها فحسب.

ولا ينافي ذلك ماذكرناه من أنّ الذنوب النفسيّة (النوايا السيّئة) لا تُعدّ ذنـباً فقهيّاً مالم تظهر بعمل، فإنّ النفاق حالة تعرّض النفس لعلل ـ ليس هذا محلّ ذكرها ـ كالشرك والارتداد، فكما أنّ المشرك بشركه، والمرتدّ بارتداده قد أذنبا فاستحقّا النار لا بخصوص قول أو فعل أظهراه، فكذلك المنافق بنفاقه استحقّ أليم العذاب، وتلك الأُمور ذنوب نفسيّة تقترفها نفس المذنب ولها مظهر.

---

(١) اقتباس من الآيات ١٣٨ ـ ١٤٦ من سورة النساء ٤.

٤ ـ الافتراء علىٰ الله تعالىٰ

ثمّ بعد ذلك يأتي «الافتراء علىٰ الله تعالىٰ» وهو من أكبر الكبائر بمراتبه من ادّعاء الرسالة والنبوّة بعد خاتم الأنبياء (صلوات الله وسلامه عليه وعلىٰ أهل بيته الطاهرين) أو مقام ديني آخر بغير حقّ من إمامة أو نيابة أو قضاء، أو إيجاد بدعة في دين الله تعالىٰ من إدخال ما ليس منه فيه، أو إخراج ما فيه عنه باسم الدين والانتساب إليه، فإنّ ذلك كلّه ذنب كبير يصلى مقترفه النار.

ومن المعلوم أنّ الافتراء هو نسبة فعل أو قول إلىٰ شخص كذباً، فماهيّته غير الكذب وإن اشتملت عليه لتوقّفها عليه، دون نفس الإخبار غير المطابق للواقع، فإذا قيل عن زيد العادل: إنّه فاسق واقعاً، فقد كذب القائل في إخباره ولا اختلاق، وأمّا إذا قيل: إنّه فعل كذا وكذا فهو فاسق، فقد افترىٰ عليه وكذب، وكأنّ النسبة مطلقة، فإنّ كلّ افتراء كذب وليس العكس[1]، إلّا علىٰ ما احتمله صاحب المفردات من صحّة استعماله في انتساب الواقع[2].

---

(١) أُنظر معجم الفروق اللغويّة: ٤٤٩، الرقم ١٨٠١.

(٢) المفردات في غريب القرآن: ٣٧٩ و٤٢٧.

وكيف كان فإنّ الافتراء الّذي هو من الكبائر الكبرىٰ يختلف شدّة وضعفاً حسب المتعلّق والمختلق، وأقبح مراتبه الافتراء علىٰ الله تعالىٰ من كونه ذا ولد، أو إنكار رسالته، أو القول إنّ آياته تعالىٰ لا تكون من عنده سبحانه، أو ادّعاء المفتري الرسالة من عند نفسه بغير حقّ، وأنّه أُوحي إليه، أو ادّعاء كلّ منصب إلٰهيّ من غير تنصيب، أو الادّعاء في دينه تعالىٰ بالتشريع إخراجاً وإدخالاً.

وفي الباب آيات:

الأُولىٰ: قوله تعالىٰ: ﴿*وَمَنْ أظلمُ مِمَنْ افترىٰ علىٰ الله كَذِباً أو كَذَّبَ بآياته إنه لايُفلحُ الظالمون*﴾(١).

تستفهم الآية المباركة تقريراً بقوله تعالىٰ: ﴿*وَمَنْ أظلمُ مِمَنْ افترىٰ علىٰ الله كَذِباً*﴾ وقال: ليس الكتاب من عند الله تعالىٰ، بل هو من عند غيره! مع أنّهم يعرفونه كما يعرفون أبناءهم، ﴿*ولو نَزَّلْنا عليكَ كِتاباً فى قِرطاسٍ فَلَمَسُوهُ بأيديهم لقالَ الذينَ كفروا إنْ هذا إلّا سِحْرٌ مُبين*﴾(٢).

نعم، المفتري علىٰ الله تعالىٰ أظلم من كلّ ظالم حتّىٰ من المكذّب بآيات الله وبيّناته، فإنّه قد يكون بغير علم، والافتراء يكون عن علم، إلّا أنّ الكافر المكذّب بآيات الله تعالىٰ قد ظلم نفسه فخسر ولم يؤمن، وكذلك المفتري، ولا يُفلح الظالمون.

والعطف وإنْ كان يوهم تساويهما، لكن حيث لا يصحّ إلّا فعل الواحد منهما تفضيلاً علىٰ الإطلاق، فالأظلم منهما بل من كلّ ظالم هو المفتري علىٰ الله، وذنبه الموجب لعدم الفلاح هو حيثيّة الافتراء في مقام الإنكار وردّ الآيات والبيّنات

---

(١) الأنعام ٦: ٢١.
(٢) الأنعام ٦: ٧.

دون نفس الظلم حتّىٰ يستلزمه في صورة الجهل والعجز عن الدرك أو التـرديد، وليس كذلك فإنّه يفلح إذا قدر وعلم.

الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿*فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرىٰ عَلَى اللهِ كَذِباً أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ أُولٰئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيبُهُمْ مِنَ الْكِتَابِ حَتّٰى إِذَا جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا يَتَوَفَّوْنَهُمْ قَالُوا أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ قَالُوا ضَلُّوا عَنَّا وَشَهِدُوا عَلىٰ أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ*﴾[1].

الآية المباركة كسابقتها تحكم ـ بلسان تقرير الاستفهام ـ علىٰ المفترين علىٰ الله كذباً بأنّهم أظلم من كلّ ظـالم، وكـذلك عـلىٰ المكـذّبين بآيـات الله الذيـن يستكبرون عنها وهم أصحاب النار خالدين فيها، فإنّهم بعد استيفائهم ماكتب لهم من الحياة الدنيا ونعيمها ونيلهم نصيبهم منها، إذا جاءهم رسل الله ليتوفّوهم قالوا لهم: أين ما كنتم تدعون من دون الله مع أنّه تعالىٰ أرسل إليكم الرسل وأنزل معهم الآيات البيّنات؟ قالوا ـ في جوابهم ـ: قد ضلّوا عنّا، واعترفوا بذنوبهم وشـهدوا علىٰ أنفسهم أنّهم كانوا كافرين، فيقال لهم: ادخلوا في نار جهنّم مع أُمم قد خلت من قبلكم، وعندئذٍ كلّ أُمّة تُحمّل أوزارها علىٰ الأُخـرىٰ وتـقول: ربّـنا هـؤلاء أضلّونا فآتهم عذاباً ضعفاً من النار، قال: لكلٍّ ضعف من غير فرق ولكن لا تعلمون.

والتقريب في الآية الكريمة أظهر في كون المفتري علىٰ الله أظلم بعد ذكـر المكـذّب بآيـات الله بـقوله تـعالىٰ: ﴿*وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ*﴾[2]، ثـمّ العـطف بـذكر الآيـة المـبحوث عـنها، ولا أفعل تفضيل علىٰ الإطلاق إلّا في مصداق، ودلالتها علىٰ أنّ الافتراء علىٰ الله ذنب كبير، ظاهرة.

---

(١) الأعراف ٧: ٣٧. (٢) الأعراف ٧: ٣٦.

الثالثة: قوله تعالىٰ: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرىٰ عَلَى اللهِ كَذِباً أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَنْ قَالَ سَأُنْزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللهُ وَلَوْ ترىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمُ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنْتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللهِ غَيْرَ الْحَقِّ وَكُنْتُمْ عَنْ آيَاتِهِ تَسْتَكْبِرُونَ﴾(١).

الآية المباركة ـ كما تراها ـ في سياق آيات تقصّ حال المؤمنين بالرسل وطريقتهم، والمكذّبين إيّاهم الذين ما قدروا الله حقّ قدره وقالوا: ما نزّل الله علىٰ بشرٍ من شيء، فأمر الله تعالىٰ نبيّه صلى الله عليه وآله أن يقول لهم ردّاً علىٰ نفيهم لدعوته وكتابه: لو كان الأمر كما تزعمون فمن أنزل الكتاب الّذي جاء به موسىٰ نوراً وهدى للناس تجعلونه قراطيس تبدونها، وهو عندكم كتاب ملموس تسمّونه بكتاب الله وتخفون كثيراً ممّا فيه من الآيات البيّنات الّتي تظهر الحقّ لكم في المقام، وتثبت لكم ما دعوتكم إليه، وقد علّمكم الله تعالىٰ من هذا الكتاب مالم تكونوا تعلمون أنتم ولا آباؤكم؟ ألم يكن ذلك من عند الله تعالىٰ، وهو الّذي نزّل الفرقان علىٰ عبده ليكون للعالمين نذيراً؟

ولكن مع ذلك كلّه لايؤمنون بك ـ يارسول الله! ـ ولا يستمعون إلىٰ قولك، فذرهم في خوضهم يلعبون، وهذا القرآن كتاب أنزلناه إليك مبارك، وهو من عندنا مصدّق لما بين يديه من التوراة لتنذر به الناس وتبتدئ دعوتك من أُم القرىٰ الّتي هي مسجد التوحيد ومدحىٰ الأرض، ثمّ تنتشر شيئاً فشيئاً إلىٰ من حولها منبسطاً إلىٰ أقطار الأرض حتّىٰ يكون الدين كلّه لله، ولئلّا تكون فتنة، فإنّا أرسلناك للناس كافّة، وطبع دعوتك أنّ المؤمنين بالله واليوم الآخر الذين أدركوا وجود المبدأ

(١) الأنعام ٦: ٩٣.

والمعاد يؤمنون بها وبكتابك ورسالتك، وهم علىٰ خشوعهم وصلاتهم وعبادتهم يحافظون.

فأنت نبيّنا، والكتاب كتابنا، ومن أظلم ممّن افترىٰ علىٰ الله كذباً وقال: ما أنزل الله علىٰ بشر من شيء، ردّاً علىٰ كتابك ورسالتك، أو قال: أُوحي إليّ ولم يوح إليه شيء، فادّعىٰ نبوّة بغير حقّ ردّاً علىٰ خاتميّتك، أو قال: سأُنزل مثل ما أنزل الله؛ في مقام الإنكار علىٰ نزول القرآن الكريم، فهؤلاء هم الظالمون الذين لا أظلم منهم، ولو تراهم في غمرات الموت والملائكة باسطو أيديهم (يأمرونهم): أخرجوا أنفسكم، اليوم تُجزون عذاب الهون بما كنتم تقولون علىٰ الله غير الحقّ وكنتم عن آياته تستكبرون.

فالآية الكريمة بصراحتها تفيد أنّ الافتراء علىٰ الله بالردّ علىٰ آياته والزعم أنّها من عند غيره، أو أنّ دعوىٰ الرسالة الّتي من قبله هي بغير الحقّ، أو ادّعاء إنزال كتاب مثل ما أنزل الله، كلّ واحد منه ذنب كبير يوجب عذاب الهون.

وعندنا: تدلّ الآية الكريمة بوضوح علىٰ حرمة ادّعاء كلّ منصب إلٰهي بغير حقّ حتّىٰ النيابة والقضاء والإجازة بالتصرّف في الأُمور، فإنّ ذلك كلّه افتراء علىٰ الله وذنب كبير، كما تدلّ علىٰ أن الإفتاء بما لم يعلم المفتي وبغير حجّة كذلك محرّم، وينشأ منه وجوب التجنّب عن إظهار الرأي والفتوى قبل تمام الحجّة الشرعيّة أو العقليّة، وله العمل رجاء أو الاحتياط في الرأي، أو العمل علىٰ ما تراه في كلمات الأصحاب (رضوان الله عليهم).

وإنّما بسطنا الكلام في المقام مع وضوح ما أفادت الآية الكريمة دفعاً لما قد يتوهّم من أنّ الآية الكريمة واقعة مقام تأكيد نبوّة النبيّ صلى الله عليه وآله بملاحظة قوله تعالىٰ:

﴿وَهٰذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾[(١)]، وأنّ المفتري علىٰ الله في دعوىٰ الرسالة والوحي ونزول الكتاب أظلم من كلّ ظالم، فكيف بالنبيّ صلى الله عليه وآله يدّعيه افتراء عليه تعالىٰ، بل دعواه حقّ وصدق، فإنّ ذلك الاحتمال وإنْ كان يسبق إلىٰ الذهن بداية، لكنّه مع ملاحظة الآيات السابقة واللاحقة بهذا الشأن في سياق غير منقطع يرتفع الوهم ويظهر أنّ الآية الكريمة ـ كما ذكرنا ـ في مقام الردّ على المخالفين المنكرين الذين يردّون علىٰ النبيّ الكريم صلى الله عليه وآله بنفي رسالته مدّعين أنّ ذلك أمر عاديّ قائلين: إننا نتمكّن منه أيضاً، وإنّه يوحىٰ إلينا، وإنّه نزل علينا مثل ما نزل عليك، فردّت عليهم الآية الكريمة بقوله تعالىٰ: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرىٰ عَلَى اللهِ...﴾[(٢)] الآية.

كما أنّ احتمال تعيين مصداق خاص من الافتراء ـ وأنّ حرف «أو» في قوله تعالىٰ: ﴿أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ﴾[(٣)] بمعنىٰ «الواو»، ويكون المراد منه نسبة إيحاء الله تعالىٰ إليه ولم يوح إليه ـ أنّ ذلك ضعيف غاية الضعف لا سيّما بعد عطف اللاحق بالواو في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَنْ قَالَ سَأُنْزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللهُ﴾[(٤)].

كما أنّ ذلك الاحتمال في الآيات الكريمة السابقة أيضاً بجعل الذين كذّبوا بآيات الله مصداقاً للموصول ﴿مَنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللهِ﴾ بالتقريب ضعيف لا نعبأ به.

الرابعة: قوله تعالىٰ: ﴿... فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللهِ كَذِباً لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ اللهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾[(٥)].

الآية الكريمة بسياقها في ذكر شطر من الحلال والحرام تعدّ الافتراء علىٰ الله في دينه ظلماً، وذلك قول القائل: هذا حلال وهذا حرام بغير علم، بل من قبل نفسه

---

(١) الأنعام ٦: ٩٢. (٢) الأنعام ٦: ٢١. (٣) الأنعام ٦: ٩٣.

(٤) الأنعام ٦: ٩٣. (٥) الأنعام ٦: ١٤٤.

ليُضلّ الناس عن طريق المحرّمات، فإنّ ذلك هو الابتداع في الدين سواء كان إثباتاً أو نفياً بأن يقول: ليس هذا من دين الله، بل كان من سنن الأوّلين وآداب العصور السابقة وتقاليد الناس كما يتوهّمه المبدعون في مثل الحجاب وبعض الحدود مع أنّها من ضروريّات الإسلام، فإنّ ذلك حرام وهو ظلم علىٰ الناس.

ولنوضّح ذلك بشيء يسير من أنّ الدين هو القوانين الأصيلة، وملاك تديّن الإنسان به هو انتسابها إلىٰ الله تعالىٰ؛ فإنّه هو الطريق الوحيد الّذي يصحّ الاعتماد عليه والاطمئنان به في مقام التحفّظ علىٰ مصالح الحياة والتجنّب عن مضار الحياة الإنسانيّة المرتبطة بالعالم، المؤثّر فيها الإنسان، المتأثر بها، فإنّه جزء من نتائج العالم، بل أشرف محصول للوجود، يرتبط بالعالم الأكبر، خيراته وشروره، ولايمكن العلم بكلّ صلاحه وفساده بدون العلم بالعالم بأجمعه، وليس ذلك إلّا لفاطر السماوات والأرض وجاعل الإنسان خليفة فيها.

وأمّا ما يدركه الإنسان في الجملة مع تأثّره بشروط حياته الخاصّة به ومختلف أفكاره وإنْ كان يمكنه أنْ يتجنب شيئاً من المفاسد ويدرك شيئاً من صلاحه إلّا أنّه ليس علىٰ كمال وقطع واطمئنان؛ ولا سيّما أنّ الإنسان لم يكن ليولد ويعيش ثمّ يموت ويفنىٰ فحسب، وإنّما هو بين ولادة وتكاثر ودوام في العالمين، وعلم الإنسان مهما ارتفع مستواه فلن يبلغ مستوىٰ الكمال والقطع والاطمئنان: ﴿... *وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلاً*﴾[1]، فكيف يليق به التشريع ويناسبه التقنين أو يمكنه ذلك؟

ومن هنا تختلف نظرة الأنبياء والمؤمنين بهم عن نظرة المصلحين من غير

---

(١) الإسراء ١٧: ٨٥.

المؤمنين بالله وباليوم الآخر؛ فإنّ مصالح الإنسان بين الميلاد والموت غير الّتي بين الميلاد والأبديّة، وربّ صلاح له في الأوّل فساد له في الثاني كما هو ظاهر.

والحاصل أنّ التصرّف في الدين نفياً وإثباتاً بلا ضمان إلٰهي بعد عدم الاطمئنان به هو ظلم عقلاً، وخيانة للإنسان وكيانه، وافتراء علىٰ الله بالانتساب إليه تعالىٰ، وهو ذنب كبير لا يغفر إلّا بعد ارتداع صاحبه عن البدع وإرشاده الذين ضلّوا بضلالته، أعاذنا الله منه.

الخامسة: قوله تعالىٰ: ﴿*فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللهِ كَذِباً أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْمُجْرِمُونَ*﴾[1].

الآية الكريمة في سياق بيان حال الذين لا يرجون لقاء الله، والذين إذا تُتلىٰ عليهم آياته قالوا للرسول إنكاراً وردّاً عليه: ائت بقرآن غير هذا أو بدّله، وهم الذين يعبدون من دون الله ما لا يضرّهم ولا ينفعهم من الأصنام ويقولون: هؤلاء شفعاؤنا عند الله، وأجابهم الرسول صلى الله عليه وآله بأمر الله تعالىٰ بقوله: ﴿*... مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحىٰ إِلَيَّ*﴾ ـ إلىٰ قوله: ـ ﴿*لَوْ شَاءَ اللهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ...*﴾[2]، والله تعالىٰ بعثني نبيّاً وأرسلني إليكم بآياته البيّنات، ومن أظلم ممن افترىٰ علىٰ الله كذباً وقال: تلك أساطير الأولين، أو إنّها من عند غير الله أو كذّب بآياته، وإن لم يغيّر شيئاً، فإنّ ذلك كلّه ظلم وجرم، ولا يفلح المجرمون.

ومن المعلوم أنّ الإطلاق في التفضيل لا يصحّ إلّا في واحد، فالمفتري أظلم من غيره ثمّ المكذّب، وكلّ منهما مقترف الكبيرة.

---

(١) يونس ١٠: ١٧.

(٢) يونس ١٠: ١٥ ـ ١٦.

السادسة: قوله تعالىٰ: ﴿قَالُوا اتَّخَذَ اللهُ وَلَداً سُبْحَانَهُ هُوَ الْغَنِيُّ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا أَتَقُولُونَ عَلَى اللهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ * قُلْ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ * مَتَاعٌ فِي الدُّنْيَا ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ نُذِيقُهُمُ الْعَذَابَ الشَّدِيدَ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾[١].

تردّ الآيات الكريمة علىٰ الذين يقولون في الله وفي دينه بغير حقّ من غير علم ولا سلطان ولا دليل من اتخاذه ولداً، مع أنّه له ما في السماوات وما في الأرض ومن فيهما وهو الغنيّ، وكذلك الذين يفترون عليه الكذب في دينه وشرائعه، وتحكم عليهم (الآيات الكريمة) بأنّ لهم عذاباً شديداً بكفرهم بالحقّ وافترائهم عليه وأنّهم لا يُفلحون، فتدلّ صراحة علىٰ حرمة الافتراء وأنّ مقترفه لافلاح له، وله عذاب شديد، وليس ذلك إلّا للكبير من الذنب.

السابعة: قوله تعالىٰ: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللهِ كَذِباً أُوْلَـئِكَ يُعْرَضُونَ عَلَى رَبِّهِمْ وَيَقُولُ الْأَشْهَادُ هَـؤُلاء الَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللهِ عَلَى الظَّالِمِينَ * الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجاً وَهُم بِالآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾[٢].

الآية الكريمة أيضاً في سياق دعوة الرسول صلى الله عليه وآله ومناظراته مع مخالفيه في الآيات الّتي فُصّلت من لدن حكيم خبير، فإنّهم كانوا يقولون: ﴿...لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ كَنزٌ أَوْ جَاء مَعَهُ مَلَكٌ...﴾[٣] وأشباه ذلك، فضاق صدر الرسول صلى الله عليه وآله من ذلك، وقد شرح الله تعالىٰ صدره بقوله: ﴿مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى﴾[٤] وما أرسلناك لتكون في حرج من عصيان الناس وكفرهم، وما عليك إلّا البلاغ فإنّ الله يُضلّ من يشاء

---

(١) يونس ١٠: ٦٨ ـ ٧٠.
(٢) هود ١١: ١٨ ـ ١٩.
(٣) هود ١١: ١٢.
(٤) طه ٢٠: ٢.

ويهدي إليه من يشاء، وإنّما أنت نذير وبشير والله علىٰ كلّ شيء وكيل، فقل لهم جواباً عن افترائهم في آيات الله: ﴿... فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (١) فإنْ لم يستجيبوا ولن يستجيبوا فقل لهم: ﴿أَنَّمَا أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللهِ وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (٢).

والذين لا يؤمنون بك وبالٰهك بعد ذلك، ويريدون الحياة الدنيا وزينتها فليس لهم في الآخرة إلّا النار، وحبط ما صنعوه في الدنيا، وباطل ما كانوا يعملون، فإنّ مَن كان علىٰ بيّنة من ربّه ويتلوه شاهد منه، فيشهد له تلو شهادة الله، ومن قبله يشهد له كتاب موسىٰ، الّذي كان إماماً ورحمة، لا يكون هو وتابعوه في مرية، ويعلم أنّه الحقّ، ومن كفر بعد ذلك من الأحزاب فالنار موعده، وعندئذٍ فمن أظلم ممن افترىٰ علىٰ الله كَذِباً وقال: ليس الرسول من الله، وإنّ آياته من عند نفسه.

نعم، لا أظلم من هذا المفتري، وهم يُعرضون علىٰ ربّهم يوم القيامة، ويقول الأشهاد الذين عرفتهم (٣): ﴿هٰؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللهِ عَلَى الظَّالِمِينَ *

---

(١) هود ١١: ١٣. (٢) هود ١١: ١٤.

(٣) الآية الكريمة الّتي اقتبسنا منها المفهوم هي: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ وَمِن قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَاماً وَرَحْمَةً﴾ (هود ١١: ١٧)، ممّا وردت في شأن أمير المؤمنين علي عليه السلام بل هي أفضل آية وردت في شأنه عليه السلام كما يشير إلىٰ ذلك قبل الرواية، فإنّ الشاهد الّذي يصحّ أن يطلق عليه أنّه منه أي من الرسول علىٰ الإطلاق والحقيقة دون التنزيل هو عليّ عليه السلام ، فإنّه من أهل بيته، والشاهد الّذي يتلوه أي يتلو الرسول صلى الله عليه وآله إن عاد الضمير إليه، أو يتلو القرآن إن عاد إلىٰ البيّنة، فهو لا ينطبق إلّا عليه عليه السلام ، فإنّه من أهل بيته ويتلو الرسول كما تدلّ عليه آية المباهلة وكلمة: ﴿أَنفُسَنَا﴾ (كما وردت في كتب التفاسير للآية ٦١ من سورة آل عمران) أو القرآن كما يدلّ عليه حديث الثقلين (قال صاحب وسائل الشيعة: وقد تواترت بين العامّة والخاصّة عن النبي صلى الله عليه وآله أنّه قال: «إنّي تارك فيكم الثقلين ما إن تمسكة بهما لن تضلّوا: كتاب الله وعترتي أهل بيتي ...»(وسائل الشيعة ٢٧: ٣٣، الباب ٥ من أبواب صفات القاضي ح ٩)، ←

﴿الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجاً وَهُمْ بِالآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾[١].

فالآية بصراحتها تدلّ علىٰ حرمة الافتراء علىٰ الله والقول فيه وفي شؤونه وشرائعه بغير علم وغير حقّ، وأنّ المتصرّف في أحكامه كذلك، فهو الّذي يصدّ عن سبيله ويبتغي الاعوجاج في طريقه، وهو ظالم له، عليه لعنة الله، وهو كافر بالآخرة، فتدلّ علىٰ كِبرِ الذنب أعاذنا الله منه ومن شرّ النفس.

الثامنة: قوله تعالىٰ: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللهِ كَذِباً أَوْ كَذَّبَ بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ﴾[٢].

الآية الكريمة في مقام البحث عن الحقّ وإثبات بارئ العالمين وربّها في كلّ آن، مع ردّ الذين يؤمنون بالباطل من الشرك والوثنية، وَبِنِعْمَةِ الله يكفرون، من الحقّ والتوحيد والدعوة إليهما، فمن أظلم ممن افترىٰ علىٰ الله كذباً بنسبة الخلق إلىٰ غيره أو تصوير شريك له في نظام الكون، وكذلك من كذّب بالحقّ بعدما جاءه وعرفه، أليس في جهنّم مثوى للكافرين الذين يسترون الحقّ ويكفرون به؟ نعم، لا مثوى لهم إلّا النار.

ومن المعلوم أنّ الكفر في النفس من دون إظهار لايعدّ ذنباً ـ فقهيّاً ـ، والمظهر في المقام الافتراء أو التكذيب.

التاسعة: قوله تعالىٰ: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى اللهِ وَكَذَّبَ بِالصِّدْقِ إِذْ جَاءَهُ

← وفي الاحتجاج (١: ١٥٩، عند قوله تعالى ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ﴾): سُئل عليه السلام عن أفضل منقبة له؟ فتلا هذه الآية، وقال: أنا الشاهد من رسول الله صلى الله عليه وآله، كما حكاه الصافي أيضاً (تفسير الصافي ٢: ٤٣٧، ذيل الآية ١٧ من سورة هود)، وللتفصيل راجع كتاب: «الولاية في القرآن».

(١) هود ١١: ١٨ ـ ١٩.

(٢) العنكبوت ٢٩: ٦٨.

أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ﴾[١].

الآية المباركة، وإن كانت تحكي حال الكفّار والمكذّبين وأنّ مثواهم النار، وتبيّن مقام المؤمنين والمُتّقين وأنّ جزاءَهم ما يشاءون عند ربّهم من جنّات وأنهار ونعيم، وأنّ الآية الكريمة لم تذكر شيئاً عن الافتراء، إلّا أنّها تُبيّن أنّ الكذب علىٰ الله تعالىٰ هو افتراء عليه، وتكذيب الصدق هو تكذيب الحقّ كما مرّ في الآية المباركة السابقة، فإنّ الحق هو تعالىٰ وآياته البيّنات، فتدلّ الآية الكريمة إذن ـ كسابقتها ـ على حرمة الافتراء علىٰ الله والقول فيه وفي شؤونه ودينه بغير علم كما تدلّ علىٰ أنّ ذلك ذنب كبير.

العاشرة: قوله تعالىٰ: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ * يَسْمَعُ آيَاتِ اللهِ تُتْلَى عَلَيْهِ ثُمَّ يُصِرُّ مُسْتَكْبِراً كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[٢].

تهدّد الآية الكريمة كلّ منحرف عن الحقّ ولا سيّما الأفّاك الأثيم الّذي يسمع آيات الله تُتلىٰ عليه ثمّ يستكبر عنها كأن لم يسمعها ويصرّ علىٰ استكباره... تهدّده بالعذاب الأليم، ومن المعلوم أنّ الافتراء علىٰ الله تعالىٰ وعلىٰ دينه وشرائعه هو من أجلىٰ مصاديق الإفك والافتراء والانحراف.

فتدلّ الآية الكريمة علىٰ حرمة ادّعاء كلّ منصب إلٰهيّ أو التصرّف في الأُمور الشرعيّة بغير الحقّ، وفي دين الله بأيّ وجه كان أيضاً، فإنّ ذلك كلّه افتراء علىٰ الله تعالىٰ وانحراف عن الحقّ وإنكار لآيات الله واستكبار عنها وصدّ عن سبيله ومنع مساجده، وقد قال تعالىٰ: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَاجِدَ اللهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَى

---

(١) الزمر ٣٩: ٣٢.

(٢) الجاثية ٤٥: ٧ ـ ٨.

فِي خَرَابِهَا...﴾[١] فإنّ تحريف دين الله عن وجهه سعيٌ في خراب المسجد ومنع عن سبيله وهو سبيل الله، والمسجد هو المكان الّذي يُعبد الله تعالىٰ فيه وتُقام به شرائعه، حتّىٰ يقوم به دين الله علىٰ صلبه، لا ما يُتظاهر فيه بأُمور وأُسّس في تحكيم أساس الظَلَمَة وحكّام الجور، والّذي أحقّ أن يُقام فيه ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى﴾[٢][٣]. إنّ الانحراف والإثم الحاصلين بلا استكبار، بل من غلبة النفس لا تشملهما الآية الكريمة، والله غفور رحيم.

الحادية عشرة: قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَٰذَا حَلَالٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِتَفْتَرُوا عَلَى اللهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ * مَتَاعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[٤].

تنهىٰ الآية الشريفة بعد ذكر شطر من حلال الله وحرامه عن القول: هذا حلال وهذا حرام ـ كذباً وافتراء علىٰ الله بغير علم ـ فإنّ الذين يفترون علىٰ الله الكَذِبَ لا يُفلحون، وما ينالون نيلة أو يتوهّمون بعملهم هذا أنّه من زخرف الدنيا فهو متاع

---

(١) البقرة ٢: ١١٤. (٢) التوبة ٩: ١٠٨.

(٣) وقد كنّا نعيش في برهة من الزمان يُتظاهر بها بالإسلام والدين الحنيف من ناحية الحكّام الظَلَمة بمظاهر مثل طبع كتاب الله العزيز وكتب الزيارات وبعض المقالات وغيرها... ويُقدمون من جهة أُخرىٰ علىٰ هدم أُصول الإسلام وآيات القرآن والصد عن نشر الدين بِسَجنِ المؤمنين ونفيهم وغير ذلك... نعوذ بالله من شرّهم وشرّ الزمان وغِيَره علىٰ الإسلام والقرآن والمسلمين والحوزات العلميّة...

ونحن الآن مشغولون ـ والحمد لله ـ في تدوين وتنظيم الدستور الإسلامي للجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة بعد نجاحها وانتصارها علىٰ النظام الطاغوتي اللا إسلامي، ولقد أنعم الله تعالىٰ عليّ بأن أدرك هذه المهمّة وكذلك تعيين المجلس الإسلامي وأعضائه، وذلك بإطاعة أمر زعيم الثورة الإسلاميّة الإمام الخميني ـ أعلى الله مقامه ـ، فأنا الآن مشغول بطهران كنائب عن أهالي مدينة قم المقدّسة في مجلس الشورىٰ الإسلامي.

(٤) النحل ١٦: ١١٦ ـ ١١٧.

قليل ولهم في الآخرة عذاب أليم.

فالتصرّف في دين الله تعالىٰ والحكم بأنّ هذا حلال وهذا حرام من غير حجّة أمر منهيّ عنه ومحرّم، ثمّ إنّه افتراءٌ، ولا فلاح للمفتري علىٰ الله تعالىٰ، فإنّه خيانة لله سبحانه ولرسوله، وقدقال تعالىٰ: ﴿يَاأَيُّهَاالَّذِينَ آمَنُوا لَاتَخُونُوا اللهَ وَالرَّسُولَ...﴾[١]، وإنّه قول بغير علم، وقد قال تعالىٰ: ﴿... وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[٢]، وإنّه افتراء عليه، وقد قال تعالىٰ: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُم مَّا أَنزَلَ اللهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَاماً وَحَلَالًا قُلْ آللهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللهِ تَفْتَرُونَ﴾[٣].

الثانية عشرة: قوله تعالىٰ: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللهِ كَذِباً﴾[٤].

الآية المباركة تقصّ قصّة أصحاب الكهف وقومهم فتقول: إنّهم ﴿... قَامُوا فَقَالُوا رَبُّنَا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَنْ نَدْعُوَا مِنْ دُونِهِ إِلٰهاً لَقَدْ قُلْنَا إِذاً شَطَطاً * هٰؤُلَاءِ قَوْمُنَا اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَوْ لَا يَأْتُونَ عَلَيْهِمْ بِسُلْطَانٍ بَيِّنٍ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرىٰ عَلَى اللهِ كَذِباً﴾[٥]، فكما أنّ الطعن في وحدانيّته تعالىٰ بغير سلطانٍ بيّنٍ افتراء وتسلّط، والقول بإله دونه قولٌ بغير علم، فكذلك الأمر في ما يرتبط بدين الله وشريعته، فإنّه افتراء إذا كان بغير علم.

تنبيه

إنّك تعلم أنّ الآيات الكريمة الّتي أشرنا إليها في الباب كثيراً ما كانت صريحة في المطلوب، وفي أكثرها عطف التكذيب علىٰ الافتراء بحيث قد يتوهّم أنّه بيان

---

(١) الأنفال ٨: ٢٧.
(٢) الأعراف ٧: ٣٣.
(٣) يونس ١٠: ٥٩.
(٤) الكهف ١٨: ١٥.
(٥) الكهف ١٨: ١٤ ـ ١٥.

للمصداق، مع ما عرفت من تعدّدهما ماهيّةً حسب ضرورة وجود النسبة في الافتراء دون الكذب مع أنّه خلاف ظاهر العطف بـ«أو»، وإطلاق أفعل التفضيل ينطبق علىٰ المفتري أوّلاً ثمّ علىٰ المكذّب. ويُشير إلىٰ ما ذكرنا قوله تعالىٰ: ﴿...فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَّبَ بِآيَاتِ اللهِ وَصَدَفَ عَنْهَا سَنَجْزِي الَّذِينَ يَصْدِفُونَ عَنْ آيَاتِنَا سُوءَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُواْ يَصْدِفُونَ﴾[1]، ولم يُذكر عن الافتراء وما في معناه شيء.

والحاصل أنّ ما تلوناه عليك من الآيات البيّنات يفيد حرمة الافتراء علىٰ الله تعالىٰ وأسمائه وصفاته ودينه وشريعته[2]، كما تدلّ علىٰ أنّ ذلك ذنب كبير لا يفلح مقترفه.

وأمّا الافتراء علىٰ غير الله تعالىٰ من الناس في ما لم يرجع إلىٰ الله تعالىٰ ورسوله بوجه من الوجوه فلا تدلّ عليه تلك الآيات، وإنْ كان محرّماً بأدلّة تُذكر في محلّها، فلا يتوهّم أنّها تعطي حرمة الافتراء علىٰ الإطلاق ومنه الافتراء علىٰ الله، فإنّها ـ كما تراها ـ أضافت الافتراء إلىٰ الله تعالىٰ علىٰ أساس إضلال الناس والصدّ عن سبيل الله وابتغاء الاعوجاج فيه، فإنّ مفسدة ذلك علىٰ حدّ يستقلّ العقل في الحكم وبيان الحرمة فيه، وتمام الكلام في محلّه.

خاتمة في بحث الافتراء على الله

وحيث إنّ في أكثر الروايات المبحوث فيها عُدّ المكذّب بآيات الله تعالىٰ مع

---

(١) الأنعام ٦: ١٥٧.

(٢) ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيْنَ اللهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلاً * أُوْلَـئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابـاً مُّهِيناً﴾، (النساء ٤: ١٥٠ ـ ١٥١).

المفتري علىٰ الله من أظلم الظالمين في قوله: ﴿أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ﴾[١]. وفي كلام المفسّرين[٢] أنّها إشارة إلىٰ تكذيب النبيّ صلى الله عليه وآله وآيات القرآن لا سيّما من ناحية أهل الكتاب مع أنّه مصدّق لما بين يديه من آيات التوراة والإنجيل، فترجع الآيات الشريفة إلىٰ الافتراء علىٰ الله تعالىٰ في ذاته أو صفاته الثبوتيّة أو السلبيّة وفي أفعاله، وإلىٰ تكذيب النبيّ صلى الله عليه وآله في نبوّته أو خاتميّته أو الوحي إليه، وعندنا في عصمته صلى الله عليه وآله أيضاً، وكلّ ذلك ظلم عظيم أشدّ من غيره، وذنب كبير أوعد الله تعالىٰ عليه النار.

وهل يترتّب عليه آثار الكفر والزندقة من النجاسة وحرمة الذبيحة وبينونة الزوجة وتقسيم التركة والقتل في بعض الموارد كما عرفت في المرتدّ الفطري أو لا؟

الآيات خالية عنهاوعن الإشارة إليها، ولكن في روايات الباب تجد ما يمكن أن يستدلّ بها عليها أو علىٰ بعضها في الافتراء على الله تعالىٰ وفي تكذيب النبيّ.

وقد عقد صاحب وسائل الشيعة رحمه الله باباً لما يوجب الارتداد والكفر سوف نشير إلىٰ بعضه[٣]، ونتكلّم في المستفاد علىٰ الإجمال بعد ذكر ملاك الكفر والإيمان والإسلام والنفاق.

وليعلم أوّلاً أنّ الكلام هنا في الكفر والإسلام لا يكون إلّا من منظار الفقه وترتّب أحكام كلّ منهما من الطهارة وحليّة الذبيحة وحرمة الدم والمال والعرض،

---

(١) الأنعام ٦: ٢١.

(٢) التبيان ٦: ٢٨، مجمع البيان ٤: ٢٨٣، الميزان ٧: ٤٤ ـ ٤٥.

(٣) سيأتي في ص ١٥٥ ـ ١٥٧.

وعدم جواز سبّه ولعنه وغيبته، وجريان أحكام المواريث والعقود والإيقاعات الشرعيّة وغير ذلك، أو النجاسة وحرمة الذبيحة ولزوم ترك زوجته إيّاه وتقسيم أمواله بين ورثته المسلمين في بعض الموارد، وحرمة النكاح الدائم وغير ذلك ممّا ذكر في المفصّلات دون المسائل الكلاميّة من النجاح والفلاح أو العذاب والعقاب المذكورة في كتب المعارف والعقائد كما تعرف.

فنقول: الإسلام شهادتان وقرينتان، فمن شهد أن لا إله إلّا الله وأنّ محمّداً رسول الله صلى الله عليه وآله فقد أسلم وله ما لكلّ مسلم وعليه ما عليه.

قال تعالىٰ: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ...﴾[1].

والآية تصرّح بأنّهم مسلمون بعدما شهدوا بوحدانيّة الله تعالىٰ ورسالة الرسول، والإيمان راجع إلىٰ اعتقاد القلب بمعارف الإسلام والعمل بفرائضه، وفي الحديث: «الإيمان يشارك الإسلام والإسلام لا يشارك الإيمان»[2].

فكلّ مؤمنٍ مسلمٌ وليس العكس،وذلك راجع إلىٰ زمن رسول الله صلى الله عليه وآله ونزول الآية وصدر الإسلام، ولا يرتبط بالاصطلاح الخاص الراجع إلىٰ الأزمنة بعد ارتحال رسول الله صلى الله عليه وآله ، فمن لم يقبل الشهادتين كافر وليس بمسلم ومحكوم بالنجاسة وحرمة الذبيحة وعدم صحّه النكاح، والّذي اعترف بتوحيد الله تعالىٰ ولم يقبل الرسالة إنْ كان معترفاً بالرسالة العامّة وقبول أحد الأنبياء أُولي العزم وصاحب الكتاب ـ علىٰ نبيّنا وآله وعليه السلام ـ مثل اليهود والنصارىٰ والملحق بهم مثل المجوس، يطلق عليهم أهل الكتاب.

---

(١) الحجرات ٤٩: ١٤.

(٢) الكافي ٢: ٢٥ ح ١ و٢.

وقد عرفت[١] أنّ الحقّ طهارتهم بالأدلّة الخاصّة واحترام أموالهم وأعراضهم إذا كانوا من أهل الذمّةوالجزية، وغيرهم ملحق بالكفّار في الأحكام، فإن كانوا في بلاد الإسلام وتحت حماية حكومة الحقّ وقبولهم الجزية والخراج ورعاية شؤون الحكومة فتحترم أموالهم وأعراضهم، بل علىٰ الحاكم الإسلامي الدفاع عنهم فيما إذا جار عليهم الجائر. وأمّا إذا كانوا في بلاد الكفر، فعليهم ما علىٰ الكفّار في مختلف شؤون الأحكام الجارية بين الدول مع حفظ أُصول الإسلام وأحكامه.

وإطلاق الكفر علىٰ كثير ممّن ضلّ في شيء من عقائد الإسلام وفروع الدين كما ترىٰ في الباب العاشر من أبواب حدّ المرتدّ من كتاب وسائل الشيعة للحرّ العاملي رحمه الله مثل قوله عليه السلام : «مَن شبّه الله بخلقه فهو مشرك، ومَن نسب إليه ما نهي عنه فهو كافر»[٢]. وقوله: «مَن وصف الله بوجه كالوجوه فقد كفر»[٣]. وقوله: «والقائل بالجبر كافر»[٤]. و«من قال بالتناسخ فهو كافر»[٥] حتّىٰ قوله عليه السلام : «إنّ الله جعل عليّاً عليه السلام عَلَماً بينه وبين خلقه، ليس بينه وبينهم عَلَم غيره، فمن تبعه كان مؤمناً، ومَن جحده كان كافراً»[٦]، المستلزم للحكم بكفر كثير من المسلمين، وفي الباب سبع وخمسون رواية، في سبع وعشرين منها حُكِمَ بكفر من لا يحكم بكفره في الفقه وأحكامه، ومعلومٌ أنّ المراد منها الكفر اللغوي أي الستر على الحقّ دون

(١) مرّ في ذيل الآية الخامسة من الفصل الثالث من كتاب المحرّمات.
(٢) وسائل الشيعة ٢٨: ٣٣٩، الباب ١٠ من أبواب حدّ المرتد ح ١.
(٣) وسائل الشيعة ٢٨: ٣٤٠، الباب ١٠ من أبواب حدّ المرتد ح ٣.
(٤) وسائل الشيعة ٢٨: ٣٤٠، الباب ١٠ من أبواب حدّ المرتد ح ٤.
(٥) وسائل الشيعة ٢٨: ٣٤١، الباب ١٠ من أبواب حدّ المرتد ح ٦ و٧.
(٦) وسائل الشيعة ٢٨: ٣٤٣، الباب ١٠ من أبواب حدّ المرتد ح ١٣.

الشرعي المحكوم بأحكام والموضوع لها، فراجع[١].

ومحصّل الكلام أنّ مَن تشهّد بالشهادتين فهو مسلم طاهر، حلال ذبيحته، مصون ومحترم دمه وماله وعرضه، وعليه تجري المواريث والأنساب وكلّ ما للمسلم من أيّ فرقة من فرق الإسلام الخمس وأيّ اعتقاد وعمل في الفروع والمذاهب، وقد استثني منهم الغُلاة والنواصب بأدلّة خاصّة كما ذكره صاحب وسائل الشيعة رحمه الله في الباب الخامس والسادس من أبواب حدّ المرتدّ[٢].

وأمّا تكذيب النبيّ صلى الله عليه وآله الوارد في ذيل الآيات: ﴿أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ﴾، فإنْ صدق عليه السبّ والشتم يجب قتله، والكلام فيه على تفصيله قد ذكره الفقهاء العظام في الحدود بعد القذف نشير إليه هنا إجمالاً فنقول:

السبّ لغةً

قال صاحب القاموس: سبّه قطعه وطعنه في السَّبّة، أي الاست وشتمه سبّاً، والسُّبّة بالضم: العار، وبالكسر: الأصبع السبّابة[٣].

وفي المعجم الوسيط: سبّه سبّاً شتمه، والشيءَ قطعه، الدابّةَ عقرها[٤].

---

(١) وسائل الشيعة ٢٨: ٣٣٩ ـ ٣٥٦، الباب ١٠ من أبواب حدّ المرتد.

(٢) صحيحة هشام عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «أتىٰ قوم أمير المؤمنين عليه السلام فقالوا: السلام عليكَ ياربّنا! فاستتابهم، فلم يتوبوا، فحفر لهم حفيرة وأوقد فيها ناراً...»، وسائل الشيعة ٢٨: ٣٣٤، الباب ٦ من أبواب حدّ المرتد ح ١.

ومن حديث مسمع عن أبي عبد الله عليه السلام «أنّ أمير المؤمنين أُتي بزنديق فضرب علاوته...» وغيرها، راجع وسائل الشيعة ٢٨: ٣٣٢ ـ ٣٣٤، الباب ٥ من أبواب حدّ المرتد.

(٣) القاموس المحيط ١: ٨٠ مادّة «سبّه».

(٤) المعجم الوسيط ١: ٤١١ مادّة «سَبَّهُ».

وفي لاروس: سبّ سبّاً: شتمه قطعه عقيره[١].

وفي المنجد: سبّه: شتمه شتماً وجيعاً، سبّبه بالغ في شتمه[٢].

وقريب من ذلك عند غيرهم[٣]، ولكن في كلمات الفقهاء العظام رحمهم الله ذكرت أمثلة يستفاد منها المعنىٰ، بل القاعدة وإن لم يكن هناك اصطلاح خاص.

قال المحقّق رحمه الله : سبّ المؤمنين يثبت التعزير دون الحدّ، لو قال: يا فاسق يا شارب الخمر ونحو ذلك وهو متظاهر بالستر، وإلّا لم يكن عليه التعزير[٤].

وفي جواهر الكلام مثل ما قال: «يا خنزير يا كلب يا حقير أو يا وضيع ونحوها... وكذا كلّ ما يوجب أذى، كقوله: يا أجذم أو يا أبرص أو يا أعور... أو نحو ذلك وإن كان فيه»[٥].

وأمّا الحكم فلا إشكال في أنّ سبّ النبيّ صلى الله عليه وآله يورث حلّيّة دم السابّ علىٰ كلّ مَن سمع، من غير توقّف علىٰ إذن الإمام والحاكم، تدلّ عليه روايات الباب، منها صحيحة هشام بن سالم، عن أبي عبد الله صلى الله عليه وآله «أنّه سُئل عمّن شتم رسول الله صلى الله عليه وآله ، فقال عليه السلام : يقتله الأدنىٰ فالأدنىٰ قبل أن يُرفع إلىٰ الإمام»[٦] وغيرها[٧] الواردة في الباب.

ومنكر الضروري من أحكام الإسلام إذا كان يعلم أنّه يرجع إلىٰ إنكار إحدىٰ الشهادتين فهو محكوم بالكفر وأحكامه، وإلّا فلا.

---

(١) لم نعثر عليه.
(٢) المنجد: ٣١٦ مادّة «سبّ».
(٣) تاج العروس ٢: ٦٣ مادّة «سبب»، لسان العرب ١: ٤٥٥ مادّة «سبب».
(٤) شرائع الإسلام ٤: ١٦٤.
(٥) جواهر الكلام ٤٢: ٦٥٥ ـ ٦٥٨.
(٦) وسائل الشيعة ٢٨: ٣٣٧، الباب ٧ من أبواب حدّ المرتد ح ١.
(٧) وسائل الشيعة ٢٨: ٣٣٧ ـ ٣٣٨، الباب ٧ من أبواب حدّ المرتد.

وملخّص الكلام، حيث إنّ الحكم بترتّب أحكام الكفر علىٰ الأشخاص علىٰ خلاف الأصل، لابدّ من الاقتصار على القدر المتيقّن، وعند الشكّ يحكم عليه بالإسلام وأحكامه فالتفت.

وممّا يترتّب على الافتراء على الله ورسوله بطلان الصوم في شهر رمضان أو مطلقاً كما في خبري سماعة وأبي بصير:

محمّد بن الحسن بإسناده عن عليّ بن مهزيار، عن عثمان بن عيسىٰ، عن سماعة قال: «سألته عن رجل كذب في رمضان، فقال: قد أفطر وعليه قضاؤه. فقلت: فما كذبته؟ قال: يكذب علىٰ الله وعلىٰ رسوله صلى الله عليه وآله »[١].

وبإسناده عن الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن منصور بن يونس، عن أبي بصير، قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: الكذبة تنقض الوضوء وتفطر الصائم. قال: قلت: أهلكنا! قال: ليس حيث تذهب، إنّما ذلك الكذب على الله وعلى رسوله وعلىٰ الأئمّة عليهم السلام »[٢].

ورواية الصدوق رحمه الله في معاني الأخبار[٣] اقتصرت على ذكر تفطير الصائم، وكذا الكليني رحمه الله[٤] في إحدى روايتيه.

وفي الباب عشر روايات قريبة من ذلك بنيت عليها الفتاوىٰ.

قال الأُستاذ في تحريره عند تعديد المفطرات:

السادس: تعمّد الكذب على الله تعالىٰ ورسوله والأئمّة عليهم السلام على الأقوىٰ،

---

(١) وسائل الشيعة ١٠: ٣٣، الباب ٢ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ح ١.

(٢) وسائل الشيعة ١٠: ٣٣، الباب ٢ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ح ٢.

(٣) معاني الأخبار: ٢٦٨ ح ١.

(٤) الكافي ٢: ٣٤٠ ح ٩، ٤: ٨٩ ح ١٠.

وكذا باقي الأنبياء والأوصياء عليهم السلام على الأحوط، من غير فرق بين كونه في الدين أو الدنيا، وبين كونه بالقول أو بالكتابة أو الإشارة أو الكناية، ونحوها ممّا يصدق عليه أنّه الكذب عليهم عليهم السلام (١).

(١) تحرير الوسيلة ١: ٢٨٤.

٥ ـ تولّي الكفّار

ثمّ بعد الافتراء علىٰ الله تعالىٰ الّذي هو من أكبر الكبائر يأتي «تولّي الكفّار» واتخاذهم بطانة، بجعل البعيد الأجنبي ومن هو من غير المسلمين ـ سواء كان من أهل الكتاب أو من غيرهم ـ قريباً وبطانة[١]، حتّىٰ يتمكّن من المعيشة بين المسلمين علىٰ وجهٍ يطّلع به علىٰ أسرار مجتمعهم وعوامل نجاحهم وهو لا يألوهم خبالاً، يودُّ عناءَ المؤمنين وبلاءهم، ويفرحُ أن تصيبهم سيّئة، والكفّار قد بدت البغضاء من أفواههم وخلال كلماتهم وما تُخفي صدورهم أكبر، يريدون أن يثقفوا ويدركوا المؤمنين ليبسطوا إليهم أيديهم وألسنتهم بالسوء، ودّوا لو تكفرون[٢].

ومن المعلوم أنّ ذلك أشدّ غارة تُشنّ علىٰ المسلمين، فإنّه تسليط للكفّار علىٰ الإسلام وكيان المسلمين وجعل سبيلٍ لهم عليهم، وطبع ذلك ينادي بالحرمة حفاظاً علىٰ أساس الإسلام، ومراقبة أُصوله وعروق الحياة الطيّبة للمسلمين.

---

(١) وتُستعار البِطانة لمن تختصُّهُ بالاطِّلاع علىٰ باطن أمرك (المفردات في غريب القرآن: ٥١، مادّة «بطن»).

(٢) اقتباس من سورة آل عمران ٣: ١١٨ وسورة النساء ٤: ٨٩ وسورة الممتحنة ٦٠: ٢.

وفي الباب آيات:

الأُولىٰ: قوله تعالىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لاَ يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاء مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الآيَاتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾[١].

تُخاطب الآية الكريمة المؤمنين وتنهاهم عن اتّخاذ كلّ مَنْ هو مِن غيرهم ودونهم بِطانة يطّلع علىٰ أسرارهم، وتشير إلىٰ سرّ ذلك والفساد المترتّب عليه، بأنّهم لا يألونكم خبالاً وودّوا عناءكم وبلاءكم، وأنتم تعلمون ما بدا من البغضاء من كلماتهم علىٰ المؤمنين، وما تُخفي صدورهم أكبر وأكثر، فهم أعداء لابدّ من التحرّز منهم ودفع شرّهم.

ومن المعلوم أنّ دلالة النهي مع التعليل علىٰ الحرمة أصرح من النهي وحده، وبعبارة أُخرىٰ حيث إنّ اتّخاذ البطانة أخطر وأكثر ضرراً من اتّخاذ الولاية والتودّد سواءً كان مع التصدّي لأمر أو لا، فإنّ مَن اطّلع على بواطن الأُمور وأسرار الأفراد والمجتمع، فهو أقدر على الإضرار وإيجاد الخبال والفتنة والفساد في حياة الفرد والمجتمع، ولذلك كان الأمر من أهم مسائل الفرد لا سيّما المجتمع ونظام الحكومة في حفظ نظام الحكم وحراسة الأمن والسلامة، وكان التستُّر عليه والتحفّظ من اطّلاع الغير الّذي يكون من دونه أوجب وألزم مراقبة لا سيّما في زماننا هذا مع تنوّع أجهزة الاستطلاع والتجسّس خلال الديار والأمصار، فيجب علىٰ كلّ أحد التحفّظ والتستّر عليها لا سيّما الولاة والحكّام والقضاة والعمّال في نطاق وظائفهم ودوائرهم الّتي تحت أوامرهم، وأشدّ وجوباً علىٰ الوزراء ومعاونيهم في مختلف

(١) آل عمران ٣: ١١٨.

المسائل المرتبطة بالأمن وإمكانيّات القوّات المسلّحة.

ولا يختصّ من دونهم حسب تناسب الحكم والموضوع بالكفّار والمشركين، بل يسع شمولاً المنافقين، بل الضعفاء من المسلمين والمؤمنين الذين لا يقدرون علىٰ درك الأُمور وأهميّة حفظ النظام والشرائط الموجودة.

فالحكم لا يدور مدار الغيريّة وصدق من دونهم، بل يدور مدار العناد والبغضاء، ومن ذلك يلزم معرفة الصديق والعدوّ من قِبل المسؤولين والموظّفين ولا يخصّ بعض الدوائر، بل يشمل الكلّ.

الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿*بَشِّرِ الْمُنَافِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً * الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاء مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَيَبْتَغُونَ عِندَهُمُ الْعِزَّةَ فَإِنَّ العِزَّةَ لِلّهِ جَمِيعاً*﴾[1].

تُنذر الآية المباركة المنافقين الذين يتّخذون الكافرين أولياء من دون المؤمنين بأنّ لهم عذاباً أليماً من النار، وتوبّخهم بما يبتغون من أوليائهم من ثروة وشهرة وسلطة وعزّة، بأنّ العزّة لله ولرسوله وللمؤمنين، وأنّ بيد الله تعالىٰ كلّ ذلك، فإنّه مالك المُلك، يُعطي المُلك من يشاء وينزع الملك ممّن يشاء، ويُعِزُّ مَن يشاء، ويُذلُّ مَن يشاء، بيده الخير وهو علىٰ كلّ شيءٍ قدير[2].

والمؤمن بالله وباليوم الآخر ـ بما أنّه مؤمن ـ لا يوالي الكافر المنكِر لله واليوم الآخر بوجه من الوجوه، فإنّه في خطأ وغلط، وكيف يبتغي المؤمن العزّة من الكافرين وهم الذين يستهزؤون بآيات الله إذا سمعوها؟ ولذلك نهىٰ الله تعالىٰ

---

(١) النساء ٤: ١٣٨ ـ ١٣٩.

(٢) ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاء وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاء وَتُعِزُّ مَن تَشَاء وَتُذِلُّ مَن تَشَاء بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىَ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ آل عمران ٣: ٢٦.

المؤمنين عن مجالستهم، فأمرهم أن لا يقعدوا معهم ولا يجالسوهم حتّىٰ يخوضوا في حديث غيره، فإنّ المجالسة مؤثّرة، وأنتم ـ أيّها المؤمنون ـ بمجالستكم هذه ومخالطتكم لهم تكونون معهم ومنهم ومثلهم، والله جامع المنافقين والكافرين في جهنّم جميعاً.

نعم، لا بأس بمخالطتهم في غير شؤون الدين وبلا تولٍّ لهم، إرشاداً في الدين أو استخداماً في الدنيا، كما سيأتي بيانه[١] إن شاء الله.

وبعبارة أُخرىٰ: النهي عن اتّخاذ الكفّار أولياء من دون المؤمنين كأنّه معلّل بما إذا كان لابتغاء العزّة والقدرة سواء كان بمعنى طلب رضائهم وموافقتهم والعمل بما يطلبونه في سبيل منافعهم أو أخذ القدرة بما لديهم حتّىٰ يعطوا المؤمنين العزّة والقدرة من طاقاتهم وإمكانيّاتهم، مع أنّ العزّة والقدرة لله جميعاً أخذاً وإعطاءً، ولا يوجد لدىٰ غيره تعالىٰ شيء من العزّة.

وأمّا إذا لم يكن لذلك، بل كان للانتفاع منهم في المعاملات والمبادلات وفق القوانين المتعارفة بين الدول مع حفظ نظام الإسلام الحاكم وأحكامه، مثل أخذ الربا منهم دون الإعطاء وتبايع الأمتعة والأجهزة فلا منع.

الثالثة: قوله تعالىٰ: ﴿*يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاء مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَتُرِيدُونَ أَن تَجْعَلُواْ لِلّهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَاناً مُّبِيناً * إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِى الدَّرْكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيراً*﴾[٢].

الآية الكريمة تخاطب المؤمنين وتنهاهم عن اتّخاذ الكفّار أولياء من دون المؤمنين، مشيرة إلىٰ أنّ ذلك نفاق منهم وذنب كبير لا عذر لهم فيه، ولله عليهم فيه

---

(١) سيأتي في ذيل الآية الآتية (الثالثة).

(٢) النساء ٤: ١٤٤ ـ ١٤٥.

الحُجّة والسلطان، فيؤاخذهم الله به، ولا حُجّة لهم في ذلك يوم القيامة، فالذين يتّخذونهم أولياء نفاقاً وخدعة، هم في الدَرْكِ الأسفل من النار، فإنّ ذلك خيانة لِلّهِ ورسوله والمؤمنين، ومكر وخديعة علىٰ الإسلام والمسلمين، والله تعالىٰ هو خادعهم وهو خير الماكرين، ولن تجد لهم نصيراً، إلّا الذين تابوا وأصلحوا واعتصموا بالله وأخلصوا لله دينهم (أي تركوا المشركين والكفّار) فأُولئك مع المؤمنين وسوف يؤتي الله المؤمنين أجراً عظيماً.

فلا كلام في دلالة الآية الكريمة علىٰ أنّ تولّي الكفّار ذنب كبير، كما لا كلام في دلالتها علىٰ قبول توبة المنافقين بعد اعتصامهم بالله تعالىٰ وإخلاصهم له، كما سيأتي بحثه إن شاء الله في بحث التوبة[1] في نهاية الكتاب.

وممّا ينبغي أن لا يُغفل عنه أنّ النهي عن اتّخاذ الكفّار أولياء، يعود إلىٰ ما إذا استلزم ذلك حُجّة لله علىٰ تعذيب العامل حُجّة بيّنة ومبينة بأن ينتهي إلىٰ الخيانة بالمسلمين أو صيرورته من المنافقين، فيُعذّب على نفاقه كما هو الأقرب الأنسب بذيل الآية، مثل ما إذا انتهىٰ ذلك إلىٰ سبيل للكافرين علىٰ المسلمين ولو شيئاً ما في شأن من شؤونهم الثقافيّة أو العسكريّة وغير ذلك.

وأمّا إذا لم يستلزم خيانة ولا نفاقاً ولا حُجّة لله تعالىٰ علىٰ تعذيب المُقدم علىٰ ذلك مثل العلاقات العاديّة المتعارفة بين الدول مع مراعاة الاستقلال والعزّة والقدرة، فلا يكون منهيّاً عنه كما لا يخفىٰ.

الرابعة: قوله تعالىٰ: ﴿*يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ آبَاءكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاء إِنِ اسْتَحَبُّواْ الْكُفْرَ عَلَى الإِيمَانِ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَأُوْلَـئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ*﴾[2].

---

(١) سيأتي في ص ٣٠٢.

(٢) التوبة ٩: ٢٣.

الآية المباركة في سياق آيات الجهاد وبيان فضله وفضل المجاهدين بأموالهم وأنفسهم بأنّ لهم درجة عند الله وأُولئك هم الفائزون، يبشّرهم ربّهم برحمة منه ورضوان وجنّات لهم فيها نعيم مقيم، خالدين فيها أبداً إنّ الله عنده أجر عظيم، والآية في مقام تشنيع الفاسقين أيضاً، وتحديد الذين يتظاهرون بالإيمان بأنّهم ما آمنت قلوبهم طرفة عين وهم مع الكفّار وعلىٰ أهوائهم من الدنيا وحطامها، فتخاطبهم الآية الكريمة قائلة: ﴿... إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللهُ بِأَمْرِهِ وَاللهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾[(١)].

ثمّ تنهاهم عن اتخاذ الوليّ ممن أحبّ الكفر علىٰ الإيمان ولو كان أقرب الأقرباء كآبائهم وإخوانهم، وتحكم علىٰ من فعل ذلك بأنّه من الظالمين، وكأنّ الآيات الكريمة تقول: إنّ الإيمان ليس إيماناً حقّاً ما لم يبلغ الحدّ الأوفىٰ عند المؤمن بأن يكون حاكماً علىٰ كلّ علاقاته العائليّة والقوميّة وحتّىٰ الاجتماعيّة والاقتصاديّة، وإنّما هو درجة وتظاهر بكمال، والله لا يهدي القوم الفاسقين.

ومن المعلوم أنّ تولّي الكفّار علىٰ أساس الحبّ بإحدىٰ الأُمور المذكورة يورث سلطة الكفّار والمنافقين علىٰ الإسلام والمسلمين بعد اطّلاعهم علىٰ الأسرار والرموز الّتي هي في عروق حياتهم الفرديّة والاجتماعيّة، وما يورث مِن ذلك لا يساعد بقاءَ الإيمان بالله واليوم الآخر أبداً.

---

(١) التوبة ٩: ٢٤.

كما أنّ من المعلوم أنّ النهي معلّلاً يوجب دوران الحكم مدار العلّة لانشقاق الكفر عن الإيمان وهو ظاهر، والعدوّ عدوّ كيف ما كان، وكذلك من المعلوم أنّ النهي عن اتّخاذ الآباء والإخوان ـ إن استحبّوا الكفر علىٰ الإيمان ـ أولياء راجع إلىٰ أُمور الدين في العلائق الفرديّة أو الجمعيّة دون الدنيا، فإنّ الله تعالىٰ يُصرّح بالتكيّف في أُمور الدنيا.

قال تعالىٰ: ﴿*وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبْهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفاً*﴾[١].

وإن كان ذلك راجعاً إلىٰ الوالدين إلّا أنّ الأمر كذلك في الأقرباء والعشيرة حسب الملاك، وكذلك كلّ من استحبّ الكفر علىٰ الإيمان فلا يشمل النهي العلاقات المتعارفة في أُمور الدنيا مع حفظ الإسلام والإيمان وأُصول القدرة والعزّة في الفرد والمجتمع كما لا يخفىٰ.

وفي تفسيرَي الصافي والجامع[٢] عن العيّاشي[٣] عن جابر الأنصاري، عن أبي جعفر عليه السلام جواباً عن سؤاله حول الكفر والإيمان في الآية، قال عليه السلام: «الإيمان بولاية أمير المؤمنين علي عليه السلام، والكفر الكفر به».

وأنت تعلم أنّ تأويل الآية بما روي عنه عليه السلام تعطي سعة في نطاق البحث، ولزوم تقدّم الولاية والتشيّع على العلائق وعدم طاعة الآباء والإخوة في مذهبهم مع مصاحبتهم في الدنيا معروفاً، فمن استبصر وتبيّن له الحقّ عليه أن يلاحظ ذلك

---

(١) لقمان ٣١: ١٥.

(٢) تفسير الصافي ٢: ٣٢٩، جوامع الجامع ٢: ٥٤، ذيل الآية ٢٤ من سورة التوبة.

(٣) تفسير العيّاشي ٢: ٨٤ ح ٣٦.

ولا يترك أبويه ولا إخوانه في أُمور الدنيا، وغيرهم كذلك.

وفي الحديث: «لا يجد أحدكم طعم الإيمان حتّىٰ يحبّ في الله ويبغض في الله»(١).

الخامسة: قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَرْكَنُواْ إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللهِ مِنْ أَوْلِيَاء ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾(٢).

الآية المباركة بعد الأمر بالاستقامة في الدين وتحمّل المشاكل تنهىٰ عن الركون إلىٰ الذين ظلموا معلّلة بأنّ ذلك يوجب النار، ويوجب أن يكون الراكن إليهم منهم، ومن أظلم ممن كفر بآيات الله وكذّب بها؟! ولا وليّ للمؤمن إلّا الله تعالىٰ، فهو وليّ الذين آمنوا يُخرجهم من الظلمات إلىٰ النور، وما لكم من دون الله أولياء، وتولية الكافر وتمكينه من التصرّف في أُمور المسلمين من أشنع مصاديق الركون، والمفسدة الأصليّة فيه أكثر كما هو ظاهر، فتدلّ الآية الكريمة علىٰ حرمة تولّي الكفّار بوجه أصرح.

السادسة: قوله تعالىٰ: ﴿لَا تَجِدُ قَوْماً يُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءهُمْ أَوْ أَبْنَاءهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُوْلَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ أُوْلَئِكَ حِزْبُ اللهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾(٣).

تُخبر الآية الكريمة عن ديدن المؤمنين بالله وباليوم الآخر وطبيعتهم، وتصفهم بأنْ لاتجد أحداً منهم يوادّ من حادّ الله ورسوله ولو كان أقرب أقربائه من أبٍ أو

---

(١) تفسير الصافي ٢: ٣٢٩، ذيل الآية ٢٤ من سورة التوبة.

(٢) هود ١١: ١١٣.

(٣) المجادلة ٥٨: ٢٢.

ابنٍ أو عشيرةٍ، فإنّ الإيمان بالله تعالىٰ واليوم الآخر وحبّ الله تعالىٰ لا يجتمع معه حبّ من يخالفه ويعانده، والمؤمن إذا كمل إيمانه إلىٰ حدّ فهو لا يوادّ به من حادّ الله ورسوله، بل إنّه يعانده ولو كان أباه، لأنّ الإيمانَ قد ترسّخ في قلبِهِ، واطمأنّ بحبّ الرحمٰن، عند ذلك يكون مؤيّداً بروح قدسيّة مباركة وسيدخل الجنّات مرضيّاً عنه وهو راضٍ، وأُولئك هم المفلحون.

وعندنا: إنّ هذا التعبير أصرح وأبلغ في بيان حرمة تولّي الكفّار، فإنّ حقيقة المعنىٰ: إنّ المؤمن حقّاً لابدّ وأن يكون كذلك، وكلّما بَعُدَ عن الإيمان فبالنسبة، وإذا كان الودّ مع الذين يحادّون الله لا يتّفق مع الإيمان ولا ينسجم معه، فكيف الولاء لهم الّذي هو من أعلىٰ مراتب الودّ؟ وأمّا الذين لم يحادّوا الله ورسوله من غير المؤمنين فمودّتهم ـ وهي دون حدّ الولاء ـ لابأس بها علىٰ أن تكون وفق أُصول إسلاميّة عامّة وإنسانيّة عقلائيّة، وأمّا أن يكون علىٰ حدّ الولاء فلا يجوز أيضاً لتحقّق المحادّة منهم لله ـ في الجملة ـ فإنّ من لم يؤمن بالله سبحانه فقد حادّه بطبعه، والكفر ملّة واحدة، والعدوّ عدوّ يُتحرّز منه كائناً من كان.

والحاصل أنّ الآية ليست إلّا بصدد بيان التضاد والتنافر الطبيعي بين الكفر والإيمان في قلب الإنسان، كائناً الكافر من كان، وكذلك المؤمن، وليست الآية في مقام نفي العلاقات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة، بل حتّىٰ العسكريّة علىٰ مستوىٰ الحكومة والحكّام والولاة في إدارة المجتمع الإسلامي وتبادل الأمتعة والأجهزة الصناعيّة والمبادلات المتعارفة بين الدول حسب الاتفاقات المقبولة بينهم في مختلف الأُمور حتّىٰ المأكولات المحلّلة والملبوسات العاديّة، فإنّ ذلك كلّه غير منهيّ عنه ما لم يستلزم السلطة للكافرين علىٰ المسلمين، بل قد يجب ذلك

إذا تمكّن الإسلام من تبليغ معارفه وترويج مسالكه الحقّة من خلال تلك المعاملات كما لا يخفىٰ.

السابعة: قوله تعالىٰ: ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ * يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللهِ رَبِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَاداً فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي تُسِرُّونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنْتُمْ وَمَنْ يَفْعَلْهُ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ * إِنْ يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً وَيَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُمْ بِالسُّوءِ وَوَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ﴾[١].

الآيات المباركة تخاطب المؤمنين وتنهاهم صراحة عن تولّي أعداء الله تعالىٰ وأعداء المؤمنين، الذين كفروا بما جاء به النبي صلّى الله عليه وآله من الحقّ، والكفّار طبعهم إظهار الولاء حتّىٰ يطّلعوا علىٰ أسرار المؤمنين فيتمكّنوا منهم، فيثقفوهم ويبسطوا إليهم أيديهم وألسنتهم بالسوء في سبيل السلطة والاستعلاء، فيبلّغون أراجيفهم الفكريّة فيهم وينشرون المنكر والفحشاء بينهم، ويجعلون الحقّ في حصر وقصر، ولا يألون في بثّ الاضطراب بين المؤمنين وذلك لأنّهم ودّوا لو تكفرون، قطع الله تعالىٰ أيديهم وألسنتهم، وحفظ الله الإسلام والمسلمين من شرورهم وخُدَعِهم، إن شاء الله.

فهم الذين يخرجونكم والرسول من بلادكم ودياركم، وهم الذين يقصدونكم بالسوء ورسلكم العلماء بالله الأُمناء علىٰ حلاله وحرامه، فاحذروا تولّيهم وإلقاء المودّة إليهم إن كنتم تجاهدون في سبيل الله وتبتغون مرضاته سرّاً وعلانيّة، فإنّه

---

(١) الممتحنة ٦٠: ١ ـ ٢.

تعالىٰ يعلم ما تسرّون وما تعلنون، ومن يفعل ذلك بأن ألقى إليهم المودّة واتّخذهم أولياء فقد ضلّ سواء السبيل.

ألمْ تروا أنّ النبيّ إبراهيم عليه السلام والذين معه من المؤمنين قالوا لقومهم: ﴿... *إِنَّا بُرَآءُ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاء أَبَداً حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللهِ وَحْدَهُ...*﴾[١].

فلكم ـ أيُّها المؤمنون ـ فيهم أُسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر، فلا ولاء بين المؤمن والكافر أبداً بوجه من الوجوه، حيث إنّ التباين والبغضاء أمرٌ بيّنٌ بينهم، وهم علىٰ سبيلين متقابلين وطريقين متخالفين، ومن قال: لا إلٰه إلّا الله الواحد، واعتقد أنّ للكون مبدأً ومنتهى وأنّ في البين شرائع وأحكاماً، كيف يمكنه أن يتولّىٰ من اتّخذ إلٰهه هواه، فأضلّه الله علىٰ علم، وقد كفر بذلك كلّه، واليهود أجلىٰ مصاديق ذلك، وقد عرفهم الزمان وشخّصهم التاريخ بعدما قرع سمعك القرآنُ الكريمُ حيث قال: ﴿*لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِّلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ...*﴾[٢].

وأمّا حرمة تولّي غير المؤمن مطلقاً، ولو كان من أهل الكتاب فبعموم التعليل: ﴿*وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ...*﴾[٣].

ولعلّ المحصّل من الآية نفي الولاية والوداد السرّي بعدما منع منه في الآيات السابقة الّتي قرأتها في خصوص اتّخاذ الولاية في العلن كما يشير إلىٰ ذلك قوله تعالىٰ: ﴿... *تُلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ...*﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿... *تُسِرُّونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ...*﴾ مع التأكيد بقوله تعالىٰ: ﴿*وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنتُمْ*﴾[٤]. فكأنّ الآية تشير إلىٰ

---

(١) الممتحنة ٦٠: ٤.
(٢) المائدة ٥: ٨٢.
(٣) الأنفال ٨: ٧٣.
(٤) الممتحنة ٦٠: ١.

حرمة العلاقات السريّة الّتي يقيمها الأعداء باستخدامهم بعض فقراء المسلمين وضعفائهم، بإغرائهم بالمال والمتاع كي يستميلوهم، فهم يميلون إليهم بالمودّة سرّاً خوفاً من المسلمين ويسرّون إليهم بالمودّة ونقل الأخبار وبعض الأسرار، ومن ذلك الطريق يفرّقون بين المسلمين ويثيرون الخبال والفساد والاعتداء عليهم بما هم أعداء.

فالمنهيّ عنه: هو ـ أيّ ـ وداد وولاية يستخدمها الأعداء باطّلاعهم علىٰ خفايا أُمور المسلمين ودقائق شؤونهم، وكان ذلك في الأزمنة السالفة وفي زماننا هذا علىٰ سبيله الأرقّ والأدقّ في تسويل نفوس الضعفاء من المسلمين وتطميعهم بعد تمتيعهم بما هو حلوٌ في مذاقه، فيحسب أنّه يُحسن صنعاً مع أنّه يُخرّب بيوت المسلمين ويُضعف عزّتهم وقوّتهم ويورث السبيل للكافرين، كما أنّ شأن النزول وقصّة رسالة «حاطب» إلىٰ كفّار مكّة بواسطة مغنّية نائحة من مكّة جاءت إلىٰ النبيّ صلى الله عليه وآله في المدينة وطلبت المؤونة واستمدّت في رزقها، فأجابها الرسول وأمر بإعطائها، فأخبر جبرئيل رسول الله، فأمر صلى الله عليه وآله عليّاً عليه السلام مع بعض أصحابه أن يأخذوا منها الرسالة وهي في طريقها، كما فُصّل ذلك في التفاسير(١) وكتب الحديث(٢).

الثامنة: قوله تعالىٰ: ***﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَوَلَّوْا قَوْماً غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ قَدْ يَئِسُوا مِنَ الْآخِرَةِ كَمَا يَئِسَ الْكُفَّارُ مِنْ أَصْحَابِ الْقُبُورِ﴾***(٣).

---

(١) الميزان ١٩: ٢٣٤ ـ ٢٣٥، مجمع البيان ٩: ٢٦٩ ـ ٢٧٠، تفسير الصافي ٥: ١٦١.

(٢) مسند أحمد ١: ٧٩ و١٠٥، الخرائج والجرائح ١: ٦٠ ح ١٠١، بحارالأنوار ٢١: ٩٣، الباب ٢٦.

(٣) الممتحنة ٦٠: ١٣.

الآية الكريمة تنهى صريحاً عن تولّي المغضوب عليهم الذين يئسوا من الآخرة يأسَ الكفّار من أهل القبور. فإنّ الذين لا يؤمنون بالآخرة ولا يظنّون أنّهم مبعوثون، لا يبالون بما يقولون ولا يعتنون بما يفعلون في سبيل مبتغياتهم الشيطانيّة والنفسانيّة، وبهذا يخرجون عن الصراط المستقيم، وقد غضب الله عليهم، فإذا اتُّخِذوا أولياء، يسعون في الأرض فساداً، ويبتغون للدين زوالاً، سواء كانوا من المشركين أو من المنافقين.

حرمة تولّي أهل الكتاب

كلّ ما مضىٰ من آيات ينهىٰ عن تولّي غير المؤمن بمعناه الخاص، كائناً مَن كان، من أهل الكتاب وغيرهم، وهناك آيات تنهىٰ عن تولّي خصوص أهل الكتاب واتّخاذهم أولياء وبطانة، من باب ذكر الخاص بعد العام، علىٰ سبيل التأكيد، ودفعاً لتوهّم كفاية الاشتراك في بعض الأُصول كالمبدأ والمعاد لجواز التولّي بتقريب أنّهم حيث يعتقدون بالله تعالىٰ واليوم الآخر فهم منّا وليسوا من غيرنا حتّىٰ يحرم تولّيهم، وقد قال تعالىٰ فيهم: ﴿... *يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللهَ*...﴾[١].

فإنّهم وإن كانوا كذلك إلّا أنّه ﴿*وَدَّت طَّائِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يُضِلُّونَكُمْ*...﴾[٢]، و﴿*لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِّلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ*...﴾[٣]، والأساس هو لزوم التحرّز عن أضرار العدوّ.

وفي الباب آيات:

---

(١) آل عمران ٣: ٦٤. (٢) آل عمران ٣: ٦٩. (٣) المائدة ٥: ٨٢.

الأُولىٰ: قوله تعالىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ * فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَى أَن تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ فَعَسَى اللهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَى مَا أَسَرُّوا فِي أَنْفُسِهِمْ نَادِمِينَ﴾[١].

الآيات المباركة تنهىٰ المؤمنين عن اتّخاذ اليهود والنصارىٰ أولياء، ثمّ تبيّن شدّة الحرمة إلىٰ حدٍّ تحكم علىٰ من يتولّاهم بأنّه منهم، ويخرج بذلك عن صفّ المسلمين، ويصبح في مصافّ أهل الخلاف، ومن فعل ذلك فقد ظلم نفسه، والله لا يهدي القوم الظالمين، فإنّ الذين في قلوبهم مرض الوحشة والاضطراب ولم تطمئنّ قلوبهم لذكر الله تعالىٰ وعناياته، يسارعون فيهم ويتولّونهم خشية أن تصيبهم دائرة توهّماً منهم أنّ أهل الكتاب يتمكّنون من دفع البلاء عنهم ودفع الدائرة أيضاً، فيتركون الجهاد في سبيل الله تعالىٰ، وعسىٰ الله أن يأتي بالفتح بأيدي المؤمنين المجاهدين، أو بأمر من عنده فيُصبح الذين تركوا الجهاد علىٰ ما أسرّوا في أنفسهم نادمين، ولكن لا ينفعهم الندم بعدما فعلوه وأسرّوه في أنفسهم نفاقاً فأصبحوا خاسرين، وسوف يأتي الله بقوم يحبّهم ويحبّونه، يجاهدون في سبيله ولا يخافون لومة لائم، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله واسع عليم[٢]، والنهي بهذا اللسان مع التعليل يفيد الحرمة المؤكّدة، كما ترىٰ.

الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِّلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُم مَّوَدَّةً لِّلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى ذَلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ

(١) المائدة ٥: ٥١ ـ ٥٢.
(٢) اقتباس من الآية ٥٤ من سورة المائدة ٥.

﴿وَرُهْبَاناً وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾[١].

ولقد أخبر الله تعالىٰ رسوله بأمرٍ واقع بين الذين لم يؤمنوا به من الأقوام، وبين المؤمنين، ليكون علىٰ بصيرة في مكافحتهم، حيث إنّك لتجد أشدّ الناس عداوة وأكثرهم خصومة للمؤمنين اليهود والمشركين، والكفر وإنْ كان ملّة واحدة لكن الذين قالوا: إنّا نصارىٰ، بما أنّ منهم قسّيسين ورهباناً لتجدنّهم أقرب مودّة للمؤمنين، وذلك لا بمعنىٰ جواز تولّيهم واتّخاذهم بطانة، بل هم أقرب مودّة قِبال شدّة عداوة اليهود والكفّار والمشركين.

ويشهد لذلك ما فعله اليهود فإنّهم قد ضلّوا من قبل وأضلّوا عن سواء السبيل، ولُعِنوا علىٰ لسان داود وعيسىٰ بن مريم عليهما السلام ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون، وكانوا لا يتناهَون عن منكرٍ فعلوه، وترىٰ كثيراً منهم (يا رسول الله!) ـ حتّىٰ في عصرك ـ يتولّون الذين كفروا ويراودونهم فيجعلونهم بطانة أُمورهم في مخالفتهم إيّاك، ولو كانوا يؤمنون بالله والنبيّ وما أُنزل إليه ما اتّخذوهم أولياء، ولكنّ كثيراً منهم فاسقون، فاليهود بما أنّهم كانوا كذلك من قبل ويكونون كذلك من بعد أيضاً، فبئس ما قدّمت لهم أنفسهم أن سخط الله عليهم وهم في العذاب خالدون[٢].

فاليهود إذاً كانوا شديدي العداوة للمؤمنين، وقد قال تعالىٰ: ﴿... لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ...﴾[٣]، فلا يجوز تولّيهم لأي سبب كان، وأمّا النصارىٰ وإن لم يكونوا مثل اليهود ولكنّهم لم ولن يكونوا علىٰ حدٍّ يتّخذهم المؤمنون أولياء،

---

(١) المائدة ٥: ٨٢.

(٢) اقتباس من الآية ٧٧ ـ ٨١ من سورة المائدة ٥.

(٣) الممتحنة ٦٠: ١.

فإنّهم أيضاً من دون المؤمنين، وقال تعالىٰ: ﴿...لَا تَتَخِذُوا بِطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ...﴾(١) فإنّ غير المؤمنين بعضهم أولياء بعض، كما أنّ المؤمنين بعضهم أولياء بعض، ولا ولاية علىٰ المؤمن من غيره.

الثالثة: قوله تعالىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ الَّذِينَ اتَّخَذُواْ دِينَكُمْ هُزُواً وَلَعِباً مِّنَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَالْكُفَّارَ أَوْلِيَاء وَاتَّقُواْ اللهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾(٢).

لقد خاطب الله المؤمنين ونهاهم عن تولّي الذين يستهزؤون بالمؤمنين ويتّخذون دينهم لَعِباً وَهُزُواً، الذين هم أهل الكتاب والكفّار، نهاهم عن اتّخاذ الذين إذا نُودي إلىٰ الصلاة ـ الّتي هي عمود الدين ورُكنه الوثيق ـ يتّخذونها هزواً ولعباً، أولياء، فإنّهم قوم لا يعقلون(٣).

ثمّ إنّ الآيات الكريمة تذكر كثيراً من مساوئ أهل الكتاب، من مسارعتهم في ﴿الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ...﴾ وقولهم ﴿يَدُ اللهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْ...﴾(٤) وقد جَعَل الله منهم القِرَدة والخنازير، وأُولئك هم شرّ مكاناً وأضلّ سبيلاً.

والذين هذه شيمتهم كيف يُتّخَذون أولياء، فيطّلعون علىٰ الأسرار، ويعملون في المسلمين بفسقهم ليُطفئوا نور الله بعملهم هذا، ويحكموا علىٰ شرائع الله بأهوائهم، والله أعلم بما يعملون؟

ومن المعلوم أنّ النهي في مثل هذا السياق وبيان خصوصيّات أهل الكتاب

---

(١) آل عمران ٣: ١١٨.
(٢) المائدة ٥: ٥٧.
(٣) ولقد مضى شيء من الكلام فيه في كتاب الصلاة عند الكلام في النداء إلىٰ الصلاة (ج ١، ص ١٧٣).
(٤) المائدة ٥: ٦٢ ـ ٦٤.

وصفاتهم أصرح في الحرمة ولزوم التحرّز والاجتناب عنهم كما هو ظاهر.

وما تلوناه من الآيات البيّنات إلىٰ هنا كان يدلّ علىٰ حرمة تولّي الكفّار وأهل الكتاب والمشركين الذين هم غير المؤمنين بحيث يتمكّنون من الحياة والمعيشة بين المسلمين مختلطين معهم كاختلاط أنفسهم بعضهم مع بعض ـ علىٰ تفصيل وُضّح من قبل[1] ـ ممّا يخلفه فساد كبير، ومكر علىٰ المسلمين ومؤامرة عليهم، وينتهي ذلك إلىٰ الذلّ والخسران في الدنيا وعذاب النار في الآخرة.

ومحصّل ذلك كلّه ينتهي إلىٰ توصية المؤمنين ـ ولا سيّما الذين بيدهم مجاري الأُمور والعلماء والحكّام ـ بحفظ الاستقلال والاستقرار والشخصيّة الإسلاميّة، فإنّهم هم المسؤولون أوّلاً عن شؤون الإسلام والمسلمين، وعن تركهم الاعتراض علىٰ الحكّام الفجرة وعن سكوتهم قِبال أعمال الجبابرة، وعليهم مراقبة ثغور الإسلام وبلاد المسلمين لئلّا ينفذ العدوّ الخادع المتظاهر بالخير والصلاح في ثقافتهم وصناعتهم، وفي معاهدهم وبيوتهم ومزارعهم وحتّىٰ في المؤتمرات والمنظّمات الإسلاميّة العائدة لهم، وإلىٰ غير ذلك.

وهذه العلاقات المدنيّة العالميّة، الثقافيّة والصناعيّة والتجاريّة، وكذا المعاهدات الدوليّة المتبادلة بين الدول حسب ضرورة مقتضيات الحياة الاجتماعيّة لابدّ لها من التعرّف علىٰ منطق الإسلام الصائب وملكه الوطيد في كيفيّة إيجاد تلك العلاقات والروابط، لا سيّما وأنّ الإسلام دين عالمي واسع النطاق، ودين حقّ يظهر علىٰ كلّ دين ويشمل كلَّ مَن علىٰ الأرض، ولا سيّما في زماننا هذا الّذي

---

(١) في ص ١٦٤ ـ ١٦٥.

لابدّ فيه من الاتّصال بالأقطار العالميّة المختلفة، حيث لا يمكن انقطاع قطر عن قطر آخر، وكأنّ العالم بيت واحد، والناس أُسرة واحدة.

ومن جهة أُخرىٰ فلعلّ حرمة التولّي لا تقبل التخصيص، ولا يصحّ أن يُقال: يُحرم التولّي إلّا في كذا، لمساواته في إزالة الدين وإذلاله المسلمين بأيديهم عن طريق الكفّار، والله تعالىٰ حافظ ذِكره (قرآنه)، وسوف يأتي بقوم يحبّونه لحفظ شريعته، وقد رتّبنا في المقام باباً تعرّضنا فيه لموارد توظيف غير المؤمنين(١)، فإنّ جواز ذلك غير جواز التولّي ومستثنىً عنه.

وقبل ذكر الموارد لابدّ من التنبيه علىٰ أمر، وهو أنّه: قد يقال باختصاص ذلك الحكم ورجوعه إلىٰ الحكّام والمسؤولين الأُمراء لتوجّه الخطاب إليهم حسب تناسب الحكم والموضوع، وإن كان الخطاب ظاهراً متوجّهاً إلىٰ العموم، فإنّ مجاري الأُمور بيد العلماء بالله، الأُمناء علىٰ عبادِهِ، فهم المسؤولون عن مختلف شؤون الأُمة الإسلاميّة والحكّام عليها، ولكنّ الخطاب لم يختصّ بهم، وهم أقرب المصاديق وأجلىٰ الأفراد من غير اختصاص أو انصراف، فإنّ المؤمنين مسؤولون أيضاً فيما يرتبط بهم حتّىٰ في سكوتهم قِبال الحكّام الجبابرة، وعدم مراقبتهم لهم، وترك تعرّضهم لهم أيضاً فيما فعلوا بأنفسهم وبالمؤمنين علىٰ خلاف مرضاة الله تعالىٰ ورسوله من تولّيهم الكفّار واتّخاذهم بطانة بعناوين مختلفة، فنفذ فيهم العدوّ وخدعهم بما خُدعوا، وابتلوا بقهر الكفّار لهم وتصرّفهم في مختلف شؤون المسلمين كما ابتُليَ بذلك المواطنون في بلادنا ايران قبل انتصار الثورة الإسلاميّة

(١) في ص ١٨٠.

المباركة، وما لاقوه من أيدي الجبابرة والحكّام المخادعين الذين هم أذناب البهلوي الماكرة بتسليط أهل الكتاب الذين قالوا: ﴿يَدُ اللهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ وهم أشدّ الناس عداوة للمسلمين، وكذا الذين أقلّ منهم عداوة ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَاناً﴾ من غربيّين وشرقيّين، صان الله تعالىٰ الإسلام والمسلمين بلادهم وديارهم من شرور الكفّار وأهل الكتاب.

في موارد جواز استخدام العدوّ وتوظيفه

وفيه آيات:

الأُولىٰ: قوله تعالىٰ: ﴿*لَئِن لَّمْ يَنتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلاً * مَّلْعُونِينَ أَيْنَما ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِّلُوا تَقْتِيلاً*﴾[1].

الآية الكريمة ـ كما تراها ـ تحكم علىٰ المنافقين الذين لم ينتهوا عمّا نُـهوا عنه، واستمرّوا علىٰ ما كانوا عليه بأنّهم يُؤذون الله ورسوله والمؤمنين والمؤمنات بمثل القذف وغيره بغير ما اكتسبوا، والسعي ضدّ الإسلام والمسلمين بكلّ طاقاتهم لِما في قلوبهم من مرض، فهم الملعونون المبعَدون الذين يجب قتلهم أينما ثُقفوا.

وحيث إنّ معاونة الأعداء تعتبر إيذاءً لله ولرسوله وللمؤمنين، بل هـي أشـدّ إيذاءً من غيرها، فلا وجه لاختصاص ذلك بالقذف، فإنّ حدّ القاذف لا يكون قتلاً، قال الله تعالىٰ: ﴿*وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ... فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً...*﴾[2] مضافاً إلىٰ أنّ السياق لا يساعد علىٰ الحصر وإن كان إيذاء المؤمن ولو بالقذف يؤذي الله

---

(١) الأحزاب ٣٣: ٦٠ ـ ٦١.

(٢) النور ٢٤: ٤.

تعالىٰ ورسوله أيضاً.

نعم، هناك قسم من المنافقين لايجوز قتلهم ولا يُحكم بكفرهم وإن كانوا من أصحاب الجحيم أو إنّ الله تعالىٰ قد أوعدهم بالنار، وسيأتي الكلام عنهم[1]، وإنّ الّذي لا يجوز تولّيه وهو بحكم الكفّار غير الّذي لم يحكم بكفره، ويجوز استخدامه والانتفاع من قوّته من غير تولّيه.

الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿*فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ وَاللهُ أَرْكَسَهُم بِمَا كَسَبُواْ أَتُرِيدُونَ أَن تَهْدُواْ مَنْ أَضَلَّ اللهُ وَمَن يُضْلِلِ اللهُ فَلَن تَجِدَ لَهُ سَبِيلاً * وَدُّواْ لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُواْ فَتَكُونُونَ سَوَاء فَلا تَتَّخِذُواْ مِنْهُمْ أَوْلِيَاء حَتَّىَ يُهَاجِرُواْ فِي سَبِيلِ اللهِ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَخُذُوهُمْ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدتَّمُوهُمْ وَلَا تَتَّخِذُواْ مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلَا نَصِيراً * إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىَ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ...*﴾[2].

الآيات الكريمة بعد ما تدلّ علىٰ كفر المنافقين وأنّ الله تعالىٰ أركسهم وأعادهم فيما كانوا عليه بما كسبوا، وبعدما تقصّ شطراً من حالاتهم وأساليب تفكيرهم، تنهىٰ عن اتّخاذهم أولياء، فإنّ الذين يتظاهرون بالإيمان لدىٰ المؤمنين وهم كفّار باطناً، هم المُنافقون الذين لا يجوز اتّخاذهم بِطانة ولا يصلح ودّهم وولاؤهم، وذلك لوجود العلّة الأصليّة والسرّ الأساسي فيهم أيضاً.

كما أنّه لا يصلح اتّخاذ كلّ من أظهر الإسلام وتفوّه بالشهادتين ولاكَهما بين لحييه وليّاً وبِطانة، بل لابدّ من العلم بصدقه ولياقته وأمانته بالنسبة إلىٰ مرتبة الأمر كما هو ظاهر.

هذا ولكن صراحة الآية تفيد أنّ الحكم بالكفر لايشمل جميع المنافقين، فإنّ

---

(١) سيأتي في ص ١٨٥.

(٢) النساء ٤: ٨٨ ـ ٩٠.

الذين يُراودون الكفّار والمشركين ويعاونونهم علىٰ تضعيف الإسلام والمسلمين وتحطيمهم ـ وساء ما يعملون ـ هم المنافقون الذين ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ﴾ من الكفّار والمشركين ﴿قَالُواْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾[١]، فإنّهم الذين ضلّوا عن سبيل الحقّ، ومن يُضلل الله فلن تَجِدَ له سبيلاً، ولابدّ من الاجتناب عن مثلهم، فينهىٰ الله تعالىٰ عن اتّخاذهم أولياء إلّا أن يُهاجروا في سبيل الله ويلتحقوا بالمؤمنين، فبتركهم بلادهم ولُحوقهم بالمسلمين، وانقلابهم من الكفر والنفاق إلىٰ الإيمان والوفاق لا بأس عندئذٍ بتولّيهم وفق الشروط وملاحظة السوابق الماضية لهم.

وأمّا إذا تولّوا عن الهجرة في سبيل الله واللحوق بالمؤمنين، وبقوا علىٰ نفاقهم ومراودتهم مع الكفّار وتعاونهم علىٰ الإثم والعُدوان، فخُذوهم واقتلوهم حيث وجدتموهم من غير ملاحظة كونهم في حِلٍّ أو حرم، ولا تتّخذوا حينئذٍ منهم وليّاً ولا نصيراً.

نعم، إنّهم إن استجاروا بقوم كان بينهم وبينكم ميثاق ولجأُوا إليهم فإنّهم بوصولهم إليهم يُترك قتالهم، وذروهم في خوضهم يلعبون، ولا جواز في تولّيهم واتّخاذهم بطانة، فإنّ الاستثناء راجع إلىٰ الأمر بالقتل لا النهي عن اتّخاذهم أولياء، فإنّه لا يعقل تولّي العدوّ اللاجئ إلىٰ عدوّ آخر وهو في أمن مؤقّتاً حسب الميثاق مع المؤمنين.

واحتمال رجوعهم إلىٰ التولّي والتناصر معاً حتّىٰ يجوز اتّخاذهم نصيراً في الكفاح مع سائر الأعداء ضعيف للغاية، وإن كان يجوز ذلك بدليل آخر

---

(١) البقرة ٢: ١٤.

ذُكر في محلّه.

والحاصل أنّ المنافقين الذين يُراودون الكفّار ويُعاونونهم على الإسلام حكمهم حكم الكفّار، لا يجوز تولّيهم، بل يجب مقاتلتهم أيّاً كانوا وفي أيّ مقام وبأيّ منصب، فلابدّ من أخذِهم وقتالهم حتّىٰ يُهاجروا في سبيل الله.

وحيث إنّ هذا الحكم لا يكون في حقّ كلّ منافق، لذا لابدّ أن نذكر في المقام ملاك الكفر والإسلام، ونُبيّن أقسام النفاق وأحكامه وإن كان أصل الحكم يأتي في الآيات الأُخرىٰ أيضاً، فنقول مُلخّصاً:

لا إشكال في أنّ الأساس في الإسلام هو الإيمان بالمبدأ والمعاد، أي الإيمان بالله وباليوم الآخر، وبأصل الرسالة الّتي هي الوساطة بين الخالق والمخلوق، أي النبوّة، وأنّ محمّداً صلى الله عليه وآله خاتم النبيّين[1]، فكلّ من آمن واعترف بهذه الأُصول الثلاثة فهو مسلم يمتاز عن الكافر والمشرك النجس، قال تعالىٰ: ﴿... *إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ...*﴾[2]، ولا يجوز قتل المسلم، قال تعالىٰ: ﴿*وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزَآءُوهُ جَهَنَّمُ...*﴾[3]، ولا بأس بتولّيه ومعاشرته ومودّته، فإنّ المؤمنين بعضهم أولياء بعض، وله ما لكلّ مسلم من الأحكام الشاملة للمسلمين في حياتهم ومعاشهم في المعاملات والحدود والديات دون الفلاح والنجاح وثواب الأعمال المتوقّفة علىٰ العمل الصالح والخشوع في الصلاة وغيرها ممّا ذكر في الآيات الكريمة من سورة «المؤمنون»[4] وغيرها[5].

---

(١) قال تعالىٰ: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ...﴾ الأحزاب ٣٣: ٤٠.

(٢) التوبة ٩: ٢٨. (٣) النساء ٤: ٩٣. (٤) المؤمنون ٢٣: ١ ـ ٢.

(٥) الفرقان ٢٥: ٧٠، الكهف ١٨: ١١٠، وغيرها.

ومن المعلوم أنّ المراد من الايمان معناه الأعم الشامل للإسلام وهو ما يقابل الكفر، دون الخاصّ المبتنىٰ علىٰ أصلين آخرين، هما العدالة والولاية زائداً علىٰ الأُصول الثلاثة علىٰ التفصيل المذكور في المفصّلات[١]، ولا كلام فيما ذُكر.

إنّما الكلام في كيفيّة تحقّق الايمان بتلك الأُصول الثلاثة في الإسلام أو الخمسة فيه وفي الايمان بمعناه الأخصّ، وإنّه هل يكفي في تحقّقه الإقرار باللسان أم يتوقّف علىٰ الاطمئنان بالجنان والقلب أو علىٰ العمل بالأركان، أو في النهاية لابدّ من ارتباط كلّ بالآخر حتّىٰ يكون الإقرار بل العمل منبثقاً من القلب، معلولاً عن اعتقاده بحيث يكون أمراً واحداً، وهو الحقّ، قال علي عليه السلام: «الايمانُ معرفةٌ بالقلبِ، وإقرارٌ باللسان، وعملٌ بالأركان»[٢]، والمؤمن من صدّق قولَه فعلُه[٣]، فلا كلام في إسلامه وإيمانه، وله ما للمسلمين وعليه ما عليهم.

وأمّا إذا لم يُقرّ قلبه واكتفىٰ بالعمل بالجوارح فقط فهو عاصٍ فاسق يُعامل حسب فسقه، وأمّا إذا انفصل عنه الاعتقاد بالقلب والاطمئنان بأن خالفه ونافق فيه وكان قلبه وراء لسانه، فإنْ كان ذلك التفارق غير معلوم، فهو محكوم بالإسلام والايمان سواء كان مظنوناً أو مشكوكاً، بل إذا كان موهوماً، وأمّا مع العلم بالفرق

(١) وقد كتبنا في سالف الزمان رسالة باللغة الفارسيّة طُبعت مراراً باسم «گمشدهٔ شما»، وبعدها بفترة كتبنا رسالة أُخرىٰ في التوحيد والعدل، بأسلوب الحوار وباسم: «خدا و پيغمبر»، وثالثة كتبناها تحت عنوان: «بحث حول الولاية» تشتمل علىٰ آيات الباب.

(٢) نهج البلاغة (الصبحي الصالح): ٥٠٨، حكم أميرالمؤمنين عليه السلام، الرقم ٢٢٧.

(٣) عن موسى بن بكر الواسطى قال: قال لي أبوالحسن عليه السلام: «... إنّما شيعة عليّ من صدَّق قوله فعله» (الكافي ٨: ٢٢٨ ح ٢٩٠).

وقال المازندراني في شرحه هو: بالعمل بسيرته ليتحقّق معنى التشيّع والمتابعة (شرح أُصول الكافي ١٢: ٣٠٦، ذيل الحديث ٢٩٠).

بين القلب واللسان واليقين بكذبه، وأنّ إقراره وعمله قد اتّخذهما جُنَّة لكفره وحقناً لدمه وحفظاً لعرضه وماله، وأنّ أعماله لا تكون إلّا رئاء للناس يمكر بها بالمؤمنين، فهذا هو المنافق بعينه الّذي قادنا البحث إلىٰ الكلام عنه، وهذا هو الّذي لابدّ من محاربته ومقاتلته علىٰ حدّ الكفّار كما في بعض الآيات الكريمة، قال تعالىٰ: ﴿يَاأَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ...﴾[1]، والآيات المبحوث عنها هي في المائدة ٥: ٥٧ وغيرهما، بل إنّه حُكِمَ بكفره كما في أُخرىٰ، قال تعالىٰ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوْا قَوْماً غَضِبَ اللهُ عَلَيْهِم مَّا هُم مِّنكُمْ...﴾[2]، والآية المبحوث عنها هي في سورة النساء ٤: ٨٨ ـ ٩١ وغيرهما، ونُهيَ عن إطاعته وتولّيه والانتصار به كما في ثالثة، قال تعالىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلاَ تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيماً﴾[3]، وإن لم يحكم بكفره عند بيان حاله في مقامات أُخرىٰ، لابدّ من الجمع بينها فنقول: المنافق الّذي أُمرنا بمقاتلته وجعله رديف الكفّار، وحُكِمَ بكفره ونُهي عن إطاعته وتولّيه والانتصار به هو الّذي يُراود الكفّار وأعداء الإسلام ويُشاركهم في الحِيَل والخدعة علىٰ الإسلام والمسلمين ويُعاضدهم بأيّ وجه من الوجوه الماكرة سواء كانت اقتصاديّة أو صناعيّة أو بالتجسّس والتعرّض لهم، لا فرق إن كان في دار الإسلام وبلاد المسلمين بأن يُعاشرهم في كلّ مرحلة ومقام، أو في بلاد الكفر ودار الحرب.

وأمّا المنافق الّذي أوعده الله تعالىٰ بالنار وعذاب الجحيم من دون أن يحكم بكفره ومقاتلته فهو الّذي لا يُراود الأعداء ولا يُعاونهم في مخالفتهم للإسلام والمسلمين، وحيث إنّه لا يعتقد بأُصول الإسلام ولم يطمئنّ بها قلبه، بل اتّخذ

---

(١) التوبة ٩: ٧٣. (٢) المجادلة ٥٨: ١٤. (٣) الأحزاب ٣٣: ١.

الإيمان والإقرار جُنَّة لِعِرضه وماله ودمه، وفي لقائه مع المؤمنين يقول ويعترف بإيمانه تظاهراً ورئاء للناس، فهو لم يحكم بكفره لعلّه يتدرّج إلىٰ درك الحقّ لكونه في جوّ إسلاميّ جاذب، وهو العامل المؤثّر بهذا الصدد من وجود المسجد والسوق الإسلاميّة فإنّ ذلك من أجلىٰ خواصّ بلاد المسلمين، وقد أُشير إلىٰ ذلك بقوله تعالىٰ: ﴿... *لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ*﴾(١) فإن اهتدوا وتابوا وأصلحوا فلهم أجرهم عند ربّهم وإن ماتوا علىٰ نفاقهم فلهم عذاب أليم في الآخرة.

المنافق الّذي لم يُحكم بكفره

والدليل علىٰ هذا الجمع ـ بعدما عرفت الآيات الدالة علىٰ كُفرهم ووجوب مقاتلتهم ـ يظهر من التأمّل في الآيات الدالة علىٰ إسلامهم في الظاهر الّتي نذكر بعضها ونُشير إلىٰ الأُخرىٰ:

الأُولىٰ: قوله تعالىٰ: ﴿*وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ*﴾ ـ إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿*إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ*﴾(٢).

الآيات الكريمة ـ كما تراها ـ تبيّن حال المنافقين بعد ذكر المؤمنين وأوصافهم والكفّار وحالاتهم بأنّ المنافقين في قلوبهم مرض، يقولون بألسنتهم آمنّا بالله وباليوم الآخر ولم تؤمن قلوبهم، ولهذا إذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنّا وإذا خَلَوا إلىٰ شياطينهم وأخلّائهم قالوا إنّا معكم في العقيدة والتفكير، لا مع المؤمنين، إنّما نحن مستهزؤون، وفي ظنّهم أنّهم يُخادعون الله والمؤمنين مع أنّهم في الحقيقة لا يخدعون إلّا أنفسهم، فإنّه من الواضح أنّهم في ضلالتهم الّتي اشتروها بالهدى قد

(١) السجدة ٣٢: ٣.
(٢) البقرة ٢: ٨ ـ ٢٠.

خسروها، وما ربحت تجارتهم فهم في ظلمات لا يُبصرون، وَمَثَلُهم في هذا كمن استوقد ناراً يستضيء بها ويهتدي إلىٰ طريقه، فذهب الله بنوره وناره وتركه في ظلمات لا يهتدي إلىٰ سبيل[١].

أُولئك الذين قالوا آمنّا بألسنتهم ولم تُؤمن قلوبهم، لم يُحكم بكفرهم في الظاهر إلّا أن يأتوا بما يُوجب كفرهم من العمل أو الإنكار لدى المؤمنين، وارتكاب مايخالف مصالح الإسلام والمسلمين بمعاونة الكفّار والمشركين الأعداء، فيلحقون بهم في الحكم لا في الموضوع.

وقريب من الآية الكريمة في التقريب قوله تعالىٰ: ﴿*أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُواْ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلاَمَ اللهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ * وَإِذَا لَقُواْ الَّذِينَ آمَنُواْ قَالُواْ آمَنَّا وَإِذَا خَلا بَعْضُهُمْ إِلَىَ بَعْضٍ...*﴾[٢].

فإنّها تقصُّ حالَ المنافقين من أهل الكتاب الذين إذا لقوا الذين آمنوا قالوا آآمنّا، وإذا خلا بعضهم إلىٰ بعض تناهوا عن محادثة المؤمنين ومقابلتهم ومذاكرتهم بما يستدلّ به المؤمنون من الكتاب، والله يعلم ما يُسرّون وما يُعلنون، ولم يحكم بكفرهم ظاهراً.

وأصرح الآيات في حكم هذا القسم من المُنافقين هي آيات سورة المنافقون في قوله تعالىٰ: ﴿*بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ إِذَا جَاءكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ * اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللهِ إِنَّهُمْ سَاء مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ*﴾[٣].

---

(١) اقتباس من الآية ١٧ من سورة البقرة ٢.
(٢) البقرة ٢: ٧٥ـ٨١.
(٣) المنافقون ٦٣: ١ ـ ٢.

فإنّ الموضوع فيها هو المنافق المبحوث عنه، المعترِف بالإيمان ظاهراً مع عدم اعتقاده قلباً لما شهد الله تعالىٰ به، ومع ذلك لم يحكم بكفره في الظاهر، مع أنّ المنافقين هم الذين يقولون لا تُنفقوا علىٰ من عند رسول الله حتّىٰ ينفضّوا وهم لا يعلمون أنّ لله خزائن السماوات والأرض، وهم علىٰ توهّماتهم يطمعون أن يرجعوا إلىٰ المدينة ويُخرجوا الأعزَّ منها، ولم يفقهوا أنّ العزّة لله ولرسوله وللمؤمنين[١].

وأنت ترىٰ أنّهم مع تفكيرهم هذا لم يحكم بكفرهم، بل إنّهم محكومون بالإيمان لشهادتهم برسالة الرسول ﷺ ولكونهم مختلطين مع المؤمنين علىٰ حدّ لو قيل لهم: تعالوا يستغفر لكم رسول الله، وهم بنفاقهم يستكبرون، والكافر لا يُستغفر له، مع قول الله تعالىٰ فيهم: ﴿*سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ*﴾[٢] فهم الفُسّاق من المُؤمنين يجوز معاشرتهم العادية، ولهم عذاب أليم وعذاب السعير بكفرهم باطناً، وأمّا تولّيهم في الأُمور فلابدّ من ملاحظة المصالح العامّة للإسلام والمسلمين.

وكذلك يدلّ علىٰ ما ذكرنا ـ من حكم الإيمان علىٰ قسم من المنافقين في الظاهر لضعفهم وهم كفّار باطناً ـ آيات كثيرة واضحة الدلالة[٣] وصريحة

---

(١) اقتباس من الآيات ٧ و٨ من المنافقون ٦٣.

(٢) المنافقون ٦٣: ٦.

(٣) البقرة ٢: ٢٠٤ ـ ٢٠٦، والنساء ٤: ١ و١٣٩ و١٤٢ ـ ١٤٥، والنور ٢٤: ٤٧ ـ ٥٠، ومحمّد ﷺ ٤٧: ١٦، والمجادلة ٥٨: ١٤ ـ ٢١، وآل عمران ٣: ٧٢ ـ ٧٣، والتوبة ٩: ٤٢ ـ ٤٨ و٦١ ـ ٦٨ و١٠١، والأحزاب ٣٣: ٧٣، والحشر ٥٩: ١١ ـ ١٥.

فإنك بنفسك إذا راجعت تلك الآيات الكريمة تراها واضحة الدلالة علىٰ ماذكرنا.

الشاهد، وسيأتي الكلام فيها[١] عند قوله تعالىٰ: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ...﴾[٢].

وممّا يؤيّد ذلك، بل يدلّ عليه السيرة النبويّة القطعيّة وعمل الأصحاب والآل الطاهرين من المعصومين (عليهم الصلاة والسلام) فإنّه صلى الله عليه وآله لم يُحارب المُنافقين في المدينة إلّا عندما خرجوا علىٰ الإسلام ولو بتعاونهم مع الكفّار في الحرب، وقد حارب المنافقين الذين كانوا مع المشركين في مكّة لمراودتهم الكفّار وسعيهم ضدّ الإسلام.

ومُحصّل الكلام أنّ الذين يُراودون الكفّار ويُعاونونهم علىٰ هدم الإسلام وتخريبه من المُنافقين فهم كُفّار في الحكم لايجوز تولّيهم، ولابدّ من محاربتهم كمحاربة الكفّار أيضاً علىٰ الشروط المذكورة، ومن ذلك حرب الامام عليّ عليه السلام مع الناكثين والقاسطين والمارقين.

أمّا المُنافقون الذين اتّخذوا أيمانهم جُنَّة وَحَقْناً لدمائِهم وحِفْظاً لأعراضِهم فهم بحُكم المؤمنين في الظاهر، لهم ما لهم، وعليهم ماعليهم، و﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ * إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ...﴾[٣]، وسيأتي الكلام عنه إن شاء الله[٤].

الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿لَّا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاء مِن دُوْنِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرُكُمُ اللهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللهِ

---

(١) في ص ١٩٢.
(٢) الممتحنة ٦٠: ٨.
(٣) الممتحنة ٦٠: ٨ ـ ٩.
(٤) في ص ١٩٢.

الْمَصِيرُ * قُلْ إِن تُخْفُواْ مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ اللّهُ وَيَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ وَاللّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (١).

الآية الكريمة تنهىٰ ـ بلسانِ الإخبار ـ عن اتّخاذ الكُفّار أولياء من دون المؤمنين، وتُؤكّد الأمر بأنّ المتخلّف عنه ليس من الله في شيء بفعله ذلك، فكأنه يسقط عن نظر المسلمين ومرامهم، فهم الذين ينظرون بنور الله تعالىٰ وعينه ويتّبعون رضاه، فمن اتّخذ من الكافرين وليّاً فقد خرج عن رضا الله تعالىٰ ورسوله صلى الله عليه وآله، فليس من الله في شيء عند ذلك.

ثمّ استثنىٰ من ذلك بقوله تعالىٰ: ﴿إِلاَّ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَاةً﴾ وتتحرّزوا منهم عن الإفساد والتخريب، فلا بأس بالوداد والتولّي ظاهريّاً وذلك مع التحفّظ علىٰ الأسرار، فإنّ الله تعالىٰ يُحذّركم نفسه، فلابدّ من مراعاة حُدوده والخوف من تعدّيها، فلا تتعدّوا حُدود الله بشيء من الخوف والجوع فتتّبعوا أعداء الله وأعداءكم، وتلحقوا بهم فتتركوا كيانكم في أيديهم باسم الاتّقاء، فإنّ التحرّز عن خطر الأعداء من التحفّظ علىٰ الأساس والكيان ضرورة عقليّة وعقلائيّة.

فعندما يتوقّف حفظ كيان الإسلام والحياة الدينيّة علىٰ التعارف والتواصل مع الكفّار لقلّة عدد المسلمين وضعف عدّتهم أو لقوّة سلطان الكفّار وأجهزتهم الحربيّة والصناعيّة فلا بأس به مع التستّر علىٰ الأسرار والسعي في إعداد القوى وتهيئة كلّ ما يحتاج إليه المجتمع الإسلامي علىٰ الصعيد العالمي من تجهيزات ثقافيّة وصناعيّة وحربيّة أيضاً، فإنّ التقيّة مسألة عقلائيّة وطريق خاصّ من طرق المكافحة والمجاهدة في حفظ الشريعة والدين والأُمّة لا أنّها من أسباب الذلّ

---

(١) آل عمران ٣: ٢٨ ـ ٢٩.

والعناد والزوال، وكلّ ذلك علىٰ أساس مسألة الأهمّ والمهم، يُحسب كلّ ملاك لها في كلّ مورد بعين الله تعالىٰ ونظره فيقدّم كلّ ما هوّ أهمّ، ولذلك لا تقيّة في مثل هدم الكعبة وإلقاء القرآن والتصرّف في الأحكام الإلٰهيّة بايجاد البدع والفتن، وقد أشبعنا الكلام في ذلك في رسالتنا حول «التقيّة» فراجع.

والحاصل أنّ الآية الكريمة تفيد جواز التواصل والتناصر مع الكفّار حينما يتّقىٰ منهم مع الحفاظ علىٰ حدود الله حتّىٰ في ذلك الّذي يقدر بقدره، والله تعالىٰ يعلم ماتُخفي صدوركم وما تبدون من الاتّقاء سواء كان عن حقّ وفي مورده لله تعالىٰ وفي سبيله، أو عن ضعف ووهن في النفس، الّذي هو ناشئ عن حُبٍّ غير الله تعالىٰ من الدنيا وشؤونها وغلبة ذلك الحُبّ علىٰ حُبّ الله تعالىٰ ورِضوانه، يُشير إلىٰ ذلك تنكير كلمة التقيّة.

ومن المعلوم أنّ التولّي والتناصر في مثل هذه المقامات مع شروط معروفة هو نوع استخدام للحفاظ علىٰ الدين وتقدّمه وتكامله ونشره وتوسيع نطاقه عبر العقبات والعوائق من غير استثناء، وإنّما هو أمر حقيقي غير حُرمة التولّي واقعاً، وبذلك يتحقّق الجمع بين الحفاظ على كيان الإسلام وتكامله في العالم مع صيانته عن خطر العدوّ وحفظ الأعراض والنفوس.

الثالثة: قوله تعالىٰ: ﴿*... فَلا تَقْعُدُواْ مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُواْ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذاً مِّثْلُهُمْ إِنَّ اللهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِى جَهَنَّمَ جَمِيعاً*﴾[1].

الآية الكريمة بعد تحذيرها المنافقين بأنّ لهم عذاباً أليماً وأنّهم هم الذين يتّخذون الكافرين أولياء ويبتغون عندهم العزّة ـ والعزّة لله ـ وهم الذين

(١) النساء ٤: ١٤٠.

يستهزؤون بآيات الله... بعد هذا تنهىٰ الآية الكريمة عن مجالسة المنافقين والخوض معهم في أحاديث تنافي الإسلام، ثمّ تُشدّد النهي وتُؤكّد بأنّ مَن جالسهم فهو منهم وبحكمهم، والله جامع المنافقين والكافرين في جهنّم جميعاً، ومن بحكمهم كذلك، فإنّهم يتربّصون بالمؤمنين، فإنْ كان لهم فتح من الله قالوا: ألمْ نكن معكم؟ ونحن شركاؤكم فيما لكم، وأمّا إن كانْ للكافرين نصيب من الفتح قالوا: ألم نستحوذ عليكم ونمنعْكم من المؤمنين؟ والله يحكم بينهم يوم القيامة، ولن يجعل الله للكافرين علىٰ المؤمنين سبيلاً(١).

نعم، لا بأس بمجالسة المنافقين إذا خاضوا في حديث غير حديث الإساءةِ للدين وآيات الله وأسرار المؤمنين، فعندئذٍ يجوز مواصلتهم واستخدامهم، فلابدّ من الحفاظ عندئذٍ علىٰ الأسرار والأُصول الإسلاميّة مع الانتفاع من معلوماتهم ومن كلّ ما ينتفع منهم في ذلك.

الرابعة: قوله تعالىٰ: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ * إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾(٢).

الآيات الكريمة ـ كما تراها ـ في سياق النهي الأكيد عن اتّخاذ أعداء الله وأعداء المؤمنين أولياء، الأعداء الذين يُلقون إلىٰ المسلمين بالمودّة وقد كفروا بما جاء به الرسول صلى الله عليه وآله باطناً مع توضيح سرّ ذلك بآيات مشروحة، والتمثيل بقصّة

(١) اقتباس من الآيات ١٤٠ ـ ١٤٢ من سورة النساء ٤.

(٢) الممتحنة ٦٠: ٨ ـ ٩.

إبراهيم عليه السلام والذين معه، فإنّهم قالوا لقومهم: إنّا بُرآء منكم، وَقَدْ مَرَّ البَحث فيها مُفصّلاً[١]، ودعوا ربّهم بدعوات.

فالآية الكريمة تُوضّح مورد النهي وتُشير إليه مشخّصاً بأنّ الله تعالىٰ لا ينهاكم عن الأعداء والمنافقين الذين لم يُقاتلوكم ولم يُكافحوكم في الدين ولم تكن عداوتهم إلىٰ حدّ يخرجونكم فيه من دياركم، فإنّ نفاقهم هذا وبهذه الكيفيّة لا يمنعكم أن تبرّوهم وتُقسطوا إليهم، إنَّ اللهَ يُحبُّ المقسطين، وقد سبق القول إنّهم يعيشون بين المسلمين وينجذبون بجاذبيّة الإسلام ويُستدرجون إلىٰ الحقّ، ولكنّ الله تعالىٰ إنّما ينهاكم عن الذين قاتلوكم في الدين، والذين عداوتهم ونفاقهم قد وصلا إلىٰ حدّ أخرجوكم من دياركم وظاهروا علىٰ الإخراج متعاونين بعضهم مع بعض، فأُولئك الذين يُحذّركم اللهُ منهم أن تتّخذوا منهم أولياء وتراودوهم وتتّخذوهم بطانة، فإنّ ذلك يُورث الوهن والضعف ويزلزل كيان الإسلام والمسلمين إلىٰ حدّ السقوط، ولذلك من يتولّهم فأُولئكَ هم الظالمون أنفسَهم والمسلمين.

ومحصّل الآيات الكريمة هو جواز المعاشرة مع المُنافقين الذين لا يحاربون المؤمنين ولا يُظاهرون عليهم الأعداء والعداء أيضاً، بل لزوم رعاية القسط في المعاشرة مع الحفاظ علىٰ الأسرار والتحرّز عن تولّيهم واتّخاذهم بطانة.

هذا تمام الكلام في مسألة تولّي الكفّار مع أنّه ذنب كبير، وكذلك تولّي المُنافقين الذين يسعَون في الأرض فساداً وفي الإسلام والمسلمين فتنة، علىٰ ملاكٍ فصّلناه من قبل، والملاك قد يشمل المسلم الجاهل بالأُمور ومجاريها حسب

---

(١) مَرَّ في ص ١٧١.

اختلاف الأهميّة، ولذلك قد يجوز استخدام غير المسلم والانتفاع منه مع التحفّظ من ضرره وفتنته، كما لا يجوز تولّي المسلم الّذي لا يؤمَن من فتنته لجهله وانحطاط فكره ولو لم يكن فيه عناد أو نفاق.

وعندئذٍ نتمكّن من القضاء بضرورة بناء منظّمة للأمن حفاظاً على كيان الإسلام والمسلمين وأُصول حياتهم وبلادهم.

ومحصّل الآيات حرمة أخذ البطانة أوّلاً ممّن كان دونكم، كائناً مَن كان حتّىٰ لو كان من المؤمنين الضعفاء الذين لا يتحمّلون الأسرار، فكيف بالكافرين الأعداء لله ولكم؟

وكذلك حرمة تولّي الكفّار ممّن حادّ الله ورسوله، ومن أعداء الله وأعدائكم، ومن اليهود والنصارىٰ، ومن المغضوب عليهم، ومن الذين اتّخذوا دينكم هزواً ولعباً.

مع الإطلاق في معنىٰ الولاية من ولاية المحبّة أو النصرة أو السلطة والقدرة، وكذلك الإطلاق في المخاطب، وأنّ التكليف لا يختصّ بالحكّام والولاة والموظّفين في سائر الدوائر، بل يشمل كلّ مؤمنٍ ومؤمنة حسب استطاعته، وأقل الولاية المحبّة والعلاقة المؤثّرة في انعطاف النفس وقبولها من المجالسة والمحادثة المؤثّرة في الحبّ والوداد المنهيّ عنه. وقد عرفت أنّ ذلك غير التعامل في المبادلات والمعاملات التجاريّة والعلاقات المتعارفة في المجتمعات.

وملاك ذلك أنّ الكفر والإسلام على طريقين متقابلين، والمسلم والكافر على سبيلين، فإنّ الإسلام والمسلمين علىٰ هداية الله تعالىٰ وسبيل الجنّة، والكفر والكافرين علىٰ طريق جهنّم.

والظاهر أنّ ذلك التكليف أمرٌ عقلي أو عقلائي لا يحتاج إلىٰ التعبّد والتشريع إلّا في بعض الخصوصيّات، فإنّها من قضايا قياساتها معها يحكم لها كلّ مَن تصوّر الموضوع والحكم. ولذلك لا يقبل التقييد والتخصيص ويأبىٰ بطبعه عن ذلك، ولا يُعقل أن يقال: يحرم التولّي وأخذ البطانة إلّا في موارد كذا، فإنّ ماهيّة كلٍّ تعاند الآخر، وحقيقة كلٍّ تناقض الآخر، فلابدّ من علاج ما ظاهره التخصيص أو التقييد ممّا قد يقال في المقام، والعمدة آيتان:

الأُولىٰ: ما عرفت آنفاً من قوله تعالىٰ: ﴿**لَا يَنْهَاكُمُ اللهُ ... أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ**﴾، بتقريب أنّ ظاهر الآية عدم النهي عن التعامل بالبرّ والعدل مع الكفّار الذين لم يقاتلوا المسلمين، فكأنّ ذلك يعود إلىٰ تقييد الموضوع، وكأنّه قيل: يا أيُّها الذين آمنوا لا تتّخذوا الكفّار أولياء إلّا الذين لم يقاتلوكم في الدين، فإنّ إعطاء البر والعدل يُساوق أخذ الولاية، علىٰ الأقلّ ولاية المحبّة والنصرة دون القدرة والسلطة.

وفيه: أنّ التكليف برعاية البرّ والعدل حتّىٰ بالنسبة إلىٰ الأعداء، بل الأُسَراء الذين كانوا يحاربونكم ويقاتلونكم، لا ينافي النهي عن أخذهم بطانة، أو تولّيهم. وعلىٰ المسلمين أن لا يظلموا أحداً منهم ومن غيرهم من أبناء آدم، كائنين من كانوا، ورعاية العدل والإحسان من كمال الإيمان، فلا تخصيص ولا تقييد.

والثانية: ما عرفت من التقييد بالاتّقاء منهم تقاةً[1].

وعرفت أنّ التقيّة الّتي شُرّعت في زمن النبيّ ﷺ في قصّة عمّار قبال الكفّار

---

(١) انظر الآية ٢٨ من سورة آل عمران ٣.

فهو الّذي ﴿أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ﴾[(١)]، كما أنّ التقيّة عندما شُرّعت في زمن الخلفاء المعاندين لأئمّة الهدىٰ حيث قالوا عليهم السلام: «تسعة أعشار الدين في التقيّة»[(٢)]، و«التقيّة ديني ودين آبائي»[(٣)]، فيرجع الأمر إلىٰ إظهار ما يطلبه العدو لساناً وظاهراً مع اطمئنان القلب، ولا بأس بذلك في ولاية المحبّة كما عن أكثر المفسّرين، وأمّا علىٰ ما قلنا من إطلاق الولاية علىٰ جميع أقسامها، وإطلاق المخاطب من الأفراد والأشخاص أو الولاة والحكّام، فكيف يجوز اتّخاذ ولاية القدرة والسُلطة تقيّة عن الكفّار عندما كانوا ذوي قدرة وسلاح وثروة واستكبار، والمسلمون ضعفاء أو مستضعفون كما ترىٰ ذلك في زماننا في العلاقات الّتي تعرفها بينهم؟

مع أنّك تعلم أنّ التقيّة صارت مجعولة ومشروعة لحفظ الدين عن الأخطار لا لضياعه وتضعيفه وزواله، فإذا صارت النتيجة هكذا فلا تقيّة، ولا يجوز لمسلم أن يجعل للكافرين علىٰ المسلمين سبيلاً، فحينئذ تخرج تلك الموارد عن البحث، فتدبّر.

تنبيه

ولقد علمنا في كتاب الولاية أنّ أحقيّة الحكم والتصرّف في مختلف شؤون

---

(١) تفسير العيّاشي ٢: ٢٧١ ح ٧٢ و٧٣ و٢٧٢ ح ٧٤ و٧٦، وتفسير القمي ١: ٣٩٠ ذيل الآية ١٠٦ من سورة النحل، والتبيان ٨: ٤٠٠ ذيل الآية ١٠٦ من سورة النحل.

(٢) قال أبو عبد الله عليه السلام: يا أبا عمر تسعة أعشار الدين في التقيّة، ولا دين لمن لا تقيّة له... الكافي ٢: ٢١٧ ح ٢.

(٣) وسائل الشيعة ١٦: ٢١٠، الباب ٢٤ من أبواب الأمر والنهي ح ٢٤.

الأُمّة هي لله تعالىٰ أوّلاً ثمّ لرسوله صلى الله عليه وآله ثمّ للأئمّة المعصومين (عليهم الصلاة والسلام) ونوّابهم الخواصّ وعامّة العلماء والفقهاء العاملين (رضوان الله تعالىٰ عليهم)، وأنّ غيرهم غاصبون ظالمون... تصرّفاتهم غير مشروعة إلّا بتنفيذ الفقهاء وإجازتهم أو في ما لا يرضىٰ الشارع بتركه من غير دخل للمباشر من الأُمور الحسبيّة.

ثمّ علمنا في المقام أنّ تولّي الكفّار وقبول تصدّيهم للأُمور هو من كبائر الذنوب، وكذلك تولّي المشركين وأهل الكتاب والفسقة والمنافقين من المؤمنين الذين يسعون في الأرض فساداً.

ومن المعلوم أنّ أجلىٰ مصاديق الأخير هو حُكّام الجور وأعوان الظلمة، ومن ذلك ينبثق في النفس سؤال يصعب جوابه في ظاهر الأمر، وهو ما عمل به بعض أصحابنا الفقهاء (رضوان الله عليهم) مع حكّام الجور وسلاطين الظلم في عصرهم، وعمّال زمانهم الظلمة وأعوانهم من مرافقة ومعاشرة بل مدح ومجاملة، وفي بعض الأحيان معاونة ومزاملة وهم يتذاكرون عن تحريم معاونتهم ويبحثون في حرمة تقويتهم بأيّ وجه ويروون عن الامام عليه السلام جوابه لأحد الظلمة حيث قال: إنّك بنفسك منهم والّذي يلين ليقة دواتك هو المعاون لهم[1]، وينقلون الحديث النبويّ أيضاً عن رسول الله صلى الله عليه وآله حيث قال: «الفُقهاءُ أُمَناءُ اللهِ ما لم يدخلوا في الدنيا. قيل: يا رسول الله! وما دخولهم في الدنيا؟ قال: إتّباع السلطان، فإذا فعلوا ذلك فاحذروهم علىٰ دينكم»[2].

---

(١) وسائل الشيعة ١٧: ١٨٢، الباب ٤٢ من أبواب ما يكتسب به ح ١٦، مع اختلاف، وانظر نفس الباب.

(٢) الكافي ١: ٤٦ ح ٥.

ومُحصّلُ السؤالِ هذا: إنَّ الأمر إن كان كما ذكروه في كتبهم الفقهيّة ومصادرها الروائيّة، وعمل به أكثر الأصحاب الأعلام من الانقطاع عن حكّام الجور وعمّالهم بل الردّ عليهم لا بل الكفاح والجدال حتّىٰ مجاهدتهم، فما وجه ما عمل به الآخرون من الأصحاب؟! وإن كان الحق فيما كان يعمل به ذلك البعض، فما تأويل تلك الأحاديث والأحكام والفتاوى بل الآيات؟!

وبعبارة أُخرىٰ: ما وجه اختلاف أصحابنا الفقهاء العظام في سيرتهم مع حُكّام الجور وعمّالهم، وهم متّفقون في الحكم بأنّ هؤلاء الحكّام جائرون لا يجوز معاونتهم حتّىٰ أنّهم تكلّموا في عدم جواز قبول هداياهم؟!

والأعجب من ذلك كلّه ما عبّر به الفقيه كاشف الغطاء رحمه‌الله في مقدّمة كتابه إلىٰ مَلِكِ زمانه فقد عظّمه حتّىٰ قدّمه في ظاهر كلامه علىٰ العلماء وعبّر عن ذلك بما لا يقبل القلم نقله استحياءً، إلىٰ أن قال: لم أُصرِّح باسمه تعظيماً، وعبّرت عنه بالإشارة تبجيلاً وتفخيماً... فراجع[١]. نعم، ماذكره في كتاب الجهاد من إجازته له (فتحعلي شاه)[٢] بعد تكريمه وجعل وجوب إطاعة السلطان مقدّمة الواجب مثل

(١) كشف الغطاء ١: ٤٥.

(٢) تسلّم منصب الملكية سنة ١٢١٢ هـ . ق ، وتسلّط علىٰ الأمور إلىٰ سنة ١٢٥٠ هـ . ق كان يراود الأُوربيّين ويُولّي الكفّار رقاب المسلمين، لا سيّما الإنجليز في سنة ١٢٢٩ في معاهدته المعروفة الّتي جعلت سبيل المخالفين نافذاً جارياً علىٰ المؤمنين في إيران، وكان سريع القبول والتوافق بهذا الشأن، وكان ينشد الشعر أحياناً، كما كان شديد العلاقة بالنساء حتّىٰ أنّه تزوّج ما يقارب من ألف إمرأة، وكان له حين وفاته ٥٧ ابناً و٤٧ بنتاً وخمسمائة وستّة عشر حفيداً، دُفن في مدينة قم. نعم، ﴿الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً﴾ سورة النمل ٢٧: ٣٤، وكُلُّهم علىٰ مَسْلَك وديدن واحد مع اختلاف يسير، فإن كان هذا قد تزوج وفعل كذا وكذا فقد عمل وارتكب غيره كذا وكذا، فهل يمكن مدحهم والثناء عليهم أو الركون اليهم... ؟!!!

إعداد القوى وتهيئة الأجهزة تُرشد إلىٰ توافقه ﷺ مع الأصحاب في الخطوط الأصليّة والأُصول الأساسيّة في الجملة.

هذا، والّذي نتمكّن من الجواب عنه ـ والله تعالىٰ هو العالم بحقائق الأُمور ـ أنّ فقهاءنا العظام (رضوان الله تعالىٰ عليهم) إبتداءً من الغيبة الكبرىٰ الّتي هي مبدأ نيابتهم العامّة وإلىٰ الآن لم يكونوا معاونين لظالم ولا عضداً لمضلّ ولم يغفلوا عن وظيفتهم النيابيّة علىٰ اختلاف رويّاتهم وآرائهم في نطاق مسألة النيابة أيضاً.

نعم، حينما كان الأمر علىٰ وجه أنّهم لم يقدروا علىٰ نشر الإسلام ومعارفه الحقّة وأحكامه الواسعة، ولم يتمكّنوا من إجراء الحدود وإقامتها كانوا يستمدّون مساعدة الحكّام الغاصبين أو مسامحتهم مهما أمكن حسب مقتضيات الزمان، ومع ذلك كانوا يردّون عليهم بدعهم ومنكراتهم الشنيعة بلا تأييد لهم أو إعانة.

إلّا أنّ الحكّام كانوا سائسين ماكرين مستفيدين من سماحات العلماء ومواقعهم في الأُمّة الإسلاميّة بتظاهرات وحيل، فكانوا يمكرون بهم وبالمؤمنين لتقوية قوائم عروشهم الظالمة، والناس همج رُعاع يميلون مع كلّ ريح، فالأمر يرجع إلىٰ اختلاف تطلّع الفقهاء (رضي الله عنهم) علىٰ الحوادث الواقعة والمسائل الاجتماعيّة والسياسيّة اللازمة الرجوع فيها إلىٰ الحاكم وحيث كان أكثرهم قليل الباع في تلك المسائل، كان يخدعهم الساسة الماكرون ـ عليهم ما عليهم ـ، ومع ذلك كان الأمر علىٰ الوجه اللازم من ناحية بعض الفقهاء في كلّ زمان علىٰ مرّ التاريخ.

والحاصل: أنّ الفقهاء العظام هم النُوّاب العامّون علىٰ أساس دوران الأمر بين المهمّ والأهمّ، فهم كانوا ولا يزالون يعملون بوظائفهم فيما وُكّلوا فيه من تصدّي

الحكومة والتصرّف في أُمور المسلمين وحفظ الشريعة ونشر الأحكام وإجراء الحدود علىٰ اختلاف شروط الزمان واستنباطهم في الأُمور واطّلاعهم علىٰ الحوادث الواقعة والمسائل المستحدَثة من غير تقصير أو إقدام علىٰ خلاف مصالح الإسلام والمسلمين عمداً وعلماً ـ نعوذ بالله من ذلك ـ إلّا أنّ حكّام الجور وأعداء الإسلام كانوا أدهىٰ وأسيَس ولم يتّقوا في شيء، فانتهىٰ الأمر إلىٰ ما ترىٰ؛ وعن عليّ عليه السلام في ما عمله معاوية من مكر وخداع: «لَوْلاَ التقىٰ لكُنْتُ أدْهَىٰ العَرَب»(١).

ولذلك ثمّة فرضٌ علىٰ الفقهاء العظام والنوّاب الكرام ـ زائداً علىٰ معرفة الحلال والحرام ـ معرفة الزمان وشروطه ولوازمه وإمكاناته حتّىٰ تسمح لهم المقدّرات الإلٰهيّة بإقامة الأحكام والحدود الإسلاميّة وإعلاء كلمة الله تعالىٰ في أرضه، كما ورد في روايات الباب ـ جعلنا الله من ناصري شريعة سيّد المرسلين إن شاء الله، وخذل الله الغاصبين الذين يبتغون سبيل الله عِوَجاً ـ آمين ربّ العالمين(٢).

خاتمة المطاف

ولابدّ لنا في ختام مسألة تولّي الكفّار من ذكر قوله تعالىٰ:

---

(١) الكافي ٨: ٢٤، خطبة الوسيلة.

(٢) والحمد لله وله الشكر علىٰ ما أنعم علينا من توفيق قائدنا الأعظم الإمام الخميني رحمه الله لإقامة الحكومة الإسلاميّة في الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة، والحمد لله ـ مُعاودين ومكرّرين ـ علىٰ ما وفّقنا للعيش في زمن هذا القائد اليقظ والمُدير المُدبِّر وفي زمن هذه الجمهوريّة الإسلاميّة الحيّة، وفّقنا الله جميعاً لنُصرة الحق والحقيقة.

﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَن يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَى مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ * وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾[1].

فلقد نهىٰ الله تعالىٰ نبيّه صلى الله عليه وآله والمؤمنين بلسان النفي عن الاستغفار والدعاء للمشركين بعدما تبيّن لهم أنّهم أصحاب الجحيم أيّاً كانوا سواء من أُولي قرباهم من الآباء والأبناء وغيرهم أو من غيرهم، فلايجوز إذن دعاء الخير لأعداء الدين من الكفّار والمشركين والفُسّاق الذين يسعون في الأرض فساداً ويبتغون في دين الله عوجاً، فإنّ الله تعالىٰ جامع الكفّار والمنافقين في جهنّم جميعاً.

وأجلىٰ المصاديق لهذا المفهوم هم حُكّام الجور والملوك الظَلمة وموظّفوهم أيضاً، لو قلنا بعموم الملاك، وإلّا فلا وجه لحرمة الدعاء لهم إذا كانوا مسلمين ظالمين إلّا من باب لزوم النهي عن المنكر، فإنّ دعاءهم بل مطلق معاشرتهم تأييد لهم بما هم ظالمون ، ولا يجوز ذلك بل يجب نهيهم، ولذلك أشار إليه بل ذكره الأُستاذ الأعظم الإمام الراحل في باب مراتب النهي عن المنكر[2] كما تعلم.

ولعلّه لهذا أفتىٰ الزعيم الأكبر، الأُستاذ الأعظم، العلّامة المجاهد، المدافع عن حريم الإسلام، المكافح لأعداء الدين لا سيّما الصهاينة الماكرين، آية الله العظمىٰ الإمام الحاج السيّد روح الله الموسوي الخميني قدس سره بحرمة التأييد للمنظّمات الحكوميّة الجائرة بأيّ وجه من الوجوه والدعاء لهم والحضور في المجالس الّتي تعقد للدعاء لهم، وكذلك عدم جواز الخطابة والإرشاد الإسلامي إذا تقيّد بالدعاء

---

(١) التوبة ٩: ١١٣ ـ ١١٤.

(٢) تحرير الوسيلة ١: ٤٧٦ ـ ٤٨٢.

لهم، فإنّ الضرر الحاصل من تأييدهم وتقويتهم أكثر من نفع الإرشادات الكذائيّة ـ كما تعلم ـ.

هذا، ولكن التأمّل والدقّة في الآية يعطي الفرق بين الاستغفار للمشركين بعدما تبيّن أنّهم من أصحاب الجحيم مع الدعاء لحكّام الجور والملوك الظلمة، وإن كان الاستغفار نوعاً من الدعاء ولا يختصّ بما بعد الموت كما قال إبراهيم عليه السلام لأبيه ﴿... سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي...﴾[1]. فإنّ ملاك النهي عن الاستغفار للمشركين العلم بأنّهم من أصحاب الجحيم الظاهر في المخلّدين، دون كلّ مجرم أوعد عليه النار، فإنّ مَن كان مخلّداً في النار بحكم الله وقضائه لما عمل، لا معنىً لطلب خلاصه منه بالدعاء أو الاستغفار، وأمّا غير المخلّدين فهم الذين يتوقّع شمولهم برحمة الله وعفوه ونجاتهم، فلا بأس بالاستغفار، أمّا الدعاء والشركة في جلساتهم فتتبع ما ينتزع منه من المصالح والمفاسد كما فصّل في محلّه.

وإذا كان الأمر كذلك ـ كأنّه يسأل عن دعاء إبراهيم عليه السلام واستغفاره لأبيه آزر وقد كان مُشركاً ـ وأُجيب بأنّه ما كان إلّا عن موعدة وعدها إيّاه ولم يف بذلك حينما تبيّن له أنّه عدوّ لله فَتَبَرأَ منه واعتزله، كما تقصّه الآيات الكريمة في سورة مريم[2]، إذ يقول تعالىٰ: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقاً نَبِيًّا * إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنكَ شَيْئاً * يَا أَبَتِ إِنِّي قَدْ جَاءَنِي مِنَ الْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ صِرَاطاً سَوِيًّا * يَا أَبَتِ لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلرَّحْمَنِ عَصِيًّا * يَا أَبَتِ إِنِّي أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ الرَّحْمَنِ فَتَكُونَ لِلشَّيْطَانِ

(١) مريم ١٩: ٤٧.
(٢) مريم ١٩: ٤١ ـ ٥٠.

﴿وَلِيًّا﴾، فأجاب آزر إبراهيم وحده في قوله: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾ قال إبراهيم عليه السلام: ﴿قَالَ سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا﴾.

فقد وعد إبراهيم عليه السلام آزر أن يستغفر له فيما فعل، لعلّه يتذكّر أو يخشىٰ، فلمّا تبيّن له أنّه عدوّ لله اعتزله وقومه وما كانوا يعبدون من دون الله وتبرّأ منهم وهجرهم هجراً جميلاً. والآيات الكريمة في المقامين ـ كما ترىٰ ـ لا تدلّ علىٰ أنّ إبراهيم عليه السلام دعا لآزر أو أنّه استغفر له، بل أنّه وعده أن يستغفر له ولم يفِ له بذلك، وإن كان ظاهر صدر الآية الكريمة في المقام أنّه دعا واستغفر له، بل إنّه وعده أن يستغفر له كما يستظهر من قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾[1]، إلّا أنّ آخر الآية وكلمة: ﴿مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾، وجملة: ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ﴾[2] يُوجب الانصراف عن ذلك الظهور، فلا إشكال إذن. ولكن صراحة قوله تعالىٰ نقلاً عنه في دعائه قال ﴿رَبِّ هَبْ لِي حُكْماً وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ * وَاجْعَل لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ * وَاجْعَلْنِي مِن وَرَثَةِ جَنَّةِ النَّعِيمِ * وَاغْفِرْ لِأَبِي إِنَّهُ كَانَ مِنَ الضَّالِّينَ﴾[3]، تفيد أنّه عليه السلام وفىٰ بوعده وكان ذلك قبل أن يتبيّن له أنّه عدوٌ لله وباق علىٰ عداوته، ولكنّه بعدما تبيّن له ذلك تبرّأ منه. ولا منافاة إن قلت: ظاهر خطابات النبيّ إبراهيم عليه السلام وحكايات القرآن عنه أنّ آزر كان أباً له[4]، وكان هو وقومه للأصنام والتماثيل عاكفين، ويُوهم ذلك أنّ

---

(١) التوبة ٩: ١١٤.
(٢) التوبة ٩: ١١٤.
(٣) الشعراء ٢٦: ٨٣ ـ ٨٦.
(٤) قال تعالىٰ: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقاً نَّبِيًّا * إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنكَ شَيْئاً * يَا أَبَتِ إِنِّي قَدْ جَاءنِي مِنَ الْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ... يَا أَبَتِ لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ... ←

إبراهيم عليه السلام كان ابناً له من صُلْبِهِ، ولا يوافق ذلك أُصول المعارف الإسلاميّة من وجوب طهارة الأصلاب والأرحام بالنسبة للأنبياء العظام عليهم السلام فإنّهم المصطفون الكرام[١] بيد الملك العَلّام الّذي بيده مقاليد السماوات والأرض علىٰ ما فُصِّل في محلّه[٢]؛ فإن قلت ذلك، قلت:التأمّل في آيات الباب والدقّة في تعبير إبراهيم عليه السلام بالنسبة لآزر بعدما تبيّن له أنّه عدوّ لله، فإنّه بعدما وعده بالاستغفار واستدلّ له بالآيات الظاهرة من بزوغ الشمس والقمر والكواكب وأُفولهنّ فأنكر الحقّ بعد ظهوره وقال: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾[٣]، فإنّ عدم إطلاق كلمة «الابن» ولو مرّة واحدة من قِبَلِ آزر يُعطي أنّ إطلاق كلمة «أب» لم تكن بمعنىٰ الوالد، بل المراد معناه الآخر أي ما كان سبباً لإصلاح الشيء أو ظهوره.

قال الراغب في مفرداته: «الأب: الوالد، ويُسمّىٰ كلّ من كان سبباً في إيجاد

← يَا أَبَتِ إِنِّي أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ الرَّحْمَنِ... قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ...﴾ (مريم ١٩: ٤١ ـ ٤٧)، ولم يقل: يابُنَيّ.

وقال تعالىٰ: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لأَبِيهِ آزَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَاماً آلِهَةً...﴾ (الأنعام ٦: ٧٤).

وقال في هذا الشأن أيضاً: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ...﴾ (التوبة ٩: ١١٤).

وقال أيضاً: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ... إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ﴾ (الأنبياء ٢١: ٥١ ـ ٥٢)، الشعراء ٢٦: ٧٠ ـ ٨٦ والزخرف ٤٣: ٢٦، والممتحنة ٦٠: ٤.

(١) قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتاً لِلَّهِ حَنِيفاً وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ * شَاكِراً لِأَنْعُمِهِ اجْتَبَاهُ وَهَدَاهُ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ النحل ١٦: ١٢٠ ـ ١٢١.

وقال تعالىٰ أيضاً: ﴿وَاذْكُرْ عِبَادَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُوْلِي الأَيْدِي وَالأَبْصَارِ * إِنَّا أَخْلَصْنَاهُم بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ * وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الأَخْيَارِ﴾ صٓ ٣٨: ٤٥ ـ ٤٧.

(٢) قد كتبنا رسالة باللغة الفارسيّة في الأُصول الاعتقاديّة الخمسة أسميناها: «گمشدهٔ شما»، ورسالة أُخرىٰ في التوحيد والخاتميّة سُمّيت بـ: «خدا وپيغمبر»، وثالثة باسم: «أُسس الإسلام في القرآن»، فراجع.

(٣) مريم ١٩: ٤٦.

شيءٍ أو إصلاحه أو ظهوره أباً، ولذلك يُسمّىٰ النبي ﷺ أباً للمؤمنين ـ إلىٰ قوله: ـ ويُسمّىٰ العمُّ مع الأب أبوين»[١]، ولعلّ المراد في المقام العمّ، وتُؤيده السُنّة المباركة.

(١) المفردات في غريب القرآن: ٧، مادّة «أبا».

٦ ـ قتل النفس المحترمة

من الكبائر الموبقة بعد تولّي الكفّار «قتل النفس المحترمة».

إنّك تعلم أنّ الأصحاب ﷺ لم يتعرّضوا لحكم القتل بما هو، وحرمته الشرعيّة أو العقليّة المستقلّة، وبيان حدود موضوعه وهو هل الإنسان كائناً من كان أو المسلم فقط أو من في ذمّة الإسلام أو المؤمن بالمعنىٰ الأخصّ؟

نعم، قال الشيخ ﷺ في المبسوط: والقتل علىٰ أربعة أضرب: واجب ومباح ومحظور يأثم به ومحظور لا يأثم به. فالواجب: القتل بالردّة والزنا واللواط و...، والمباح: القتل قصاصاً أو دفعاً عن نفسه، والمحظور الّذي يأثم به: أن يقتله صبراً مع العلم بحاله، والمحظور الّذي لا يأثم به: أن يقتله خطأً[1].

وأنت تعلم أنّ المثال للمباح بالدفاع لا يخلو من الإشكال، فإنّ الدفاع واجب لا مباح، فتأمّل.

وأكثر الأصحاب كلماتهم في باب القصاص والحدود راجعة إلىٰ القاتل، وحكمه فيما إذا تعمّد أو أخطأ أو كان شبهة، ولعلّهم كانوا فارغين عن أصل

---

(١) المبسوط ٥: ٢٧٨.

الحرمة معتقدين بأنّها لا تحتاج إلىٰ دليل، لأنّ الحرمة ممّا يدركها العقل وتحسّها الفطرة. إلّا أنّ «فقه القرآن» قد توجّه إليه وإلىٰ حكمه وحدود الموضوع، كما ترىٰ في آياتٍ:

الأُولىٰ: قوله تعالىٰ: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَاناً فَتُقُبِّلَ مِن أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ إلىٰ قوله ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾[1].

فإنّ الحكم بأنّه «أصبح من الخاسرين» صريح في حرمة القتل وأنّه موجب للخسران، ولم يكن هناك شرع علىٰ مصطلح الحال.

الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعاً﴾[2].

فإنّ عدّ قتل واحد من الناس علىٰ وزان قتل الجميع أصرح تعبير في بيان القبح والمبغوضيّة عند الله تعالىٰ بأشد القبح.

الثالثة: قوله تعالىٰ: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلانِ هَذَا مِن شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِن شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُّضِلٌّ مُّبِينٌ * قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ * قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِّلْمُجْرِمِينَ﴾[3].

فإنّ استغفار موسىٰ لعمله يدلّ علىٰ أنّ القتل ممّا يوجب العقاب إلّا أن يغفر

---

(١) المائدة ٥: ٢٧ ـ ٣٠. (٢) المائدة ٥: ٣٢. (٣) القصص ٢٨: ١٥ ـ ١٧.

الربّ، وتأكيده بعد قبول الاستغفار، بأنّه لن يكون ظهيراً للمجرمين شكراً لهذه النعمة وقبول التوبة.

هذا كلّه إذا قلنا بأنّ هذا اشارة إلىٰ تقاتلهما دون القتل الواقع في البين كما لا يخفىٰ.

والبعض[(١)] سيّما مع بيان الإمام الباقر عليه‌السلام في معنىٰ الآية قال: يوضع في موضع من جهنّم إليه ينتهي شدّة عذاب أهلها، لو قتل الناس جميعاً لكان إنّما يدخل ذلك المكان[(٢)]... الخبر.

الرابعة: قوله تعالىٰ في قصّة موسىٰ عليه‌السلام مع مؤمن آل فرعون: ﴿*فَلَمَّا أَنْ أَرَادَ أَن يَبْطِشَ بِالَّذِي هُوَ عَدُوٌّ لَّهُمَا قَالَ يَا مُوسَى أَتُرِيدُ أَن تَقْتُلَنِي كَمَا قَتَلْتَ نَفْساً بِالأَمْسِ إِن تُرِيدُ إِلَّا أَن تَكُونَ جَبَّاراً فِي الأَرْضِ وَمَا تُرِيدُ أَن تَكُونَ مِنَ الْمُصْلِحِينَ*﴾[(٣)].

فإنّ توصيفه «بالجبّار» لما قتل عدوّاً في تلك الظروف ، ونقل القرآن الكريم القصّة بهذا التعبير يدلّ علىٰ مبغوضيّة القتل وحرمته عندهم، كما أنّ قول موسىٰ عليه‌السلام عندما بعث نبيّاً: ﴿*رَبِّ إِنِّي قَتَلْتُ مِنْهُمْ نَفْساً فَأَخَافُ أَن يَقْتُلُونِ*﴾[(٤)] صريح في أنّ القتل كان جزاؤه قتل القاتل عندهم في شرائعهم، وذلك لكونه جريمةً وذنباً.

الخامسة: قوله تعالىٰ في قصّة موسىٰ عليه‌السلام مع الخضر عليه‌السلام : ﴿*فَانطَلَقَا حَتَّى إِذَا لَقِيَا غُلَاماً فَقَتَلَهُ قَالَ أَقَتَلْتَ نَفْساً زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ لَّقَدْ جِئْتَ شَيْئاً نُّكْراً*﴾[(٥)].

---

(١) جواهر الكلام ٤٣: ٩ ـ ١٠، وكشف اللثام ١١: ٦.

(٢) وسائل الشيعة ٢٩: ٩، الباب ١ من أبواب القصاص في النفس ح ٢.

(٣) القصص ٢٨: ١٩. (٤) القصص ٢٨: ٣٣. (٥) الكهف ١٨: ٧٤.

وذلك صريح في أنّ القتل كان في النظر البدوي من كلّ أحد شيئاً منكراً لابدّ من تركه.

وقريبٌ من الآيات ما يستأنس منها الحرمة والمبغوضيّة في طبعه، هو أنّ الحياة لله تعالىٰ هو الّذي أعطاها ولا يحقّ لغيره أخذها.

ومحصّل الكلام أنّ القتل قبيح مبغوض محرّم عقلاً يحكم به العقل والشرع، ولعلّ الحقّ أنّ الأدلّة الشرعيّة إرشاديّة إلىٰ حكم العقل، ولذلك لا يختصّ بالمسلمين والمؤمنين بل الحرام قتل الإنسان وبني آدم كائناً من كان، ولا يتمّ ما قد يُتصوّر من إباحة دم غير الذمّي بتوسعة مفهوم الحربي، والحكمة أنّ ما يوجب جواز القتل مثل المحاربة والزنا واللواط والقتل، كلّ ذلك يرفع الحرمة ويُبيح ذلك لا أنّ عدم الموجب شرط الاحترام والحرمة بل الإنسان بما هو مكرّم في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ...﴾[١].

نعم حرمة دم المسلم والمؤمن أشد وأقوىٰ بما هو مؤمن أو مسلم كما هو ظاهر متعلّق النهي في الآيات الآتية المبحوث عنها المتبدأة بقوله تعالىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا...﴾[٢]. وكما هو ظاهر كلام رسول الله صلى الله عليه وآله في قوله: «فإنّ دماءكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا» إلىٰ قوله صلى الله عليه وآله: «لا يحلّ دم امرئ مسلم ولا ماله إلّا بطيبة نفسه، ولاتظلموا أنفسكم ولا ترجعوا بعدي كفّاراً»[٣].

ولكن لا يخفىٰ أنّه لا مفهوم للوصف في المقام حتّىٰ يدلّ علىٰ إباحة دم غير

---

(١) الإسراء ١٧: ٧٠.
(٢) النساء ٤: ٢٩.
(٣) وسائل الشيعة ٢٩: ١٠، الباب ١ من أبواب القصاص في النفس ح ٣.

المسلم وماله كما لا يخفىٰ.

وكيف كان، ففي المقام آيات:

الأُولىٰ: قوله تعالىٰ: ﴿...وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾[١].

الآية الكريمة تنهى المؤمنين أن يقتلوا أنفسهم، بأن يقتل بعضهم بعضاً أو يقتل أحدهم نفسه انتحاراً، فلا يجوز ذلك بغير الحقّ في غيره ونفسه بحال، والمؤمن بالله تعالىٰ واليوم الآخر يعلم أنّ الله تعالىٰ بيده ملكوت كلّ شيء وله جُنود السماوات والأرض، فهو علىٰ يقين بأن ما يُصيبه بعد عدم تقصيره فيما يرتبط باختياره هو خير له وإن كان مكروهاً ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[٢] ومن كان هذا اعتقاده فلن ينقدح في نفسه القتل وعوامله فكيف بارتكابه وعمله.

فروع

أ ـ حرمة الانتحار

إذا دار الأمر بين انتحار شخص واحد وقتل نفوس متعدّدة محترمة مع هتك أعراض ونفوس أو بدونهما فيما إذا ابتُليَ المُكافح بالأسر بأيدي الأعداء وهم يستخبرونه عن الأسرار والأُمور المنظّمة فيندفع الشرّ عن الآخرين بقتل نفسه، فهل يجوز ذلك علىٰ أساس دوران الأمر بين الأهمّ والمهمّ وحكم العقلاء، أو لا تمسّكاً بإطلاق النهي من غير تقييد؟

فالظاهر الجواز بعد إحراز الموضوع وانصراف الإطلاق عن مثل الموارد،

---

(١) النساء ٤: ٢٩. (٢) البقرة ٢: ٢١٦.

ولاسيّما بعد ملاحظة آخر الآية الكريمة: ﴿إِنَّ اللهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيماً﴾[١]، فإنّ مقتضىٰ الرحمة علىٰ الجمع ذلك، كما أنّ الأمر كذلك في الاعتصامات والإضرابات وكثير ممّا لابدّ من العمل به في المقاومة والمكافحة السياسيّة والاجتماعيّة ضدّ الطغاة وأعداء الدين بالنسبة إلىٰ أدلّة حُرمة الإضرار بالنفس كما لايخفىٰ، والمرجع في المقامات بعد الفراغ عن إحراز الموضوع قاعدة الأهمّ وتقدّمه علىٰ المهمّ عقلاً وشرعاً.

وإنّك ترىٰ اليوم أنّ العمليّات الاستشهاديّة من قبل إخواننا الفلسطينيّين قبال الطغاة الظلمة الغاصبين الإسرائيليّين، كيف أعجز العسكريّين منهم مع تجهّزهم بأحدث الأجهزة والإمكانات ـ أرضيّة وجويّة ـ وكذلك عجز حكّامهم ومساندهم الأمريكيّين إلىٰ أن توصّلوا إلىٰ التدخل في المسألة.

ب ـ قتل الأولاد

الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذٰلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾[٢].

الآية الكريمة ـ كما تراها ـ بصراحتها في صدد تعداد المحرّمات الّتي يتلوها النبيُّ الأكرم صلى الله عليه وآله فهي تعدّ قتل الأولاد خشية إملاق من جملتها، والله تعالىٰ هو الرزّاق ذو القوّة المتين، وهو الّذي يرزقكم وأولادكم ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا

---

(١) النساء ٤: ٢٩.

(٢) الأنعام ٦: ١٥١.

عَلَى اللهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا﴾[١]. ومن المعلوم أنّ الحرمة لا تختص بذلك، وهو الداعي غالباً لمن لا يُؤمن بالله فلا تقييد بذكر الغالب، كما عدّت منها قتل النفس المحترمة بغير حقّ، فلا إشكال في دلالتها علىٰ حرمة قتل النفس، سواء كان المقتول أولاده أو غيرهم أو نفسه بالانتحار أو غيره وذلك خشية الإملاق أو غيره، فإنّ ذلك كلّه إذا كان بغير الحقّ فهو ظلم يدرك العقل قبحه ويحكم بحرمته مستقلاًّ.

وأمّا قوله تعالىٰ: ﴿*وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً*﴾ في عداد ﴿*مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ*﴾ فلعلّه لبيان أنّ ترك الإحسان محرّم ولو لم يكن إساءة في البين، وذلك تأكيد لبيان المقصود، فيرجع إلىٰ النهي عن ترك الإحسان، دون الأمر به في مقام الاعتبار، فالإحسان واجب بالأمر، وتركه حرام بالنهي شرعاً، وهناك حكمان باعتبارين فالتفت.

الثالثة: قوله تعالىٰ: ﴿*وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْأً كَبِيراً * ... وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَاناً فَلَا يُسْرِفْ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُوراً*﴾[٢].

الآيات الكريمة تنهى أيضاً عن قتل الأولاد ضمن النهي عن المُحرّمات والقبائح الأُخرىٰ، وتردّ علىٰ الوهم من خوف الفقر المُوجب لذلك أحياناً، بأنّ الله تعالىٰ يرزق العباد ويبسط الرزق لمن يشاء ويقدر، إنّه كان بعباده خبيراً بصيراً؛ والمؤمن بذلك وبأنّ الله تعالىٰ بيده الخير وهو علىٰ كلّ شيء قدير، وأنّه الّذي بيده الملك وهو الّذي يُحيي ويُميت وهو القاهر فوق عباده، يُعزُّ مَن يشاء ويُذلُّ من يشاء، لايتصوّر القتل لذلك فكيف الانبعاث والعمل. ألا ترىٰ إلى ما عند الغربيّين

---

(١) هود ١١: ٦.

(٢) الإسراء ١٧: ٣١ ـ ٣٣.

المتّجهين إلىٰ المادّة ومظاهرها الغافلين عن الله تعالىٰ الخالق المتعال؛ من كثرة الانتحار والقتل وإسقاط الجنين، ولا يوجد ذلك بين المؤمنين.

ولا تغفل عمّا أشرنا إليه في أوّل الكتاب في بحث الكليّات من التفاوت بين الآيتين والتقدّم والتأخّر في الضمير الراجع إلىٰ الأولاد والآباء[١].

ج ـ الوَأْدُ

الرابعة: قوله تعالىٰ: ﴿*وَإِذَا ٱلْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ * بِأَيِّ ذَنۢبٍ قُتِلَتْ*﴾[٢].

تدل الآية الكريمة علىٰ حرمة قتل الولد، وهي أصرح من الآيات السابقة، فإنّ ما يُسأل عنه يوم القيامة هو «الوأد» وأنّه بأيِّ دليل، وأيّ ذنب أوجب ذلك؟ ثمّ إنّ السؤال عن كلّ عمل خلال وقوع مقدّمات الساعة وقبل قيام الساعة، كما هو ظاهر الآيات الكريمة فهو بحث تفسيري خارج عن هذا المجال، وإن كان لا يبعد تقدّم الظاهر، ولعلّه لتجسّم الأعمال وتصوّرها عند بروز العلائم الموجبة للاضطراب فيسأل عن نفسه، والجرائم حينئذٍ تتقدّم في ذلك، فكلّما كان الذنب أقبح كان أقدم، ولا يُنافي ذلك أصل تجسّم الأعمال وتحقّقها ووقوع السؤال يوم القيامة.

د ـ إسقاط الجنين

يُحرم إسقاط الجنين سواء ولج فيه الروح أو لا، فإنّه بعد استقرار النطفة[٣] في

---

(١) كتاب المحرّمات: الفصل الأوّل: الكليّات، ذيل الآيل الأُولى.

(٢) التكوير ٨١: ٨ ـ ٩.

(٣) أثبت العلم الحديث أنّ الحَيامِنَ كائنات حيّة وهي الّتي تشكّل النطفة.

الرحم لايجوز إسقاطه وإخراجه بحجّة تقليل عدد أفراد العائلة أو تسهيل العيش وترفيهه، ولصدق قتل الولد، المنهيّ عنه مع التسامح وإلّا فالولد هو المولود دون ما يمكن أن يولد. وكيف كان، فالموضوع عرفي لعدم تبيّن من الشرع، وكلّما صدق عليه يشمله الآيات وإلّا فلا.

وملخّص الكلام في وجه الحرمة اُمور:

الأوّل: جعل الدية لإسقاط الجنين في أيّ مرحلة كان، على ما فصّل في كتاب الديات، ومعناه أنّه جريمة يستحق مجازاة فلا معنى لمجازاة الإنسان على المباح.

وفيه أوّلاً: أنّه لا ملازمة بين جعل الدية وجعل الحرمة الشرعيّة لموضوعها كما ترى في قتل الخطأ وكذا في الأطراف خطأ.

فإن قلت: إنّ الكلام في العمد ولا ندّعي الحرمة في الإسقاط الخطائي.

قلت: إنّك لن تجد في روايات الباب وكلمات الأصحاب زائداً على نفس جعل الدية حتّى في العمد ما يشير إلى الحرمة الشرعيّة إلّا أنّه لا نصيب له من الدية ولا يورث.

قال صاحب الجواهر ﷺ: لو ألقت المرأة حملها مباشرة أو تسبيباً فعليها دية ما ألقته، ولا نصيب لها من هذه الدية بلا خلاف، ولا إشكال في ثبوت الدية عليها وفي عدم إرثها أيضاً مع العمد[1].

الثاني: أنّ الجنين ولد ويشمله إطلاق الروايات الناهية عن قتل الأولاد من إملاق وغيره.

---

(١) جواهر الكلام ٤٤: ٦٤٦.

وفيه: أنّ صدق الولد على النطفة المستقرّة في الرحم سيّما في المراحل الأُولىٰ الّتي لم يتطوّر فيها إلىٰ العلقة والمضغة غير متعارف. وكيف كان، القاعدة الكلّية في الأحكام الشرعيّة على الموضوعات الّتي لم يتعرّض لها الشرع أنّها محوّلة إلى العرف، فكلّما صدق عليه «الولد» يحرم قتله أو إسقاطه دون ما إذا لم يصدق، وعند الشكّ فالأصل هو المرجع، ولا يتمّ الحكم بالحرمة مستدلاً بالآيات.

الثالث: أنّه مشمول لإطلاق النهي عن قتل الأنفس فإنّ الجنين إذا ولج فيه الروح فهو من النفوس فيحرم إسقاطه وقتله إلّا أن يموت في الرحم، دون قبله؛ لعدم صدق النفس، ولا يبعد ذلك سيّما مع الصدق العرفي لتحقّق الموضوع.

وأمّا إخراجه حيّاً لتكميل حياته خارج الرحم بالأجهزة الطبّية إذا احتيج إلى ذلك أو إسقاطه عند دوران الأمر بين حياته وحياة أُمّه، فالظاهر أنّه لا إشكال فيه مع شمول إطلاق أدلّة الدية ولزوم أدائها وليس على الطبيب في صور العلاج الجائز شيء من الدية كما أنّه ليس على الجاني القصاص في صورة الحرمة كما لايخفىٰ، ويشترك في جريمته هذه الطبيب[1] والأُمّ معاً سواء كان بالعمل أو التداوي، وعليهما الدية حسب اختلاف المدّة علىٰ ما في كتاب الحدود.

نعم لا بأس بالمنع عن ورود النطفة واستقرارها في الرحم بالعزل وغيره، فإنّ «قلّة العيال أحدُ اليسارين»[2]، وإن ورد في الحديث الشريف: «إنّي أُباهي بكم

---

(١) وممّا أبدعته الحكومة الجائرة البهلويّة هو جواز ذلك مطلقاً... خذلهم الله ومن تبعهم.

(٢) قاله أميرالمؤمنين في نهج البلاغة (لصبحي الصالح): ٤٩٥، حكم أميرالمؤمنين عليه السلام الرقم ١٤١.

الأُمَمَ يوم القيامة حتّىٰ بالسِقْط»[١]، ولا نعلم وجهاً لتقييد ذلك برضاء الزوجة فإنّ حقّها أصل المباشرة وان كان الطبيعي منها أجلى الأفراد، والأكثر أنّه مُقتضىٰ الاحتياط.

فرع

إذا دار الأمر بين إسقاط الجنين وموت أُمّه علىٰ القطع، لا يبعد الجواز، علىٰ أساس دوران الأمر بين الضررين فيُقدّم الأقل، ولا سيّما إذا كان الأمر بوجه ينتهي إلىٰ موتهما بترك الإسقاط كما هو ظاهر.

وبهذا الملاك تنحلّ المشكلة، ويتبيّن الحكم في الموارد المبتلى بها مثل المغمى عليه ومن أُصيب بهامته أو بسكتة دماغيّة ومات بحسب الفكر والعقل وإن كان حيّاً بحسب الجسم والبدن الّذي لا تبقى حياته بعد قطع الأجهزة عنه إلّا مدّة قصيرة قطعاً، فالتفت.

هـ ـ قتل المؤمن

الخامسة: قوله تعالىٰ: ﴿*وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِناً إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلىٰ أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللهِ وَكَانَ اللهُ عَلِيماً حَكِيماً * وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا وَغَضِبَ اللهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ*

---

(١) الكافي ٥: ٣٣٤ ح ١.

﴿لَهُ عَذَاباً عَظِيماً﴾[١].

صراحة الآية الكريمة تنادي بتنافي الإيمان وقتل المؤمن إلّا خطأً، فإنّه لضعف الإيمان أو لتغلّب الشيطان. أمّا لو قتل مؤمناً متعمّداً فجزاؤه جهنّم خالداً فيها، وذلك بغضب من الله تعالىٰ وعذابه ولعنته. فالآية الكريمة تدلّ علىٰ أنّ القتل مُحرَّم وذنب كبير في عَمدِهِ القصاص، وفي خَطائِه تحرير رقَبة مؤمنه ودية مسلّمه إلى أهله، والآية ممّا تدلّ علىٰ لزوم تبيُّنِ الكتاب بالسنة كما في كلام الرسول صلى الله عليه وآله من أنهما الثقلان المتعاضدان[٢]، فإنّ القصاص وشرائطه والدّيَة ومقاديرها مشروح مبيّن في روايات الباب، على ما فُصّل في محله.

السادسة: قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَاناً فَلَا يُسْرِفْ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُوراً﴾[٣].

تدلّ الآية الكريمة علىٰ حُرمة قتل النفس المحترمة، ولا فرق في أن يقتل الإنسان نفسه أو غيره، وتنهى الآية الكريمة بنهي صريح عن ذلك بغضّ النظر عن كونه مؤمناً أو غير مؤمن، فإنّ الذميّ محترمة نفسه كاحترام عرضه وماله، وغيره أيضاً، فإن كان متعاهداً مع المسلمين وفي حال الهدنة فهو أيضاً كذلك، وأما غير المحترم أي المهدور دمه فهو علىٰ شروط من أمر الحاكم ومن بيده الأمر أو في الحرب من غير حرج وجزاف حتّىٰ يجوز قتله لكلّ أحد بأيّ وجه، إلّا

---

(١) النساء ٤: ٩٢ ـ ٩٣.

(٢) قال صاحب الوسائل (٢٧: ٣٣، الباب ٥ من أبواب صفات القاضي ح ٩): وقد تواتر بين العامّة والخاصّة عن النبيّ أنّه قال صلى الله عليه وآله: «إنّي تارك فيكم الثقلين ما إن تمسّكتم بهما لن تضلّوا: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، وأنهما لن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض».

(٣) الإسراء ١٧: ٣٣.

أن يكون محكوماً بذلك.

وأمّا من قُتِلَ مظلوماً بغير حقّ فلوليّه سلطان واختيار من القصاص أو الدية، والمظلوم منصور بِسُنَّةِ اللهِ تعالىٰ الّتي لا تبديل لها.

موضوع نذر عبد المطّلب!

لا يخفىٰ أنّ القتل ممّا استقلّ العقلُ في الحكم بقبحه الذاتي، وكلّ مَن سلمت فطرته يُدرك ذلك بعقله ويتنفّر منه بطبعه، وقد أرشد اليه الشارع المقدّس بتحريمه وتحريم الانتحار بقتل النفس وتحريم قتل الولد، وما هذا شأنه لا يمكن التقرّب به إلىٰ الله تعالىٰ فإنّ المبعِّد بذاته لا يكون مقرّباً.

وهنا سؤال كان يختلج بالبال في سابق الأحوال ولم ينحل بأصله إلىٰ الآن مع المباحثة مراراً عند أهل الفن، وهو ما معنىٰ نذر عبدالمطّلب في ذبح ولده إن رُزِق كذا وكذا، فكان عبدُالله أبا رسول الله صلى الله عليه وآله، وكلّما همَّ بالوفاء بنذره منعوه حتّىٰ انتهىٰ رأيه وأمره لأن يفتديه بالإبل علىٰ رأي الكاهنة، علىٰ ما في السِيَر، وأيّدوا ذلك بما رُوي عن النبي صلى الله عليه وآله بأنه قال: «أنا ابنُ الذَّبيحين»(١) أراد بهما: إسماعيل وعبدالله؟

وكلامنا في الناذر وقد كان مُسلِّماً لدين الحقّ في زمانه مُستَناً بِسُنَّة إبراهيم عليه السلام، والقبائح العقليّة ممنوعة مُحرّمة في كلّ شريعة إلٰهيّة فكيف تكون نَذراً ويُتقرَّبُ بها؟!

ولا تُقاس هذه القصّة بقصّة إبراهيم خليل الرحمٰن عليه السلام فإنّ الأمر في الأخيرة

---

(١) الخصال: ٨٠ ح ٧٨، باب الاثنين.

من قِبَلِ الله تعالىٰ، وهو يكشف عن وجود مصلحة غالبة فلابدّ من الإطاعة الكاملة حيث هي قضيّة تعبّديّة مع أنّه انكشف أنّ الأمر كان صوريّاً امتحانيّاً، فإنّه لو كان عالماً بذلك من أوّل الأمر لم يكن الانبعاث كاشفاً عن إخلاصه وخلّته، كما لايُقاس بما أمر الله تعالىٰ به بني إسرائيل في قوله تعالىٰ: ﴿فَاقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ﴾[1]، عند استتابتهم، فإنّ الأمر أيضاً يكشف عن المصلحة الغالبة في خصوص المورد.

وأمّا ما يُقال من أنّ ذلك أقوىٰ دليل علىٰ كمال العبوديّة والتسليم وأنّ تقديم أعزّ الأشياء وأحبِّ الأُمور لأجل المولىٰ والمعبود دليل علىٰ كمال الإخلاص، فإنّ هذا غير تامّ أيضاً، لأنّ ذلك يمكن حينما يكون الشيء والأمر له وباختياره بحيث يتمكّن من التصرّف فيه كيف يشاء، والإنسان لا يملك نفسه فكيف بولده؟ ويحرم عليه التصرّف فيه بالإعدام والانتحار.

فلم يبق لنا إلّا التشكيك في أصل القصّة وردّ الحديث إلىٰ أهله لو تمّ السند.

---

(١) قال تعالىٰ: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ فَتُوبُواْ إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُواْ أَنفُسَكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ (البقرة ٢: ٥٤).

٧ ـ الزنا

من الكبائر الموبقة بعد القتل: «الزنا»، وهو موضوعاً: وَطْءُ المرأة المحرّمة مطلقاً، ولعلّ ذلك مراد صاحب المفردات[١] في تفسيره: بوطء المرأة من غير عقد شرعيّ. إن كان المراد من العدم ما يشمل عدم الموضوع كما في المُحرّمات النسبيّة، ولا إشكال في حُرمته حكماً، بل إنّ أصل الحُرمة من ضروريّات الدين مع أنّه ممّا يمنعه العقلاء بما هم كذلك، وفيه آيات:

الأُولىٰ: قوله تعالىٰ: ﴿*وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنىٰ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلاً*﴾[٢].

الآية الكريمة تنهىٰ عن الدنوّ والتقرّب من الزنا بتصوّره وتخيّله وسائر مقدّماته المقرّبة إليه، فكيف بالارتكاب والعمل، فإنّه فاحشة قبيحة، ومعصية كبيرة، وسبيل منحرف عن الفطرة والطبيعة السليمة من تحديد الغرائز بحدود، وتقييدها بشروط وظروف، ولاسيّما مثل تلك الّتي عليها بقاء الإنسان وطهارته ـ كما عرفت ذلك تفصيلاً في كتاب النكاح[٣].

---

(١) المفردات في غريب القرآن: ٢١٥، مادّة «زنا».

(٢) الإسراء ١٧: ٣٢.

(٣) تقدّم في ج ١ ص ٦٩٢.

وأنت تعلم أنّ لسان الآية الكريمة ـ زائداً علىٰ أصل الحُرمة ـ يُفيد أنّه من الكبائر الموبقة.

وقد أشرنا إلىٰ أنّه أمرٌ قبيح يمنعه العقلاء من كلّ قوم ومِلّة ويعدُّونه سفاحاً، وهو مردود قِبال النكاح المقبول، ولكلّ قوم نكاح فإنّه الطريق السويّ الطبيعي لحفظ النسل وصلاحه وحفظ الفرد والمجتمع عن كثير من المفاسد، وقد جعل الشرع الإسلامي لمرتكب الزنا حدّاً لابدّ من إجرائه تشديداً وتحكيماً للأمر ـ كما مرّ في الحدود[1].

الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿*الزَّانِي لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ*﴾[2].

تُخبر الآية الكريمة بأنّ الرجل الزاني لا ينكح إلّا إمرأة زانية أو مشركة، مع أنّه ينكح غيرهما ويصحّ نكاحه بلا إشكال، وكذلك المرأة الزانية لا ينكحها إلّا زان أو مشرك مع أنّها تُنكحُ من قِبَل غيرهما ويصحّ نكاحها إن كان المراد من النكاح العقد وقرار النكاح وتعاهدهما دون الوطء فإنّه بعيد لا يناسب المقام، والخبر هذا يكون بقصد الإنشاء حسب ظاهر الأمر. فالمعنى أنّ عليه أن لا ينكح إلّا الزانية وعليها أن لا ينكحها إلّا زان. والنهي عن نكاح كلٍّ غيرَ الآخر يدلّ على البطلان كما في نكاح المؤمنين المشركات ونكاح المؤمنات المشركين.

وقد قال تعالىٰ: ﴿*وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَّ وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ*﴾[3].

---

(١) مرّ في ج ١ ص ٥٠٥. (٢) النور ٢٤: ٣. (٣) البقرة ٢: ٢٢١.

فليس للمؤمن أن ينكح مشركة ولا للمؤمنة أن تتزوّج مشركاً ولو مع الإعجاب بالحُسْن الظاهري، والزاني والزانية ـ بعد ملاحظة الآيتين ـ ليس لكلّ منهما أن ينكح غير الآخر حتّىٰ مع الإعجاب. وتنزيل الزاني والزانية منزلة المشرك أبلغ من التصريح بالحُرمة الشديدة، فإنّ الزنا يجعلهما بمنزلة الشركِ، والشركُ ظلم عظيم، والزنا ذنب كبير، فإنّ الفاحشة الّتي تهوي بمقترفها إلىٰ الشرك وتجعله في سلك المشركين وبحكمهم لهي أفحش عصيان وأقبح ذنب، يُورث بُعْدَ العبد عن المولىٰ إلىٰ ذلك الحد[1].

هذا، إلّا أنّ إطلاق أدلّة صحّة النكاح مثل قوله تعالىٰ: ﴿فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاء﴾[2] وقوله تعالى: ﴿وَأَنكِحُوا الْأَيَامَى مِنكُمْ﴾[3] الشامل لنكاح المسلم الفاسق بالزنا غير الزانية ونكاحها مع غير زان لا يتمّ تقييده بمثل النهي المستفاد من هذا الخبر ولو كان بصدد الإنشاء ثبوتاً ليدلّ على البطلان، فلابدّ من حمل الخبر على النهي العرفي الّذي لا يخالف إخراج كلّ منهما غير الآخر من مثل ميل كلّ منهما إلى الآخر أي عدم المبالاة وشبه ذلك، فلا تقيّد للإطلاقات، وعلى الأكثر تشبه كراهة نكاح كلّ منهما، والأقوى أنّ الآية في مقام بيان شدّة الحرمة وقياس الزاني بالمشرك والزانية بالمشركة وليست في مقام بيان صحّة النكاح وفساده.

الثالثة: قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُن مِّنَ الْجَاهِلِينَ﴾[4].

يقصّ القرآن الكريم أحسن القصص الشاملة علىٰ مباحث كثيرة ومسائل

---

(١) وقد مرَّ البحث عنه إجمالاً في كتاب النكاح ص ٦٥٤.

(٢) النساء ٤: ٣. (٣) النور ٢٤: ٣٢. (٤) يوسف ١٢: ٣٣.

مختلفة، فهو يحكي مقالة يوسف الصدّيق (علىٰ نبيّنا وآله وعليه السلام) بعد اعتراف امرأة عزيز مصر بأنّها راودته عن نفسه فاستعصم، وتهديدها إيّاه بقولها: ﴿ولَئِنْ لم يَفْعَلْ ما آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً مِنَ الصاغِرِين﴾[1] بقوله: ﴿رَبِّ السِّجْنُ﴾ الّذي تَوَعَّدُوني به ﴿أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾ من الانحراف وارتكاب ما لاينبغي.

ومن المعلوم أنّ تفضيله السجن كان لشدّة حُرمة ما كانت امرأة العزيز تدعوه إليه شرعاً، مع مناسبة الشروط الّتي كانت فيها طبعاً.

لقد كان الصدّيق علىٰ حدّ من الطهارة والعبوديّة لم يكن التهديد ليؤثّر فيه، بل صرّح باختيار العذاب الدنيوي فراراً عن معصية الله تعالىٰ وعذاب الآخرة، كما هو ظاهر.

فالقصّة تدلّ علىٰ الحرمة الشديدة لديه، وأنّه كان متشرّعاً بملّة إبراهيم الحنيف المسلم[2]، وإن كان الأمر كما قلنا من الحرمة العقلائيّة بل هي عقليّة أرشد إليها الشارع المقدّس. فالأمر واضح مع أنّ الآية الكريمة تُرشد إلىٰ أمر آخر أزيد من الحرمة وهو أنّ الإرهاب والتهديد حتّىٰ مع العلم بالعمل لايُحلِّل حراماً ولايُحرِّم حلالاً بل الأمر يدور مدار مسألة الأهم في نظر الشرع المقدّس وعينه الباصرة ـ كما هو ظاهر.

---

(١) يوسف ١٢: ٣٢.

(٢) ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِن كَانَ حَنِيفاً مُّسْلِماً وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (آل عمران ٣: ٦٧).

٨ ـ اللواط

بعد الزنا يأتي «اللواط» الّذي هو من الذنوب الشنيعة والجرائم الفظيعة والمعاصي الكبيرة، وهو مثل الزنا، فهو انحراف عن الطبيعة في إعمال الغريزة الجنسيّة، وكلّ انحراف مفسدة. وكلّما ازداد ازدادت المفسدة. واللفظ مأخوذ من اسم النبي «لوط» الّذي كان ينهىٰ قومه بشدّةٍ عن ذلك العمل المُنحرف الشنيع المتداول لديهم، وفي اللغة[1] هو بمعنىٰ اللصوق، وفي البحث آيتان:

الأُولىٰ: قوله تعالىٰ: ﴿*وَلُوطاً إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ * أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ*﴾[2].

الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿*وَلُوطاً إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ * إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُسْرِفُونَ*﴾[3].

تحكي الآيات الكريمة مقالة النبيّ لوط (علىٰ نبيّنا وآله وعليه السلام) لقومه في مقام تقبيح أعمالهم والإنكار عليهم بقوله: ﴿*أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ*﴾،

---

(١) معجم مقاييس اللغة ٥: ٢٢١، مادّة «لوط»، ومجمع البحرين ٤: ٢٧٢، مادّة «لوط».

(٢) النمل ٢٧: ٥٤ ـ ٥٥.

(٣) الأعراف ٧: ٨٠ ـ ٨١.

وقوله: ﴿مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِن أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ يحكي بُعدهم عن الطهارة والفضيلة. فهو يقول لهم: كيف تأتون الرجال شهوة مع أنّ الخِلقة والطبيعة يشهدان خلاف ذلك، والله تعالىٰ خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها، فأنتم إذن قوم تجهلون وتسرفون بتجاوزكم عن الحدود الفطريّة.

ثمّ تحكي الآيات الكريمة جواب قوم لوط عليه السلام بعد حكمهم بإخراج آل لوط من قريتهم اعترافاً منهم بأنّ آل لوط أُناس يتطهّرون. وهذا اعتراف وإقرار منهم أيضاً علىٰ أنفسهم بأنّهم أُناس ملوّثون وأنّهم في رجس وانحراف، ولعل ذلك أمر عقلائي يستقبحه كلّ قوم ومِلّة ابتداءً، فهو فحش ملموس ورجس ولوث قد انتهىٰ إلىٰ دمار القوم وبلادهم فكانوا من الغابرين حيث قد أُمطر عليهم مطر السوء... مطر المنذَرين.

وحكاية القصّة في القرآن الكريم واختتامها بقوله تعالىٰ: ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَىٰ ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[1]. تُعطي الحُرمة في الإسلام أيضاً مع ما في السُنّة المباركة من تشديد العذاب.

وحدّ المقترف مذكور في باب الحدود إضافة إلى ما يترتّب عليه من الأحكام من حُرمة أُمّ المفعول وأُخته وبنته علىٰ الفاعل تنزيلاً منزلة الزوجة المُحرّمة أُمّها وأُختها وبنتها علىٰ الزوج كما في كتاب النكاح والمُحرّمات السببيّة، فالتفصيل في السُنّة المُباركة في مقامه[2].

---

(١) النمل ٢٧: ٥٩.

(٢) وسائل الشيعة ٢٠: ٤٤٤، الباب ١٥، و٤٥٧، الباب ١٨، و٤٦٢، الباب ٢٠، و٤٧٦، الباب ٢٤ من أبواب ما يحرم بالمصاهرة.

٩ و ١٠ ـ الخمر والميسر

«شُرْبُ الخمر وعمل المَيْسِر»، من الكبائر المُهلِكة للفرد وللمجتمع، وفي البحث آيات:

الأُولىٰ: قوله تعالىٰ: ﴿*يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ * إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنتَهُونَ*﴾[1].

الآية الكريمة ـ كما ترىٰ ـ تخاطب المؤمنين وتشرح لهم حقيقة خارجيّة وواقعيّة طبيعيّة من أنّ «الخمر» فيه كلّ التقلّبات وكلّ الخيانات، وكذلك في صنعه وحفظه وبيعه وشرائه وشربه وكلّ مايتعلّق به، وكذلك «الميسر» وآلاته، و«الأنصاب» و«الأزلام» أيضاً، فكلّ هذا رجس، وهو من عمل الشيطان حقيقة لا جعلاً و تنزيلاً، ولذلك تأمر الآية الكريمة بالاجتناب عنها من أجل الوصول إلىٰ الفلاح، فإنّه لايمكن الفلاح من دون الاجتناب عن ذلك كلّه.

---

(١) المائدة ٥: ٩٠ ـ ٩١.

ثمّ تُشير الآية الكريمة إلىٰ حكمة الأمر من أنّ الشيطان يُريد أن يُوقع بينكم العداوة والبغضاء فيأمركم بشرب الخمر وارتكاب الميسر ونوع منه الأزلام وكذلك الأنصاب فإنّه شِرك بالله تعالىٰ. والإنسان السكران المضطرب يميل إلىٰ الغلبة في الميسر وينتهي الأمر إلىٰ التعادي والتباغض والتضارب، فيبتعد عن الله تعالىٰ وذكره وعن الصلاة وعن كلّ عمل صالح، فينحرف بذلك عن سبيل الله، ويتّجه إلىٰ سبيل الشيطان وطريقه، وذلك هو الخسران المبين.

وكيفما كان، فلا إشكال في دلالة الآية الكريمة علىٰ حُرمة الخمر والميسر، ومن المعلوم أنّ شرب الخمر والاشتغال بعمل الميسر مُحرَّم قبل سائر الأُمور المربوطة بهما، ولحن الآية وشدّة الحرمة يُفيدان أنّهما من الكبائر، كما لا يخفىٰ.

الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿*يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا...*﴾[1].

فقد أمر اللهُ تعالىٰ رسوله صلى الله عليه وآله ـ بهذه الآية الكريمة ـ بأن يجيب عن السؤال حول حكم الخمر والميسر بأنّ فيهما إثماً كبيراً ومنافعَ للناس إلّا أنَّ إثمهما أكبر من نفعهما.

ومن المعلوم حرمة ما يكون فساده أكثر وأكبر من صلاحه، إلّا أن يستعمل في جهة الصلاح. وتوصيف الإثم بالكبير وظهور المسؤول عنه في شرب الخمر وعمل الميسر تصريح بأنّهما من الكبائر وإن لم يكن كلّ التقلّبات فيهما كذلك.

ونفع الخمر في التداوي من غير الشرب، وفي الصنائع المتداولة، في قسم منه شديد الإسكار إلىٰ حدّ السم القاتل، وكذا نفع الميسر في تشغيل الفكر وتقويته

---

(١) البقرة ٢: ٢١٩.

تمريناً أقلُّ قليلٍ قِبال المفاسد الكثيرة الحاصلة عن شرب الخمر وعمل الميسر في الفرد والمجتمع، كما صرّح به قوله تعالىٰ آنفاً.

ومن المعلوم أيضاً أنّ ماذُكر في الخمر لايكون إلّا لإسكاره، فالحكم يسري إلىٰ كلّ مُسكر مائعاً كان أو غيره وبأية طريقة استُعمل، كما في المساحيق المتنوّعة في زماننا هذا، فإنّ ذلك كلّه حرام شربه وتدخينه واستعماله.

وأمّا ما توهّم من أنّ إطلاق الرجس علىٰ الخمر والأمر بالاجتناب عنه مطلقاً لايفيد إلّا أنّه نجس مجتنب، ففيه ما لا يخفىٰ بعد توصيفه بأنّه من عمل الشيطان، وعطف الميسر وغيره عليه بحيث لا يناسب إلّا الحُرمة. مع أنّ كلمة الرجس غير النجس فإنّ ما ذكره اللغويّون[1] أنّهما إذا ذكرا معاً يُراد بهما القذر والخبث وأمّا إذا افترقا فالرجس هو القبيح الخبيث وقبح الباطن، والنجس القذر والخبث واللوث الظاهري. هذا إلّا أنّ روايات الباب كثيرة في الموضوع والحكم لابدّ من أن نشير إليها فنقول:

تلك الروايات الكثيرة تنقسم إلى بيان الموضوع وبيان الحكم أو هما معاً نشير في كلّ قسم إلى بعضها:

ففي الأوّل: رواية عبد الرحمن بن الحجّاج، عن أبي عبدالله عليه‌السلام قال: «قال رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله : الخمر من خمسة: العصير من الكرم، والنقيع من الزبيب، والبتع من العسل، والمزر من الشعير، والنبيذ من التمر»[2].

من المعلوم أنّ صريح الرواية بيان الموضوع وأنّ المتّخذ من المذكورات خمر

---

(١) أُنظر لسان العرب ٦: ٩٤ ـ ٩٥ و٢٢٦، ومجمع البحرين ٤: ٧٣، مادّة «رجس».

(٢) وسائل الشيعة ٢٥: ٢٧٩، الباب ١ من أبواب الأشربة المحرّمة ح ١.

من غير تعرّض لحكمه.

وأصرح من ذلك ما عن عليّ بن الحسين عليه السلام قال: «الخمر من خمسة أشياء: من التمر والزبيب والحنطة والشعير والعسل»[١].

وفي خبر عامر بن السمط عنه عليه السلام أُضيف: «والذرة». وفي صدره «من ستّة أشياء»[٢]. وقريب منهما غيرهما كما لا يخفى على من لاحظ روايات الباب[٣].

ومنها: ما عن عليّ بن إبراهيم في تفسيره عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ﴾ الآية، «أمّا الخمر فكلّ مسكر من الشراب إذا أخمر فهو خمر، وما أسكر كثيره فقليله حرام»، الخبر بتفصيله[٤].

وإنّك تعلم أنّ ظاهر العبارة أنّ كلّ مسكر من الشراب خمر، وأنّه بصدد بيان الموضوع فيجري على كلّ مسكرٍ من الشراب أحكام الخمر ومنها الحرمة، وما أُضيف من أنّ: «ما أسكر كثيره فقليله حرام» حكم آخر مستقلّ لا يرتبط ببيان الموضوع.

ويمكن أن يقال: إنّ المقصود هو الإلحاق في الحكم وأنّ كلّ مسكر من الشراب في حكم الخمر من الحرمة، بقرينة الجملة اللاحقة القائلة بأنّ «ما أسكر كثيره فقليله حرام»، فلا يترتّب عليه كلّ أحكام الخمر من النجاسة لو قلنا بها في الخمر وجواز بيعها في موارد خاصّة، بل كلّ التقلّبات فيها إذا كان لا لغرض

---

(١) وسائل الشيعة ٢٥: ٢٧٩، الباب ١ من أبواب الاشربة المحرمة ح ٢.

(٢) المصدر نفسه: ٢٨١ ح ٦.

(٣) اُنظر وسائل الشيعة ٢٥: ٢٧٩، الباب ١ من أبواب الأشربة المحرمة.

(٤) تفسير القمي ١: ١٨٠، ذيل الآية ٩٠ من سورة المائدة، وعنه وسائل الشيعة ٢٥: ٢٨٠، الباب ١ من أبواب الأشربة المحرمة ح ٥.

الشرب والسكر بل لغرض آخر من التداوي أو التخليل وغير ذلك.

وأمّا الحكم: فلا إشكال في حرمته بصراحة روايات الباب، منها: صحيحة فضيل بن يسار قال: «ابتدأني أبو عبدالله عليه‌السلام يوماً من غير أن أسأله فقال: قال رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله : كلّ مسكر حرام، قال: قلت له: أصلحك الله، كلّه؟ قال: نعم، الجرعة منه حرام»[١] وفي الآخر عنه: «المسكر من كلّ شراب» قال: عن أبي عبدالله عليه‌السلام ـ في حديث ـ قال: «حرّم الله الخمر بعينها، وحرّم رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله المسكر من كلّ شراب، فأجاز الله له ذلك»[٢]. وصحيحة إسحاق بن عمّار قال: «سألت أبا عبدالله عليه‌السلام عن رجل شرب حسوة خمرٍ قال: يجلد ثمانين جلدة، قليلها وكثيرها حرام»[٣].

وفي الحكم والموضوع: رواية عطاء بن يسار، عن أبي جعفر عليه‌السلام قال: «قال رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله : كلّ مسكرٍ حرام، وكلّ مسكرٍ خمر»[٤].

وأمّا نجاسة الخمر أو كلّ مسكر وإن كان الأنسب البحث عنها في كتاب الطهارة، ولكن نتعرّض لها هنا بمناسبة أحكام الخمر فنقول:

لا إشكال في حرمة شرب الخمر كما عرفت من صراحة الآية وروايات الباب وقد تطابق النصّ القرآني والنبوي وعليه إجماع المسلمين، كما لا إشكال في حدّه ووجوب الإجراء عليه إذا ثبت لدى الحاكم كما فصّل في كتاب الحدود.

---

(١) وسائل الشيعة ٢٥: ٣٢٥، الباب ١٥ من أبواب الأشربة المحرّمة ح ١.

(٢) المصدر نفسه: ح ٢.

(٣) وسائل الشيعة ٢٨: ٢١٩، الباب ١ من أبواب حد المسكر ح ١.

(٤) وسائل الشيعة ٢٥: ٣٢٦، الباب ١٥ من أبواب الأشربة المحرّمة ح ٥.

وأمّا نجاسته فقد اختلف فيها على قولين؛ المشهور نجاسته، وغيرهم ذهبوا إلى طهارته.

وقد استدلّ للمشهور بأُمور:

الأوّل: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ﴾[١] بتقريب أنّ الرجس هو النجس كما قال به الفاضل المقداد في كنز العرفان[٢] والراوندي في فقه القرآن[٣] والفقه على المذاهب[٤] وغيرهم[٥].

وفيه أنّ الرجس وصف لجميع المذكورات دون الخمر فقط كما عن المجمع[٦]

---

(١) المائدة ٥: ٩٠.

(٢) قال: استدلّ أصحابنا القائلون بنجاسة الخمر بهذه الآية ووجه الاستدلال بها من وجهين:
الأوّل: أنّه وصفه بالرجس وهو وصف النجاسة لترادفهما، ولذلك يؤكد الرجس بالنجس ويقال: رجسٌ نجس.
الثاني: أنّه أمر بالاجتناب، وهو موجب للتباعد... إلخ. كنزالعرفان ١: ٧١ ـ ٧٢.

(٣) قال: والخمر وكلّ مسكرٍ نجس، يدلّ عليه آية تحريمه، وهي على العموم أيضاً (فقه القرآن ١: ٧٠).

(٤) قال: ومنها المسكر المايع سواء كان مأخوذاً من عصير العنب أو كان نقيع زبيب أو نقيع تمر أو غير ذلك، لأنّ الله تعالى قد سمّى الخمر رجساً، والرجس في العرف النجس (الفقه على المذاهب الأربعة ١: ١٥).

(٥) تهذيب الأحكام ١: ٢٧٨.

(٦) قال الطبرسي في المجمع: قال الزجاج: الرجس في اللغة اسمٌ لكلّ ما استقذر من عمل، يقال: رَجَسَ يرجسُ إذا عمل قبيحاً. مجمع البيان ٣: ٢٣٩، ذيل الآية ٩٠ من سورة المائدة.
فالإجماع الذي على كون الرجس بمعنى النجس في التهذيب غير معلوم، بل كونه بمعنى النجس الشرعي، إذ ما يفهم ذلك إلّا من القذر، وكونه بذلك المعنى غير ظاهر. والظاهر أنّه بمعنى المأثم، أو الفعل المؤدّي إلى العقاب، أو القبيح كما في آية التطهير، ليصحّ كونه خبراً عن ﴿الْمَيْسِرِ﴾ وغيره. وبالجملة لا دلالة فيها على نجاسة الخمر وهو ظاهر (زبدة البيان: ٧٢).

وصريح الآية، ولا معنى لنجاستها بأجمعها في مثل الأنصاب والأزلام. وقال الراغب في المفردات: الرجس الشيء القذر... والرجس يكون على أربعة أوجه: إمّا من حيث الطبع، وإمّا من جهة العقل، وإمّا من جهة الشرع، وإمّا من كلّ ذلك كالميتة[١].

وكذلك أهل اللغة القائلين[٢] بأنّه إذا ذكر الرجس وحده فهو بمعنى المبغوض المقبوح، وإذا ذكرا ـ الرجس والنجس ـ معاً فهو بمعنى النجس. وعلى ما عرفت فلا دلالة في الآية على النجاسة كما صرّح بذلك المحقّق الأردبيلي في الزبدة[٣].

الثاني: روايات الباب الدالّة على النجاسة ممّا ذكرها صاحب الوسائل ﷺ مثل موثّقة عمّار، وصحيحة الحلبي[٤] عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «سألته عن الدنّ[٥] يكون فيه الخمر هل يصلح أن يكون فيه خلّ أو ماء أو كامخ[٦] أو زيتون؟ قال: إذا غسل فلا بأس»[٧]. وعنه عليه السلام في الإناء يُشرب فيه النبيذ فقال: «تغسله سبع مرّات»[٨] وعنه عليه السلام قال: «إذا أصاب ثوبك خمرٌ أو نبيذٌ أو مسكر فاغسله إن

---

(١) المفردات في غريب القرآن: ١٨٨، مادّة «رجس».

(٢) اُنظر: لسان العرب ٦: ٩٤ ـ ٩٥ و٢٢٦، ومجمع البحرين ٤: ٧٣، مادّة «رجس».

(٣) قال: ولا دلالة فيها على نجاسة الخمر، ولهذا قال الصدوق: إنّ الله حرّم شربها لا الصلاة في ثوب أصابته (علل الشرائع ٢: ٣٥٧، الباب ٧٢، والمقنع: ٤٥٣، ومن لايحضره الفقيه ٤: ٥٧، ذيل الحديث ٥٠٩٠). فتأمّل. والأخبار (وسائل الشيعة ٣: ٤٦٨، الباب ٣٨ من أبواب النجاسات ح ١) مختلفة في ذلك، والأصل يؤيّده (زبدة البيان: ٧١).

(٤) وسائل الشيعة ٢٥: ٣٤٦، الباب ٢٠ من أبواب الأشربة المحرّمة ح ١٠.

(٥) الدنّ: وعاء ضخم للخمر ونحوها، يشبه الكوز ... .

(٦) الكامخ: أدام يؤتدم وخصّ بعضهم بالمخللات الّتي تستعمل لتشتهي الطعام.

(٧) وسائل الشيعة ٣: ٤٩٤، الباب ٥١ من أبواب النجاسات ح ١.

(٨) وسائل الشيعة ٢٥: ٣٦٨، الباب ٣٠ من أبواب الأشربة المحرّمة ح ٢.

عرفت موضعه، وإن لم تعرف موضعه فاغسله كلّه، وإن صلّيت فيه فأعد صلاتك»[١] وغيرها[٢] ممّا لا يخفى على المراجع.

وفيه: أنّ في المقام روايات كثيرة قبال المذكورات تدلّ على الطهارة مثل صحيحة ابن أبي يسار قال: «قلت لأبي عبدالله عليه السلام: إن أصاب ثوبي شيء من الخمر أُصلّي فيه قبل أن أغسله؟ قال: لا بأس، إنّ الثوب لا يسكر»[٣].

ومثل ذلك روايات أُخر[٤] كما لا يخفى. وعندئذٍ يقع التعارض بينها، فلابدّ من الجمع بوجه يساعد القواعد ولا يكون تبرّعاً.

قال صاحب الوسائل رحمه الله بعد نقل الطائفتين أقول: وقد عرفت أنّ ما دلّ على النجاسة أقوى وأحوط، وأنّ ما دلّ على الطهارة محمولٌ على التقيّة أو نحوها[٥].

ونوقش في هذا الجمع بأنّ المشهور بين العامّة النجاسة، فكيف يمكن أن تحمل الأخبار الدالّة على الطهارة على التقيّة، كما عن الخونساري رحمه الله في جامع المدارك[٦].

وقال المحقّق الأردبيلي (رحمه الله تعالى) في زبدته: بل لا دلالة في الأخبار أيضاً لاختلافها، والجمع بحمل ما يدلّ على وجوب الغسل على الاستحباب أولى من حمل ما يدلّ على عدمه على التقيّة[٧].

فهو رحمه الله قد جمع بحمل أوامر الغسل على الاستحباب، فإنّها لا تصرّح

---

(١) وسائل الشيعة ٣: ٤٦٩، الباب ٣٨ من أبواب النجاسات ح ٣.
(٢) اُنظر: وسائل الشيعة ٣: ٤٦٨، الباب ٣٨ من أبواب النجاسات.
(٣) وسائل الشيعة ٣: ٤٧١، الباب ٣٨ من أبواب النجاسات ح ١٠ وفيه: الحسين بن أبي سارة.
(٤) وسائل الشيعة ٣: ٤٧١، الباب ٣٨ من أبواب النجاسات ح ١١ و١٢، وص ٤٧٢ ح ١٣ و ١٤.
(٥) وسائل الشيعة ٣: ٤٧٣، الباب ٣٨ من أبواب النجاسات ذيل الحديث ١٥.
(٦) جامع المدارك ١: ٢٠٣.
(٧) زبدة البيان: ٧٢.

بالنجاسة، فتبقى الروايات الدالّة على الطهارة بلا معارض، وبذلك يظهر معنى قول الصدوق رحمه الله لديه: إنّ الله عزّوجلّ حرّم شربها لا الصلاة في ثوب أصابته[١] كما قال: ولهذا قال الصدوق[٢].

وقال السيّد رشيد رضا في مقدّمته على المغني لابن قدامة (ص ٣٢): وممّن قال بطهارة الخمر الصدوق وأبوه والجُعفي والعماني من المتقدّمين وجماعة من المتأخّرين كالمحقّق الخونساري وصاحب المدارك، وقال به من أهل السنّة ربيعة شيخ الإمام مالك وداود والظاهري والشوكاني[٣].

وقال صاحب الجواهر: ولقد أجاد البهائي في الحبل المتين[٤] بقوله: أطبق علماء الخاصّة والعامّة على نجاسة الخمر، إلّا شرذمةٌ منّا ومنهم لم يعتدّ الفريقان بمخالفتهم[٥].

وصريح ذلك وجود الخلاف بيننا وبينهم، وذهب المشهور منّا ومنهم إلى جانب النجاسة وغيرهم إلى الطهارة، وعليه فلا وجه للحمل على التقيّة سيّما أنّ المشهور منهم أيضاً ذهبوا إلى جانب النجاسة.

الثالث: ما ذكره صاحب الجواهر رحمه الله من قوله: وكيف كان، فقد انقرض الخلاف واستقرّ المذهب على النجاسة فيه وفي كلّ مايع مسكر[٦].

وأنت تعلم أنّ الخلاف أو الوفاق بين الأصحاب القريبي العهد بالأئمّة عليهم السلام هو الّذي لابدّ أن يعتنى به اعتناء الأخبار وروايات الباب لاحتمال أنّه كان في

(١) المقنع: ٤٥٣، ومن لايحضره الفقيه ٤: ٥٧، ذيل الحديث ٥٠٩٠.
(٢) زبدة البيان: ٧١.
(٣) نقلناه عن حاشية كنز العرفان (١: ٥١)، ورأيناه في الفقه على المذاهب ١: ١٥.
(٤) الحبل المتين ١: ٤٤٢. (٥) جواهر الكلام ٦: ٤. (٦) جواهر الكلام ٦: ٥.

أيديهم ما فُقد طيلة الحوادث ولم يصل إلينا دون الوفاق أو الخلاف بين من بعدهم، سيّما فيما إذا كانت فتاواهم مستندة لما في أيدينا من روايات الباب مثل ما نحن فيه، ولذلك لا نفهم وجه الاستناد إلى الانقراض والاستقرار المذكور.

الرابع: وهو آخر ما يتمسّك به للمشهور رواية عليّ بن مهزيار قال: «قرأت في كتاب عبدالله بن محمّد إلى أبي الحسن عليه السلام: جُعلت فداك، روى زرارة عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام في الخمر يصيب ثوب الرجل أنّهما قالا: لا بأس بأن تصلّي فيه، إنّما حرّم شربها». وروي عن «غير» زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام أنّه قال: «إذا أصاب ثوبك خمرٌ أو نبيذ ـ يعني المسكر ـ فاغسله إن عرفت موضعه، وإن لم تعرف موضعه فاغسله كلّه، وإن صلّيت فيه فأعد صلاتك، فأعلمني ما آخذ به؟ فوقّع عليه السلام بخطّه وقرأته: خذ بقول أبي عبدالله عليه السلام»[1].

تقريب الاستدلال أنّ الإمام عليه السلام صرّح بوضوح بلزوم الأخذ بقول أبي عبدالله عليه السلام وأنّه لابدّ من غسل موضعه أو جميع الثوب، وحتّى أمر بإعادة الصلاة إن صلّى فيه، وذلك يعدّ بيان الاختلاف ونقل القول عن الباقرين عليهما السلام: «بأنّه لابأس بأن يصلّي فيه»، فكأنّ الإمام عليه السلام رفع الاختلاف وحلّ التعارض وحكم بالنجاسة، كما ترى في كلمات الأصحاب.

وناقش في ذلك صاحب جامع المدارك بما ملخّصه أنّه لم يُذكر في الرواية أمر من الطهارة أو النجاسة بل ذُكر طريقان في العمل، وأنّ الباقر عليه السلام كان يصلّي فيه بلا غسل، والصادق عليه السلام لم يكن كذلك بل كان يغسله، أمّا أنّ غسله كان لنجاسته أو خباثته فلا نعلم، وذلك مثل ما إذا كان لرسول الله صلى الله عليه وآله في العمل طريق

---

(١) وسائل الشيعة ٣: ٤٦٨، الباب ٣٨ من أبواب النجاسات ح ٢ وذيله.

ولعليّ عليه السلام طريق آخر، وإذا سئل فقيل: خذ بما كان يعمل به رسول الله صلى الله عليه وآله وليس هناك تعارض سيّما أنّهما صادران عن إمام واحد، مع أنّ أدلّة التعارض حاكمة على الرواية وإن اختار النجاسة احتياطاً، فراجع[١].

هذا، ولكن مع ذلك كلّه فالحكم بالنجاسة بما هو حكم الله مشكل، والاحتياط أمرٌ آخر قد يكون في تركه، فالتفت.

وأمّا الميسر، فلا إشكال في حرمته ووجوب الاجتناب عنه، إنّما الكلام في الموضوع حيث لم تكن هناك حقيقة شرعيّة بل هو محوّل إلى العرف، فلا إشكال في صدقه على المقامرة بالآلات المختصّة للقمار مع المراهنة، كما اتّفق عليه كلام أهل اللغة[٢] جلّهم إنْ لم نقل كلّهم، كما لا إشكال في عدم صدقه على المراهنة في المغالبات والمسابقات في مثل العدْو والخط وأشباههما بعد التصريح بالجواز في السبق والرماية.

إنّما الإشكال في اللعب بالآلات الخاصّة من غير المراهنة بعد عدم صدق تعريف أهل اللغة. فعن الأُستاذ الأعظم الإمام الراحل الخميني (نوّر الله مضجعه) في مكاسبه المحرّمة استناداً بظاهر الآية: وأنّ الرجس وصف لذوات المذكورات والآلات المختصّة ميسرٌ وموصوف بالوصف، فلابدّ من الاجتناب عن كلّ التقلّبات فيها، ومنها اللعب بها للتفرّج والتسلّي من دون المراهنة[٣].

وفيه ما لا يخفى من ظهور الآية في حرمة شرب الخمر ولعب الميسر وعبادة

---

(١) جامع المدارك ١: ٢٠٢ ـ ٢٠٣.

(٢) الصحاح ٢: ٧٩٩، مجمع البحرين ٣: ٤٦٣، لسان العرب ٥: ١١٥، مادّة «قمر».

(٣) راجع المكاسب المحرّمة ٢: ١١ ـ ١٧.

الأصنام والاستقسام بالأزلام، كما صرّح به الطبرسي رحمه الله في المجمع[١] وغيره[٢] وظاهر كلام أكثر الفقهاء رحمهم الله مثل صاحب الزبدة رحمه الله[٣].

نعم، صراحة روايات الباب أنّ «كلّ ما قومر به فهو الميسر»[٤] وأنّ كلّ هذا بيعه وشراؤه والانتفاع بشيء منه حرامٌ من الله محرّم وهو رجسٌ من عمل الشيطان[٥].

واللعب بها ولو من دون رهان من التقلّبات المتعلّقة بها حرام أيضاً.

والآلات قد تتغيّر عن كونها مختصّة للقمار، فكلّما صدق عليه في عرف العامّة أنّه آلة القمار فاللعب به حرام مطلقاً، وإذا لم يصدق أو شكّ فيه فلا، وكذلك إذا صار مشتركاً فالقمار به حرام، ولا بأس به من دون المراهنة لعدم صدق القمار، ولعلّ منها الشطرنج الّذي كان من الآلات المختصّة بالقمار للحكّام والطغاة الظَلَمة والآن في زماننا لعلّه انقلب وصار من أدوات السباق والرياضة دون القمار والميسر، وليس تعيين الموضوع من شأن الفقيه، فتأمّل.

---

(١) مجمع البيان ٣: ٢٣٩.
(٢) التبيان ٥: ٤٣٢ ـ ٤٣٥
(٣) زبدة البيان: ٧٠ ـ ٧١.
(٤) وسائل الشيعة ١٧: ٣٢٣ و٣٢٥، الباب ١٠٤ من أبواب ما يكتسب به ح ١ و١١.
(٥) وسائل الشيعة ١٧: ٣٢١، الباب ١٠٢، من أبواب ما يكتسب به ح ١٢.

الذنوب الاجتماعيّة

الكبائر الّتي عددناها إلىٰ الآن كانت ترتبط بحياة الفرد وتأثيرها في خُسرانه وشقائه أكثر ممّا تُؤثّر في المجتمع، مع أن كلّ فرد إذا هوىٰ وفسد فقد فسد الجمع بكلّه.

ثمّ نذكر هنا في المقام ذنوباً وكبائر تُفسد المجتمع أكثر من فساد الفرد وإن كان الفرد أيضاً يتأثّر في مجتمعه ويتلّون بلونه في الجملة، والكلام فيها علىٰ منطق القرآن؛ والذنوب هي:

١ ـ التطفيف

وهو التقليل في المكيال والميزان، وتنقيص حقّ الغير عند أدائه في المعاملات والمبادلات، وفيه آيات:

الأُولىٰ: قوله تعالىٰ: ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ * الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ * وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ * أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ* لِيَوْمٍ عَظِيمٍ﴾[1].

---

(١) المطفّفين ٨٣: ١ ـ ٥.

الآيات الكريمة تنذر المطفّفين الذين ﴿الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ * وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ بأنّ لهم الويل والعذاب، وتصفهم أنّهم لايعتقدون بيوم القيامة والبعث والحساب والكتاب والجَنَّة والنار، مع أنّ ذلك كلّه حقّ واقع، لكنّهم يَفْجُرون وَيَتَجاوزون حدود الله تعالىٰ ويتصرّفون في حقوق الناس بغير حقّ، فسيكون مأواهم السجّين ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا سِجِّينٌ﴾[1]. والمطفّف بفُجوره هذا كأنّه مُكَذِّب بيوم الدين وهو المعتدي الأثيم.

ومن المعلوم أنّ الذنب الّذي يُعَدُّ مقترفه كالمكذِّب بيوم الدين ويطلق علىٰ مرتكبه أنّه أثيم فهو من الكبائر وهو ذنب عظيم.

الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لَا نُكَلِّفُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَهَا وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى وَبِعَهْدِ اللهِ أَوْفُوا ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾[2].

نهى الله تعالىٰ في هذه الآية الكريمة عن التقرّب من مال اليتيم، فكيف التصرّف فيه إلّا بالتي هي أحسن الوجوه: من تأمين مصالحه المادّيّة والمعنويّة الحاليّة والمستقبليّة، حتّىٰ يبلغ أَشُدَّهُ وينتهي إلىٰ رُشْده ومعرفة مصالحه ومضارّه بنفسه، فليسترد عندئذٍ أمواله بتمامها من غير نقص.

ثمّ أمر الله تعالىٰ بإيفاء الكيل وإتمامه، ورعاية القسط في الميزان من غير زيادة ونُقصان، وعند القول بشيء من ذكر الحق، والعدل عند بيان أمر ووصف شيء، سواء كان حال المعاملة والمعاوضة أو لا، وسواء كان الآخر من ذوي القربىٰ أو لا.

---

(١) المطفّفين ٨٣: ٨.

(٢) الأنعام ٦: ١٥٢.

ثمّ الأمر بالوفاء بعهد الله تعالىٰ، والتأكيد بأنّ ما ذُكر من الأمر والنهي هو ممّا وصّاكم به الله تعالىٰ لعلّكم تذكّرون، وتعملون بها فتهتدون وتُفلحون.

ومن المعلوم أنّ ذكر تلك الأوامر والنواهي في سياق واحد يفيد حُرمة التطفيف، سواء كان في أداء مال اليتيم أو غيره، وسواء كان من الأقرباء أو من غيرهم، ويجب الوفاء بالعهود والعقود في المعاملات وغيرها وإيفاء الكيل مطلقاً فيها، أو في أداء مال اليتيم، فإنّ التطفيف وتنقيص حقّ الغير في الأداء سرقة مُحرَّمة وضعاً وتكليفاً، فإنّ الحُرمة التكليفيّة المُعاقب عليها في الآخرة غير اشتغال الذمّة بمال الغير وحقّه، مع أنّ تحريم التطفيف والتخسير غير إيجاب التتميم والوزن بالقسط بحسب الاعتبار إثباتاً ونفياً، إلّا أنّ مرجعهما واحد لمقام الوضع بعد التكليف مع الغمض عن تبعيّة أحدهما للآخر علىٰ ما في الأُصول.

الثالثة: قوله تعالىٰ: ﴿***وَأَوْفُوا الكَيلَ إذا كِلْتُم وَزِنُوا بالقِسْطَاسِ المُسْتَقِيم ذلكَ خَيْرٌ وَأَحَسنُ تأوِيلاً***﴾[1].

الآية الكريمة تأمر بإيفاء الكيل وإتمامه وإكماله، كما تأمر بالوزن بالقسطاس المستقيم الّذي لا يحيف مال الغير ولا يزيد بل يعدل بالحق من غير زيادة ونقصان، والأمر صريح في الوجوب.

ومن المعلوم أنّ تكميل الكيل والوزن بميزان مستقيم لا يكون إلّا لأداء مال الغير وحقّه تماماً من غير نقيصة وزيادة مع أنّ اعتبار الوجوب غير الحرمة، وانتزاعُ حُرمة التطفيف والتنقيص في أموال الغير من ذلك الأمر كانتزاع وجوب أداء مال الغير من وجوب الوزن بالقسطاس المستقيم. وكيف كان، فالوضع غير

---

(١) الإسراء ١٧: ٣٥.

التكليف، والمستفاد من ذلك الوجوب بعد الحُرمة التكليفيّة للتطفيف الوضع واشتغال الذِمَّة بمال الغير وحقّه، كما كان الأمر كذلك في الأمر السابق في الآية الكريمة السابقة وفيما يلي من قوله تعالىٰ بهذا الشأن:

الرابعة: قوله تعالىٰ: ﴿*أَوْفُوا الْكَيْلَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُخْسِرِينَ * وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ * وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ*﴾[1].

فإنّ دلالة الأمر في الوفاء والوزن واحد، ولكن النهي عن التبخيس في الأشياء والعمل بوجه يُعَدُّ من المُخسرين والمفسدين يفيد حُرمة التطفيف والتنقيص في أداء مال الغير وحقّه.

تنبيه

إنّك تجد في الآيات الكريمة أنّ المسألة لم تكن وضعيّة فقط بحيث كان المطفّف مديوناً لصاحب المال حتّىٰ تفرغ ذمّته بأدائه بعينه إذا كان مشخّصاً أو بمثله وقيمته إذا لم يكن، بل العمل بنفسه مُحرَّم أيضاً، فإنّ المطفّف كأنّه مُكذِّب بيوم الدين وهو مُعتدٍ أثيم ومن أصحاب السِجِّين، وعليه التوبة من الذنب بعد إفراغ الذِمَّة وتحصيل رضا الله تعالىٰ وغُفرانه بعد رضا صاحب المال.

مع أنّك قد عرفت سابقاً[2] أنّ إطاعة المولىٰ وامتثال أوامره ونواهيه ـ حتّىٰ الإرشاديّة منها في الوضع والتكليف ـ يُورث فضيلة للعبد وتقرّباً من المولىٰ واستحقاقاً له زائداً علىٰ مقتضيات الأوامر والنواهي من المصالح والمفاسد، كما أنّ ترك أوامره أو ارتكاب نواهيه الإرشاديّة أيضاً يُورث الظُلْمة والبُعْدَ عن مقامه،

---

(١) الشعراء ٢٦: ١٨١ ـ ١٨٣.

(٢) مرّ آنفاً.

غير تحمّل مفسدة العصيان أو العذاب. فإنّ مراعاة مقام المولىٰ ورعاية عناياته بما هو، أمر آخر غير الإطاعة والعصيان وما يترتّب عليهما.

الخامسة: قوله تعالىٰ: ﴿*وَالسَّمَاء رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ * أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ * وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ*﴾[1].

الآيات الكريمة ـ كما تراها ـ جعلت النهي عن الطغيان في الميزان والأمر بالقسط فيه والتحرّز عن الخُسران، بين رفع السماء ووضع الميزان في رفعه ووضع الأرض للأنام. وبهذا فقد أشار قوله تعالىٰ إلىٰ لزوم رعاية الميزان بالقسط، وتحقّق العدل في الميزان عند أداء حقوق الناس وأموالهم علىٰ حدّ الميزان، والقسط الّذي يكون في نظام السماوات والأرض من الشمس والقمر والنجم والشجر بحيث ينتهي التخلّف في هذا النظام المُنَظَّم إلىٰ الفساد والخراب في الطبع والخلق، كذلك الطغيان والخُسْرَان في ميزان أموال الناس وحقوقهم سيُخلِفُ الفساد في حياتهم الاجتماعيّة وفي علاقاتهم الإنسانيّة.

هذا، وإن كان يحتمل أن يكون المراد من الميزان المأمور بإقامة القسط فيه هو ميزان معرفة الخالق الرافع للسماوات والواضع للأرض، الّذي هو العقل والتفكّر، فإنّ الخُسران والطُغيان فيه ينتهي إلىٰ الكفر وفساد أصل الإنسان وإيمانه، والغرض الأساس من خلقه وهو معرفة الربّ، وإن كان تفسير الطُغيان في ذلك البيان لايخلو من تكلّف.

وكيفما كان، فالأمر خطير حسب معادلته مع نظام الموجودات في خلق السماوات والأرض. فإنْ كان المراد هو الأوّل فتدلّ الآية الكريمة علىٰ أنّ

---

(١) الرحمٰن ٥٥: ٧ ـ ٩.

التنقيص والطغيان عن الحدّ عند الأخذ والإعطاء ذنب كبير.

والّذي تجدر الإشارة إليه في ختام هذا البحث هو أنّ ملاكات الأحكام الشرعيّة ومقتضياتها لاتكون إلّا منطبقة مع التكوين ونظام السماوات والأرض، وكأنّ نظام الشرع المقدّس في أحكامه الخمسة متّخذ من نظام الطبع بعلم الله تعالىٰ الّذي هو خالق الخلق ورازقهم ومشرّع الشرع لهم.

السادسة: قوله تعالىٰ: ﴿وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْباً قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَـهٍ غَيْرُهُ وَلَا تَنقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ إِنِّى أَرَاكُمْ بِخَيْرٍ وَإِنِّى أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُحِيطٍ * وَيَا قَوْمِ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[1].

يقصُّ القرآن الكريم حياة أنبياء الله تعالىٰ ورُسُلِهِ عليهم السلام بأُصول شرائعهم ومخاطبتهم أقوامهم وأُممهم في مقام الإرشاد والهداية إلىٰ ربِّ الأرباب، حتّىٰ ينتهي إلىٰ بيان قصّة النبيّ شُعيب عليه السلام وذلك في سورة هُود[2]، إذ قال لقومه: ﴿اعْبُدُواْ اللهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَـهٍ غَيْرُهُ﴾ وذكر في سياق ذلك الأصلَ العريق وأعمد الأركان في كلّ شريعة وهو قوله: ﴿وَلَا تَنقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ﴾ ثمّ أوعدهم بأنّي أراكم بخير وأخاف عليكم عذاب يوم محيط. ياقوم! أوْفوا المكيال والميزان بالقسط من غير تخسير وتنقيص، فلا تبخسوا الناس أشياءهم، فإنّ ذلك ينتهي إلىٰ الفساد ﴿وَلَا تَعْثَوْاْ فِى الأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾.

ومن المعلوم أنّ ذلك الوعظ والأمر مع بيان ترتّب العذاب علىٰ تركه في سياق أبسط الأُصول الاعتقاديّة يدلّ علىٰ حُرمة التنقيص في المكيال والتطفيف

---

(١) هود ١١: ٨٤ ـ ٨٥.

(٢) وشطر من ذلك في سورة الأعراف ٧: ٨٥.

في الميزان بأشدّ وجه.

والحاصل: أنّ هذه الآيات تدلّ علىٰ أنّ التطفيف في المكيال مُحرّم شرعاً وتكليفاً، زائداً علىٰ الوضع واشتغال الذمّة، علىٰ مافي كتاب التجارة عند الكلام في العوضين، وكذلك التخسير في الميزان. وممّا لابدّ أن لا يغفل عنه أنّ الآيات لاتفيد الحرمة إلّا فيما يكال أو يوزن (الحرمة الوضعيّة والتكليفيّة معاً) مهما كان الكيل والميزان، كذلك فلا يشمل ما يقدر به الأراضي أو المنسوجات أو الطول في الطرق أو الحجم في كثير من المايعات، فإنّ وحدة القياس مثل «متر» أو «كيلومتر» أو «ليتر» أو «سي سي؛ cc» غير الميزان الّذي يوزن به الأشياء كما كان المثقال والنخود حتّى الكيلو غير الميزان الّذي يوزن به، فإنّ ما يوزن به هو الميزان دون واحد الموزون. ألا ترى أنّ الشيخ الأعظم الأنصاري رحمه الله قال في المكاسب: وكيف كان فلا إشكال في حرمته، ويدلّ عليه الأدلّة الأربعة. ثمّ إنّ البخس في العدّ والذرع يلحق به حكماً وإن خرج عن موضوعه[1]، فتنبّه.

وأمّا استحباب الأخذ لنفسه ناقصاً والإعطاء راجحاً فلعلّه للاحتياط، قال الصادق عليه السلام على المحكي من خبر صفوان: «إنّ فيكم خصلتين هلك بهما من قبلكم من الاُمم، قالوا: وما هما يا بن رسول الله؟ قال: المكيال والميزان»[2].

ولما عساه يفهم من قوله تعالىٰ: ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾ من حسن خلافه، ولايخفى أنّه لا يستفاد الاستحباب الشرعي ممّا ذكر.

---

(١) كتاب المكاسب ١: ١٩٩.

(٢) وسائل الشيعة ١٧: ٣٩٣ ـ ٣٩٤، الباب ٧ من أبواب آداب التجارة ح ٧.

٢ ـ الرّشوة

الثاني من المُحرّمات الّتي تُفسد المجتمع أكثر من الفرد «الرّشوة»، وهي المال الّذي يُعطىٰ ويُؤخذ لا عن حقّ لتغيير الحقّ بالباطل، وتبديل الأمر الّـذي عـليه وتحريفه إلىٰ غيره وعكسه، في حين لابدّ من الحكم بالحقّ وجعل الأمر فيما لابدّ أن يُجعل فيه، مع علم الآخذ والمعطي أو أحدهما أو بدون العلم، فاذا علما الحقّ ولم يحكم به إلّا بعد أخذ مال لا عن حقٍّ أو أخذَ ليحكم بغير الحقّ، وكذلك فيما إذا علم الحاكم الحقّ فقط وأخذ شيئاً ليحكم بالحقّ في تصوّر المُعطي فحكم بالحقّ أو بالباطل، والأمر كذلك في عكس ذلك فإذا علم المُعطي «الحقّ» فأعطىٰ «ليحكم» الآخذ حسب ظواهر الأمر مع أنّها خلاف الحقّ فإنّ ما يُعطيه يُعدُّ «رشوةً» ومـا يأخذه «سُحْتاً»[١].

قال صاحب المعجم الوسيط: الرّشوة: ما يعطى لقَضاء مصلحةٍ، أو ما يعطىٰ لإحقاق باطل أو إبطال حقّ، والجمع رُشاً[٢].

---

(١) ولقد ذكرنا كلمات القوم ومواضع الآيات وروايات الباب بتفصيل في رسالتنا «القضاء في الإسلام»: ص ١١٣.

(٢) المعجم الوسيط ١: ٣٤٨ مادّة «رشا».

والحكم في ذلك كُلّه ظاهر، حيث يحرم الأخذ والإعطاء كما تحرم الدلالة والوساطة فيها، وفي المقام آيات:

الأُولىٰ: قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقاً مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[١].

تنهى الآية صراحة عن أكل المال بالباطل أوّلاً: بأيِّ وجه من الوجوه، سواء كان من بيت المال أو من أموال الناس، كأكل مال اليتيم بغير وجه شرعي أو غيره؛ ومنه المال الّذي يُؤكل بحُكم الحاكم بغير حقّ، وهو يعلم بذلك الحكم لأمر لم يتبيّن واقعه علىٰ الحاكم وتبيّنه عنده أو لما تدلّى به اليه من إعطاء شيء ليحكم له بما ليس له من مال الغير وفريق من أموال الناس.

وثانياً: تنهىٰ الآية الكريمة عن الإدلاء إلىٰ الحكّام بالأموال وإعطاء شيء لهم ليحكموا بغير الحقّ، وبهذا يأكلون فريقاً من أموال الناس بالإثم، والنهي ظاهر بل صريح في الحرمة. وإذا كان الإدلاء بها حراماً، فلا فرق بين الأخذ والإعطاء، فكما أن ذلك حرام علىٰ المعطي المدلي فهو كذلك حرام علىٰ الحاكم والقاضي الآخذ، وليس ذلك إلّا الرشوة الموجبة لانحراف الحقّ عن سبيله، المنتهي إلىٰ الفساد المحرَّم عقلاً وشرعاً. قال تعالىٰ: ﴿ولا تَعْثَوْا فى الأرضِ مُفْسِدِين﴾[٢].

وحرمة المال المأخوذ من هذا الطريق غير حرمة الرشاء والارتشاء، ولذلك إذا كان المال المأخوذ حقّه وانحصر طريق الوصول بإعطاء شيء فقد يقال بحرمته علىٰ الآخذ فقط دون المعطي.

قال المحقّق في الشرائع: الرشوة حرام علىٰ آخذها، ويأثم الدافع لها إن

---

(١) البقرة ٢: ١٨٨.

(٢) هود ١١: ٨٥.

توصّل بها إلىٰ الحكم له بالباطل، ولو كان إلىٰ الحقّ لم يأثم[١].

ولكن إطلاق لسان روايات الباب يخالفه فقد روي عن النبيّ صلى الله عليه وآله: «لعن الله الراشي والمرتشي في الحكم»[٢]. وعن أبي عبد الله عليه السلام قال: «الرشا في الحكم هو الكفر بالله تعالىٰ»[٣]. ودعوىٰ الانصراف غير مسموع.

وكذلك قال الشهيد في المسالك بعد نقله اتّفاق المسلمين على الحرمة، وتلخيص بحث الشيخ رحمه الله في المبسوط حول الفرق بين الرشوة والهديّة[٤]، قال: والحقّ أنّها محرّمة على المرتشي مطلقاً، وعلىٰ الراشي كذلك إلّا أن يكون محقّاً ولا يمكن وصوله إلىٰ حقّه بدونها فلا يحرم عليه[٥].

الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿*يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيراً مِنَ الْأَحْبارِ وَالرُّهْبانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوالَ النَّاسِ بِالْباطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ...*﴾[٦].

تذمُّ الآية الكريمة كثيراً من علماء اليهود والنصارىٰ لأنّهم يأكلون أموال الناس بالباطل ويصدّون عن سبيل الله، ومن المعلوم أنّ الأموال الّتي كانوا يأكلونها بالباطل لم تكن في معاملاتهم التجاريّة فإنّهم كانوا عُلماء لا تُجّار، بل إنّهم كانوا في طريق صدّهم عن سبيل الله وتلبيسهم الحقّ بالباطل وحُكمهم بغير الحقّ، ولا سيّما في مسألة الإسلام وظُهور النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، فإنّ اليهود والنصارى كانوا يَعْرفون الحقّ كما يعرفون أبناءهم ومع ذلك كانوا يُعطون

---

(١) شرائع الإسلام ٤: ٧٨.

(٢) سنن الترمذي ٣: ٦٢٢ ح ١٣٣٦، ومسند أحمد ٢: ٣٨٧ و٣٨٨.

(٣) وسائل الشيعة ٢٧: ٢٢٢ و٢٢٣، الباب ٨، من أبواب آداب القاضي ح ٣ و٨.

(٤) المبسوط ٥: ٥٠٧ ـ ٥٠٨.

(٥) مسالك الافهام ١٣: ٤٢١.

(٦) التوبة ٩: ٣٤.

علماءهم المال ليحكموا بما يُريدونه، وليلبسوا الحقّ بالباطل. وكان علماؤهم يأكلون أموال الناس بالباطل ويصدُّون عن سبيل الله وعن معرفة الحقّ والإسلام.

ومن المعلوم أنّ إثم العلماء وذنبهم في تلبيسهم الحقّ بالباطل وأخْذهم الأموال لذلك بالباطل تحفّظاً علىٰ رئاستهم الدنيويّة، وأكلاً لأموالهم مع جهل الناس بذلك كان أعظم، ولاينافي عدم الحُرمة علىٰ المعطين، فإنّ ذلك نوع ارتشاء من القابل وإن لم يعلم المعطي كما أُشير اليه في آخر الآية الكريمة السابقة: ﴿وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[1] فإنّ العلم بأنّ ذلك المال كان لإبطال الحقّ أو لإحقاق الباطل، وللحكم بغير الحقّ وتلبيس الأمر يُوجب أن يكون ذلك رشوة سواء كان ذلك العلم من الطرفين أو من طرف واحد.

الثالثة: قوله تعالىٰ: ﴿سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ...﴾[2].

تقصّ الآية الكريمة أوصاف بعض اليهود بأنّهم ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ﴾[3] ويقولون: ﴿هَذَا مِنْ عِندِ اللهِ﴾[4]، تبديلاً للحقّ عمّا هو عليه، كما كانوا يقولون لأتباعهم: ﴿إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ﴾[5] وإلّا فاحذروهُ تَحَفُّظاً علىٰ تسلّطهم ﴿أُوْلَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ لَهُمْ فِى الدُّنْيَا خِزْىٌ وَلَهُمْ فِى الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[6]. فإنّهم ﴿سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ﴾[7] يقولون الخلاف والباطل ويستمعون اليه ويأكلون الأموال بتلك الأعمال الباطلة.

---

(١) البقرة ٢: ١٨٨.
(٢) المائدة ٥: ٤٢.
(٣) المائدة ٥: ٤٢.
(٤) البقرة ٢: ٧٩.
(٥) المائدة ٥: ١٣.
(٦) المائدة ٥: ٤١.
(٧) المائدة ٥: ٤٢.

ومع ذلك كلّه، فالآية الكريمة تخاطب النبي ﷺ في شأنهم بأنّهم إن جاءوك فاحكم بينهم بالحقّ أو أعرض عنهم، وكيف يَرضون بحكمك وتحكيمك وعندهم التوراة، ذلك الكتاب الّذي يحكم بالحقّ، ويحكم أنّهم هم المُنافقون، وهم الذين لايعرفون إلّا ظاهراً من الحياة الدنيا، ولا يعلمون إلّا التكالب علىٰ الدنيا وحطامها والتظاهر بشؤونها وظواهرها.

ومن المعلوم أنّ الآية الكريمة كسابقتها تدلّ علىٰ حُرمة المال المأكول من طريق إبطال الحقّ والحكم بغير ما أنزل الله فانه سُحْتٌ مُحرَّمٌ، وذلك المال هو الرشوة كما أُطلق عليه في الحديث الشريف[1]، وأشار إليه صاحب المفردات في قوله: وتُسمَّىٰ الرشوة سُحتاً بعد تفسيره أصل السُحْت بالقِشر الّذي يُسْتَأْصَل[2].

فإن قلت: إنّ مفاد الآيتين الراجعتين إلىٰ علماء أهل الكتاب لا يرتبط بمال مأخوذ للحكم بشيءٍ حقّاً أو باطلاً، بل راجع إلىٰ الأموال الّتي كانوا يأخذونها بما هم من الأحبار والرهبان المبلّغين لشريعة موسىٰ وعيسىٰ ـ علىٰ نبيّنا وآله وعليهما السلام ـ وهم كانوا يتخلّفون عن الحقّ ويحرّفون الكلم عن مواضعه ويقولون هذا من عند الله؛ فلا تدلان علىٰ حرمة الرشوة، بل علىٰ أكل المال بالباطل.

قلت: نعم، إن كان المراد من الآيتين ما ذكر فهو كما ذكر، ولكن يمكن أن يشتمل علىٰ ما كانوا يأخذونه لحفظ رئاستهم وبيان الباطل والتستر علىٰ الحقّ وهو ظهور الإسلام كما لا يخفىٰ فيشملان الرشوة أيضاً. فتأمّل.

---

(١) مرّ آنفاً.

(٢) المفردات في غريب القرآن: ٢٢٥، مادّة «سحت».

فرع

الظاهر جواز إعطاء المال رشوة إذا توقّف عليه استيفاء الحقّ وإن حرم أخذه، والدلالة عليه علىٰ أساس مسألة الأهمّ، ودوران الأمر بين الضررين.

ولا يجوز إعطاؤُهُ أيضاً إذا توقّف عليه تسريع ما علىٰ الموظّفين العاملين أداؤهُ، فإنّه رشوة أيضاً حيث لا يجوز له مع أنّه إتلاف حقّ الغير غالباً في الأُمور المتناوبة. نعم، لا بأس بما هو متداول من الإهداء لهم قِبال عنايتهم من غير تضييع حقّ الآخرين إن كان هديّة واقعاً بحيث لم يكن الأخذ والإعطاء للعمل أو لتسريعه ولا مؤثّراً فيه، بل علىٰ أساس المجاملات في علاقاتهم العادية.

قال الشهيد في المسالك ـ بعد بيان الفرق بين الهديّة والرشوة وتلخيص كلام الشيخ في المبسوط ـ[١]: والأظهر أنّه إن كان الغرض التودّد أو التوسّل لحاجة من العلم ونحوه فهو هديّة، وإن كان التوسّل إلىٰ القضاء والعمل فهو رشوة[٢].

هذا كلّه حسب ما يقتضيه ظواهر الآيات[٣]، وأمّا بعد ملاحظة روايات الباب فمحصّل البحث أنّه لا إشكال في حرمة الرشوة، وأنّها في حدّ الكفر بالله العظيم وبرسوله صلى الله عليه وآله وأنّ المال المأخوذ سحتٌ مضمون لابدّ من الردّ إلى صاحبه.

إلّا أنّ الكلام في حدود الموضوع وهل هو في القضاء والحكم إذا توصّل بها إلى الباطل أو إلى مطلق الحكم وإن كان حقّاً أو يعمُّ ما يتوصّل به إلى ما يريد من الأُمراء والولاة، بل كلّ من يحتاج إليه الناس في فقاهته أو صناعته، والأمر الّذي بيده إذا أخذ مالاً ليُجيبهم أو يعمل لهم ما عليه العمل مجّاناً، ومن ناحية المعطي هل

---

(١) المبسوط ٥: ٥٠٧ ـ ٥٠٨.

(٢) مسالك الأفهام ١٣: ٤٢١.

(٣) مرّت آنفاً.

يختصّ بالمال أو يعمّ الفعل والقول؟ وجوه بل أقوال تراها في كلمات الفقهاء العظام واللغويّين[١].

والعمدة في المقام الآيات وروايات الباب في الحكم والموضوع، فإنّ صراحة الآية الأُولى النهي عن الإدلاء بالمال إلى الحكّام للتوصّل إلى الباطل، وإن كان ذلك المال أكل بالباطل كالمال المحكوم له وهو فريقٌ من أموال الناس بالإثم كما عرفت.

وذلك هو المتيقّن من مصاديق الرشوة المتّفق عليه في كلمات الفقهاء العظام وتعابير اللغويّين.

كما أنّ ذلك صريح أكثر روايات الباب مثل رواية عمّار بن مروان[٢]

---

(١) ففي القاموس المحيط (٤: ٣٣٤): الرشوة مثلثةً: الجُعل.

وفي المصباح المنير (ص ٢٢٨): ما يعطيه الشخص للحكّام وغيره ليحكم أو يحمله على ما يريد.

وفي المنجد (ص ٢٦٢): ما يعطى لإبطال حقّ أو إحقاق باطل.

وفي المعجم الوسيط (١: ٤٨): ما يعطى لقضاء مصلحة أو ما يُعطى لإحقاق باطل أو إبطال حقّ وجمعه رُشا.

وفي المفردات (ص ٢٢٥): ذيل السحت... وسمّي الرشوة سُحتاً.

ففي مفتاح الكرامة (١٢: ٣٠٢): الرشوة عند الأصحاب: ما يُعطى للحكم حقّاً وباطلاً.

وعن كاشف الغطاء (في شرح القواعد، كتاب المتاجر ١: ٢٧٧): ليست الرشوة مطلق الجُعل كما في القاموس بل بينه وبين الأجر عموم من وجه ولا البذل على خصوص الباطل كما في النهاية والمجمع، ولا مطلق البذل ولو على خصوص الحقّ بل هو البذل على الباطل أو على الحكم له حقّاً أو باطلاً مع التسمية وبدونها، انتهى.

وفي الجواهر (٢٣: ٢٤٥): كلّ ما يُعطى للحاكم وقصد به التوصّل إلى الحكم من مال أو عمل أو قول وكذلك ما يُعطى لغير الحاكم وصلة على الأقوى لعموم بعض الروايات.

(٢) وسائل الشيعة ١٧: ٩٢ و٩٣، الباب ٥ من أبواب التكسب به ح ١ و٢ و٣.

وسماعة[١] والسكوني[٢] ومرسلة الصدوق[٣] وغيرها عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام قالوا: «... فأمّا الرشاء في الحكم فإنّ ذلك (أو فهو) الكفر بالله العظيم». فإنّ الظاهر الرشاء في حكم الحاكم بالباطل بإبطال الحقّ أو إحقاق الباطل وإن كان الإطلاق يشمل مطلق التوصّل إلى الحكم سواء حكم بالحقّ أو بالباطل، وكيف ما كان تختصّ بالحكم.

نعم، في رواية الأصبغ عن أمير المؤمنين عليه السلام: «أيّما والٍ احتجب عن حوائج الناس احتجب الله عنه يوم القيامة وعن حوائجه، وإن أخذ هديّةً كان غلولاً، وإن أخذ الرشوة فهو مشرك»[٤].

فقد أطلق الرشوة على المال الّذي يأخذه الوالي وليس الحاكم، فإنّ ظاهر الحكم فيما سمعت من الصادقين عليهما السلام القضاء، والوالي عليه أُمور خاصّة في نطاق ولايته بما هو والٍ فلا تختصّ بما يُعطى القاضي فقط.

كما في رواية جابر قال: «قال أبو جعفر عليه السلام: لعن رسول الله صلى الله عليه وآله من نظر إلى فرج امرأة لا تحلّ له، ورجلاً خان أخاه في امرأته، ورجلاً احتاج إليه الناس لتفقّهه فسألهم الرشوة»[٥].

فإنّ الرجل ليس بقاض ولا والٍ بل ممّن يحتاج إليه الناس فيما عليه الإجابة،

---

(١) وسائل الشيعة ١٧: ٩٢ و٩٣، الباب ٥ من أبواب التكسب به ح ١ و٢ و٣.

(٢) وسائل الشيعة ١٧: ٩٣، الباب ٥ من أبواب التكسب به ح ٥، وفيه: «السحت ثمن الميتة... والرشوة في الحكم».

(٣) من لايحضره الفقيه ٣: ١٧١ ـ ١٧٢ ح ٣٦٤٨، وعنه وسائل الشيعة ١٧: ٩٤، الباب ٥ من أبواب ما يكتسب به ح ٨.

(٤) وسائل الشيعة ١٧: ١٩٤، الباب ٥ من أبواب ما يكتسب به ح ١٠.

(٥) وسائل الشيعة ٢٧: ٢٢٣، الباب ٨ من أبواب آداب القاضي ح ٥.

والفقه مثال فيشمل الطب وما هو من ضروريّات حياة المجتمع، وأُطلق على ما يسأل عن الناس الرشوة. ومن المعلوم أنّه لايشمل الأُجرة قبال الأعمال والأفعال المتعارفة غير الواجب عليه عيناً، فإنّ عمل المؤمن محترم وليس بمجّان وجزاف.

ومقتضى الجمع بين الآية والروايات الّتي عرفت، أنّ الرشوة: هي المال الّذي يعطى القاضي أو الوالي أو من كان موظّفاً حسب مقتضى الشرع أو العرف والحكومة للإتيان بما احتيج إليه الناس من القضاء وأُمور الولاية وشؤون المجتمع كما في الدوائر الحكوميّة، بل حتّى إذا كان ترك ما عليه الإتيان حفظاً لمنفعة معطي المال ودافعه.

أمّا أنّ الرشوة هذه هي سحت وحرام وأكله أكل للمال بالباطل فهو ظاهر لاكلام فيه، كما أنّ السحت أنواع كثيرة أُشير إليها في الروايات الّتي ذكرناها.

وعليه، فلا يتمّ ما عن المحقّق (رحمه الله تعالى) في الزبدة من أنّ: السحت هو الرشوة[١]. فإنّ الرشوة سحتٌ، وليس كلّ سحت رشوة، كما عرفت.

مسألة: إذا انحصر الطريق إلى استيفاء الحقّ بالرشوة، فعن الأصحاب[٢] الجواز للمعطي مع أنّ لسان الحرمة لا يقبل التخصيص، والحقّ ما عن المحقّق (رحمه الله تعالى) في الشرائع في كتاب القضاء حيث قال: المسألة السادسة عشرة: الرشوة حرام على آخذها، ويأثم الدافع لها إن توصّل بها إلى الحكم له بالباطل، ولو كان إلى الحقّ لم يأثم[٣].

---

(١) زبدة البيان: ٤٦٧.

(٢) المبسوط ٥: ٥٠٧، المهذّب ٢: ٥٨١، السرائر ٢: ١٦٨، قواعد الأحكام ٣: ٤٢٩، مسالك الأفهام ١٣: ٤٢١، جواهر الكلام ٤١: ١٨١.

(٣) شرائع الإسلام ٤: ٧٨.

فإنّ ظاهر قوله «لم يأثم» أنّه معذور في الدفع للضرورة وانحصار الطريق دون التخصيص وأنّ الرشوة حرام إلّا في المقام، ولذلك ترى أنّه رحمه الله قال في كتاب التجارة: الثانية: الرشا حرامٌ، سواء حُكم لباذله أو عليه، بحقّ أو باطل[١]. وظاهر ذلك أنّها حرام على الدافع والآخذ، فلا تهافت في كلامه رحمه الله ونظره في المقامين فإنّ المضطرّ لا يأثم، لا أنّه يحلّ له الحرام ولذلك قيل: الضرورات تقدّر بقدرها.

وقد صرّح بذلك الشهيد في «المسالك» حيث قال بعد نقل الأقوال: والحقّ أنّها محرّمة على المرتشي مطلقاً، وعلى الراشي كذلك إلّا أن يكون محقّاً ولا يمكن وصوله إلى حقّه بدونها فلا يحرم عليه[٢].

مع الاستظهار من عدم الحرمة للشخص كونه معذوراً لا أنّ الحرام صار حلالاً في المقام تخصيصاً، سيّما أنّ الرشوة لا تتحقّق إلّا بالدفع والأخذ، فلا معنى للحرمة لأحدهما دون الآخر، ولذلك لا يقال إنّ قوله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ﴾ مخصّص لقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ﴾[٣].

وذلك أيضاً ظاهر كلام صاحب الجواهر (رحمه الله تعالى) وإن كان قد يُستظهر منه الخروج تخصّصاً مع أنّه لا تخصيص في المقام ولا التخصّص والحرمة مطلقة وفي الفرض معذورٌ لا إثم عليه، ومن ذلك يتهافت صدر كلامه مع ذيله ظاهراً حيث قال: نعم، لو توقّف تحصيل الحقّ على بذله لقضاة حكّام الجور جاز للراشي وحرم على المرتشي ـ كما صرّح به غير واحد[٤]، بل لا أجد فيه خلافاً ـ لقصور أدلّة الحرمة عن تناول الفرض الّذي تدلّ عليه: أُصول الشرع وقواعده

(١) شرائع الإسلام ٢: ١٢.
(٢) مسالك الأفهام ١٣: ٤٢١.
(٣) المائدة ٥: ٣.
(٤) جواهر الكلام ٢٣: ٢٤٢.

المستفادة من الكتاب والسنّة والإجماع والعقل، ضرورة أنّ للإنسان التوصّل إلى حقّه بذلك ونحوه ممّا هو محرّم عليه في الاختيار، بل ذلك كالإكراه على الرشاء الّذي لا بأس به على الراشي معه عقلاً ونقلاً[١].

فإنّ ظاهر قصور الأدلّة عن تناول الفرض الخروج تخصّصاً، مع أنّه لا وجه لعدم التناول مع الإطلاق وعدم ذكر للقيد والمخصّص متّصلاً ومنفصلاً.

وأُصول الشرع وقواعده ليست إلّا قاعدة الأهمّ والمهمّ والضرورات تبيح المحذورات، والنقل مثل حديث الرفع[٢] ولا ضرر[٣] وأشباهها.

وأنت تعلم أنّ تلك القواعد والأحاديث لا تكون مخصّصاً ولا مقيّداً، بل رافعاً للعقاب، فإنّ مقام الامتثال غير مقام الجعل، فدقّق.

وأمّا قوله ﷺ: «هديّة الأُمراء غلول»[٤] فقد فصّل في المفصّلات سيّما في المبسوط للشيخ (رحمه الله تعالى) وملخّص كلامه: أنّ الهديّة إن كانت مؤثّرة في عمل الوالي أو الأمير بأن كانت قبل العمل ولم يكن لها رابطة وسابقة فهي سحت غلول وإلّا فلا[٥]، فراجع أعاذنا الله منه.

---

(١) مختلف الشيعة ٨: ٤٠٢، ومفتاح الكرامة ١٢: ٣٠١.

(٢) وسائل الشيعة ١٥: ٣٦٩، الباب ٥٦ من أبواب جهاد النفس ح ١.

(٣) وسائل الشيعة ١٨: ٣٢، الباب ١٧ من كتاب التجارة ح ٣ و٤ و٥، و٢٥: ٤٠٠، الباب ٥ من كتاب الشفعة ح ١، و٢٥: ٤٢٠ و٤٢٩، الباب ٧ و١٢ من كتاب إحياء الموات ح ٢ و٣ و٥، و٢٦: ١٤، الباب ١ من كتاب الفرائض ح ١٠.

(٤) وسائل الشيعة ٢٧: ٢٢٣، الباب ٨ من أبواب آداب القاضي ح ٦.

(٥) المبسوط ٥: ٥٠٨.

٣ ـ أكل مال اليتيم

الثالث ممّا يُفسد المجتمع أكثر من فساد الفرد من المُحرّمات هو «أكل مال اليتيم»، فإنّه من الكبائر الّتي يصلى مقترفه السعير والنار، وفيه آيات:

الأُولىٰ: قوله تعالىٰ: ﴿*وَآتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَتَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوباً كَبِيراً*﴾[1].

أمر الله تعالىٰ بإيتاء أموال اليتامىٰ وردّها إليهم، ونهىٰ عن تبديل الخبيث بالطيّب منها وأكل أموالهم مع أموال غيرهم، فإنّ اختلاط مال اليتيم مع مال غيره بغير وجه شرعي هو اختلاط الحرام بالحلال، والمختلط كلّه حرام حتّىٰ يتميّز الخبيث من الطيّب، وأكل ذلك المال الحرام هو الحوب الكبير.

كما أنّ تبديل الرديء من أموالكم بالجيّد من أموال اليتامى تبديل للخبيث بالطيّب ومحرّمٌ.

نعم، ردّ أموالهم إليهم لابدّ وأن يكون بعد الاختبار والاستيناس، فإنّ الغرض الأصلي هو المحافظة علىٰ أموال اليتامىٰ وحقوقهم، والمقصود منهم الذريّة

---

(١) النساء ٤: ٢.

الضعاف الذين تُركوا بلا أب، فكما أنّ أكل أموالهم والتصرّف فيها بلا وجه شرعيّ ولاعن حقّ هو أكل للمال بالباطل، فإنّ إيتاءهم أموالهم قبل رُشْدِهم وهم لايعلمون صلاحهم وخيرهم ولا يُميزون تضييع لأموالهم وتفويت لحقّهم أيضاً، وذلك مع العلم مُحرّم بلا إشكال. قال تعالى: ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْداً فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافاً وَبِدَاراً أَنْ يَكْبَرُوا وَمَنْ كَانَ غَنِيّاً فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيراً فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾[1].

الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْماً إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَاراً وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيراً﴾[2].

الآية الكريمة من جملة الآيات الباحثة حول موضوع الأموال ومراقبة حدودها والتصرّف فيها، لا سيّما من قِبَل الولاة المعاشرين المباشرين لها، ومنها أموال السفهاء والصغار والأيتام والأوصياء وكالتصرّف في صدقات النساء، فعليهم الدقّة والمراقبة، والله تعالىٰ ذو حساب دقيق وشديد وسريع، لا يخفىٰ عليه الكثير واليسير من درهم أو دينار، فمن اتقىٰ حدود الله ولم يتجاوزها فسوف يُحاسب حساباً يسيراً والعكس بالعكس، فالذين يأكلون أموال اليتامىٰ ظلماً إنّما يأكلون في بطونهم ناراً وسيصلون سعيراً.

ومن المعلوم دلالة الآية الكريمة علىٰ حُرمة أكل مال اليتيم، بل إنّها تدلّ علىٰ أنّه من الكبائر، فإنّ أكل ذلك أكل للنار. نعم، إذا لم يكن ذلك عن ظلمٍ وتعدٍّ ـ كما إذا كان بعنوان حقّ التولية وكان مُعسراً ـ فلا بأس.

الثالثة: قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ

---

(١) النساء ٤: ٦.
(٢) النساء ٤: ١٠.

وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولاً ﴾[١].

إذا كان الدنوّ والتقرّب إلىٰ أموال اليتامىٰ منهيّاً عنه فكيف التصرّف فيها؟ فإنّه مُحرّمٌ منهيٌّ عنه أشدّ من التقرّب اليها إلّا إذا كان بوجه أحسن، كحفظ مصالح اليتامىٰ إذا كان من طرف الوليّ والوصي مالم يبلغ اليتيم رُشْدَهُ وأشُدَّهُ، فإنّه بعد ذلك لابدّ من إيتائهم أموالهم إليهم، والوفاء بالعهد ﴿*إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولاً*﴾.

ثمّ إنّ ظاهر النهي هو الحُرمة، وتناسب الحكم والموضوع يقتضي أن يكون وضعيّاً فقط أي موجباً للضمان، إلّا أنّ السياق وذكره خلال مُحرّمات اُخرىٰ كالقتل والزنا والتطفيف وغيرها يفيد الحُرمة تكليفيّاً، ويُرشد إلىٰ ذلك بل يُصرّح به قوله تعالىٰ: ﴿*إِنَّهُ كَانَ حُوباً كَبِيراً*﴾ الّذي ورد في الآية الكريمة السابقة، وقريب ممّا ذكرنا قوله تعالىٰ: ﴿*وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِى هِىَ أَحْسَنُ حَتّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ...*﴾[٢].

والتقريب هو التقريب.

---

(١) الإسراء ١٧: ٣٤.

(٢) الأنعام ٦: ١٥٢.

٤ ـ الفتنة

الرابع من الكبائر الّتي تُفسد المجتمع أكثر من الفرد هي «الفتنة» وهي لغةً: الاختبار بالنار؛ يقال: فتنَ المعدن صهَرَه في النار ليختبره، وفلاناً عذّبه ليحوّله عن رأيه ودينه[١]، قال تعالى: ﴿وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللهُ إِلَيْكَ﴾[٢].

والابتلاء قال تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَنَبْلُوكُمْ بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً...﴾[٣].

وقال الراغب: أصل الفَتْن إدخال الذهب النار لتظهر جودته من رداءته واستُعمل في إدخال الإنسان النار؛ قال تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾[٤] ـ إلى قوله: ـ وتارةً في الاختبار نحو قوله تعالى: ﴿وَفَتَنَّاكَ فُتُوناً﴾[٥]. وقال تعالى: ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾[٦].

ومن المعلوم أنّ كلّ واحد من المعنيين لا يكون موضوعاً لحكم شرعيّ خاص، فإنّ الله تعالى يبتلي الإنسان ويختبره، بل نظام الخلقة وسلسلة الحياة هو

---

(١) المعجم الوسيط ٢: ٦٧٣، مادّة «فتن».
(٢) المائدة ٥: ٤٩.
(٣) الأنبياء ٢١: ٣٥.
(٤) الذاريات ٥١: ١٣.
(٥) طه ٢٠: ٤٠.
(٦) العنكبوت ٢٩: ٢.

الابتلاء والاختبار، وروح المعنيين واحد. قال تعالى: ﴿خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً﴾[١]. وقال تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ﴾[٢].

واختبار الإنسان لا يكون إلّا بابتلائه فإنّه: «في تقلّب الأحوال علم جواهر الرجال»[٣].

هذا، إلّا أنّ هناك معنىً آخر للفتنة: وهو إيجاد الاضطراب وبلبلة الأفكار، كما صرّح به صاحب المعجم[٤]؛ قال: قال تعالى: ﴿... فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ﴾[٥]. فإنّ الفتنة الّتي يبتغيها الذين في قلوبهم زيغ باتّباع المشتبه مع وجود المحكمات من الآيات ليست إلّا إيجاد الاضطراب الفكري والاختلاف في اعتقاد المؤمنين.

والفتنة بهذا المعنى هي الّتي كانت المبتغى للمنافقين والمعاندين لأهل الحقّ واليقين في كلّ شريعة ودين، سيّما في الأجواء المضطربة المخوفة والشرائط الحائلة مثل الحرب إذا كانت نائرة ودائرة.

بل ذلك المعنى كان يتحقّق في مقدّمة تعذيب الإنسان بأيدي الأعداء عندما يريدون منه التحوّل والتغيّر في الدين والتفكير والرأي والعمل فيضطرب هل يتبعهم تقيّةً أو يظهر شيئاً أو يسكت أو يقاوم، كما كان ذلك في شأن نزول الآية المبحوث عنها ﴿الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ في سورة البروج[٦].

---

(١) الملك ٦٧: ٢.
(٢) البقرة ٢: ١٥٥.
(٣) نهج البلاغة (لصبحي الصالح): ٥٠٧، حكم أميرالمؤمنين عليه السلام الرقم ٢١٧.
(٤) المعجم الوسيط ٢: ٦٧٣، مادّة «فتن».
(٥) آل عمران ٣: ٧.
(٦) البروج ٨٥: ١٠.

فإنّ أصحاب الأخدود عندما كانوا قعوداً على النار الّتي أوقدوها، وهم على ما يفعلون بالمؤمنين (بإلقائهم في النار) شهود، وما نقموا منهم إلّا أن يؤمنوا بالله العزيز الحميد، فإنّهم لفتنتهم هذه وإيجاد الوحشة والاضطراب للمؤمنين والمؤمنات بتعذيبهم بالنار، لهم عذاب جهنّم ولهم عذاب الحريق[١].

وحيث أنّ المورد لا يكون مخصّصاً، يستفاد منها أنّ الفتنة بين المؤمنين بهذا المعنى هي الّتي أوعد الله عليها النار وتكون من الكبائر سواء كانت بالقول والنقل أو الخطابة أو الكتابة أو الأعمال الّتي يستنتج منها ذلك، وهذه الفتنة هي الّتي تكون أشدّ[٢] وأكبر[٣] من القتل، وإن قلنا بأنّ المراد منها في الآيتين[٤] الكفر والشرك، كما عن المحقّق الأردبيلي ﷺ في الزبدة فراجع[٥].

ويؤيّد ما ذكرنا ما صرّح به صاحب الجواهر (رحمه الله تعالى) في المكاسب في قوله: وعلى كلّ حال، فالمراد بها (أي النميمة): السعاية بنقل حديث كلّ إلى الآخر أو ما كان بمنزلته لإيقاع فتنة أو وحشة. ولعلّها المراد بقوله تعالى: ﴿وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾[٦]. بل عن الصادق عليه السلام: «أنّها من السحر الّذي يفرّق بين المتحابّين ويعادي بين المتصافيين ويسفك به الدماء ويهدم به الدور ويكشف به الستور، وأنّ النمّام أشرُّ مَنْ وطئ الأرض بقدم...»[٧]. نعم، قد تجوز أو تستحبّ أو تجب لإيقاع الفتنة بين المشركين وتقوية المتّقين على المبطلين. والظاهر عدم

---

(١) اقتباس من الآيات ٤ ـ ١٠ من سورة البروج ٨٥.
(٢) البقرة ٢: ١٩١، وفيها: ﴿وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ﴾.
(٣) البقرة ٢: ٢١٧، وفيها: ﴿وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾.
(٤) البقرة ٢: ١٩١ و٢١٧. (٥) زبدة البيان: ٣٨٩. (٦) البقرة ٢: ٢١٧.
(٧) الاحتجاج ٢: ٣٤٠، وعنه مستدرك الوسائل ٩: ١٥١، الباب ١٤٤ من أبواب أحكام العشرة ح ٧.

اختصاصها بالأقوال[١].

وإنّك تعلم أنّ إطلاق ذلك بحيث يشمل غير حال الحرب لا يخلو من إشكال، فتأمّل.

وكيف كان، ففي المقام آيتان:

الأُولىٰ: قوله تعالىٰ: ﴿*إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ*﴾[٢].

الآية الكريمة بصراحتها تدلّ علىٰ أنّ الفتنة ذنب كبير أُوعد مقترفها النار وعذاب الحريق، إلّا أن يتوب منها فإنّ «التائب من الذنب كمن لا ذنب له»[٣]. وقد عرفت وجه الدلالة على الحرمة وأنّها كبيرة.

الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿*... وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ...*﴾[٤].

جاءت الآية الكريمة في سياق الأمر بقتل الذين يُقاتلون المسلمين ويُحاربونهم بعد قوله تعالىٰ: ﴿*وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ*﴾[٥] بمعنىٰ أنّ ترك ذلك والمسامحة معهم فتنة لكم وعذاب، فإنّهم أعداؤكم يُقاتلونكم إلىٰ أن يَقتلوكم أو يُخرجوكم من بلادكم فتكونوا لاجئين للأجانب والكفّار، وأيّ فتنة وعذاب أشدّ وأعظم من هذا؟ ولا يتمّ ما عن المحقّق الأردبيلي ﷺ في الزبدة من أنّ المراد من الفتنة في الآية الكفر حيث قال: ﴿*وَالْفِتْنَةُ*﴾ أي الكفر فإنّه فتنة في الدِّين ـ ﴿*أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ*﴾ الّذي وقع في الشهر

---

(١) الجواهر الكلام ٢٣: ١٢٧ ـ ١٢٨.
(٢) البروج ٨٥: ١٠.
(٣) وسائل الشيعة ١٦: ٧٤ و٧٥، الباب ٨٦ من أبواب جهاد النفس ح ٨ و١٤.
(٤ و٥) البقرة ٢: ١٩١.

الحرام من المسلمين[١].

واللّام إن كانت للعهد المستفاد من السياق فهو المطلوب بالملاك ويدلّ علىٰ حُرمة كلّ فتنة، وإن كانت للجنس فالأمر ظاهر، ولحن الآية الكريمة أصرح من سابقتها في بيان أنّها كبيرة.

(١) زبدة البيان: ٣٨٩.

٥ ـ السّحر

ولعلّ من الفتنة المحرّمة «السحر» بما يُفرَّق به بين المرء وزوجه[١] وغيره، ولايبعد استشعار حرمته من قوله تعالىٰ في قصّة فرعون والسَّحَرة بعد أن آمنوا بربّ موسىٰ؛ قالوا: ﴿إِنَّا آمَنَّا بِرَبِّنَا لِيَغْفِرَ لَنَا خَطَايَانَا وَمَا أَكْرَهْتَنَا عَلَيْهِ مِنَ السِّحْرِ وَاللَّهُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ﴾[٢].

وقد تطابق النص والفتوى على حرمته بما هو، أي العمل به، وإن كان في روايات الباب ما يشعر بالجواز، ولابدّ من الجمع من غير تبرّع.

ففي رواية السكوني، عن جعفر بن محمّد، عن أبيه عليهما السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: ساحر المسلمين يُقتل وساحر الكفّار لا يُقتل، قيل: يارسول الله! لِمَ لا يُقتل ساحر الكفّار؟ قال: لأنّ الشرك أعظم من السحر، لأنّ السحر والشرك مقرونان»[٣].

---

(١) اقتباس من الآية ١٠٢ من سورة البقرة ٢.

(٢) طه ٢٠: ٧٣.

(٣) وسائل الشيعة ١٧: ١٤٦، الباب ٢٥ من أبواب ما يكتسب به ح ٢، وج ٢٨: ٣٦٥، الباب ١ من أبواب بقيّة الحدود والتعزيرات ح ١.

قلنا: بأنّ المراد أنّ المسلم إذا سحر يُقتل دون الكافر من غير نظر إلى المسحور كما هو الظاهر أو أنّ المراد أنّ من سحَر المسلمين يُقتل، مسلماً كان الساحر أو كافراً، وهو خلاف الظاهر مع أنّ مقتضاه أنّ المسلم إذا سحر الكفّار لايقتل، فيجوز السحر للمسلمين إذا كان المسحور كافراً، والسياق يأباه.

وكيف كان، فالرواية تدلّ على حرمة السحر والظاهر العمل به.

وكذلك رواية قرب الإسناد[١] وإسحاق بن عمّار[٢]، عن جعفر بن محمّد، عن أبيه عليهما السلام أنّ عليّاً عليه السلام قال: «من تعلم شيئاً من السحر قليلاً أو كثيراً فقد كفر، وكان آخر عهده بربّه، وحدّه أن يُقتل إلّا أن يتوب». وكذلك رواية زيد الشحّام عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «الساحر يضرب بالسيف ضربة واحدة على رأسه»[٣].

فإنّ ظاهر ذلك كلّه بل صراحته حرمة عمل السحر، وأنّ من اعترف بالسحر عليه الحدّ، وحدّه القتل دون التعلّم نفسه بما هو علم كما سنشير إليه.

نعم، في رواية عيسى بن شقفي أنّه دخل على أبي عبدالله عليه السلام وكان ساحراً يأتيه الناس ويأخذ على ذلك الأجر، فقال له: «جعلت فداك أنا رجل كانت صناعتي السحر وكنت آخذ عليه الأجر وكان معاشي، وقد حججت منه ومنّ الله عليّ بلقائك، وقد تبت إلى الله عزّوجلّ فهل لي في شيء من ذلك مخرج؟ فقال له أبو عبدالله عليه السلام: حلّ ولا تعقد»[٤].

---

(١) قرب الإسناد: ١٥٢ ح ٥٥٤، وعنه وسائل الشيعة ١٧: ١٤٨، الباب ٢٥ من أبواب ما يكتسب به ح ٧.

(٢) وسائل الشيعة ٢٨: ٣٦٧، الباب ٣ من أبواب بقيّة الحدود والتعزيرات ح ٢.

(٣) وسائل الشيعة ٢٨: ٣٦٦، الباب ١ من أبواب بقيّة الحدود ح ٣.

(٤) وسائل الشيعة ١٧: ١٤٥، الباب ٢٥ من أبواب ما يكتسب به ح ١.

وعن الصدوق رحمه الله روي: «أنّ توبة الساحر أن يحلّ ولا يعقد»[١].

وظاهرهما جواز إبطال السحر بالسحر أو رفع الشرّ مثل دفع المتنبّي بل جوازه في كلّ ما صدق عليه الحلّ.

ويؤيّد ذلك بل يُصرّح به رواية عيون الأخبار عن الحسن بن علي العسكري عليه السلام ـ في حديث ـ قال: «في قوله عزّوجلّ: ﴿وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ﴾[٢] قال: كان بعد نوح عليه السلام قد كثرت السحرة المموّهون، فبعث الله عزّوجلّ ملكين إلى نبيّ ذلك الزمان بذكر ما يسحر به السحرة وذكر ما يبطل به سحرهم ويردّ به كيدهم فتلقّاه النبيّ عن الملكين وأدّاه إلى عباد الله بأمر الله عزّوجلّ، وأمرهم أن يقفوا به على السحر وأن يبطلوه، ونهاهم أن يسحروا به الناس»[٣].

فإنّه صريح في جواز التعليم والتعلّم والعمل لإبطال السحر ورفع الكيد، وقد بعث الله لذلك الملكين.

ومقتضى الجمع ـ كما ترى ـ الحكم بحرمة العمل بالسحر مطلقاً إلّا إذا كان للحلّ بمعنى إبطال السحر وحلّ العقد الّذي تحقّق بسحر السحرة أو العويصة الّتي تحصل للمسلمين بكيدهم مثل التنبّؤ بالسحر وإغراء الناس إلى الضلالة به.

وعليه، فلا إشكال في جواز تعلّمه وتعليمه لذلك لا العمل به ابتداءً كائناً ما كان.

---

(١) علل الشرائع ٢: ٥٤٦، ذيل الحديث ١، وعنه وسائل الشيعة ١٧: ١٤٧، الباب ٢٥ أبواب ما يكتسب به ح ٣.

(٢) البقرة ٢: ١٠٢.

(٣) وسائل الشيعة ١٧: ١٤٧، الباب ٢٥ من أبواب ما يكتسب به ح ٤.

وأمّا الجمع بأنّ المراد الحلّ بغير السحر من القرآن الكريم أو الذكر والتعويذ على ما حسّنه الحرّ العاملي رحمه الله[١] فهو خلاف الظاهر كما ترى، وكذلك الاختصاص بالشريعة المنسوخة[٢].

فلا يتمّ ما هو ظاهر المحقّق رحمه الله في الشرائع[٣] من حرمة التعلُّم ولعلّه لذلك علّق عليه الجواهر رحمه الله بقوله: للعمل وتعليمه كذلك وعمله، بلا خلاف أجده[٤].

وأمّا أنّ ذلك استثناء أو تخصيص أو من باب دوران الأمر بين الأهمّ والمهمّ فلا فائدة فيه، والأظهر عندنا تعدّد الموضوع، وأنّ السحر حرام إذا كان بدواً لأيّ شيء كان، أمّا السحر لإبطال السحر وحلّ العقد أو المشكل فجائزٌ لا أنّه حرامٌ، ولا إثم على من عمل بذلك كما في قوله تعالى: ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ﴾[٥] الآية، أو ﴿غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾[٦] قبال قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ﴾[٧] الآية.

وعليه، فلا يخفى ما في كلام صاحب الجواهر من قوله: نعم، لو فرض توقّف دفع مفسدة ـ تُرَجّح على مفسدة عمله ـ عليه اتّجه الجواز، كما في غيره من المحرّمات مثل الكذب وشرب الخمر وغيرهما. وربما جمع بين ما دلّ على الحرمة والجواز في الحلّ ونحوه بذلك[٨].

---

(١) وسائل الشيعة ١٧: ١٤٦، الباب ٢٥ من أبواب ما يكتسب به ذيل ح ١.

(٢) وسائل الشيعة ١٧: ١٤٩، الباب ٢٥ من أبواب ما يكتسب به ذيل ح ٨.

(٣) شرايع الإسلام ٢: ١٠.

(٤) جواهر الكلام ٢٣: ١٣٠. وفي قوله: نعم، لاقتل على معرفة السحر لا لذلك بل لإبطال مدّعي النبوّة مثلاً به، فإنّه ربّما يجب تعلّمه لذلك (جواهر الكلام ٤٢: ٧٠٢).

(٥) المائدة ٥: ٣.

(٦) البقرة ٢: ١٧٣.

(٧) المائدة ٥: ٣.

(٨) جواهر الكلام ٢٣: ١٣٥.

فإنّ ظاهر الروايات[١] العمل به في مواقع الحلّ ورفع الكيد جائز لا أنّه حرامٌ والمرتكب معذور، فتأمّل.

(١) وسائل الشيعة ٢٣: ١٤٧، الباب ٢٥ من أبواب ما يكتسب به ح ٣ و٤ و٥، ومستدرك الوسائل ١٣: ١٠٩، الباب ٢٢ من أبواب ما يكتسب به ح ١٠، وهناك خبر العلاء كما في الجواهر ٢٣: ١٣٣.

٦ ـ عصيان اللسان

السادس: ثمّ بعد ذلك كلّه «عصيان اللسان» وإطلاقه فيما كان عليه أن يحتبسه ويمنعه عن الكلام في الذنوب، وما فهمنا من آيات الباب أنّه من الكبائر إلّا علىٰ ملاك النسبيّة في الكِبر، وقد عرفت في صدر البحث أنّه غير تام، ويطلق عليه الغيبة تارة والتهمة والقذف أُخرىٰ والكذب ثالثة والسبّ والفحش رابعة، وكلّها في عنوان عرفت أنّه ذنبٌ مُحرّم علىٰ اختلاف مواقعها. وفي البحث آيات.

أ ـ الغيبة

الأُولىٰ: قوله تعالىٰ: ﴿*يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيراً مِنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعْضاً أَ يُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ تَوَّابٌ رَحِيمٌ*﴾[1].

تخاطبُ الآية المؤمنين وتأمرهم باجتناب كثير من الظّن، والمعلوم أنّه الظنّ بالغير وشؤونه بحكم السياق الباحث عن روابط المؤمنين وعلاقاتهم بعضهم مع

---

(١) الحجرات ٤٩: ١٢.

بعض، والنهي عن سخرية قوم من قوم عسىٰ أن يكونوا خيراً منهم، وعن اللمز والتنابز بالألقاب فإنّ ذلك فسوق وإثم، ومن لم يتب عنه فهو من الظالمين[١]، ثمّ تنهىٰ عن الظن بالغير والتجسّس والاستطلاع عن زوايا عيشة الناس وما يعملونه علىٰ خفاء وستر، وذكر ما يتستّرون عليه من الأعمال والأوصاف في غيابهم، فإنّ ذلك تقطيع المغتاب وجَزّ قطعة من حيثيّة أخيه المؤمن وعِرْضه، وهو بمنزلة أكل لحمه ميتةً، فاتقوا الله من الذنب وتوبوا اليه، إنّه هو التوّابُ الرحيم. أعاذنا الله من ذلك ومن كلّ ذنب، وغفر الله لنا ولكم إن شاء الله. ودلالة الآية علىٰ الحرمة والمبغوضيّة مع جهة الفساد ظاهر.

إلّا أنّ الكلام في الموضوع وحدوده فنقول:

من المعلوم أنّ الموضوعات الشرعيّة لابد وأن يتّخذ بحدودها من الشارع، وفي المقام روايات لبيان ذلك:

الأُولىٰ: ما رواه الشيخ رحمه الله عن أبي ذرّ عن النبيّ صلى الله عليه وآله في وصيّته له قال: «يا أبا ذرّ! إيّاك والغيبة ـ إلى قوله: ـ قلت: يارسول الله! وما الغيبة؟ قال: ذكرك أخاك بما يكره»[٢].

الثانية: ما عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إنّ من الغيبة أن تقول في أخيك ما ستره الله عليه، وإنّ من البهتان أن تقول في أخيك ما ليس فيه»[٣].

الثالثة: عبدالله بن سنان قال: «قال أبو عبدالله عليه السلام : الغيبة أن تقول في أخيك

(١) اقتباس من الآية ١١ من سورة الحجرات ٤٩.

(٢) أمالي الطوسي: ٥٣٧، المجلس ١٩ ح ١، وعنه وسائل الشيعة ١٢: ١٨٠، الباب ١٥٢ من أبواب أحكام العشرة ح ٩.

(٣) وسائل الشيعة ١٢: ٢٨٢، الباب ١٥٢ من أبواب أحكام العشرة ح ١٤.

ما ستره الله عليه، فأمّا إذا قلت ما ليس فيه فذلك قول الله عزّوجلّ: ﴿فَقَدْ احْتَمَلَ بُهْتَاناً وَإِثْماً مُبِيناً﴾[١]»[٢].

الرابعة: عن داود سرحان قال: «سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الغيبة قال: هو أن تقول لأخيك في دينه ما لم يفعل، وتبثّ عليه أمراً قد ستره الله عليه لم يقم عليه فيه حدّ»[٣].

ويقرب منها غيرها والمستفاد منها:

أوّلاً: من قوله صلى الله عليه وآله: (ذكرك) ومن قوله عليه السلام (أن تقول) أنّه من مقولة القول والذكر فلا يشمل الكتابة والحكاية والإشارة، وإن كان يمكن أن تكون حراماً من جهات أُخرى من قبيل إفشاء سرّ المؤمن أو إيذائه أو غير ذلك.

وما روى عن عائشة أنّها قالت: «دخلت علينا امرأة، فلمّا ولّت أومأتُ بيدي ـ أي قصيرة فقال صلى الله عليه وآله: اغتبتيها»[٤]. عامّي أوّلاً مع احتمال أنّه كان مع كلام فإنّ نفس الإشارة لا يُفهم منها القِصَر.

وثانياً: من قولهم عليهم السلام: «أخاك» وفي أخيك اشتراط الأُخوّة، ولا غيبة في غيرهم.

إنّما الكلام في معنى الأُخوّة، وأنّها الأُخوّة الإيمانيّة بمعناها الخاصّ أي: كونه من الشيعة الاثني عشرية الإماميّة، كما ذهب إليه كثير من الفقهاء العظام

---

(١) النساء ٤: ١١٢.

(٢) وسائل الشيعة ١٢: ٢٨٦، الباب ١٥٢ من أبواب أحكام العشرة ح ٢٢.

(٣) وسائل الشيعة ١٢: ٢٨٨، الباب ١٥٤ أبواب أحكام العشرة ح ١.

(٤) مسند ابن راهويه ٣: ٩٢١ ح ١٠٧١، وبحار الأنوار ٧٢: ٢٢٤، وفتح الباري ١٠: ٤٦٩، ذيل الحديث ٦٠٥١.

منهم صاحب الجواهر رحمه الله[(١)] وأُستاذنا الأعظم الخميني[(٢)] الراحل (رضوان الله عليه) فيجوز غيبة العامي، أو الأُخوّة القرآنيّة الإسلاميّة، كما ذهب إليه المحقّق الأردبيلي رحمه الله في الزبدة[(٣)] والعلّامة في القواعد[(٤)] على ما حكاه[(٥)]، فيحرم غيبتهم.

والحقّ عندنا الثاني، فإنّ خطابات القرآن الكريم في الأحكام الإيجابيّة والتحريم المصدر بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ تخاطب المسلمين جميعاً حتّى الذين قيل لهم ﴿قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾[(٦)] يكفيك أن تفتح الكتاب العزيز وتنظر إلى آيات وصفحات لتطمئن بما قلنا بنسبة المئة في المئة وعملنا بذلك عند كتابة هذه السطور نشير إلى بعضها:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهاً﴾[(٧)]. وفي ذيلها أحكام عديدة.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ﴾[(٨)].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾[(٩)].

---

(١) جواهر الكلام ٢٣: ١١٢.
(٢) المكاسب المحرّمة ١: ٣٧٦.
(٣) زبدة البيان: ٧٩٩.
(٤) وأطلق العلّامة الحرمة في التحرير (٢: ٢٦٠ الرقم ٣٠١٨)، والمنتهى (٢: ١٠١٣، ط . ق). وأمّا في القواعد (٢: ٨) فقد خصّه للمؤمنين.
(٥) قال المحقّق الأردبيلي في مجمع الفائدة والبرهان (٨: ٧٨): وأظنّ أنّي رأيت في قواعد الشهيد: أنّه يجوز غيبة المخالف من حيث مذهبه ودينه الباطل وكونه فاسقاً لا غير، مثل أن يقال: أعمر، ونحوه.
(٦) الحجرات ٤٩: ١٤.
(٧) النساء ٤: ١٩.
(٨) النساء ٤: ٢٩.
(٩) النساء ٤: ٥٩.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ ...﴾[١].

ودلالة مثل الآيات على أنّ المخاطب هم المسلمون والمكلّفون الذين آمنوا بالله واليوم الآخر أظهر من غيرها.

﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ﴾[٢]، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللهِ﴾[٣]. وفي ذيلها أحكام كثيرة.

ولا فرق بين تلك الآيات والآية المبحوث عنها ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيراً مِنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعْضاً﴾[٤]، وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾[٥] لا يختصّ بقسم من المسلمين.

وعندئذ إذا قال رسول الله صلى الله عليه وآله جواباً عن سؤال أبي ذرّ عن ماهيّة الغيبة: «ذكرك أخاك بما يكره»[٦]، لا نشكّ في أنّ المراد هو ذكر المسلم أخاه المسلم سواء كان مؤمناً بمعناه الخاصّ أو لا.

فالحقّ أنّ مقتضى التحقيق والتأمّل ما قاله المحقّق في الزبدة: واعلم أنّ الظاهر من الخبر تحريم الغيبة للناس مطلقاً مؤمناً وغيره[٧].

وما حكي عن الشهيد في قواعده[٨] من أنّه جوّز غيبة المخالف (من جهة مذهبه ودينه لا غير)، فإنّ إطلاق الكتاب والسنّة إذا كان شاملاً للمسلمين سيّما العناوين المأخوذة في روايات الباب من «الناس» و«المسلمين» فلا نشكّ في حرمة غيبة المخالفين بما هم مسلمون وما يقال في دينهم ومذهبهم لا يكون غيبة؛

---

(١) النساء ٤: ١٤٤.
(٢) المائدة ٥: ١.
(٣) المائدة ٥: ٢.
(٤) الحجرات ٤٩: ١٢.
(٥) الحجرات ٤٩: ١٠.
(٦) تقدّم في ص ٢٧٠.
(٧) زبدة البيان: ٧٩٩.
(٨) حكاه صاحب مجمع الفائدة ٨: ٧٨.

لعدم صدق ما يكره وما ستره الله، وجواز الطعن أو البحث في التفكير والاعتقاد غير جواز تنقيص الشخص بذكر عيوبه ونواقصه ممّا يكره وما ستره الله عليه.

ولا يتمّ ماعن الجواهر رحمه الله في قوله:وعلى كلّ حال، فالظاهر إلحاق المخالفين بالمشركين في ذلك، لاتّحاد الكفر الإسلامي والإيماني فيه، بل لعلّ هجاءهم على رؤوس الأشهاد من أفضل عبادة العبّاد ما لم تمنع التقية. وأولى من ذلك غيبتهم الّتي جرت سيرة الشيعة عليها في جميع الأعصار والأمصار ـ علماءهم وعوامّهم ـ حتّى ملأُوا القراطيس منها، بل هي عندهم من أفضل الطاعات وأكمل القربات ـ إلى أن قال: ـ ومعلوم أنّ الله تعالى عقد الأُخوّة بين المؤمنين بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ دون غيرهم، وكيف يتصوّر الأُخوّة بين المؤمنين والمخالفين بعد تواتر الروايات وتظافر الآيات في وجوب معاداتهم والبراءة منهم؟! وحينئذٍ فلفظ «الناس» و«المسلم» يجب إرادة المؤمن منهما[(١)].

فإنّك ترى مناقشات كثيرة في كلامه (رحمه الله تعالى) من اصطلاح الكفر الإسلامي والإيماني ودعوى الاشتراك، ومن دعوى جريان سيرة الشيعة على غيبتهم؛ فإنّها قد كانت في مذهبهم ودينهم وملأُوا القراطيس فيه لا في غيبتهم ولا تعرف منهم قائلاً يقول: إنّ غيبتهم تكون من أفضل الطاعات وأكمل القربات.

ولعلّ منشأ تلك التعابير من مثل الفقيه المتبحّر رأيه أوّلاً: بإلحاقهم بالمشركين في الحكم وإلّا فأين تواتر الروايات وتظافر الآيات في وجوب البراءة والمعاداة؟ وقد عرفت أنّ المؤمنين في خطابات الآيات هم المسلمون المكلّفون.

فالغريب ما عنه (رحمه الله تعالى) من إسراء أدلّة جواز الردّ عليهم والطعن

---

(١) جواهر الكلام ٢٣: ١٠٩ و١١١.

في مذهبهم بالبحث والتحقيق والاستدلال إلى جواز الغيبة عنهم فيما يكره وفيما ستره الله تعالى، فإنّ الأوّل طريق إلى الهداية والاستبصار ويليق أن يكون من أفضل العبادات وأكمل القربات دون الثاني فإنّه مع حرمته مورثٌ للعداوة والاستضلال.

والأعجب الأغرب منه ما ذكره في ردّ مقالة المحقّق الأردبيلي (رحمه الله تعالى) في الزبدة حيث قال:

فمن الغريب ما عن المقدّس الأردبيلي[١] وظاهر الخراساني في الكفاية[٢] (من أنّ الظاهر عموم أدلّة تحريم الغيبة من الكتاب والسنّة للمؤمنين وغيرهم، لأنّ قوله تعالى: ﴿ولاَ يَغْتَب...﴾ للمكلّفين أو للمسلمين...) لجواز غيبة الكافر، والسنّة أكثرها بلفظ «الناس» و«المسلم» وهما معاً شاملان للجميع، ولا استبعاد في ذلك، إذ كما لا يجوز أخذ مال المخالف وقتله لا يجوز تناول عرضه، إلى آخر ما قال ووصفهم بما لم يرو إلّا في بعض ضعاف الأخبار[٣]، فراجع.

فإنّك قد عرفت[٤] أنّ الحقّ مع المحقّق والشهيد (رحمهما الله تعالى) ويساعده صراحة آيات القرآن وروايات الباب، ويعاضده الحقّ والتحقيق، ويسانده التنزّه والتقديس وليس ذلك مقتضى القداسة فقط كما توهّم.

ثمّ بعد اشتراط اللفظ والأُخوّة الإسلامية يستظهر من جمع ما يكره وما ستره الله الوارد في بيان الموضوع أنّه ذكر النواقص والعيوب، وهي ما يكره الإنسان

---

(١) مجمع الفائدة والبرهان ٨: ٧٦ فما بعدها.
(٢) كفاية الأحكام ١: ٤٣٦.
(٣) جواهر الكلام ٢٣: ١١٠.
(٤) تقدّم في ص ٢٧٣.

نوعاً من ذكرها وشيوع الاطّلاع عليها وهي مستورة بالطبع أو يسترها الإنسان لئلا يطّلع عليها غيره، فلا تختصّ بما في البدن والجسم، بل تشمل ما في الحسب والنسب والخُلق والأدب، وتشمل ما هو ظاهر يستكره ذكره مثل قول إنّه أعور أو أعرج أو أشلّ.

ومن المعلوم أنّ الملاك في ذلك كلّه العرف العام دون الشخص، فلا يصدق على ذكر المكروه للمجهول في المعيّن مثل أهل بلد وقرية مع القرينة على عدم إرادة الكلّ، وكان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا كره من أحد شيئاً قال: «ما بال أقوام يفعلون كذا وكذا» ولا يُعيّن(١).

كما لا يشمل ذكر فضيلة من يكره ذلك بشخصه أو ذكر نقص لا يُكره عادةً وإن كان يستكرهه الشخص، ومن ذلك قد يقال: إنّ الحديث بصيغة المجهول يُكره سواء كرهه الشخص أو لا، فالتفت.

وممّا يؤيّد ما ذكر ذيل ما روي عن تفسير العيّاشي(٢) والطبرسي (رحمهما الله تعالى) في نقل الثاني عن أبي عبدالله عليه السلام : «إنّ الضيف ينزل بالرجل فلا يحسن ضيافته فلا جناح عليه أن يذكر بسوء ما فعله»(٣).

فإنّ نفي الجناح عن ذكر سوء ما فعل به من عدم حسن الضيافة قاصرة عن تخصيص أدلّة حرمة الغيبة أو تقيّدها حتّى يجوز في غير المورد، فالتفت.

وكيف كان، فالإنسان لا يخلو من السهو والخطأ والنسيان، وإنّ الجواد قد

(١) بحارالأنوار ٧٢: ٢٢٤، سنن أبي داود ٤: ٢٥٠ ح ٤٧٨٨.
(٢) تفسير العيّاشي ١: ٢٨٣ ح ٢٩٦.
(٣) مجمع البيان ٣: ١٣١، ذيل الآية ١٤٨ من سورة النساء.

يكبو، فإذا ابتلي بالغيبة نقلاً أو استماعاً فعليه أن يتوب ويستغفر الله عن الذنب، كما ورد عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «سُئل النبيّ صلى الله عليه وآله ما كفّارة الاغتياب؟ قال: تستغفر الله لمن اغتبته كلّما ذكرته»(١). وفي ذيل رواية أبي ذرّ: «والغيبة لا تغفر حتّى يغفرها صاحبها»(٢). وفي ذيل الآخر: «وأمّا صاحب الغيبة فيتوب فلا يتوب الله عليه حتّى يكون صاحبه الّذي يحلّه»(٣).

وفي المقام مستثنيات، الأوّل: إن ذكر المنكرات المرتكبة جهاراً من غير تستّر لا يكون ذكرها حضوراً وغياباً غيبةً وحراماً. نعم، ذكر مساوئ الآخرين حتّىٰ مع تسترهم لا بأس به في مقام التظلّم ومنع الظالم عن سُوء عمله، كما قال تعالىٰ: ﴿لَا يُحِبُّ اللهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظُلِمَ وَكَانَ اللهُ سَمِيعاً عَلِيماً﴾(٤).

فإنّ ذلك استمدادٌ من المؤمن علىٰ من ظلمه وهو حقّ طبيعي مشروع، وويلٌ لمن سمع مؤمناً ينادي ويستنصر فلم يجبه.

ومن ذلك كلّه نعلم أنّ ذكر المساوئ وإشاعة الفحشاء حتّىٰ في الألسن والأذكار مبغوض يخالف مصلحة المجتمع الإسلامي كعملها، فإنّ الله تعالىٰ يريد سماحة الأُمة الإسلاميّة وعظمتها وعزّة المؤمنين بحياتهم الاجتماعيّة كما يحبّ ذلك في الفرد منهم، فعليهم ستر العيوب واستصلاحها وإبراز المحاسن وتقويتها، فذكر الخلاف خلافٌ حتّىٰ في مقام التظلّم إن كان مع العلم بعدم الناصر وعدم التأثير في النصر ولو بالنسبة إلىٰ الآتي من الزمن، ويُؤثّر أوّلاً في نفس المنتقد

---

(١) وسائل الشيعة ١٢: ٢٩٠، الباب ١٥٥ من أبواب العشرة ح ١.
(٢) وسائل الشيعة ١٢: ٢٨١، الباب ١٥٢، من أبواب أحكام العشرة ح ٩.
(٣) وسائل الشيعة ١٢: ٢٨٤، الباب ١٥٢ من أبواب أحكام العشرة ح ١٨.
(٤) النساء ٤: ١٤٨.

سوءاً ومع التكرار والإصرار من غير أثرٍ إصلاحي إيجابي يورث سوء الظن وعلىٰ التدريج بكلّ أمرٍ، وينتهي نعوذ بالله بظنّ السوء بالأخيار وشيئاً فشيئاً بالخلقة وبكلّ شيء وعندئذٍ يصعب العلاج ويشكل الصلاح، أعاذنا الله منه[١].

فذلكةٌ: لا يخفى أنّ ما ذكره الأصحاب بعنوان الاستثناء وموارد جواز الغيبة قد يكون خارجاً عن الموضوع بما عرفت من حدوده مثل الكتابة والإشارة أو فيما هو ظاهر غير خفي أو في حضوره مشافهةً أو في غير المسلم.

فإنّ ذلك كلّه ليس بغيبة وإن كان قد يمكن أن يكون إيذاءً أو تعييراً أو استخفافاً أو إهانةً وحراماً من تلك الجهات وإن لم يصدق عليه شيء من تلك العناوين فلا إشكال فيه لا أنّه غيبةٌ جائزة.

وبعض الاستثناء كان منفصلاً مثل تظلّم المظلوم ونصح المستشير ورفع الضرر عن المؤمن وردع البدع وغيرها ممّا ذكر في المفصّلات، فراجع.

وملاك ذلك كلّه بعدما عرفت من حكمة حرمة الغيبة كلّما غلب مصلحة على مفسدة الغيبة فيجوز كما هو ظاهر في الموارد المذكورة، ولذلك لابدّ من الاقتصار على مقدار المصلحة حفظاً لإطلاق أدلّة حرمة الغيبة على أدلّة لزوم إجابة المؤمن ونصحه ودفع الظلم عنه وإقامة الشهادة ورفع المنكر وغير ذلك.

فالحقّ ما قاله صاحب الجواهر رحمه الله: الأحوط ـ إن لم يكن الأقوى ـ ترك غيبة المتجاهر، بل الأحوط تركها في المتجاهر في غير ما تجاهر به[٢]. ولابدّ من ملاحظة ذلك في جميع موارد الاستثناء كما لا يخفىٰ.

---

(١) وذلك غير ما يجب ذكره لاطّلاع الأمر أو قيامهم للإصلاح ممّا له أثرٌ ثبوتيّ أو إثباتي، كما أشرنا اليه في موارد كثيرة في الكتاب.

(٢) جواهر الكلام ٢٣: ١٢٢.

ب ـ التهمة

الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَاناً وَإِثْماً مُبِيناً﴾[١].

تحكم الآية علىٰ الذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بألسنتهم ويقولون فيهم مالم يكتسبوا، بأنّهم احتملوا بهتاناً مُبيناً، وذلك إثم بيّن وذنبٌ ظاهر يحسّه كلّ أحد. والإنسان كائناً من كان يتأذىٰ من أن يقال فيه من السوء والخلاف بخلاف الواقع بل مع الواقع إن كان متستراً عليه، فمعه غيبةٌ وبدونه تُهمة؛ وايذاء الغير ممّا يدرك العقل قبحه ويحكُم الشرع بأنّه ذنبٌ محرّم، وقسمٌ منه وهو رمي المُحصنات ـ زائداً علىٰ حرمته ـ فيه حدٌّ قد مضىٰ الكلام عنه في كتاب الحدود[٢]، وأشدُّ قبحاً أن يكتسب بنفسه ذنباً ثمّ يرمي به بريئاً، قال الله تعالىٰ: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْماً ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئاً فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَاناً وَإِثْماً مُبِيناً﴾[٣].

ومن المعلوم أنّ البهتان هو نسبة غير الواقع من المساوئ والمحذورات إلىٰ الغير، لا مطلقاً ـ حسنةً كان أو سيئة، كما في الكذب ـ وكيف كان، فذكر خلاف الواقع خلافٌ في الواقع مطلقاً سواء نُسب إلىٰ أحد أم لا، وذلك هو قول الزور المائل عن جهة الحقّ، وهو ما أمر الله تعالىٰ الاجتناب عنه في قوله عزّ من قائل: ﴿... وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾[٤]. وقال سبحانه: ﴿وَيْلٌ لِكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾[٥].

وفي السنّة روايات يكفيك ما عن الرضا عليه السلام عن آبائه عليهم السلام قال: «قال

---

(١) الأحزاب ٣٣: ٥٨.
(٢) مرّ في ج ١ في حدّ الرمي من كتاب الحدود.
(٣) النساء ٤: ١١٢.
(٤) الحج ٢٢: ٣٠.
(٥) الجاثية ٤٥: ٧.

رسول الله صلى الله عليه وآله : مَن بهت مؤمناً أو مؤمنةً أو قال فيه ما ليس فيه أقامه الله يوم القيامة على تلّ من نار حتّى يخرج ممّا قال فيه»[١].

ج ـ الكذب

الثالثة: قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِى الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾[٢].

تفيد الآية أنّ ملاك الكذب والقول بغير الحقّ عدم الإيمان بالله تعالىٰ، فإنّ المؤمن به تعالىٰ يطمئن قلبه ولا يرىٰ وجهاً لأن يتفوّه بالخلاف كما هو ظاهر. ومن لا يؤمن به تعالىٰ يظن اجتلاب المنفعة بذكر الخلاف فيكذب ويقول قولاً زوراً، ودلالة الآية علىٰ أصل الحرمة والمبغوضيّة ظاهر.

هذا، ولكن الإنصاف أنّ الآية ليست بصدد بيان حكم الكذب فإنّ قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِى الْكَذِبَ﴾ غير أن يقال إنّما يكذب فإنّ الصدق والكذب وصفان للقول نفسه، والكلام الخبري أوّلاً وبالذات بلحاظ المفهوم اللفظي، فإنّ الخبر إذا طابق الواقع ونفس الأمر فهو صدق وإلّا فهو كذب من غير ارتباط في صدق أحد العنوانين بالقائل واجتهاده أو اعتقاده فإنّه صادقٌ أو كاذب ثانياً وبالعرض، ألا ترى أنّ الفقيه إذا قال: هذا حكم الله[٣]، ثمّ انكشف خلافه وظهر أنّه لم يكن ذلك حكم الله في الواقع وتغيّر فتواه، بل أفتى بخلافه، فلا يصحّ أن يقال: إنّه كذب،

---

(١) وسائل الشيعة ١٢: ٢٨٧، الباب ١٥٣ من أبواب أحكام العشرة ح ٢.

(٢) النحل ١٦: ١٠٥.

(٣) ولم يقل هذا ما أدّى إليه ظنّي، وما أدى إليه ظنّي فهو حجّة لي ولمن يقلّدني. فإنّه صادق سواء طابق الواقع أو لا.

بل يقال: إنّه أخطأ في اجتهاده واشتبه عليه الأمر، وكان له أجرٌ واحد ولم يخرج بذلك عن العدالة، وقد كان الكلام نفسه ـ بما هو ـ كذباً لما كان على خلاف الواقع ولم يعلم ذلك آنئذ، وكذلك الأمر فيمن اعتقد بشيء وأخبر حسب اعتقاده مع أنّه كان على خلاف الواقع والأمر قد اشتبه عليه، فالخبر ـ بما هو ـ كذبٌ لا أنّ المخبر هو الكاذب، بل هو مخطئ في خبره بعدما تبيّن الأمر وكان يظنّ أنّه صادق فظهر خلافه، وحتّى هو بنفسه قد يعتذر.

وكذلك في العكس إذا اعتقد عدم تحقّق شيء وهو متحقّق في نفس الأمر فأخبر بتحقّقه فهو كاذبٌ ما لم ينكشف الأمر وإن كان نفس الخبر صدقاً، وبعد الانكشاف لا يقال له كذبتَ وإن التفت بنفسه أنّه أخبر بغير ما اعتقد وكذب في إخباره حسب اعتقاده لأنّ خبره كان كذباً.

فلا يتمّ ما قد يتوهم من أنّ ملاك الصدق والكذب اعتقاد القائل لا نفس الأمر وواقعه مستدلاً بقوله تعالىٰ: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾[1].

فإنّ شهادة الله علىٰ أنّ المنافقين لكاذبون بمعنىٰ عدم اعتقادهم برسالة الرسول، وحيث إنّ شهادتهم لا تطابق الاعتقاد فهم كاذبون مع أنّ الواقع تحقّق رسالة الرسول صلى الله عليه وآله.

وفيه: أنّ الشهادة برسالة الرسول صلى الله عليه وآله غير الإخبار عن رسالته، فإنّهم إن أخبروا بذلك كان خبرهم صدقاً وهم كاذبون حسب اعتقادهم، كما عرفت.

وأمّا شهادتهم بمعنىٰ الإخبار عن اعتقادهم لا عن الواقع ونفس الأمر، فإنّ

---

(١) المنافقون ٦٣: ١.

نفس الأمر والواقع في الشهادة هو الاعتقاد، وحيث لا ينطبق الخبر مع اعتقادهم فهم كاذبون وإن كان نفس الخبر ـ لا الشهادة ـ صدقاً، فتأمّل.

وكيف كان، فالكذب غير الافتراء، ونسبة شيء إلى الغير كذباً بأن ينسب أمراً إلى آخر وهو خلاف الواقع.

أضف إلى ذلك شأن النزول ومورده وإن كان لا يُخصّص كما ذكرنا مراراً، فإنّ المشركين كانوا يقولون للنبيّ صلى الله عليه وآله: ﴿إِنَّمَا أَنتَ مُفْتَرٍ... وإِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ﴾ كما حكاه القرآن الكريم(١)، فأجابهم الله تعالى بأنّهم هم المفترون، وهم الكاذبون فيما يقولون، وأن النبيّ صلى الله عليه وآله صادق.

فالآية ـ والله أعلم ـ بصدد رفع الاتّهام والافتراء عن النبيّ صلى الله عليه وآله وبيان الحقّ وأنّه صلى الله عليه وآله صادق وليس بمفتر وإنّما يفتري الكذب الذين لا يؤمنون، وليست الآية في مقام بيان حكم الكذب ولا الافتراء.

إلّا أن يقال: إنّ الظاهر منها أنّ حرمة كلّ منهما ولا أقلّ من القبح والمبغوضيّة أُخذ مفروغاً عنه وكأنّه مسلّم.

وكيف كان، فالسنّة بحمد الله قد بيّنت الأمر في أصل الحرمة وأنّ الافتراء من الكبائر، كما بينت موارد الاستثناء والجواز بل الوجوب حسب ما يترتّب عليه من إصلاح ذات البين أو دفع الفساد على مقتضى القاعدة لدى دوران الأمر بين الأمرين وتقدّم الأهمّ كما في كلّ حرام.

ومن ذلك قد يتصوّر أنّ الكذب بما هو لا حكم له من الحرمة أو الجواز إلّا

---

(١) قال تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (النحل ١٦: ١٠١)، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ﴾ (النحل ١٦: ١٠٣).

بلحاظ ما يترتّب عليه من الصلاح والإصلاح أو الفساد والإفساد[١].

إلّا أنّ الأقرب عندنا أنّه من القبائح العقلائيّة حسب ذاته بما هو خبر عن الواقع الّذي لا يكون في الواقع وإن لم يكن ممّا يستقلّ به العقل في الحكم بقبحه، والشرع قد حرّمه شديداً وعدّه من الكبائر، ولا ينافي ذلك جوازه في بعض الموارد بل وجوبه فيه كما سيأتي[٢].

وكيف كان، فإنّه تدلّ على أصل الحرمة روايات:

الأُولى: محمّد بن الحسن في (المجالس والأخبار) بإسناده عن أبي ذرّ، عن النبيّ صلى الله عليه وآله قال: «يا أبا ذرّ! من ملك ما بين فخذيه وما بين لحييه دخل الجنّة. قلت: وإنّا لنؤاخذ بما تنطق به ألسنتنا؟ فقال: وهل يكبُّ الناس على مناخرهم في النار إلّا حصائد ألسنتهم، إنّك لا تزال سالماً ما سكتَّ فإذا تكلّمت كُتب لك أو عليك. يا أبا ذرّ! إنّ الرجل ليتكلّم بالكلمة من رضوان الله عزّوجلّ فيكتب له بها رضوانه يوم القيامة، وإنّ الرجل ليتكلّم في المجلس ليضحكهم بها فيهوي في جهنّم ما بين السماء والأرض. يا أبا ذرّ! ويلٌ للذي يحدّث فيكذب ليضحك به القوم، ويلٌ له، ويلٌ له، ويلٌ له. يا أبا ذرّ! من صمت نجا فعليك بالصمت[٣]، ولا تخرجنّ من فيك كذبة أبداً. قلت: يا رسول الله! فما توبة الّذي يكذب متعمّداً؟ قال: الاستغفار وصلوات الخمس تغسل ذلك»[٤].

---

(١) فإنّ المستقلّات العقليّة قضايا قياساتها معها بحيث يكفي نفس تصوّر الموضوع والمحمول في الحكم، مثل «امتناع اجتماع النقيضين» و«أنّ الكلّ أعظم من الجزء» وأنّه «لا معلول إلّا بعلّة».

(٢) سيأتي في ص ٢٨٥ ـ ٢٨٧.

(٣) في الأمالي: بالصدق.

(٤) أمالي الطوسي: ٥٣٦، المجلس ١٩ ح ١، وعنه وسائل الشيعة ١٢: ٢٥١، الباب ١٤٠ من أبواب أحكام العشرة ح ٤.

فقه الحديث يعطي **أوّلاً**: لزوم المراقبة والحفاظ على الفرج واللسان وجعلهما في سياق واحد يشير إلى الخطر في كلّ منهما، مع أنّ الحياة الطبيعيّة دائرة مدارهما، فعلى كلّ مؤمن تملكهما واستخدامهما فيما خلقا له، كما فُصّل في محلّه.

و**ثانياً**: أكثر ما يُدخل الإنسان النار بل يكبّه على وجهه فيها، ذنوبُ اللسان من التهمة والغيبة والرمي والكذب وإيذاء المؤمن وتعييره وتحقيره، ولكن مع ذلك كلّه يمكن كسب الرضوان باللسان من الذكر والإرشاد والأمر بالمعروف وغير ذلك من الواجبات والمستحبّات.

و**ثالثاً**: إنّ الكذب حتّى في الهزل والفكاهة حرام، وويلٌ لمن يكذب فيهوي في جهنّم.

و**أخيراً** نهى النبيّ صلى الله عليه وآله عن الكذب جدّه وهزله حتّى كذبةً واحدة. فلا إشكال في دلالة الحديث على حرمة الكذب كما ترى، أمّا أنّه من الكبائر أو لا فيدور الأمر مدار ما قلنا من أنّه ما أوعد الله عليه النار في الكتاب أو مطلقاً.

الثانية: محمّد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عثمان بن عيسى، عن ابن مسكان، عن محمّد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إنّ الله عزّوجلّ جعل للشرّ أقفالاً، وجعل مفاتيح تلك الأقفال الشراب، والكذب شرٌّ من الشراب»(١).

فقه الحديث يعطي أنّ قول الكذب شرّ من تناول الشراب المسكر، فما فيه من إفساد إيمان الإنسان واعتقاده بالله تعالى وتوكّله عليه في الأُمور دون ترتّب أحكام مَنْ شرب الخمر على من كذب، وأنّه مفتاح للشرّ بما أنّ الكاذب يريد

---

(١) وسائل الشيعة ١٢: ٢٤٤، الباب ١٣٨ من أحكام العشرة ح ٣.

إخفاء كذبه فيكذب ثانياً وثالثاً وينسى ما ذكر أوّلاً، والمستمع يحفظ ويطّلع على ماهيّة المتكلّم فلا يعتمد على صدقه أيضاً كما أُشير في روايات الباب[١] والأمر كذلك في الخارج.

وكيف كان، فهو يدلّ على الحرمة بالملازمة.

الثالثة: ما عن أبي جعفر عليه السلام قال: «كان عليّ بن الحسين عليه السلام يقول لولده: اتّقوا الكذب الصغير منه والكبير في كلّ جدٍّ وهزل، فإنّ الرجل إذا كذب في الصغير اجترأ على الكبير، أما علمتم أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: ما يزال العبد يصدق حتّى يكتبه الله صدِّيقاً، وما يزال العبد يكذب حتّى يكتبه الله كذّاباً»[٢].

وقريبٌ ممّا ذكر روايات أُخر لا يخفى على المراجع دلالتها على الحرمة مع الإشارة إلى حكمة ذلك[٣].

وفي المقام روايات تدلّ على جوازه في موارد خاصّة نشير إلى بعضها:

ففي وصيّة النبيّ صلى الله عليه وآله لعليّ عليه السلام قال: «يا عليّ! إنّ الله أحبّ الكذب في الصلاح، وأبغض الصدق في الفساد ـ إلى أن قال: ـ يا علي! ثلاث يحسن فيهنّ الكذب: المكيدة في الحرب، وعدتك زوجتك، والإصلاح بين الناس»[٤].

وفي رواية الحسن الصيقل[٥] قال: «قلت لأبي عبدالله عليه السلام: إنّا قد روينا عن

---

(١) وسائل الشيعة ١٢: ٢٤٤ و٢٤٥، الباب ١٣٨ من أحكام العشرة ح ٦ و٧.

(٢) وسائل الشيعة ١٢: ٢٥٠، الباب ١٤٠ من أبواب العشرة ح ١.

(٣) مثل قوله عليه السلام: «الكذب يهدي إلى الفجور، والفجور يهدي إلى النار» وسائل الشيعة ١٢: ٢٥٠، الباب ١٤٠ من أبواب أحكام العشرة ح ٣.

(٤) وسائل الشيعة ١٢: ٢٥٢، الباب ١٤١ من أحكام العشرة ح ١.

(٥) وهو وإن لم يحظ بوثاقة أرباب التراجم إلّا أن أصحاب الإجماع نقلوا عنه.

أبي جعفر عليه السلام في قول يوسف عليه السلام : ﴿أَيَّتُهَا الْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ﴾[١]. فقال: والله ما سرقوا وما كذب، وقال إبراهيم عليه السلام : ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنطِقُونَ﴾[٢] فقال: والله ما فعلوا وما كذب، فقال أبو عبدالله عليه السلام : ما عندكم فيها يا صيقل؟ قلت: ما عندنا فيها إلّا التسليم، قال: فقال: إنّ الله أحبّ اثنين: وأبغض اثنين، أحبّ الخطر[٣] فيما بين الصفّين، وأحبّ الكذب في الإصلاح، وأبغض الخطر في الطرقات، وأبغض الكذب في غير الإصلاح، إنّ إبراهيم عليه السلام إنّما قال: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾ إرادة الإصلاح، ودلالة على أنّهم لا يفعلون، وقال يوسف عليه السلام إرادة الإصلاح»[٤].

فقه الحديث: إنّ صيقل سأل الإمام الصادق عليه السلام معنى كلام أبيه الباقر عليه السلام في الآيتين من أنّ إبراهيم ويوسف عليهما السلام ما كذبا في قولهما ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ﴾، و﴿أَيَّتُهَا الْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ﴾ مع أنّ قولهما لم يكن وفقاً للواقع، فقال عليه السلام بعدما سئل عمّا عندهم ولم يكن إلّا التسليم مقدّمةً للجواب، بأنّ الله أحبّ اثنين وأبغض اثنين والكذب في مقام الإصلاح من المحبوبين، وظاهر ذلك بل صريحه أنّ كذب إبراهيم ويوسف عليهما السلام كان من المستثنيات والموارد الجائزة. وعليه فالجواب أنّ قول أبي جعفر عليه السلام إنّهما ما كذبا نفى الكذب الحرام وأنّه لا بأس بالكذب في مقام الإصلاح، فكأنّما ما كذبا كذباً مبغوضاً قبيحاً.

وعليه، فلا يلزم التوجيه بأنّهما ما أرادا المعنى المطابقي في قولهما ﴿بَلْ فَعَلَهُ

---

(١) يوسف ١٢: ٧٠. (٢) الأنبياء ٢١: ٦٣.

(٣) خطر في مشيه: اهتزّ وتبختر، وخطر الشيطان بين الإنسان وقلبه: أوصل وساوسه إلى قلبه. المعجم الوسيط: ٢٤٣، مادّة «خطر».

(٤) وسائل الشيعة ١٢: ٢٥٣، الباب ١٤١ من أحكام العشرة ح ٤.

﴿كَبِيرُهُمْ﴾، و﴿إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ﴾ وأنّ المراد معان أُخر توريةً واختفاءً له بظهور كلامهما، مع أنّ التورية وجعل المراد وراء ظاهر الكلام بحيث لم يتوجّه إليه السامع لا يجوز إلّا في موارد جواز الكذب والتقيّة دون الحالات العادية فراراً عن الكذب وتسهيلاً له.

قال صاحب الجواهر رحمه الله: والتورية والهزل من غير قرينة داخلان في اسمه أو حكمه (أي اسم الكذب وحكمه) ـ إلى قوله: ـ كما أنّه لا حرمة فيما كان منه لمصلحةٍ يُرجّح مراعاتها على مراعاة تجنّب المفسدة الكائنة فيه، ولا تجب التورية حينئذٍ ولو تمكّن منها؛ للأصل وغيره[1].

فرع: الكذب على الله ورسوله

أمّا الكذب على الله ورسوله بل على الأئمّة المعصومين عليهم السلام فهو غير نفس الكذب موضوعاً وحكماً، فإنّ الكذب في الخبر قد عرفت[2] معناه وحكمه في جدّه وهزله، أمّا الكذب على الله فيرجع إلى الكذب في شؤونه في ذاته وصفاته إلى أحكامه وشرائعه فكأنّ الكاذب تدخّل في التشريع أو شؤون المشرّع، ويعود ذلك إلى البدعة وإدخال ما ليس من الدين في الدين أو إخراج ما هو من الدِّين عنه، وكذلك الكذب على رسوله يرجع إلى الكذب في رسالته وما أُرسل به، وكذلك بالنسبة إلى الأئمّة عليهم السلام في إمامتهم وزعامتهم، وكذلك بالنسبة إلى نوّابهم ومن هو أولياء دين الله من قبلهم.

فالموضوع هو الكذب في دين الله وشريعته كما يشير، بل يدلّ عليه آيات

---

(١) جواهر الكلام ٢٣: ١٢٧.

(٢) مرّ في ص ٢٨٠ ـ ٢٨٥.

الباب في الكذب على الله، منها:

قال تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللهِ كَذِباً لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ اللهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾(١).

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللهِ كَذِباً أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَنْ قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَا أَنزَلَ اللهُ﴾(٢).

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِتَفْتَرُوا عَلَى اللهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾(٣).

وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقاً يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُمْ بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾(٤).

وقال تعالى: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوىً لِلْمُتَكَبِّرِينَ﴾(٥).

وغير ذلك ممّا يصرّح بأنّ الموضوع هو الكذب في دين الله ووحيه ليضلّ الناس بغير علم، وأنّ الحرمة على حدّ أنّ عذابه جهنّم.

وبهذا الملاك يكون الكذب على رسوله والأئمّة عليهم السلام أيضاً. ففي رواية أبي خديجة عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «الكذب على الله ورسوله من الكبائر ـ وفي نقل آخر: وعلى الأوصياء عليهم السلام بعد كلمة ورسوله»(٦).

---

(١) الأنعام ٦: ١٤٤. (٢) الأنعام ٦: ٩٣. (٣) النحل ١٦: ١١٦.
(٤) آل عمران ٣: ٧٨. (٥) الزمر ٣٩: ٦٠.
(٦) وسائل الشيعة ١٢: ٢٤٨، الباب ١٣٩ من أبواب العشرة ح ٣ و٦.

وفي وصيّة النبيّ صلى الله عليه وآله لعليٍّ عليه السلام : «يا عليّ! مَنْ كذّب عليَّ متعمِّداً فليتبوّأ مقعده من النار»[١].

وغير ذلك ممّا يدلّ على الحرمة وأنّه ذنبٌ كبير.

وأمّا أنّه ممّا يفطر الصوم حقيقةً بحيث يجب على الّذي كذب على الله وعلى رسوله أو الأئمّة عليهم السلام في شهر رمضان القضاء والكفّارة أو القضاء فقط أو لا، وإن كان محلّ البحث عنه كتاب الصوم، ولكن نشير إلى الخلاف بين الفقهاء العظام، كثّر الله أمثالهم.

فعن المحقّق في الشرائع قال: الخامسة: الكذب على الله وعلى رسوله وعلى الأئمّة عليهم السلام حرامٌ على الصائم وغيره، وإن تأكّد على الصائم، لكن لا يجب به قضاءٌ ولا كفّارة على الأشبه[٢].

وقريبٌ من ذلك في أوّل البحث قال: يجب الإمساك... عن الكذب على الله وعلى رسوله وعلى الأئمّة عليهم السلام ، وهل يفسد الصوم بذلك؟ قيل: نعم، وقيل: لا، وهو الأشبه[٣].

ولا يخفى على المتتبّع أنّ منشأ الخلاف في المسألة بحيث صار القول بالفساد مشهوراً بين القدماء[٤] وإن ذهب بعضهم[٥] إلى عدمه على عكس ما عند

---

(١) وسائل الشيعة ١٢: ٢٤٩، الباب ١٣٩ من أبواب العشرة ح ٥.

(٢) شرائع الإسلام ١: ١٩٢. (٣) شرائع الإسلام ١: ١٨٩.

(٤) المقنعة: ٣٤٤، والمبسوط ١: ٣٦٩، والانتصار: ١٨٤، مسألة ٨٢، وغنية النزوع: ١٣٨، والمهذّب ١: ١٩٢، والكافي في الفقه: ١٨٠.

(٥) جمل العلم والعمل (رسائل الشريف المرتضى) ٣: ٥٤، ونقله المختلف عن العماني ٣: ٣٩٧.

المتأخّرين الذين مالوا إلى عدم الفساد أكثراً[(١)] وإن قال به بعضهم[(٢)]، وقال صاحب الجواهر رحمه الله بعد نقل ذلك كلّه: وعلى كلّ حال فلا ريب أنّ الأحوط الأوّل ـ أي الفساد ـ وإن كان الثاني لا يخلو من قوّة[(٣)].

وقال المحقّق الخونساري في جامع المدارك بعد نقل أدلّة الطرفين: فالقول بالإفساد مع اشتهاره بين القدماء لو لم يكن أقوى فهو أحوط[(٤)].

منشأ الخلاف روايات الباب، وإذا كان ما بأيديهم من الملاك وروايات الباب هو الّذي بأيدينا بعينها فلا وجه لنقل الشهرة أو الإجماع من المتقدّمين أو المتأخّرين إلّا إذا احتملنا أنّ ما بأيديهم بما هم كانوا قريبي عهد بزمن الأئمّة عليهم السلام لم يصل إلينا وأن فتواهم كانت مستندة إليها، وليس الأمر كذلك لاستناد كلّ منهم إلى الروايات الّتي بأيدينا، فلا طريق إلى الحقّ إلّا الجمع بين تلك الروايات.

ففي صحيحة محمّد بن مسلم قال: «سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: لا يضرّ الصائم ما صنع إذا اجتنب ثلاث خصال: الطعام والشراب والنساء والارتماس في الماء»، وفي رواية محمّد بن عليّ بن محبوب: أربع خصال»[(٥)].

وفي موثّقة سماعة قال: «سألته عن رجل كذب في رمضان، فقال: قد أفطر وعليه قضاؤه فقلت: فما كذبته؟ قال: يكذب على الله وعلى رسوله»[(٦)].

وفي موثّقته الأُخرى أضاف بعدما سمعت: «وهو صائم يقضي صومه

(١) مختلف الشيعة ٣: ٣٩٧، مسالك الأفهام ٢: ٥١٦، ومدارك الأحكام ٦: ٨٨.
(٢) الدروس الشرعية ١: ١٨٦، درس ٧٢، رياض المسائل ٥: ٣٤٣، كشف الغطاء ٤: ٣٩.
(٣) جواهر الكلام ١٧: ٨٥.
(٤) جامع المدارك ٢: ١٥٨.
(٥) وسائل الشيعة ١٠: ٣١، الباب ١ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ح ١ وذيله.
(٦) وسائل الشيعة ١٠: ٣٣، الباب ٢ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ح ١.

ووضوءَه إذا تعمّد»[١].

وكذلك في روايتي أبي بصير؛ ففي إحداهما: عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام: «أنّ الكذب على الله وعلى رسوله وعلى الأئمّة عليهم السلام يُفطر الصائم»[٢].

وفي الأُخرىٰ قال: «سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: الكذبة تنقض الوضوء وتفطر الصائم. قال: قلت له: هلكنا قال: ليس حيث تذهب، إنّما ذلك الكذب على الله وعلى رسوله وعلى الأئمّة عليهم السلام»[٣].

وفي الثالثة عنه أيضاً عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «من كذب على الله وعلى رسوله وهو صائم نقض صومه ووضوءه إذا تعمّد»[٤].

وقريب منها غيرها، إلّا أنّ تلك الروايات هي الأساس لتعيين التكليف وبيان حكم الله، وطريق الجمع بينها هو الطريق إلى الحجّة والمستنبط، فمنهم من قال بالأخذ بروايتي سماعة وأبي بصير اللتين أفادتا بطلان الصوم والإفطار بالكذب على الله ورسوله فقط دون نقض الوضوء، ورفع اليد عن الحصر المذكور في رواية محمّد بن مسلم مؤيّداً بمفطراتٍ أُخر مثل ما عن الخونساري رحمه الله في جامع المدارك[٥] وبعض المتأخّرين رحمهم الله[٦]، ورفع اليد عن الباقي تمسّكاً بالشهرة بين المتقدّمين وبموافقة الاحتياط ومخالفة العامّة.

---

(١) وسائل الشيعة ١٠: ٣٤، الباب ٢ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ح ٣.
(٢) وسائل الشيعة ١٠: ٣٤، الباب ٢ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ح ٤.
(٣) وسائل الشيعة ١٠: ٣٣، الباب ٢ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ح ٢.
(٤) وسائل الشيعة ١٠: ٣٤، الباب ٢ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ح ٧.
(٥) جامع المدارك ٢: ١٥٧.
(٦) غنائم الأيّام ٥: ٩٧، الحدائق الناضرة ١٣: ١٣٦، وجواهر الكلام ١٧: ٨١ ـ ٨٥.

ومنهم[١] من عكس الأمر وأخذ بالروايات الّتي حكمت بنقض الوضوء وإفطار الصوم، وحيث إنّ النقض في الوضوء لا يكون حقيقيّاً فكذلك الإفطار في الصوم، مع حفظ الحصر المذكور في رواية محمّد بن مسلم مؤيّداً بروايات أُخر واردة في الباب[٢] من أنّ مطلق الكذب أو النميمة والغيبة وغيرها مفطر محمول على إيجاد النقص في روح العبادة وكمالها كما في الوضوء فيرجع الأمر إلى أنّ الصائم لابدّ وأن يترك تلك المحرّمات استكمالاً لصومه ووضوئه.

والحقّ الأقرب عندنا الثاني بعد التوجّه إلى ما ذكره القائلون به، مستدلّاً بأصل آخر كأنّه كان مغفولاً عنه وهو أنّه إذا كان عندنا روايتان متّفقتان في الراوي والمروي عنه والمتن ولكن أُضيف في إحداهما جملة أو كلمة فالأصل والعادة والعقل يحكم بسقوط ذلك عن نقل الآخر، فإنّ الزيادة من ناحية الراوي على خلاف سيرة الرواة وعدالتهم ومسألة القراءة بين طبقاتهم وإجازة الرواية، دون السقط فإنّه ممكن عادي لا ينافي العدالة والسيرة كما فصّل ذلك في محلّه.

ومع الالتفات إلى هذا الأصل الّذي لا يليق الغفلة عنه تعود روايتا سماعة إلى أمر واحد وكذا روايتا أبي بصير، والأربعة ترجع إلى الحكم بنقض الوضوء وإفطار الصوم معاً، وحيث لا يكون النقض في الوضوء حقيقيّاً فكذلك الأمر في الإفطار، فيعود إلى نفي الكمال فيهما مع حفظ الحصر المذكور في رواية محمّد بن مسلم، وهذا الجمع أوفق بجميع القواعد والجهات فيقال: الحقّ الأقوى عدم إفساده الصوم كما عرفت عن صاحب الجواهر رحمه الله[٣] وإن احتاط هو رحمه الله فتأمّل.

---

(١) مختلف الشيعة ٣: ٣٩٧ ـ ٣٩٩، ومدارك الأحكام ٦: ٤٦ ـ ٤٧ و٨٨.

(٢) أُنظر: وسائل الشيعة ١٠: ٣٥، الباب ٢ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ح ٩ و١٠.

(٣) تقدّم في ص ٢٩٠.

د ـ السب

الرابعة: قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ فَيَسُبُّوا اللهَ عَدْواً بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلىٰ رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾[١].

الآية ـ كما ترىٰ ـ في سياق بحث التوحيد وبيان آيات الله وعلائم وجوده وقدرته وعظمته تعالىٰ؛ وبعد ذكر شطر منها يقول: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا﴾[٢]. ثمّ أمر الله تعالىٰ نبيّه باتباع ما أُوحي إليه والإعراض عن المشركين ﴿وَلَوْ شَاءَ اللهُ مَا أَشْرَكُوا وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظاً﴾[٣] فإنّك رسول ﴿مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾[٤]. وعندئذ وفي مثل الظرف يقول: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ﴾ فإنّ ذلك ينتهي إلىٰ أن يسبّوا الله عدواً بغير علم، فكأنّ ذلك من الّذي سَبّ أوّلاً فكنتم تسبّون الله وأنتم لاتعلمون. وعلّة الأمر أن السَّبّ يهيج العواطف ويورث الغضب، فيسبّ متقابلاً محبوب السّاب عن غضبٍ وعدوٍ بغير علم ودرك وانتباه، لا أنّ ذلك ينتهي إلىٰ أن يبحثوا عن الله تعالىٰ ويتكلّموا فيه بما لايليق بشأنه ـ كما عن الراغب[٥] ـ فإنّ ذلك لايناسب كلمة عدواً.

وكيف كان، فالآية تنهى عن السَّبّ وهو كلّ شتم وجيع وكلامٍ فظيع يؤذي الغير كاللعن والفحش[٦] والسخريّة.

ولعلّه يستفاد منه حرمة كلّ قول أو فعل يؤذي الغير بغير حقّ سيّما في الأُمور

---

(١) الأنعام ٦: ١٠٨. (٢) الأنعام ٦: ١٠٤. (٣) الأنعام ٦: ١٠٧.
(٤) المائدة ٥: ٩٩. (٥) المفردات في غريب القرآن: ٢٢٠، مادّة «سبب».
(٦) قال الراغب: الفحش والفحشاء والفاحشة ما عَظُمَ قُبحه من الأقوال والأفعال (المفردات في غريب القرآن: ٣٧٣ ـ ٣٧٤، مادّة «فحش»).

الدينيّة والمباحث المذهبيّة، فإنّ بيان الحق في بحث ديني وإيضاح الحقيقة في كلّ أمرٍ مذهبي بل علمي أو اجتماعي هو غير التصادم والتضاد العاطفي والعصبي. فإذا تبيّن الرشد من الغي، والحقّ من الباطل، فلا إكراه في الدين والاعتقاد، والله هو الّذي يهدي من يشاء ويضلّ من يشاء، وبيده الخير وهو علىٰ كلّ شيءٍ قدير.

ولا يُنافي ذلك ما علىٰ المحاكم والقضاة وولاة الأمر من إجراء الحدود وتطبيق الأحكام في الخارج عملاً، كما فصّلناه في بحث الحكومة[١].

اللّهمّ اهدنا لما تحبّ وترضىٰ، واصرفنا عمّا لا تحبّ، واهدنا لما اختُلِفَ فيه من الحقّ بإذنك آمين ربّ العالمين.

هذا، وقد يقال: إنّه يستفاد من الآية حرمة كلّ أمر يورث ارتكاب الغير الحرامَ كائناً ما كان.

مع أنّك تعرف أنّ المكلّف المختار هو الّذي يستحقّ ثواب عمله أو جزاء ذنبه إلّا إذا كان عمل الغير علّةً تامّة لفعله أو جزء الأخير لها بحيث يصدق سلب الاختيار عن الفاعل عرفاً أو كان السبب أقوى من المباشر وكان العمل صادراً عنهما مشتركاً بحيث لو لم يكن كلّ منهما لم يتحقّق فهو، وإلّا فكلّ نَفسٍ على ما كسبت رهينة[٢]، ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾[٣]، ومن عمل عملاً يُجز به، وإذا كان مؤثّراً في عمل الغير فإنّه يُجزىٰ علىٰ حدّ التأثير، فلا يتمّ الحكم بالحرمة مطلقاً، وفي الحديث[٤]: سُئل عن قول النبيّ ﷺ ما معنى أنّ الشرك أخفى من دبيب

---

(١) مرّ في ج ١ في عنوان: ولاية الفقيه، من كتاب الولاية والحكومة.

(٢) اقتباس من قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ المدّثّر ٧٤: ٣٨.

(٣) الأنعام ٦: ١٦٤.

(٤) وسائل الشيعة ١٦: ٢٥٤، الباب ٣٦ من أبواب الأمر والنهي ح ٣.

النمل على صفاة سوداء في الليلة الظلماء فتلا صلى الله عليه وآله هذه الآية، وأوضح أنّ الإنسان بسبّه عدوّ الله يكون قد سبّ الله وهو لا يعلم، وذلك أخفى من الدبيب.

ثمّ إذا كان سبّ عدوّ الله مذموماً منهيّاً عنه، فسبّ حبيبه المؤمن أولى فلا يجوز سبّ المؤمن مطلقاً. ورد في الحديث أيضاً عن أبي الحسن موسى عليه السلام في رجلين يتسابّان، قال: «البادئ منهما أظلم، ووزره ووزر صاحبه عليه ما لم يعتذر إلى المظلوم»(١).

ورواية أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله : سباب المؤمن فسوق»(٢).

وأشدّ من ذلك سبّ النبيّ، فإنّ حكم السابّ القتل، ويجوز بل يجب لكلّ من سمع، من غير لزوم الرفع إلى الحاكم ما لم يكن في البين ضرر، ففي صحيحة هشام ابن سالم عن أبي عبدالله عليه السلام أنّه سُئل عمّن شتم رسول الله صلى الله عليه وآله فقال عليه السلام : «يقتله الأدنى فالأدنى قبل أن يُرفع إلى الإمام»(٣).

وفي خبر عليّ بن جعفر بعد تفصيل القصّة وقول الوالي له عليه السلام : «دع هؤلاء يا أبا عبدالله لو أردنا هؤلاء لم نرسل إليك، فقال أبو عبدالله عليه السلام : أخبرني أبي أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: الناس فيّ أُسوة سواء، من سمع أحداً يذكرني فالواجب عليه أن يقتل من شتمني ولا يرفع إلى السلطان، والواجب على السلطان إذا رفع إليه أن يقتل من نال منّي، فقال زياد بن عبيدالله: أخرجوا الرجل

---

(١) وسائل الشيعة ١٢: ٢٩٧، الباب ١٥٨ من أبواب أحكام العشرة ح ١.
(٢) وسائل الشيعة ١٢: ٢٩٧، الباب ١٥٨ من أبواب أحكام العشرة ح ٣.
(٣) وسائل الشيعة ٢٨: ٣٣٧، الباب ٧ من أبواب حدّ المرتدّ ح ١.

فاقتلوه بحكم أبي عبدالله عليه السلام»[١].

وفي ذيل خبر محمّد بن مسلم: «فقلت لأبي جعفر عليه السلام: أرأيت لو أنّ رجلاً الآن سبّ النبيّ صلى الله عليه وآله أيُقتل؟ قال: إن لم تخف على نفسك فاقتله»[٢].

فمقتضى الجمع أنّه يجب على كلّ من سمع شتم النبيّ صلى الله عليه وآله قتل الشاتم من غير الرفع إلى الحاكم ما لم يخف على نفسه.

ومن المعلوم أنّ صريح ذلك حكم الله تعالى في كلّ زمن وكلّ الظروف من بسط اليد أو قبضه، فإنّ الحاكم في المقام يعمّ الحاكم الحقّ الفقيه المطلق أو غيره.

فما قاله الإمام الراحل الأُستاذ الأعظم الخميني (رحمه الله تعالى) بالنسبة إلى المؤلّف المعروف الخبيث المهدور الدم (سلمان رشدي) كان بياناً لحكم الإسلام والشرع لا حكماً من الحاكم حتّى يتصوّر عدم وجوب تنفيذه بعد ارتحاله رحمه الله، فالتفت.

هذا تمام الكلام في الكبائر من الذنوب والمحرّمات. وأمّا الفرار من الزحف فهو وإن كان من الكبائر إلّا أنّه حيث تكلّمنا فيه في كتاب الجهاد لم نذكره هنا فراراً من التكرار، فراجع[٣]. وأمّا سائر المحرّمات سيّما في المأكل والمشرب فسيأتي الكلام فيها حسب مواضعها إن شاء الله تعالىٰ، ولكن تكميل البحث يقتضي الكلام في مسألة «التوبة» و«المغفرة» علىٰ لسان القرآن فلنُشِر اليها إجمالاً بعون الملك الغفّار الوهّاب.

---

(١) وسائل الشيعة ٢٨: ٢١٢، الباب ٢٥ من أبواب حدّ القذف ح ٢.

(٢) وسائل الشيعة ٢٨: ٢١٣، الباب ٢٥ من أبواب حدّ القذف ذيل ح ٣.

(٣) مرّ في ج ١ في النوع الثاني، ذيل الآية السابعة (حرمة الفرار من الحرب) من كتاب الجهاد.

فصلٌ في التوبة والاستغفار[1]

لا إشكال في أنّ الإنسان كثيراً ما ينزلق عن جادّة الحياة، مع إيمانه بالله تعالىٰ واليوم الآخر، فينجذب إلىٰ الهوىٰ ويهوي حتّىٰ يرتكب ما تأمر به نفسه الأمّارة فيعصي الله تعالىٰ وهو يعلم، وبعد الفراغ عمّا اقترف من الذنب يندم ويلوم نفسه بنفسه اللوّامة، فيعترف بالإساءة، ويتوب إلىٰ الله تعالىٰ ويعتذر، ويعزم علىٰ ترك المعاودة، واستدراك ما يمكن استدراكه فيما فرّط. وهذا هو التائب من الذنب، والله تعالىٰ يقبل التوبة عن عباده فإنّه هو التوّاب الرحيم، قال تعالىٰ: ﴿*قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللهِ إِنَّ اللهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ*﴾[2].

---

(١) قال الإمام علي عليه السلام لقائل قال بحضرته: «أستغفر الله»: «ثكلتك أُمك أتدري ما الاستغفار؟ الاستغفار درجة العلّيّين، وهو اسم واقع علىٰ ستّة معان: أوّلها: الندم علىٰ ما مضىٰ، والثاني: العزم علىٰ ترك العود أبداً»، إلىٰ آخر كلامه الشريف. نهج البلاغة (صبحي الصالح): ٥٤٩ الرقم ٤١٧.

الظاهر في بيان مراتب التوبة وأكملها بجمع المراتب الستّة ويؤيّد ذلك المرتبةالسادسة من الإطاعة. ولعلّ الراغب (في المفردات: ٧٦، مادّة «توب») أخذ تفسيره للتوبة في مفرداته من الكلام الشريف، فراجع.

(٢) الزمر ٣٩: ٥٣.

والظاهر من الآية أنّ الله تعالى أمر رسول الله ﷺ أن يقول لعباده الذين أسرفوا على أنفسهم أن لا يقنطوا من رحمة الله تعالى، والإسراف على النفس يعمّ كلّ ذنب ومعصية صغيرة وكبيرة حتّى الذنوب الّتي يوسوس الشيطان فيها للإنسان بأنّ الله لا يغفر لمن ارتكب الذنب الكذائي، وإذا كنت غير مغفور فلك أن ترتكب الذنوب الأُخرى، إلى أن ييأس الإنسان من رحمة الله وغفرانه، أعاذنا الله من ذلك.

والله تعالى ينهى عن القنوط واليأس، فاليأس ذنب ومنهيٌّ عنه حتّى في أدنى درجاته، مع أنّه من حالات النفس لا من أعمال الإنسان، هذا أوّلاً، مع أنّ النهي عن القنوط لم يتقيّد بالتوبة. واستدلّ عليه بأنّ الله تعالى يغفر الذنوب جميعاً، وبأنّ من أوصاف الله تعالى أنّه هو الغفور الرحيم.

وبعبارة أُخرى: إنّ غفران الله تعالى من أوصافه الشاملة العامّة لجميع الذنوب، ومن أفعاله تعالى أن يغفر لمن يشاء ويُعذِّب من يشاء من عباده، ولا يرتبط ذلك ببحث التوبة كما سيأتي.

كما أنّ قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذٰلِكَ﴾[1] لا يكون إلّا في مقام الاستثناء، وأنّ ذنب الشرك لا يغفر من بين الذنوب، فإنّه ظلم عظيم. وهذا بحسب طبعه لا يرتبط بمسألة التوبة، ومعناه في ذنب الشرك بل من كلّ ذنب. فمحصّل الآيتين أنّ الله تعالى يغفر الذنوب جميعاً إلّا «الشرك» عمّن شاء من عباده، وهذا من ناحية الله تعالى سواء تاب المذنب أو لم يتب، فإن الله هو التوّاب الرحيم وقابل التوبة عن عباده.

---

(١) النساء ٤: ١١٦.

وأمّا الكلام في قوله تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلاً كَرِيماً﴾[١]. فقد مضى أوّل بحث أنواع الذنوب[٢] من معنى «التكفير» و«السيّئات»، وإنّ ذلك أيضاً لا يرتبط بالتوبة ولا يتوقّف عليها بل هو أمرٌ آخر.

أمّا «التوبة»: فلقد كان من دعوات الرسول صلى الله عليه وآله الناس إلى الخير المطلق والسعادة، دعوتُه صلى الله عليه وآله إلىٰ التوبة إلىٰ الله تعالىٰ بالاستغفار كما في دعوات سائر الأنبياء.

علىٰ حكاية القرآن الكريم عن نوح النبيّ عليه السلام: ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّاراً﴾[٣] ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسىٰ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ فَتُوبُوا إِلىٰ بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذٰلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾[٤].

وقال هود لقومه: ﴿وَيَا قَوْمِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَاراً وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلىٰ قُوَّتِكُمْ وَلَا تَتَوَلَّوْا مُجْرِمِينَ﴾[٥].

وقال صالح لقومه: ﴿... يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللهَ ... فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ﴾[٦]، وقال شعيب بعد نصايحه ووصاياه لقومه: ﴿وَاسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي رَحِيمٌ وَدُودٌ﴾[٧] وهكذا غيرهم.

قال تعالىٰ: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللهَ إِنَّنِي لَكُمْ مِنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ * وَأَنِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ

---

(١) النساء ٤: ٣١.

(٢) مرّ في الفصل الثاني (أنواع الذنوب) ذيل الآية الأُولى من كتاب المحرّمات.

(٣) نوح ٧١: ١٠. (٤) البقرة ٢: ٥٤. (٥) هود ١١: ٥٢.

(٦) هود ١١: ٦١. (٧) هود ١١: ٩٠.

﴿تُوبُوا إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُمْ مَتَاعاً حَسَناً...﴾[١].

وقال أيضاً: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللهِ تَوْبَةً نَصُوحاً عَسىٰ رَبُّكُمْ أَنْ يُكَفِّرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيُدْخِلَكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ يَوْمَ لَا يُخْزِي اللهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ نُورُهُمْ يَسْعىٰ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا وَاغْفِرْ لَنَا إِنَّكَ عَلىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[٢].

وقال أيضاً: ﴿... وَتُوبُوا إِلَى اللهِ جَمِيعاً أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[٣].

ومحصّل الآيات ـ والله أعلم ـ أنّ من دعوات الأنبياء العظام (على نبيّنا وآله وعليهم السلام) دعوة الناس وعباد الله إلى أن يتوبوا ويرجعوا إلى ربّهم ويستغفروه، وأنّ الله تعالى يقبل التوبة عن عباده.

ومن المعلوم أنّ توبة كلّ ذنب بحسبه، وإطلاق الآيات يشمل الشرك أيضاً بمعنى أنّه لو تاب المشرك ورجع إلى الله تعالى من شركه ووحّده في اعتقاده وصار من الموحِّدين فلا إشكال في قبول توبته فإنّه ليس أعظم من الكفر، ولو أسلم الكافر فإسلامه يجُبُّ ما قبله، وكذلك المشرك إذا صار موحّداً، وادّعى بعض[٤] إجماع الأُمّة على قبول توبة كلّ موحِّد وإن كان هذا الإجماع غير ما يستند إليه في الفقه.

وعندنا ما ورد عن عليّ عليه السلام فيمن استغفر الله بحضرته[٥] من الدعاء عليه أوّلاً بقوله: «ثكلتك أُمّك أتدري ما الاستغفار؟» ثمّ بيّن معناه ودرجاته ومراتبه

---

(١) هود ١١: ٢ ـ ٣. (٢) التحريم ٦٦: ٨. (٣) النور ٢٤: ٣١.

(٤) صاحب التبيان (٥: ٨٧، ذيل الآية ١١٦ من سورة النساء) ومنهج الصادقين.

(٥) نهج البلاغة (صبحي الصالح): ٥٤٩، الرقم ٤١٧.

الستّ وإن كان بصدد بيان حقيقة الاستغفار، إلّا أنّه كأنّه كان يعرّفه كيف يكون، وأنّ الاستغفار اللفظي لا ينفعه وإلّا فالاستغفار كما صرّح به عليّ عليه السلام من درجات العليّين وإنّ المستغفرين بالأسحار هم من عباد الله المخلصين.

وكيف كان، ففي البحث آيات كثيرة نشير إلىٰ بعضِها إجمالاً[١].

الأُولىٰ: قوله تعالىٰ: ﴿*وَسَارِعُوا إِلىٰ مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ*﴾[٢].

تأمر الآية بالإسراع إلىٰ غفران الله والجنّة الّتي عرضها كعرض السماوات

---

(١) يمكن تنويع آيات الباب إلىٰ ثلاثة:

الأوّل: الآمرة بالتوبة والناهية عن القنوط واليأس، مثل قوله تعالىٰ:

﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللهِ إِنَّ اللهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ (الزمر ٣٩: ٥٣).

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللهِ تَوْبَةً نَصُوحاً﴾ (التحريم ٦٦: ٨).

﴿وَتُوبُوا إِلَى اللهِ جَمِيعاً أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (النور ٢٤: ٣١).

وآيات من سورة هود ١١: ٣ و٦١، والنساء ٤: ١٠٦، والممتحنة ٦٠: ١٢، وغيرها.

الثاني: المخبرة عن توبة الله علىٰ العباد، وقبوله تعالىٰ اعتذارهم وتوبتهم إليه، مثل قوله تعالىٰ: ﴿وَاللهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ...﴾ (النساء ٤: ٢٧).

﴿يُرِيدُ اللهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ... وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ (النساء ٤: ٢٦).

﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا فَأُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ (البقرة ٢: ١٦٠).

﴿وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءاً أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللهَ يَجِدِ اللهَ غَفُوراً رَحِيماً﴾ (النساء ٤: ١١٠).

﴿وَالَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِهَا وَآمَنُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (الاعراف ٧: ١٥٣).

الثالث: ما يبيّن أن لا ملجأ إلّا إلىٰ الله، والله تعالىٰ هو الّذي يقبل التوبة عن عباده، مثل قوله تعالىٰ: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً... وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلاَّ اللهُ﴾ (آل عمران ٣: ١٣٥).

﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ﴾ (الشورىٰ ٤٢: ٢٥).

﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحاً ثُمَّ اهْتَدَىٰ﴾ (طه ٢٠: ٨٢).

وآيات من سورة التوبة ٩: ١٠٤، ويوسف ١٢: ٣، وغيرها.

(٢) آل عمران ٣: ١٣٣.

والأرض... الجنّة الّتي وعد الله المتّقين الذين ينفقون أموالهم في السّرّاء والضرّاء، والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس، والذين إذا فعلوا فاحشةً وعملوا قبيحةً أو ظلموا أنفسهم باقتراف إثم واكتساب ذنب ذكروا الله تعالىٰ، ولم ينسوا أنفسهم أنّهم عاصون، فتابوا إليه واستغفروا لذنوبهم، فعزموا علىٰ ترك المعاودة ولم يصرّوا علىٰ ما فعلوا من خلاف وهم يعلمون. ومن يغفر الذنوب إلّا الله، أُولئك جزاؤهم مغفرةٌ من ربّهم وجنّات ﴿*وَإِنِّى لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحاً ثُمَّ اهْتَدىٰ*﴾[1].

ومن المعلوم أنّ إطلاق الآيات وإن كان يفيد أنّ علىٰ كلّ مؤمن بالله واليوم الآخر أن يستغفر الله ويتوب إليه من كلّ ذنب وإثم، وأنّه تعالىٰ هو الغافر للذنب، القابل للتوب، الرحمٰن الرحيم؛ إلّا أنّه يقيد بما عرفت[2] من أن الله لا يغفر أن يشرَك به ويغفر ما دون ذلك، فإن مات العبد وهو مشرك فلا يغفر له، وأمّا إن تاب عن شركه وصار موحّداً فقد عرفت قبول توبته لرجوعه عن الشرك إلى التوحيد، ويُعمل معه العمل مع الموحِّد. ولقد استثني الإصرار لرجوعه إلىٰ اللعب والتهاون بأمر المولىٰ ولغويّة التوبة لا أنّه ذنبٌ كبير لا يُغفر، لأنّ تكرار الذنب ليس إلّا ذنب مكرّر من غير زيادة علىٰ أصل الذنب؛ فإنّ في مهيّة التوبة عدم العود؛ وعلى التائب أن لا يعود وأن يعزم علىٰ الترك أبداً، كما هو ظاهر.

الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿*وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللهِ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللهَ تَوَّاباً رَحِيماً*﴾[3].

الآية بعد ذكر شطر من حالات المنافقين تبيّن لو أنّهم إذ ظلموا أنفسهم بارتكابهم تلك الأعمال، جاءوك لتشفع لهم عند الله فاستغفروا الله واستغفر لهم

---

(١) طه ٢٠: ٨٢. (٢) مرّ في ص ٣٠٠. (٣) النساء ٤: ٦٤.

الرسول، لوجدوا الله توّاباً رحيماً. وإذا كان المنافقون باستغفارهم أو شفاعة الرسول ﷺ واستغفاره لهم واجدين قبول توبتهم عن التوّاب الرحيم فكيف بغيرهم؛ وقد مضىٰ أنّ قسماً منهم لا يقبل توبتهم وهم كافرون.

وأنت تعلم أنّ الآية مضافاً علىٰ المسألة المبحوث عنها، تدلّ علىٰ صحّة الشفاعة[١] من مثل النبيّ ﷺ والأئمة المعصومين (عليهم الصلاة والسلام) كما تصرّح بذلك الآية الأُخرىٰ في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللهِ لَوَّوْا رُءُوسَهُمْ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُمْ مُسْتَكْبِرُونَ﴾[٢].

الثالثة: قوله تعالىٰ: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءاً أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللهَ يَجِدِ اللهَ غَفُوراً رَحِيماً﴾[٣].

بعدما نهىٰ الله تعالىٰ نبيّه ﷺ عن المجادلة والإصرار في القول واستتابة الذين يختانون أنفسهم ويستخفون ذنوبهم من الناس ولا يستخفون من الله مع أنّه تعالىٰ معهم إذ يُبيّتون ما لا يرضىٰ من القول، وكان الله بما يعملون محيطاً، والله لايحبّ من كان خوّاناً أثيماً... .

بعد ذلك يقول: من عمل سوءاً من كلّ مكروه وقبيح يُبعِده عن الطهارة والسّماحة وعن الله تعالىٰ ـ بالنهاية ـ أو ظلم نفسه بأن اقترف ذنباً وفرّط في إثم

---

(١) ومن المعلوم أن ذلك غير وساطتهم وشفاعتهم عليهم السلام : يوم القيامة بإذن الله تعالىٰ: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ (البقرة ٢: ٢٥٥)، ومحلّ الكلام فيه المعارف والاعتقادات.

وأصرح من ذلك قوله تعالىٰ خطاباً لرسوله ﷺ : ﴿وَاسْتَغْفِرْ لَهُمُ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ في ذيل الآية ٦٢ من سورة النور ٢٤. ولتفصيل البحث مجالٌ آخر سنشير إلىٰ إجماله بعد فصل التوبة إن شاء الله.

(٢) المنافقون ٦٣: ٥.

(٣) النساء ٤: ١١٠.

ثمّ لام نفسه واستغفر الله يجد الله غفوراً رحيماً.

فالآية بصراحتها تحكم بقبول توبة من تاب واستغفر الله من كلّ ذنب وسوء. نعم يقيّد الإطلاق ـ كما عرفت[1] ـ بقوله: ﴿إِنَّ اللهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ﴾ بأن مات وهو مشرك، فلا غفران له. وأمّا إن تاب ورجع عن شركه إلى الله تعالى وصار موحّداً فلا إشكال في قبول توبته وشمول غفران الله تعالى له، بل الغفران لأهل الكبائر، والصغائر تغفر باجتناب الكبائر وتكفّر برحمة الله وعفوه ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ...﴾[2] ولكنّ الله يقبل التوبة عن عباده، ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ وَأَنَّ اللهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾[3]، ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾[4].

فالله تعالىٰ كما هو ذو الطول شديد العقاب كذلك هو الرّحمٰن الرّحيم ﴿الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ * غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ...﴾[5] ﴿... وَمَا كَانَ اللهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾[6]. ﴿وَاللهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ...﴾[7].

نعم، التوبة للذين يعملون السوء بجهالة من غير تفرّج بذنب[8] وإصرار علىٰ

---

(١) مرّ في ٣٠٠.
(٢) النساء ٤: ٣١.
(٣) التوبة ٩: ١٠٤.
(٤) الشورىٰ ٤٢: ٢٥.
(٥) المؤمن ٤٠: ٢ و٣.
(٦) الأنفال ٨: ٣٣.
(٧) النساء ٤: ٢٧.
(٨) والوجه ظاهر، فإنّ تسهيل الأمر علىٰ النفس في الذنوب يستدرجها شيئاً فشيئاً إلىٰ ذنوب كبيرة حتّىٰ ينتهي إلىٰ الشرك والكفر.

قال تعالىٰ: ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوأَى أَن كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللهِ﴾ (الروم ٣٠: ١٠). وفي الحديث التفرّج بالذنب أعظم منه [ورد الحديث بعبارات مختلفة مثل: «تهوين الذنب أعظم من ركوبه». (غررالحكم ١: ٣٤٨ ح ٣٠) و«إياك والابتهاج بالذنب فإن الابتهاج به أعظم من ركوبه». (بحارالأنوار ٧٥: ١٥٩، الباب ٢١) و«الابتهار بالذنب أعظم من ركوبه». (غريب الحديث ٢: ٣٣٩)] لما عرفت. حفظنا الله وإيّاكم من كلّ ذنب.

إثم وإساءة، حتّىٰ يأتيهم الموت من غير نفاق. قال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ فَأُولٰئِكَ يَتُوبُ اللهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللهُ عَلِيماً حَكِيماً * وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الآنَ وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ أُولٰئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً﴾[١].

وقال تعالىٰ: ﴿وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[٢].

وقال تعالىٰ: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللهُ لَهُمْ...﴾[٣].

والمستفاد أنّ أمر المتهاون بالتوبة أشدّ من الكافر بالله تعالىٰ، فإنّ الكافر إذا أسلم ومات يغفر الله تعالىٰ له ما سلف، «والإسلام يجبُّ ما قبله»[٤] بينما لن تقبل توبة من عمل السيّئات حتّىٰ إذا حضره الموت ﴿قَالَ إِنِّي تُبْتُ الآنَ﴾[٥] فهو كالكافر الّذي يموت وهو كافر لا توبة له، وكذلك المنافق المستكبر الصادّ عن سبيل الله بعمله، ومن يظنّون بالله ورسوله ظنّ السوء و﴿يَقُولُونَ لَا تُنفِقُوا عَلَى مَنْ عِندَ رَسُولِ اللهِ حَتَّى يَنفَضُّوا﴾[٦] إلىٰ آخر مقالاتهم الخائبة الخسيسة.

---

(١) النساء ٤: ١٧ ـ ١٨. (٢) الأنعام ٦: ٥٤. (٣) المنافقون ٦٣: ٦.

(٤) تفسير القمي ١: ١٤٨، ذيل الآية ٩٣ من سورة النساء، وعنه مستدرك الوسائل ١٨: ٢٢٠، الباب ٩ من كتاب القصاص ح ٣، وتفسير القمي ٢: ٢٧، ذيل الآية ٩٣ من سورة الإسراء، وعنه مستدرك الوسائل ٧: ٤٤٨، الباب ١٥ من أبواب أحكام شهر رمضان ح ٣، وعوالي اللآلي ٢: ٥٤ ح ١٤٥ و٢٢٤ ح ٣٨.

(٥) النساء ٤: ١٨. (٦) المنافقون ٦٣: ٧.

تذييلٌ في خلاصة الأبحاث

فمن الفصل الأوّل فروع ثلاثة:

الأوّل: في الشرع محرّمات اقترافها إثم، وهي قسمان: «ظاهريّة» و«باطنيّة»، لابدّ من اجتنابها بقسميها.

الثاني: إنّ إشاعة الفحشاء كنفسها محرّمة مبغوضة بأيّ وجه كان تسبيبه، وسواء كان ذِكراً أو كتابة ونشراً بالصحف والإذاعات المسموعة والمرئية. وذلك كلّه من علل التكثّر والشيوع في الأُمّة، ومحبّ الفحشاء له عذابٌ أليم إذا أظهر حبّه بوجه.

الثالث: مقترف الذنب يتباعد عن الربّ مضافاً إلىٰ آثار عمله في الدنيا والآخرة.

ومن الفصل الثاني فرعان:

الأوّل: الذنوب«كبائر»و«صغائر»، وأمر الثاني أسهل، يُغفرلمن اجتنب الأوّل.

الثاني: السيّئات الخُلقيّة لاتعدّ ذنباً في الفقه مالم تظهر بوجه.

ومن الفصل الثالث فروع:

في كلّ واحد من الكبائر فروع:

١ ـ فروع الشرك:

الأوّل: أكبر الكبائر الشرك بالله تعالىٰ، وهو لا يغفر بوجه.

الثاني: الارتداد ومرتبته بعد الشرك، فهو من أعظم الكبائر.

الثالث: المرتد لن تقبل توبَتُه إن كان كفره في ازدياد. وبدونه ففي غير الرجل من الفطري تقبل، وفيه يشكل ولا يبعد القبول.

الرابع: المرتد الّذي تقبل توبته أيضاً إذا ارتد ثانياً ثمّ تاب وآمن ثمّ كفر وازداد كفراً فلن تقبل توبته، ولن يُهدىٰ إلىٰ سبيل الحقّ.

الخامس: إظهار الارتداد والعمل بما يوجبه ذنبٌ كبير إن كان عن جدٍّ وواقع، وأمّا تحفّظاً علىٰ الإيمان وتقيّةً فلا.

السادس: النفاق بنفسه ذنب وإن لم يكن ما يقترفه عنه ذنباً.

٢ ـ فروع الافتراء علىٰ الله:

الأوّل: الافتراء علىٰ الله ذنب كبير له مراتب بحسب المختلق والمتعلّق من نفي آيات الله بإنسابها إلىٰ غيره، ونفي الرسالة، والقول بأنّه يدّعي من قبل نفسه أو ادّعاء النبوّة، وأنّ الله تعالىٰ أوحىٰ إليه بغير الحقّ، أو دعوىٰ نزول الكتاب إليه بغير الحقّ، بل ادّعاء كلّ منصب إلهي من غير حقّ من الخلافة إلىٰ النيابة والوكالة.

الثاني: القول في الله تعالىٰ... ذاته وصفاته من غير حجّة منه افتراءً عليه ذنبٌ كبير.

الثالث: القول في أحكام الله ـ بغير علم ـ بأنّ هذا حلال وهذا حرام افتراء محرّم.

الرابع: كلّ تصرّف وتغيير في أحكام الله بلا حجّة صادقة، افتراءٌ وصدّ عن سبيل الله وابتغاء الاعوجاج فيه فهو محرّمٌ وذنب كبير.

٣ـ فروع تولّي الكفّار:

الأوّل: يحرم اتّخاذ البطانة من دون المؤمنين يطّلع علىٰ خواصّ أُمورهم وزوايا شؤونهم كائناً من كان من الكفّار والمشركين أو أهل الكتاب، بل المنافقين الذين يستهزؤون بأُمور الدّين، وذلك ذنبٌ كبير له عذابٌ أليم.

الثاني: لا يجوز الركون إلىٰ الظَلمة والوثوق بهم مطلقاً.

الثالث: المؤمن بما هو مؤمن لا يوادّ من حادّ الله وخالفه، بل يخالفه كائناً من كان، ولو من أقربائه وفسّاق المؤمنين.

الرابع: حرمة تولّي غير المؤمن، وحرمة الوداد مع المخالفين لله ورسوله وإن كان علىٰ كلّ مؤمن، ولكنّه علىٰ الزعماء والحكّام الشرعيّين وأولياء الأُمور آكد وأشدّ، فإنّ بيدهم مجاري الأُمور وهم المسؤولون عن شؤون المجتمع الإسلامي ـ أوّلاً وبالذات ـ ثمّ الناس وعموم المؤمنين، وهم المسؤولون عن سكوتهم وترك الاعتراض علىٰ انتهاكات الحكّام.

الخامس: لا يجوز تولّي الذين غضب الله عليهم من المنحرفين.

السادس: اليهود من أهل الكتاب أشدّ عداوة للمؤمنين فلايجوز تولّيهم بوجه.

السابع: محصّل الحكم توصية العلماء الذين مجاري الأُمور بيدهم والحكّام والأُمراء بحفظ الاستقلال والهويّة الإسلاميّة.

الثامن: لا بأس بالعلاقات والمعاهدات والمعاملات اللازمة للتعايش

الاجتماعي والعلائق المدنيّة مع الكفّار والمشركين مع التحفّظ علىٰ الاستقلال في مختلف الشؤون.

التاسع: المنافقون الذين أُركسوا بما كسبوا لمعاضدتهم الكفّار وتواصلهم مع أعداء الدين لايجوز تولّيهم واتّخاذهم بطانة، بل يجب مقاتلتهم سواء كانوا بين الكفّار أو بين المسلمين، فإنّهم بحكمهم حتّىٰ يهاجروا في سبيل الله.

العاشر: لا بأس بمعاشرة المنافقين الذين لا يراودون الكفار، ولا يبتغون في دين الله عوجاً مع التحفّظ علىٰ الأساس والأسرار.

الحادي عشر: لا بأس بإظهار تولّي من يحرم تولّيه اتّقاء شرّه مع التحفّظ علىٰ الكيان والأسرار.

الثاني عشر: لا يجوز دعاء الخير والاستغفار لأعداء الدين وحكّام الجور.

الثالث عشر: ملاك الإسلام في صدق الاعتقاد بالله تعالىٰ وباليوم الآخر وبالرسالة الخاتمة لنبيّنا محمّد صلى الله عليه وآله، وفي الإيمان بالمعنىٰ الأخص فزائداً علىٰ تلك الأُصول: الاعتقادُ بالعدل والإمامة علىٰ التفاصيل المذكورة في الكتب المختصّة.

الرابع عشر: الاعتقاد بأُصول الإسلام لابدّ وأن ينضمّ إليه الإقرار باللسان والعمل بالجوارح، فالعمل بدونهما تظاهرٌ ونفاق، كالإقرار بدون أخواته، وأمّا الإقرار والعمل الكاشف بظاهرهما عن الاعتقاد فهو كافٍ في الحكم بالإسلام ظاهراً مالم يُعلم بخلافه، ومع العلم بانتفاء الاعتقاد فنفاق أيضاً.

٤ ـ فروع قتل النفس:

الأوّل: قتل النفس بالانتحار حرامٌ مطلقاً.

الثاني: إذا دار الأمر بين أن يقتل نفسه انتحاراً أو يعمل بما يؤدّي إلىٰ قتل نفوس كثيرة وتهتك أعراض وتُسلب أموال، فلا بأس بالأوّل علىٰ أساس مسألة الأهمّ.

الثالث: لا يجوز قتل الأولاد بوجهٍ خشية إملاق أو غيره.

الرابع: إسقاط الجنين قتلٌ للأولاد محرّم يشترك في جريمته الأُمّ والطبيب الّذي يقوم بتلك العمليّة، وعليها أو عليهما الدية، كما مرّ[١].

الخامس: إذا دار الأمر بين إسقاط الجنين وموت الأُمّ لا يبعد الجواز.

السادس: لا إشكال في جواز المنع عن استقرار النُطفة في الرّحم بأيّ وسيلة.

السابع: لا يجوز قتل نفسٍ محترمة، نفسه كانت أو غيرها، ولداً وغير ولد، مؤمناً وغير مؤمن إلّا بالحقّ، كما في القصاص والحدّ، علىٰ شرائطهما.

الثامن: من قُتل مظلوماً بغير حقّ فلوليّه سلطانٌ في القصاص والدية والعفو.

٥ ـ الزّنا ذنبٌ كبير وفاحشة محرّمة مطلقاً. له حدٌّ كما مضىٰ في الحدود[٢].

٦ ـ اللواط ذنبٌ كبير وفاحشةٌ شنيعة. له حدّ كما مضى في الحدود[٣].

٧ ـ فروع شرب الخمر وعمل الميسر:

الأوّل: شرب الخمر وعمل الميسر محرّم مطلقاً.

الثاني: شرب كلّ مسكر حتّىٰ المسحوق منه بالاستنشاق محرّم مطلقاً.

الثالث: لابأس باستعمال الخمر وكلّ مسكر في الصنائع والطب في غير الشرب.

٨ ـ فروع التطفيف:

الأوّل: يجب إيفاء الكيل، والتوزين بالقسطاس المستقيم.

---

(١) مرّ في ص ٢١٣ ـ ٢١٦.

(٢) مرّ في ج ١، في حدّ الزنا (ذيل الآية الثالثة) من كتاب الحدود.

(٣) مرّ في ج ١، في حدّ اللواط (ذيل الآية الخامسة) من كتاب الحدود.

الثاني: التطفيف في الكيل والميزان إيفاءً واستيفاءً محرّمٌ تكليفاً، إضافة علىٰ الحرمة الوضعيّة واشتغال الذمّة.

الثالث: المطفّف يضمن ما طفّف من المال أو السلعة، وعليه الردّ إلىٰ صاحبه علىٰ القواعد.

٩ ـ فروع الرشوة:

الأوّل: كلّ ما يؤخذ ويعطى لا عن حقّ لتغيير الحقّ بل لإيقاعه في غير محلّه محرّمٌ أخذه وإعطاؤه، وهو ذنبٌ كبير تكليفي زائداً علىٰ الوضع واشتغال الذمّة.

الثاني: إذا توقّف استيفاء الحقّ علىٰ الرشوة لا بأس بإعطائها علىٰ أساس مسألة الأهمّ مع حرمة الأخذ.

الثالث: لا يجوز إعطاء الرشوة فيما إذا توقّف عليه تسريع الأمر من الموظّفين دون أصل الحقّ.

١٠ ـ فروع أكل مال اليتيم:

الأوّل: يجب التحفّظ علىٰ أموال الأيتام حتّىٰ يبلغوا أشدّهم، والرّد إليهم بعد الاستخبار والامتحان والاطمئنان بالرشد.

الثاني: يحرم أكل أموال اليتامىٰ بغير حقّ تكليفاً ووضعاً.

الثالث: لا بأس بأكل ما يؤخذ من أموال اليتامىٰ بعنوان حقّ التولّي لأُمورهم مع الافتقار، بل لا معه فإنّه ليس بظلم.

١١ ـ عصيان اللسان وإطلاقه فيما كان عليه الامتناع والاحتباس محرّم، ولم نفهم أنّه كبيرة إلّا علىٰ النسبيّة في الملاك. فالغيبة والتُهمة، والفتنة، والكذب،

والسّب، والفحش، والرّمي محرّماتٌ أكيدة. وسبّ النبيّ ﷺ حكمه القتل من غير لزوم الرفع إلى الحاكم ما لم يخف المجري على نفسه.

مسألتان في الختام

ويناسب في ختام كتاب المحرّمات ذكر مسألتين.

١ ـ الأعذار

لا إشكال في أنّ المسؤوليّة والتكليف المتعقّب إطاعته وامتثاله بالثواب، ومعصيته وتخلّفه العقاب لايكون إلّا بعد العقل والعلم به مع البلوغ الشرعي إذا كانت الإطاعة أو العصيان بإرادة والتفات وعن عمد واختيار، فلا شيء عليه فيما يأتيه أو يتركه نسياناً أو خطأً أو اضطراراً أو عن حرج وما شابه ذلك. وفي المسألة آيات:

الأُولىٰ: قوله تعالىٰ: ﴿... *وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُم بِهِ وَلٰكِن مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللهُ غَفُوراً رَحِيماً*﴾(١).

الآية وإن كانت في مسألة الظهار ونداء الأدعياء أبناءً إلّا أنها كبرىٰ كلّيّة تشمل كلّ قول بل كلّ عمل، والقول بما هو عمل، و﴿*مَا جَعَلَ اللهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِى جَوْفِهِ*...﴾(٢)، فلا يتمكّن علىٰ أمرين في حالة واحدة فيُخْطئ من شيء إلىٰ آخر يتوجّه إليهما تصوّراً فيسبق بالقول في غير المطلوب، وذلك قول بالأفواه لايترتّب عليه الأثر بلا قصد ونيّة، ولكن الأثر علىٰ ما تعمّدت وتوجّهت إليها القلوب فأتىٰ

---

(١) الاحزاب ٣٣: ٥.

(٢) الأحزاب ٣٣: ٤.

به عن إرادة وقصد وكان الله تعالىٰ غفوراً رحيماً فيما ارتكبه العبد عن خطأ.

فتدلّ الآية علىٰ نفي آثار مايرتكبه الإنسان عن خطأ ممّا كان يترتّب عليه لولا الخطأ في دائرة التشريع، وكذلك فيما يتركه سواءً لم يأت بشيء أصلاً أو بأن يأتي بالغير بدلاً عنه خطأً فيقال تركه خطأً ثانياً وبالعرض؛ وإن كان الانتساب إلىٰ ما فعل أوّلاً فليس عليه شيء حتّىٰ القضاء إلّا بدليل آخر كما في الصلاة ومايترتّب عليه الدية في الجنايات.

الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿... *فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ*﴾[1]. بدون جملة ﴿*فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ*﴾ وبعبارة ﴿*فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ*﴾ وكذلك في سورة النحل بلفظة ﴿*فَإِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ*﴾[2].

والجملة في الآيات واردة بعد تحريم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أُهلَّ به لغير الله في سياق أصل تحليل الطيّبات من الرزق، وتفيد أنّ الاضطرار يرفع الحرمة عن المذكورات وبالملاك نفسه عن الخبائث، بل عن كلّ محرّم أكله وشربه، بل أصل التكليف وفعليّته، وبعبارة أُخرىٰ: الاضطرار يرتفع به ما كان علىٰ الإنسان لولاه من فعل أو ترك من وجوب أو حرمة أو سائر الأحكام وما يترتّب عليها في مقام الامتثال لا مطلقاً. ولا ينافي ذلك بقاء الحكم علىٰ العنوان الكلّي في مقام الجعل بدون تقييد ولا تخصيص، وذلك مع بقاء أصل الحكم حتّىٰ في المورد ورفع فعليّته بحسب الاضطرار، ولذلك تقدّر بقدرها والتقييد بغير باغ ولا عاد، ويقال: لاإثم عليه لا أنّه غير محرّم، فإنّ ذلك عذرٌ في ترك ما هو واجب أو فعل ماهو حرام من غير حلّيّة الحرام أو حرمة الحلال علىٰ الإطلاق.

---

(١) البقرة ٢: ١٧٣، والأنعام ٦: ١٤٥.

(٢) النحل ١٦: ١١٥.

الثالثة: قوله تعالىٰ: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ وَمَنْ يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَنْ يَتَوَلَّ يُعَذِّبْهُ عَذَاباً أَلِيماً﴾[١].

الآية كما ترىٰ في سياق الإشارة إلىٰ مراتب الإيمان وقبول أوامر الجهاد واتّباع الرسول صلى الله عليه وآله أو التخلّف عنه والاعتذار وتفكير المخلّفين ومقالتهم، وقول الرسول صلى الله عليه وآله بأنّهم سيُدعَون عن قريب إلىٰ مقاتلة قوم أُولي بأس شديد يقاتلونهم أو يُسْلمون، فإن أطاعوا وجاهدوا وقاتلوهم فلهم أجر حسن بما صبروا علىٰ القتال، وإن يتولّوا كما تولّوا من قبل عن مقاتلة الآخرين في الحروب السابقة فيعذّبهم الله عذاباً أليماً[٢].

ففي ذلك السياق والمقام يقول الله تعالىٰ فيمن لا يتمكّن من القتال ولا يقدر عليه بحسب بدنه لما فيه من العمىٰ أو العرج أو المرض فلا يتمكّن من النظر والعَدْو والحركة اللازمة في المعارك أو بحسب السلاح والوسيلة أن لا جناح عليه ما دام كذلك.

وعندنا التأمّل في الآية يرشد إلىٰ رجوعها إلىٰ أمرٍ واحد وهو اشتراط القدرة في التكليف، كما هو كذلك عقلاً. فمن لا يقدر علىٰ الامتثال عقلائيّاً بحيث يكون التكليف عليه حرجيّاً فليس عليه شيء. نعم، القدرة العقليّة في مقام الامتثال شرط في إمكان توجيه التكليف نحوه. فالآية بالملاك تفيد أنّ الحرج أيضاً ممّا يرتفع به التكليف من غير اختصاص بالجهاد والمقاتلة.

وكيف كان، فالآية تفيد أنّ مثل العمىٰ والعرج والمرض إذا كان بحدٍّ يوجب

---

(١) الفتح ٤٨: ١٧.

(٢) اقتباس من الآية ١٦ من سورة الفتح (٤٨).

الضيق والشدّة الّتي لا تتحمّل عادة في مقام الامتثال والعمل فلا حرج، لا أنّهم فقط ليس عليهم التكليف أو ليس عليهم ولو لم يكن في البين حرج أو أنّ التكليف الحرجي ليس بمرفوع عن غيرهم، بل الملاك في النفي، الحرج، وهم أمثلة.

وأمّا الآية المذكورة في سورة النور[١] حيث إنّها بصدد بيان تشريع حقٍّ للمؤمنين، مثل حقّ المارّة، وأنّ لهم أن يأكلوا من بيوت أقربائهم المذكورين فيها أو أصدقائهم أو البيوت الّتي ملكوا مفاتحها من غير تبذير وإسراف ومع الحاجة، وذكر ذوي العاهات الثلاث، كما صرّح به الأُستاذ العلّامة في الميزان: ليس لاختصاص الحقّ بهم، بل لكونهم أرباب عاهات يشكل عليهم أن يكتسبوا الرزق بعمل أنفسهم أحياناً[٢].

فلا ترتبط بنفي الحرج عن ذوي العاهات في نفي المؤاخذة لترك واجب أو فعل محرّم وانحصار الحقّ للمؤمنين مطلقاً في الأكل من الموادّ المذكورة، لا كلام فيه فتوجّه.

الرابعة: قوله تعالىٰ: ﴿***لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضىٰ وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلّٰهِ وَرَسُولِهِ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَاللّٰهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ * وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَناً أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ***﴾[٣].

الآية أيضاً في سياق بحث الجهاد وتصرّف الناس إزاءه، علىٰ اختلاف مراتب الإيمان، فيستأذن أُولو الطول منهم ويقولون ذرنا نكن مع القاعدين؛ لشغفهم

---

(١) النور ٢٤: ١٦.

(٢) الميزان ١٥: ١٦٤، ذيل الآية ٦١ من سورة النور.

(٣) التوبة ٩: ٩١ ـ ٩٢.

بحطام الدنيا، ولكونهم رضوا بأن يكونوا مع الخوالف وطبع الله علىٰ قلوبهم فهم لا يفقهون معنىٰ الحياة وحقيقتها، ولكنّ الرسول والذين آمنوا معه جاهدوا بأموالهم وأنفسهم وإيمانهم بحقيقة الأمر وإدراكهم موقعهم أمام الخلق أو الخالق تعالىٰ وفي نظام الكون وروح الحياة، وجاء المعذّرون من الأعراب ليُؤذن لهم وهم مشفقون.

ومع بيان مستوىٰ الذين جاهدوا وأطاعوا الله ورسوله وبأنّ لهم الخيرات وأُولئك هم المفلحون، وأنّ جزاء القاعدين الراضين أن يكونوا مع الخوالف بأنّه سيصيب الذين كفروا منهم عذابٌ أليم، دون المعذّرين الذين لا يجدون ما ينفقون في ذلك السبيل، والضعفاء الذين لا يقدرون علىٰ شيء من مشاقّ الجهاد ومتاعبه، تحكم الآية بأنّه ليس علىٰ الضعفاء ولا علىٰ المرضىٰ ولا علىٰ الذين لا يجدون ما ينفقون حرج إذا نصحوا لله ورسوله بأن كان بعضهم لبعض ناصحين لله تعالىٰ ورسوله لا للدنيا، فكانوا من المحسنين وليس عليهم من سبيل والله غفورٌ رحيم بالعباد وبهم.

فالآية تنفي الحرج في تركهم الجهاد بما أنّهم ضعفاء أو مرضىٰ بحسب البدل فلا يتمكّنون من أداء وظائف الجهاد، أو الفقراء الذين لا يجدون مالاً ينفقونه في سبيل التسليح وإعداد القوىٰ وهم راغبون في الشهادة حتّىٰ إذا قيل لهم: لا أجد ما أحملكم عليه، تولوّا وأعينهم تفيضُ من الدمع حزناً علىٰ ذلك.

وتثبت السبيل والحرج علىٰ الذين ليس ببدنهم ضعف ومرض وهم متمكّنون متاعاً وأثاثاً ومع ذلك يستأذنون أن يكونوا مع القاعدين ورضوا بأن يكونوا مع الخوالف، فراراً من الموت وطلباً للراحة، وطبع الله علىٰ قلوبهم فهم لا يعلمون[١].

(١) اقتباس من الآيات ٨٦ ـ ٩٣ من سورة التوبة (٩).

والملاك كما يستظهر من الآية القدرةُ والإمكان نفياً وإثباتاً، والجهاد مثالٌ مبحوثٌ، لا أنّ كلّ ضعيف أو مريض بأيّ درجة لا حرج عليه في تركه التكليف ولو كان متمكّناً من الإتيان حتّىٰ في الجهاد ببعض شؤونه، أو أنّ التكليف الحرجي ليس بمرفوع عن غيرهما مع عدم القدرة بوجه آخر.

الخامسة: قوله تعالىٰ: ذيل آية الطهارة والوضوء والتيمّم: ﴿... *مَا يُرِيدُ اللهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلٰكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ*﴾[1].

والجملة من الآية ـ كما ترىٰ ـ بعد بيان حكم الوضوء وبدله التيمم تشير إلىٰ قاعدة عامّة وهي أنّ الله تعالىٰ لا يريد في تشريعاته وأحكامه أن يجعل عليكم من حرج وضيق، بل يريد السّعة والخير والصلاح في كلّ حكمٍ بحسبه من الطهارة في المقام، وغيرها في غيره، وفي الكلّ من إتمام النعمة لعلّكم تشكرون، فليس علىٰ العباد حرجٌ من ناحية ما جعله الله علىٰ العباد من الأحكام، إضافة إلىٰ مقتضىٰ طبعها. فإذا كان في مقام الامتثال حسب شرائط العبد ضيق و حرج لا يتحمّل عادةً فلا يريده الله تعالىٰ، فهو مرفوع عنه، فالآية أيضاً تفيد أنّه ليس في دائرة المشروعات الإلهيّة الحرج، كما هو ظاهر.

السادسة: قوله تعالىٰ: ﴿ *وَجَاهِدُوا فِي اللهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ...*﴾[2].

بعد الأمر بالجهاد وأدائه حقّه، وأنه تعالىٰ هو الّذي اجتباكم ـ أيّها المسلمون ـ تخبر الآية عن قاعدة كلّيّة وهي (أنّ الله ما جعل في الدين من حرج)[3] فكلّ

---

(١) المائدة ٥: ٦.

(٢) الحج ٢٢: ٧٨.

(٣) القواعد الفقهيه ١: ٢٠٩، قاعدة نفي العسر والحرج.

تكليفٍ حرجيٍّ منفيٌ عن مقام الجعل الشرعي ولا أثر له في مرحلة التشريع وجعل الحكم. فالآية تدلّ علىٰ نفي الإنشاء والتشريع ولكن بلسان الإخبار، وتدلّ علىٰ المطلوب بأعمّ مفاد وأدلّ بيان، وتؤكّد العموميّة بأنّ ذلك ملّة إبراهيم وشريعته السارية في تمام الشرائع، وأنّه هو سمّاكم المسلمين من قبل.

وحاصل الآيات في الباب أنّ الخطأ والاضطرار والحرج ـ وبالملاك ما في طبع ذلك من النسيان والضرر ـ منفي ومرفوع في الشرع أي غير مجعول، بمعنىٰ أنّ كلّ تكليف ثابتٍ بدليله في موضعه وموضوعه مع عدم شيء من ذلك، مرفوع بها علىٰ قدرها؛ فإنّ الضرورات تقدَّر بقدرها، فلم يشمل الجعل التكليفي ثبوتاً مورد الحرج في مقام الامتثال والعمل، وإن شمله الإطلاق أو العموم إثباتاً، وتلك الأُمور أعذار لا مقيّدات أو مخصّصات. وتفصيل ذلك كلّه في حديث الرفع المعروف الّذي نتبرّك بنقله(١):

في سند الصدوق رحمه‌الله المرفوع تسعة، وفي سند الكليني رحمه‌الله أربعة، وفي بعضها ستّة، وقد عرفت أنّ الملاك في الجميع واحد، ولعلّها أمثلة وإن كان معنى الرفع على ما فُصّل في المفصّلات في كلٍّ بحسبه، والمختار عندنا المؤاخذة على فعل ما كان عليه الترك أو بترك ما كان عليه الفعل، علىٰ أنّ تلك الأُمور ورفعها لا ينافي وضع الأحكام على عناوين موضوعاتها في مقام الجعل والإنشاء كما عرفت.

---

(١) ومحصّل الأمر كما عن الأُستاذ الأعظم قدس‌سره : أنّ الأحكام الواقعيّة تدور مدار ملاكاتها في موضوعاتها، وتنشأ عليها الأحكام المجعولة من غير تحديد بظروف الامتثال، وكيفيّة العبد في القدرة علىٰ الإتيان وعدمه لا دخل لها في ذلك، فهو معذور عند عدم القدرة لا أنّ الملاك غير موجود. نعم، لا يصحّ الطلب منه بتلك الخصوصيّة، والأحكام في مقام جعلها غير ناظرة إلىٰ خصوصيّات الموارد، فإنّ مقام الامتثال غير مقام الجعل.

١ ـ محمّد بن عليّ بن الحسين (في التوحيد والخصال)، عن أحمد بن محمّد ابن يحيى، عن سعد بن عبدالله، عن يعقوب بن يزيد، عن حمّاد بن عيسى، عن حريز بن عبدالله، عن أبي عبدالله عليه السلام (والسند موثّق) قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: رفع عن أُمّتي تسعة أشياء: الخطأ والنسيان وما أُكرهوا عليه وما لا يعلمون وما لا يطيقون وما اضطرّوا إليه والحسد والطيرة والتفكّر في الوسوسة في الخلق (الخلوة خ ل) ما لم ينطقوا بشفة»[1].

٢ ـ محمّد بن يعقوب، عن الحسين بن محمّد، عن يعلى بن محمّد، عن أبي داود المشرق، عن عمر بن مروان، عن أبي عبدالله عليه السلام (والسند موثّق) قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: رفع عن أُمّتي أربع خصال: خطؤها ونسيانها وما أُكرهوا عليه وما لم يطيقوا، وذلك قول الله عزّ وجلّ: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْراً كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾[3]»[4].

ونسأل الله تعالى أن يغفر لنا ذنوبنا وخطايانا، ويكفّر عنّا سيّئاتنا، إنّه هو الغفور الرحيم.

فروع الأعذار أربعة

الأوّل: لا بأس بما يرتكبه الإنسان أو يتركه خطأً بأن يأتي بشيء آخر بدله،

---

(١) التوحيد: ٣٤٤، الباب ٥٦ ح ٢٤، والخصال: ٤٥٥، باب التسعة ح ٩، وعنه وسائل الشيعة ١٥: ٣٦٩، الباب ٥٦ من أبواب جهاد النفس ح ١.

(٢) البقرة ٢: ٢٨٦.

(٣) النحل ١٦: ١٠٦.

(٤) الكافي ٢: ٤٦٢ ح ١، وعنه وسائل الشيعة ١٥: ٣٦٩، الباب ٥٦ من أبواب جهاد النفس ح ٢.

فلا يترتّب عليه ما كان يترتّب عليه لو لم يكن خطأً حتّىٰ القضاء إلّا بدليل آخر كما في الصلاة، والدية في جنايات الخطأ.

الثاني: الاضطرار إلىٰ ارتكاب ما لابدّ من تركه وترك ما لابدّ من فعله، يرفع البأس، فلا إثم عليه، وهو غير باغٍ ولا عادٍ.

الثالث: إذا كان الامتثال والإتيان بالتكليف حسب شرائط العبد حرجيّاً لا يُتحمل عادةً فهو مرفوع عنه، بمعنىٰ أنّه غير مجعول عليه انطباقاً، فإنّ مقام جعل التكاليف علىٰ العناوين غير مقام الامتثال، كما فُصّل في محلّه.

الرابع: لا يجوز ارتكاب الأزيد ممّا يرتفع به الاضطرار والحرج وغيرها، فإنّ الضرورات تقدّر بقدرها.

ختام: لا يخفىٰ أنّ ظاهر الآيات من نفي الجناح في الخطأ ونفي الإثم في الاضطرار ونفي الحرج من ذوي الأعذار من الضعفاء والمرضىٰ ومن لا يجد سبيلاً، وبالجملة، نفي آثار التكليف في الخطأ والاضطرار والحرج وأمثالها اختصاصه بالأحكام المجعولة المولويّة دون ما يترتّب عليه وضعاً حسب الانتزاع العقلائي الّتي لا تنالها يد الجعل إلّا بجعل منشأ انتزاعها، فمن أتلف مال الغير خطأً أو تصرّف فيه عن اضطرار فعليه الضمان، وهكذا لا يرتفع ما يترتّب عليها برفعها، بل عدم جعلها في الموارد.

وعلّة ذلك ـ كما أشرنا اليه ـ أنّ مقام جعل الأحكام غير مقام الامتثال والعمل؛ ففي الأوّل: ليس إلّا العناوين الشاملة والكلّيّات الصادقة علىٰ موارد تلك الأعذار وغيرها. وفي الثاني: مقام المصاديق والجزئيّات غير منظور إليها من ناحية المولىٰ، فالقتل الخطأ مثلاً محرّم يعاقب عليه القاتل حسب مقام الجعل لصدق

القتل عليه كغيره إلّا أنّ القاتل معذورٌ بخطئه فلا يعاقب عليه، فإنّه مصداق لعنوان الخاطئ المنطبق عليه قاعدة ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيما أَخْطَأْتُم بِهِ﴾[١]، فذلك مقتضىٰ اجتماع العنوانين القتل الصادق علىٰ العمد والخطأ، والخطأ الصادق علىٰ القتل وغيره في قتل الخطأ فلا ينافي ذلك الدية بدليله. وكذلك الأمر في الاضطرار والحرج وغيرها من الأعذار، وتفصيل الأمر وتحقيقه في الأُصول.

٢ ـ التوسل والاستشفاع

وفي المقام آياتٌ ذكرناها متفرّقة في الأبواب بمناسبات أُخرىٰ نذكرها هنا بذلك الملاك.

الأُولىٰ: قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّاباً رَحِيماً﴾[٢].

الآية كما ترىٰ بعدما تبيّن غرض الرسالة وأنّه الطاعة فيما أتىٰ الرسل به من عند الله بإذنه فيهتدي الناس إلىٰ سبيل الخير وينتهوا إلىٰ الحقّ المطلق؛ تشير إلىٰ أنّ الظالمين أنفسهم بمخالفتهم الرسل وترك إطاعتهم لم ينقطع عليهم السبيل، ولو أنّهم جاؤوك وأنت خاتم النبيّين فاستغفروا الله تعالىٰ وطلبوا غفرانه منك بأن تدعو لهم وتستغفر الله لذنوبهم، فاستغفرت لهم الله تعالىٰ لوجدوا الله توّاباً رحيماً، فإنّك وجيه عند الله ورحمة للعالمين، ولكنّهم بقوا في ظلمهم أنفسهم وسدّوا السبيل.

والشرطيّة تدلّ علىٰ تنجّز التعليق وتحقّقه، وأن المشروط يوجد بوجود الشرط وهو إتيان الرسول وطلب الاستغفار من الله لذنوبهم. فتدلّ صراحةً علىٰ

---

(١) الأحزاب ٣٣: ٥.

(٢) النساء ٤: ٦٤.

جواز توسيط الرسول والتوسل إليه وطلب الدعاء منه، كما تدلّ على أنّ للرسول ﷺ أن يستغفر لمن جاءه وتوسّل به، ولو استغفر لهم الرسول لوجدوا الله توّاباً رحيماً، وبالملاك تدلّ على جواز الاستشفاع بالأئمّة المعصومين عليهم السلام بل بعباد الله المقرّبين الصالحين المخلصين، فإنّه لا دخل لرسالته ﷺ ـ وكذلك إمامتهم ـ في ذلك، وما له دخل هو القرب بالله تعالىٰ والوجاهة لديه علىٰ اختلاف المراتب حسب تناسب الحكم والموضوع، وهو الّذي بيده كلّ شيء، يغفر لمن يشاء ويعذّب من يشاء.

الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿... *فَإِذَا اسْتَأْذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأْذَنْ لِمَنْ شِئْتَ مِنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمُ اللهَ إِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ*﴾(١).

الآية في مقام توضيح مستوىٰ المؤمنين وأنّهم بعد الإيمان بالله تعالىٰ ورسالة الرسول وإطاعة أوامر الله تعالىٰ ونواهيه الّتي أتىٰ بها الرسول ﷺ وأنّهم هم الذين يستأذنونه في الأُمور الاجتماعيّة ويطيعونه في أوامره ونواهيه الولائيّة، فهم يطيعون الله ورسوله لما يعلمون أن له ﷺ زائداً علىٰ مقام رسالته ونبوّته الّذي به ينبئ عن الله تعالىٰ: ﴿*مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ*﴾(٢) مقاماً آخر من الولاية والإمارة، فإنّه أولىٰ بالمؤمنين من أموالهم وأنفسهم فيطيعون الله فيما يأمر به عنه تعالىٰ وينبئ عنه، ويطيعونه بما أنّه وليٌّ وأميرٌ عليهم من قِبل الله تعالىٰ في أوامره ونواهيه، وليس لهم العمل بشيء من عندهم في الأُمور الجامعة وشؤون المجتمع.

وفي هذا السياق يأمرالله تعالىٰ رسوله أن يأذن لمن يشاءمنهم لبعض الشؤون، ثمّ يأمر أن يستغفر لهم فيما مضىٰ عليهم من التخلّفات فإنّ الله غفورٌ رحيم.

---

(١) النور ٢٤: ٦٢. (٢) المائدة ٥: ٩٩.

فإذا أمر الله تعالىٰ رسوله أن يستغفر لهم، ووعد بأنّه لو استغفر لهم يغفر لهم الله فإنّه غفورٌ رحيم. فلا إشكال في جواز طلب الأمر الجائز عليه منه ﷺ كما لاإشكال في جواز قضاء حاجة المؤمن بل رجحانه له، فتدلّ الآية علىٰ جواز التوسّل به ﷺ للمؤمنين وجواز الاستغفار والدعاء بالخير لهم، وبالملاك يجوز ذلك في طرفي المسألة بالنسبة إلىٰ الأئمّة المعصومين عليهم السلام بل وعباد الله الصالحين، كما عرفت.

ولا يتوهّم أنّ جواز استغفار الرسول ﷺ لهم رحمةً عليهم غير جواز طلب ذلك منه والتوسّل به، فإنّ السياق أي الأمر بالاستغفار عقيب الأمر بالإذن حال استيذانهم يفيد أنَّ الاستغفار أيضاً بعد سؤال استغفارهم الرسول وطلب ذلك منه، فتدلّ علىٰ جواز الطلب والتوسّل صريحاً أيضاً كما لا يخفىٰ.

الثالثة: قوله تعالىٰ: ﴿*وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ لَوَّوْا رُءُوسَهُمْ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُمْ مُسْتَكْبِرُونَ * سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ*﴾[1].

الآية خلال بيان حالات المنافقين من أنّهم الذين قالوا بألسنتهم نشهد إنّك لرسول الله والله يشهد علىٰ كذبهم في الإيمان بذلك، وهو تعالىٰ يعلم أنّك لرسول الله بالحق وأنّهم اتّخذوا إظهار الايمان باللسان جُنّة لأنفسهم وأموالهم، وقد تعجبك أجسامهم وظاهرهم ولكنّهم هم العدوّ الأضر.

وعندئذٍ يأمر الله تعالىٰ نبيّه بأن يحترز منهم ويحذرهم، فإنّهم في نفاقهم وانحرافهم النفسي علىٰ حدٍّ إذا قيل لهم تعالوا يستغفر لكم الرسول حتّىٰ يغفر الله

---

(١) المنافقون ٦٣: ٥ ـ ٦.

تعالىٰ ما مضىٰ منكم ويستوي لكم الطريق فتهتدون إلىٰ الخير والحقّ، تولّوا برؤوسهم ويستكبرون عن ذلك فيصدّون علىٰ أنفسهم السبيل إلىٰ النجاح والفلاح.

فالآية أيضاً وإن كانت بصدد بيان حال المنافقين، لكنّها تدلّ علىٰ جواز استشفاع الرسول ليغفر لهم الله كما تدلّ علىٰ جواز دعاء الرسول والاستغفار لهم إذا استشفعوا، وترشد إلىٰ أن الله تعالىٰ يغفر لهم لو استغفر لهم الرسول، فإنّه لولا ذلك كلّه لما صحّ ذمّهم علىٰ ليّهم رؤوسهم كما هو ظاهر.

نعم، المنافقون الذين يتولّون عن ذلك لشركهم بل كفرهم النفسي، وهم الذين يقولون لا تنفقوا علىٰ من عند رسول الله حتّىٰ ينفضّوا من حوله، لا يجوز الدعاء والاستغفار لهم، فإنّ ظاهر قولهم ذلك عدم اعتقادهم بالرسالة بل بالتوحيد، فإنّهم يُفسّرون كلّ أمرٍ علىٰ موارد نظام الطبع، ويظنون أنّ الرسول صلى الله عليه وآله ومَنْ حوله يطلبون الدنيا وحطامها ـ نعوذ بالله تعالىٰ ـ ويتفرّقون بعدم إنفاقهم، ولا يفقهون أنّ الله تعالىٰ له خزائن السماوات والأرض وبيده الطبع والنفس وله الخلق والأمر يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر فيُغني الرسول صلى الله عليه وآله والمؤمنين من عنده ويحكم ما يُريد.

وعندئذٍ فهؤلاء المنافقون مشركون بالله تعالىٰ منكرون للرسالة، والله لا يغفر أن يُشرك به ويغفر ما دون ذلك[1]، وحينئذٍ ﴿*سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ*﴾ (وهم مشركون) والله لايهدي القوم الفاسقين، الذين هم مشركون أو كافرون في أنفسهم متظاهرون بالإسلام في ألسنتهم.

وتقدّم الكلام بتفصيل في المنافقين وأقسامهم وأحكامهم ظاهريّاً وواقعيّاً

(١) اقتباس من الآية ١١٦ من سورة النساء (٤).

ذيل بحث تولّي الكفّار، وبذلك تخصّص الإطلاقات السابقة، وينتج جواز استغفار الرسول ودعاء الخير للمذنبين الذين ظلموا أنفسهم إلّا أن يكونوا مشركين، فلايجوز ولو كانوا أُولي قربىٰ، كما تصرّح بذلك في الآية التالية.

الرابعة: قوله تعالىٰ: ﴿*مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبىٰ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ*﴾[1].

تخبر الآية إنشاءً عن حكم من أحكام‌الله تعالىٰ وهو أنّه ليس للرسول صلى الله عليه وآله وكذلك ليس للمؤمنين أن يستغفروا ويدعوا بالخير للمشركين ولو كانوا أُولي قربىٰ فإنّ المشرك لا يغفر له، والقرابة النسبية لا توجب ولاية بين المؤمن والمشرك، بل لايجوز الدعاء لكلّ من كان من أصحاب الجحيم، فإنّه الملاك المذكور صراحةً، والله تعالىٰ جامع الكفّار والمنافقين في جهنّم جميعاً.

الخامسة: قوله تعالىٰ: ﴿*اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللهُ لَهُمْ ذٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَاللهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ*﴾[2].

تصرّح الآية بأنّ الله تعالىٰ لا يغفر بل لن يغفر للكفّار والمنافقين ولو استغفر لهم الرسول صلى الله عليه وآله رأفةً بهم، فإنّ كفرهم وشركهم ونفاقهم علىٰ درجة تمنع تأثير دعاء الرسول ولو كان سبعين مرّة. وبيان ذلك بمساواة الاستغفار وعدمه ولو كان الاستغفار كثيراً مؤكّداً. ونفي القبول بـ«لن» ـ حرف التأبيد ـ وذكر الملاك معقّباً بقوله تعالىٰ: ﴿*وَاللهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ*﴾ أصرح بيان وأبين لسان بعدم جواز دعاء الخير للكفّار والفسّاق والمنافقين.

وبتلك الآيات الثلاث تخصَّص الإطلاقات السابقة وتنتج ـ مجموعاً ـ جواز

---

(١) التوبة ٩: ١١٣.

(٢) التوبة ٩: ٨٠.

الاستشفاع بالنبيّ صلى الله عليه وآله والأئمّة المعصومين عليهم السلام وعباد الله المقرّبين والتوسّل بهم، ويجوز لهم الاستغفار ودعاء الخير للمؤمنين بالله ورسوله دون الكفّار والمشركين والفسّاق والمنافقين.

ومن المعلوم أنّ توسيط المقرّبين من الأنبياء والمرسلين أو الأئمّة المعصومين (عليهم صلوات الله أجمعين) لا يُنافي التوحيد ولا يضرّ بصدق الإيمان بالله تعالىٰ وأنّ الأُمور بيد قدرته، وملكوتها بإرادته، فإنّه لا يطلب من عند الله شيء مستقلاً، بل يطلب منه الطلب ليكون بالإجابة أقرب لقربه من الله تعالىٰ لا بمعنىٰ عدم صحّة الطلب بلا واسطة، كما ترىٰ تلك الحقيقة في كثيرٍ من الأدعية المأثورة عن الأئمّة المعصومين عليهم السلام :

«اللّهمّ إنّي أسألك وأتوجّه إليك بنبيّك نبيّ الرّحمة محمّد صلى الله عليه وآله ، يا أبا القاسم! يا رسول الله! يا إمام الرحمة! ياسيّدنا ومولانا! إنّا توجّهنا واستشفعنا وتوسّلنا بك إلىٰ الله، وقدّمناك بين يدي حاجاتنا، يا وجيهاً عند الله إشفع لنا عند الله...»[(١)].

وكذلك التعبير بالنسبة إلىٰ الأئمّة عليهم السلام كما ترىٰ في دعاء التوسّل. وبالتأمّل فيه ترىٰ أنّه المستفاد من الآيات، وتقديمهم بين يدي الحاجات لوجاهتهم عند الله تعالىٰ، وليشفعوا لديه ويطلبوا منه تعالىٰ من غير أن يكونوا هم المؤثّرين باستقلال. وهذا البحث هو غير مسألة ولايتهم تكويناً وإمكان تصرّفهم فيما سوىٰ الله تعالىٰ من كلّ ما تجاوز عنه بإذنه وإرادته. وليس هنا محلّ الكلام فيه، وقد أشرنا اليه إجمالاً بمناسبةٍ أُخرىٰ في فصل المحرّمات من كتاب النكاح[(٢)].

---

(١) بحارالأنوار ٩٩: ٢٤٧، دعاء التوسّل، وعنه مفاتيح الجنان: ١٥٤، دعاء التوسّل.

(٢) مرّ في ص ٦٦.

فروع التوسّل أربعة

الأوّل: يجوز توسيط النبيّ صلى الله عليه وآله والأئمّة المعصومين (عليهم الصلاة والسلام) بل الصالحين والمقرّبين من العباد واستشفاعهم ليدعوا الله تعالىٰ ويستغفروه حتّىٰ يغفر الله تعالىٰ الذنب ويقضي الحاجات، كما يجوز الدعاء والاستغفار من الله تعالىٰ بلا واسطة.

الثاني: يجوز لعباد الله الصالحين والمؤمنين أن يدعوا لأهل الذنب ويستغفروا الله لهم ترحّماً عليهم أو بعد التماسهم إذا كانوا مؤمنين، ولعلّه يستحبّ بعده قضاءً لحاجة المؤمن وطلباً لخيره.

الثالث: لا يجوز الدعاء من المؤمنين بالخير والاستغفار للمشركين أو الكفّار أو المنافقين الذين يبتغون في دين الله عوجاً ولو كانوا من أُولي القربىٰ.

الرابع: وحيث إنّ غفران الله تعالىٰ أقرب إلىٰ العباد إذا استغفر لهم الرسول صلى الله عليه وآله أو الإمام عليه السلام أو عباد اللّه الصالحون، فالتوسّل بهم ـ بطبعه ما لم ينته إلىٰ ترك الطلب من الله تعالىٰ مستقلّاً أبداً ـ مستحبٌ في الجملة مع الغمض عن السنّة وإلّا معها، فالبحث واسع النطاق والأدلّة كثيرة[1].

---

(١) قد تمّ البحث إلىٰ هنا بحمد الله تعالىٰ وتوفيقه في الساعة السادسة بعد ظهر يوم الأحد، السابع والعشرين من شهر جمادى الأُولىٰ سنة خمسٍ وتسعين وثلاثمائة بعد الألف من الهجرة علىٰ مهاجرها آلاف التحيّة، والحمد لله وله الشكر، ونرجو أن يجعله الله تعالىٰ ذخراً ليوم الميعاد، ويتلوه «كتاب الأطعمة والأشربة».

كتاب الأطعمة والأشربة

تمهيد

الإنسان بل كلّ ذي حياة، بطبعه يحسُّ الافتقار إلىٰ ما يسُدُّ به جوعه ويروي به عطشه، وبالتالي يحفظ له حياته ويستبقي عيشته. وبذوقه وإدراكه يختار الطيّب من المطعوم والعذب من المشروب. فكان الإنسان من أوّل زمنٍ بَنىٰ عيشته علىٰ بساط الأرض وبسطها يأكل من طيّبات ما خلق الله له في البرّ والبحر ويجتنب الخبائث، وكذلك كان يشرب من الفرات العذب ويحترز من الملح الأُجاج. فانتفاع الإنسان في كلّ زمان من الطيّبات بصورها الطبيعيّة الأوّليّة، أو مع التصرّف فيها، واحترازه عن الخبائث مطلقاً ممّا يستقلّ به العقل من غير توقّف علىٰ تشريع وجعْل من أية شريعة.

نعم، حيث إنّ طبع الإنسان وذوقه بل فهمه أيضاً قد يخطئ في التطبيق ويتخيل ما ظاهره الطيّب ذوقاً أنّه طيّبٌ علىٰ الإطلاق ـ وكذا في ناحية الخبائث ـ فالشارع يرشد بنظره الثاقب الصائب في كلّ شيء إلىٰ الطيّب الواقعي أو الخبيث الحقيقي فيما اشتبه الأمر فيه. وعليه، فالإطلاقات الدالّة علىٰ تحليل الطيّبات وتحريم الخبائث إرشاداتٌ إلىٰ حكم العقل، وفي التفصيلات توسعةٌ أو تضييق

بحسب نفس الأمر.

إذا عرفت ذلك فقد ظهر لك أنّ الأصل الأوّلي في المقام الحلّيّةُ والإباحة، ما لم يردع عنه الشرع[١]، وفي الكتاب فصول.

(١) قال المحقّق الأردبيلي في الزبدة ذيل قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾ (الحجر ١٥: ٢٠).

﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا﴾ في الأرض ما يعيشون به من الزرع والنبات والثمار والمطاعم والمشارب والملابس بل سائر ما يوجد في العالم ممّا تقوم به معيشتكم حتّىٰ الطيور والوحوش وما في الهواء والسماء والماء ومايدبّ علىٰ الأرض ـ إلىٰ قوله: ـ وفي الآية دلالة علىٰ إباحة السكنىٰ في الأرض مطلقاً بل التصرّف فيها مطلقاً حتّى يمنع بدليل... فالأشياء مباحة في الأصل عقلاً ونقلاً وهو ظاهر (زبدة البيان: ٤٦١ ـ ٤٦٤).

الفصل الأوّل

الإطلاقات

وفيه آياتٌ:

الأُولىٰ: قوله تعالىٰ: ﴿*يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحاً إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ*﴾[1].

تخاطب الآية الرُّسل الذين أُرسلوا واحداً بعد واحد، لهداية الناس وإرشادهم إلىٰ سبيل الحقّ والخير، بعد ذكر شطر من حكاياتهم، وتأمرهم بأكل الطيّبات والعمل الصالح إرشاداً إلىٰ إباحة الانتفاع من كلّ طيب، وأنّه حلال بحسب الشرع لا يصحّ التزهّد فيه ترفّعاً. قال تعالىٰ: ﴿*وَمَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَداً لَا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَمَا كَانُوا خَالِدِينَ*﴾[2].

فتفيد أنّ الطيّبات محلّلة في كلّ شريعة وملّة، بل كلّ مجتمع وأُمّة إلّا ما يُتلىٰ عليهم. نعم، حرَّم الله علىٰ الذين هادوا كلَّ ذي ظُفر أي ما ليس بمنفرج الأصابع أو له مخلب من الأنعام والطيور، ومن البقر والغنم حرّم عليهم شحومهما إلّا ما حملت

---

(١) المؤمنون ٢٣: ٥١.

(٢) الأنبياء ٢١: ٨.

ظهورهما أو الحوايا أو ما اختلط بعظم. وتحريم ذلك كلّه عليهم كان جزاءً لهم ببغيهم، لا أنّها محرّمات بالطبع أو في شرعهم بما هو[١]، فتبقىٰ علىٰ حلّيّتها في سائر الشرائع[٢].

الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿*يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالاً طَيِّباً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ*﴾[٣].

الآية الكريمة تخاطب الناس وتأمرهم بأكل ما في الأرض إذا كان حلالاً طيّباً دون ما كان حراماً خبيثاً؛ والدّقة فيها تبيّن مركز البحث ونقطة الثقل من أنّه النهي عن اتّباع خطوات الشيطان في أكل المُحرّمات من الخبائث أو الطيّبات الّتي حرّمها الله تعالىٰ وترك الطيّبات المحلّلات رفيعها تزهّداً ووضيعها ترفّعاً، وإلّا فأصل جواز الانتفاع من الطيّب ممّا لايحتاج إلىٰ بيان.

والحاصل: أنّ الآية عندنا تفيد وجود محرّمات بين الطيّبات العرفيّة فتنهى عن أكلها اتباعاً لخطوات الشيطان بعد الفراغ عن حلّيّة الطيّب وحرمة الخبيث عرفاً، كما تفيد الردّ علىٰ الذين يحرّمون علىٰ أنفسهم الطيّبات تزهُّداً أو ترفُّعاً؛ فلابدّ وأن يكون المأكول والمشروب حلالاً طيّباً، وهما وصفان بينهما عموم من وجه، فإنّه ليس كلّ حلال بطيّب عرفاً ولا كلّ طيّب عرفي بحلال، وليس ذلك بمعنىٰ تبديل الأصل حتّىٰ يكون كلّ شيء حراماً فتثبت حلّيّته كما تُوهِّم، بل

---

(١) ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفُرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ذٰلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِبَغْيِهِمْ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾ (الأنعام ٦: ١٤٦).

(٢) ويرشد إلىٰ ذلك أيضاً قوله تعالىٰ: ﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِبَنِي إِسْرَائِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُنَزَّلَ التَّوْرَاةُ قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَاةِ فَاتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (آل عمران ٣: ٩٣) فإنّه ردٌّ عليهم في حلّيّة مطلق الطعام لهم مستنداً بالتوراة.

(٣) البقرة ٢: ١٦٨.

الطيّبُ حلال إلىٰ أن تثبت الحُرمة، وبعبارة أُخرىٰ: ليس كلّ ما استطابه الإنسان بطبعه السليم الأوّلي بما هو إنسان متجرّداً عن العادات ومقتضيات الزمان والمكان محلّلاً مطلقاً كما عن صاحب جواهر الكلام ﷺ وإن كان ذلك هو الملاك في المشتبه ليكون مجرىٰ أصالة الإباحة كما ذكره، حيث قال: إذ الأصل العقلي والشرعي في حلّيّته ما لم يُعلم حرمتُه كافٍ في المطلوب[١].

الثالثة: قوله تعالىٰ: ﴿*يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ*﴾[٢].

أمر الله تعالىٰ المؤمنين بأكل الطيّبات ممّا رزقهم وشكر نعمه ليزيدها عليهم وأكّدَ ذلك بقوله إن كنتم إيّاه تعبدون، فإنّ من يعبد الله فقط يعلم أنّه هو الرزّاق ذو القوّة المتين، والأمر ذلك وإن كان توطئةً للنهي عن المحرّمات المذكورة بعدها ولكن لا كلام في إرشاده إلىٰ إباحة المحلّلات من الرزق ما لم يردع عنه الشارع.

الرابعة: قوله تعالىٰ: ﴿*يَسْأَلُونَكَ مَا ذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ*﴾[٣].

أمر الله تعالىٰ نبيّه ﷺ أن يجيب عن سؤال المسلمين عمّا أُحلّ لهم بأنّه أُحلّ لهم الطيّبات، ويضيف عليه مصداقاً أنّ ما يصيدونه بالكلاب المدرّبات بل كلّ صائدٍ معلَّم من الجوارح إذا ذُكر اسم الله عليه حال إرسال الصائد أو ذبح الصيد بعد إدراكه حيّاً، حلالٌ طيّب، إن أمسكه الصائد من دون نهش أو إمساك لنفسه

---

(١) جواهرالكلام ٣٧: ٣٤٧.
(٢) البقرة ٢: ١٧٢.
(٣) المائدة ٥: ٤.

وأمرهم أن يتّقوا الله في تحقّق تلك الشروط فإنّ الله سريع الحساب؛ وإرشاد الآية إلىٰ المطلوب ظاهر أيضاً.

الخامسة: قوله تعالىٰ: ﴿*يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ * وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللهُ حَلَالاً طَيِّباً وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ* لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ...*﴾[1].

تخاطب الآية المؤمنين وتنهاهم عن تحريم طيّبات ما أحلّ الله والامتناع عن الانتفاع منها فإنّ الله يحبّ أن يؤخذ برخصه كما يحبّ أن يؤخذ بعزائمه، فلا ينبغي لهم أن يحرّموا ما أحلّ الله لهم برأي ونظر، والطيّبات محلّلاتٌ إلّا ما يحرّمه الله من عنده، وليس لهم التحريم والتحليل من عند أنفسهم، فإنّ ذلك تصرّف في أحكام الله وافتراء عليه واعتداء، واللهُ لا يحبّ المعتدّين، فليأكلوا ممّا رزقهم الله من الزرع والنخل والثمار والفواكه والبقول واللحوم في البرّ والبحر حلالاً طيّباً وليتّقوا الله الّذي هم به مؤمنون، فإنّه هو العالم بما يُصلحهم وما يُفسدهم فيأمر وينهىٰ وعليهم الاتّباع من غير تصرّف من عند أنفسهم.

فالآية ترشد إلىٰ الأصل من أنّ كلّ طيّب حلال إلّا أن يحرّمه الله تعالىٰ.

وقد ورد في شأن نزول الآية: أنّ عدداً من المؤمنين الخواصّ عند ما سمعوا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وهو يعظ الناس شطراً من أوصاف الدنيا ومزايا الآخرة، اجتمعوا وتحدّثوا حول نحو الامتثال، فحلف كلٌّ علىٰ ترك بعض طيّبات الدنيا.

قالوا: «نزلت في أمير المؤمنين عليه السلام وبلال وعثمان بن مظعون، فأمّا

---

(١) المائدة ٥: ٨٧ ـ ٨٩.

أميرالمؤمنين فحلف أن لا ينام بالليل أبداً (إلّا ماشاء الله) وأمّا بلال فحلف أن لايفطر بالنهار أبداً، وأمّا عثمان بن مظعون فإنّه حلف أن لا ينكح أبداً. فدخلت امرأةُ عثمان علىٰ عائشة وكانت امرأة جميلة، فقالت عائشة: ما لي أراك متعطّلة؟ فقالت: ولمن أتزيّن؟ فوالله ما قرّبني زوجي منذ كذا وكذا، فإنّه قد ترهّب ولبس المُسُوحَ[1] وزهّد في الدنيا! فلما دخل رسول الله صلى الله عليه وآله أخبرته عائشة بذلك. فخرج فنادىٰ: الصلاة جامعة، فاجتمع الناس، فصعد المنبر، فحمد الله وأثنىٰ عليه، ثمّ قال: ما بال أقوام يُحرّمون علىٰ أنفسهم الطيّبات؟ إنّي أنام بالليل وأنكح، وأفطر بالنهار، فمن رغب عن سُنّتي فليس منّي. فقام هؤلاء فقالوا: يا رسول الله، فقد حلفنا علىٰ ذلك، فأنزل الله: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ ...»[2].

وفي نقل آخر: «ثم قال: ما بال أقوام حرّموا النساء والطعام والطيب وشهوات الدنيا؟ أما أني لستُ آمركم أن تكونوا قسّيسين ورهباناً، فإنّه ليس في ديني ترك اللحم والنساء ولا اتّخاذ الصوامع، وإنّ سياحة أُمّتي الصوم، ورهبانيّتهم الجهاد. أُعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً، و حجّوا واعتمروا وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وصوموا رمضان، واستقيموا يستقم لكم، فإنّما هلك من قبلكم بالتشديد، شدّدوا علىٰ أنفسهم فشدّد الله عليهم فأُولئك بقاياهم في الديرات والصوامع... إلىٰ قوله: إنّي أنام بالليل»[3].

وأمّا **فقه الحديث** فأوّلاً: قال صاحب التفسير الأصفىٰ[4]: أقول: ليس في مثل

---

(١) المسوح جمع المِسح: وهو كساء معروف. راجع مجمع البحرين ٢: ٤١٤، مادّة «مسح».
(٢) تفسير القمّي ١: ١٧٩ عن أبي عبدالله عليه السلام، والتفسير الأصفىٰ ١: ٢٩٢.
(٣) مجمع البيان ٣: ٢٣٦، وكنزالعرفان ٢: ٢٨٣ ـ ٢٨٤.
(٤) التفسير الأصفىٰ ١: ٢٩٢ ـ ٢٩٣.

هذا الخطاب والعتاب بأسٌ علىٰ صاحبه، نظيره قوله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللهُ لَكَ﴾[١].

ثانياً: يُستنبط من ذلك كلّه أنّ الله تعالىٰ لا يريد بعباده العُسر والشدّة بل يريد بهم اليسر والراحة، وإذا أنعم عليهم بالنّعمة يحبّ أن يراهم عليها كما يُحبّ أن يجتنبوا ما حرّم عليهم، فإنّ نبيّ الأُمّة ينام بالليل ويفطر بالنهار وينكح نساءه ولا يجعلهن كالمعلّقات، ويتمتّع بأنعم الله تعالىٰ حتّىٰ اللحم والطيب، وكلّ ذلك لا يُنافي التقرّب إلىٰ الله تعالىٰ وعدم التعلّق بالدنيا ونفي حُبّها، فإنّ «حُبّ الدنيا رأس كلّ خطيئة»[٢]، لا الدنيا نفسها، وهذه هي السنّة الّتي فطر الناس عليها، لا تبديل لخلق الله وسنّة رسوله، ومن يرغب عن سنّته فليس منه، ولا يجوز للناس العزوف عن الدنيا والترهّب فيها، وإنّ ذلك لم يكن حتّى في شريعة عيسى (علىٰ نبيّنا وآله وعليه السلام). فالرهبانيّة بدعةٌ ابتدعوها وشدّدوا علىٰ أنفسهم فشدّد الله عليهم. والذين هم في الديرات والصوامع من بقاياهم، أي لابدّ من أن يزولوا وتنصرم تلك البدعة أي الانعزال عن الناس والترهّب في الصوامع، بل عليهم الجهاد والحجّ والعُمرة وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة، وفي كلمة واحدة: الاستمتاع والتزوّد من الدنيا للآخرة في دائرة ما أحلّ الله تعالىٰ، وليس علىٰ أحدٍ أن يحرّم علىٰ نفسه ما أحلّ الله تعالىٰ كما ليس له أن يُحلّل ما حرّم الله، يرشدنا إلىٰ ذلك سيرة الأئمّة المعصومين عليهم السلام في مختلف ظروف الحياة ومتفاوت الأزمنة والإمكانات من الضيق والسعة. قال الله تعالىٰ: ﴿يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾

---

(١) التحريم ٦٦: ١.

(٢) وسائل الشيعة ١٦: ٨ و٩، الباب ٦١ من أبواب جهاد النفس ح ٢ و٤.

(في آيات كثيرة)[١] وقال: ﴿نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ﴾[٢] كما لا يخفى عند التطابق بين ظروف صدر الإسلام وزمن النبي صلى الله عليه وآله وبعد استقرار الإسلام سيّما زمن الصادقين عليهما السلام فراجع.

ولقد سمعت منّا كراراً أنّ شأن النزول والمورد لا يخصّص، ومفاهيم الآيات وأحكامها سيّما الأوامر والنواهي الّتي تخاطب المؤمنين باقية علىٰ إطلاقها بالنسبة إلىٰ كلّ المكلّفين طيلة القرون والأزمنة لاسيّما الذين هم في مقام بيان الأحكام من الفقهاء العظام، فليس لهم ولا لغيرهم بأيّ عنوان تحريم طيّبات ما أحلّ الله كما أنّه ليس لهم تحليل ما حرّم الله تعالىٰ، أعاذنا الله من شرور أنفسنا.

السادسة: قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾[٣].

الآية كسابقتها تسأل ـ سؤالاً استنكاريّاً - عمّن حرّم زينة الله والطيّبات من الرزق وقد أحلّها الله للذين آمنوا، بعد الأمر بالأكل والشرب، والنهي عن الإسراف، وذلك بمعنىٰ النهي عن تحريم الطيّبات من الرزق برأيٍ ونظر؛ فتُرشِد أيضاً إلىٰ أنّ كلّ طيّبٍ حلال إلّا أن يحرّمه الله تعالىٰ، وقد مضىٰ الكلام في الآية في مقدمة كتاب التجارة[٤]، وسيأتي في بحث الإسراف إن شاء الله تعالى.

السابعة: قوله تعالىٰ: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوباً

---

(١) الرعد ١٣: ٢٦، والإسراء ١٧: ٣٠، والروم ٣٠: ٣٧، وسبأ ٣٤: ٣٦، والزمر ٣٩: ٥٢، والشورىٰ ٤٢: ١٢.

(٢) الزخرف ٤٣: ٣٢.

(٣) الأعراف ٧: ٣٢.

(٤) مرّ في ص ١٢.

﴿عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾(١).

تُعدِّد الآية أوصاف النبيّ الأُمّي الّذي يجدونه مكتوباً في التوراة والإنجيل، ومنها أنّه يأمرهم بالمعروف حتّىٰ يكونوا خير أُمّة، وينهاهم عن المنكر حتّىٰ يكونوا أُناساً يتطهّرون، ويحلّ لهم الطيّبات حتّىٰ تطيب عيشتهم وتهنأ، ويُحرّم عليهم الخبائث لئلّا يتلوّثوا فيتدرجوا إلىٰ الهوى والسقوط عن الإنسانيّة، ويضع عنهم إصرهم والأغلال الّتي كانت عليهم حتّىٰ يكونوا أحراراً أُمراء وارثين الأرض حاكمين عليها، كما فُصلّ في محلّه. ثمّ تصرّح بحقيقةٍ عينيّة وأمر لا يقبل التخلّف وهو أن التقدّم والرُّقي والفلاح والنجاح في الدارين لا يكون إلّا للذين اتبعوا هذا النبيّ الكريم والقائد العظيم، فنصروهُ معظّمين إيّاه، واتّبعوا أوامره وكتابه النور الّذي أُنزل إليه ويكون معه. نعم، الحقّ هو هذا، وإنّ أُولئك هم المفلحون لا الذين يتّبعون كلّ ناعق ويميلون مع كلّ ريح. وعندنا السياق يدلّ على أنّ حليّة الطيّبات وحرمة الخبائث كان في كلّ شريعة بل هو في طبيعة كلّ انسان كما في أردافه وأعداله المذكورة.

الثامنة: قوله تعالىٰ: ﴿فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللهُ حَلَالاً طَيِّباً وَاشْكُرُوا نِعْمَةَ اللهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾(٢).

الآية ـ كما ترىٰ ـ تأمر العبد بأكل ما رزقه الله من الحلال الطيّب وأن يشكر

---

(١) الأعراف ٧: ١٥٧.

(٢) النحل ١٦: ١١٤.

النعمة، تفريعاً علىٰ ما حكاه من قصّة قريةٍ كانت آمِنةً مطمئنّةً يأتيها رزقها من كلّ مكان فكفرتْ بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون من كفرهم بأنعم الله؛ فلا تكفروها أنتم - أيّها المؤمنون - واشكروا نعمة الله، مؤكّداً ذلك بقوله إن كنتم إيّاه تعبدون؛ فإنّ شكر النعمة وحمد المنعم من آثار العبوديّة وأساس البحث في الآية، وإن كان ذلك، إلّا أنّها جعلت حليّة الطيّب مفروغاً عنه فترشد إلىٰ المطلوب.

التاسعة: قوله تعالىٰ: ﴿**فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالاً طَيِّباً وَاتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ**﴾[١].

جاءت الآية ضمن آيات الجهاد وجهاته تصف الغنائم بأنّها محلّلات طيّبات فكلوها هنيئاً مريئاً؛ فكأنّها تطبيق على كلّي مفروغ عنه وهو إباحة كلّ طيّب وحلّيّته، أضف إلىٰ ذلك كلّه قوله تعالىٰ: ﴿**هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً...**﴾[٢] وقوله تعالىٰ: ﴿**الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشاً وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقاً لَكُمْ...**﴾[٣]. وقوله تعالىٰ: ﴿**هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولاً فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ**﴾[٤].

فإنّ ذلك كلّه يفيد أنّ الأرض وما فيها ممّا ينبت ويخرج أو ما يستخرج خُلِقَ للنّاس ولهم الانتفاع به كيف شاؤوا في شتات وجهات حياتهم؛ ومنها الأكل والشرب، فترشد إلىٰ الأصل بمفهوم أوسع وأنّ الانتفاع ممّا حول الإنسان حلالٌ ما لم يُحرّمه الله تعالىٰ، والأمر في قوله تعالىٰ: ﴿**كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَلَا تَطْغَوْا**

---

(١) الأنفال ٨: ٦٩.
(٢) البقرة ٢: ٢٩.
(٣) البقرة ٢: ٢٢.
(٤) الملك ٦٧: ١٥.

فِيهِ...﴾[1] مقدّمةٌ للنهي، فلا يرتبط بالبحث وإن كان لا يخلو عن إشعار، ولنذكر الآية في بحث الإسراف إن شاء الله تعالى.

(١) طه ٢٠: ٨١.

الفصل الثاني

خصوصيّات المطعوم

الكلام الآتي في خصوصيّات المطعوم والمأكول حال بيان إباحته والانتفاع به؛ وفيه آيات:

الأُولى: قوله تعالىٰ: ﴿*يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ إِنَّ اللهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ*﴾[1].

الآية بعد الأمر بإيفاء العقود والعهود[2] والعمل بالأحكام والحدود، تحكم بحلّيّة الأنعام البهائم إلّا مايتلىٰ عليكم فإنّها تطلق اصطلاحاً علىٰ ماعدا السباع والطيور من الحيوانات اللائي في نطقهنّ بُهمٌ فيصعب دركه، وأصواتهنّ مُبهمات فهنّ بهائم، وإن كان المتبادر منها الأنعام الثلاثة مثل تبادر حلّيّة الأكل من لحومها لتعارفة في العمل مع حلّيّة اللبن وحمل الأثقال والركوب وغير ذلك، فالأنعام

---

(١) المائدة ٥: ١.

(٢) الفرق بينهما أنّ الأوّل إيجاد الاتّصال بين الفردين أو الأمرين والثاني الالتزام، فكلّ عقد عهدٌ وليس العكس كما لا يخفى.

محلّلات إلّا ما يتلىٰ عليكم من المحرّمات منها دون ما حرّمته الجاهليّة من البحيرة والسّائبة وأمثالهما، كما في الآية؛ قال تعالىٰ: ﴿مَا جَعَلَ اللهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ وَلٰكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَفْتَرُونَ عَلَى اللهِ الْكَذِبَ وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾(١).

فإنّ أهل الجاهليّة كانوا إذا ولدت الناقة عشرة أبطن شقّوا أُذنها فيسيّبونها من غير منع عن حوض أو علف في كلّ مرعىٰ، فكانوا يعتقدون أنّ لها احتراماً، ولا يذبحونها وما جعل الله لها ذلك، بحيرةً كانت أو سائبة الّتي ولدت خمسة أبطن فترعى من غير منع، وكذلك الوصيلة والحام فهما من افتراءات الذين كفروا وما هو من دين الله، فإنّ الشاة الّتي ولدت توأمين أحدهما ذكر والآخر أُنثىٰ وإن وصلت أخاها حسب اعتقادهم الجاهلي من عدم جواز ذبح ولدها الأُنثى في البطن السابع وأنّها وصلت أخاها بالحرمة فلا يذبحان، ولكن ليس ذلك منعاً عن الذبح وتحريماً في الشرع، وكذلك الجمل التى أولدت الناقة عشر مرّات وحامي ظهره فلا يحمل عليه شيء ولا يذبح ولا يمنع عن حوض ولا علف في اعتقادهم الجاهلي، ولا أصل له في الشرع.

فالأنعام محلّلات طيّبات ولا أثر لخرافاتٍ جاهليّة علىٰ التحريم علىٰ أساس الولد واللبن، كما يعتقد الهنود للبقر علىٰ مستوىٰ أرفع وبملاكات أقبح. كما لا وقع لما عن بعض من دعوى الرحمة والعطف علىٰ الحيوانات وأنّها تتألّم حال الذبح، ومن القول بأنّ أجهزة الإنسان وحياته قائمة علىٰ أكل النباتات واللبنيّات والفواكه دون اللحوم. ويردّه نظام الخلقة ونواميس الطبيعة وحتّىٰ أجهزة الإنسان،

---

(١) المائدة ٥: ١٠٣.

وصرّح بذلك أهل الفن، وقد هدانا الله بحمده إلىٰ الحق فأوضح الحلال من الحرام، وصرّح بإباحة أكل اللحوم من الأنعام والطيور والأسماك ـ كما عرفت ـ وسيأتي إن شاء الله.

الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾[١].

تصرّح الآية بأنّ الله تعالىٰ خلق الأنعام لانتفاع الناس منها بأيّ وجه، فلهم فيها دفء[٢] ومنافع كثيرة ومنها يأكلون، فترشد إلىٰ إباحة الأنعام بلحومها وشحومها و... إلّا ما يتلىٰ عليكم فإنّ الله تعالىٰ هو الّذي أنزل من السماء ماءً منه شرابٌ ومنه شجر فيه يسيمون (أي الناس). وينبت لهم به الزرع والزيتون والنخيل والأعناب ومن كلّ الثمرات ومن كلّ ما ذرأ للناس من مختلف الألوان؛ والآيات بصراحتها كما ترىٰ تفيد إباحة الاستمتاع من كلّ ما ينبت من الأرض زرعاً وثماراً وما يعيش عليها من البهائم والحيوانات من الخيل والبغال والحمير الّتي خلقها لتركبوها وزينة، والتعليل لا يدّل علىٰ الانحصار حتّى يحرم أكلها، بل لغلبة هذه الفائدة فيشملها إطلاق حلّيّة الأكل برّاً وبحراً إلّا ما يتلىٰ عليكم.

الثالثة: قوله تعالىٰ: ﴿لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ﴾[٣].

الآية ضمن آيات الحجّ، والإشارة إلىٰ مسألة الذبح والقربان وجواز الأكل منه ولزوم إطعام البائس الفقير، تشير إلىٰ أنّ رعاية حرمات الله وأحكامه خيرٌ

---

(١) النحل ١٦: ٥.

(٢) دفئ يدفأ دفاء: سخن أو لبس ما يدفئه، والدفء نقيض البرد (لسان العرب ١: ٧٥ ـ ٧٦، مادّة «دفأ»).

(٣) الحج ٢٢: ٢٨.

وأنفع مطلقاً؛ وفي مثل الظروف تقول: ﴿... وَأُحِلَّتْ لَكُمُ الْأَنْعَامُ إِلَّا مَا يُتْلىٰ عَلَيْكُمْ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾[١].

فترشد إلىٰ حلّيّة الارتزاق والانتفاع من الأنعام في سياق الأمر باجتناب الرجس وقول الزور، وقد مرّ الكلام فيها إجمالاً في المحرّمات.

إلىٰ هنا دلّت الآيات علىٰ حلّيّة أكل لحم الأنعام، والمتيقّن منها الأنعام الثلاثة، ولكن الخيل والبغال والحمير المذكورات في الآيات مشمولة للإطلاقات أيضاً، فيحلّ أكل لحومهما، وإن كان مكروهاً حسب ما في روايات الباب.

نعم، عن وهب بن وهب، عن جعفر بن محمّد عليه السلام، عن أبيه: «أنّ عليّاً عليه السلام سئل عن أكل لحم الفيل والدُّب والقرد؟ فقال عليه السلام: ليس هذا من بهيمة الأنعام الّتي تؤكل»[٢] مع أنّها من الأنعام لغة فيحرم أكل لحم المذكورات، ويبقىٰ الباقي تحت الأصل الّذي عرفت.

الرابعة: قوله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفاً أُكُلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهاً وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾[٣].

الآية أيضاً تصرّح بحلّيّة مواليد الطبيعة ومحصولات الخلقة الّتي أنشأها الله تعالىٰ وخلقها للإنسان من فواكه الجنّات وثمارها معروشات مرتفعات وغير معروشات منبسطات علىٰ الأرض وثمر النخل والزرع من التمر والغلّات

---

(١) الحج ٢٢: ٣٠.

(٢) وسائل الشيعة ٢٤: ١١٢، الباب ٢ من أبواب الأطعمة المحرّمة ح ١٩.

(٣) الأنعام ٦: ١٤١.

والحبوب والبقول من مختلف الألوان وكذلك الزيتون والرّمان وغيرها. وعندنا الغرض إباحة كلّ ما يستطيبه الإنسان ويتقوّىٰ به لحياته ويسدّ به جوعه أو يُهنّئ به عيشتَه[١]. وإن كان في انتخاب الأمثلة نكتة من الأنفعيّة أو الخواصّ الخفيّة، فله ذلك كلّه من غير إسراف إلّا ما يتلىٰ من المحرّمات.

ومن المعلوم أنّ الحقّ يوم الحصاد غير الزكاة فإنّها تتعلّق قبل اليوم وتؤدّى بعد إخراج النفقة وبقاء النصاب أوّلاً، مع شمول الآية الزرع والنخل والثمار ثانياً، كما فصّل في كتاب الزكاة[٢].

الخامسة: قوله تعالىٰ: ﴿*وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبَناً خَالِصاً سَائِغاً لِلشَّارِبِينَ * وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَراً وَرِزْقاً حَسَناً إِنَّ فِي ذٰلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ * وَأَوْحىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتاً وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ * ثُمَّ كُلِي مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ فَاسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلاً يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ إِنَّ فِي ذٰلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ*﴾[٣].

تفيد الآيات أنّ الله تعالىٰ أنزل من السماء ماءً فأحيى به الأرض بعد موتها بإجراء الأنهار وإنبات النبات والأشجار ليعيش عليها الإنسان وكلّ ذي حياة بسهولة. وفي الأنعام وخصوصيّات حياتها آياتٌ من جهات شتّىٰ سيّما جهاز اللبن الخالص السائغ للشاربين الخارج من بين فرث ودم، خلقه الله لكم،

---

(١) ويؤيّد ذلك السياق من تحليلهم وتحريمهم من عند أنفسهم في الآيات السابقة حتّىٰ ينتهي إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُواْ أَوْلَادَهُمْ سَفَهاً بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَّمُواْ مَا رَزَقَهُمُ اللهُ افْتِرَاء عَلَى اللهِ قَدْ ضَلُّواْ وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ﴾ (الأنعام ٦: ١٤٠).

(٢) مرّ في ج ١، في الفصل الثالث (في المتعلّق) ذيل الآية الثالثة من كتاب الزكاة.

(٣) النحل ١٦: ٦٦ ـ ٦٩.

وكذلك في ثمرات النخيل والأعناب بأقسامها وطعومها المختلفة وبألوانها وأشكالها وحركاتها نحو البقاء والحياة آياتٌ، وكذلك العسل المتّخذ من النحل من مختلف الألوان فيه شفاء للناس، فإنّ ذلك كلّه مع كونه آيات في مختلف شؤون الحياة خُلق للنّاس ولهم الانتفاع منها، وقد قلنا: إنّ في انتخاب المذكورات نكات راجعة إلىٰ امتيازات فيها اكتُشِف بعضُها بالتجربيّات الحاصلة في الأعصار اللاحقة كما تعلم.

وممّا لابدّ أن لا يُغفل عنه أنّ قوله تعالىٰ: ﴿تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَراً وَرِزْقاً حَسَناً﴾ لايكون بصدد بيان حلّيّة السكر والرزق الحسن أو حرمة السكر، بقرينة حُسنِ الرزق، حتّىٰ يقال: إنّه غير حسن فهو قبيحٌ أو سيّئ وحرام وإن كان الرزق الحسن حلال فإنّه رزق رزقه الله تعالىٰ، لأنّ المقام لا يكون إلّا لبيان أنّ في ذلك لآية لقوم يعقلون، فلا يتمّ ما قيل من كونه منسوخاً بقوله تعالىٰ: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ﴾[1] فإنّ النسخ خلاف الأصل.

وأمّا الوحي إلىٰ النحل فأنت تعلم أنّه علىٰ أقسام[2] كلّها تعود إلىٰ ما ذكره الأُستاذ الطباطبائي في الميزان: من أنّه إلقاء المعنى بنحوٍ يخفىٰ على غير من قصد إفهامه، فالإلهام بإلقاء المعنى في فهم الحيوان من طريق الغريزة من الوحي ... إلى

---

(١) البقرة ٢: ٢١٩.

(٢) الف: الوحي إلىٰ النبي ﷺ قال تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إِلَّا وَحْياً أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ﴾ (الشورىٰ ٤٢: ٥١).

ب: الوحي إلىٰ آدمي غير النبي. قال تعالىٰ: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلىٰ أُمِّ مُوسىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾ (القصص ٢٨: ٧).

ج: الوحي إلىٰ الحيوان ﴿وَأَوْحىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ...﴾ (النحل ١٦: ٦٨).

آخر ما ذكره[١]، وهناك نكات أُخرىٰ راجعة إلىٰ كتب التفاسير.

وفي آخر الآيات أُشير إلىٰ مسألةٍ للبحث فيها محلٌ آخر من أنّ الله تعالىٰ هو الّذي فضّلَ بعض الناس علىٰ بعضٍ في الرزق وليس لهم التسوية: ﴿أَفَبِنِعْمَةِ اللهِ يَجْحَدُونَ﴾[٢].

السادسة: قوله تعالىٰ: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَّاهُ فِي الْأَرْضِ وَإِنَّا عَلَىٰ ذَهَابٍ بِهِ لَقَادِرُونَ * فَأَنْشَأْنَا لَكُمْ بِهِ جَنَّاتٍ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ لَكُمْ فِيهَا فَوَاكِهُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ * وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ وَصِبْغٍ لِلْآكِلِينَ * وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾[٣].

الآيات بعد بيان خلق الإنسان ومراتب تكامله الأُولىٰ ثمّ تكامل جنينه في المراتب اللاحقة واستعداده لقبول روح الله وإنشائه خلقاً آخر، وبعد بيان أنّ المؤمنين منهم هم الذين في صلاتهم خاشعون، وللزكاة فاعلون، ولفروجهم حافظون، أُولئك هم المفلحون؛ وبعد بيان أنّ المسير الطبيعي للإنسان والحركة إلىٰ الموت ثمّ الحياة بالبعث في يوم القيامة، وعندئذٍ يَمُنّ اللهُ تعالىٰ علىٰ الإنسان بخلق النظام العلوي الّذي يتمكّن به أن يعيش ويستمتع بالحياة في ظلاله بقوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعَ طَرَائِقَ وَمَا كُنَّا عَنِ الْخَلْقِ غَافِلِينَ﴾[٤]، وأنّا نحن أنزلنا لكم من السماء ماءً وقدّرناه لكم تقديراً لا زائداً ولا ناقصاً لئلّا تختلّ شرائط الحياة، فأنزلناه بقَدَرٍ وأسكنّاه في الأرض في تخوم البرّ وعروق الجبال وفي البحار

---

(١) الميزان ١٢: ٢٩٢، ذيل الآية ٦٨ من سورة النحل، و١٨: ٧٢ ـ ٧٤، ذيل الآية ٥١ من سورة الشورى.

(٢) النحل ١٦: ٧١.

(٣) المؤمنون ٢٣: ١٨ ـ ٢١.

(٤) المؤمنون ٢٣: ١٧.

والأنهار. ولو شئنا هلاككم فإنّا علىٰ ذهابٍ به لقادرون، فتجفُّ الأرض وتنقطع الحياة الّتي في كلّ شيء من الماء. ثمّ أنشأنا لكم بذلك الماء المنزَل المضبوط الكافي جنّاتٍ من نخيل وأعناب، وخلقنا لكم من تلك الجنّات فواكه كثيرة تأكلون منها وكذلك شجرة تخرج أوّلاً من طور سيناء تنبت بالدهن وصبغ للآكلين، وهو الزيتون المذكور في آيات أُخرىٰ ردف الفواكه[1]. وأنّ لكم في الأنعام لعبرةً لمن يعتبر من جهات شتّىٰ سيّما فيما نسقيكم ممّا في بطونها من اللبن السائغ للشاربين الجامع لموادّ كثيرة تغذّي الإنسان وتقوّيه... سهلة التناول عذبة الطعم، وكذلك تأكلون من لحوم الأنعام وشحومها وكلّ ما تستطيبونها إلّا ما يتلىٰ عليكم، ولكم فيها منافع كثيرة أُخرىٰ حيّة ومذبوحة كما ترون ما تصنعون من أنواع اللباس والأثاث من جلودها وشعورها و أوبارها.

فالآيات ـ كما عرفت من صراحتها وسياقها ـ ترشد إلىٰ أنّ الله تعالىٰ خلق العالم وما فيه للإنسان حتّىٰ يتمتّع وينتفع ممّا يشاء كيف يشاء إلّا أن يمنعه الله عن شيء ويحدّه، لعلّه يتذكّر أو يخشىٰ ويشكر نعمة ربّه ويعبده ويخلص له فيفلح.

السابعة: قوله تعالىٰ: ﴿*وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْماً طَرِيّاً وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ*﴾[2].

---

(١) وفي ذلك المقام أيضاً قوله تعالىٰ: ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبَارَكاً فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ * وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ * رِزْقاً لِلْعِبَادِ...﴾ (ق ٥٠: ٩ ـ ١١). تصرّح الآية بأنّ تنزيل الماء المبارك كثير المنفعة يعطي المحصود من الحبوب كالحنطة والشعير والأُرز و... والثمرات الباسقات كالنخل والطلع النضيد بعضه فوق بعض، وفي النهاية إحياء الأرض، كلّ ذلك كان رزقاً للعباد. فيدلّ المفعول له في الآية علىٰ إباحة الانتفاع الكلّي وأنّه الأصل إلّا ماخرج بدليل.

(٢) النحل ١٦: ١٤.

تُصرّح الآية أيضاً بأنّ الله تعالىٰ هو الّذي سخّر البحر بقدرته، فقيّده بحدودٍ وقوانين بإرادته ولطفه، فتهيأ لنماء الحيوانات الخاصّة وصار ساحةً لإعاشتها وتنازعها وتكاملها وتنوّعها، ولها في كلّ مرتبة شرائط خاصّة بها تتمتّع وتعيش من الثقل والحرارة والنور ونفوذ الهواء وغيرها، ولاسيّما الأسماك بأنواعها الكثيرة وأشكالها المختلفة... كلّ ذلك للناس ليأكلوا منه لحماً طريّاً ويستخرجوا منه حليةً يلبسونها، وتجري الفلك في البحر مواخر ليبتغوا من فضل الله تعالىٰ من كلّ شيء يمكن الانتفاع منه؛ من مائه وصيده وحِلْيَته وملحه إلىٰ البترول المدّخر في أعماقه إذا قدر الإنسان أن يستخرجه؛ وكلّ ذلك لعلّ الإنسان الّذي هو لحبّ الخير لشديد ولربّه كنود يشكر ربّه ونعمه فيعبده ويخلص له، ولكن هيهات والإنسان خلق ضعيفاً هلوعاً، و للخير منوعاً، وإذا مسّه الشرّ جزوعاً، يطغىٰ إذا كُشِفَ عنه الضرّ ورأىٰ أنّه استغنىٰ، وقد يمرّ كأن لم يدعُ ربّه ولم يعرفه.

الثامنة: قوله تعالىٰ: ﴿*وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَمِنْ كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْماً طَرِيّاً وَتَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ لِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ*﴾[1].

تخبر الآية عن البحرين بأنّهما لايستويان أحدهما: عذبٌ فرات ماؤه سائغ شربه، والآخر: ملحٌ أُجاج لايساغ شربه. كلّ منهما علىٰ قوانين خاصّة لايختلطان، وهما يلتقيان، وفي كلٍّ منهما تنشأ وتعيش ذوات الحياة أشدّ وأعظم ممّا في البرّ ومنها الأسماك علىٰ أنواعها الكثيرة، فتأكلون منهما لحماً طريّاً وتستخرجون حلية تلبسونها، وتجرون فيهما وعليهما الفلك مواخر تبتغون فضل الله ممّا فيها وعليها

---

(١) فاطر ٣٥: ١٢.

وعلىٰ السواحل بنقل الأمتعة من قطر إلىٰ قطر والتعاون علىٰ العيش والحياة الاجتماعيّة الإنسانيّة حتّىٰ معرفة الله والعلم والدين، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ويمنعه عمّن يشاء، وكلّ ذلك لعلّكم تشكرون نعمة الله ولا تفسدون في الأرض برّاً وبحراً، فإنّ ذلك بأيدي الناس ومن كسبهم، لا من خلق الله وغرض الوجود، قال تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾[1].

والآيات كما ترىٰ كسابقتها ترشد إلىٰ إباحة الانتفاع ممّا في البحر وأكل لحومه طريّاً كما هو الغالب.

التاسعة: قوله تعالىٰ: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُماً وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾[2].

هذه الآية أيضاً ضمن آيات الحجّ وبيان أحكام الحاجّ والمعتمر المُحرم وهي تفرّق بين صيد البرّ والبحر بأنّ الثاني حلال للمُحرم متاعاً له وللسيّارة دون الأوّل فإنّه حرام عليه مادام مُحرماً، فلا بأس به بعد التقصير وخروجه عن الإحرام، كما يجوز الانتفاع به في غيره متاعاً وأثاثاً، وهو إرشادٌ ـ كما عرفت ـ إلىٰ أصل الحلّيّة، ولا يبعد استفادة حرمة صيد البحر أيضاً حال الإحرام للتجارة لا للمتاع، له وللسيّارة من قيد المتاع، والأقرب أنّ القيد واردٌ مورد الغالب لا في مقام التقييد والتخصيص فيحلّ لغيره أيضاً اقتصاراً في الحرمة علىٰ المتيقّن.

وكيف كان، في المقام حدودٌ وقيود أشارت إليها روايات الباب، وسيأتي الكلام عنها إن شاء الله، ونشير إلىٰ بعض منها:

---

(١) الروم ٣٠: ٤١.

(٢) المائدة ٥: ٩٦.

١ ـ محمّد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام ـ في حديث ـ قال: «قلت له: رحمك الله، إنّا نؤتى بسمك ليس له قشر، فقال: كلّ ما له قشر من السمك، وما ليس له قشر فلا تأكله»(١).

٢ ـ قال الطبرسي في الاحتجاج عن أبي عبدالله عليه السلام ـ في حديثٍ ـ: «أنّ زنديقاً قال له: السمك ميتة، قال: إنّ السمك ذكاته إخراجه من الماء، ثمّ يترك حتّىٰ يموت من ذات نفسه، وذلك أنّه ليس له دم، وكذلك الجراد»(٢).

وفي صحاح عديدة: «سألت عن صيد الحيتان وإن لم يُسمّ؟ فقال: لا بأس إن كان حيّاً أن تأخذه»(٣). وفي أُخرىٰ: «فما مات في البحر فهو ميّت»(٤).

العاشرة: قوله تعالىٰ: ﴿*وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ سَكَناً وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتاً تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَاثاً وَمَتَاعاً إِلىٰ حِينٍ*﴾(٥).

الآية ـ كما ترىٰ ـ تفيد جواز مطلق الانتفاع من الأنعام واستخدامها في مطلق شؤون الحياة ومن جميع أجزائها بعد الذبح لحماً وجلداً وصوفاً وشعراً ووبراً بل ودماً في غير الأكل وفي غير ما يشترط فيه الطهارة. والمستفاد الزائد هنا جواز الانتفاع من غير المأكول أيضاً أثاثاً ومتاعاً ما لم يمنع عنه الشرع. ﴿*وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِمَّا خَلَقَ ظِلَالاً وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْجِبَالِ أَكْنَاناً وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ*

---

(١) وسائل الشيعة ٢٤: ١٢٧، الباب ٨ من أبواب الأطعمة المحرّمة ح ١.
(٢) الاحتجاج ٢: ٣٤٧، وعنه وسائل الشيعة ٢٤: ٧٥، الباب ٣١ من أبواب الذبائح ح ٨.
(٣) وسائل الشيعة ٢٤: ٧٣، الباب ٣١ من أبواب الذبائح ح ١ و٢ و٣ و٤.
(٤) وسائل الشيعة ٢٤: ٧٤، الباب ٣١ من أبواب الذبائح ح ٦.
(٥) النحل ١٦: ٨٠.

﴿تَقِيكُمْ بَأْسَكُمْ كَذٰلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ﴾[1].

فالآيتان ترشدان إلىٰ الأصل الأوسع الأوّلي وهو إباحة الانتفاع من كلّ ما خلقه الله تعالىٰ إلّا ما يتلىٰ عليكم من المحرّمات.

(١) النحل ١٦: ٨١.

الفصل الثالث

المُحرّمات في الأطعمة والأشربة

ولنعرف في هذا الفصل مصاديق ﴿مَا يُتْلىٰ عَلَيْكُمْ﴾ المذكور في أكثر الإطلاقات ليجتنب عنها، ويبقى الباقي علىٰ الإباحة الأصليّة؛ وفي الفصل آيات:

الأُولىٰ: قوله تعالىٰ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذٰلِكُمْ فِسْقٌ الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِيناً فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[1].

تحصي الآية المحرّمات إخباراً عن الحكم في مقام الإنشاء وأنّها الميتة عرفاً وهو كلّ ما مات حتف أنفه، والدّم، ولحم الخنزير بل وشحمه وكلّ شيء منه ـ واللحم ذُكر تغليباً[2] ـ وما أُهلّ به حال ذبحه بغير اسم الله سواء ذبح باسم صنم أو

---

(١) المائدة ٥: ٣.

(٢) نعم لا بأس بالانتفاع به في غير الأكل ممّا لا يشترط فيه الطهارة كما يشير اليه ذكر اللحم.

بلا اسم أصلاً[١] والمنخنقة الّتي خنقت حتّىٰ ماتت بعمد أو بدونه، والموقوذة الّتي ضُربت بحجر أو خشب حتّىٰ ماتت، والمتردّية الّتي سقطت من علوّ فماتت، والمنطوحة من حيوان آخر فماتت، وما اصطاده السبع وأكل منه قطعةً جزاً عنه فمات إلّا أن تدركوه حيّاً فتذبحوه، وكذلك يحرم ما كان يُذبح علىٰ النصب وهي الأحجار المنصوبة حول البيت تعظيماً أو حول الأصنام تقرّباً إليها، والأزلام، فإنّ ذلك كلّه فسق أكله وانحراف عن الطريق المعتدل في ذبح الحيوان للانتفاع منه من غير إيذائه.

وحرمةُ ذلك كلّه في حال الاختيار والقدرة علىٰ الاجتناب، أمّا من اضطرّ في مخمصة بحيث توقّفت حياته علىٰ أكل شيء منها من غير تجانفٍ، فلا إثم عليه فإنّ الله غفورٌ رحيم.

وأمّا الجملتان الواقعتان بين الآية فنعتقد أنّ محلّهما هو هذا، سواء كان ذلك بترتيب النزول أو بأمر النبي صلى الله عليه وآله، ولكن السرّ الأساسي في مثل هذه الآيات[٢] وتعيين محلّها حفظها عن أيدي المخالفين حتّىٰ ينتهي الأمر إلىٰ الأزمنة الّتي تنجو عن الخطر الخطير (الإسقاط والتحريف).

وبعد فالآيات نفسها بلسانها الطبيعي تنادي وتُرشد إلىٰ المطلوب الحقيقي الأصلي، كما تعرف من المبحوث عنها أنّ اليوم الّذي يئس الذين كفروا من دين الإسلام وأُكمل فيه الدين والنعمة لا يرتبط بتحريم أشياء وتحليلها من الحيوانات،

---

(١) إلحاق ذلك جمعاً مع قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ...﴾ (الأنعام ٦: ١٢١)، كما سيأتي إن شاء الله وإلّا فالتعبير لا يشمله كما لا يخفىٰ.

(٢) آية التطهير (الأحزاب ٣٣: ٣٣) وآية الولاية (المائدة ٥: ٥٥)، والمبحوث عنها آيةُ الإكمال (المائدة ٥: ٣).

فكيف يوجب ذلك انقطاع رجاء الكفّار عن مواجهة الإسلام؟ وكيف يكون كمال الدين وتمام النعمة بذلك؟ وقد أشبعنا الكلام فيها في رسالتنا «حول آيات الولاية» فراجع.

والحاصل في المقام أنّ الآية بظاهرها تدلّ على اُمور:

الأوّل: أنّ الموضوعات الأحد عشر المذكورة، عرفية وليست شرعيّة، فكلّ ما صدق عليه أحد العناوين عرفاً فهو حرام دون غيره، كما إذا صدق علماً أو عقلاً، مثل لون الدم والقشور المجففة إذا قطعت، أو الذرة المقطوعة من البشرة لدى قلم الأظفار.

الثاني: إنّ الحرمة هذه لا تكون إلّا بالنسبة إلىٰ أكل المذكورات لحومها وشحومها وما يمكن أن يؤكل عرفاً دون سائر الانتفاعات العقلائيّة فإنّها في مقام تعديد المستثنىٰ المذكور في الآية الاولىٰ ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾[1] الّتي كانت بصدد بيان حلّيّة أكل لحمها كما عرفت، فلا يحرم سائر الانتفاعات العقلائيّة مثل التسميد والاستصباح من زيت شحومها وسقي المزارع بجلد الميتة وجعله دلواً، بل الاستعمال في كلّ ما لا يشترط فيه الطهارة ـ لو قلنا بنجاستها ـ وتغذية الوحوش الّتي تربّى بأيدي الإنسان لأغراض عقلائيّة بلحومها وشحومها في المناطق الممنوع فيها الصيد لحفظ نسل بعض الوحوش أو في المحافظ لهم وغير ذلك، ولاسيّما في دم الإنسان المستفاد منها في العمليّات الجرّاحيّة على حدّ قد يتوقّف عليه حياة إنسان كما تعلم. فالحاكم في كلّ ذلك هو أصالة الحلّيّة إلّا ما دلّ على خلافه الدليل.

---

(١) المائدة ٥: ١.

الثالث: أنّ تلك المحرّمات لا يعاقب علىٰ ارتكابها لدى الاضطرار والمخمصة العارضة طبعاً من دون تجانف لإثم إذا كان على حدّ دفع العذر ورفعه، فإنّ الضرورات تقدَّر بقدرها، والله غفور رحيم.

الرابع: مسألة يأس الكفّار وكمال الدين في اليوم وأنّ ذلك اليوم حسب تناسب الحكم والموضوع لم يكن إلّا اليوم الّذي قيل لرسول الله صلى الله عليه وآله: ﴿*بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ*﴾[1] فإنّ ملاحظة احتمال مخالفة الناس لم يكن في ذكر الحلال والحرام من الأنعام وقد ذكر بعضها قبلاً ولم يتمّ ولم ينقطع بل ذكر بعضها بعد ذلك، وعليه فلا ييأس الكفّار ولا يكمل الدين إلّا بتعيين التكليف لما بعد حياة رسول الله صلى الله عليه وآله حيث كان يقول الأعداء أنّه يختتم وتنقطع رسالة الرسول بموته، فلا تغفل. وقد أبلغ وبلغ في يوم الغدير وكَمُلَ فيه الدين وانقطع رجاء الكفّار ويئس الذين كفروا ممّا كانوا يرجونه.

الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿*إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ*﴾[2] مع تفاوت طفيف بينهما.

الآيتان بلسان واحد في المقامين ـ بعد الأمر بأكل الطيّبات من الرزق وشكر النعمة ـ تعدُّ المحرّمات بأداة الحصر النسبي لا محالة لوجود محرّمات أُخرىٰ بآيات أُخر كالخمر فتحصي الميتة والدّم، ولحم الخنزير، وما أُهلّ به حال ذبحه لغير الله ـ سواء باسم صنم أو بلا اسم أصلاً[3] ـ وذلك كلّه كما عرفت في حال

---

(١) المائدة ٥: ٦٧.
(٢) البقرة ٢: ١٧٣، والنحل ١٦: ١١٥.
(٣) قد عرفت أنّ إلحاق ذلك القسم بمقتضىٰ الجمع مع قوله تعالىٰ: ﴿*وَلَا تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ*﴾ (الأنعام ٦: ١٢١) كما سيأتي.

الاختيار، وأمّا مَن اضطرّ غير باغ ولا عادٍ فلا إثم عليه إنّ الله غفور رحيم.

الثالثة: قوله تعالىٰ: ﴿قُل لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّماً عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَماً مَسْفُوحاً أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقاً أُهِلَّ لِغَيْرِ اللهِ بِهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[١].

أمر الله تعالىٰ نبيّه ﷺ أن يقول للناس: إنّ الأشياء علىٰ الحلّيّة وكلُّ شيء في الأرض والسماء، في البرّ والبحر، يحلّ الاستمتاع به إلّا أشياء معدودة، وذلك ببيان صريح على لسان النبي ﷺ: من أنّه لا يجد فيما أُوحي إليه من أحكام الله وحدوده من حرامه وحلاله ممنوعاً محرّماً علىٰ طاعم يطعمه إلّا ما أُشير اليه من الميتة والدم المسفوح السائل الخارج عن جسد الحيوان دون الباقي فيه بعد التذكية[٢]. ولحم الخنزير فإنّه رجس لابدّ من الاجتناب عنه بلحمه وشحمه وجلده وكلّ شيء منه[٣]. وكذلك ما أُهلّ به لغير اسم الله فلم يسمّ الله حال تذكيته عمداً وفسقاً، فإنّ ذلك كلّه حرام أكله وطعمه. والحكم ذلك حال الاختيار. وأمّا من اضطر غير باغٍ ولا عادٍ فلا إثم عليه، ولا بأس به، فإنّ ربّك غفورٌ رحيم. وأمّا نجاسة الميتة والدم والخنزير بعد حرمتها فَمُبْتَنٍ علىٰ رجوع الضمير إلىٰ المستثنىٰ كما لا يبعد[٤]. نعم، تعليل التحريم بالرجس يفيد حرمة أكل كلّ نجس وإن جاز سائر انتفاعاته كما هو ظاهر إثارة غفران الذنب، والمقترف لتلك المحرّمات في

---

(١) الأنعام ٦: ١٤٥.

(٢) ودون ذي النفس غير السائلة كما في البق والبرغوث وأمثالهما وإن امتصّ من إنسان أو غيره ممّا له نفس سائلة.

(٣) نعم، لا بأس بالانتفاع به في غير ما يشترط فيه الطهارة كسقي الزرع بجلده مثلاً.

(٤) وقد أشرنا اليه في كتاب الطهارة.

المخمصة غير متجانف لإثم فإنّه لا نهي[١] حال الاضطرار فلا يكون عادياً مذنباً وإن كان مقتحماً فيما به حرّم تلك المحرّمات علىٰ قاعدة الأهمّ و دفع الأفسد بالفاسد، واختيار الأقلّ حال دوران الأمر بين الضررين فلا إثم ولا بغي، وعندئذٍ فتعبير الغفران علىٰ اللطف والعناية لتحقّق مبغوضٍ مافي الجملة، وإن لم يصحّ التكليف والنهي عنه كما هو ظاهر.

نعم، هناك كلام في مفهوم الآية وهل يدلّ علىٰ حلّيّة ما سوىٰ ذلك في دائرة ما أُوحي إلىٰ النبيّ صلى الله عليه وآله أو لا؟ مع أنّا نجد فيها غير ذلك كما عرفت في الآية السابقة من سورة المائدة في عطف المنخنقة والموقوذة والمتردّية والنطيحة وما أكل السبُع، علىٰ الأربعة المذكورة، فكيف لا يوجد محرّماً إلّا أن يكون ميتة... إلىٰ آخر الآية.

وقد تخلّص كلٌّ عن ذلك بتوجيه، فعن بعضٍ قبول المفهوم مثل المنطوق والحكم بحرمة الأربعة الأُولىٰ في مكّة قبل الهجرة النبويّة إلىٰ زمن نزول آية المائدة في المدينة، فأُضيفت الأربعة الثانية. وعليه، فعدم الوجدان مختصّ بالزّمان كما عن الفاضل المقداد في كنزه[٢]. وعن آخرين: الجمع بالإجمال والتفصيل قائلاً بأنّ الأربعة الثانية موجودة في كلمة «ميتة» فإنّ المنخنقه إلىٰ آخر الآية ميتة أيضاً، فلا تهافت في البين علىٰ ما نقله الراوندي[٣].

---

(١) ذلك على المشهور، أمّا على مبنى الأُستاذ الاعظم الخميني دام ظله لا تتغير الأحكام بالإضطرار والإكراه وغيرهما فانّ تلك الأمر راجع إلى مقام الامتثال دون مقام جعل الأحكام والخلاف معذور في ارتكاب الحرام من غير تحليل الحرام.

(٢) كنز العرفان ٢: ٢٦٨.

(٣) فقه القرآن للقطب الراوندي ٢: ٢٦٦.

مع أنّك ترى أنّ المذكورات معطوفة علىٰ الميتة في آية المائدة الظاهرة في إلحاقها بها حكماً لا موضوعاً.

وعن فريق ثالث: قبول المنطوق والمفهوم معاً وحمل عدم وجدان الحرمة في دائرة الوحي غير الأربعة علىٰ أنّ ما يوجد فيها من غيرها محمول على الكراهة الشديدة أو إرادة شدّة الحرمة ممّا يوجد في المنطوق وعدم وجدان غيرها بهذه الشدّة كما عن الأردبيلي في الزبدة[١].

والأقرب عندنا الأخير، فإنّ تحريم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أُهلّ به لغير الله، الأربعة الأُولىٰ قد ورد في آيات عديدة[٢] في المواقع المختلفة بلسان الحكم الإثباتي، وفي المقام بلسان النفي والإثبات والتكرار قرينة على الأهمّيّة والشدّة. وأمّا حمل حرمة غيرها على الكراهة فخلاف صريح الآية فيعود عدم الوجدان إلىٰ عدمه بهذه الشدّة فتأمّل.

الرابعة: قوله تعالىٰ: ﴿*وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ*﴾[٣].

تنهى الآية صريحاً عن أكل ما لم يُذكر اسم الله عليه حال ذبحه وتذكيته، سواء ذكر عليه اسم آخر من صنم وغيره أو لم يذكر أصلاً، فلا تنحصر الحرمة بما إذا أُهلّ به غير الله وذكر اسم غيره تعالىٰ، كما قد يتوهّم من تعبير الإهلال به بغير الله المذكور في الآيات السابقة ليحلّ غير المذكور عليه غير الله ـ ذُكر الله أو لم يُذكر ـ

---

(١) قال: والآية محكمة لأنّها تدلّ علىٰ عدم وجود محرّم إلىٰ تلك الغاية إلّا هذه الأُمور فلا ينافيه تحريم أُمور أُخر بعدها... (زبدة البيان: ٧٨٩).

(٢) البقرة ٢: ١٧٣، والمائدة ٥: ٣، والنحل ١٦: ١١٥.

(٣) الأنعام ٦: ١٢١.

وقد عرفت أنّ المقصود من الإهلال به لغير الله أيضاً ناحية الإثبات وأنّه لابدّ من ذكر الله فيحرم ما لم يذكر اسم الله عليه كما صرّح به المقام، وذلك أي التذكية بغير اسم الله أو أكل ما لم يذكر اسم الله عليه فسق، والثاني: هو المبحوث عنه وإن كان الأوّل سبباً له، ثمّ تؤكّد الآية الأمر بأنّ الشياطين يوحون إلىٰ أوليائهم وتابعيهم ويوسوسون لهم علىٰ تأثير ذكر اسم الله تعالىٰ في حلّيّة اللحم وحرمته، فيجادلونهم في مثل تلك الأحكام لينكروها فيتركوها ويتّبعوا الشيطان، فإن أطعتموهم واتبعتم ما يوحي هؤلاء المشركون ويقولون علىٰ خفاء وستر في الردّ والإنكار لأحكام الله تعالىٰ فإنّكم إذاً مثلهم، فاتّبعوا الله وأطيعوه ولا تأكلوا ممّا لم يذكر اسم الله عليه ـ سواءً أدركتم وجه ذلك بعقولكم الناقصة أو لم تدركوه ـ وكيف تنكرون تأثير ذلك ولا وجود في العالم بلا أثر، فإنّ كلّ مرحلة من الوجود حتّىٰ اللفظي منه له أثر حسب صدوره ومصدره، وما يصدر له في وضع خاصّ، كما عرفته في تأثير العقود في الحلّيّة والحرمة وأنّ رضاء الباطن من غير كاشف غير كافٍ. وقد أثبت العلم الحديث[1] تأثير توجّهات النفس والكلمات المتبادلة بين الزوجين حال المباشرة علىٰ النطفة والولد الحاصل منهما، والعالم بأجمعه واحد مرتبط بعضه مع بعض من غير انفكاك دون أن يتمكّن شيء من الخروج عنه، ولا يمكن الفرار من حكومته تعالىٰ، فكيف الجرأة علىٰ نفي تأثير لفظ ـ وهو وجود في العالم ـ علىٰ شيء والعالم مرتبط، والنهي عن أكل ما لم يذكر اسم الله عليه يكشف عن أثر كما لا يخفىٰ.

وقد أكّد الأمر في الآية الأُخرىٰ السابقة عليها، قال تعالىٰ: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا

(١) في علم يعبّر عنه بـ«علم الجينات» يبحث عن النطفة ومراحلها الأوّليّة.

مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ...﴾[١]. فالحرام اللازم تركه هو مالم يذكر اسم الله عليه في غير الاضطرار، فلِمَ لا تأكلون من الحلال وتحرّمونه علىٰ أنفسكم بالأهواء؟ ﴿...وَإِنَّ كَثِيراً لَيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ﴾[٢].

فإنّ التجاوز عن أحكام الله تعالىٰ اعتداء سواء كان في ناحية تحليل الحرام أو تحريم الحلال لا فرق، أعاذنا الله منه.

واعلم أنّ ذلك كلّه لا يدلّ إلّا علىٰ اشتراط التسمية حال الذبح أيّاً كان الذابح، فلا يستفاد منها اشتراط الإسلام في الذابح بتقريب أنّ التسمية لابدّ وأن تكون عن اعتقاد التوحيد ولا يوجد ذلك إلّا في مسلم، كما تشير إليه الروايات المصرّحة بأنّه لا يؤمن إلّا على مسلم، وفي بعضها إلّا على أهل التوحيد كما سيأتي[٣]. وفيه: أنّ الآيات بأنفسها لا تدلّ على أكثر من لزوم التسمية نفسها. أمّا أنّه لابدّ وأن يكون عن اعتقاد به تعالى أوّلاً، أو بتوحيده جلّ وعلا ثانياً، فلا يستظهر إلّا حسب تناسب الحكم والموضوع، كما لا يبعد بتقريب أنّ اشتراط التسمية نفسها ولو عن غير المعتقد يشبّه باللغو، فإنّ صرف لقلقة اللسان من دون الإيمان يشابه السهو والنسيان.

وكيف كان، فكلّ ما تحقّقت التسمية وعلمنا بها يحلّ أكله، إمّا لكون الذابح مسلماً نطمئنّ له أو شهدنا وسمعنا منه أو شهد عليها من يعتبر شهادته، ولو كان الذابح غير مسلم من أهل الكتاب المعتقدين بالله تعالىٰ وإن لم يكن موحّداً وإلّا فلا، إلّا أن يكون عن نسيان من المسلم.

(١ و٢) الأنعام ٦: ١١٩.

(٣) سيأتي في الهامش الّذي يليه.

هذا كلّه حسب الآيات، إلّا أنّ في الباب روايات كثيرة علىٰ عناوين متعدّدة نشير الىٰ كلّ منها ونخرج بعضها أوّلاً عن ساحة التعارض والتضاد تسهيلاً للجمع وإن أمكن الاستشهاد ببعضها له.

فالأوّل: ما حاصله أنّه لا يؤمن علىٰ التسمية إلّا إذا كان الذابح مسلماً، يرشد إلىٰ ذلك إحدىٰ عشرة رواية[١].

والعنوان كما ترىٰ لا يدلّ علىٰ اشتراط الإسلام في الذابح بل يؤكّد اشتراط التسمية، وفي المسلم نطمئنّ بها، وفي غيره نشكّ إلّا أن نشاهد ونسمع أو يشهد عليها الشاهد المعتبر.

الثاني: ما يدلّ علىٰ النهي عن ذبح الأُضحيّة بيد غير المسلم كما في عدد من الروايات[٢]. وذلك حكم شرعيّ تعبديّ بيّن الحكمة، فإنّ الحاجّ الّذي عليه ذبح

---

(١) ١ ـ عن ابن مسكان عن قتيبة الأعشى قال: «سأل رجل أبا عبدالله ـ وأنا عنده ـ فقال له: ـ إلى قوله عليه السلام: ـ فإنّما هو الاسم، ولا يؤمن عليه إلّا المسلم». وسائل الشيعة ٢٤: ٤٨، الباب ٢٦ من أبواب الذبائح ح ١.

٢ ـ عن الحسين بن المنذر قال: «قلت لأبي عبدالله عليه السلام: ـ إلىٰ قوله: ـ يا حسين! الذبيحة بالاسم، ولا يؤمن عليه إلّا أهل التوحيد». وسائل الشيعة ٢٤: ٤٨ ـ ٤٩، الباب ٢٦ من أبواب الذبائح ح ٢.

٣ ـ الحسين بن عبدالله قال: «قلت لأبي عبدالله عليه السلام: ـ إلىٰ قوله: ـ هي الذبيحة، ولا يؤمن عليها إلّا المسلم». وسائل الشيعة ٢٤: ٤٩، الباب ٢٦ من أبواب الذبائح ح ٤. وص ٥٠ ـ ٥٢ ح ٦ و٧ و١٠ من الباب ٢٦. وص ٥٣ ـ ٥٤ ح ٢ و٤ و٨ وص ٥٩ ح ٢٤ من الباب ٢٧.

(٢) الف ـ قال عليه السلام: «لا يذبح أُضحيتك يهودي ولا نصراني ولا مجوسي، وإن كانت امراة فلتذبح لنفسها». وسائل الشيعة ٢٤: ٤٣، الباب ٢٣ من أبواب الذبائح ح ١، وص ٥٨ ح ٢٠ من الباب ٢٧.

ب ـ قال عليه السلام: «لا يذبح ضحاياك اليهود ولا النصارىٰ، ولا يذبحها إلّا مسلم» (وسائل الشيعة ٢٤: ٥٨، الباب ٢٧ من أبواب الذبائح ح ٢١.

الأُضحيّة في منى بعنوان أحد مناسكه الّتي تجوز فيه الوكالة، والوكيل لا يعمل إلّا عمل الموكّل، فلا وجه لجواز ذبح غير المسلم لأداء نسك المسلم وكالة، وذلك ظاهر واضح لا يرتبط باشتراط الإسلام في حلّيّة كلّ ذبيحة، فإنّ اشتراط الإسلام في صحّة أداء نسك الحاجّ وكالة غير اشتراط الإسلام في المقام كما صرّح به رواية إسحاق بن عمّار، عن جعفر، عن أبيه أنّ عليّاً عليه السلام كان يقول: «لا يذبح نسككم إلّا أهل ملّتكم»[1].

و من ذلك يستظهر أنّ المراد من الأُضحيّة القربان في منىٰ لا كلّ قربان في سائر الأيّام ولو في غير منىٰ كما قيل.

الثالث: النهي عن ذبائح نصارى العرب أو تغلب معلّلاً بأنّهم ليسوا من أهل الكتاب أو أنّهم مشركو العرب[2]. فإنّ الاستدلال بأنّهم مشركو العرب أو ليسوا أهل الكتاب في كلام الإمام عليه السلام مع صراحة عنوان النصرانيّة يدلّ علىٰ إلحاقهم بالمشركين تعبّداً، فلا دلالة فيها علىٰ حرمة ذبائح أهل الكتاب إذا سمّوا وعلمنا بذلك.

وأمّا الروايات الناهية المطلقة مثل رواية إسماعيل بن جابر، قال: «قال أبو

---

(١) وسائل الشيعة ٢٤: ٦١، الباب ٢٧ من أبواب الذبائح ح ٢٩.

(٢) ١ ـ محمّد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «قال أمير المؤمنين عليه السلام : لا تأكلوا ذبيحة نصارى العرب، فإنّهم ليسوا أهل الكتاب». وسائل الشيعة ٢٤: ٥٩، الباب ٢٧ من أبواب الذبائح ح ٢٣.

٢ ـ عن أبي بصير قال: «قال لي أبو عبدالله عليه السلام : لا تأكل ذبيحة المجوسي. قال: وقال لا تأكل ذبيحة نصارى تغلب، فإنّهم مشركو العرب». وسائل الشيعة ٢٤: ٥٨، الباب ٢٧ من أبواب الذبائح ح ٢٢.

عبدالله عليه السلام: لا تأكل من ذبايح اليهود والنصارىٰ ولا تأكل في آنيتهم»[١]. ورواية سماعة عن أبي إبراهيم عليه السلام قال: «سألته عن ذبيحة اليهودي والنصراني فقال: لاتقربوها»[٢]. وغيرهما[٣] ممّا في هذا السياق، فلا يعارض ما تدلّ علىٰ الحلّيّة فيما إذا سمعت أنّه ذُكر اسم الله تعالىٰ عليه مثل رواية معاوية بن وهب قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن ذبايح أهل الكتاب فقال: لا بأس إذا ذكروا اسم الله، أعني منهم: من يكون علىٰ أمر موسىٰ وعيسىٰ عليهما السلام»[٤]. ورواية عليّ بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام، قال: «سألته عن ذبيحة اليهود والنصارى هل تحلّ؟ قال: كُل ما ذُكر اسم الله عليه»[٥].

ورواية زرارة عن حمران قال: «سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول في ذبيحة الناصب واليهودي والنصراني: لا تأكل ذبيحته حتّىٰ تسمعه يذكر اسم الله. فقلت: المجوسي؟ فقال: نعم، إذا سمعته يذكر اسم الله، أما سمعت قول الله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ﴾[٦]»[٧]. ورواية جميل ومحمّد بن حمران: «أنّهما سألا أبا عبدالله عليه السلام عن ذبايح اليهود والنصارى والمجوس فقال: كُل، قال بعضهم: إنّهم لا يسمّون. فقال: إن حضرتموهم فلم يُسمّ فلا تأكل، وقال: إذا غاب فكل»[٨].

---

(١) وسائل الشيعة ٢٤: ٥٤، الباب ٢٧ من أبواب الذبائح ح ٧.
(٢) وسائل الشيعة ٢٤: ٥٥، الباب ٢٧ من أبواب الذبائح ح ٩.
(٣) اُنظر: وسائل الشيعة ٢٤: ٥٢، الباب ٢٧ من أبواب الذبائح.
(٤) وسائل الشيعة ٢٤: ٥٥، الباب ٢٧ من أبواب الذبائح ح ١١.
(٥) وسائل الشيعة ٢٤: ٥٦، الباب ٢٧ من أبواب الذبائح ح ١٤.
(٦) الأنعام ٦: ١٢١.
(٧) وسائل الشيعة ٢٤: ٦١، الباب ٢٧ من أبواب الذبائح ح ٣١.
(٨) وسائل ٢٤: ٦٢، الباب ٢٧ من أبواب الذبائح ح ٣٣.

وجه عدم التعارض حمل المطلق علىٰ المقيّد كما هو المتعارف في الإثبات والنفي، فلا يجوز ولا يحلّ أكل ذبيحة أهل الكتاب إلّا إذا سمعتهم ذكروا اسم الله تعالى فيحلّ.

نعم، يبقىٰ التعارض بين ذلك كلّه مع رواية زيد الشحّام قال: «سُئل أبو عبدالله عليه السلام عن ذبيحة الذمّي فقال: لا تأكله، إن سمّىٰ وإن لم يسمّ»[١] علىٰ القول بشمول الذمي مطلق أهل الكتاب كما لا يبعد، فلابدّ من العلاج علىٰ الأُصول الّتي وردت عن أئمّتنا عليهم السلام في روايات الباب.

فذهب صاحب الوسائل رحمه الله إلىٰ أُمورٍ أكثرها تبرعيّ لا يخفىٰ ما فيها وكذلك ما نقله عن الشيخ رحمه الله[٢] إلّا التقيّة الّتي توسّل بها كثير من الأصحاب وصرّح بها صاحب الجواهر قدس سره في قوله: ومن المعلوم أنّ هذه النصوص بين الإماميّة كالنصوص الدالّة علىٰ طهارة سؤرهم[٣] ونحوها ممّا هو معلوم خروجها مخرج التقية...[٤] بل لا يخفىٰ علىٰ من رزقه الله فهم اللحن من القول: أنّ هذا الاختلاف منهم في الجواب ليس إلّا لها. وكذلك في قوله: ... إلىٰ غير ذلك من الاختلاف

---

(١) وسائل الشيعة ٢٤: ٥٤، الباب ٢٧ من أبواب الذبائح ح ٥.

(٢) قال: قال الشيخ قدس سره : هذه الأخبار لا تقابل تلك، لأنّها أكثر، ولا يجوز العدول عن الأكثر إلىٰ الأقلّ، ... قال: ولو سلمت من ذلك لاحتملت وجهين: أحدهما: أنّ الإباحة فيها تضمّنت حال الضرورة دون حال الاختيار، وعند الضرورة تحلّ الميتة، فكيف ذبيحة من خالف الإسلام؟ والثاني: أن تكون وردت للتقيّة، لأنّ من خالفنا يجيز أكل ذبيحة من خالف الإسلام من أهل الذمّة (تهذيب الأحكام ٩: ٧٠، ذيل الحديث ٢٩٧ و٢٩٨، وعنه وسائل الشيعة ٢٤: ٦٤، الباب ٢٧ من أبواب الذبائح ذيل الحديث ٤١).

(٣) اُنظر: وسائل الشيعة ١: ٢٢٩، الباب ٣ من أبواب الأسآر ح ٣، و٢٤: ٢٠٨، الباب ٥٣ من أبواب الأطعمة المحرمة.

(٤) وسائل الشيعة ٢٤: ٦٠، الباب ٢٧ من أبواب الذبائح ح ٢٨.

الّذي يورث الفقيه القطع بخروج هذه النصوص مخرج التقيّة[١].

وقال الشهيد الثاني قدّس سرّه في المسالك: أمّا حملها علىٰ التقيّة فلا يتمّ في جميعها لأنّ أحداً من العامّة لا يشترط في حلّ ذبائحهم أن يسمعهم يذكرون اسم الله عليها، والأخبار الصحيحة الّتي دلّت علىٰ حلّها علىٰ هذا التقدير لايمكن حملها علىٰ التقيّه[٢]. فإنّ صريحها المخالفة لفتواهم ولا معنى للتقيّة في مخالفتهم، مع أنّهم يختلفون في وجوب التسمية عند الذبح. فعن الشافعيّة أنّ الحرام هو الّذي أُهلّ به لغير الله كما في صريح الآية، وأمّا الذكر فهو مستحبّ، والنهي في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ﴾ محمول علىٰ الكراهة. والثلاثة يوجبون[٣] والأربعة في شرائط الذابح متّفقون علىٰ أن يكون مسلماً أو من أهل الكتاب[٤]. وعندئذٍ كيف يتصوّر التقيّة في القول بحليّة ذبيحة أهل الكتاب إذا ذكروا اسم الله، فتأمّل.

ثمّ إنّه رحمه الله قال في المسالك: ولو حمل النهي في جميع تلك الأخبار المانعة علىٰ الكراهة أمكن إمّا لكونه طريقاً للجمع وإمّا لما يظهر علىٰ تلك الأخبار من القرائن الدالّة عليه، بل تصريح بعضها به كرواية الحسين بن عبدالله قال: «اصطحب المعلىٰ بن خنيس وابن أبي يعفور في سفرٍ فأكل أحدهما ذبيحة

---

(١) جواهر الكلام ٣٧: ١١٥ ـ ١١٦ و ١٢٤.
(٢) مسالك الأفهام ١١: ٤٦٥.
(٣) الشافعيّة قالوا: التسمية ليست شرطاً في حلّ أكل الذبيحة، فلو ترك التسمية عمداً حلّت الذبيحة ولكن ترك التسمية مكروه، أمّا الذبيحة الّتي يحرم أكلها فهي الّتي ذكر اسم غير الله عليها، وهي التي كانت تذبح للأصنام. (الفقه علىٰ المذاهب الأربعة ١: ٧٢٢).
وكذلك ما نقله في المصادر الفقهيّة ج ٣٥ عن فقهاء العامّة: القندوزي الزغاني، مالك بن أنس الأصبحي وزيد القيرواني والقرطبي وغيرهم فراجع.
(٤) الفقه علىٰ المذاهب الاربعة ١: ٧٢٦ ـ ٧٣١.

اليهودي والنصراني وأبىٰ أكلها الآخر، فاجتمعا عند أبي عبدالله عليه السلام فأخبراه فقال: أيّكما الّذي أبى؟ فقال: أنا. قال: أحسنت»[١]. فهذا ظاهرٌ في الكراهة وإلّا لبيّن عليه السلام لمن أكل أنّه مُحرّم ونهاهُ عن العود[٢]. وتعرّض عليه صاحب الجواهر رحمه الله[٣] في قوله: وذكر الجمع بالكراهة ونحوه وذكره فيها مالو وقع من غيره لعدّ من الخرافات.

ثمّ إنّك تعرف أنّ العلاج بموافقة الكتاب مقدّم علىٰ مخالفة العامّة إلىٰ ردّ العلم إلىٰ أهله وحفظ اشتراط التسمية والقول بجواز أكل ذبيحة أهل الكتاب إذا سمّوا مقدّم علىٰ الجواز المطلق لموافقة الكتاب أوّلاً، وقد عرفت حمل المطلق علىٰ المقيد ثانياً.

فلا وجه لما قاله الفقيه الخونساري رحمه الله في المدارك في مقام الجمع من قوله: والترجيح مع الأخبار المانعة لما دلّ علىٰ لزوم الأخذ بما اشتهر بين الأصحاب[٤]، فإنّ الشهرة المذكورة في روايات العلاج روائي لا فتوائي مع أنّها مؤخّرة عن سائر المرجّحات سيّما موافقة الكتاب.

هذا تمام الكلام بحسب روايات الباب. ولنشر إلىٰ فتاوىٰ الأصحاب.

أمّا الفتاوىٰ:

قال المفيد رحمه الله في المقنعة[٥]: ولا تأكل ذبيحة اليهودي والنصراني والمجوسي إلّا إذا سمعتهم يذكرون الله، فإذا ذكروا اسم الله فلا بأس بأكله فإنّ الله يقول:

---

(١) وسائل الشيعة ٢٤: ٥٠، الباب ٢٦ من أبواب الذبائح ح ٥.

(٢) مسالك الأفهام ١١: ٤٦٤ ـ ٤٦٥.

(٣) جواهر الكلام ٣٧: ١٢٥.

(٤) جامع مدارك ٥: ١١٦.

(٥) المقنعة: ٥٧٩ ـ ٥٨٠.

﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ﴾[١] ويقول: ﴿فَكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ إِنْ كُنتُمْ بِآيَاتِهِ مُؤْمِنِينَ﴾[٢].

قال الصدوق في الهداية: وذبيحة اليهود والنصارىٰ لا تؤكل إلّا إذا سمعتوهم يذكرون اسم الله عليها[٣].

وكذلك عن ابن أبي عقيل وأبي علي ابن الجنيد قال الشهيد الثاني رضي الله عنه في المسالك: اختلف الأصحاب في حكم ذبيحة الكتابيّين، فذهب الأكثر ـ ومنهم الشيخان[٤] والمرتضىٰ[٥] والأتباع[٦] وابن ادريس[٧] وجملة المتأخرين ـ إلىٰ تحريمها أيضاً، وذهب جماعة ـ منهم ابن عقيل وأبو علي ابن الجنيد[٨] والصدوق أبو جعفر ابن بابويه[٩] ـ إلىٰ الحِلّ[١٠].

قال المحقّق في الشرائع: أمّا الذابح فيشترط فيه الإسلام أو حكمه فلا يتولّاه الوثنيّ، فلو ذبح كان المذبوح ميتة.

وفي الكتابيّ روايتان أشهرهما المنع، فلا تؤكل ذبيحة اليهودي ولا النصراني ولا المجوسي. وفي رواية ثالثة، تؤكل ذباحة الذمّي إذا سمعت تسميته، وهي مطروحة[١١].

وقريب ممّا ذكر كلمات كثيرٍ من الفقهاء رضوان الله عليهم، وقد عرفت استناد فتاواهم إلىٰ روايات الباب، والشهرة في الفتوىٰ المستندة لا تعطي شيئاً غير ما في

---

(١) الأنعام ٦: ١٢١. (٢) الأنعام ٦: ١١٨. (٣) الهداية: ٣١٢.
(٤) المقنعة: ٥٧٩، والخلاف ٦: ٢٣ ـ ٢٤، مسألة ٢٣.
(٥) الانتصار: ٤٠٣. (٦) الكافي في الفقه: ٢٦٥، والمراسم: ٢٠٩.
(٧) السرائر ٣: ٩٣، ١١٣. (٨) نقله العلّامة في مختلف الشيعة: ٢٩٦.
(٩) الهداية: ٣١٢. (١٠) مسالك الأفهام ١١: ٤٥١ ـ ٤٥٢.
(١١) شرائع الإسلام ٣: ٢٠٤.

نفس المستند، وعرفت وجه الجمع في روايات الباب.

فالحقّ الأقرب حلّيّة ذبيحة الكتابي إذا علمنا بالتسمية سماعاً أو شهادة، لامطلقاً كما لا يخفى.

فذلكة في المقام

بعد ما عرفت من اشتراط التسمية في حلّيّة الذبيحة فلا إشكال فيما إذا سمّىٰ الذابح عند ذبحه ذبيحة واحدة مع اجتماع سائر الشرائط، وأمّا الذبح بالآلات الحديثة في المذابح الصناعيّة الّتي لا يتمكّن الذابح من التسمية لكلّ واحد منها وإن كان يُسمّي عند شروع الذبح بل المداومة عليها ما دام شاغلاً به فالتحقيق علىٰ ما أشرنا إليه مراراً من أنّ موضوعات الأحكام ما لم يكن من المخترعات الشرعيّة ولم يرد من الشرع ما له دخل فيها يعود إلىٰ صدق العرف حسب موضعه زماناً ومكاناً، فمثلاً: «الماء طاهر» و«الدم نجس» من الأحكام الشرعيّة علىٰ الماء والدم وهما عرفيّان يدوران مدار الصدق، وهكذا الذبح حيث يجب التسمية حال الذبح وهو عمل عرفيّ يخالف القتل والإماتة بالضرب وغيره، وصدق ذلك لا ينحصر بأخذ السكّين بيده ووضعه على الأوداج فإذا أقدم بشيءٍ يقع به الحديد الحاد عليها ويقطعها بإقدامه ولو أعداداً من الذبيحة ما دام يصدق ذلك فلا بأس، ولا يلزم صدق التسمية على كلّ فرد فرد بل صدقها علىٰ الذبيحة حال الذبح فالتفت. وكذلك الأمر في الاستقبال إلىٰ القبلة وإن لم يكن بجميع مقاديم بدن الذبيحة بل صدق الذبح مستقبلاً ولو بوجهها، وهكذا، فلا تغفل.

الخامسة: قوله تعالىٰ: ﴿***يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ***

﴿وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[١].

تخاطب الآية المؤمنين وتخبرهم بحقيقةٍ طبيعيّة وهي أنّ الخمر بطبعه والميسر كذلك والأنصاب والأزلام رجس قذر تتنفّر عنه الطباع والعقول، ولا يدعو إليه إلّا الشيطان فإنّه من عمله. وإذا كان الأمر كذلك، فاجتنبوه واحترزوا عنه لعلّكم تفلحون بالائتمار بالأوامر والتناهي عن المحرّمات الأرجاس، والشيطان يريد أن يوقعَ بينكم العداوة والبغضاء ويصدّكم عن ذكر الله فيأمركم بأمثال الخمر والميسر، فإذا سكرت عقولكم وسترت وتغالبتم في الميسر، تباغضتم وتضاربتم فتعاديتم، وبذلك أعرضتم عن ذكر الله، ومن أعرض عن ذكر الله فإنّ له معيشة ضنكاً[٢]، فإذا كان الأمر كذلك فهل أنتم منتهون مجتنبون أو متّبعو الشيطان فيضلّكم ويرديكم إلىٰ الخزي والخسران.

ومن المعلوم دلالة الآية بلسانها الخاصّ وسياقها المخصوص علىٰ شدّة الحرمة وكبر الإثم في كلّ من الخمر والميسر مطلقاً وفي كلّ زمان ومكان وتمام الشرايع والأديان، لامتناع انفكاك تلك المفاسد عن الخمر وطبعه وإن أمكن التدرّج في البيان.

السادسة: قوله تعالىٰ: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا...﴾[٣].

أمر الله تعالىٰ نبيّه صلى الله عليه وآله أن يجيب عن السؤال حول الخمر والميسر بأنّ فيهما

---

(١) المائدة ٥: ٩٠.

(٢) اقتباس من الآية ١٢٤ من سورة طه (٢٠) وهي: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكاً﴾.

(٣) البقرة ٢: ٢١٩.

إثماً كبيراً لايقترفه المؤمن بالله واليوم الآخر، وإن كان فيهما منافع أيضاً إن استخدما علىٰ وجه صحيح من الانتفاع كاستعمال الكحول في الصناعات أو التداوي بغير شرب، كإعدام الجراثيم، ومن الميسر في المسابقات النافعة للمتسابقين فكراً وجسماً بل للأُمّة كما فُصّل في محلّه. ومع ذلك كلّه فإنّ إثمهما أكبر وأعظم خطراً إلىٰ جانب منفعتهما، فيُحكم عليهما بالاجتناب علىٰ الإطلاق، لئلّا يبتلى الناس باسم المنافع بإثم كبير. ومع ذلك يُصرّح بجواز الانتفاع في غير الشرب وغير ما يشترط فيه الطهارة، لو قلنا بنجاسته علىٰ كلام عرفت.

والمستفاد من الآيتين أنّ الخمر والميسر كانا محرّمين بطبعهما في كلّ شريعة، والإثم الطبيعي الموجود فيهما الغالب علىٰ نفعهما ممّا لايقبل التخصيص بزمان دون زمان وقوم دون قوم وقليل أو كثير، فإنّ النار والذنب قليلهما كثير، فلا يتمّ ما يتوهّم من التدرّج في التحريم، كما لايتمّ ما قاله سيّد قطب في كتابه «في ظلال القرآن»[١] وغيره من المفسّرين[٢] وبعض الفقهاء[٣] ونقله المحقّق الأردبيلي في الزبدة عن الكشّاف[٤] والقاضي[٥] من شرب نفر من الصحابة، وعن علي عليه السلام في مقام بيان شدّة التنفير عنه: «لو وقعت قطرةٌ من الخمر في بئرٍ فبنيت مكانها منارة لاأُؤذّن عليها، ولو وقعت في بحر ثمّ جفّ ونبت فيه الكلأ لم أرعه»[٦]. وعن ابن

---

(١) في ظلال القرآن ٢: ٩٧٣.

(٢) تفسير الكشاف ١: ٢٥٩ ـ ٢٦٠ وفتح القدير ١: ٢٨٩ ـ ٢٩٠، الرقم ٣٤٩، وتفسير القرآن العظيم ٢: ٩٢، ذيل الآية ٩٠ من سورة المائدة.

(٣) مسند أحمد ٢: ٣٥١، وفتح الباري ١٠: ٣١.

(٤) الكشّاف ١: ٢٦١، ذيل الآية ٢١٩ من سورة البقرة.

(٥) تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل) ١: ١٣٧، ذيل الآية ٢١٩ من سورة البقرة.

(٦) كما في الكشاف وأنوار التنزيل.

عمر: لو وضعت عليه إصبعي ما يتبعني[١] أي قطعته[٢]، وإن كان في ذلك مبالغات غير معقولة وغير مقبولة، وإليك كلمات بعض الأصحاب: قال الفاضل المقداد رحمه الله: ثمّ اعلم أنّ مذهب الإماميّة: أنّ الخمر محرّمةٌ في جميع الشرائع، وما أُبيحت في شريعةٍ قطّ. وكذا كلّ مسكر، وأوردوا في ذلك أخباراً[٣] عن أئمّتهم عليهم السلام[٤].

وقال أيضاً: وأمّا ما ذكره المفسّرون والفقهاء من كونها كانت حلالاً، فباطلٌ بإجماعنا، والنقل الصحيح عن أئمّتنا عليهم السلام[٥]. وقال المحقّق الأردبيلي في الزبدة: والظاهر أنّها ما كانت محلّلة في الإسلام بل في سائر الأديان علىٰ ما هو المشهور بين الأصحاب، وسبب النزول في هذا المقام يدلّ على التحليل في زمان الإسلام أيضاً، إلىٰ آخر ما نقل وأجاب[٦] فراجع.

وقال الراوندي في فقه القرآن في باب تحريم الخمر: حدّث عليّ بن يقطين قال: «سأل المهدي الخليفة أبا الحسن موسى بن جعفر عليه السلام عن الخمر أهي محرّمة في كتاب الله تعالىٰ، فإنّ الناس يعرفون النهي عنها ولا يعرفون التحريم؟ فقال له أبوالحسن: هي محرّمة في كتاب الله تعالى. فقال: في أيّ موضع هي محرّمة في كتاب الله تعالى يا أبا الحسن؟ فقال: قول الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ﴾[٧]. فأمّا قوله: ﴿مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ فإنّه يعني بذلك الزنا

---

(١) كما في الكشاف وأنوار التنزيل.

(٢) زبدة البيان: ٧٩٢ ـ ٧٩٣، وفيه: ادخلت، بدل وضعت.

(٣) اُنظر: وسائل الشيعة ٢٥: ٢٩٦، الباب ٩ من أبواب الأشربة المحرّمة.

(٤) كنز العرفان ٢: ٢٧٠.

(٥) كنزالعرفان ٢: ٢٧٢.

(٦) زبدة البيان: ٧٩٢ ـ ٧٩٣.

(٧) الأعراف ٧: ٣٣.

المعلن ونصب الرايات الّتي كانت ترفعها الفواجر في الجاهليّة، وأمّا قوله: ﴿وَمَا بَطَنَ﴾ فإنّه يعني به ما نكح من الآباء، فإنّ الناس كانوا من قبل أن يبعث الله النبي صلى الله عليه وآله إذا كان للرجل زوجة ومات عنها زوجها تزوّجها ابنه من بعده إذا لم تكن أُمّه، فحرّم الله ذلك. وأمّا قوله: ﴿وَالْإِثْمَ﴾ فإنّه يعني به الخمر بعينها، وقد قال الله تعالى في مواضع أُخر: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾[1] فإنّما عنى بالإثم حراماً عظيماً، وقد سمّى الله تعالى أخبث الأشياء رجساً.

ثمّ قال عليه السلام: إنّ أوّل ما نزل في تحريم الخمر: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ فلمّا نزلت هذه الآية أحسّ القوم بتحريم الخمر وعلموا أنّ الإثم ممّا يجب اجتنابه، ثمّ نزلت آيةٌ أُخرىٰ وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[2]، وكانت هذه الآية أشدّ من الأُولىٰ وأغلظ في التحريم، ثمّ ثلّث بآية أُخرى وكانت أغلظ من الآية الأُولىٰ والثانية وأشدّ، وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنتَهُونَ﴾[3]. فأمر باجتنابها وفسّر عللها الّتي لها ومن أجلها حرّمها.

ثمّ بيّن تعالى وجه تحريمها وكشفه في الآية الرابعة مع ما دلّ عليه في هذه الآية المتقدّمة بقوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ﴾ وقال في الآية: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾. فخبّر أنّ الإثم

---

(١) البقرة ٢: ٢١٩. (٢) المائدة ٥: ٩١. (٣) المائدة ٥: ٩٠.

في الخمر وغيرها وأنّه حرام، وذلك أنّ الله تعالى إذا أراد أن يفرض فريضةً أنزلها شيئاً بعد شيء حتّىٰ يوطّن الناس أنفسهم عليها ويسكنوا إلىٰ أمرالله ونهيه فيها، وذلك من فعل الله تعالى ووجه التدبير والصواب لهم ليكونوا أقرب إلىٰ الأخذ بها وأقلّ لنفارهم منها. فقال المهدي: هذه والله فتوىٰ هاشميّة»[١].

والحديث صريح في نفي التدرّج في التحريم بل التدرّج في التبيين والتشديد والتغليظ في البيان كما هو الحقّ.

وظاهر كلام المهدي العبّاسي عند سؤاله أنّ الناس يعرفون النهي عنها ولا يعرفون التحريم، وفي الختام قال: «هذه والله فتوىٰ هاشميّة» ما يعني قبول نظر الإمام عليه السلام وردّ ما عند الناس من التدرّج في التحريم، كما لا يخفى.

والّذي يسهّل الخطب رواية إبراهيم بن عمر اليماني عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «مابعث الله نبيّاً قط إلّا وقد علم الله أنّه إذا أكمل له دينه كان فيه تحريم الخمر، ولم تزل الخمر حراماً. إنّ الدين إنّما يحوّل من خصلةٍ ثمّ أُخرىٰ، فلو كان ذلك جملةً قطّع بهم دون الدين»[٢].

وروىٰ زرارة عن أبي جعفر عليه السلام نحوه[٣]. فإنّه يصرّح بالتدرّج في التبيين دون التشريع والتحريم كما هو ظاهر. وأمّا الكلام في طهارته أو النجاسة وفي الحدّ علىٰ شاربه ففي محلّه من كتابي الطهارة والحدود.

ومع الأسف فهما في بلادنا الإسلاميّة لا يُعدّان بنظر الحكّام منكراً بل يرغّبون

---

(١) فقه القرآن (للراوندي) ٢: ٢٨١ ـ ٢٨٣.

(٢) وسائل الشيعة ٢٥: ٢٩٦، الباب ٩ من أبواب الأشربة المحرّمة ح ١ وذيله.

(٣) وسائل الشيعة ٢٥: ٢٩٦، الباب ٩ من أبواب الأشربة المحرّمة ح ١ وذيله.

فيها الشبّان عملاً. فعلىٰ سبيل المثال في البلدة الّتي ليست بعيدة من قزوين وقريباً من رشت في شمال إيران ونحن مبعدون إليها لا توجد مكتبة يُباع فيها كتاب؛ بينما يباع ويشرب علىٰ رؤوس الأشهاد الخمر والفُقّاع. ولقد رأينا فيها ميّتاً شيّعه المسلمون وقد مات علىٰ مشربه تسابقاً في الشرب. فلعنة الله علىٰ مروّجيه من الصهاينة ومؤيّديهم، وقطع الله أيدي الظَلمة الفجّار عن بلاد المسلمين إن شاء الله بنصرٍ منه تعالىٰ وبأيدينا[١].

خاتمة فيها مسائل

الأُولىٰ: مقتضىٰ إطلاقات حلّيّة صيد البحر وأكل اللحم منه طريّاً، جواز الأكل من كلّ حيوان بحريّ وإن كان الغالب في الصيد السمك فإنّه الّذي يُصاد بسهولة في الأزمنة المختلفة. والخارج بالسّنة السمك الّذي لا فلس له، وغاية الاحتياط إلحاق المماثل للمحرّمات البرّيّة من الكلب والخنزير (وأكثر المسوخ المحرّمة المذكورة في روايات الباب كما سنشير إليها) مع أنّهما وأشباههما نوع سمك غير ذي فلس، فيبقى الباقي تحت الحلّيّة ممّا أمكن اصطياده في زماننا هذا بالأجهزة الصناعيّة، وليس بسمك ولا مماثل للمحرّمات البرّيّة من ذوات الجثة العظيمة إلّا ما أخرجته السنّة صريحاً، فلا يخلو ما في كلمات الأصحاب: (من أنّه لا يؤكل من البحر إلّا سمكه المفلّس)[٢] من التأمّل والنظر، مع أنّهم (رضوان الله عليهم) أفتوا

---

(١) وكان ذلك قبل انتصار الثورة الإسلاميّة.

(٢) كما قاله المحقّق في الشرائع (٣: ٢١٧) وغيره (الانتصار: ٤٠٠ مسألة ٢٢٩، والخلاف ٦: ٢٩ مسألة ٣١، وغنية النزوع: ٣٩٧، والمراسم: ٢٠٧، والسرائر ٣: ١٠٥، وجواهر الكلام ←

← ٣٧: ٣٥٥) من الأصحاب، ومن العامّة قال صاحب بدايع الصنايع: أمّا الّذي يعيش في البحر من الحيوان محرّم الأكل إلّا السمك خاصّة، فإنّه يحلّ أكله إلّا ما طفا منه. وهذا قول أصحابنا رضي الله عنهم، وقال بعض الفقهاء وأبن أبي ليلىٰ: يحلّ أكل ما سوى السمك من الضفدع والسرطان وحيّة الماء وكلبه وخنزيره، ونحو ذلك لكن بالذكاة (بدائع الصنائع ٥: ٣٥).

وقال الشافعي: يحلّ جميع ذلك من غير ذكاة، وأخذه ذكاته، ويحل أكل الطافي ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ﴾ واسم الصيد يقع على ما سوى السمك وقول النبي ﷺ حين سئل عن البحر فقال: «هو الطهور ماؤه والحلّ ميتته» ووصف ميتة البحر من غير فصل بين السمك وغيره.

ثمّ قال بعد ذكر الفروعات:

ويستوي في حلّ الأكل جميع أنواع السمك من الجرّيث والمارماهي وغيرهما، لأنّ ما ذكرنا من الدلائل في إباحة السمك لا يفصل بين سمك وسمك إلّا ما خصّ بالدليل (بدائع الصنائع ٥: ٣٦).

قال أبو إسحاق الشيرازي (المتوفّى ٤٧٦) في المهذّب:

وأمّا حيوان البحر فإنّه يحلّ منه السمك، لما روي عن ابن عمر: «أنّ النبي ﷺ قال: أُحلّت لنا ميتتان ودمان، فأمّا الميتتان فالسمك والجراد، وأمّا الدمان فالكبد والطحال». ولا يحلّ أكل الضفدع.

وفيما سوى ذلك وجهان: أحدهما: يحلّ لما روى أبو هريرة: «أنّ النبي ﷺ قال في البحر: اغتسلوا منه وتوضّؤوا به، فإنّه الطهور ماؤه الحلّ ميتته»، ولأنّه حيوان لا يعيش إلّا في الماء فحلّ أكله كالسمك.

والثاني: أنّ ما أكل مثله في البرّ يحل أكله، وما لا يؤكل مثله في البرّ لم يحل أكله اعتباراً بمثله (المهذّب ١: ٣٤٨).

قال برهان الدين في الهداية (متوفّى ٥٩٣):

ولا يؤكل من حيوان الماء إلّا السّمك (الهداية للمرغيناني ٤: ٦٩).

وقال مالك وجماعة من أهل العلم (الحاوي الكبير ١٥: ٦٠، والفقه علىٰ المذاهب الأربعة ٢: ٥) بإطلاق جميع ما في البحر واستثنى بعضهم الخنزير والكلب والإنسان. وعن الشافعي أنّه أطلق ذلك كلّه، والخلاف في الأكل والبيع واحد.

لهم قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ﴾ من غير فصل، وقوله (عليه الصلاة والسلام) في البحر: «هو الطهور ماؤه والحل ميتته» (الحاوي الكبير ١٥: ٦١ ـ ٦٢).

قال أحمد بن محمّد القروري الحنفي في المختصر (متوفّى ٤٢٨): «ولا يؤكل من ←

بحلّيّة الروبيان وليس هو بسمك[١] ولا مماثل للمحلّلات البرّيّة، والبحر طهور ماؤه وحلال ميتته، لو لم نقل بانصراف الميتة في الآيات المحرّمة إلىٰ البرّي حتّىٰ يتمّ استدلال الشيخ ﷺ في الخلاف[٢]. وغاية الأمر لزوم الذبح فيما كان

← حيوان الماء إلّا السّمك، ويكره أكل الطافي منه، ولا بأس بأكل الجرّيث والمارماهي، ويجوز أكل الجراد ولا ذكاة له (المصادر الفقهية ٣٥: ٧) وقريب من ذلك في كلمات الآخرين. هذا، ولكن الحقّ أنّ الأصل حلّيّة ما في البحر كما في البرّ إلّا ما استثني بالنصّ مثل المسوخ وغير المفلس من السّمك وما صدق عليه أنّه من الخبائث، فيبقى الباقي ممّا لايكون من الأسماك ومن العناوين المذكورة تحت الأصل.

ولا يتمّ ما ذكر من وحدة الكلام في الأكل والبيع، لما تعلم من صحّة البيع والشراء في كثير ممّا فيه المنافع العقلائيّة غير الأكل حتّى إذا كان نجساً يتملّك مثل كلب الماشية والمعلّم وغيره، فلا تغفل.

(١) والعجب ما عن السيّد ﷺ في تحرير الوسيلة (٢: ١٥٥ ـ ١٥٦) إلحاقه بالسّمك موضوعاً وأنّه من جنسه، والإلحاق حكماً أصحّ، ولقد شافهناه حينما كنّا مبعدين إلىٰ ميناء جنوبي (بوشهر)، وكذلك مشويّه علىٰ ما كان متداولاً، وهو بالخراطيم أشبه من السّمك، ومن آيات الله تذلّل حيوان بحريّ جسيم قِبال ذلك، مع أنّه يخاف ويحترز منه أكثر البحريّات فإنّه يدخل فمه يتغذّى ممّا بين أسنانه فيستريح. لقد نقلنا ذلك عن فلمٍ تلفزيوني رأيناه في سجن البلدة.

(٢) قال الشيخ في الخلاف: لا يؤكل من حيوان الماء إلّا السّمك ولا يؤكل من أنواع السمك إلّا ما كان له قشر (فلس) فأمّا غيره مثل: المارماهي والزمّير وغيره، وغير السّمك من الحيوان مثل: الخنزير والكلب والفأرة والإنسان والسلحفاة والضفادع، فإنّه قيل: ما من شيء في البرّ إلّا ومثله في الماء، فإنّ جميع ذلك لا يحلّ أكله بحال. وقال أبو حنيفة: لا يؤكل غير السّمك، ولم يفصّل، وبه قال بعض أصحاب الشافعي (اللباب ٣: ٢٣١، وبدائع الصنائع ٥: ٣٥، وفتح الباري ٩: ٦١٩، وحلية العلماء ٣: ٤١٠، والمجموع ٩: ٣٣). وقال الشافعي: جميع ذلك يؤكل (المجموع ٩: ٣٢، وبدائع الصنائع ٥: ٣٥) ـ إلىٰ أن قال: ـ دليلنا إجماع الفرقة وأخبارهم. وأيضاً قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ﴾ وهذا ميتة ولحم الخنزير، ولم يفرّق. وروىٰ ابن عمر: أن النبي ﷺ قال: «أُحلّت لنا ميتتان ودمان، فالميتتان: السّمك والجراد، والدمان: الكبد والطحال» (الخلاف ٦: ٢٩، مسألة ٣١). وأنت تعلم أن الإجماع المذكور في كلامه ليس هو الإجماع المشروح في كلام الأصحاب، والأخبار لا تفيد ←

من ذلك له نفس سائلة بما هو المتعارف فيه عرفاً، لو قلنا بانصراف ميتته الحلال إلىٰ السّمك بالغلبة[١] ولنتبرّك بذكر بعض أخبار الباب:

١ ـ محمّد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام ـ في حديثٍ ـ قال: «قلت له: رحمك الله، إنّا نؤتىٰ بسمك ليس له قشر. فقال: كُل ما له قشر من السمك، وما ليس له قشر فلا تأكله»[٢].

٢ ـ حماد بن عثمان قال: «قلت لأبي عبدالله عليه السلام : جعلت فداك الحيتان ما يؤكل منها؟ قال: ما كان له قشر. قلت: ما تقول في الكنعت؟ قال: لا بأس بأكله. قلت: فإنّه ليس له قشر؟ فقال: بلى، ولكنّها حوتٌ سيّئة الخلق تحتك بكلّ شيء فإذا نظرت في أصل أُذنيها وجدت لها قشراً»[٣].

← ذلك، والآية راجعة إلىٰ حيوان البرّ مع أنّ إطلاق الآيات الدالّة على حلّيّة ما في البحر كما عرفت باقٍ على حاله، مثل إطلاق ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله «إذ سئل عن البحر قال: طهورٌ ماؤه وحلالٌ ميتته» (مصنّف عبدالرزاق ١: ٩٣ ح ٣١٩).

أضف إلىٰ ذلك الروايات الدالّة على الحلّيّة مثل صحيحة زرارة ومحمّد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام وأبي عبدالله عليه السلام واستدلال الصادقين عليهما السلام بقوله تعالى: ﴿قُل لَّا أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّماً عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ﴾ (الأنعام ٦: ١٤٥) وتأكيد الصادق عليه السلام بقوله: إنّما الحرام ما حرّم الله ورسوله في كتابه (وسائل الشيعة ٢٤: ١٣٥ و١٣٦، الباب ٩ من أبواب الأطعمة المحرّمة ح ١٩ و٢٠).

وأمّا ما جمعه به بعض الأصحاب فبحمل النهي على الكراهة على ما فصّل في محلّه. (النهاية: ٥٧٦، والمهذّب ٢: ٤٣٨ ـ ٤٣٩، ومسالك الأفهام ١٢: ١٤، وكفاية الأحكام ٢: ٥٩٦، ومفاتيح الشرائع ٢: ١٨٤، مفتاح: ٦٣٩).

(١) ومسألة تأثير أخلاق الحيوان في الإنسان بأكله، ولعلّه الملاك في تحريم السباع البرّيّة وبعض الطيور بل في مثل الخنزير زائداً علىٰ ضرره الجسمي الممكن إزالة شيء منه بإعدام الجراثيم بالحرارة وغيرها، ليكون ذلك ملاك الحرمة في غير السّمك المفلس من البحريّات فبحثٌ علميّ طبيعي لا فقهي يصحّ الاتّكاء عليه في الفتوىٰ.

(٢) وسائل الشيعة ٢٤: ١٢٧، الباب ٨ من أبواب الأطعمة المحرّمة ح ١.

(٣) وسائل ٢٤: ١٣٧، الباب ١٠ من أبواب الأطعمة المحرّمة ح ١.

وقريب من ذلك غيرهما الصريح في تخصيص حلّيّة السّمك بما له قشر[١] إلّا أنّ ذلك لا يدلّ على حرمة غيره من السّمك وغيره بل يختصّ بالسّمك، وغيره باقٍ تحت الإطلاق والأصل، وعلىٰ الأكثر يخرج منه المسوخ لو قلنا بحرمة البحري منها كما ورد في حديث سماعة بن مهران، قال: «سألتُ أبا عبد الله عليه السلام في المأكول من الطير والوحوش ـ إلىٰ قوله: ـ وحرّم الله ورسوله المسوخ جميعاً»[٢] بتقريب أنّ الجميع يؤكّد البحري منها أيضاً بعد ما يدلّ على أنّ المسوخ فرقة في البحر وفرقة في البرّ، كما صرّح به محمّد بن الحسن الأشعري عن أبي الحسن الرضا عليه السلام[٣] وغيره[٤].

وأنت تعلم أنّ كلمة «الجميع» تأكيد للمسوخ أوّلاً، وأنّها منصرفٌ إلىٰ البرّي منها ثانياً، فلابدّ في تحريم البحري من الاقتصار على ما صرّحت به الروايات من الكلب والخنزير والأسماك المصرّح بها لكونها غير ذات القشر، فتأمّل.

ويؤيّد ما ذكرنا ما اختاره المحقّق الأردبيلي في الزبدة قال: في قوله تعالى: ﴿*إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ النَّاسَ*﴾ الآية[٥] دلالة على جواز ركوب البحر للتجارة وغيرها ممّا ينتفع به من الطيور والسموك ونحوه، فيكون ذلك مباحاً شرعاً كما هو كذلك

---

(١) مثل ما ورد في وسائل الشيعة ٢٤: ١٢٩، الباب ٨ من أبواب الأطعمة المحرّمة ح ٤ و٥.

(٢) وسائل الشيعة ٢٤: ١٠٥، الباب ٢ ح ٣، و١١٤، الباب ٣ ح ٣، و١٥٠، الباب ١٨ ح ٣، و١٥٢، الباب ١٩ ح ٢ من أبواب الأطعمة المحرّمة حديثٌ في تحريم لحوم المسوخ منقطع في تلك الأبواب فراجع.

(٣) وسائل الشيعة ٢٤: ١٠٦، الباب ٢ من أبواب الأطعمت المحرّمة ح ٧.

(٤) وسائل الشيعة ٢٤: ١٠٧، الباب ٢ من أبواب الأطعمة المحرّمة ح ٨ و٩.

(٥) البقرة ٢: ١٦٤.

عقلاً حتّى يثبت التحريم[١].

فإنّ قوله «ونحوه» بعد الطيور والسموك يشمل سائر ما في البحر من الحيوان ويصرّح بإباحته حتّى يثبت التحريم، فلا يتمّ ما قاله صاحب الجواهر ﷺ: وبذلك كلّه ينقطع أصل البراءة والإباحة، بل ويخصّ عموم حلّ الصيد الشامل لما عدا السمك...[٢]. فراجع وتأمّل.

الثانية: يحرم كلّ ما يُستخبث بالطبع وليس طيباً، ولو كان من أجزاء المذبوح المأكول اللحم كالطحال والقضيب والأُنثيين والفرج والمشيمة والمثانة والنخاع والغدد والفرث، وأمثالها.

ولا يقال: ملاك الاستخباث إن كان طبع العرف العادي فنرىٰ خلاف ذلك عنهم في مثل الأُنثيين، وإن كان عرف المتشرعة فلابدّ من دليل علىٰ الحرمة غير الاستخباث ولا دليل إلّا روايات ضعاف.

فإنّه يقال: الظاهر استخباث طبع الإنسان بما هو عنهما وعمّا يتعلّق بهما من آلات التناسل، ولا نعرف عرفاً يستطيبهما للأكل حتّىٰ الذين يستحلونهما فإنّهم علىٰ خفاء وتستّر كما يشربون الخمر، مع روايات في الباب لا يصحّ الإعراض عنها.

الثالثة: قوله تعالىٰ: ﴿*الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ...*﴾[٣].

صراحة الآية أنّ طعام أهل الكتاب من اليهود والنصارىٰ ومن أُلحق بهم حلٌّ

---

(١) زبدة البيان: ٧٨٥.

(٢) جواهر الكلام ٣٧: ٣٥١ ـ ٣٥٢.

(٣) المائدة ٥: ٥.

للمسلمين، كما أنّ طعام المسلمين حلٌّ لهم ـ والطّعام لغةً: كلّ ما يُتناول منه طعم، كما عن المفردات[١] ـ سواء كان علىٰ طبعه الأوّل أو بعد التصرّف فيه بطبخ أو مزج أو خلط أو غيرها ـ وعن الجوهري[٢]: الطعام ما يؤكل، وربّما خُصّ به البُرّ، وإرادة قسم خاصّ كالبرّ في لغة أهل الحجاز[٣].

واستعماله في لغتهم أو في الحديث النبوي[٤] المشهور أنّه ﷺ أمر بصدقة الفطر صاعاً من الطعام أو صاعاً من الشعير في البُرّ، لا يوجب الاختصاص، مع ما في إفادة الحديث ذلك من الفطر لإمكان مقابلة غير البرّ الأعمّ منه مع الشعير.

وكيف كان، فالظاهر أنّ الحكم قائم علىٰ أساس المقابلة وبملاك الإضافة والانتساب، كما عن صاحب الزبدة رحمه الله[٥]. فكما لايستفاد من حلّيّة طعام المسلمين لهم حلّيّته حتّىٰ فيما إذا كان نجساً بالعرض، فكذلك حلّيّة طعامهم لنا لاتدلّ علىٰ حلّيّته حتّىٰ من جهة النجاسة لو قلنا بأنّهم مشركون[٦] وهم نجس، أو من جهة ما يستحلّونه كالخمر والخنزير. فكلّ ما صدق عليه طعامهم ما دام لم يكن من المحرّمات عندنا كالخمر والخنزير، أو متنجّساً بالعرض كما لو قلنا بطهارتهم،

---

(١) المفردات في غريب القرآن: ٣٠٤، مادّة «طعم».

(٢) الصحاح ٥: ١٩٧٤ مادّة «طعم».

(٣) لسان العرب ١٢: ٣٦٤، مادّة «طعم»، وفيه: قال الخليل: العالي في كلام العرب أنّ الطعام هو البُرُّ خاصّة.

(٤) سنن النسائي ٥: ٥١.

(٥) زبدة البيان: ٧٩٧ ـ ٧٩٨.

(٦) كما يؤيّد ذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ وَقَالَتِ النَّصَارىٰ الْمَسِيحُ ابْنُ اللهِ ذٰلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللهُ أَنّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ (التوبة ٩: ٣٠).

وعندنا دلالة الآية علىٰ شركهم مشكل مع دلالتها علىٰ نقص في توحيدهم لو كان القول بالأبنيّة علىٰ الحقيقة ومشابهة قولهم لمقالة الكفّار غير مقالتهم، وللبحث محل آخر.

كما عرفت، ولم يلحقه نجاسة أُخرىٰ، أو لم يباشروه مع الرطوبة علىٰ القول بنجاستهم فهو حلال لنا لا بأس بأكله وشربه وبيعه وشرائه، كحلّيّة طعامنا لهم ما لم يكن ممّا يحرّمونه أو نجساً بالعرض لازم الاجتناب لديهم.

وعلىٰ ما قلنا فلا مجال لما قاله الفاضل المقداد ﷺ من الإشكال يتعارض عموم طعامهم مع عموم ﴿لَا تَأْكُلُوا﴾، ولا ترجيح لتخصيص كلّ بالآخر. وأجاب بوجود المحذور في تخصيص ﴿لَا تَأْكُلُوا﴾: لاستلزامه جواز أكل ما لم يذكر اسم الله عليه من ذبائح الكفّار وعدم الجواز من ذبائح المسلمين ولا يتفوّه به فقيه.

كما لا مجال للإشكال بأنّ عطف الخاصّ علىٰ العام لا بدّ فيه من نكتة ولانكتة في عطف طعامهم علىٰ الطيّبات، علىٰ القول بأنّ المراد منه الحبوبات، وقد ارتجى من الله تعالى أن يفتح عليه الجواب عن هذا الإشكال بكرمه ومنّه الظاهر في اختياره ﷺ هذا القول، فراجع[1].

فإن قلت: نفس كون الشيء بعد حلّيّته ذاتاً ملكاً للغير، لايحتمل أن يكون ملاكاً للحرمة مع إذن صاحبه وإجازته أو تمليكه حتّىٰ يَمنّ الله تعالىٰ على المسلمين بحلّيّته.

قلت: نعم، نفس ذلك لايوجب حرمته ذاتاً، ولكن يمكن أن يوجب حرمته عرضاً كحرمة المغصوبة والموطوءة والجلّالة، وحيث لابدّ للمسلم التجنّب عن المشركين والمعاندين ـ فإنّهم أعداء الله وأعداء من يعبد الله ـ فيحتمل في حقّهم ذلك، علىٰ ملاك التجنّب المطلق؛ وأهل الكتاب سيّما اليهود أعداء المسلمين لابدّ

(١) كنز العرفان ٢: ٢٧٧ ـ ٢٧٨.

من اجتنابهم، كما فصّلناه من قبل، فقد منَّ الله تعالىٰ علىٰ المسلمين بحلّيّة طعامهم من تلك الجهة، وأنّ التجنّب عنهم لا يوجب حرمة طعامهم فقد ﴿أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ ولا ينافي ذلك الحرمة من جهات أُخر ذاتيّة أو عرضيّة كما عرفت.

وقد اختار ذلك المحقّق الأردبيلي ﷺ حيث قال: وقيل: المراد أعمّ كما هو الظاهر، فكلّ ما يصدق عليه طعامهم فهو حلّ ما لم يعلم تحريمه من دليل مثل المغصوب والنجس. وهذا القول غير بعيد لأنّه المتبادر، فينبغي الحمل عليه، وليس طعامهم من حيث إنّه طعامهم حراماً عليكم بل هو وغيره سواء[١].

وأمّا روايات الباب الواردة في المقام[٢] الأعمّ من السؤال عن طعام أهل الذمّة أو المراد من الآية المشعرة بأنّ الطعام الحبوب والبقول وأشباهها فلا تدلّ على الانحصار حتّىٰ يقيّد بها إطلاق الآية، فراجع وتأمّل.

وأمّا جملة ﴿وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ﴾ حيث لا يمكن أن يكون تكليفاً لأهل الكتاب وتحليلاً لما هو حرام عندهم من ذبائحنا ـ مثلاً ـ فتدلّ على جواز إطعامهم تبرّعاً وفيما لا يشترط في الإطعام قيد خاصّ كما في الكفّارات أو إهداء الطعام إليهم، ولا يرتبط بباب المعاملات والمبايعات التابعة لشرائطها المذكورة في أبوابها كما توهّم[٣].

---

(١) زبدة البيان: ٧٩٧ ـ ٧٩٨.

(٢) وسائل الشيعة ٢٤: ٢٠٣، الباب ٥١ من أبواب الأطعمة والأشربة.

(٣) قال صاحب الزبدة: وكذا يحلّ لهم طعامنا فيجوز لنا أن نعطيهم إيّاه بالبيع وسائر المعاملات بل بلا عوض (زبدة البيان: ٧٩٨).

وأمّا مسألة جواز نكاح نسائهم فراجع إلىٰ كتاب النكاح.

الرابعة: عندما عرفنا أنّ الأصل حلّيّة كلّ شيء يمكن أن يتغذىٰ أو يتقوىٰ به الإنسان ويطعمه إلّا ما أخرجه الدليل، وعرفنا أيضاً المحرّمات الذاتيّة بعناوينها الكلّيّة؛ فليُعلم أنّ الحلال قد يُحرّم عرضاً كما إذا تنجّس أو كان تصرّفاً في ملك الغير بغير إذنه شفاهاً أو فحوىً أو كان إسرافاً؛ وحيث إنّ الأوّلين معلومان فلنختم الخاتمة بالكلام في الأخير.

الإسراف

«الإسراف»: هو التجاوز عن الحدّ سواء كان في الأموال أو في غيرها. قال تعالىٰ: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمىٰ * قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمىٰ وَقَدْ كُنْتُ بَصِيراً * قَالَ كَذٰلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذٰلِكَ الْيَوْمَ تُنْسىٰ. وَكَذٰلِكَ نَجْزِي مَنْ أَسْرَفَ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِآيَاتِ رَبِّهِ وَلَعَذَابُ الآخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقىٰ﴾[1].

فإنّ صراحة هذه الآيات هي في استعمال الإسراف في غير المال؛ وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلىٰ أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللهِ...﴾[2].

وفي الأموال خصوصاً؛ قال تعالىٰ: ﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ...﴾[3].

فإنّ الطغيان في الأكل والتجاوز عن الحدّ من الإسراف وهو يوجب الهويّ والسقوط عن رحمة الله ويُحلِل غضبَ الله علىٰ مقترفه، ولكنّه غفّار لمن تاب وآمن وعمل صالحاً ثمّ اهتدىٰ، وقال تعالىٰ: ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾[4]، وقال تعالىٰ: ﴿...كُلُوا

---

(١) طه ٢٠: ١٢٤ ـ ١٢٧.
(٢) الزمر ٣٩: ٥٣.
(٣) طه ٢٠: ٨١.
(٤) الأعراف ٧: ٣١.

﴿مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾[١].

و«التبذير» أُخذ من تفريق البذر ونشره في الأرض، ويطلق علىٰ إضاعة المال[٢] وتفويته، وإن كان في المؤن والمحاويج، فإنّ تفريق البذر في الأرض إضاعة ظاهراً في بدو النظر. وعليه فكلّ تبذير إسراف ولا عكس، قال تعالىٰ: ﴿وَآتِ ذَا الْقُرْبىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيراً * إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ...﴾[٣].

ويقابلهما التقتير أي التقليل في الإنفاق علىٰ العيال وغيره عن حدّه اللازم المتعارف. قال تعالىٰ ـ في مقام توصيف عباد الرحمٰن الذين يمشون علىٰ الأرض هوناً ـ: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذٰلِكَ قَوَاماً﴾[٤]. أي لم يتجاوزوا زيادة ولم يقصّروا نقيصةً وأنفقوا علىٰ حدّه المتعارف.

وكيف كان، فالمبحوث عنه في المقام هو الإسراف في الأموال، والتجاوز عن حدودها الشرعيّة والعقلائيّة في المؤنة، لاسيّما في الأكل والشرب. والمستفاد من آيات الباب: أن المطلوب شرعاً التوسيط والتعديل بين الإسراف والتقتير حتّىٰ لايكون تبذيراً أيضاً بل أمرٌ بين الأمرين. قال تعالىٰ خطاباً لنبيّه الأكرم صلى الله عليه وآله: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُوماً مَحْسُوراً * إِنَّ رَبَّكَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ إِنَّهُ كَانَ بِعِبَادِهِ خَبِيراً بَصِيراً﴾[٥]، وقد سمعت في توصيف عباد الرحمٰن أنّ القوام هو بين الإسراف والتقتير، فإنّ دلالة الآيات علىٰ

---

(١) الأنعام ٦: ١٤١.

(٢) وسنشير اليه في مسألة الرزق في القرآن في ص ٣٩٤.

(٣) الإسراء ١٧: ٢٦ ـ ٢٧.

(٤) الفرقان ٢٥: ٦٧.

(٥) الإسراء ١٧: ٢٩ ـ ٣٠.

المطلوب من رعاية التوسيط والتعديل في صرف المال ظاهر. وأمّا التجاوز عنه إلىٰ أحد الحدّين: الإسراف والزيادة والتبذير أو النقيصة فمحرمٌ مبغوض واتّباعٌ لخطوات الشياطين وبعدٌ عن رحمة الله، فيحلّ غضب الرحمٰن إلّا مَنْ تابَ. قال تعالىٰ: ﴿...وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾[١] في المقامين ـ كما عرفت ـ والنهي ظاهر في الحرمة.

هذا، ولكن بعد التأمّل والدّقّة في الآيات وموارد استعمالها وروايات الباب نطمئنّ بأنّ هناك عناوين ثلاثة كلٌ غير الآخر ولكلّ حكمة وإن كان بينها نسبة:

الأول: «الإسراف». قال الراغب في المفردات: السرف تجاوُز الحدّ في كلّ فعلٍ يفعله الإنسان[٢]. وفي الصحاح: هو ضدّ القصد[٣].

وعندنا أنّه يعمّ التجاوز حتّى في التفكير والعقيدة واستيفاء الحقوق. قال تعالىٰ: ﴿وَكَذَلِكَ نَجْزِي مَنْ أَسْرَفَ وَلَمْ يُؤْمِنْ﴾[٤] وقال تعالى: ﴿فَلَا يُسْرِفْ فِي الْقَتْلِ﴾[٥].

الثاني: «التبذير» ـ وهو كما في المصدر ـ التفريق، وأصله إلقاء البذر وطرحه فاستُعير لكلّ مضيّع لماله، فتبذير البذر تضييعٌ في الظاهر لمن لم يعرف مآل ما يُلْقيه[٦].

الثالث: «التقتير»، قيل فيه: القتر تقليل المنفعة وهو بإزاء الإسراف[٧].

وأمّا أحكام هذه العناوين، فلا إشكال في حرمة إضاعة المال وتبذيره،

---

(١) الأنعام ٦: ١٤١.
(٢) المفردات للراغب: ٢٣٠، مادّة «سرف».
(٣) الصحاح ٤: ١٣٧٣، مادّة «سرف».
(٤) طه ٢٠: ١٢٧.
(٥) الإسراء ١٧: ٣٣.
(٦) المفردات للراغب: ٤٠، مادّة «بذر».
(٧) المفردات للراغب: ٣٩٢، مادّة «قتر»، وفيه: «النفقة» بدل «المنفعة».

لصراحة النهي؛ قال تعالى: ﴿وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيراً﴾ وأكّد ذلك بقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ﴾[١].

أمّا الإسراف والتقتير ففي حرمة كلٍّ كلام. أمّا الإسراف والتجاوز عن الحدّ فيما كان معلوماً شرعاً كما في استيفاء حقّ القصاص. فإنّ قوله تعالى: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾[٢] قد عيّن حدّ حقّ القصاص، فلا كلام في حرمة الإسراف فيه وهو صريح النفي الّذي أُريد به النهي في قوله تعالى: ﴿فَلَا يُسْرِفْ فِي الْقَتْلِ﴾[٣]. وفيما إذا لم يكن كذلك فالحدّ هو المتعارف المتبادر كما في النهي عن أكل مال اليتيم إسرافاً وبداراً أن يكبر[٤]. فالإسراف والتجاوز عن الحدّ العرفي حرام لا يجوز التصرّف فيه.

وأمّا في الأكل والشرب ودلالة النهي الوارد في الآيتين فيمكن أن يقال: إنّ هناك قرائن تدلّ على أنّ المراد الكراهة لا الحرمة، فإنّ الأمر بالأكل قبل النهي عن الإسراف لا يكون إلّا مثل الأوامر الّتي عرفت أوّل البحث[٥].

﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾[٦].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالاً طَيِّباً﴾[٧].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾[٨].

وأنّها لا تكون تكليفاً إيجابيّاً في الأكل والشرب بل ذُكرت إرشاداً إلىٰ ما لدى العقلاء، توطئةً للنهي عن الخبائث، وفي المقام للنهي عن الإسراف، أو يكون

---

(١) الإسراء ١٧: ٢٦ ـ ٢٧.
(٢) المائدة ٥: ٤٥.
(٣) الإسراء ١٧: ٣٣.
(٤) الأنعام ٦: ١٥٢، والإسراء ١٧: ٣٥.
(٥) تقدّم في ص ٣٨٦.
(٦) المؤمنون ٢٣: ٥١.
(٧) البقرة ٢: ١٦٨.
(٨) البقرة ٢: ١٧٢.

عقيب توهّم الحذر كما تشير إليه بعض روايات الباب من تحذّر بعض المؤمنين استناداً لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَتُسْئَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾[١] والنهي في مثل المقامات لاتدلّ على الحرمة، مع أنّ لحوق عدم الحبّ وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ قرينةً أُخرى لأنّ ذلك غير لحن البغض والتحريم والعذاب، فلا تتمّ دلالة النهي على الحرمة ما لم تبلغ حدّ صدق إضاعة المال والتبذير، ولا يتمّ ما قاله سفيان: ما أنفقت في غير طاعة الله فهو سرف[٢]، إذا أُريد منه الحرام. فالأكل الشبع مذموم يورث الطغيان والبرص[٣]، والأكول مذموم لا مذنبٌ حتّى يصير فاسقاً لا يقتدىٰ به في الجمعة والجماعة ولا تقبل شهادته، وكذلك التقتير علىٰ النفس أو العائلة أو على الناس قبيح مذموم، والإنسان مفطور علىٰ الشحّ والتقتير والبخل وخلق الإنسان قتوراً،والآية تدلّ علىٰ أنّ القوام والاستواءعلىٰ العدل هو ما بين الإسراف والتقتير[٤]، وتلك صفة عباد الرحمن الذين يمشون على الأرض هوناً[٥]. فالحرام هو إضاعة المال وتبذيره، أمّا الخروج عن القوام والعدل إلىٰ أحد جانبي الإكثار والتقليل أي الإسراف والتقتير فمكروه مذموم، على المؤمنين اجتنابهما.

وفي المقام روايات كثيرة نتبرّك بذكر بعضها:

---

(١) التكاثر ١٠٢: ٧.

(٢) المفردات للراغب: ٢٣٠، مادّة «سرف».

(٣) قال أبوعبدالله عليه السلام: «ليس في الطعام سرف» وسائل الشيعة ٢٤: ٢٩٦، الباب ٢٧ من أبواب آداب المائدة ح ١.

إبن بكير، عن بعض أصحابه، عن أبي عبيدة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إذا شبع البطن طغى» وسائل الشيعة ٢٤: ٢٤٣، الباب ٢ من أبواب آداب المائدة ح ١.

عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام: «الأكل على الشبع يورث البرص» وسائل ٢٤: ٢٤٣، الباب ٢ من أبواب آداب المائدة ح ٣.

(٤) اقتباس من الآية ٦٧ من سورة الفرقان (٢٥).

(٥) اقتباس من الآية ٦٣ من سورة الفرقان (٢٥).

١ ـ محمّد بن يعقوب، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن الحكم، عن شهاب بن عبد ربّه قال أبو عبد الله عليه السلام: «ليس في الطعام سرف»[١].

٢ ـ عن ابن بكير، عن بعض أصحابه قال: «كان أبو عبدالله عليه السلام ربما أطعمنا الفراني والأخبصة[٢] ثمّ أطعمنا الخبز والزيت، فقيل له: لو دبّرت أمرك حتّى يعتدل؟ فقال: إنّما نتدبّر بأمر الله، إذا وسّع علينا وسّعنا وإذا قتّر قترنا»[٣].

٣ ـ عن أبي حمزة قال: «كنّا عند أبي عبدالله عليه السلام جماعةً فأُتينا بطعام ما لنا عهد بمثله لذاذةً وطيباً، وأُتينا بتمر ننظر فيه إلىٰ وجوهنا من صفائه وحسنه فقال رجل: لتُسألُنّ عن هذا النعيم الّذي نعمتم به عند ابن رسول الله صلى الله عليه وآله، فقال أبو عبدالله عليه السلام: الله أكرم وأجلّ من أن يطعمكم طعاماً فيُسوّغكموه ثمّ يسألكم عنه، ولكن يسألكم عمّا أنعم عليكم بمحمّد وآل محمّد»[٤].

وفي هذا السياق سائر روايات الباب، وعلى الطالب أن يمرّ على روايات باب الأطعمة والأشربة في شتات الأحكام والآداب.

الخامسة: «الرزق»[٥]: وهو ما يتغذّىٰ به الإنسان ويقوّي به حياته ويستبقيها

---

(١) وسائل الشيعة ٢٤: ٢٩٦، الباب ٢٧ من أبواب آداب المائدة ح ١.

(٢) الفرنيّة: خبزة تشوى ثمّ تروّى لبناً وسمناً وسكراً، (العين ٨: ٢٦٨، مادّة «فرن» ولسان العرب ١٣: ٣٢٢، مادّة «فرن»). والخبيص: الحلواء المخبوصة من التمر والسمن؛ أي المخلوطة (تاج العروس ٩: ٢٦٥، مادّة «خبص»).

(٣) وسائل الشيعة ٢٤: ٢٩٦، الباب ٢٧ من أبواب آداب المائدة ح ٢.

(٤) وسائل الشيعة ٢٤: ٢٩٦، الباب ٢٧ من أبواب آداب المائدة ح ٣.

(٥) عن المفردات: الرزق يقال للعطاء الجاري تارة ـ دنيويّاً كان أم أُخرويّاً ـ وللنصيب تارة، ولما يصل إلىٰ الجوف ويُتغذّىٰ به تارة (المفردات في غريب القرآن: ١٩٤، مادّة «رزق»). والظاهر أنّ المعنىٰ ماهو الساري في جميع تلك الموارد كما ذكرنا.

مادّيّاً ومعنويّاً دنيويّاً وأُخرويّاً. ومن المعلوم أنّ ذلك لا يكون إلّا بيد الّذي يحيي ويميت وهو علىٰ كلّ شيءٍ قدير.

فالله تعالىٰ هو الرزّاق ذوالقوّة المتين يرزق من يشاء بغير حساب في قبضه وبسطه، في تقتيره وتكثيره... يبسط الرزق لمن يشاء ويقبض.

والإنسان بنوعه علىٰ بسيط الأرض له حقّ الارتزاق ممّا عليها من مائها وكلائها وممّا يخرج منها وما ينبت عليها من الثمرات، من غير تفاوت بين صنف وصنف أو فرد وفرد في الاستحقاق ابتداءً[١].

قال تعالىٰ: ﴿*الَّذِى جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشاً وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقاً لَكُمْ فَلا تَجْعَلُوا لِلّٰهِ أَنْدَاداً وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ*﴾[٢].

وقال تعالىٰ: ﴿*يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِى الْأَرْضِ حَلالاً طَيِّباً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ*﴾[٣] وغير ذلك من الآيات الّتي ذكرناها من قبل.

إلّا أنّه يختلف باختلاف مناطق الأرض وما فيها، وكذلك اختلاف ما يخرج منها وينبت عليها من النجوم والأشجار مثلاً أو يدبّ عليها من دابّة اختلافاً طبيعيّاً تقتضيه العوامل الكثيرة المنبثقة من نواميس عديدة متّسقة وحركات عالم الطبيعة بإرادة الخالق المتعال.

وأخيراً باختلاف مستوىٰ القدرة والعمل بل الفكر والعلم العامل في العمل في أفراد الإنسان الناشئ من تركّب ما ذكرنا من العوامل، مع ما اختاره من العمل الموجب لتشكّل خلق وطبع فيه أو العادة المتقاربة والمتناسبة أكثراً مع ما أحاطه.

---

(١) وسياق الآيات وموردها يبيّن الحكم في الأكل والشرب أيضاً بعد شمول الإطلاق.

(٢) البقرة ٢: ٢٢. (٣) البقرة ٢: ١٦٨.

ولست أقول: إنّ الإنسان بكيفيّاته مخلوق ومصنوع لما أحاطه ولا مسؤوليّة، بل هو محصول للخلقة والقدرة المحيطة (إرادة الله تعالىٰ) حسب استعداداته المتناسبة مع شرائطه المادّيّة... مسؤول عمّا عرض عليها بأعمالها المختارة المؤثّرة بحكم الطبيعة والخلقة من أحكام الله تعالىٰ التكوينيّة علىٰ ما فُصّل في محلّه[١].

وكيف كان، لا إشكال في اختلاف إنسان مع انسان بعد اتّحاد الجميع في الأُصول الإنسانيّة النوعيّة، ولا يمكن تساوي شخصين من جميع الجهات؛ وكلّ ذلك ينتج التفاوت الفاحش والاختلاف الظاهر فيما يعمله ومقدار العمل وما يستحقّه بعمله حسب تأثيره في سعادة المجتمع وقيمته حال التبادل والتقابل اللازم في العيش التعاوني الإنساني.

ومن ذلك تتفاوت إمكانات استمتاعات الأشخاص حقوقاً في العمل، وذلك الاختلاف علىٰ التعادل هو الحقّ والعدل، دون ما إذا كان من بغي البعض علىٰ الآخر ومن الظلم بسؤال النعجة إلىٰ النعاج. والعدل غير مساواة الناس أمام الأحكام والحدود والحقوق بحدودها علىٰ السواء من غير تفاوت وتفاضل.

وأنت تعلم أنّ نتيجة تطبيق جميع قوانين الإسلام في مختلف الشؤون الاقتصاديّة العمليّة[٢] والتجاريّة والسياسيّة وغيرها يحقّق التعادل الاجتماعي بأفضل وجه دون التباعد الحاصل من الرأسماليّة الغربيّة بين الطبقات، ودون الكبت وتدمير الاستعدادات والجمود الميكانيكي الحاصل من الاشتراكيّة الشرقيّة

---

(١) وتكلّمنا حول المسألة في رسالة باللغة الفارسيّة طبعت تحت عنوان «سازندگی محیط».

(٢) سيّما الإنفاقات الواجبة من الخمس والزكاة والكفّارات المستحبّة حسب المناسبات كما فصّل في محلّه؛ فكيف الإيثار وتقديم الآخر مع افتقار نفسه ابتغاءً لوجه الله تعالىٰ.

في البلدان الشيوعيّة وغيرها[١]، فإنّ اقتصاد الإسلام أعدل المسالك في مسألة كيفيّة الاستمتاع ممّا علىٰ الأرض بل ممّا في الطبيعة للإنسان، وتفصيل الكلام خارج عن وضع الرسالة، وما استرسل فيه القلم كان مقدّمة للمسألة.

وكيف كان، ففي المقام آيات يمكن تنويعها إلىٰ قسمين:

الأوّل: ما يصرّح بأنّ الله تعالىٰ فضّل بعضاً علىٰ بعض بوجه عرفت؛ وليس للفاضل أن يصير مفضولاً أو يرىٰ نفسه أشرف وأعلىٰ.

الثاني: ما يشير إلىٰ ذلك.

وفي كليهما الأمر بيد الله تعالىٰ.

فمن القسم الأوّل آيات:

الأُولىٰ: قوله تعالىٰ: ﴿*وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُوماً مَحْسُوراً* * *إِنَّ رَبَّكَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ إِنَّهُ كَانَ بِعِبَادِهِ خَبِيراً بَصِيراً*﴾[٢].

ينهى الله تعالىٰ رسوله ﷺ عن إنفاق جميع ما في يده حتّىٰ يصير محدوداً مغلولاً تختلّ مدارات عيشته الظاهريّة، فإنّ الإنفاق علىٰ الفاقدين الفقراء لابدّ وأن يكون من الزائد عمّا تدور عليه ضروريّات العيشة المتعادلة المتناسبة[٣].

ثمّ يذكر علّة ذلك بأنّ الله تعالىٰ هو الّذي يبسط الرزق لمن يشاء فيعطيه كثيراً ويوسّع عليه أو يقتّر عليه فإنّه ـ تعالىٰ ـ خبيرٌ بعباده يعلم ما يُصلحهم وما يُفسدهم

---

(١) مع أنّ فيهم أيضاً طبقات وتفاضلاً بنحو آخر كما في مسالكهم المختلفة واستمتاع حكّامهم بأكثر من سائر أفراد الشعب بنحو فاحش.

(٢) الإسراء ١٧: ٢٩ ـ ٣٠.

(٣) وعندنا الجملتان في الآية الأُولىٰ راجعتان إلىٰ أمر واحد، فإنّه ﷺ لم يكن ممّن يترك الإنفاق رأساً، والغرض التعديل في الإنفاق بين التقتير والإسراف.

بصير بما تراه ـ يا رسول الله! ـ من افتقارهم الظاهري.

والآية، وإن كانت تخاطب الرسول صلى الله عليه وآله إلّا أنّها بالكبرىٰ المذكورة فيها، تدلّ على أنّه ليس علىٰ الواجد أن يجعل نفسه فاقداً لما يرىٰ من فقد الآخرين وفقرهم، فإنّ ما يراه ظاهراً لا يعزب عن علم الله تعالىٰ فهو يبصره، بل عليه الإنفاق في الجملة، والله تعالىٰ يقبض ويبسط وهو علىٰ كلّ شيء قدير.

وبعبارة أُخرىٰ، ظاهر الآية وسياقها أنّ النهي عن قبض اليد وبسطها كلّ القبض وكلّ البسط راجع إلىٰ الإنفاقات المستحبّة بعد أداء الواجب من الزكاة والكفّارات والأخماس وحتّى جُعل الحاكم من الرواتب الماليّة وبعد الإنفاق على من يجب عليه نفقتهم من العائلة، فيستحبّ على الواجد بعد ذلك كلّه الإنفاق على الفقراء الفاقدين ممّا رزقه الله تعالى. وفي المقام لابدّ من العدل بين القبض والبسط، وهذا راجع إلىٰ المنفق الواجد. وأمّا الفقراء الفاقدين فعلى الحاكم تأمين مفتقداتهم عن طريق الأنفال والجعل إذا احتاج إليه، كما هو ظاهر.

الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿*وَاللهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلىٰ بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا بِرَادِّي رِزْقِهِمْ عَلىٰ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ أَفَبِنِعْمَةِ اللهِ يَجْحَدُونَ*﴾[1].

تصرّح الآية: أنّ تفضيل بعض علىٰ بعض في الرزق هو بيد الله تعالى وليس للفاضل أن يردّ رزقه علىٰ الآخر المملوك له أو كالمملوك في عدم القدرة والفقر حتّىٰ يتساويا بل عليه الإنفاق من فاضل رزقه لا أصله، فإنّ ردّ أصله إليه طلباً للتساوي جحدٌ بنعمة الله تعالىٰ وإنكار لتفضيله إيّاه عليه والله ذو فضل عليم.

وعليه، فلا يتمّ ما قاله المحقّق الأردبيلي رحمه الله في الزبدة: أي كان ينبغي أن

---

(١) النحل ١٦: ٧١.

يردّوا ممّا رُزقوا علىٰ مماليكهم حتّى يتساووا في الملبس والمطعم كما يحكى عن أبي ذر أنّه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: «إنّما هم إخوانكم فاكسوهم ممّا تلبسون وأطعموهم ممّا تطعمون، فما رئي بعد ذلك إلّا ورداؤه رداؤه وإزاره إزاره من غير تفاوت»[١] ﴿أَفَبِنِعْمَةِ اللهِ يَجْحَدُونَ﴾ فجعل عدم التسوية من جملة جحود النعمة على سبيل المبالغة، ففيها دلالةٌ علىٰ استحباب التسويه بين نفسه ومما ليكه[٢].

فإنّ دلالة روايات الباب علىٰ رجحان التساوي في المطعم والملبس لأنّهم إخوانكم، غير دلالة الآية على ذلك أو علىٰ رجحان التساوي فيما فُضّلوا فيه، فإنّ نفي ردّ ما فضِّلوا فيه علىٰ المفضَّل عليهم لا يخرج عنه أصل الحرّيّة والعبوديّة وكونهم موالي وهم مماليك، ولا يمكن ردّ ذلك إليهم حتّى يكونوا سواء في ذلك، بل الله تعالى فضّل بعضهم على بعض في الرزق ومنه الحرّيّة والمالكيّة وما أشبهه من الاعتبارات والقرارات الإجتماعيّة من الرياسة والحكومة كما فصّله الأُستاذ صاحب الميزان رحمه الله[٣] ردّاً علىٰ هذا القول وأشباهه المذكورة في المجمع[٤] وغيره[٥]، فراجع.

الثالثة: قوله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[٦].

مركز ثقل الآية ومتّكاها ـ بعد الفراغ عن أصل ترفيع الله تعالىٰ بعض الناس

---

(١) تخريج الأحاديث والآثار للزيلعي ٢: ٢٢٨، الرقم ٦٧٧، الحديث الخامس.
(٢) زبدة البيان: ٨٠٨.
(٣) الميزان ١٢: ٢٩٤ ـ ٢٩٦، ذيل الآية ٧١ من سورة النحل.
(٤) مجمع البيان ٦: ٣٧٣، ذيل الآية ٧١ من سورة النحل.
(٥) التبيان ٨: ٣٧٥، ذيل الآية ٧١ من سورة النحل.
(٦) الأنعام ٦: ١٦٥.

علىٰ بعض فيما آتاهم ـ هو أنّه تعالىٰ جعلهم خلائف الأرض، وإن كان ابتلاؤهم في تلك العطايا لاختبارهم فيها كيف يصنعون بها من الإنفاق في سبيل الله وطريق الحقّ علىٰ مبادئ العدل والإنصاف، أو البذل في الطغيان والعصيان، فإنّه تعالىٰ كما هو الغفور الرحيم كذلك هو سريع الحساب، إلّا أنّها تدلّ علىٰ أنّ التفاضل بيد الله تعالىٰ وأنّ ذلك من العدل ـ في الجملة ـ ولا يلزم بل لا يمكن المساواة في الرزق، إلّا أنّ علىٰ الفاضل الإنفاق في الحقّ والعدل لئلّا يتبدّل التفاضل بالتباعد فالتعاند فالتقاتل ويتبدّل الطيّب من العيش بالخبيث. اللّهمّ وفّقنا للعمل بما أمرتنا به.

الرابعة: قوله تعالىٰ: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضاً سُخْرِيًّا وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾[1].

سياق الآية وإن كان في بيان مشاجرات الناس مع الأنبياء ومع الرسول صلى الله عليه وآله إلّا أنّها أشارت خلال البحث إلىٰ رحمة الربّ تعالىٰ وأنّ ما يعطيه للناس من الأموال والزخارف لا يكون خيراً ورحمةً لهم مطلقاً، بل قد يكون عذاباً ووبالاً.

وحيث إنّ الكفّار كانوا كثيراً ما يستعظمون أنفسهم بأموالهم وما يُمدّهم الله من البنين، استحقاراً لمستوىٰ الأنبياء العظام في المجتمع المادي[2]، يسأل الله تعالىٰ ـ استنكاراً ـ أهم يقسمون رحمة الربّ بين العباد من الأموال وغيرها؟ لا ليس كذلك، بل نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض

---

(١) الزخرف ٤٣: ٣٢.

(٢) وهم علىٰ وضع: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللهُ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنُطْعِمُ مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللهُ أَطْعَمَهُ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ (يس ٣٦: ٤٧)، يقولون ذلك رداً علىٰ الحقّ لا إيماناً به.

بالأموال والبنين فيتّخذ المرفوع الموضوع سخريّاً[١] ويتوهّم أنّ ذلك بنفسه خيرٌ له، مع أنّ رحمة الربّ الشاملة للموضوع بوجه آخر، وللمرفوع إذا استخدمه في طريق الحقّ خيرٌ لهم ممّا يجمعون من الدنيا وزخرفها، ولا ينفقونها في سبيل الله علىٰ طريق الحقّ والعدل فيصدّهم عن السبيل.

وقد قال صاحب المجمع[٢] والمنهج[٣] والميزان[٤] رحمهم الله تعالىٰ: إنّ المراد بالمرحمة خصوص نعمة النبوّة، وفي الميزان: أنّ ذلك علىٰ ما يعطيه السياق.

وحيث قال الراغب[٥]: إنّ العيش أخصّ من الحياة فإنّه يختصّ بالحيوان، والحياة تعمّ الباري تعالى والملائكة، فيعود معنى الاستفهام الإنكاري إلىٰ بيان

---

(١) قال الراغب: والسُخري (بالضمّ) هو الّذي يُقْهَر فيتسخّر بإرادته، وفسّر الآية المبحوث عنها به ـ ثمّ قال: ـ والسُخريّة والسِخريّة لفعل الساخر، وفسّر قوله تعالىٰ: ﴿فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيّاً حَتّىٰ أَنْسَوْكُمْ ذِكْرِي وَكُنْتُمْ مِنْهُمْ تَضْحَكُونَ﴾ (المؤمنون ٢٣: ١١٠)، به علىٰ وجه، وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَقَالُوا مَا لَنَا لَا نَرىٰ رِجَالاً كُنَّا نَعُدُّهُمْ مِنَ الْأَشْرَارِ * أَتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيّاً...﴾ (ص ٣٨: ٦٢ ـ ٦٣). وما فهمنا وجه الفرق حتّىٰ أنّه قرأ سُخريّاً بالضمّ في المقامين ومعرب الكتاب بالكسر في الآخرين (المفردات في غريب القرآن: ٢٢٧، مادّة «سخر»). وكيف كان، فالظاهر في المقام مع ملاحظة السياق ما ذكرنا من أنّه فعل الساخر وهو الأقرب، وبدون ملاحظته وحمله علىٰ مقالة المفردات يرجع إلىٰ مسألة استخدام المرفوع الموضوع في المشاغل وإجارته نفسه أو عمله ليدور مدار الحياة والمعامل بأيدي العمّال الساعين تحت قوانين المؤجرين وليس ذلك إمضاء مسلك الطبقات الرأسماليّة والشرقيّة وحفظ تسلّط الغاصبين فإنّ الكلام فيها بعد رعاية سائر الحدود، كما أشرنا اليه إجمالاً من قبل وليس هنا محل تفصيله، فتأمّل.

(٢) مجمع البيان ٩: ٤٦، ذيل الآية ٣٢ من سورة الزخرف.

(٣) منهج الصادقين ٨: ٢٤٥.

(٤) الميزان ١٨: ٩٨، ذيل الآية ٣٢ من سورة الزخرف.

(٥) مفردات الراغب: ٣٥٣، مادّة «عيش».

قياس الأولويّة وأنّهم لا يقدرون علىٰ تقسيم المعايش وأسباب الحياة الحيوانيّة مع أنّها ليست بشيء فكيف يقدرون على تنظيم أسباب الحياة المعنويّة وطرق الهداية والتعالي مثل النبوّة: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هٰذَا الْقُرْآنُ عَلىٰ رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾[١].

وكيف كان، لا إشكال في دلالة الآية علىٰ أنّ التفاضل ورفع البعض علىٰ الآخرين في الحياة الدنيا في المعايش والمعاني بيدالله تعالى الحكيم، وهو ناشئ من علل وأسباب لمصالح وأغراض أعلى وأجلّ ممّا يتوهّمها الناس، ولعلّ منها وحدة الأُمّة وصيانة ارتباطهم، والكرامة بينهم؛ ولولا ذلك ﴿... لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفاً مِنْ فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ * وَلِبُيُوتِهِمْ أَبْوَاباً وَسُرُراً عَلَيْهَا يَتَّكِئُونَ * وَزُخْرُفاً وَإِنْ كُلُّ ذٰلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالآخِرَةُ عِنْدَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ﴾[٢]. وليعلم أنّ ذلك كلّه متاع الحياة الدنيا ليتمكّنوا من المعيشة ويتمتّعوا، والآخرة عند ربّك للمتّقين.

الخامسة: قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلىٰ بَعْضٍ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبْنَ وَسْئَلُوا اللهَ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ اللهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيماً﴾[٣].

النهي عن تمنّي ما فضّل الله تعالىٰ بعض الناس علىٰ بعض في مختلف الشؤون من الذكورة والأُنوثة وجَعْل الرجال قوّامين علىٰ النساء[٤] إلىٰ التفاوت في السهم

---

(١) الزخرف ٤٣: ٣١.
(٢) الزخرف ٤٣: ٣٣ ـ ٣٥.
(٣) النساء ٤: ٣٢.
(٤) قال تعالىٰ: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللهُ بَعْضَهُمْ عَلىٰ بَعْضٍ...﴾ (النساء ٤: ٣٤).

والنصيب في الإرث وغيره من الحقوق، إلىٰ التفاوت فيما اكتسبوا وما اكتسبنَ من الأموال بل والطاعات، إرشادٌ إلىٰ قبول ذلك والرضا به والتوجيه إلىٰ أنّه بيد الله تعالىٰ وأنّه علىٰ أساس المصالح العامّة والعدالة الشاملة الكاملة. ولكن بدل التمني السؤال من فضل الله تعالىٰ ليرزقه وينفق عليه من سعته في الدنيا والآخرة، ﴿... إِنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾[1].

هذا كلّه في القسم الأوّل.

ومن القسم الثاني آيات:

الأُولىٰ: قوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ بَسَطَ اللهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلٰكِنْ يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ بَصِيرٌ﴾[2].

صراحة الآية في أنّ قبض الله تعالىٰ وبسطه الرزق من الناس وعليهم كان علىٰ مصلحة عريقة من سلامتهم وسعادتهم مع قدرته تعالىٰ علىٰ أن يبسط عليهم كلّ البسط إلّا أنّهم يبغون في الأرض لو بسط الله عليهم، وإنّ الإنسان ليطغىٰ أن رأىٰ وتوهّم أنّه استغنىٰ، ولا يمكن أن يستغني وهو ممكن[3]، وحيث إنّ الله خبيرٌ بالعباد بصير بجميع شؤونهم ومصالحهم، فهو ينزّل عليهم رزقهم بقدرٍ وعلىٰ حدّ يشاء ويراه مصلحة لهم، فالاختلاف والتفاضل علىٰ أساس العدل ولا مساواة بعد التساوي قِبال الأحكام والحدود.

---

(١) آل عمران ٣: ٧٣. (٢) الشورىٰ ٤٢: ٢٧.

(٣) قال تعالىٰ: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ (العنكبوت ٢٩: ٦٠)، فالله تعالىٰ الرازق دابّة لا تحمل رزقها كيف يغفل عن الإنسان؟ والإنسان هو الّذي يغفل عن الله تعالىٰ وينساه بما رزقه ثمّ يوم القيامة هو تعالىٰ ينساه ويقال: ﴿وَكَذٰلِكَ الْيَوْمَ تُنْسىٰ﴾ (طٰه ٢٠: ١٢٦) نلتجئ بالله تعالىٰ منه.

الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿لَهُ مَقَالِيدُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾(١). الآية أيضاً تصرّح بأنّ مقاليد السموات والأرض ومفاتيح الأرزاق وما يستمدّ به الإنسان لحياته الماديّة والمعنويّة وملكوت كلّ شيء بيد الله تعالىٰ، وأنّه هو الّذي يبسط الرزق لمن يشاء من عباده ويقدّره علىٰ حدّ مقرّر يفيده، فأنّه تعالىٰ بكلّ شيء عليم لا يقلل عمّا يصلحه ولا يكثّر بما يفسده من عنده إلّا من ظلم نفسه واتّبع هواه طلباً فيما ليس له فيضلّه الله علىٰ علم ويختم علىٰ قلبه وسمعه. وفي المقام آيات أُخر تصرّح بذلك مع اختلاف يسير في التعبير، نذكرها أيضاً:

قال تعالىٰ: ﴿أَوَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ إِنَّ فِي ذٰلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾(٢).

وقال تعالىٰ: ﴿اللهُ لَطِيفٌ بِعِبَادِهِ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ﴾(٣).

وقال تعالىٰ: ﴿اللهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ إِنَّ اللهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾(٤).

وقال تعالىٰ: ﴿اللهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ وَفَرِحُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا مَتَاعٌ﴾(٥).

وقال تعالىٰ: ﴿أَ وَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ إِنَّ فِي ذٰلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾(٦).

وقال تعالىٰ: ﴿.... وَاللهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾(٧).

---

(١) الشورىٰ ٤٢: ١٢.
(٢) الزمر ٣٩: ٥٢.
(٣) الشورىٰ ٤٢: ١٩.
(٤) العنكبوت ٢٩: ٦٢.
(٥) الرعد ١٣: ٢٦.
(٦) الروم ٣٠: ٣٧.
(٧) البقرة ٢: ٢١٢.

وقال تعالىٰ: ﴿... قُلْ إِنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ * يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾(١).

وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ اللهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾(٢).

وقال تعالىٰ: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ وَلٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾(٣).

وقال تعالىٰ: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾(٤).

وتقريب الاستدلال علىٰ المطلوب في الجميع واحد قريب ممّا ذكر في الأوّلين، وإن كان سياق بعضها أنّها ذكرت توطئة للترغيب في الإنفاق الواجب وإعطاء حقّ ذي القربىٰ، بل والمستحب كما تعرف بملاحظة سياقها.

وأجمعُ الكلام في المقام قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ﴾(٥) بعد قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ * وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾(٦).

ختام بحث الرزق:

ولا تتوهّم من ذلك كلّه أنّه ليس علىٰ الإنسان شيء من السعي والعمل، وأنّ الرزق مقسومٌ يطلب صاحبه حتّىٰ يدركه وإن لم يعمل وَيَسْعَ ـ إهمالاً وتسامحاً فيما كان عليه ـ فإنّه ليس للانسان إلّا ما سعىٰ وهو المخاطب بقوله تعالىٰ: ﴿...وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا ...﴾(٧) وهو مسؤول مختار، له أن يعمل فيأخذ، وأن يترك

---

(١) آل عمران ٣: ٧٣ ـ ٧٤.
(٢) الذاريات ٥١: ٥٨.
(٣) سبأ ٣٤: ٣٦.
(٤) سبأ ٣٤: ٣٩.
(٥) الحجر ١٥: ٢١.
(٦) الحجر ١٥: ١٩ و ٢٠.
(٧) القصص ٢٨: ٧٧.

فيُحرَم، وكلا الطرفين علىٰ حدود ونظامات تكوينيّة وتشريعيّة.

فما هو علىٰ الله تعالىٰ خلْقُ النظام علىٰ أعدل وجه ممكن وتسبيب الأسباب بأسهل طريق ميسور بتمامه وكماله، بخلْق الإنسان بِعَيْنَين ولسان وشفتين وهدايته النجدين[1] وتكميله وتأييده بإرسال الهداة المهديّين وإنزال الكتاب المبين.

وما علىٰ الإنسان هو أن يقتحم العقبات ويكتسب ويسعىٰ ابتغاءً من فضل الله تعالىٰ، فيرزقه الله بقدرٍ منزل علىٰ مستوىٰ القرارات والقواعد الحاكمة من عنده تعالىٰ علىٰ كلّ ما في الوجود والحياة.

فالرزق مقسومٌ مضبوط محدود... رزقٌ يطلبك في ذلك النظام العجيب الوسيع الّذي لا يرىٰ له مبدأ ومنتهىٰ إلّا مبدأ المبادئ وغاية الغايات وهو روح الحياة والممات، وهو ما يصيبك مع السعي والعمل وتنتهي اليه مع الجدّ والكدّ من مسير ذلك النظام وتلك الحدود المقرّرة والنواميس المنظّمة كلّها بإرادة الله تعالىٰ، ورزقٌ تطلبه بذلك أو منحرفاً عن القوانين والقرارات المضبوطة تكويناً أو تشريعاً؛ فقد تصل إليه تكويناً وهو حرام لك شرعاً غير مقرّر لك جمعاً وأنت بسوء اختيارك والإخلال في نظام التشريع[2] تكون قد انتهيت اليه، فبالنظام التكويني

---

(١) اقتباس من الآيات ٨ ـ ١٠ من سورة البلد، وهي: ﴿أَلَمْ نَجْعَل لَّهُ عَيْنَيْنِ * وَلِساناً وَشَفَتَيْنِ * وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾.

(٢) قال تعالىٰ: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللهُ الدَّارَ الآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ (القصص ٢٨: ٧٧).

وقال علي عليه السلام في هذا المقام: «الرزق رزقان: طالبٌ ومطلوب، فمن طلب الدنيا طلبه الموت حتّىٰ يخرجه عنها، ومن طلب الآخرة طلبته الدنيا حتّىٰ يستوفي رزقه منها» (نهج البلاغة (صبحي الصالح: ٥٥٢، كلمة ٤٣١).

الّذي لايمكن الفرارعن حكومته تنتهي إلىٰ عذاب النار،إلّا أن تتوب وترجع عن طريقك إلىٰ الحقّ بردّ الحقّ إلىٰ صاحبه، وقد لا تصل إليه حتّىٰ مع الجدّ والسعي الكثير ومع مراعاة المقرّرات التشريعيّة أو بدونها لما لم يكن في مجموع النظام والقرارات التكوينيّة المحيطة العادلة من العدل المطلق تعالىٰ انتهاء ذلك العمل إليه تحفّظاً علىٰ العدالة الكلّيّة الحاكمة، فالله تعالىٰ يرزق من يشاء ويهدي من يشاء علىٰ الحساب بغير حساب، فإنّه تعالىٰ لا يُسأل عمّا يفعل لعدم موضع للسؤال بعد الحقّ والعدل الشامل، وهم يُسألون بعدما ظلموا أنفسهم في تخطّيهم عن سواء الطريق. وتمام الكلام في مباحث المعارف[1] وبيان قاعدة إمكان الأشرف وأنّ هذاالنظام الموجود تكويناً وتشريعاً هو أشرف نظام وأكمل قرار في المقامين هو الممكن الوجود ولو كان الأفضل منه ممكناً لأوجده الله تعالى، فإنّ البخل ومنع الفيض محال.

تذييلٌ في فروع الكتاب

وهي اثنا عشر:

الأوّل: الأصل إباحة كلّ مأكول ومشروب ما لم يردع عنه الشارع.

الثاني: لابدّ أن يكون المأكول والمشروب حلالاً.

الثالث: يحلّ الانتفاع من الأنعام ومن كلّ ما ينبت من الأرض.

---

(١) ولقد تكلّمنا عن العدل مع التوحيد والنبوّة في رسالة مطبوعة بالفارسيّة باسم «خدا و پيغمبر» بعدما تكلّمنا في الأُصول الخمسة علىٰ وجه آخر من قبل في رسالة فارسيّة مطبوعة باسم «گمشدهٔ شما».

الرابع: يحلّ ابتغاء فضل الله تعالىٰ من البحر مطلقاً من مائه وصيده لحماً طريّاً وحلّيّة إلىٰ الملح والبترول. نعم، السمك غير ذي الفلس خارجٌ بالنصّ، والأحوط إلحاق الممائل للمحرّمات البرّيّة به، وذبح ما يقبله كما هو مقتضىٰ الأصل إلّا ما أخرجه النصّ صريحاً.

الخامس: تحرم الميتة بجميع أقسامها سواء ماتت حتف الأنف أو عن طريق الخنق أو الضرب أو السقوط أو النطح أو اصطياد معلّم لم يمسكه، أو غير ذلك، والدم المسفوح الخارج دون الباقي بعد الذبح الشرعيّ، ولحم الخنزير وما لم يُذكر اسم الله عليه.

السادس: الخنزير رجسٌ نجس لا ينتفع من جلده وشعره فيما يشترط فيه الطهارة.

السابع: يحرم كلّ ما يستخبثه الطبع مطلقاً، ولو كان من أجزاء المأكول اللحم المذبوح كالطحال والقضيب والانثيين والمشيمة والفرج وغيرها.

الثامن: يحرم شرب الخمر وكلّ مسكر والفقّاع مطلقاً فإنّه إثم كبير.

التاسع: لا بأس باستعمال الكحول في الصنايع وما لا يشترط فيه الطهارة.

العاشر: طعام أهل الكتاب حلٌّ لنا ما لم يكن محرّماً ذاتاً كالخمر والخنزير أو عرضاً كما إذا كان نجساً.

الحادي عشر: يجب التوسّط في صرف الأموال في المحاويج وكذا في الأكل والشرب.

الثاني عشر: يحرم الإسراف بالزيادة والتبذير بالتفويت.

ولايخفىٰ أنّ وجوب التوسيط وحرمة التجاوز إلىٰ أحد الحدّين وان كان في الحاصل أمراً واحداً ـ ولكن عرفت اعتبارهما بالأمر بالأوّل والنهي عن الثاني حسب الظاهر كما عرفت ـ والأمر سهلٌ بعد وضوح الأمر بحمد الله تعالىٰ[1].

(١) تمّ الكتاب بحمده تعالىٰ ويتلوه «كتاب احكام المجتمع والآداب» إن شاء الله والساعة الآن الخامسة والربع بعد ظهر اليوم الأخير من سنة ثلاث وخمسين وثلثمائة بعد الألف الشمسيّة المطابقة للسادس من ربيع الأوّل سنة خمسة وتسعين وثلثمائة بعد الألف من الهجرة، ونسأل الله التوفيق، وكنت حينها في رودبار فريداً مبعداً والحمد لله أوّلاً وآخراً.

كتاب

أحكام المجتمع وآدابه

تمهيد

الإنسان بنوعه لايتمكّن من العيش منفرداً، وهو بطبعه مدنيّ تعاونيّ يأنس ويألف، وهو مرتبط علىٰ فطرته **أوّلاً**: بوالديه اللذين ولّداه وربّياه كلٍّ بوجه، **وثانياً**: بأُسرته... زوجته وأولاده وحفدته، وكذلك إخوته وأخواته، **وثالثاً**: بعشيرته وقومه بعد الأُسرة، كوالدي والديه وأخويهما وإخوتهما وأولادهما، **ورابعاً**: بشعبه وأُمّته، والأُسر الّتي تجمعها علاقات خاصّة دينيّة أو دنيويّة من الأراضي الّتي يعمرونها ويزرعونها والبلاد الّتي يسكنونها ـ والمسلمون ملّةٌ وأُمّة أينما يعيشون، وهم خير أُمّة وإخوة ـ **وخامساً**: بالإنسانيّة بمعناها الأعمّ.

هذا النوع العائش علىٰ بسيط الأرض وأقطارها بألوان مختلفة وجنسيّات متشتّتة وألسنة متفاوتة، وهو خليفة الله تعالىٰ والمظهر لأوصافه وصفاته، لكلّ فرد من أفراده روابط ولكلّ رابطة حكمٌ أو أدب نتعرّض له إجمالاً في المقام خلال **فصول في ضوء كتاب الله العزيز**، بعونه وتوفيقه، مع ملاحظة الترتيب. أمّا هل تلك الأحكام مسائل فقهيّة أو مباحث خلقيّة؟ فقد عرفت في محلّه أنّ تمايز العلوم بتمايز موضوعاتها، فكلّ ما رجع منها إلىٰ حكم من الأحكام الخمسة لفعل من أفعال المكلّفين فهي فقهيّة، كما ترى في كثير منها، فلا يعجبك عدم عقد هذا العنوان في كتبهم.

الفصل الأوّل

علاقة المؤمن ووالديه

وفيه آيات:

الأُولىٰ: قوله تعالىٰ: ﴿*وَقَضىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلاً كَرِيماً * وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيراً*﴾[1].

تحكي الآية عن قضاء الربّ تعالىٰ وإردافه التوحيد في العبادة بالإحسان بالوالدين[2] بجملة خبريّة في مقام الإنشاء، وتنهى عن أيّ قول يخالف الإحسان إليهما أقلُّه «الأُفّ»، فكيف بمن ينهرهما ويزجرهما؟ ثمّ تأمر ثانياً «بقول كريم» هو أقلّ مراتب الإحسان، وبعده «خفض الجناح» وتذليل النفس لهما و الرحمة والرأفة بهما والدعاء لهما متذكّراً لما تصدّيّاً وتحمّلاً من مشاقّ التربية بقوله: ﴿رَبِّ

---

(١) الإسراء ١٧: ٢٣ ـ ٢٤.

(٢) من المعلوم أنّ إرداف الحكم بالإحسان مع التوحيد في العبادة لم يكن إلّا لخلق الله تعالى الإنسان والتربية له، والوالدين أسباب ذلك الخلق والتربية.

ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيراً﴾.

وكلّ ذلك من باب ذكر المصداق. والمطلوب كما ترىٰ وجوب الإحسان إلىٰ الوالدين وحرمة الإساءة إليهما وإيذائهما علىٰ كلّيّتها القابلة للانطباق علىٰ مصاديق مختلفة.

والنهي عن أقلّ القول المعبّر عن الملل «أُف» أو عمل المزجر لا يختصّ بزمان الكبر، إلّا أنّهما في هذا الزمان أشدّ افتقاراً إلىٰ الرحمة والإحسان، وحيث لا يكون في المقام ـ أي الإحسان والإساءة ـ حقيقة شرعيّة، فالموضوع محوّلٌ إلىٰ العرف.

الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً ...﴾[1].

الآية ـ كما ترىٰ ـ بصراحتها تأمر بالإحسان إلىٰ الوالدين بعد النهي عن الشرك بالله تعالىٰ في سياق بيان أحكام الله تعالىٰ ومحرّماته، والتعبير قريب من الأُولىٰ الّتي كانت توجب الإحسان رديف التوحيد في عبادة الله؛ وترك الشرك به عبارة أخرىٰ عنه كما تعلم.

الثالثة: قوله تعالىٰ: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْناً وَإِنْ جَاهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[2].

تخبر الآية الكريمة إنشاءً أيضاً عن وصيّة الله تعالىٰ الإنسان بالإحسان لوالديه والمعاشرة الحسنة معهما في كلّ أمر إلّا في مسألة الكفر والإيمان بل كلّ باطل، فإنّ جاهداه ليشرك بالله تعالىٰ فلا إطاعة لهما مع حسن المعاشرة والعمل

---

(١) الأنعام ٦: ١٥١.

(٢) العنكبوت ٢٩: ٨.

بالمعروف، وتؤكّد ذلك بأنّ مرجعكم جميعاً (الولد والوالدين) إلينا فننبّئكم بما عملتم من الإحسان أو الإساءة إلىٰ الوالدين، وكذلك دعوتهما الولد إلىٰ الخير والفضيلة وعبادة الحقّ تعالىٰ؛ أو الشرّ والشرك والرذيلة.

هذا، لو لم نقل بأنّ «الحُسن» يقابله «القبح» وهما من صفات الأفعال وهما غير الإحسان والإساءة اللذين هما من نفس الأفعال.

والوصيّة بالحُسن ذُكر توطئةً للنهي عن إطاعتهما إذا جاهداك أن تشرك به شيئاً أو إلى ما يشبه ذلك من المحرّمات، فإنّ الإنسان بفطرته الّتي فطر الله الناس عليها يعارض ويصادم من يدعوه إلى الشرّ والشرك، والله تعالى ينهى عن ذلك في المقام إذا كان الداعي أحد الوالدين أو كلاهما، وهذا غير الأمر بالإحسان والنهي عن الإساءة كما هو ظاهر، فالتفت.

فالآية محصّلاً تطلب من الإنسان بل تأمره بحسن المعاشرة وزينة التعامل مع الوالدين حتّى فيما إذا دعواه إلى الشرك والشرّ، مع النهي عن إطاعتهما في ذلك وإن كان العمل هذا قد يصدق عليه الإحسان أيضاً، ولابدّ أن يكون للتقرّب به إلىٰ الله، فلا إحسان في إجابة دعوتهما إيّاه إلى الشرك أو إلىٰ كلّ ما يباعده عن الله تعالىٰ والخير والحقّ، فإنّ ذلك خارج موضوعاً بتخصّص عقلي أرشد اليه الشرع كما هو ظاهر.

الرابعة: قوله تعالىٰ: ﴿*وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَاناً حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهاً وَوَضَعَتْهُ كُرْهاً وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلاثُونَ شَهْراً...*﴾[1].

الآية الكريمة أيضاً تخبر ـ إنشاءً ـ عمّا وصّىٰ الله تعالىٰ به الإنسان من

(١) الأحقاف ٤٦: ١٥.

الإحسان بوالديه مشيرة إلىٰ المشاقّ الّتي تحملتها أُمّه فيما حملته كرهاً ووضعته كرهاً ورضعته شهوراً حتّىٰ كان جمع حمله وفصاله ثلاثين شهراً علىٰ أقلّ تقدير، فكان مع ذلك أوّل وظائفهما في مراحل التربية. والإنسان لا سيّما في أوان شبابه لا يدرك شيئاً من ذلك ليحسّ قِباله لزوم رعاية الوالدين عن إيمان ويقين، وللعواطف الإنسانيّة في المقام دور لا ينكر في الطرفين (الولد والوالدين) ويشير إليه ذيل الآية:

﴿حَتّٰى إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾[1].

فالآية أيضاً توجب الإحسان إلىٰ الوالدين علىٰ مفهومه الكلّي القابل للانطباق علىٰ مصاديق مختلفة حسب اختلاف شرائط الزمان والمكان والولد والوالدين، الدائر مدار الصدق العرفي وذلك أيضاً في غير دعوتهما إيّاه إلىٰ الشرك بل إلىٰ كلّ شرّ وضرر يستقلّ بحرمته العقل.

الخامسة: قوله تعالىٰ: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْناً عَلىٰ وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ * وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلىٰ أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبْهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفاً...﴾[2].

الآية ـ كما ترىٰ ـ توجب الشكر للوالدين بعد الشكر لله تعالىٰ، وهو في بعض مراتبه يصدق عليه الإحسان، قال الراغب في المفردات: الشكر تصوّر النعمة وإظهارها، وهو ثلاثة أضرب: شكر القلب، وهو تصوّر النعمة. وشكر اللسان، وهو

---

(١) الأحقاف ٤٦: ١٥.

(٢) لقمان ٣١: ١٤ ـ ١٥.

الثناء على المنعم. وشكر سائر الجوارح، وهو مكافأة النعمة بقدْر استحقاقه[١]. والآية توجبه بأقسامه لا بمرتبته الخاصّة، ولعلّ ذكر المصداق والإيماء إلىٰ ضعفه ووضعه حينما حملته أمّهُ وهناً علىٰ وهن من ضعف في بدن المرأة في الرحم والمشقّة المتزايدة حتّىٰ انتهىٰ فصاله عن الرضاع في عامين يؤكّد وجوب الشكر بجميع أقسامه.

نعم، وحيث إنّ الإحسان إليهما بإطاعتهما في دعوتهما إيّاه إلىٰ الشرك بل إلىٰ كلّ شرٍّ وضرر محرّم شرعاً أو عقلاً، إساءةٌ إلىٰ نفسه يبعّده عن الربّ تعالىٰ وينقض الغرض، فقد حكم تعالىٰ بأنّه إن جاهداك علىٰ أن تشرك بالله تعالىٰ أو ترتكب حراماً فلا تطعهما، ومع ذلك صاحبْهما في الدنيا وشؤونها بما هو المتعارف بين الأولاد المحسنين إلىٰ والديهم، فالواجب الإحسانُ إلىٰ الوالدين بشكرهما علىٰ تحمّلهما المشاقّ وتصدّيهما للوظائف، ومصاحبتُهما بالمعروف؛ كلّ ذلك علىٰ سعة النطاق المنطبقة علىٰ مختلف المصاديق كما عرفت[٢]. ولا يستفاد من تلك الآيات وجوب الإطاعة لهما أو للأب فقط لأنّ وجوب الإحسان والشكر وحرمة الإساءة غير وجوب الإطاعة، فتوجّه.

ولعلّه يمكن أن يستفاد من تذييل الآيتين بمسألة حمل الأُمّ ولدها كُرهاً أو وهناً على وهن إلى أن تضعه كرهاً وفصاله في عامين أنّ الإحسان والشكر للأُمّ والوالدة آكد وأشدّ لزوماً من شكر الوالد والإحسان إليه، وكذلك الأمر بالقول الكريم والمصاحبة بالمعروف والنهي عن النهر، فإنّها هي الّتي تحمّلت المشاق

(١) المفردات في غريب القرآن: ٢٦٥، مادّة «شكر».
(٢) تقدّم في ص ٤١٠.

طيلة ثلاثين شهراً على الأقلّ، وإن كان المذكور في صدر الآيات (الوالدين) وفي ذيلها أيضاً الأمر بمصاحبتهما في الدُّنيا معروفاً، ثمّ لا تغفل من إطلاق الوالدين في جميع آيات الباب من كونهما مسلمين أو غير مسلمين هما معاً أو أحدهما وسائر الحالات.

ثمّ إنّك بعد ملاحظة تحديد الفصال ومدّته بعامين، وفي السابقة تحديد الحمل والفصال معاً بثلاثين شهراً تجد ـ بوضوح ـ إفادة الآيتين أن أقلّ مدّة الحمل ستّة أشهر، وعليه تتفرّع مسائل كثيرة في الشبهات كما ذُكر في المفصّلات.

أمّا القول بجواز الكسر عن مدّة الرضاع كلّما زاد الحمل على ستّة أشهر ـ كما أشار إليه الطبرسي رحمه الله في المجمع[١] نقلاً عن بعض، وفي تفسير الجلالين[٢]: قيل إن حملت به ستّة أو تسعة أرضعته الباقي ـ فغير تامّ، بحيث لو طال الحمل إلى عشرة أشهر كان لها أن ترضع الولد عشرين شهراً وهكذا، فإنّ زمن الحمل كثيراً ما يكون تسعة أشهر، والآية تصرّح بأنّ ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾[٣]، والقيد يرجع إلى ﴿كَامِلَيْنِ﴾ فإنّ الأقرب يمنع الأبعد، لا إلى ﴿حَوْلَيْنِ﴾ حتّى ينتفي الوجوب، وهو ظاهر الإخبار بقصد الإنشاء، فإنّ ﴿يُرْضِعْنَ﴾ بمعنى الأمر، أي فليرضعن حولين، كما صرّح به المقدّس المحقّق الأردبيلي رحمه الله في زبدته[٤]، فلا يضُرّ زيادة أيّام أو نقيصتها في صدق «الحولين» فإنّه عرفي، وأمّا من أرادت إكمالهما فعليها أن لاتزيد ولا تنقص عنهما حتّى أيّام،

---

(١) مجمع البيان ٩: ٨٦، ذيل الآية ١٥ من سورة الأحقاف.

(٢) تفسير الجلالين: ٦٦٧.

(٣) البقرة ٢: ٢٣٣.

(٤) زبدة البيان: ٧٠٢.

أمّا أصل وجوب الإرضاع حولين فلا كلام فيه، وكذلك الكلام لو قلنا بأنّ المدّة حقّ للأُمّ وليس للأب أخذ الرضيع منها وإرضاعه بغيرها، كما لا يخفى.

السادسة: قوله تعالىٰ: ﴿*يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلْ مَا أَنفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ...*﴾[1].

من المعلوم أنّ الإنفاق هنا هو الإنفاق المندوب دون الواجب، فإنّ مصارف الزكاة مذكورة في قوله تعالى: ﴿*إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاء وَالْمَسَاكِينِ... وَابْنِ السَّبِيلِ...*﴾[2]، والآية غير منسوخة فإنّ النسخ خلاف الأصل، ولا يجوز إعطاء الزكاة للوالدين فإنّهما لو استحقّا كانا واجبي النفقة وكذلك الولد، والسؤال راجع إلى الأقدم الأرجح، وأُجيب بالوالدين. وأمّا الأقرباء فلا بأس فإنّهم ليسوا بواجبي النفقة عندنا[3] وعند الشافعي[4] وإن قال به أبو حنيفة[5].

والحاصل: أنّ الآيات في الفصل بأجمعها وألسنتها المتفاوتة توجب الإحسان إلىٰ الوالدين والشكر لهما وتحرّم إيذاءهما والإساءة إليهما علىٰ اختلاف المصاديق في الطرفين؛ وتؤكّد على حسن المعاشرة والقول الكريم، ومصاحبتهما في الدُّنيا بالمعروف، خصوصاً عندما يجاهدون في شركه وإضلاله عن الحقّ وانحرافه عن كلّ خير إلى الباطل والشرّ. والصدق في ذلك كلّه عرفيّ نوعيّ لا شخصيّ، وقد أشبعنا الكلام في البحث وفروعه في رسالتنا في الجهاد

---

(١) البقرة ٢: ٢١٥.
(٢) التوبة ٩: ٦٠.
(٣) مجمع البيان ١: ٣١٠، التبيان ٣: ٣٠٣، والميزان ٢: ١٦٢.
(٤) نقلها صاحب مجمع البيان ١: ٣١٠.
(٥) أحكام القرآن للجصاص ١: ٣٢٠، ونقله صاحب مجمع البيان ١: ٣١٠.

علىٰ طريق الأصحاب عند الكلام في اشتراط إذن الوالدين فراجع[١].

ثمّ بعد العناية إلى آيات الباب لسائل أن يسأل: هل وجوب الإحسان والشكر والدُّعاء للوالدين وحرمة زجرهما ونهرهما، تكليف شرعيّ إلٰهي معاقب على تركه أم هو حقّ للوالدين على الولد يسقط بإسقاط الوالدين حقّهما، أم هو حكم شرعي ينتزع منه الحقّ فلا يسقط بإسقاطهما التكليف الشرعي وإن كان يسقط الحقّ؟

الأقرب عندنا الأخير استظهاراً من الآيات ولسانها، كما أنّ الأقرب أنّ المراد من قوله تعالى: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلاثُونَ شَهْراً﴾[٢] بيان مدّة الإرضاع فلها تقليلها كلّما زادت على مدّة الحمل كما لا يخفى.

ولنتبرّك بذكر روايات في الباب مبيّنة للآيات سيّما الخصوصيّات والجزئيّات فإنّهما شقيقان وهما الثقلان اللّذان تركهما رسول الله صلى الله عليه وآله وأوصى بهما:

الأُولى: محمّد بن يعقوب، عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن الحسن بن محبوب، عن أبي ولّاد الحنّاط قال: «سألت أباعبدالله عليه السلام عن قول الله عزّوجلّ: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً﴾[٣] ما هذا الإحسان؟ فقال: الإحسان أي تحسن صحبتهما، وأن لا تكلّفهما أن يسألاك شيئاً ممّا يحتاجان إليه وإن كانا مستغنيين، أليس يقول الله: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا

---

(١) ومن المعلوم أن تأكيد الإسلام علىٰ الإحسان إلىٰ الوالدين في الأبواب المختلفة هو للحفاظ علىٰ كرامة الأُمة من خلال حفظ كرامة الأُسر. والإنسان بنوعه يتكامل علىٰ شرائط متغيّرة؛ وإنّ ذلك الاختلاف بين الأولاد والآباء أمرٌ طبيعيٌّ قهريّ في كلّ زمان.

(٢) الأحقاف ٤٦: ١٥.

(٣) البقرة ٢: ٨٣، والنساء ٤: ٣٦، والإسراء ١٧: ٢٣، والأنعام ٦: ١٥١.

مِمَّا تُحِبُّونَ﴾؟[١] وقال: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاهُمَا فَلا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلا تَنْهَرْهُمَا﴾[٢] قال: إن أضجراك فلا تقل لهما: أفّ، ولا تنهرهما إن ضرباك، قال: ﴿وَقُلْ لَهُمَا قَوْلاً كَرِيماً﴾[٣] قال: إن ضرباك فقل لهما: غفر الله لكما، فذلك منك قولٌ كريم، قال: ﴿وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾[٤]، قال: لا تملأ عينيك من النظر إليهما إلّا برحمة ورقّة، ولا ترفع صوتك فوق أصواتهما ولا يدك فوق أيديهما ولا تقدّم قدّامهما[٥].

فقه الحديث بعد حسن السند ظاهرٌ، أوّلاً: فيما استشهد الإمام عليه السلام بقول الله تعالى: ﴿لَنْ تَنَالُوا﴾ الآية، بمعنى أنّك تحبّ أن تسأل شيئاً من حاجتك عن غيرك أو تشوق إلى أن يُرتفع حاجتك قبل السؤال؟ فعليك البرّ إلى والديك ممّا تحبّ وهو الرفع قبل السؤال، وثانياً: ما ذكر من أخفى المصاديق أو أجلاها من غير قصد الانحصار سيّما النظر إلى الوالدين نظر الرفق والرحمة دون سائر أقسام النظر كما تعلم.

الثانية: رواية عمّار بن حيان قال: «خَبّرتُ أبا عبدالله عليه السلام ببرّ إسماعيل ابني بي، فقال: لقد كنت أحبّه وقد ازددت له حبّاً، إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله أتته أُخت له من الرضاعة فلمّا نظر إليها سرّ بها وبسط ملحفته لها فأجلسها عليها، ثمّ أقبل يحدّثها ويضحك في وجهها، ثمّ قامت وذهبت، وجاء أخوها فلم يصنع به ما صنع بها، فقيل له: يارسول الله، صنعت بأُخته ما لم تصنع به، فقال: لأنّها كانت أبرّ بوالديها منه»[٦].

---

(١) آل عمران ٣: ٩٢. (٢ و٣) الإسراء ١٧: ٢٣. (٤) الإسراء ١٧: ٢٤.
(٥) وسائل الشيعة ٢١: ٤٨٧، الباب ٩٢ من أبواب أحكام الأولاد ح ١.
(٦) وسائل الشيعة ٢١: ٤٨٨، الباب ٩٢ من أبواب أحكام الأولاد ح ٣.

فقه الحديث ظاهر فإنّ برّ الأُخت بوالديها كان سبباً لما أكرمها رسول الله صلى الله عليه وآله بأكثر من إكرامه للأخ، كما أنّ ازدياد محبّة الصادق عليه السلام بإسماعيل كان بعدما علم بأنّه بارٌّ بأبيه.

الثالثة: رواية محمّد بن مروان، عن أبي عبدالله عليه السلام: «إنّ رجلاً أتى النبيّ صلى الله عليه وآله فقال: أوصني، قال: لا تشرك بالله شيئاً وإن أُحرقت بالنار وعذّبت إلّا وقلبك مطمئنٌ بالإيمان، ووالديك فأطعهما، وبرّهما حيّين كانا أو ميّتين، وإن أمراك أن تخرج من أهلك ومالك فافعل فإنّ ذلك من الإيمان»[1].

أمّا فقه الحديث ففي غير الجملة الأخيرة ظاهر، أمّا في إطلاقها بحيث تشمل الموارد الّتي لا تساعد الأدلّة الأُخرى عليها، مثل ما إذا كان المراد من الخروج من الأهل «الطلاق» ومن المال «الشغل الحلال الطيّب» الّذي لا بأس به لدى متعارف الناس والعرف.

إلّا أن يقال: كانت قضيّة في واقعة وكان رسول الله صلى الله عليه وآله يعلم ما في الرجل من الشرائط والخصائص، فأجابه بذلك نصيحةً له وأنّ ذلك من الإيمان بالنسبة إليه لا مطلقاً، فتدبّر.

وغير ذلك ممّا ترى في تلك الأبواب من الروايات الدالّة على عدم الفرق بين كون الوالدين مسلمين أو غير مسلمين أو بالاختلاف حيّين أو ميّتين، برّين أو فاجرين، وما تدلّ على استحباب زيادة البرّ بالنسبة إلى الأُمّ كما استظهرنا من الآيات، فراجع.

---

(١) وسائل الشيعة ٢١: ٤٨٩، الباب ٩٢ من أبواب أحكام الأولاد ح ٤.

الفصل الثاني
المؤمن وأُسرته

وفي المقام بعد التوجّه إلىٰ الآيات الراجعة إلىٰ روابط الزوجين وعيشتهما المشتركة علىٰ أساس الودّ والوفاء بالعهود الإلٰهية والإنسانيّة والآيات الراجعة إلىٰ روابط الأب والولد في النفقة، من الرزق والكسوة، وروابط الأُمّ والولد في الرضاع ووجوب التحفّظ والمراقبة حتّىٰ يبلغ أشدّه، وحرمة إسقاطه وقتله خشية إملاق ﴿نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾[1] كما فصّلناها في كتاب النكاح والمحرّمات[2]، بعد ذلك نشير إلىٰ بعض الآيات الراجعة إلىٰ الأولاد:

الأُولىٰ: قوله تعالىٰ: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ* وَاعْلَمُوا أَنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ وَأَنَّ اللهَ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾[3].

«الخيانة» في الاصطلاح واللغة: منع الحقّ الّذي لابدّ من أدائه أو النقص فيه ضدّ الأمانة وهي الأمن والاطمئنان ببقاء الحقّ وأدائه كما هو. والآية الأُولى تنهى

---

(١) الأنعام ٦: ١٥١.

(٢) مرّ في كتاب المحرّمات، ٦ ـ قتل النفس المحترمة، ب ـ قتل الأولاد.

(٣) الأنفال ٨: ٢٧ ـ ٢٨.

المؤمنين عن خيانتهم الله ورسوله بنقض عهودهما وترك أوامر الله والرسول أو ارتكاب نواهيهما وألّا يخونوا أمانتهم بينهم وهم يعلمون.

قال الراغب: الخيانة والنفاق واحد إلّا أنّ الخيانة تقال اعتباراً بالعهد والأمانة، والنفاق يقال اعتباراً بالدّين، ثمّ يتداخلان، فالخيانة مخالفة الحقّ بنقض العهد في السرّ. ونقيض الخيانة: الأمانة[١]، انتهى.

وقال الأُستاذ في الميزان:

إنّ من الأمانة ما هي أمانة الله عند الناس كأحكامه المشرّعة.

ومنها ما هي أمانة الرسول كسيرته الحسنة.

ومنها ما هي أمانة الناس بعضهم عند بعض كأمانات الأموال والأسرار.

ومنها ما يشترك فيها الله والرسول والمؤمنون، وهي الأُمور الّتي أمر بها الله سبحانه وأجراها الرسول وبه ينتفع الناس ويقوم بها صلب مجتمعهم كالأسرار السياسيّة والمقاصد الحربيّة الّتي يضيع بإفشائها آمال الدين ويضلّ بإذاعتها مساعي الحكومة الإسلاميّة فيبطل به حقّ الله ورسوله ويعود ضرره إلى عامّة المسلمين[٢]، انتهى.

والآية كما ترى تنهى وتُحرّم الخيانة في ذلك كلّه لاسيّما الأخير أي الأمانات المشتركة في كلّ زمان على المستويات المختلفة خاصّة في زماننا هذا من تنوّع الحيل وتعدّد الطرق إلى استكشاف أسرار المسلمين والنفوذ فيهم اعتداءً عليهم، فإنّ حفظ الأسرار والأمانات ألزم وأشدّ.

---

(١) المفردات في غريب القرآن: ١٦٣.

(٢) الميزان ٩: ٥٤ ـ ٥٥، ذيل الآية ٢٧ من سورة الأنفال، وفيه: عامّة المؤمنين.

وأمّا أنتم تعلمون فالأقرب أيضاً ما ذكره الأُستاذ[١] من أنّه تهييجٌ لترك الخيانة الّتي يعود ضررها إلى الخائن نفسه، فإنّ العاقل لايُقدم على ضرر نفسه، لا أنّه شرط للتكليف كيلا يكون حراماً إذا لم يعلم، لوضوح اشتراط العلم في كلّ تكليف ولا قيد للفعل، أي تعلمون مفاسد الخيانة وأضرارها كما لايخفى.

وكذلك الآية الثانية تنهى عن الخيانة أيضاً بأنّ الأموال والأولاد فتنة يختبر بهما الإنسان حتّىٰ يُميَّز مغشوش القلب عن الصافي الخالص: ﴿*أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ*﴾[٢] والله ذو فضل عظيم علىٰ الذين يُفتنون بذلك فيخلصون عن كلّ دنس وشرك ويحترزون عن كلّ خلاف وخيانة من جهة الأموال والأولاد، فانّ الإنسان كثيراً ما يبتلى بالخلاف والخيانة من جهة الأموال والأولاد كما وقع في أبي لبابة[٣] أو المنافق الّذي أخبر أبا سفيان بخروج الرسول إلى العير - كما ورد في شأن النزول[٤]، والمورد لايخصّص - فهم يكتسبون الأموال عن طرقها المشروعة وينفقونها في العيشة الإنسانيّة وتربية الأولاد علىٰ سبيل الحقّ والخير والسعادة، فالآيتان بروحهما تحكمان علىٰ المؤمنين بوجوب رعاية المال والولد، وأنّ عليهم في الأموال بعد التحرّز عن مكاسبها المحرّمة الإنفاقَ في سبيل الأُسرة حتّىٰ يتمكّنوا من التكامل في سبيل الله والخير وطريق الحقّ، وفي الأولاد بعد ذلك مراقبتهم عن الشرور والبلايا الجسميّة والروحيّة حتّىٰ يبلغوا الأشُدَّ والكمال.

قال عليّ عليه السلام: «لا يقولنّ أحدكم: اللّهم إنّي أعوذ بك من الفتنة. لأنّه ليس أحدٌ إلّا وهو مُشتمل على فتنة، ولكن من استعاذ فليستعذ من مُضلّات الفتن، قال

---

(١) الميزان ٩: ٥٥. (٢) العنكبوت ٢٩: ٢. (٣ و ٤) الميزان ٩: ٥٦.

الله تعالى: ﴿وأعْلَمُوا أَنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾(١ و٢).

الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عَدُوّاً لَكُمْ فَاحْذَرُوهُمْ وَإِنْ تَعْفُوا وَتَصْفَحُوا وَتَغْفِرُوا فَإِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ* إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ وَاللهُ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ* فَاتَّقُوا اللهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَاسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَأَنفِقُوا خَيْراً لِأَنْفُسِكُمْ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُوْلَئِكَ هُمْ الْمُفْلِحُونَ﴾(٣).

الآيات بعدما تنادي بأنّ المؤمن حقّاً هو المتوكّل علىٰ الله ـ فإنّه لا إله إلّا هو ـ تحكي عن واقع في الحياة الدنيا من أنّ بعض الأزواج ـ زوجاً أو زوجة ـ والأولاد عدوٌّ لكم يباعدونكم عن الله ويصدّونكم عن سبيل الله، كما أنّ بعضهم وليٌّ ومعاونٌ علىٰ سبيل الله والخير، فاحذروا العدوّ منهم واجتنبوهم في الأعمال والأفكار، ومع ذلك فاعفوا واصفحوا كثيراً من خطاياهم حتّىٰ تهنأ العيشة مهما أمكن، واغفروا لهم بعض ما يغفر، فإنّ الله غفور رحيم، وراقبوا أنفسكم في الزلّات الهالكة فإنّ الأموال والأولاد فتنة يختبر بهما الإنسان؛ إن استُخدما في سبيل الله والحقّ والخير فهو، وإلّا فهما نقمتان وعذابان لا نعمتان و زينتان، والله هو الموفّق والمعين وبيده تعالىٰ ملكوت كلّ شيء فنسأل منه الخير في كلّ ظرف وعلىٰ كلّ حال.

وبعبارة أُخرى: بما أنّ الوصف مشعِر بالعلّيّة، وبما أنّ ما يذكر في أواخر الآيات من أسماء الله وصفاته لايكون إلّا مع التناسب والارتباط بالأُمور

---

(١) الأنفال ٨: ٢٨.

(٢) نهج البلاغة (صبحي الصالح): ٤٨٣ ـ ٤٨٤، الرقم ٩٣، من حكم أميرالمؤمنين عليه السلام.

(٣) التغابن ٦٤: ١٤ ـ ١٦.

المبحوث عنها، فالآيتان اللّتان تخاطبان المؤمنين بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾، وتنتهيان بقوله تعالى: ﴿وَاللهُ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ ترشدان إلى أنّ تمام التعامل مع الأموال والأولاد لايكون إلّا بملاك إطاعة أوامر الله تعالى والانتهاء عن نواهيه والحذر عن الأزواج والأولاد العدوّ منهم، وكذا العفو والصفح والغفران عنهم، كلّ ذلك لايكون إلّا في طريق رضاه والاجتناب عن غضبه فإنّ ذلك مقتضى الإيمان بالله تعالى واليوم الآخر والاعتقاد بأنّ عنده أجرٌ عظيم، فتوجّه.

وقد عرفت منّا مراراً أنّ شأن النزول والمورد لايخصّص، فلا تختصّ الآيات بصدر الإسلام ومسألة الهجرة وعدم موافقة بعض الأزواج والأولاد، كما لايختصّ العفو والصفح بالذين هاجروا بعدما لم يهاجروا مع الأزواج والآباء كما لايخفى.

الثالثة: قوله تعالىٰ: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَاباً وَخَيْرٌ أَمَلاً﴾[1].

تخبر الآية عن واقع في حياة الإنسان مع التنبيه إلىٰ مسؤوليّته قِبال ذلك، وهو أنّ المال والبنين زينة الحياة الدنيا، والإنسان يتحلّىٰ ويتزيّن بهما، فإنّ الوالدين ـ بما لهما ولد ـ متحلّيان تجاه من لا ولد له وكذلك المالك، إلّا أنّه لاينبغي للانسان الاكتفاء بنفس التعلّق والتحلّي مالم يتعلّق بالغرض الأعلىٰ المساعد لشأن الإنسان، والباقيات الصالحات الجارية بعده المتمتع بها عباد الله ممّا عمله بماله وجهده بنفسه، من بناء المساجد والمدارس والمستشفيات وكلّ خير، وتربية الأولاد الصالحين العاملين بالخير المؤمنين بشرائع الله تعالىٰ الهادين عباده إلىٰ سبيل الحقّ والخير أو كتاب يهتدى به القارئ فيتقرّب إلى الله تعالىٰ... كلّ ذلك

---

(١) الكهف ١٨: ٤٦.

الباقيات خيرٌ عند ربّك ثواباً وأملاً من مال وبنين يقتصر علىٰ التزيّن بهما والتفاخر علىٰ عباد الله فإنّ ذلك جاهليّة وانحطاط.

والحاصل: أنّ الآية أيضاً بروحها تقضي علىٰ الإنسان بمسؤوليّة في الأموال والأولاد ووجوب رعايتهما في الحياة الدنيا، فكيف في الأُسرة والعيشة العائليّة؟

الرابعة: قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَى إِلَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحاً فَأُوْلَئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ الضِّعْفِ بِمَا عَمِلُوا وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ﴾[1].

الآية تؤكّد البحث السابق في سياق تحاور المستكبرين والمستضعفين لما رأوا العذاب فكلٌّ يرمي الآخر في سبب الضلال والهلاك، فإنّ المستضعفين يقولون للمستكبرين: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[2] فيجيبونهم بقولهم ﴿أَنَحْنُ صَدَدْنَاكُمْ عَنْ الْهُدَى بَعْدَ إِذْ جَاءَكُمْ بَلْ كُنتُمْ مُجْرِمِينَ﴾[3]. حتّىٰ ينتهي الكلام إلىٰ قول المترفين في مواجهة الأنبياء المنذِرين: ﴿نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَالاً وَأَوْلَاداً وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ﴾[4].

ففي المقام أمر الله تعالىٰ نبيّه صلى الله عليه وآله أن يقول للناس: ﴿إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ * وَمَا أَمْوَالُكُمْ﴾[5] الكثيرة ﴿وَلَا أَوْلَادُكُمْ﴾ العديدة ﴿بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَى إِلَّا مَنْ آمَنَ﴾[6] بالله تعالىٰ واليوم الآخر، فعلم أنّ ذلك بيد قدرته تعالىٰ يؤتيه من يشاء ويمنعه عمّن يشاء، وعمل في كلّ من المال والولد صالحاً؛ وعندئذٍ لهم جزاء الضعف بما عملوا وما هم بمعذّبين وهم في الغرفات آمنون. فإنّ من سنّ سنّة حسنة فله مثل من عمل بها. فالعامل في الأموال والأولاد صالحاً، كان له باقياً ممّا عمل، فيضاعف أجره باستمتاع

---

(١) سبأ ٣٤: ٣٧. (٢) سبأ ٣٤: ٣١. (٣) سبأ ٣٤: ٣٢.
(٤) سبأ ٣٤: ٣٥. (٥) سبأ ٣٤: ٣٦ ـ ٣٧. (٦) سبأ ٣٤: ٣٧.

الآخرين من باقياته الصالحات.

وعليه فالأموال والأولاد ـ بما هما ـ زينةٌ وتفاخر، ولكن بما استخدما في الأعمال الصالحة نعمةٌ وتعاون يتقرّب بهما العبد إلىٰ الله، اللّهمّ اجعل ذريّاتنا مسلمةً لك وبارك في أموالنا آمين.

الخامسة: قوله تعالىٰ: ﴿*يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللهِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ*﴾[١].

تعقّب الآية أيضاً البحث وتوقظ المؤمنين من غفلتهم والتهائهم بالأموال والأولاد عن ذكر الله تعالىٰ، أعاذنا الله من ذلك، فإنّ من توغّل في تعاطي الأموال والتفاخر بالأولاد يستدرج إلىٰ نسيان الله تعالىٰ وأوامره فيقترف الذنوب ويهوي إلىٰ الهلاك فأُولئك هم الخاسرون.

وفي المقام إذا أردنا أن نتبرّك بذكر روايات الباب وجدناها أكثر فأكثر سيّما في أبواب مقدّمات النكاح وكتاب التجارة، وحيث نعلم: «أنّ ما لا يدرك كلّه لا يترك كلّه»[٢] فآثرنا بعضها لجامعيّتها وتمام الكلام فيها في كتاب النكاح.

الأُولى: ما عن الصدوق (رحمه الله تعالى) مرسلاً: محمّد بن عليّ بن الحسين في عقاب الأعمال بسندٍ تقدّم في عيادة المريض[٣] عن النبيّ صلى الله عليه وآله قال: «من كان له امرأةً تؤذيه لم يقبل الله صلاتها ولا حسنةً من عملها حتّى تعينه وترضيه وإن صامت الدهر وقامت وأعتقت الرقاب وأنفقت الأموال في سبيل الله. وكانت أوّل من ترد النار ـ ثمّ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله ـ: وعلى الرجل مثل ذلك الوزر

---

(١) المنافقون ٦٣: ٩.
(٢) عوالي اللآلي ٤: ٥٨ ح ٢٠٧.
(٣) عقاب الأعمال: ٣٤٥، وسائل الشيعة ٢: ٤١٧، الباب ١٠ من أبواب الاحتضار ح ٩.

والعذاب إذا كان لها مؤذياً ظالماً... ومن صبر على سوء خلق امرأته واحتسبه أعطاه الله بكلّ مرّة يصبر عليها من الثواب مثل ما أعطى أيّوب عليه السلام على بلائه، وكان عليها من الوزر في كلّ يوم وليلة مثل رمل عالج، فإن ماتت قبل أن تعقبه وقبل أن يرضى عنها حشرت يوم القيامة منكوسة مع المنافقين في الدرك الأسفل من النار، ومن كانت له امرأة ولم توافقه ولم تصبر على ما رزقه الله وشقّت عليه وحمّلته ما لم يقدر عليه لم يقبل الله لها حسنة تتّقي بها النار، وغَضب الله عليها مادامت كذلك»[1].

فقه الحديث ظاهر، لابدّ لكلّ من الزوج والزوجة أن لا يؤذي أحدهما الآخر، وعلى كلّ منهما ترك الأذى وإشاعة أجواء الراحة والرحمة والودّ والمحبّة حتّى تصفى حياتهم،ولو كان في كلّ منهماشيء من سوء الأخلاق على الآخر أن يتحمّل ويحتسب بما أنّه رزقٌ رزقهالله إيّاه فيجزيهالله تعالى الثواب ولايكون الوزر عليه.

الثانية: ما في رسالة عليّ عليه السلام إلى الحسن عليه السلام أو محمّد بن الحنفيّة: «لاتُملّك المرأة من الأمر ما يجاوز نفسها فإنّ ذلك أنعم لحالها وأرضى لبالها وأدوم لجمالها فإنّ المرأة ريحانة وليست بقهرمانة، ولا تعد بكرامتها نفسها، واغضض بصرها بسترك واكففها بحجابك ولا تطمعها أن تشفع لغيرها فيميل من شفَعَت له عليك معها، واستبق من نفسك بقيّةً، فإنّ إمساكك عنهنّ وهن يرين أنّك ذو اقتدار خيرٌ من أن يرين حالك على انكسار»[2].

---

(١) وسائل ٢٠: ١٦٣ ـ ١٦٤، الباب ٨٢ من أبواب مقدّمات النكاح ح ١، عن عقاب الأعمال: ٣٣٥ و٣٣٩.

(٢) الكافي ٥: ٥١٠ ح ٣، وفيه: وأرخى لبالها، وعنه وسائل الشيعة ٢٠: ١٦٨، الباب ٨٧ من أبواب مقدّمات النكاح وآدابه ح ١.

وفي رواية الصدوق: «فدارها على كلّ حال وأحسن الصحبة لها ليصفو عيشك»[١].

وأمّا فقه الحديث فظاهرٌ من تحديد شعاع الاختيارات الّتي تعطىٰ للمرأة في الحياة الأُسريّة، وأنّ ما يرتبط بنفسها لابدّ أن يُجعل باختيارها فتملك العمل فيها حسب ميلها فإنّها ريحانة، ويترتّب على ذلك الآثار الروحيّة من حالاتها وراحة بالها وتصفية جمالها، ثمّ النهي عن التعدّي على كرامتها فلايجوز تحقيرها وتوهينها، ثمّ التكليف بتزيين الزوج نفسه لزوجته حتّى لا تنظر إلى غيره ويكفيها مباشرته إيّاها، فتحتجب بحجابه فإنّهنّ ﴿لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾[٢]، وأدقّ من ذلك كلّه الفقرة الأخيرة الّتي تشير إلى دقّة تصرّف الزوج بحيث لا تطمع الزوجة أن تشفع غيره إيّاها ترجو وتتمنّى أن تكون زوجة غيره فيميل ذلك الغير بغير اطّلاعه عن ذلك التمنّي معها عليك ويتعاونان على خلافك، فعليك السبقة في ذلك لئلّا تُشكل عليك مثل هذه الأُمور، والسبقة لا تمكن إلّا بنفسك دون إمساكك، ورؤية المرأة زوجها بل رأيها بالنسبة لزوجها إذا كان ذا اقتدار خيرٌ من أن ترى حاله على انكسار.

ونعوذ بالله من شرّ النفس وشرّ الشيطان فقد شاهدنا ملفّات عديدة في السلطة القضائيّة من ذلك النوع.

وقريب ممّا ذكرنا رواياتٌ كثيرة سيّما في غفران ذنبها والغمض عن خطأها

---

(١) من لايحضره الفقيه ٤: ٣٩٢ ح ٥٨٣٤، وعنه وسائل الشيعة ٢٠: ١٦٩، الباب ٨٧ من أبواب مقدّمات النكاح وآدابه ح ٣.

(٢) البقرة ٢: ١٨٧.

المعدّ خلال حقوقها على الرجل فراجع[١].

ولنختم هذا البحث بما رواه محمّد بن مسلم، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: أوصاني جبرئيل بالمرأة حتّى ظننت أنّه لاينبغي طلاقها إلّا من فاحشةٍ مُبيّنة»[٢].

(١) أُنظر: وسائل الشيعة ٢٠: ١٦٩، الباب ٨٨ من أبواب مقدّمات النكاح وآدابه.
(٢) وسائل الشيعة ٢٠: ١٧٠، الباب ٨٨ من أبواب مقدّمات النكاح وآدابه ح ٤.

الفصل الثالث

المؤمن وعشيرته

وفيه آيات:

الأُولىٰ: قوله تعالىٰ: ﴿*فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ* أُوْلَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعْمَى أَبْصَارَهُمْ*﴾[1].

سياق الكلام في الآيات البحث عمّا يلج في صدر الذين إذا نزلت سورة محكمة وذكر فيها القتال ينظرون إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله بما في قلوبهم من مرض نظر المغشيّ عليه خوفاً من الموت فيعسون تمنيّاً، وعندئذ تسألهم الآية إقراراً هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ عن القتال وتركتم الجهاد في سبيل الله ﴿*أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ*﴾ بما تتوهّمون وتظنّون ﴿*وَ*﴾ أن ﴿*تُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ*﴾ الذين أسلموا لما أُنزل واعتقدوا بالحقّ فجاهدوا في سبيل الله. ثمّ تحكم عليهم بفسادهم في الأرض بنفس التولّي عن الجهاد فينتشر الفساد، أو بعمل آخر يوجب ذلك، وبقطعهم

---

(١) محمّد ٤٧: ٢٢ - ٢٣.

الأرحام، بأنّ عليهم لعنة الله فأصمّهم وأعمىٰ أبصارهم، وكان علىٰ قلوبهم أقفال، ولو تدبّروا القرآن لما كانوا يفسدون في الأرض ولما قطعوا الأرحام، ولما انصرفوا عن القتال.

والآية ـ كما ترىٰ، خلال البحث الواسع النطاق بالنسبة إلىٰ ما نحن فيه ـ تفيد بأصرح من التصريح حرمةَ قطيعة الرحم، ولزوم المعاشرة والمواصلة مع الأقارب والأرحام علىٰ المعروف المتداول بين الأُمّة المسلمة لا بين الناس مطلقاً؛ فيختصّ بغير المحرّم أو ما أفضىٰ إلىٰ ترك الواجب؛ وبذلك يتشخّص مصداق الوصل المأمور به ويتعيّن أجلىٰ المصاديق في الآيات الآتية الّتي تُشير إليه بقوله: ﴿وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ﴾ كما ستعرف إن شاء الله، وقد فسّرته السّنة بصلة الرحم، وزالت الشبهة بحمد الله تعالىٰ والمنّة.

الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿الَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ اللهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُوْلَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾[1].

تعدّ الآية خلال أوصاف الفاسقين أنّهم الذين ينقضون عهد الله وميثاقه الّذي عاهدوه تعالىٰ بقولهم: «آمنّا» بعد ما ﴿سَمِعْنَا مُنَادِياً يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ﴾[2] المقتضي لرعاية حدود الله تعالىٰ وأحكامه، فيتركون الواجبات أو يقترفون المحرّمات ولو ببعضها، وكذلك يقطعون ما أمر الله به أن يوصل، وحيث إنّ ذلك القطع غير نقضهم عهد الله ظاهراً فهو غير ترك أوامر الله تعالىٰ أو ارتكاب نواهيه العباديّة أو تجاوز حدوده وشرائعه الحكوميّة، ومقارنته بالفساد في الأرض ترشد إلىٰ انّه هو قطيعة الرحم، كما صرحت به الآية الأُولىٰ، وإن كان علىٰ

---

(١) البقرة ٢: ٢٧.

(٢) آل عمران ٣: ١٩٣.

وجه أجلىٰ المصاديق وبقاء المفهوم علىٰ سعته. والمنافق هو الّذي يقطع ما أمر الله به أن يوصل من الرّحم أو إخوة المؤمنين أو المرابطين والمجاهدين أو العلماء العاملين أو غيرهم ممّن هم المطلوب صلتهم بأدلّتها المستقلّة كما هو ظاهر.

فالذين يقطعون الأرحام هم الخاسرون أيضاً فإنّ الفاسقين هم الخاسرون، فتدلّ الآية علىٰ حرمته ولزوم صلتهم كصلة غيرهم ممّن أمر الله به أن يوصل.

الثالثة: قوله تعالىٰ: ﴿*وَالَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهْدِ اللهِ وَلَا يَنقُضُونَ الْمِيثَاقَ * وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ * ... * وَالَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ اللهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُوْلَئِكَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ*﴾[1].

سياق الآيات في بيان أحوال الناس واتباعهم الحقّ أو الباطل من أنّ الذين استجابوا لربّهم لهم الحسنىٰ والذين لم يستجيبوا لهم سوء الحساب ومأواهم جهنّم وبئس المهاد، فلا يستوي الأعمىٰ والبصير، أفَمَن يعلم أنّما أُنزل اليك من ربّك الحقّ كمن هو أعمىٰ ولا يعلم شيئاً، لايستوون، وإنّما يتنبّه بذلك ويتذكّر أُولو الألباب، وهم الذين يوفون بعهد الله فيعملون بما عليهم ولا ينقضون الميثاق مع ربّهم عند قولهم ﴿*بَلَى*﴾ جواباً عن السؤال: ﴿*أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ*﴾[2] وقولهم: «آمنّا» كما قلنا[3]، وهم الذين يصلون ما أمر الله به أن يوصل ويخشون ربّهم بالغيب ويخافون سوءَ الحساب، وهم الذين صبروا ابتغاء وجه ربّهم دون رضا الناس والشهرة والشهوة، وأقاموا الصلاة علىٰ صلبها من غير اكتفاء بإتيانها بأنفسهم فقط، وأنفقوا ممّا رزقهم الله سرّاً وعلانيّة ويدرؤون بإتيان الحسنة سوء السيّئة إن زلّوا

---

(١) الرعد ١٣: ٢٠ ـ ٢٥. (٢) الأعراف ٧: ١٧٢. (٣) مرّ آنفاً.

إليها أحياناً. فأُولئك لهم عقبىٰ الدار من جنّات عدن يدخلونها ومن صلح من آبائهم وأزواجهم وذريّاتهم والملائكة يدخلون عليهم من كلّ باب، سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبىٰ الدار.

اللّهمّ اجعلني من الصابرين لوجهك وأدخلني معهم جنّات عدنٍ برحمتك ورضوانك وإن لم أكن من اللائقين لِلطفك ولكنّي من اللاجئين ببابك.

ثمّ تؤكّد الآيات البحث من الناحية السلبيّة أيضاً وأنّ الذين ينقضون عهد الله فلا يعملون بما عليهم من مقتضىٰ الإيمان ـ كما عرفت ـ ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون في الأرض أولئك لهم اللعنة ولهم سوء الدار.

ومن المعلوم أنّ الذين يصلون أو يقطعون ما أمر الله به أن يوصل هو غير الوفاء بعهد الله أو نقض ميثاقه من إتيان الأوامر وترك النواهي أو بالعكس، وذلك بمقتضىٰ العطف كما عرفت، وأجلىٰ مصاديقه قطيعة الرحم وصلته مع بقاء المفهوم المطلوب علىٰ سعته، فينطبق علىٰ غيره أيضاً ممّا عرفت.

فالآيات بلسانها الإيجابي والسلبي (من طرفين) تفيد أنّ الواجب علىٰ المؤمن بالله واليوم الآخر مواصلة أرحامه وعشيرته ومرافقتهم ومراودتهم بالمعروف من غير فصل وعزل وتفاخر وإن كانوا مختلفين علىٰ أساس شؤون الأموال والمناصب الدنيوية، فإنّ الله هو الّذي يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر ﴿... وَفَرِحُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا مَتَاعٌ﴾ (١ و ٢).

---

(١) الرعد ١٣: ٢٦.

(٢) وكذلك يدلّ على المطلوب إطلاق ذي القربىٰ في قوله تعالىٰ: ﴿وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ...﴾ (الإسراء ١٧: ٢٦) وقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى...﴾ (النحل ١٦: ٩٠) فإنّ المراد حسب ظاهر السياق مطلق أقرباء الإنسان ولا ينافي التطبيق بعنوان ←

ومن المعلوم أنّ صلة من يجب صلته لاتكون إلّا بتقديم العون له رجاء الآخرة بإرشاده وتقويمه وسدّ احتياجاته، فعلىٰ كلّ مؤمن مواصلة أرحامه وعشيرته بما يوجب خيرهم وسعادتهم في الدارين. وفّقنا الله وإيّاكم إن شاء الله.

الرابعة: قوله تعالى: ﴿*يَأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً وَاتَّقُواْ اللهَ الَّذِى تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً*﴾[1].

الآية بعد الأمر بتقوى الربّ الّذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبثّ منهما رجالاً كثيراً ونساءً، تأمر ثانية بتقوى الله الّذي يتساءلون به ويتوسّطونه في طلب حاجاتهم بعضهم من بعض، يقول أحدهم: أُنشدك بالله تعالى إفعل لنا كذا، أو أقسم بالله أن تعمل كذا، وكذلك الأرحام والأقرباء يتوسطّونهم في تساؤلاتهم ويقولون: أُنشدك بأبيك أو اُمّك أو أخيك واُختك ويسمّون من هو أحبّ لدى المسؤول عنه، أو يقسمون بهم لو قلنا بعطف الأرحام إلى ضمير المجرور وأنّه منصوب محلّاً.

ولو قلنا بعطفها إلى الله فيكون المعنى اتّقوا الأرحام كما عن بعض[2]، وعلى كلا الوجهين لا إشكال في أنّ المراد من الأرحام، الأقرباء كما في قوله تعالى: ﴿*وَأُوْلُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ*﴾[3]، ولا معنى لتقواهم إلّا ملاحظة جانبهم

← المصداق علىٰ قرابة الرسول ﷺ فإنّ سعة نطاق المفهوم غير المراد في إبقائه مصداقاً كما تعلم سيّما في لسان القرآن.

(١) النساء ٤: ١.

(٢) كما ذكر في تفاسير الخاصّة والعامّة، مجمع البيان ٤: ١، وتفسير الجلالين: ١٠٢.

(٣) الأحزاب ٣٣: ٦.

ورعايتهم في عين الله فإنّه كان عليكم رقيباً.

ومرجع ذلك إلى الاتّصال بهم ومرافقتهم ومعاونتهم فكأنّه تعالى أمر بصلتهم ولايجوز قطع ما أمر الله به أن يوصل، ويتمّ ذلك بما ورد في الآية عن أبي عبدالله عليه السلام جواباً لسؤال جميل بن درّاج، وفي رواية أبي بصير:

محمّد بن يعقوب، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل ابن درّاج قال: «سألت أبا عبدالله عليه السلام عن قول الله عزّوجلّ: ﴿وَاتَّقُواْ اللهَ الَّذِى تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً﴾ قال: فقال: هي أرحام الناس، إنّ الله أمر بصلتها وعظّمها، ألا ترى أنّه جعلها منه»(١).

وعن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن القاسم بن يحيى، عن جدّه الحسن بن راشد، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «قال أميرالمؤمنين عليه السلام : صلوا أرحامكم ولو بالتسليم إنّ الله يقول: ﴿وَاتَّقُواْ اللهَ الَّذِى تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً﴾»(٢).

ولنتبرّك بحديثين في الباب:

١ ـ محمّد بن يعقوب، عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن مالك بن عطية، عن أبي عبدالله عليه السلام ، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «في كتاب عليّ عليه السلام : ثلاثة لايموت صاحبهنّ أبداً حتّى يرى وبالهنّ: البغي، وقطيعة الرحم، واليمين الكاذبة يبارز الله بها، وإنّ أعجل الطاعة ثواباً لصلة الرحم، وإنّ القوم ليكونون فجّاراً فيتواصلون فتنمى أموالهم ويثرون،

(١) وسائل الشيعة ٢٢: ٥٣٣، الباب ١٧ من أبواب النفقات ح ١.
(٢) وسائل الشيعة ٢١: ٥٣٩، الباب ١٩ من ابواب النفقات ح ٢.

وإنّ اليمين الكاذبة وقطيعة الرحم ليذران الديار بلاقع من أهلها وتنقل الرحم، وإنّ نقل الرحم انقطاع النسل»[١].

٢ ـ وعنه عن أحمد بن عثمان بن عيسى، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبدالله عليه السلام في حديث قال: «قلت له: إنّ إخوتي وبني عمّي قد ضيّقوا عليَّ الدار وألجأوني منها إلى بيتٍ، ولو تكلّمتُ أخذت ما في أيديهم، قال: فقال لي: اصبر فإنّ الله سيجعل لك فرجاً، قال: فانصرفت ووقع الوباء في سنة إحدى وثلاثين فماتوا والله كلّهم، فما بقي منهم أحد، قال: فخرجت، فلمّا دخلت عليه قال: ما حال أهل بيتك؟ قال: قلت: ماتوا كلّهم، فقال: بما صنعوا بك وبعقوقهم إيّاك وقطع رحمهم بتروا، أتحبّ أنّهم بقوا وأنّهم ضيّقوا عليك؟ قال: قلت: إي والله»[٢].

وغيرها من روايات الباب، فراجع.

وغير ذلك من الروايات الدالّة على أنّ صلة الرحم تزيد في العمر وتزكّي الأعمال وتنمي الأموال وتيسّر الحساب وتحسنُ الخُلق وتسمح الكفّ وتطيّب النفس وتزيد في الرزق كما في رواية إسحاق بن عمّار[٣] وأبي حمزة[٤] وغيرهما[٥].

ومحصّل ما يستفاد من الآيات والروايات استحباب صلة الرحم بل وجوبه شرعاً وحرمة قطعه كذلك، من غير لحاظ الفقر والغنى والجاه والمقام حتّى الكفر

---

(١) وسائل الشيعة ٢١: ٤٩٢، الباب ٩٥ من أبواب أحكام الأولاد ح ١.
(٢) الكافي ٢: ٣٤٦ ـ ٣٤٧ ح ٣.
(٣) وسائل الشيعة ٢١: ٥٣٦ و٥٣٥، الباب ١٧ من أبواب النفقات ح ١٢ و١٠.
(٤) وسائل الشيعة ٢١: ٥٣٦ و٥٣٥، الباب ١٧ من أبواب النفقات ح ١٢ و١٠.
(٥) وسائل الشيعة ٢١: ٥٣٣، الباب ١٧ من أبواب النفقات.

والإيمان، وما قد يترتّب عليها من التأثير والتأثّر في الإعانة على التقوى أو على الإثم أو الإحسان ورفع حاجة المؤمن وعدمه حتّى في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من العناوين الّتي لها أحكام في الشرع مستقلّةً غير دخيلة في موضوع الحكم هنا، ولدى التعارض فالمحكم هو قاعدة الأهمّ فالأهمّ.

وأمّا حدّ الرحم بعد أن عرفت أنّها شأن عرفيّ لم يذكر لها في الشرع حدّ، فالظاهر أنّ المتيقّن طبقات الورثة، وإن كان قد أُشير في رواية حسن بن عليّ الوشاء، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، عن آبائه، عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنّها إلى أربعين أب[1].

(١) وسائل الشيعة ٢١: ٥٠٧، الباب ١٠٨ من أبواب أحكام الأولاد ح ١.

الفصل الرابع
المؤمن وشعبه

وفيه أقسام:

الف ـ في علاقة أمير المؤمنين ووليّهم معهم (أي في علاقة القائد الإسلامي بشعبه وأُمّته)

وفيه آيات:

الأُولىٰ: قوله تعالىٰ: ﴿*وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ * وَاخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ * فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تَعْمَلُونَ * وَتَوَكَّلْ عَلَى الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ*﴾ (١) و(٢).

---

(١) وقريب من ذلك في عناصره الأخلاقيّة بل العمليّة قوله تعالىٰ: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ (آل عمران ٣: ١٥٩)، وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجاً مِّنْهُمْ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَاخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ (سورة الحجر ١٥: ٨٨) والآية كما ترىٰ تشتمل علىٰ ناحيتي السلب والإيجاب من تولّي المؤمنين وخفض الجناح لهم وتبري الكفّار من تركهم وعدم النظر إلىٰ مسراتهم أو الحزن في مصائبهم.

(٢) الشعراء ٢٦: ٢١٤ ـ ٢١٧.

الآيات وان كانت تخاطب النبي الأكرم رسول الله ووليّه صلى الله عليه وآله الأولىٰ بالمؤمنين من أنفسهم، فتأمره بإنذار عشيرته الأقربين وخفض الجناح للمؤمنين الطائعين والتبرّي من أعمال العاصين المخالفين مع التوكّل علىٰ الله العزيز الحكيم في إرشاد الناس وهداية المؤمنين، ولكن ذلك لا يختصّ بنفسه الشريفة بل لكلّ منذر هاد، فعلىٰ وليّ المؤمنين وأميرهم في كلّ زمان إنذار الأقربين منه وأُسرته وعشيرته أوّلاً، والتوسّع في النطاق شيئاً فشيئاً حتّىٰ يكون الدين كلّه لله، ولا يكون علىٰ الأرض من المشركين ديّار، وإن كان الله تعالىٰ هو الهادي لمن يشاء.

وكذلك علىٰ كلّ زعيم ورئيس منصوب من قِبلهم الدعوة والإرشاد أوّلاً وخفض الجناح للمؤمنين بالله تعالىٰ واليوم الآخر بمرافقتهم في شتّىٰ شؤون العشرة والتبرّي من المعاندين المخالفين[1] لئلّا يضرّوا المؤمنين شيئاً، فعليه محافظتهم عن شرورهم بأيّ وجه ولو بالمقاتلة والمدافعة حسب المقتضيات في كلّ شأن من شؤون الأُمة ومنها ثقافتهم واقتصادهم و غيرهما...

الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾[2].

تأمر الآية الهادين المنذرين العلماء والمسؤولين الزعماء العاملين، بالدعوة إلىٰ سبيل الله وكلّ خير وصلاح من طريق الحكمة وبيان المصالح والمضارّ للناس وإفهامهم الحقائق السارية في الدنيا والآخرة علىٰ أساس الفطرة والكون حسب

---

(١) كما يشير إلىٰ ذلك بتعبير آخر في قوله تعالىٰ: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ (الأعراف ٧: ١٩٩).

(٢) النحل ١٦: ١٢٥.

ما تدركه مداركهم، لمن كان أهلاً للبرهان والاستدلال علىٰ الأُمور إثباتاً ونفياً، وبعده الوعظ والنصح لتوضيح المطلوب وتنظير المبحوث عنه، علىٰ وجه يَحُسُّ المؤمن التابع أنّه لازم الرعاية مباشرة أو غير مباشرة، فيتبع الخير والسعادة وينالها؛ وذلك لمن لا يدرك البرهان وهم أكثر نفراً. وبعد ذلك الدعوة بطريق الجدال الحسن وإفحام الخصم ممّا يتسلّمه من قبل حتّىٰ ينتهي إلىٰ قبول الحق عملاً، ولا أقل من إسكاته ومنعه عن إغراء الآخرين وإغوائهم بأراجيفه الباطلة الذاهبة جفاءً، وإن لم يهتد بنفسه، فإنّ الله يهدي من يشاء إلىٰ صراط مستقيم. كلّ ذلك لمن يخاصم الحقّ عناداً سواءً كان ممن يدرك البرهان أو لا، فإنّه لا يقبل النصح،ولكن الجدال على وجه حسن لينتج الخير ويهدي إلىٰ الحقّ والفضيلة لا أن يغضبه ويضطره فيكون سكوته لا عن اقتناع، فينتظر الفرصة ليعمل علىٰ خلاف الحق ويضلّ الناس عن سبيله.

والجدال بوجه حسن آخر طرق الإرشاد والهداية لمن لم يتّعظ ولم يقبل الاستدلال ـ أدركه أو لا ـ فإنّ العلم والإدراك غير تسليم النفس، والعمل.

فالآية تدلّ علىٰ أنّ وظيفة أولياء الأُمور وأمراء المؤمنين وهم أوّل الدعاة وأحقّهم والأوجب عليهم، الدعوة إلىٰ سبيل الله وإرشاد الناس إليه تعالىٰ لتكون عيشتهم عيشة إسلاميّة إنسانيّة، كلّاً حسب ما يناسبه بإحدىٰ الطرق الممكنة من الحكمة والموعظة الحسنة والجدال الأحسن[1].

ومع الأسف فإنّ الحكّام المعاصرين في بلادنا، الجائرين علىٰ مواطنينا

---

(١) ولا يتم عندنا ما عن الفيض ﷺ من عطف الموعظة الحسنة علىٰ البرهان بياناً فيكون الجدال موعظة غير حسنة ومنع الجدال مطلقاً. كما في المحجة البيضاء (١: ٣٣٦).

يستمدون من كلّ إمكاناتهم لتحكيم مبادئ ظلمهم ونشر الأراجيف وتوسعة المنكرات في طريق محو الإسلام والقرآن باسمهما، وأهلُ العلم وولاة الحقّ مظلومون شهداء مسجونون غرباء مُبعدون عن كلّ إرشاد وإنذار محرومون[١]، فصبّ الله علىٰ أعدائه سوط عذابه وعجّل فرج وليّه عليه السلام ونوّابه إن شاء الله تعالىٰ.

أضف إلىٰ ما ذكر في المقام ما فصّلناه في كتاب القضاء[٢]، من وجوب الحكم بما أنزل الله ورعاية حقوق الناس، وكذلك ما ذكرناه في كتاب الولاية[٣] من حدود الوالي من التصرّف في مصالح الأُمّة دون المضارّ، كلّ ذلك حتّىٰ تكون الأُمّة خيراً تَجذِبُ كلّ مخالف إليها ليحلّ فيها ويكون منها ويكون الدين كلّه لله. وإن متابعة هذا الهدف لهو من أعظم وظائف وليّ المؤمنين وأميرهم وفّقهم اللّه لذلك إن شاء اللّه.

ب ـ في علاقة المؤمنين مع وليّهم وأميرهم (الشعب والقائد)

في البحث مضافاً إلىٰ آيات الطاعة[٤] الدالة علىٰ وجوب الرجوع الى ولاة الحقّ واتّباعهم في سبيل الخير وتوسعة الحقّ وإعلاء كلمة الله تعالىٰ ومحو كلمة الشيطان، وكذا الآيات الدالّة علىٰ جواز تصرّف الولاة في شؤون المؤمنين علىٰ حدّ الولاية، وأنّ علىٰ المؤمنين قبول ذلك ـ كما فصّلناه في كتاب القضاء[٥]

---

(١) كان ذلك قبل انتصار الثورة الإسلاميّة في إيران.

(٢) في ج ١ في كتاب القضاء، الفصل الأوّل، ذيل الآية الثالثة.

(٣) أشرنا اليها في كتاب الولاية (ج ١، ٥ ـ ولاية الله ورسوله ـ ولاية أُولى الأمر)، وأشبعنا الكلام عنها في رسالتنا «بحثٌ حول الإمامة».

(٤) أشرنا اليها في كتاب الولاية (ج ١، ولاية أُولي الأمر)، وأشبعنا الكلام عنها في رسالتنا «بحثٌ حول الإمامة».

(٥) تقدّم في ج ١ في كتاب القضاء، الفصل الثاني: من هو الحاكم؟ وما شروطه.

والولاية[١] ـ وزائداً علىٰ آيات الخمس و الزكاة الدالّة علىٰ وجوب أداء سهم من الأموال ليصرفه الوليّ في سدّ احتياجات الأُمّة علىٰ ما فصّلت في محالّه.

زائداً علىٰ ذلك كلّه، في المقام آيات نشير إليها إن شاء الله.

الأُولىٰ: قوله تعالىٰ: ﴿*بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ* يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ * إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ أُولَئِكَ الَّذِينَ امْتَحَنَ اللهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَى لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ* إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ * وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْراً لَهُمْ وَاللهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ*﴾[٢].

تخاطب الآيات المؤمنين وتنهاهم عن التقديم بين يدي الله ورسوله بمعناه المطلق، فليس لهم تقديم رأيهم ونظرهم علىٰ أحكام الله تعالىٰ وحدوده في شيء، وعلىٰ آراء رسول الله صلى الله عليه وآله في أوامره الحكوميّة. قال تعالىٰ: ﴿*مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ ...*﴾[٣] وقال تعالىٰ: ﴿*... أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ...*﴾[٤] وفي آيات كثيرة، كما عرفت من قبل. ثمّ تؤكد الآيات الأمر بإيجاب تقوىٰ الله، فإنّ الله تعالىٰ سميعٌ لكلّ ما تقولون ـ وافق قولَ الله تعالىٰ ورسوله أو خالف ـ عليمٌ بما تعملون كذلك.

ثمّ تخاطبهم أيضاً فتنهاهم عن رفع صوتهم فوق صوت النبيّ صلى الله عليه وآله وهم بمحضره يتفوّهون، كما تنهاهم عن الجهر بالقول له كجهر بعضهم بعضاً، فإنّ ذلك

---

(١) تقدّم في ج ١، الفصل الثاني، ٥ ـ ولاية الله ورسوله ـ ولاية أُولى الأمر.

(٢) الحجرات ٤٩: ١ ـ ٥.

(٣) النساء ٤: ٨٠.

(٤) النساء ٤: ٥٩.

يحبط عملهم، فعليهم ابتغاء التوسيط بين الجهر والإخفات حال الكلام في محضره الشريف فَإِنَّ الذين يغضّون أصواتهم عند رسول الله أُولئك الذين امتحن الله قلوبهم للتقوىٰ وظهر أنّهم متّقون مراعون شأن رسول الله صلى الله عليه وآله وأمر الله تعالىٰ فيه، فلهم مغفرةٌ وأجرٌ عظيم بما كانوا يعملون. وفي المقام تؤدّب المؤمنين أيضاً بالقول ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ * وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْراً لَهُمْ وَاللهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ عمّا مضىٰ من ندائهم الرسول من وراء الحجرات.

وعندنا الآيات وإن كانت واردة في رسول الله صلى الله عليه وآله، وفي أشخاص معيّنين مثل ثابت بن قيس الّذي كان جهوريّ الصوت فالتزم بيته بعدما سمع الآية وتوهّم أنّه من أهل النار، فأرسل إليه رسول الله صلى الله عليه وآله وقال له: إنّك من أهل الجنّة ما كنت تريد تخفيف الرسول صلى الله عليه وآله. فخفض صوته بعد ذلك لدى الكلام مع الرسول صلى الله عليه وآله[1].

ومثل بني تميم الذين جاءوا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله لتحرير أُسرائهم وهو راقد قبيل الظهر فنادوه من وراء الحجرات (خلف الجدار وقدّام الأبواب) فتأذّى رسول الله صلى الله عليه وآله، كما فصّل في التفاسير[2].

لكنّك عرفت مراراً أنّ المورد لا يُخصّص فالآيات كأنّها تؤدّب المؤمنين في معاشراتهم مع ولاتهم وأُمرائهم ابتداءً بالرسول صلى الله عليه وآله ومروراً بالأئمة الهداة المعصومين عليهم السلام وانتهاءً بالمنصوبين من قِبلهم... العلماء العاملين ووكلائهم العامّة

---

(١) تفسير البحر المحيط ٨: ١٠٦، مجمع البيان ٩: ١٣٠.

(٢) مجمع البيان ٩: ١٢٩، الدرّ المنثور ٦: ٨٣ ـ ٨٤.

والخاصّة؛ فعلىٰ المؤمنين إطاعتهم والانقياد لهم في أوامرهم الحكوميّة بعد الاستماع والعمل بالأوامر الإلٰهيّة، كما أنّ عليهم أداء الفرائض والحقوق الماليّة إليهم في كلّ عصر حتّىٰ يتمكّنوا من تنفيذ حدود الله وإعلاء كلمته العليا. وكذلك عليهم ـ حال الكلام معهم ـ مراعاة الأدب من خفض الصوت وترك الجهر أو استعمال كلمات ركيكة فلا تكون مكالمتهم معهم بما هو المتداول بين أنفسهم لغةً وصوتاً، كما أنّ عليهم ترك النداء من وراء الحجرات، والصبر حتّىٰ يخرجوا إليهم عند قصد زيارتهم، فإنّ ذلك كلّه خيرٌ لهم والله تعالىٰ غفورٌ عمّا مضىٰ رحيمٌ عليكم فيما يأتي.

الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿*لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضاً...*﴾[1].

صدر الآية كذيل السابقة تنهى المؤمنين عن نداء الرسول صلى الله عليه وآله كدعاء سائر الناس بما هو المتعارف بينهم في نداءاتهم فلا يقولوا: يا محمّد! يابن عبدالله! بل عليهم أن ينادوه بمثل: يارسول الله! أو يانبيّ الله! فلابدّ من ملاحظة السماحة والعظمة بالأدب حسب الصوت والكلمة بأن تكون الألفاظ واللغات المستعملة في نداء الرسول، وكلّ وليّ وأمير إلٰهي، بل كلّ شريف، بما يناسب المقام حسب مراتبهم ودرجاتهم، وكذا من جهة الصوت لابدّ من التعديل والغضّ بخفضه بالنسبة إلىٰ دعاء الناس بعضهم بعضاً، وقال لقمان لابنه وهو يعظه: ﴿*...وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ...*﴾[2] كما سيأتي إن شاء الله.

فلايتمّ ما قيل: إنّ المراد أن لا تجعلوا دعوة الرسول كدعوة بعضكم بعضاً، فإنّه يدعو إلى الله تعالى بالوحي وأنتم تدعون إلى الدُّنيا وإلى أنفسكم بما تتوهّمون.

---

(١) النور ٢٤: ٦٣.

(٢) لقمان ٣١: ١٩.

كما لايتمّ ما قيل: إنّ المراد أن لا تجعلوا دعاء الرسول عليكم كدعائكم بعضكم على بعضٍ، فإنّه ﷺ مستجاب الدعوة دونكم[١]. فإنّ مثل تلك المعاني لايساعد عليها السياق حتّى ذيل نفس الآية الشريفة من قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذاً...﴾[٢] الآية.

الثالثة: قوله تعالىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاهُ وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا وَلَا مُسْتَأْنِسِينَ لِحَدِيثٍ إِنَّ ذَلِكُمْ كَانَ يُؤْذِي النَّبِيَّ فَيَسْتَحْيِي مِنْكُمْ وَاللهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعاً فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللهِ...﴾[٣].

تنادي الآية المؤمنين وتخاطبهم، فتنهاهم عن دخول بيوت النبي ﷺ من غير إذن أوّلاً، وإذا دخلوا مع الإذن وكان ذلك للطعام فلا يكونوا ناظرين لإناه، أي منتظرين وقت الإطعام وزمن ورود ظروف الطعام وأوانيه فلا يدخلوا البيت قبل تهيّئة الطعام وطبخه ونضجه متحينين حين الطعام.

فإنّ «الإنا» كما عن أهل اللغة[٤] الوقت والساعة، جمعه «الآناء» قال تعالى:

---

(١) أُنظر: مجمع البيان ٧: ١٥٨. (٢) النور ٢٤: ٦٣. (٣) الأحزاب ٣٣: ٥٣.

(٤) قال الراغب في المفردات (ص ٢٩، مادّة «أنا»): آناء الليل ساعاته، الواحد إنَى وأنَى ﴿يَتْلُونَ آيَاتِ اللهِ آنَاءَ اللَّيْلِ﴾.

وقال في القاموس: انو من الليل: ساعة، أنى الشيء أنياً وأناءً وإنى بالكسر كغنيً: حان وأدرك والاسم: الإناء كسحاب جمع آنية وأوان وإنى الجحيم انتهى حرّه فهو آنٍ الخ (٤: ٣٠١، مادّة «أنو وأنى».

وقال في المعجم الوسيط (١: ٣١، مادّة «أنى»): انَى ـ أنياً وإنىً وأناة: حان وقرب، يقال أَنّىٰ لك أن تفعل، وألم يأن لك أن تفعل، وأدرك ونضج يقال: انتظر إنى الطعام، وفي التنزيل: ﴿غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاهُ...﴾ الآناء: ساعات الليل. مفرده: أنْىٌ. وقريب منهم مقالة سائر أهل اللغة.

﴿يَتْلُونَ آيَاتِ اللهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ﴾[١]، ومثل ذلك قال أكثر المفسّرين[٢]، والنظر إذا لم يتعدّ بحرف، كان بمعنى الانتظار والترقّب فإذا قيل: نظر إلى الشيء أي أبصره بعينه وفي الشيء أي تدبّر وفكّر، ولفلان أي صوّت له رأياً وأعانه، وشيئاً أي ترقّبه وانتظر فيعود معنى قوله تعالى: ﴿غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاهُ﴾، أي غير منتظرين حين ورود الطعام وساعة الإطعام بإتيان الإناء وظروف الأطعمة والأشربة.

ولايتمّ ما توهّمه المفسّر المعاصر في أحسن الحديث[٣] وقاموس لغة القرآن من نسبة الغلط والاشتباه إلى العلّامة صاحب الميزان فإنّ قوله: غير منتظرين لورود إناء الطعام ليس إلّا الانتظار لوقت الإطعام وذكر الإناء بالهمزة في المقامين لايكون تفسيراً لإناه بالهاء، كما لا يخفى.

---

(١) آل عمران ٣: ١١٣.

(٢) قال الزمخشري في الكشاف (٣: ٥٥٤): ﴿غَيْرَ نَاظِرِينَ﴾ حالٌ من ﴿لَا تَدْخُلُوا﴾، وقع الاستثناء على الوقت والحال معاً كأنّه قيل: لا تدخلوا بيوت النبيّ ﷺ إلّا وقت الإذن، ولا تدخلوها إلّا غير ناظرين، وهؤلاء قوم كان يتحيّنون طعام رسول الله ﷺ فيدخلون ويقعدون منتظرين لإدراكه... إلى قوله: وقيل إناه: وقته، أي غير ناظرين وقت الطعام وساعة أكله، الخ.

قال الأُستاذ في الميزان (١٦: ٣٣٧): ﴿غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاهُ﴾: أي غير منتظرين لورود إناء الطعام بأن تدخلوا من قبل فتطيلوا المكث في انتظار الطعام ـ إلى قوله: ـ ﴿وَلَا مُسْتَأْنِسِينَ لِحَدِيثٍ﴾، عطف على قوله: ﴿غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاهُ﴾، وهو حال بعد حال، أي غير ماكثين في حال انتظار الإناء قبل الطعام ولا في حال الاستيناس لحديث بعد الطعام.

وقال الطبرسي في المجمع (٨: ٣٦٦): يقال: إنى الطعام يأنى أنىً ـ مقصوراً ـ: إذا بلغ حالة النضج وأدرك وقته وإذا فتح مُدّ، فقيل: إناء. قال الحطيئة:

وأنيت العشاء إلى سُهيل أو الشِعري فطال بي الأناء

(٣) تفسير أحسن الحديث ٨: ٣٨٦.

وإذا طعموا فعليهم الانتشار والخروج حتّىٰ يستريح المضيف، ولا يطيلوا الجلوس باستيناس الحديث يحكي كلٌ منهم شيئاً يتكلّمون فيه بالإثبات والنفي حتّىٰ التشاجر غالباً،فإنّ ذلك كلّه يؤذي رسول الله صلى الله عليه وآله ويستحيي منكم أن يأمركم بالسكوت أو الخروج والانتشار، ولكن الله تعالىٰ لا يستحيي منكم في تأديبكم.

وأنت كما ترىٰ تلك الآداب بالنسبة إلىٰ الرسول صلى الله عليه وآله تكون بملاحظة شأنه العظيم ومقامه المنيع الرئيسي، فتكون لكلّ حاكم إلهي وآمر من قِبلَه حسب شأنه مرتبة، وعلىٰ المؤمنين مراعاة ذلك كلّه بالنسبة إلىٰ ولاة أمرهم، وعلىٰ الملاك إلىٰ كلّ مؤمن، فإنّ صاحب البيت يستحيي من الضيف غالباً، فلابد من الاستئذان للورود أوّلاً علىٰ الغير كائناً من كان، سيّما العلماء العظام والمؤمنين الكرام، وعدم الورود قبل تهيّؤ الطعام منتظرين الوقت، والانتشار بالخروج من غير استيناس للحديث، والاجتناب عن كلّ مايؤذي ربّ البيت فإنّه يستحيي من الضيف غالباً، وكذلك لابدّ وأن يكون السؤال عن أهل بيت المضيف عن المتاع أو الطعام أو غيره من وراء حجاب، كما سيأتي إن شاء الله، فلا تختصّ بوليمة الرسول صلى الله عليه وآله عند نكاحه زينب بنت جحش وإذنه للأصحاب للطعام وإن كان بعضهم هم الذين دخلوا قبل تهيّؤ الطعام واستأنسوا للحديث بعده إلى أن خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وخرج الآخرون وبقي ثلاثة وآذوا رسول الله، كما ورد في شأن النزول[1]، فإنّ المورد لا يخصّص، وقد كان الغرض من الوليمة في هذا الزواج إعلام حكم الله تعالى بعدم حرمة أزواج الأدعياء بعدما قضى منهنّ وطراً، دفعاً لتوهّم شمول

(١) مجمع البيان ٨: ٣٦٦.

حرمة حلائل الأبناء، ولذلك قيّد بـ﴿الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾(١).

وذلك كلّه تأديب للمؤمنين بل الإنسان بما هو انسان حتّىٰ ينجلي بمزاياه الإنسانيّة؛ ومع الأسف يتراجع جمع من الناس اليوم باسم المدنية إلىٰ الوحشيّة ويرون أحكام الله رجعيّةً.

الرابعة: قوله تعالىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَنَاجَيْتُمْ فَلَا تَتَنَاجَوْا بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَمَعْصِيَتِ الرَّسُولِ وَتَنَاجَوْا بِالْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾(٢).

الآية ضمن آيات، تبحث عن أدب آخر بعد العناية إلى أنّ المؤمن يرىٰ ويعتقد أنّ الله بكلّ شيء عليم، وما يكون من نجوىٰ ثلاثة إلّا هو رابعهم ولا خمسة إلّا هو سادسهم ولا أدنىٰ من ذلك ولا أكثر إلّا هو معهم أينما كانوا فينبّئهم بما قالوا وبما عملوا. فهو مؤمن بأنّ الله تعالىٰ يعلم نجوى الاثنين بل محادثة الإنسان مع نفسه بل ما تخفي الصدور، كما يعلم نجوى كلّ جمع وتآمرهم علىٰ كلّ شيء، وإذا كان الأمر كذلك فما معنىٰ النجوىٰ في القول وأيّ أثر لذلك إلّا تحريك خيال الآخرين الذين يتناجون عندهم فيحزنون، وإن كان المؤمن بالله تعالىٰ يعلم أنّ ذلك لا يضرّه شيئاً وأنّ بيده تعالىٰ ملكوت كلّ شيء فينتهي النجوىٰ إلىٰ إيذاء الغير، ولذا قال الله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا النَّجْوَى مِنَ الشَّيْطَانِ لِيَحْزُنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَيْسَ بِضَارِّهِمْ

---

(١) قال تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَراً زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَراً وَكَانَ أَمْرُ اللهِ مَفْعُولاً﴾ (الأحزاب ٣٣: ٣٧).

وقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ (النساء ٤: ٢٣).

(٢) المجادلة ٥٨: ٩.

﴿شَيْئاً إِلَّا بِإِذْنِ اللهِ وَعَلَى اللهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾[١]. فلا ينبغي للمؤمن النجوى بالقول في حضور الآخرين وفي الجمع، سيّما مع الذين لهم خطر وشأن ولا سيّما مع الأولياء والولاة.

ولكن مع ذلك قد يحدث أمرٌ يلزم أن يطّلع عليه كبير القوم وأميرهم حتّىٰ يأمر فيه بما يصلحهم، ولا يصلح ذكره لدىٰ الجميع فيطّلعوا عليه ويتكلّموا فيه أو يعملوا بما يفسّرونه، فلابأس عندئذٍ بالنجوى حسب الضرورة، قال تعالىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَنَاجَيْتُمْ فَلَا تَتَنَاجَوْا بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَمَعْصِيَةِ الرَّسُولِ وَتَنَاجَوْا بِالْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ فتنهى عن النجوىٰ في كلّ شرّ وإثم، ولا بأس به في الخير والتقوىٰ، ثمّ تحكم علىٰ الذين نُهوا عن النجوىٰ ثمّ يعودون لما نهوا عنه ويناجون بالإثم والعدوان أنّ حسبهم جهنّم يصلونها فبئس المصير.

فالنجوىٰ بطبعه قبيح مذموم مطلقاً لايناسب كرامة المؤمن ومحرّم بنفسه في الإثم والعدوان ومعصية الرسول، وإن كان جائزاً أحياناً حسب الضرورة في موارد خاصّة من مهامّ الأُمور مع الأكابر ومن بيده الحلّ والعقد ممّا يطلق عليه البرّ والتقوى، والضرورات تبيح المحظورات، وقد أمر الله تعالىٰ بالصدقة بين يدي النجوىٰ مع الرسول تقليلاً لتصوّر الضرورة، فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةً ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ وَأَطْهَرُ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَإِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[٢] ولا نفهم في المقام نسخاً بقوله تعالىٰ: ﴿أَأَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ﴾[٣]. بل سياق التشريع الوجوب للواجد الموسر ومن لم يجد

---

(١) المجادلة ٥٨: ١٠.
(٢) المجادلة ٥٨: ١٢.
(٣) المجادلة ٥٨: ١٣.

فإنّ الله غفور رحيم كما قاله الأُستاذ في الميزان[١] وغيره[٢]، إلّا أن تجمد على صيغة الأمر ولفظ التوبة.

هذا، ولكن في المقام روايات نشير إليها:

الأُولى: محمّد بن يعقوب، عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن مالك بن عطية، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إذا كان القوم ثلاثة فلا يتناجى منهم اثنان دون صاحبهما، فإنّ في ذلك ما يحزنه ويؤذيه»[٣].

الثانية: وعن عدّة من أصحابنا عن أحمد بن أبي عبدالله، عن محمّد بن علي، عن يونس بن يعقوب، عن أبي الحسن الأوّل عليه السلام قال: «إذا كان ثلاثة في بيت فلا يتناجى اثنان دون صاحبهما فإنّ ذلك ممّا يغمّه»[٤].

فقه الحديث: أوّلاً: إنّ المنهي بلسان النفي طبيعة النجوى مطلقاً كائناً من كان مع الآخر كذلك، والحكمة حصول إحزان الآخرين وإيذائهم ولو كان الآخر واحداً بعدهما وهو يَغُمّ عمّا يرى ولا يسمع من نوع من الإهانة والتحقير وعدم احتسابه من أصحاب المجلس.

وثانياً: إنّ ذلك من غير لحاظ ما يتناجيان فيه، فإنّ النجوى إذا كان في الإثم والمعصية أو في العدوان والتعدّي على حقوق الآخرين أو في معصية الرسول صلى الله عليه وآله ومن ينوب عنه فلا إشكال في حرمته من جهة حرمة المتعلّق، كما

---

(١) الميزان ١٩: ١٨٩.
(٢) مجمع البيان ٩: ٢٥٣.
(٣) وسائل الشيعة ١٢: ١٠٥، الباب ٧٢ من أبواب أحكام العشرة ح ١.
(٤) وسائل الشيعة ١٢: ١٠٥، الباب ٧٢ من أبواب أحكام العشرة ح ٢، وفيه: عن أحمد بن محمّد أبي عبدالله.

أنّه لا إشكال في جواز ما إذا كان في البرّ والتقوى وجوباً أو استحباباً.

إنّما الكلام في النجوى فيما إذا لم يكن في المقام أحدٌ من الخمسة، وأنّ المستفاد من الرواية الحرمة أو الكراهة، وحيث إنّ الحكم في الموارد الخمسة واضح بصراحة الآية الدالّة على عدم الحرمة بالذات وأنّ الحكم من ناحية المتعلّق فالنهي عن الطبيعة في غيرها يحمل على الكراهة كما هو ظاهر.

الخامسة: قوله تعالىٰ: ﴿*يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ انشُزُوا فَانشُزُوا يَرْفَعِ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ*﴾[١].

تؤدّب الآية أيضاً المؤمنين بما لابدّ من مراعاته في المجالس والالتفات إلىٰ أنّ للآخرين ـ أيضاً ـ الحقّ في المجلس، فاذا قيل لكم: تفسّحوا ورأيتم افتقار وارد إليه فافْسحوا يفسحِ الله لكم ولا تأخذكم العزّة، والشأن في الصدر والذيل[٢]، وشرف المكان بالمكين، وأيّ شرف يصيب الإنسان بجلوسه في الصدر متّكِئاً والناس منه في تعب، والعزّة والرفعة للذين آمنوا، والذين أُوتوا العلم درجات. ونسأل الله أن يحفظنا من شرور أنفسنا، فلابدّ من التفسح كما لابدّ من القيام والنشوز إذا قيل لهم انشزوا، وربّ البيت أمير علىٰ الضيف مادام في بيته[٣]، وذلك لقوله تعالىٰ: ﴿*... وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ ارْجِعُوا فَارْجِعُوا...*﴾[٤].

---

(١) المجادلة ٥٨: ١١.

(٢) عن أبي عبدالله عليه السلام: «من رضي بدون الأشرف من المجلس لم يزل الله وملائكته يصلّون عليه حتّى يقوم» وسائل الشيعة ١٢: ١٠٧، الباب ٧٥ من أبواب أحكام العشرة ح ١.

(٣) قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «إذا دخل أحدكم على أخيه المسلم في بيته فهو أمير عليه حتّى يخرج» وسائل الشيعة ١٢: ١٠٣، الباب ٧٠ من أبواب أحكام العشرة ح ١.

(٤) النور ٢٤: ٢٨.

السادسة: قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ أُوْلَئِكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَرَسُولِهِ فَإِذَا اسْتَأْذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأْذَنْ لِمَنْ شِئْتَ مِنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمُ اللهَ إِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[1].

الآية كماترى من ظاهرها بل نصّها تُبيّن الإيمان ودرجاته، وبكلمة الحصر تفيد أنّ المؤمنين هم الذين آمنوا بالله ورسوله، وقد عرفنا من قبل[2] أنّ الإيمان هو الّذي بيّنه قوله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ...﴾[3].

فإنّ الإسلام يتحقّق بإظهار الشهادتين، ويترتّب عليه أحكامه من الطهارة وحلّ الذبيحة وحرمة المال والعرض وصحّة المعاملات.

وأمّا الإيمان فلا يتحقّق إلّا بعدما دخل في القلب الاعتقاد وأورث الأمن والاطمئنان بالمبدأ والمعاد ورسالة الرسول، وأنّ الأُمور بيد الله تعالى الّذي بيده الخلق والأمر وملكوت كلّ شيء وإليه يصعد الكلم الطيّب وإنّا لله وإنّا إليه راجعون، وأنّ ما أتى به رسول الله صلى الله عليه وآله حقّ وصدق أُوحي إليه منه، فمن آمن بالله ورسوله فهو المؤمن حقّاً.

ثمّ تبيّن علامة أُخرى للإيمان أو تشير إلى درجة أعلى منه وهو أنّ المؤمن هو الّذي إذا كان مع الرسول على أمرٍ جامع لم يذهب حتّى يستأذن.

---

(١) النور ٢٤: ٦٢.

(٢) مرّ في ج ٢ من كتاب المحرّمات، الفصل الثالث، الرقم ٣. وج ٢ من كتاب المحرّمات، الفصل الثالث، الرقم ٤.

(٣) الحجرات ٤٩: ١٤.

والعلامة هذه ذات موضوع ومحمول لابدّ من توضيح فيهما مع الدقّة والتأمّل حتّى يتبيّن وجه كونه علامة وربطه بالإيمان أو بكماله ودرجاته، فنقول:

الأمر الجامع بمقتضى مفاد صيغة الفاعل هو الّذي يجمع الناس بطبعه ويقتضي الاجتماع حوله بحيث لو لم يتحقّق الجمع لم يتحقّق الأمر، ومن ذلك يستفاد لزوم تعاونهم وتعاملهم على ذلك الأمر دون نفس الحضور والاجتماع كما في الجهاد والجمعة والجماعة أو التشاور في مهامّ الأُمور، بحيث لو غاب بعضهم عن الأمر لاختلّ أساسه وما قام على صلبه مثل الجمعة والجهاد.

قال الطوسي رحمه الله في التبيان: (على أمرٍ جامع) هو الّذي يقتضي الاجتماع عليه والتعاون فيه من حضور حرب أو مشورة في أمر أو في صلاة الجمعة وما أشبه ذلك، انتهى[1].

فالمؤمن هو الّذي إذا كان مع الرسول أو الإمام أو نائبه من السادة والقادة وحضر على مثل تلك الأُمور الجامعة الّتي تطلب حضوره وتدعو إلى معاونته، لم يذهب حتّى يستأذن.

نعم، لم يذهب، ما معناه؟ حيث لم يذكر من أين وإلى أين، فاستظهر الأكثر أنّه لم يذهب من محضر الرسول والقائد والآمر ومن عنده إلى بعض شأنه الشخصي وشغله الفردي إذا أحسّ الضرورة والافتقار حتّى يستأذن وليس ذلك إلّا أدباً اجتماعيّاً واحتراماً للآمر والوليّ ورعاية ذلك الأدب من علائم الإيمان بقيادة القائد وولاية الولي.

والأقرب عندنا - زائداً على ذلك الأدب - أنّه لم يذهب عن الآمر

---

(١) التبيان ٩: ٢٣٩.

ولم ينصرف عن العمل والتعاون في هذا الأمر الجامع المُلزم حضوره في تحقّقه حتّى يستأذن، وذلك أدقّ في بيان علامة الإيمان وعلاقة المؤمن بالأمر الجامع الّذي له اجتمع الناس مع الرسول ومن يقوم مقامه، وما أشار إلى ذلك المفسّرون إلّا الطوسي (رحمه الله تعالى) في التبيان قال: لم يذهبوا، أي: لم ينصرفوا عن رسوله، أو عن ذلك الآمر إلّا بعد أن يأذن لهم الرسول في الانصراف متى طلبوا الإذن من قبله، انتهى[1].

قال تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِماً﴾[2].

وهناك احتمال آخر لم يذكر في كلماتهم - كثّر الله أمثالهم - هو عدم الانصراف عن الأمر الجامع والاشتغال بالعمل والتعاون في تحقيقه وإتيانه سيّما في مثل الجهاد ومقدّماته، وذلك أدقّ من قبله وأبين لعلامة الإيمان، فإنّ تبعيّة الأمير في الأمر وإطاعته في مراحل العمل أقوى العوامل في التوفيق كما لايخفى على أهله، سيّما وإشارة ذيل الآية بأنّ الإذن والإجازة بيد الأمير، صرّح به قوله تعالى: ﴿فَأْذَنْ لِمَنْ شِئْتَ مِنْهُمْ﴾[3] فتأمّل، ولا ينافي ذلك ظاهر قوله: ﴿فَإِذَا اسْتَأْذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾[4] كما في قصّة حنظلة بن عيّاش غسيل الملائكة[5].

وكيف كان، لا بأس باستظهار كلّ ذلك من الآية وأنّ المؤمن بدرجة أعلى لاينصرف ولا يذهب عن محضر الرسول والقائد لا إلى بعض شؤونه الشخصيّة ولا من الأمر إليه ولا من عند رسول الله صلى الله عليه وآله إلى الأمر إلّا بإذنه، وذلك أدب

---

(١) التبيان ٩: ٢٣٩.
(٢) الجمعة ٦٢: ١١.
(٣) النور ٢٤: ٦٢.
(٤) النور ٢٤: ٦٢.
(٥) تفسير القمي ٢: ١١٠، ذيل الآية ٦٢ من سورة النور، وتفسير الصافي ٣: ٤٥١، ذيل الآية ٦٢ من سورة النور. وفيهما: حنظلة بن أبي عيّاش، وغيرها من المصادر.

اجتماعي وعناية إلى أهمّية الأمر الجامع وأهمية الإمارة والولاية في مهامّ الأُمور كما لا يخفى.

وفي تفسير الفرقان: فأمّا أن نكتفي بالعلاقات الفردية تركاً للجماعيّة أو تتركها إلى الجماعيّة، فهل هذا نقصان في الإيمان أم فقدان لأصل الإيمان كما في الذاهبين عن أمر جامع نفاقاً حيث يتركون رفقاءهم دونما ضرورة في تركهم بغير استئذان أم باستئذان نفاق.

﴿... وَيَسْتَأْذِنُ فَرِيقٌ مِنْهُمُ النَّبِيَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ إِنْ يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَاراً ...﴾[1].

﴿عَفَا اللهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَاذِبِينَ﴾[2]...

والآية تتهدد ترك الواجبة فلا ذهاب عنها حتّى يستأذنوا قائدهم الرسول صلى الله عليه وآله كما هو نص الآية، أم أُولي الأمر منهم المعصومين والفقهاء العدول فإنّهم خلفاؤه...

وهذه لمحة لطيفة إلى أصالة المصلحة الجماعيّة فيما عارضتها مصلحة فرديّة ليتعوّد المؤمنون رعايتها، انتهى[3].

وأنت بالتأمّل فيما ذكر ترى قوّة احتمال الثاني بل الثالث في الآية الشريفة وأنّها ليست صرف أدب اجتماعي واحترام للوالي.

وإن أبيت ذلك فالآية في نهاية الفصل تشتمل علىٰ أمرين: أدب علىٰ المؤمنين رعايته مع وليّهم، وأدب علىٰ وليّهم مراعاته معهم، فالأوّل ما ذكر لزوم

---

(١) الأحزاب ٣٣: ١٣. (٢) التوبة ٩: ٤٣.

(٣) الفرقان في تفسير القرآن بالقرآن ٢١: ٢٥١ ـ ٢٥٣، ذيل الآية ٦٢ من سورة النور.

رعايته علىٰ حدٍّ له دخلٌ في صدق الإيمان، وهو كذلك، فإنّ الاستيذان من الرسول ﷺ وكلّ حاكم إلهي في أُمور حكوميّة جزءٌ من الإيمان وقد صرّحت الآية بذلك بمقتضىٰ الحصر والعطف وتكرار الأمر بقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ أُوْلَئِكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَرَسُولِهِ﴾ بعد قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ﴾ فكانوا في مقام العمل والاتباع للرسول علىٰ حدٍّ لم يذهبوا إلىٰ طريق في المسائل الحكوميّة وعلىٰ أمر جامع من شؤون الأُمّة والمجتمع إلّا بإذن الحاكم، فلا يتّبعون إلّا سبيل الله تعالىٰ في إطاعة أوامره وترك نواهيه وسبيل الحقّ في متابعة الرسول ﷺ عند أوامره الحكوميّة.

وامّا الثاني فهو رعاية الرسول ﷺ وكلّ حاكمٍ أو آمرٍ إلهي من الأئمة المعصومين عليهم السلام ونوّابهم الخاصّين والعامّين جانب المؤمنين وملاحظتهم، فإذا استأذنوا لبعض شؤونهم وكان صلاحاً لهم فعلىٰ الحاكم والوليّ الإذن، فإنّ مشيّة ذلك مشيّته بما هو حاكم يراعي الأُمّة وشؤونهم علىٰ صلاحهم دون مشيته الفرديّة عن اشتهاء نفسه من غير صلاح الأُمّة، كما أنّ علىٰ الولي أن يستغفر للأُمّة فيما تخلّفوا وافترقوا فإن الله غفورٌ رحيم، لا أن يتركهم في خوضهم يلعبون.

ج ـ في علاقة المؤمنات مع المؤمنين، وهم معهنّ

القرآن الكريم بعدما يعدّ الرجل والمرأة من نوع إنساني، كما هما كذلك بحسب الخلقة والفطرة، بخطابه إيّاهما بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾، يا أيها المؤمنون

﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحاً مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً﴾ وغير ذلك[1] يشير إلىٰ ميزةٍ وخلقيّة وفصل طبيعي بينهما به صارت المرأة مرأة والرّجل رجلاً، وكلٌ منهما لباساً للآخر وسكينة له، ومنه نشأت أحكام خاصّة لكلّ منهما في شتات الأبواب من الطهارة والصلاة إلىٰ الشهادات والنكاح والطلاق، وبالنهاية الحدود والديات والإرث و... ومنها في المقام نشيرإليها إجمالاً؛وفي الباب آيات:

الأُولىٰ: قوله تعالىٰ: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ...﴾[2].

تكشف الآية بجملة خبريّة اسميّة عن حقيقة عينيّة من أنّ الرّجال بصنفهم النوعي قوّامون علىٰ النساء كذلك، لما في خلْق الرّجل من الصّلابة والصعوبة، والقوّة في قلبه وحاسّته وأعصابه وجميع أجهزته الجسميّة، حتّىٰ الشعر علىٰ جلده وفي قوّة فؤاده وروحه وإدراكاته. وفي خلق المرأة من الظرافة واللطافة والخفّة في كلّ شيء منها جسماً وروحاً، كما أثبتته علوم الأحياء والتجربة العمليّة، وذلك ما فضّل الله بعضهم علىٰ بعض، ولاينافي ذلك قوّة فرد من المرأة علىٰ فرد من الرجل حسب خصوصيّات فرديّة فيهما أحياناً، والرجل أقوىٰ في إدراكاته العقليّة، والمرأة في عواطفها وإحساساتها. والحياة الإنسانيّة لا تؤمَّن إلّا بالعقل والعواطف معاً، فإنّ العمل راجعٌ إلىٰ الثاني وصحته من الأوّل، ولا يكتفى بأحدهما دون الآخر، كما فصّل في محلّه، فجعل الله كلّاً منهما في كلٍّ منهما مع التفاوت

---

(١) أجمعها واشملها قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ... وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيراً وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْراً عَظِيماً﴾ (الاحزاب ٣٣: ٣٥).

(٢) النساء ٤: ٣٤.

حسب ما جعل عليهم من الوظائف الطبيعيّة من الفعل والانفعال، والحمل، والوضع، والرضاع والتربية والوظائف الشرعيّة المبنيّة علىٰ تلك الأُسس كنفقة الأُسرة وقبول المهر و...

ومن ذلك كلّه تظهر الحقيقة من أنّ العيشة والحياة العائليّة والأُسرية والاجتماعيّة يقوم بهما الرجل والمرأة، وكلٌ منهما يتصدّىٰ حسب خلقته لسهم، إلّا أنّ الرجال لقوّة تدبيرهم قوّامون علىٰ النساء، وعلىٰ النساء لقوّة عواطفهنّ اتباعُ الرجال في المسائل العقليّة وتعديل عواطفهن بهم، كما على الرجال استدرار عواطفهنّ واستخدامها في هناءة العيشة وعذوبتها مع تعديلها فيها، تحفّظاً عن مضارّ إطلاقها من غير حدّ كما هو ظاهر، وعندئذٍ فالصالحات من النساء هنّ الخاضعات القانتات لبعولتهنّ الحافظات لما علىٰ الزوجة حفظه من نفسها وماله وما يجري بينهما بما هما زوجان.

وعندنا هذا هو معنى قوامة الرجل على المرأة وليس له عليها الولاية والحكومة كما في الولاية على الصغير أو الحكومة على الرعيّة بحيث لا يكون لها خيار في شؤونها الشخصيّة الّتي لا تنافي حقوق الزوج مثل التجارة بأموالها أو الصناعة والزراعة مع رعاية الشؤون والحقوق فإنّها أيضاً عاقلة مكلّفة بتمام التكاليف الشرعيّة، مُثابة على الامتثال ومعاقبة على التخلّف والعصيان كما فصّل في المفصّلات.

ولا يتمّ ما في كلمات الأعلام من المفسّرين ممّا ذكره الطبرسي رحمه الله في المجمع من قوله: قوّامون: أي قيّمون على النساء مسلّطون عليهنّ في التدبير والتأديب والرياضة والتعليم، وإنّما ولّاهم الله أمرهنّ لما لهم من زيادة الفضل

عليهنّ بالعلم والعقل وحسن الرأي والعزم[١].

وما ذكره الفيض القاساني (رحمه الله تعالى) في الأصفى: يقومون عليهنّ قيام الولاة على الرعيّة بسبب تفضيله عزّوجلّ الرجال على النساء بكمال العقل وحسن التدبير ومزيد القوّة في الأعمال والطاعات[٢].

ومن العامّة في تفسير الجلالين: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ﴾ مسلّطون ﴿عَلَى النِّسَاءِ﴾ يؤدّبونهنّ ويأخذون على أيديهنّ ﴿بِمَا فَضَّلَ اللهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ أي بتفضيله عليهنّ بالعلم والعقل والولاية وغير ذلك[٣].

فإنّ مقتضى التسلّط والولاية أن لا يكون لهنّ خيارٌ في أموالهنّ وشؤونهنّ الخاصّة بهنّ فيما لا ينافي حقوق أزواجهنّ، وليس الأمر كذلك فإنّ ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُواْ وَلِلنِّسَاء نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ﴾[٤]، وتفصيل الكلام في محلّه.

الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ * وَقُل لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُوْلِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِن زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللهِ جَمِيعاً أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[٥].

---

(١) مجمع البيان ٣: ٤٣، ذيل الآية ٣٤ من سورة النساء.

(٢) الأصفىٰ ١: ٢٠٧، ذيل الآية ٣٤ من سورة النساء.

(٣) تفسير الجلالين: ١١٠.

(٤) النساء ٤: ٣٢.

(٥) النور ٢٤: ٣٠ ـ ٣١.

الآيتان تأمران رسول الله ﷺ بأن يقول للمؤمنين والمؤمنات أن يغضّوا من أبصارهم ويقصروا من نظرتهم بالعين، وكذلك يحفظوا فروجهم[١] أي سوءاتهم ـ قُبلاً ودُبراً ـ فإنّ ذلك أزكىٰ وأطهر لهم من إطلاق العين في النظر، والفرج في النظر إليه أو العمل به أو فيه، إنّ الله تعالىٰ خبيرٌ عالم بما تصنعون وتكسبون بجوارحكم وجوانحكم، ومتعلق النظر اللازم الغضّ عنه مستفاد من المقام أي المؤمنين من المؤمنات، والمؤمنات من المؤمنين، وبعد ذلك تنهى المؤمنات عن إبداء زينتهنّ وإظهارها إلّا ما ظهر منها بطبعها الأصلي مثل الثياب والكحل وما علىٰ الوجه من الألوان الطبيعيّة، فإنّ الزينة تعمّ ما يُتزيّن به من الخارج أو من نفس الخلقة من تناسب الأعضاء، فكلّ ما يوجب شدّة حسن المتزين زينة؛ فمثل ما يعلّق علىٰ الأُذنين أو القلادة أو السوار والخلخال ممّا يحرم إظهارها وإبداؤها فإنّها غير ظاهرة.

ثمّ يقول الرسول للمؤمنات أن يضربن بخمُرهنّ[٢] وما يغطين به رؤوسهنّ علىٰ جيوبهن بإسداله علىٰ الصدر أيضاً حتّىٰ يكون الجيب مُغطّىً مستوراً بما يتستر به رأسهنّ فيحتجب الرأس والعنق فجانبا الخدين والأُذنين قهراً، والجيب؛ ولزوم ستر باقي البدن ظاهر بالأولويّة القطعيّة لشدّة الملاك فيه، والظاهر أنّ ذلك هو الملاك للإجماع، لا الإجماع ملاك لذلك[٣].

---

(١) الفَرْج والفُرْجة: الشق بين الشيئين كفرجة الحائط، والفرج مابين الرِّجْلين وكُنّي به عن السَّوْأة (المفردات في غريب القرآن: ٣٧٥، مادّة «فرج»).

(٢) الخمرُ سَتر الشيء، ويقال لما يُستر به خِمار، لكن الخِمار صار في التعارف اسماً لما تُغَطِّي به المرأةُ رأسها، وجَمعه خُمُر، قال تعالىٰ: ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ﴾ المفردات للراغب: ١٥٩، مادّة «خمر».

(٣) فماهو المتداول بين الموظّفات في المستشفيات أوبعض المؤسّسات من جمع شعورهنّ ←

ثمّ إنّك بالتأمّل في الفرق بين الخطاب للمؤمنين بغضّ البصر وحفظ الفرج فقط وللمؤمنات بهما وبالنهي عن إبداء الزينة ومواضعها بالأولويّة وبالأمر بأن لايضربن بخمرهنّ على جيوبهنّ، تعرف دلالة الآية على أنّ عورة الرجل ليست إلّا الفرج، والنساء بدنهنّ بمنزلة العورة يجب عليهنّ سترها ولا يجب على الرجال إلّا ستر الفرج وإن حرم على النساء النظر إلى أبدانهم.

كما أنّك تعرف من الاستثناء أنّه لا بأس بالنظر إلى وجه النساء والكفّين منهنّ من مواضع الزينة الظاهرة ومثل الخاتم في الأنامل والخضاب في الكفّ والكحلة في العين دون السوار والقلائد والخلخال ومواضعها كما لايخفى[١]، وقد صرّح بذلك المحقّق الأردبيلي ﵀ في الزبدة[٢] وصاحب المسالك[٣] مستمدّاً بالأصل من عدم وجوب حفظ الأزيد ممّا صرّحت به الآية.

نعم، قد وقع الكلام في أنّ الفرج هو المخرجين[٤] فقط أو السرّة إلى الركبة[٥] أو مع الركبة كما عن الحنفيّة[٦]، فراجع.

نعم، في الاستثناء في قوله: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ﴾ الآية، وكذلك الاستثناء في آية الحجاب كلامٌ من أنّ جواز إبداء الزينة للمحارم

← تحت الخمار وتعقيدها عقيب رؤوسهنّ فتكون الخدود والآذان والأعناق مكشوفة خلاف صريح القرآن ومتن الحكم، ولا يُعد حجاباً كما تُوهّم.

(١) وقد دلّ على ذلك روايات في الباب وأفتى به كثير من الأصحاب، فراجع تفصيل ذلك في مسالك الأفهام إلى آيات الأحكام ٣: ٢٧٣.

(٢) زبدة البيان ٢: ٦٨٦.

(٣) مسالك الأفهام إلى آيات الأحكام ٣: ٢٦٩.

(٤) كما عليه الإماميّة.

(٥) الأُمّ ١: ٨٩، والمجموع ٣: ١٦٨، والفقه على المذاهب الأربعة ١: ١٨٩.

(٦) الهداية للمرغيناني ١: ٤٣، والفقه على المذاهب الأربعة ١: ١٨٨.

المذكورة أو جواز النظر لهم يختصّ بمواضعها فقط أو يشمل غير العورة بعد وجوب حفظها إلّا للبعولة، فقد احتمل المحقّق ﷺ في زبدته الاختصاص بها حيث إنّ المراد مواضع الزينة الخفيّة لا مطلقاً كما يشير إليه ذيل الآية: ﴿لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ﴾ فلا يتعدّى إلى غيرها خصوصاً المواضع الخفيّة في أكثر الحالات والقريبة من العورة، وإن صرّح بأنّ الظاهر من الآية جواز نظر المحارم إلى سائر البدن إلّا العورة للأصل[1].

وهذا هو الأقرب كما عن المشهور خلافاً لصاحب مسالك الأفهام فإنّه ﷺ قال: وحيث إنّ المراد من الزينة موضعها فلايبعد أن يستفاد من الآية جواز النظر إلى مواضعها فقط فلا يتعدّى إلى غيرها وخصوصاً المواضع الخفيّة في أكثر الحالات والقريبة من العورة، وهذا أولى ممّا قيل: إنّ المستثنى لغير البعولة جميع البدن إلّا العورة، فتأمّل فيه، انتهى[2].

فلا تبدي المؤمنات زينتهنّ إلّا للمحارم المذكورين في الآية، بعولتهن وآباء بعولتهن وآبائهنّ وأبنائهن وأبناء بعولتهن وإخوانهن وبني إخوانهن وبني أخواتهن ونسائهن أي نساء المسلمات، لتصدق الإضافة، فإنّ الكافرات لسن من نسائهنّ، فلا تكرار مع ما ملكت أيمانهن من الإماء دون العبيد، كما يُشير العطف بنسائهن علىٰ بني أخوانهن، وقد أشرنا إلى نكتة التقييد في كتاب النكاح، فراجع[3]. والتابعين من الرجال الذين لايدركون شيئاً من النكاح كالبلهاء التابعين أو الذين

---

(١) زبدة البيان ٢: ٦٨٨.

(٢) مسالك الأفهام ٣: ٢٧٩ ـ ٢٨٠.

(٣) تقدّم في ج ١، الفصل الأوّل: الترغيب في النكاح، ذيل الآية الرابعة وسيأتي في الآية التالية المبيّنة موارد جواز النظر أيضاً.

لا يحتاجون إلىٰ النكاح للخصاء أو الشيخوخة المفرطة، فهم غير أُولي الإربة[١] والطفل الّذي لم يطّلع علىٰ عورات النساء.

وذيلاً تنهى الآية ـ تأكيداً لحرمة إبداء الزّينة ـ عن ضرب أرجلهنّ علىٰ الأرض حال المشي بوضعها عليها شديداً فيعلم زينتهنّ المخفيّة من الخلخال وشبهه.

ولعلّه يستفاد من ذلك عدم جواز تعطرهنّ وسيرهنّ في الشوارع والأسواق، وكذلك كل ما يستجلب النظر إلىٰ مواضع الزينة فيتعاقبه التخيّل والشيطان ولا أقل من الكراهة الشديدة، كما لايخفىٰ، ولعلّ من أجلىٰ مصاديقه أيضاً الخضوع في القول المنهي[٢].

وقول الرسول ﷺ ذلك من قِبل الله تعالىٰ هو بنفسه أمر الله تعالىٰ الواجب إطاعته فإنّ أمر الرسول ﷺ أمر الله تعالىٰ في مثل ذلك، ومن يطع الرسول فقد أطاع الله، وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول.

ولا يتوهّم بعد ذلك كلّه أنّ قوله تعالىٰ ﴿ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ﴾ يرشد إلىٰ رجحان التستر والتحجب لا الوجوب فإنّ أطهريّة شيء يساعد علىٰ طهارة ما دونه، وذلك لأنّ الإشارة إلى حكمة الحكم لايوجب انصراف الأمر عن الوجوب مع صراحة السياق والتعبير عندنا، أضف إلىٰ ذلك التعقيبَ بقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ اللهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ والتذييل بقوله تعالىٰ: ﴿وَتُوبُوا إِلَى اللهِ جَمِيعاً أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾.

---

(١) الإربة الحاجة الشديدة إلىٰ الشيء إلىٰ حدّ الاحتيال، ثمّ استعمل في كلّ منهما منفرداً: الحاجة أو الاحتيال.

(٢) كما في الآية الراجعة إلىٰ نساء النبيّ ﷺ: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ...﴾ (الأحزاب ٣٣: ٣٢).

ثمّ إنّ تناسب الحكم والموضوع يرشد إلىٰ أنّ علّة ذلك هو منع المجتمع عن اختلاط الرجال والنساء علىٰ وجه يبدو منه الفساد، فتشيع الفاحشة بمراحلها وصولاً إلىٰ الزّنا، فيهوي إلىٰ السقوط، لا المنع عمّا هو من عوامل تكامل الأُمّة ورقيّ المجتمع، أو من لوازم المعيشة الإنسانيّة من العلم والتجربة والعمل، كلّ حسب ما يناسبهما مع التحفّظ علىٰ الشرف والسماحة والعفّة، فلا منع لتصدّي النساء تعليم النساء في الدين والثقافة وعلاجهنّ في الأمراض وما يختصّ بهنّ حال الوضع، أو تعلّم الأطفال الذين لايظهرون علىٰ عورات النساء وغير ذلك ممّا لاينافي مقامهنّ أو حقوق أزواجهنّ وأولادهن كما تعلم، ولا ينافي ذلك مع التزينّ والتعطّر والتبرّج في البيوت للأزواج فقط مع التحفّظ علىٰ ما ذكر، فإنّ ذلك يوجب تشديد المحبّة وتحكيم العلاقة العائلية فإن المرأة ريحانة لا قهرمانة.

الثالثة: قوله تعالىٰ: ﴿*...وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعاً فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ...*﴾ إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿*لَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ فِي آبَائِهِنَّ وَلَا أَبْنَائِهِنَّ وَلَا إِخْوَانِهِنَّ وَلَا أَبْنَاءِ إِخْوَانِهِنَّ وَلَا أَبْنَاءِ أَخَوَاتِهِنَّ وَلَا نِسَائِهِنَّ وَلَا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ وَاتَّقِينَ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيداً*﴾[1].

الآية ـ كما ترىٰ ـ تأمر ـ ضمن تأديبات عديدة ـ بالسؤال من النساء من وراء حجاب إذا احتيج إلىٰ سؤالهنّ متاعاً أو شيئاً، فلا بأس بأصل سؤالهنّ ومحاورتهنّ علىٰ الحد اللازم إن كنّ محجّبات أو كان الستر مسدولاً، فتفيد وجوب التحجّب علىٰ النساء بما عرفت حدوده مع الإشارة إلىٰ حكمة الحكم من أنّ ذلك أطهر للقلوب. ولا جناح عليهنّ في المحارم فلهنّ المكالمة معهم بلا حجاب، كما لهم

---

(١) الأحزاب ٣٣: ٥٣ ـ ٥٥.

المشافهة معهنّ كذلك وهم (١) آباؤهنّ (٢) وأبناؤهنّ (٣) وإخوانهنّ (٤) وأبناء إخوانهنّ (٥) وأبناء أخواتهنّ (٦) ونسائهنّ أي النساء المؤمنات حتّىٰ تصدق الإضافة (٧) وما ملكت أيمانهنّ من الإماء ـ مسلمات كنّ أو كافرات ـ دون العبيد لما عرفت من وجه التقييد، ويؤيد الأمر ذكر ما ملكت أيمانهنّ بعد نسائهنّ لا بعد أبناء أخواتهن كما لا يخفىٰ[١].

ومن المعلوم أنّ المورد لا يخصّص، فلا يختص الحكم بنساء النبيّ ﷺ بل يعمّ نساء المؤمنين أيضاً كما تصرّح الآية التالية بذلك.

ثمّ تؤكد الآية أصل الحكم بالأمر بالتقوىٰ وأنّ الله علىٰ كلّ شيء شهيد، فهو تعالىٰ يشهد كلّ منظر ويرىٰ كلّ مرئي، فاتقوه في محارمه واحذروه في معاصيه، فإنّ النفس أمّارة بالسّوء إلّا ما رحم الربّ فارحمنا يا ربّنا يا أرحم الراحمين.

الرابعة: قوله تعالىٰ: ﴿*يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ وَكَانَ اللهُ غَفُوراً رَحِيماً*﴾[٢].

تخاطب الآية رسول الله ﷺ وتأمره أن يقول لأزواجه وبناته ونساء المؤمنين فيما أمرهنّ أن يدنين عليهنّ من جلابيبهنّ، والجلبابُ القميصُ والخمار، وإدناؤه عليهنّ ستر أنفسهنّ به، فيرجع الأمر إلىٰ وجوب ستر الرأس والبدن بأجمعه كما أوجبته الآية السابقة؛ وذلك الستر أدنىٰ أن يعرفْنَ أنّهنّ مؤمنات صالحات فلا يؤْذين بانحراف الشبّان الفسّاق[٣]، وحكمة الحكم ـ كما ذكرنا ـ

---

(١) مرّت في الآية السابقة، وتقدّمت في ج ١ من كتاب النكاح، الفصل الأوّل: الترغيب في النكاح، ذيل الآية الرابعة. (٢) الاحزاب ٣٣: ٥٩.

(٣) وذلك مثل الحكمة العامّة المذكورة في الآية الراجعة إلىٰ نساء النبيّ ﷺ ولعلّه لذلك يشمل الحكم سائر النساء أيضاً. قال تعالىٰ: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا ←

لا ينافي الوجوب المطلق، والله تعالىٰ غفورٌ للمذنبين رحيم بعباده الصالحين[١].

هذا كلّه في مقام المعاشرة والعيش الطبيعي، وأمّا في مقام العبادة والمناجاة مع الله تعالى سيّما في حال الصلاة فلابدّ من ملاحظة الأدب ومقام الحضور في محضر ربّ العالمين، وإن كان الإنسان دائماً في محضر الربّ إلّا أنّه يكون غافلاً عن ذلك غالباً، وأمّا لدى العبادة والدعاء لابدّ من حفظ المناسبة فلابدّ أوّلاً من ستر العورة وإن لم يكن هناك ناظر رجلاً كان أو امرأة، وبعد ذلك كلّما كان البدن مستوراً لابساً أطيب ألبسته كان أحسن، إلّا أنّ الكلام في الوجوب فقهاً ومقدار ذلك على كلٍّ من الرجل والمرأة وبطلان العبادة بدونه، ومحلّ الكلام في لباس المصلّي تفصيلاً ونشير إليه هنا إجمالاً أنّه لايجب على الرجل إلّا ستر العورة، قلنا بأنّها المخرجين فقط أو من السرّة إلى الركبة.

وأمّا المرأة لابدّ عليها من ستر رأسها وبدنها إلّا الوجه والكفّين والقدمين ولو لم يكن هناك ناظر أو كانت مع حضور البعل أو أحدٍ من المحارم فكيف بالأجنبيّ.

والدليل على ذلك روايات الباب فقط، نذكر بعضها:

الأُولى: محمّد بن عليّ بن الحسين بإسناده عن الفضيل، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «صلّت فاطمة عليها السلام في درع وخمارها على رأسها ليس عليها أكثر ممّا وارت به شعرها وأُذنيها»[٢].

الثانية: وبإسناده عن عليّ بن جعفر أنّه سأل أخاه موسى بن جعفر عليه السلام «عن

← تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِى فِى قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفاً * وَقَرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الأُولَى...﴾ (الأحزاب ٣٣: ٣٢ و٣٣)، فالتفت تعرف ماذكرنا.

(١) وقد عملنا رسالة باسم «الستر في الإسلام» وباللغة الفارسيّة «پوشش در اسلام».

(٢) وسائل الشيعة ٤: ٤٠٥، الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلي ح ١.

المرأة ليس لها إلّا ملحفة واحدة كيف تصلّي؟ قال: تلتفّ فيها وتغطّي رأسها وتصلّي، فإن خرجت رجلها وليس تقدر على غير ذلك فلا بأس»[١].

الثالثة: وبإسناده عن محمّد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: «المرأة تصلّي في الدرع والمقنعة إذا كان كثيفاً يعني ستيراً»[٢].

وأمّا ما ورد في روايتي ابن بكير عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «لا بأس بالمرأة المسلمة الحرّة أن تصلّي وهي مكشوفة الرأس» أو «وليس على رأسها قناع»[٣]. فغير معمولٍ به[٤] بعد احتمال وحدتهما مع اختلاف المتن، ففي الثانية منهما ليس فيها كلمة «الحرّة» وذكر لفظ «القناع» فيصحّ الحمل على الأمة كما قاله الشيخ[٥] رحمه الله تعالى، ولفظ الأوّل لايوجد فيه القناع ولا يحمل على ما يلقىٰ على الوجه بعد ستر الرأس لصراحة كونها مكشوفة الرأس، والحمل على صورة الضرورة أو عدم وجدان الستر تبرعي، فتأمّل، وتمام الكلام في كتاب الصلاة ولباس المصلّي.

وقد تطابق النصّ والفتوى على ذلك فإنّ الأصحاب اتّفقت فتاواهم في اشتراط صحّة صلاتها بذلك، مع أنّ الروايتين كانتا في نظرهم فلم يعملوا بهما[٦].

---

(١) وسائل الشيعة ٤: ٤٠٥، الباب ٢٨ أبواب لباس المصلي ح ٢.

(٢) وسائل الشيعة ٤: ٤٠٥، الباب ٢٨ أبواب لباس المصلي ح ٣.

(٣) وسائل الشيعة ٤: ٤١٠ الباب ٢٩ من أبواب لباس المصلي ح ٥ و٦.

(٤) لاتّفاق المسلمين من الشيعة والسنّة على لزوم سترها رأسها في الصلاة ولم تغب الرواية عنهم.

(٥) تهذيب الأحكام ٢: ٢١٨، ذيل الحديث ٦٦.

(٦) كما عن المفيد في المقنعة: ٥١، والحلبي في الكافي: ١٤٠، والطوسي في النهاية: ٩٨، والجمل والعقود: ٧٣، وسلّار في المراسم: ٦٤، وابن حمزة في الوسيلة: ٨٩، وابن إدريس في السرائر ١: ٢٦٢، والمحقّق في الشرائع ١: ٧٠، والعلّامة في القواعد ١: ٢٥٧، والشهيد في اللمعة: ١٠. ←

الخامسة: قوله تعالىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنْكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ طَوَّافُونَ عَلَيْكُمْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمُ الْآيَاتِ وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ * وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ آيَاتِهِ وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ * وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحاً فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَهُنَّ وَاللهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[1].

تفيد الآيات ـ أوّلاً ـ وجوب استيذان من يريد الورود علىٰ الغير كائناً من كان حتّىٰ المماليك والذين لم يبلغوا الحلم بعد ظهورهم علىٰ العورات سيّما في مواقع خاصّة هي عورات عادة لما يضع الإنسان فيها ثيابه، وفي بعضها أكثر، كما في مابعد صلاة العشاء إلىٰ صلاة الفجر ولا سيّما للمتزوج. وفي الظهيرة وقت الظهر حين تضعون ثيابكم فإنّ الورود بلا إذن قد يوجب النظر إلىٰ حيث يجب ستره أو بما ينافي الكرامة. نعم في غير تلك المواقع والإنسان متستّرٌ عادةً لا جناح علىٰ المماليك والذين لم يبلغوا الحلم من الذين يعاشرونكم ويطوفون عليكم بكثرة الدخول والخروج حسب احتياجاتهم واستخداماتكم أن يدخلوا بغير إذن. ولا يدلّ ذلك علىٰ جواز ورود العبد البالغ العزب علىٰ السيّدة الشابة الجميلة وهي مكشوفة في تلك الأوقات فرضاً[2] فإنّ ذلك الاستيذان من الأدب والتحفّظ بعد

← وقريب من ذلك فتاوى العامّة فراجع المصادر الفقهيّة: ج ٣ ص ٢٩٢ وج ٤ ص ٨١٣ و١٠١٢ والفقه على المذاهب الأربعة ١: ١٨٨.

(١) النور ٢٤: ٥٨ ـ ٦٠.

(٢) كما عن المحقق الأردبيلي ﷺ في زبدة البيان ٢: ٦٩٠.

أصل حكم وجوب الحجاب والتستّر بوجه عرفت من اختصاص جواز إبداء الزينة لما ملكت أيمانهنّ بالإماء مسلمات كُنّ أو كافرات قِبال نسائهنّ المخصوصة بالمسلمات، فلابدّ من التستّر عن الكافرات من غير الإماء كما ذكرنا، فلا يشتمل علىٰ جواز دخول المماليك بغير الإذن علىٰ مالكيهم في غير تلك الأوقات والعبيد علىٰ السيّدات وهنّ مكشوفات بل عليهنّ التستر أو عليهم الاستيذان قضيّة الجمع بين الآيات.

وفي الأمالي للشيخ رحمه الله: «سمع سهل بن سعد الساعدي يقول: أطلع رجلٌ في حجرة من حجر النبيّ صلى الله عليه وآله ومعه مِدْرىٰ يحك بها رأسه، فقال: لو أنّي أعلم أن تنظر لطعنت في عينيك، إنّما جعل الاستئذان للنظر»[1].

ثمّ تمنح الآية تسهيلاً علىٰ اللاتي لا يرجون نكاحاً من القواعد فلا يرغب فيهنّ بوجه، أن لا جناح عليهنّ أن يضعن ثيابهنّ الظاهرة لا مطلقاً ما لم يَتَبَرَّجْنَ بالزينة، ومع ذلك أن يستعففن خيرٌ لهنّ، فليس لهنّ الانكشاف المطلق كما ليس عليهنّ الاحتجاب الكامل، والله تعالىٰ سميع لما تقولون وعليم بما تعملون.

من المعلوم أنّ نفي الجناح عن وضع ثيابهنّ غير متبرّجات، لايكون تقييداً لإطلاق الأمر في قوله تعالى: ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ﴾ وإطلاق قوله تعالى: ﴿يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ﴾ فلا يقال إنّ النساء عليهنّ الحجاب إلى أن يقعدن، فلايجب عليهنّ الحجاب.

وكذلك بالنسبة إلى الصلاة، ولم يتفوّه به فقيه. فإنّ الثياب هاهنا هي الثياب المذكورة في الآية السابقة: ﴿حِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ﴾، أي ثياب النهار أو الزينة.

---

(١) أمالي الطوسي: ٣٩٨، المجلس الرابع عشر ح ٣٣.

وما قد يتوهّم من مثل رواية العلل والعيون بعد ذكر الآية، وتفسير (غير متبرّجات بزينة) بقوله: «أي غير الجلباب، قال: فلا بأس بالنظر إلى شعور مثلهنّ»[١]، ومن صحيحة عبدالله بن جعفر في قرب الإسناد في قوله: «فما لي من النظر إليه منها؟ فقال: شعرها وذراعها»[٢]، من تخصيص حكم الحجاب وتقييد إطلاق الآيات، فهو ضعيف مردود، فإنّ جواز النظر للأجنبيّ غير جواز الكشف للقواعد من النساء، ولا تلازم، فإنّ روايات الباب في معنى ثياب اللاتي لا جناح عليهنّ أن يضعنها، على ما ذكرها صاحب الوسائل رحمه الله تعالى[٣] لا تدلّ إلّا على الجلباب وحده، وذلك مقتضى الجمع بين اختلاف تعابيرها عن الصادق عليه السلام فإنّ التصريح بأنّها: تضع الجلباب وحده، يدفع نقل الخمار والجلباب أو يسقطان فتبقى رواية محمّد بن مسلم[٤] مع صراحة الخبر السادس: فقال: «الجلباب إلّا أن تكون أمةً فليس عليها جناح أن تضع خمارها»[٥] في أنّها إذا كانت من الحرائر ولو كانت من القواعد لايجوز لها أن تضع خمارها.

والجلباب ما يُلبس فوق الثياب كما في اللغة[٦] وكلمات الأصحاب[٧] فلا يشمل الخمار ولا تدلّ على جواز كشف الرأس والشعر.

---

(١) علل الشرايع ٢: ٥٦٤ ـ ٥٦٥، الباب ٣٦٤ ح ١، وعيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ٩٧ ـ ٩٨، الباب ٣٣ ح ١، وعنهما وسائل الشيعة ٢٠: ١٩٣، الباب ١٠٤ من أبواب مقدّمات النكاح ح ١٢.

(٢) قرب الاسناد: ٣٦٣ ح ١٣٠، وعنه وسائل الشيعة ٢٠: ١٩٩، الباب ١٠٧ من أبواب مقدّمات النكاح ح ١.

(٣) وسائل الشيعة ٢٠: ٢٠٢ ـ ٢٠٣، الباب ١١٠ من أبواب مقدّمات النكاح.

(٤) وسائل الشيعة ٢٠: ٢٠٣، الباب ١١٠ من أبواب مقدّمات النكاح ح ١.

(٥) وسائل الشيعة ٢٠: ٢٠٣، الباب ١١٠ من أبواب مقدّمات النكاح ح ٦.

(٦) المعجم الوسيط ١: ١٢٨، مادّة «جلب».

(٧) كنز العرفان ٢: ٢٠١، والكشاف ٣: ٢٥٥، ومجمع البيان ٨: ١٥٥.

ولا تلازم بين جواز النظر وجواز الكشف كما ترى في رواية عبّاد بن صهيب وقد رواه الصدوق بإسناده عن ابن محبوب أيضاً قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: «لا بأس بالنظر إلى رؤوس أهل تهامة والأعراب وأهل السواد[1] والعلوج، لأنّهم إذا نهوا لاينتهون»[2]، مع أنّهم مكلّفون بستر الرأس والشعور بلا إشكال، لصحّة نهيهم، فيجب عليهم الستر، ويجوز النظر إلى رؤوسهم عند عدم تناهيهم وكشف رأسهم كما هو ظاهر.

ولعلّه لذلك كلّه قد صرّح بما قلنا المحقّق الأردبيلي (رحمه الله تعالى) في الكنز قال: والمراد بالثياب: ما يُلبس فوق الخمار من الملاحف وغيرها، فإنّه رُخّص لهنّ وضع هذه الثياب للأجانب، لعدم رغبتهم فيهنّ وزوال التهمة ـ إلى قوله: ـ والمعنى: أنّهن إذا خرجن من بيوتهنّ بالزينة الّتي يجب سترها من الحليّ وثياب التجمّل لايترخّص لهنّ وضع ثيابهنّ[3].

هذا كلّه بعد وجوب سترهنّ في الصلاة ولاتجوز الصلاة مكشوفة الرأس وبلا خمار أخذاً بجواز وضع الثياب للقواعد، فتوجّه.

ولذلك ترى أنّ الأصحاب قد أفتوا بجواز النظر إلى شعورهنّ وأذرعهنّ ممّا اعتدن على إبدائه ولم يصرّحوا بجواز كشف رؤوسهنّ وشعورهنّ بل حتّى لم يشيروا إلى ذلك. وقد صرّحوا بخلافه ووجوب الستر عليهنّ.

١ ـ قال الشيخ رحمه الله في التبيان: وإنّما ذكر القواعد من النساء لأنّ الشابّة يلزمها

---

(١) سواد البلد قراه، يقال: خرجوا إلى سواد المدينة وهو ما حولها من الرّي والرساتيق. المعجم الوسيط ١: ٤٦١، مادّة «سود».

(٢) وسائل الشيعة ٢٠: ٢٠٦، الباب ١١٣ من أبواب مقدّمات النكاح ح ١.

(٣) كنز العرفان ٢: ٢٠١.

التستّر أكثر ممّا يلزم العجوز، ومع ذلك فلايجوز للعجوز أن تبدي عورة لغير محرم، كالساق والشعر والذراع، انتهى[١].

٢ ـ وقال الراوندي: وقوله تعالى: ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ يعني المسنّات اللواتي يقعدن عن الحيض وعن التزويج، وإنّما ذكر القواعد لأنّ الشابّة يلزمها من الستر أكثر ممّا يلزم العجوز، والعجوز لايجوز لها أن تُبدي عورة لغير محرم كالساق والشعر والذراع[٢].

٣ ـ وقال صاحب مسالك الأفهام بعد نقل مقالة الشيخ في التبيان: وحمل بعضهم هذه الآية على أنّ القاعدات من النساء مستثناة من الحكم السابق الّذي هو وجوب التستّر وتحريم كشف الباطنة ومواضعها... .

وفيه نظر، والإقدام عليه مشكل، فإنّ مثله يتوقّف على دليل واضح بعد ورود الأمر بالتستّر على الوجه السابق ـ إلى آخر ما قال ـ فراجع[٣].

٤ ـ وقال المحقّق الأردبيلي في الزبدة: فإظهار الزينة في القواعد وغيرهنّ محظور، وأمّا الشابّات فإنّهنّ يمنعن من وضع الجلباب أو الخمار، ويؤمرن بلبس أكثف الجلابيب لئلّا تصفهنّ ثيابهنّ. وقد روي عن النبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال: «للزوج ما تحت الدرع، وللابن والأخ ما فوق الدرع، ولغير ذي محرم أربعة أثواب: درعٌ وخمارٌ وجلباب وإزار»[٤]. ولايخفى أنّه فيه ما هو غير ظاهر الوجه، فتأمّل[٥].

٥ ـ وقال صاحب الكشّاف: والمراد بالثياب: الثياب الظاهرة كالملحفة

---

(١) التبيان ٩: ٢٣٦، ذيل الآية ٦٠ من سورة النور.

(٢) فقه القرآن ٢: ١٣١.

(٣) مسالك الأفهام ٣: ٢٩٩ ـ ٣٠٠.

(٤) مجمع البيان ٧: ١٥٥.

(٥) زبدة البيان: ٦٩٩.

والجلباب الّذي فوق الخمار[١].

٦ ـ وكذلك قال صاحب مسالك الأفهام[٢]، وبعين العبارة في تفسير نور الثقلين[٣] وجوامع الجامع[٤].

٧ ـ وقال الطبرسي رحمه الله في مجمع البيان: يعني الجلباب فوق الخمار، وقيل: ما فوق الخمار من المقانع وغيرها[٥].

وفي كنز الدقائق أنّ المراد النقاب[٦].

٨ ـ وقريب ممّا ذكر ما في كلمات أكثر الأصحاب كما في التذكرة[٧] وإيضاح الفوائد[٨] وجامع المقاصد[٩] والمسالك[١٠] والجواهر[١١]، فلا يجوز على القواعد وضع الخمار وكشف الرأس والشعور.

ولايخفى عليك في ختام البحث أنّ ما ذكر من التعليل في روايات الباب وكلمات الأصحاب يختلف باختلاف الزمان والمكان والأشخاص من كثرة الشهوة والشبق وقلّتها في الرجال والنساء، ولا ينضبط الموضوع فيختلف الحكم، ولابدّ من الاحتياط والتعفّف كما ذكر في الآية.

نعم، في الميزان: «والآية في معنى الاستثناء من عموم حكم الحجاب، والمعنى: الكبائر المسنّة من النساء فلا بأس عليهنّ أن لا يحتجبن»[١٢].

---

(١) الكشّاف ٣: ٢٥٥، ذيل الآية ٦٠ من سورة النور.
(٢) مسالك الأفهام ٣: ٢٩٩.
(٣) تفسير نورالثقلين ٣: ٦٢٣.
(٤) تفسير جوامع الجامع ٢: ٦٣٣.
(٥) مجمع البيان ٧: ١٥٥.
(٦) كنزالدقائق ٧: ١١٨، ذيل الآية ٦٠ من سورة النور.
(٧) تذكرة الفقهاء ٢: ٥٧٤ س ٢٩.
(٨) إيضاح الفوائد ٣: ٨.
(٩) جامع المقاصد ١٢: ٣٤.
(١٠) مسالك الافهام ٧: ٤٩.
(١١) جواهر الكلام ٣٠: ١٤٨.
(١٢) الميزان فى تفسير القرآن ١٥: ١٦٤، ذيل الآية ٦٠ من سورة النور.

وذلك استظهار تفسيريّ، ولا نعلم فتوى الأُستاذ من جهة الفقه، ولعلّه قريب لسائر الأصحاب من جواز النظر دون جواز الكشف، فتأمّل.

إلّا أن نتصرّف في الموضوع ونقول: إنّ المراد بالقواعد العجائز اللواتي يتنفّر الطبع من النظر إليهنّ بشهوة كما هن يتنفّرن من النكاح، وكان ذلك هو المراد من ﴿لَا يَرْجُونَ نِكَاحاً﴾ وإن لا يساعده روايات الباب، فتأمّل.

فذلكة في نهاية بحث هذه الآية بمناسبة ما ذكر في بدئها: ﴿الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ وقد تفحّصنا الآيات الراجعة إليهم والأحكام المترتّبة عليهم وكان منها أربعة عشر آية تشتمل على الأقلّ أحد عشر حكماً من الأحكام الشرعيّة: من إمضاء تملك الإنسان للإنسان وجواز تصرّفات المالك في ملكه وجواز الاستمتاع بالإماء بنفس الملك وتزويجها للغير والاستيلاد وعدم وجوب الاحتجاب عليهنّ إلى تنصيف الحدّ إذا أتت بفاحشة، وغيرها كما فصّل في المفصّلات.

وحيث إنّ الموضوع منتفٍ في زماننا هذا، فالأحكام منتفية أيضاً فعلاً، إلّا أنّ الكلام في نسخها وعدم مشروعيّتها دائماً وأبداً حتّى لو تحقّقت شرائط تواجدها مثل الحرب بين الإسلام والكفر وفتح الإسلام واغتنام الغنائم وأخذ الأسرى من الرجال والنساء، سيّما على ما هو الحقّ عندنا من إطلاق ولاية الفقيه وأنّ له ما للإمام المعصوم عليه السلام فله تقسيمهن بين المجاهدين كتقسيم سائر الغنائم وهنّ ممّا ملكت أيمانهم، ويترتّب عليهنّ الأحكام. نعم، لم نجد في الآيات وروايات الباب ما دلّ على جواز الاستنقاذ والاستعباد قهراً عليهم من غير دعوة وجهاد ودفاع كما كان في سالف الزمان.

نعم، تملّك الإنسان للإنسان في الجهاد والغلبة وبالأسر وإن كان يترتّب عليه

آثار الملك الشرعي إلّا أنّه لايكون مثل سائر الأملاك والأمتعة والسلع كما ترى في الآية، وقد جعلتهم رديف الوالدين وذي القربى والأمر بالإحسان إليهم[١].

ومحصّل الكلام: أنّ تلك الأحكام لم تنسخ بنفي الموضوع اتّكالاً على قرارات المنظّمة الدوليّة، وإن كان الاختيار لوليّ الأمر في العمل مع الأسرى في تحريرهم أو أخذ الفدية أو المعاوضة إلى التقسيم مثل سائر الغنائم كما مرّ في كتاب الجهاد[٢]، فراجع.

والحاصل المستفاد من الآيات وجوب التستر عمّن يطّلع علىٰ العورات تحفّظاً علىٰ الكرامة والأنساب، وللمجتمع عن الفحشاء والابتلاء بالزنا ذلك الذنب العظيم الشرعي والفطري والعقلائي الّذي يحكم عليه ويردّه نظام الخلقة وسنّة الله الّتي لن تجد لها تبديلاً ولا تحويلاً. ويرىٰ البعض أنّ عدم التعرّض لما يعمله المسلمون اليوم تأثّراً بالغربيّين، وتبعاً لملوكهم العالين المفسدين في الأرض ـ ولا سيّما في بلادنا[٣] ـ أفضل لأنّه لايزيد إلّا همّاً، وقليلاً ما يؤثّر في إيقاظهم والشعور بمسؤوليّتهم وترغيبهم في إقامة الدين وإحياء الشرع المبين ومحو كلمة الكفر، فيريحون أنفسهم بأذكار أو كتب ويتعذّرون بعدم تحصّل شرائط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وليس المقام بذلك من شيء كما أشرنا اليه في آخر كتابه، ونسأل الله تعالىٰ أن يوفّقنا لمرضاته ويقطع أيدي الظلمة عن مقدّسات الإسلام وشؤون المسلمين إن شاء الله.

---

(١) راجع النساء ٤: ٣٦.

(٢) تقدّم في ج ١ من كتاب الجهاد، النوع الثاني، كيفيّة الحرب والأسر، ذيل الآية السادسة.

(٣) وكان ذلك قبل انتصار الثورة الإسلاميّة في إيران.

د ـ في علاقة المؤمنين بعضهم مع بعض

وفيه آيات:

الأُولىٰ: قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾[1].

تفيد الآية حقيقة عقلائيّة وهي أنّ الإنسان لابدّ وأن يعيش متعاوناً بعضه مع بعض بأن يتصدّىٰ كلّ منهم لشطر ممّا تحتاج اليه الأُمّة فيعطي الآخرين من مجهوده ويستفيد من ثمرات جهدهم، فيسيرون جميعاً نحو الكمال والحقّ والفضيلة. فما كان المؤمنون لينفروا كافّة في سدّ احتياجات مجتمعهم سيّما الظرائف الدقائق، ولا سيّما مثل التفقّه في الدين وتعلّم معارفه وأحكامه، فلابدّ وأن ينفر من كلّ قومٍ منهم طائفة ويهجروا وطنهم وعلاقاتهم الشخصيّة والأُسريّة إلىٰ موارد العلم ومعالم الورود والتخصّص فيتعلّموا ويتفقّهوا حتّىٰ يحصلوا علىٰ مفتقرات القوم لينذروهم وليرشدوهم إلىٰ الخير والصلاح ويهدوهم إلىٰ سواء الطريق، الطريق السويّ الإنساني إذا رجعوا إليهم، فيما أنّه منهم ويعرف خصائصهم ويعرفونه، فلهم به علائق وله بهم كذلك، فهو أوفق وأمكن في إرشادهم إلىٰ الحقّ عن الغير كما هو ظاهر.

والحاصل أنّ الآية كما تدلّ علىٰ وجوب تحصيل العلم والفن في كلّ ما يحتاج إليه المجتمع الإنساني بما هو إنسان وإن توقّف علىٰ النفر والهجرة حتّىٰ إلىٰ بلاد نائية، وكلما كان ذلك أحوج كان تحصيله ألزم وأوجب مثل التفقّه في الدين

---

(١) التوبة ٩: ١٢٢.

والتعرّف علىٰ معالمه والتخصّص في العلوم الأُخرىٰ كالهندسة والطب وتعلّم معارفهما وموارداهما، فإنّ العلم علمان: علم الأديان وعلم الأبدان. وقِسْ عليهما فروع كلّ منها من العلوم والصنايع... كذلك تدلّ (الآية) علىٰ وجوب الإنذار والإرشاد وتبليغ الدين، وكذلك وجوب الطبابة وحفظ الأبدان والصناعة وتأمين احتياجات العباد، كلّ ذلك علىٰ الكفاية.

وحيث لا يتمكّن كلّ فرد من تعلّم كلّ العلوم والتصدي لكلّ الصنايع، فلابدّ من التقسيم، فيجب علىٰ طائفة من كلّ فرقة أن ينفروا فيها، وحيث إنّ التفقّه في الدين ـ لا نفس التعلّم فقط ـ أحوج شيء تضطر إليه الأُمّة المسلمة ولا حياة لها بدون الدين والتفقّه فيه، فقد أرشدت إليه الآية إشعاراً إلىٰ شدّة الوجوب، وقد فطر الله تعالىٰ كلّ فرد إلىٰ شيء من العلقة والاستعداد حتّىٰ يتمّ ذلك في الخلقة أيضاً.

وأنت بنفسك تعلم أنّ ذلك الوجوب بما أنّه كفائيّ فهو لاينافي جواز أخذ الأُجرة عليه، حيث إنّ طبع تلك الواجبات تأمين شطر من احتياجات الآخرين قِبال تأمينهم احتياجاته من غير فرق في ذلك أن يكون من طريق بيت المال أو أشخاص الأُمّة. بل عندنا لابأس بأخذ الأُجرة علىٰ الواجبات العينية بعد تمشي قصد القربة في التعبّديّات منها فكيف في التوصّليّات كما أثبتناه في محلّه[1].

وأمّا حجّيّة الخبر الواحد الّذي استدلّ الأصحاب له بالآية في الأُصول فهو من المفادات الجانبيّة الّتي لم تكن الآية بصدد بيانه مستقلّاً كما هو ظاهر.

الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالاً نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ**

---

(١) وقد أشبعنا الكلام فيه بتفصيل في المسألة السادسة من المسائل الّتي أوردناها بعد بحث الشرائط في رسالتنا «القضاء في الإسلام» الّتي عملناها علىٰ طريق الأصحاب، فراجع.

﴿الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾[١].

الآية وان كانت في مسألة النبوّة وكيفيّة مواجهة الناس لها، إلّا أنّها ترشد إلىٰ أمرٍ عقلائيّ كلّي ينطبق علىٰ المبحوث عنه من مراجعة أهل الذكر وسؤال كلّ موضوع ممّن هو أهله بحيث تعدّ المراجع إلىٰ الغير سفيهاً غير مبالٍ، فكما أنّ على الناس في مسألة النبوّة مراجعة أهل الفن حتّىٰ يعلموا الحقّ، فكذلك علىٰ المؤمنين الرجوع إلىٰ أهل الذكر من العلماء الأعلام والفقهاء العظام في أُمور دينهم دون الجبت والطاغوت، وكلّ مَن تظاهر بالحقّ وهو متعاون مع الظالمين، كما أنّ عليهم الرجوع في أُمور دنياهم إلىٰ أهل فنّه في مختلف الشؤون، فكما أنّ رجوع المريض إلىٰ البنّاء والخيّاط بدل الطبيب يعدّ سفهاً، فكذلك الرجوع في معالم الدين ومعارفه إلىٰ غير أهله، بل لابدّ فيهم أيضاً من مراجعة كلّ مسألة إلىٰ أهلها من الفلسفة والفقه والأُصول إلىٰ دقائق العقائد وظرائف العرفان، فليس كلّ عالم ديني يعلم كلّ فنّ وعلم من العلوم الإسلاميّة، وليس كلّ من يعلم شيئاً من علمٍ عالمٌ به حتّىٰ يُرجع إليه في حلّ المشاكل بل لقد ظهرت المشاكل من ذلك، ولا يساعد المقام إطلاق القلم في ذلك وذكر موارده.

الثالثة: قوله تعالىٰ: ﴿وَأَطِيعُوا اللهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللهَ مَعَ الصَّابِرِينَ * وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَطَراً وَرِئَاءَ النَّاسِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَاللهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾[٢].

من المعلوم أن الإسلام يريد لأُمّته أن تكون خير أُمّة... تعيش عيشةً كريمةً علىٰ أساس الوحدة والأُخوّة والتعاون والسماحة والعظمة حتّىٰ يكون المؤمن

---

(١) النحل ١٦: ٤٣.

(٢) الأنفال ٨: ٤٦ ـ ٤٧.

للمؤمن كالبنيان المرصوص يشدّ بعضهم بعضاً، ويكون كلّ منهم كالجبل الراسخ ذي عزم ثابت علىٰ الحقّ لا تحركه العواصف... أشداء علىٰ الكفّار رحماء بينهم، فشرّع في ذلك السبيل شرائع وآداباً عرفت كثيراً منها خلال الأحكام ونُشير إلىٰ بعضها في المقام من جهة النفي والإثبات؛ فمنها ما أفادت الآية بعد الأمر بإطاعة الله ورسوله ـ كما في موارد كثيرة ـ النهي عن التشاجر والتنازع فإنّ ذلك يوجب الفشل والوهن ويُذهب الكرامة والسماحة، وروح العظمة وريح الشّرف، فهو ينشأ من إثارة الانفعالات وغلبة الغضب على العقل والإيمان، فليس للمؤمن التنازع في كبائر الأُمور فكيف بصغائرها، وكرامته أعظم شيء يُصاب فيه[1].

ومنها أيضاً في ناحية السلب ما تفيده الآية الثانية؛ والنهي عن مماثلة الذين خرجوا من ديارهم بَطَراً ورئاء الناس تأكيد النهي الأوّل، فإنّ أساس المنازعات بين الإخوة المؤمنين هي تلك الأُمور في الغالب كما تعلم. والمورد لا يخصّص، قال صاحب التبيان: هم قريش، لمّا خرجت لتحمي العير، فلمّا نجا أبو سفيان أرسل إليهم أن ارجعوا فقد سلمت عيركم وهم بالجحفة، فقال أبو جهل: لا نرجع حتّى نرد بدراً وننحر جزراً ونشرب خمراً وتعزف علينا القيان ويرانا من غشينا من أهل الحجاز[2].

الرابعة: قوله تعالىٰ: ﴿*وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً * وَلَا تَمْشِ فِى الْأَرْضِ مَرَحاً إِنَّكَ لَنْ تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَنْ تَبْلُغَ*

---

(١) والمورد لا يُخصص وإن كان التنازع حول بعض مسائل الجهاد ولا سيّما في تقسيم الغنائم، بمقتضىٰ السياق وعلىٰ المؤمن الصبر على بعض الأُمور والحذر من التنازع كما عليه الحذر من البطر والرياء والصدّ عن سبيل الله كما هو ظاهر.

(٢) التبيان ٧: ٧٤ ـ ٧٥.

﴿الْجِبَالَ طُولاً * كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهاً﴾[١].

الآية ـ كما ترىٰ، مع تضمّنها أوامر ونواهي إيجابيّة وتحريميّة ممّا ذكرناها في أبوابها ـ تنهىٰ عن الاقتفاء[٢] وتبعيّة ماليس لك به علم، فإنّ اتّباع غير المعلوم في القول أو العمل يقتفيه الشرّ والضرر غالباً، ويورث التنازع والتشاجر، فليس للمؤمن أن يقول أو يعمل بما لايعلم، ولا اختصاص باتّباع ظنٍ خاصّ أو عمل مخصوص من الغيبة أو الحكم بالنسب علىٰ القيافة فإنّهما من المصاديق، فإنّ السمع والبصر والفؤاد كلّ أُولئك كان عنه مسؤولا. أمّا العمل بالمستنبط عن الأدلّة الاجتهادية والأُصول العمليّة فليس من الاقتفاء بغير علم بشيء فإنّه العلمي الّذي هو حجّة معتبرة. نعم، القياس ليس بعلم ولا علمي والعمل به منهيّ.

وتنهى بعده المخاطب عن المشي علىٰ الأرض مختالاً فرحاً متبختراً، مشيرة إلىٰ ضعف الإنسان، وأنّه لن يخرق الأرض بقوّته ـ كائناً مَن تكون ـ ولن يبلغ الجبال طولا[٣]، فإنّ تثقيب الأرض أو تخريب قطعةٍ منها باستخدام أجهزة خاصّة وبمعونة قوى الطبيعة الّتي هي جنود السّماوات والأرض للربّ تعالىٰ، وكذلك الصعود إلىٰ قمم الجبال هو غير التسلّط علىٰ الأرض والجبال والنفوذ فيها بصورة أساسيّة ورئيسيّة. فعلىٰ المؤمن بالله تعالىٰ بعد إدراكه أنّه مخلوقٌ له تعالىٰ محكوم للنظام محبوسٌ في العالم محدود بحدود الوجود، بيد الفيّاض القيّوم تعالىٰ؛ أن يحفظ نفسه قولاً وعملاً فلا يقول ولا يعمل بما ليس له به علم وأن لا يتكبّر فيمشي

---

(١) الإسراء ١٧: ٣٦ ـ ٣٨.

(٢) الاقتفاء: أخذ القفاء وتبعيّته. اُنظر: المفردات في غريب القرآن: ٤٠٩، مادّة «قفا».

(٣) وقال بعض المفسّرين: إنّ المراد: لن تبلغ بما تريد أكثر مبلغ (التبيان ٨: ٤١٦). ولعلّ ذلك لما فهموا من طول الجبال طَولها أي قوّتها.

علىٰ الأرض فرِحاً فخوراً، فإنّ ذلك كلّه منفور مردودٌ. وترىٰ ذلك البحث في مواعظ لقمان أيضاً في الآية التالية.

الخامسة: قوله تعالىٰ: ﴿*وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحاً إِنَّ اللهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ * وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ إِنَّ أَنكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ*﴾[١].

خلال مواعظ لقمان وبعد بيان أصل كلّي ثابت وحقيقةٍ عينيّة قاطعة من أنّ الأعمال خيراً أو شرّاً وان تكن مثقال حبّةٍ من خردل فتكن في صخرة أو في السماوات أو في الأرض يأتِ بها الله إنّ الله لطيف خبير، يتحدّث القرآن الكريم عن أُمور كثيرة من بينها إقامة الصلاة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والصبر علىٰ النوائب والحوادث ممّا يصيب الإنسان، فإنّ ذلك من عزم الأُمور.

ثمّ ينهى عن تصعير الخدّ للناس وتحقيرهم بصرف الطرف عنهم فيميل عنق المصعّر[٢]، كما ليس للمؤمن إذلال نفسه وتحقيرها لدىٰ الآخرين فإنّ له سماحة وكرامة لابدّ وأن يحافظ عليها. فالاستقامة هي أن لا يتكبّر فيمشي علىٰ الأرض فخوراً مرحاً رافعاً صوته متغطرساً ـ بل يمشي علىٰ الأرض هوناً مقتصداً ويغضض من صوته فيقصر من ندائه فإنّ أنكر الأصوات لصوت الحمير ـ كما ليس له في القصر والغضّ أن يبالغ فيناجي فإنّ النجوىٰ من عمل الشيطان تنبثق عنه الوساوس كما مر الكلام فيه[٣].

---

(١) لقمان ٣١: ١٨ ـ ١٩.

(٢) الصَعَرُ: مَيْلٌ في العُنُق والتصعير إمالَتُه عن النظر كِثراً. كما في المفردات للراغب الاصفهاني: ٢٨١، مادّة «صعر».

(٣) تقدّم في الفصل الرابع من هذا الكتاب، ب ـ في علاقة المؤمنين مع وليهم وأميرهم، ذيل الآية الرابعة.

والأصل أنّ الإنسان إذا أدرك أنّ الله تعالىٰ هو الّذي سخّر للناس ما في السماوات وما في الأرض وأسبغ عليهم نعمه الظاهرة والباطنة، وهو الّذي يأتي بالعمل أيّاً كان وأينما كان فيجازى به وفاقاً، لايخضع إلّا لله تعالىٰ ولا يخاف إلّا منه، فيعيش مع عباد الله علىٰ صفاء وهناءة من غير تكبّر ولا احتقار فلا يصرف نظره عنهم برأسه ولا يصعّر خدّه ويمشي علىٰ الأرض هوناً لا مغترّاً فخوراً، ويتكلّم مع الناس علىٰ وقار فلا يجاهر ولا يخافت ويبتغي بينهما سبيلاً. اللّهمّ وفّقنا لما تحبّ وترضىٰ واصرفنا عمّا لا تحبّ آمين ربّ العالمين.

السادسة: قوله تعالىٰ: ﴿*وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا إِنَّ اللهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيباً*﴾[1].

الآية أيضاً في سبيل المحافظة علىٰ كرامة الأُمّة، توجب أدباً آخر هو السّلام والتحيّة، أي طلب الخير والحياة حال المزاورة والملاقاة، فيُحيي كلٌّ الآخر تحيّةً بطلب الحياة والخير من الله تعالىٰ بأيّ تعبير وأقلّه السّلام، ولابدّ من ردّها بأحسن منها ولا أقلّ بمثلها، فتدلّ علىٰ أصل وجوب ردّ التحيّة، وبالأحسن أفضل، كما ورد عن الإمام الصادق عليه السلام: «السّلام تطوّع، والردّ فريضة»[2]، ولذلك يجب حتّىٰ في الصلاة. وعندنا يحيط الإطلاق كلّ ما يصدق عليه التحيّة من القول أو العمل بما هو المتعارف بين الأقوام ما لم يردع عنه الشرع، وردّ التحيّة لمن حيّىٰ سيّما بالأفضل يقوّي روابط الأفراد ويوثق علائقهم بعضهم مع بعض فيعيشوا متعاونين

---

(١) النساء ٤: ٨٦.

(٢) الكافي ٢: ٦٤٤ ح ١، وعنه وسائل الشيعة ١٢: ٥٨، الباب ٣٣ من أبواب أحكام العشرة ح ٣.

متكاملين إلىٰ سبيل الله.

السابعة: قوله تعالىٰ: ﴿*يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتاً غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ* فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَداً فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّى يُؤْذَنَ لَكُمْ وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ ارْجِعُوا فَارْجِعُوا هُوَ أَزْكَى لَكُمْ وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ*﴾[1].

تنهىٰ الآية أيضاً ـ في سبيل حراسة السماحة والكرامة ـ عن دخول بيوت الآخرين ودورهم بلا إعلام واستيناس، وتأمر بالسلام علىٰ أهل البيت[2] بعد الورود بإعلامٍ واستيناس، فعلىٰ الوارد السّلام[3] والتحيّة وعلىٰ المورود ردّ تحيّته بمثله إن لم يكن بأحسن، وذلك خير. وأمّا إذا لم يكن في تلك البيوت أحد، أو لم تجدوا فيها أحداً، ولو كان ولم يجبكم لغرض، فلا تدخلوها إلّا أن يؤذن لكم من صاحب البيت أو ممّن له الولاية عليه فإنّ ذلك تصرّفٌ في ملك الغير بغير إذنه، وكذلك إذا قيل لكم: ارجعوا فارجعوا ولا تدخلوا واعلموا أنّ الله تعالىٰ عليمٌ بما تعملون من الورود بلا إذن أو معه والرجوع وعدمه ومقاصدكم في ذلك كلّه.

نعم، لا جناح عليكم أن تدخلوا بيوتاً غير مسكونة بغير إذن ولكم فيها متاع أو

---

(١) النور ٢٤: ٢٧ ـ ٢٨.

(٢) بل السلام علىٰ أنفسكم بقولكم مثلاً: السلام علينا وعلىٰ عباد الله الصالحين، فإنّ ذلك دعاءٌ وبركة من الله. قال تعالىٰ: ﴿... فَإِذَا دَخَلْتُم بُيُوتاً فَسَلِّمُوا عَلَى أَنفُسِكُمْ تَحِيَّةً مِّنْ عِندِ اللهِ مُبَارَكَةً طَيِّبَةً...﴾ (النور ٢٤: ٦١)، وقال تعالىٰ: ﴿وَإِذَا جَاءكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ...﴾ (الأنعام ٦: ٥٤).

(٣) الآيات تعلّم أدباً للمسلمين بأن يكون أقلّ تحيتهم «السّلام» لا الاكتفاء بالإشارات كرفع اليد وأمثاله.

شغلٌ أو منفعة كالمساجد والمدارس والمتاجر وما يعبّر عنها بالأمكنة العامة الّتي لكلّ أحد أن يستمتع بها فيجوز دخولها بلا إذن.

فرع

ولعلّك يخطر ببالك جواز دخول أُمناء الحكومة الحقّة وولاة الأمر بيوت الناس بغير إذنهم تحفّظاً علىٰ مصالح الأُمّة ومنافع الشعب المسلم في شرائط خاصّة يُظنّ أنّ في تلك البيوت يخطط لمؤامرة وكيد وخيانة ـ مثلاً ـ كما يعمله اليوم موظفو الحكّام الجائرين باسم رجال الأمن ويعملون ما تضطرب النفس وتخجل بذكر بعضها لعنهم الله وقطع أيديهم عن شؤون المسلمين[1]، ولا يبعد أن يكون كذلك، بل هو كذلك في مواقع خاصّة يراها الحاكم الإسلامي علىٰ شعاع حكومته، فإنّ النبيَّ صلى الله عليه وآله أولىٰ بالمؤمنين من أنفسهم كما عَرَفْتَ في كتاب الولاية[2] والمنصوب من قبل الحاكم حاكم علىٰ حدّه كما تعلم، وليس جواز الدخول بغير الإذن عند المصلحة جوازاً لكلّ أمر، بل لابدّ من رعاية تمام الحدود والأحكام في تمام الجهات والشؤون، وبذلك قلما تنتهي الضرورة إلىٰ الورود بغير الاذن، وعلىٰ النهاية بغير الرضا بعد الإعلام والمراقبة. ومن المعلوم الفرق بين حقوق الله وحقوق الناس، فإنّ الاطّلاع على ارتكاب الذنب في بيته وداره الشخصي لايوجب جواز الورود للنهي عن المنكر، إلّا أن يكون مركزاً للفساد والعصيان فيكون من حقّ الناس مثل الاطّلاع على المؤامرات للقتل والفساد ضد

---

(١) كما عملوا بأُستاذنا الأعظم وبنا وبأصدقائنا وبكثيرٍ من أفاضل الحوزة العلميّة، وبالأحرار المدافعين عن الحرّيّة والفضيلة والإسلام. وكان ذلك قبل انتصار الثورة الإسلاميّة في إيران.

(٢) مرّ في ج ١ من كتاب الولاية، ٥ ـ ولاية الله ورسوله، ذيل الآيه الأُولى.

النظام الحاكم الإلهي فله الورود، أمّا مثل السيّارة والسفينة والطائرة فالظاهر أنّها بحكم البيوت الخاصّة أو العامّة، فتوجّه.

الثامنة: قوله تعالىٰ: ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ...﴾[١].

وفي انتهاء بحث التحفّظ علىٰ كرامة الأُمّة الإسلاميّة والتعالي نحو الكمال والفضيلة في الناحيتين الظاهريّة والباطنيّة، تنادي الآية بني آدم وتأمرهم باتّخاذ الزينة عند إرادة المسجد والمعبد بأن يكونوا طاهرين متزيّنين، فإنّ المساجد والمعابد مراكز تجمّع العباد وتلاقي المؤمنين وتزاورهم، والله تعالىٰ يحبُّ أن يرىٰ عباده علىٰ نعمه متحدّثين، قال تعالىٰ: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾[٢]، وذلك الأمر للعباد وبني آدم، فعلىٰ المؤمنين بطريق ألزم. وذكر المسجد لا يختصّ بالمؤمنين فإنّ الآية عندنا حسب الملاك تفيد الأمر في كلّ زيارة للإخوان وملاقاة للمؤمنين، بل وعند الخروج عن البيت مطلقاً، فعلىٰ المؤمنين التزيّن حسب شأنهم وإمكاناتهم المشروعة عند إرادة المسجد أو زيارة النبي صلى الله عليه وآله أو الإمام عليه السلام أو ملاقاة العلماء الأعلام والشركة في مجالس التحيّات والتعازي والاجتماعات العامّة والمؤتمرات ومجالس البحث والشورى، ومواجهة الإخوان الكرام، ومشافهة كلّ إنسان، وبالجملة عند إرادة الخروج من البيت ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ...﴾[٣] وسخّر لكم البحر لتأكلوا منه لحماً طريّاً وحليّةً تلبسونها كما مرّ، والمسجد قد ذكر لما هو ملتقى المؤمنين بصورة أكثر. وقد عرفت ضعف ما استدلّ بالآية لوجوب التستّر على العورة أو في الصلاة في لباس المصلّي، فراجع[٤].

---

(١) الأعراف ٧: ٣١.
(٢) الضحىٰ ٩٣: ١١.
(٣) الأعراف ٧: ٣٢.
(٤) مرّ في ج ١ من كتب الصلاة، الفصل الخامس، ٢ ـ لباس المصلّي.

واللازم ما يصدق عليه التزيّن واتّخاذ الزّينة حسب تعارف الأقوام والبلاد من أنواع الألبسة وتمشيط الشعور والتدّهين والتعطّر وأمثال ذلك ما لم يردع عنه الشرع من التشبّه بالأعداء.

هـ ـ في خصائص الشعب المؤمن

الشعب المسلم والأُمّة الإسلاميّة مثل كلّ شعب وأُمّة لها حياة وممات، غير حياة الفرد ومماته، بأعمال شايعة فيها وترقى بأوصاف يتّصفون بها، وكذلك تضعف وتنحط فتموت أيضاً بأعمال وأوصاف، والإسلام يوجد ويصنع برغبة مفرطة وإرادة مؤكّدة أُمّةً ومجتمعاً متحرّكاً علىٰ الكرامة والسماحة إلىٰ حدٍّ أوحىٰ الله تعالىٰ إلىٰ نبيّه صلى الله عليه وآله: ﴿طه* مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى* إِلَّا تَذْكِرَةً لِمَنْ يَخْشَى﴾[1]، ويوصي بالمكارم والفضائل ويؤكّد ويوجب أعمالاً وأوصافاً أو ينهى عن قبائح ورذائل، نشير إلىٰ بعضها بعد الواجبات والمحرّمات الّتي عرفتها في أبوابها، وفي الفصل آيات:

الأُولىٰ: قوله تعالىٰ: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعاً سُجَّداً يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنَ اللهِ وَرِضْوَاناً سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْراً عَظِيماً﴾[2].

الآية ـ كما ترىٰ ـ توضيح وبيان لحالات المؤمنين وأنّهم متّفقون علىٰ مسألة

---

(١) طه ٢٠: ١ ـ ٣.

(٢) الفتح ٤٨: ٢٩.

رئيسيّة في الأُمور الأُصوليّة الاعتقاديّة[١] وهي أنّ محمّداً ﷺ رسول الله؛ فكلّما يأمر وينهىٰ فهو من قِبل الله تعالىٰ عن طريق الوحي، وما ينطق عن الهوىٰ. وأمّا الذين معه من المؤمنين بالله تعالىٰ واليوم الآخر فهم أشدّاء علىٰ الكفّار لايأخذهم في دين الله لومة ولا رأفة إلىٰ حدّ المقاتلة، فيَقتلون ويُقتلون إذا كان عليهم ذلك، رحماء بينهم يرأف القويّ منهم علىٰ الضعيف والغنيّ منهم علىٰ الفقير والأمير الرئيس علىٰ المأمور المرؤوس، فالشعب المؤمن متراحم، وإن تنظر اليهم تراهم ركّعاً سُجّداً يصلون ويقيمون الصلاة أيضاً فيخضعون ويسجدون لله تعالىٰ، ويبتغون من ذلك كلّه فضلاً من الله تعالىٰ ورضواناً من غير رئاء للناس وخضوع لغير الله تعالىٰ، ويعلم ذلك من سيماهم، والإنسان يُعلَم من جبهته وظاهره وفلتات لسانه كثيراً ممّا في قلبه وأفكاره سيما من كان من أهله، كما فصّل في العلوم النفسيّة.

وكيف كان، ذلك مثل المؤمنين في التوراة يحكيه القرآن الكريم ويمثلهم علىٰ لسانه هكذا، وأمّا تصويرهم في الإنجيل فإنّ الذين مع الرسول من الشعب المؤمن كزرع نما وبلغ في الرّشد والكمال إلىٰ حدٍّ أخرج بذوره وحبوبه ونشر في جوانبه وشواطئه فقوي وآزر فاستحكم بشدّ أزره فاستغلظ فاستوىٰ علىٰ سوقه وأقام صلبه بوجه يعجب الزرّاع من قوته واستقامته وشدّة حيويته وفرط عمله في التزايد وتكثير المثل، فإنّ المؤمن الّذي مع الرسول ﷺ ومع مدرسته وشريعته الإسلاميّة يقوّي نفسه شيئاً فشيئاً من روح الإيمان وفيض القرآن حتّىٰ يَسْتَقِلّ بنفسه فيأخذ في إرشاد الآخرين وإحياء أبناء آدم الذين يعيشون حواليه وفي

(١) ولقد تعرّضنا لتلك الأُصول في رسالتنا «أُسس الإيمان في القرآن» فراجع.

دائرة حياته ببذر أُصول المعارف وأساس الدين على مستوىٰ قابليّتهم في نفوسهم، وتبليغ الأحكام وإجراء الحدود، فكلّ فرد منهم يستقلّ بنفسه ويستوي علىٰ سوقه فهو يعمل ويتحرّك في ساحة عيشه حتّىٰ يحيي الآخرين ويرشدهم إلىٰ الحقّ، ليغيظ بهم وبجمعهم الكفّار والمعاندين، ﴿... وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[١]، ﴿... وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْراً عَظِيماً﴾[٢].

هذا هو حال الذين آمنوا معه، وإذا كانوا كذلك، فكيف يمكن أن يتسلّط عليهم الكفّار فيهبطوا إلىٰ حدود مخجلة وينزلوا منازل بشعة؛ ويا للإسلام والقرآن من الذين فرّقوا بين الناس وكتابهم وجعلوهم يكتفون بقراءة بعض الآيات للأموات وباستماع الألحان والأصوات فقط[٣]. اللّهمّ اجعل منّا أُمّةً صالحة وشعباً صالحاً حيّاً منذراً وخير أُمّة تفقه القرآن وتعمل بالحدود والأحكام إن شاء الله. والحمد لله على ما أولانا بنعمة الإسلام وحاكميّة القرآن بعد انتصار الثورة في إيران.

الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَاناً وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾[٤].

تُشير الآية بأداة الحصر تأكيداً إلىٰ أظهر أوصاف المؤمنين وأنّهم هم الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم تجاه عظمة الله وقدرته وإزاء شعورهم بضعف أنفسهم وإدراكهم أنّهم معلولون محكومون في نظام الخلقة ونواميس الفطرة، فليسوا بأنفسهم في شيء، وإذا تُليتْ عليهم آياته من الخلق والأمر ممّا في السماوات

---

(١) الحشر ٥٩: ٢١.
(٢) الفتح ٤٨: ٢٩.
(٣) وكان ذلك قبل انتصار الثورة الإسلاميّة في إيران.
(٤) الأنفال ٨: ٢.

والأرض وفي أنفسهم زادتهم إيماناً ويقيناً واطمئناناً، فعلىٰ ربّهم يتوكّلون، وعليه يعتمدون، والصلاة في مجتمعهم قائمةٌ علىٰ صلبها ظاهرةٌ بمظاهرها في شتات وجهات معيشتهم، وممّا رزقناهم ينفقون، أُولئك هم المؤمنون حقّاً لهم درجاتٌ عند ربّهم ومغفرةٌ ورزقٌ كريم.

الثالثة: قوله تعالىٰ: ﴿*إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللهِ أُوْلَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ*﴾[1].

الآية أيضاً ـ مع أداة الحصر والتأكيد ـ تشير إلىٰ ناحيتي العقيدة والعمل في الشعب المؤمن والأُمة المؤمنة وأنّهم الذين يؤمنون بالله ورسوله علىٰ حدٍّ لا يعرض لهم الشكّ ولن يعتريهم الارتياب في ناحية الاعتقاد والتفكّر، ويجاهدون ويسعون في سبيل الله وطريق الحقّ من غير توانٍ وتأنٍّ بأموالهم فيما احتيج إليها، وبأنفسهم في الجهاد بالمعنىٰ الخاصّ كما عرفت في محلّه.

وعندنا ذلك أظهر خواص الشعب المؤمن وأجمعها في جميع الجوانب، وذلك الشعب هو الشعب الحيّ الخالد القائم علىٰ قوائمه من غير اتّكاء علىٰ الآخرين، فلا يستخدمهم الأعداء بل هم الوارثون للأرض، الحاكمون عليها المستخدِمون سائر الأقوام في طريق الحقّ. وقريبٌ منها آيات أُخر.

الرابعة: قوله تعالىٰ: ﴿*وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ * إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ*﴾[2].

---

(١) الحجرات ٤٩: ١٥.

(٢) الحجرات ٤٩: ٩ ـ ١٠.

تخبر الآيات عن الشعب المؤمن وأنّهم إخوة كأنّهم ولدوا من أُمّ واحدة تكفّلتهم ورَبّتهم في حجرها... حجر الإيمان والوحدة والصفاء والأُخوّة والحقّ. فهم أُسرة واحدة يعيشون في بيت واحد علىٰ نظام واحد ويسعون إلىٰ غرض وهدف واحد، ومن أجل تلك الوحدة وكرامة الأُسرة إذا ظهر فيهم الخلاف والتشاجر فعليهم الإصلاح علىٰ الحقّ والقسط والعدالة برعاية حقوق الطرفين في ظلال حدود الله تعالىٰ لئلّا يتّسع نطاق النزاع فيذهب ريحهم ويفشلوا. ويلزم الإصلاح ذلك إلىٰ درجة إن بغت إحداهما علىٰ الأُخرىٰ فلابد من مقاتلة الباغية حتّىٰ تفيء إلىٰ أمر الله وحكمه وحفظ حدود الأُخوّة. فعليهم أن يحقّوا الحقّ ويبطلوا الباطل.

الخامسة: قوله تعالىٰ: ﴿*فَمَا أُوتِيتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَمَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَا عِنْدَ اللهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى لِلَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ * وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ * وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ * وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ * وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا...*﴾[1].

الآيات ـ كما ترىٰ ـ في سياق بيان آيات الله تعالىٰ وموقف الإنسان تجاهها، حتّىٰ ينتهي إلىٰ بيان واقع ثابت وهو أنّ ما أُوتيتم من شيء ـ كائناً ما كان من النعم ـ فهو متاع الحياة الدنيا تتمتّعون به، وإن هو إلّا غرور، ولكن ما عند الله خيرٌ وأبقىٰ. وعندئذٍ فالشعب المسلم المؤمن هم الذين يتّبعون تلك النعم الباقية وهي للمؤمنين المتوكّلين علىٰ ربّهم طول حياتهم، الذين لايرون شيئاً من أسباب العالم

(١) الشورىٰ ٤٢: ٣٦ ـ ٤٠.

ومسبّباتها إلّا وسائط ووسائل، وبيده تعالىٰ ملكوت كلّ شيء، وكلّ شيء يعمل بإرادته وقدرته. والشعب المؤمن لعلمه وإيمانه بذلك لايتكئ علىٰ شيء، وهم علىٰ ربّهم يتوكّلون،وعن الكبائر والفواحش من الإثم يجتنبون،وإذا غضبوا من أمرٍ يسترون عليه ويغفرون فيكظمون غيظهم ويسكنون غضبهم،وهم الذين يستجيبون لربّهم فيجيبون دعوة الله تعالىٰ إيّاهم إلى الخير والحقّ فيعملون بما أُمروا وينتهون عمّا نهوا عنه، ويقيمون الصلاة علىٰ حقيقتها بعدما يصلون بأنفسهم فرداً فلا يضيعونها في المجتمع لا يعتنىٰ بها وبآثارها كما كان يفعل مدّعو الإسلام[1].

ثمّ انّ المؤمنين أمرهم شورىٰ بينهم، فهم في الموضوعات يتشاورون ويتعاونون بعقولهم وأفكارهم فيشخّصون ما هم فيه يختلفون، وبعد التعيّن بأجمعهم يعملون علىٰ الوحدة في سبيله، حتّىٰ المخالفين منهم حذراً عن التفرّق والفَشل، وممّا رزقناهم في سبيل الخير والحقّ ينفقون[2] وكذلك الشعب المؤمن إذا أصابهم بغي منهم أو من عدوٍ فهم ينتصرون ويتظاهرون وبتظافرهم يدافعون لاأنّهم بوهن وتوانٍ يخذلون وإذا غلبوا علىٰ العدو أو الباغي فيجزون السيّئة سيّئةً مثلها فهم يعدلون ولا يظلمون.

---

(١) من أمثال الشاه البهلوي وأيّ إسلام ولم يبق منه إلّا الاسم، وأيّ اسم وأكثر شباب المسلمين لا يصلّون ولا يصومون سيّما الجامعيين والموظفين فهم تاركوها أو مضيّعوها، وأكثر الذنب علىٰ عاتق الملك المخذول خذله الله بكفره. وكان ذلك قبل انتصار الثورة الإسلاميّة في إيران.

(٢) ومن المعلوم أن الإنفاق لابدّ وأن يكون من الطيبات ممّا يحبون، قال تعالىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَلاَ تَيَمَّمُواْ الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ...﴾ (البقرة ٢: ٢٦٧)، وقال تعالىٰ: ﴿لَن تَنَالُواْ الْبِرَّ حَتَّى تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَيْءٍ فَإِنَّ اللهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ (آل عمران ٣: ٩٢).

السادسة: قوله تعالىٰ: ﴿*قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ وَإِنَّ كَثِيراً مِنْ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ...*﴾[١].

الآية ـ كما ترىٰ ـ بعد بيان حكم داود النبيّ (علىٰ نبيّنا وآله وعليه السلام) بالحقّ والعدل وأنّه ظلم بسؤال نعجة إلىٰ نعاجه ـ تُشير إلىٰ أمر كلّي وهو أنّ كثيراً من الخُلَطاءِ المعاشرين في أيّ زمان ليبغي بعضهم علىٰ بعض، وإن هذا طبع الناس المعتكفين علىٰ الدنيا وحطامها، ثمّ تستثني الذين آمنوا وعملوا الصالحات؛ فالشعب المؤمن هم الذين لايبغي بعضهم علىٰ بعض في معاشراتهم واختلاطاتهم فلا يَظلمون ولا يُظلمون وهم يعدلون.

السابعة: قوله تعالىٰ: ﴿*يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ * كَبُرَ مَقْتاً عِنْدَ اللهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ*﴾[٢].

تخاطب الآية المؤمنين وتسألهم تحضيضاً: ﴿*لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ*﴾؟! والمؤمن حقّ الإيمان إذا قال بحقّ يعمل به، ويرىٰ أنّ القول بلا عمل مقتٌ وذنبٌ كبير، فالشعب المؤمن هم الذين يعملون كثيراً بالخير والحقّ ويقولون قليلاً، فإنّ الأصل المنتج العمل، والقول لا وقع له إلّا بما أنّه عملٌ تبليغي له أثر، فله وقعٌ بما أنّه عمل لا قول، والشعب المؤمن حقّاً عمليٌّ لا قولي.

الثامنة: قوله تعالىٰ: ﴿*يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَومٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْراً مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْراً مِنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الاِسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ ...*﴾[٣].

تخاطب الآية المؤمنين وتنهاهم عن سخريّة قوم من قوم لا بالقول ولا بالعمل

---

(١) ص ٣٨: ٢٤. (٢) الصف ٦١: ٢ ـ ٣. (٣) الحجرات ٤٩: ١١.

الّذي يقهر الآخر انفعالاً. ولعلّ الساخر أضعف وأوهن، وتوهين الآخرين قبحه ظاهر، ولا فرق في ذلك بين الرّجال والنساء، ولا يسخر نساءٌ من نساء لعلّهنّ خير، فالشعب المؤمن لا يسخر بعضهم من بعض بوجه، كما أنّهم لا يلمزون، فلا يتتبّعون معايبهم ليذكروها اغتياباً. واللمز بنفسه مذموم لا يُرىٰ في الشعب المؤمن ـ انتهىٰ إلىٰ الغيبة أو لا ـ فهو ينافي السماحة والكرامة؛ والإنسان لا يخلو من عيب. وكذلك التنابز بالألقاب الشنيعة فإنّ المؤمن لا يؤذي أخاه المؤمن حتّىٰ بالتلقيب ولا يسخر ولا يلمز ولا ينابز بالألقاب، وفي ذلك أيضاً قال تعالىٰ: ﴿وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ﴾[1]، فإنّ همز الغير وتعييره بذكر معايبه ولمزه بتتبّع قبائحه وتصفّح نواقصه ينافي كرامة الشعب وعظمته المطلوبة. وقد جعل الله تعالىٰ للذين يتّبعون عيوب المؤمنين المصدّقين تطوّعاً ـ ظنّاً منهم أنّ ذلك ينزل منزلتهم ـ عذاباً أليماً، فقال تعالىٰ: ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾ ـ إلىٰ قوله تعالىٰ ـ: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[2].

التاسعة: قوله تعالىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْماً بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾[3].

وفي نهاية البحث نعطف أمراً آخر في مجتمع المسلمين والشعب المؤمن وهو أنّ الأُمّة المسلمة لا تتبّع كلّ نبأ وخبر، ولا تعمل بكلّ قول وأثر قبل أن تبيّن واقعيّة الأمر ومشروعيّته، فلا يعملون بلا تحقيق لئلّا يصيبوا قوماً أو امرأً بجهالة فيصبحوا علىٰ ما فعلوا نادمين ولا ينفع الندم.

وقد استدلّ القوم بذلك علىٰ حجّيّة خبر العادل، بتقريب أنّ نبأ الفاسق

---

(١) الهمزة ١٠٤: ١. (٢) التوبة ٩: ٧٩. (٣) الحجرات ٤٩: ٦.

المحتمل في حقّه الكذب هو الّذي لا يعتمد عليه ولا يُعمل به حتّىٰ تبيُّنِ صدقه، وأمّا العادل بل غير الفاسق ـ لو قلنا بالواسطة ـ فيعمل بخبره به من غير توقّف علىٰ التبيّن. وعندنا العمل بقول الثقة العقلائي عقلائي لا يحتاج إلىٰ تكلّف الاستدلال بالآية، وهي ترد علىٰ خبر الفاسق وأنّه لا يعمل به، وأين ذلك من حجّيّة خبر العادل إلّا علىٰ مفهوم الوصف، وليس ذلك لو كان علىٰ حدٍّ ثبت به مثل المسألة. ودليل اعتبار خبر العادل كما عرفت بناء العقلاء أيّاً كان مبناهم.

نتيجة الأبحاث

١ ـ المؤمن ووالديه

الأوّل: يجب علىٰ كلّ مؤمن الإحسان إلىٰ والديه بأن يصاحبهما علىٰ وجهٍ يصدق أنّه محسنٌ إليهما عرفاً علىٰ اختلاف شرائط الزمان والمكان والولد والوالدين.

الثاني: يحرم الإساءة إلىٰ الوالدين وإيذاؤهما من كلّ ما يصدق عليه ذلك عرفاً.

الثالث: لا طاعة للوالدين في الشرك بالله تعالىٰ ومعصيته وفي كلّ باطل وحرام بل وفي كلّ ضرر يستقلّ به العقل أو يحكم به العقلاء.

الرابع: أقلّ مدّة الحمل ستّة أشهر يستفاد من مقارنة الآيتين.

٢ ـ المؤمن وأُسرته

الأوّل: أنّ من الأموال والأولاد والأزواج عدوّاً يلهي الإنسان عن ذكر الله، يجب التحرّز عنهم كما يجب العمل فيهم صالحاً حتّىٰ يكونوا باقيات فيضاعَف

الأجر والثواب.

الثاني: يجب صلة ما أمر الله به أن يوصل: الرحم، الأقرباء، الإخوة المؤمنين، المرابطين، المجاهدين، العلماء الصالحين. كفايةً وفي الجملة.

الثالث: يحرم قطيعة الرحم بتركهم وترك مراودتهم ومزاورتهم، فلابدّ من معاونتهم علىٰ كلّ خير وسعادة وتقويتهم في الإيمان والهداية وتأمين احتياجاتهم في الدنيا والآخرة حسب ما يقتضيه المتعارف بين الأُمّة المسلمة.

الرابع: لا يجوز مواصلة الأرحام وغيرهم بالحرام أو ما يستلزم ذلك ولو بترك الواجب كما في العوائل غير المبالية بالدين.

٣ ـ المؤمن وشعبه

ألف ـ أمير المؤمنين ووليّهم معهم:

الأوّل: يجب علىٰ وليّ المؤمنين إنذار العشيرة والأقربين ـ أوّلاً ـ ثمّ توسعة النطاق شيئاً فشيئاً حتّىٰ لايبقىٰ علىٰ الأرض من الكافرين ديّار أو يصيروا مؤمنين.

الثاني: يجب علىٰ وليّ المؤمنين ورئيسهم خفض الجناح لهم والرأفة والرحمة عليهم.

الثالث: يجب علىٰ وليّ المؤمنين التبرّي والانقطاع عن الكفّار والمعاندين لئلّا يضرّوا المسلمين شيئاً، فيراقبهم لتنحصر الروابط بما تفيدهم، وينقطع عمّا يضرّهم، كما ذكرناه في كتاب الجهاد أيضاً.

الرابع: يجب علىٰ أولياء الأُمور دعوة الناس إلىٰ سبيل الله بأيّ طريق ممكن،

وكلّاً بوجه يناسبه من الحكمة والموعظة الحسنة والجدال الأحسن، فعليهم تهيّئة كلّ ما يناسب، وتسبيب كلّ سبب يساعد علىٰ تكامل الأفراد في طريق الهداية وسبيل الله من المكتبات والمدارس إلىٰ الكلّيّات والاحتفالات والإذاعات السمعيّة والمرئيّة والجرائد والفنون وغيرها من أدوات الثقافة والدعاية والتبليغ والإعلام.

ب ـ المؤمنون مع وليّهم:

الأوّل: يجب إطاعة وليّ الأمر ومتابعته في أوامره الحكوميّة وإرشاداته إلىٰ أوامر الله تعالىٰ ونواهيه حسب المصداق.

الثاني: يجب أداء الفرائض الماليّة من الخمس والزكاة وغير الواجب من الصدقات إلىٰ الوليّ الشرعي ليصرفها في مصارفها ويجعلها في مواردها وهو الأعرف بها.

الثالث: يجب خفض الصوت عند رسول الله صلى الله عليه وآله والأئمّة المعصومين عليهم السلام والعلماء والأُمراء والولاة من قبلهم، فلا جهر بالقول ولا خفاء بالكلام، بل بين ذلك سبيلاً.

الرابع: لابدّ من الصبر حتّىٰ يخرج الوليّ من بيته إليهم لا عن ندائه من وراء الجدار والستر، عند قصد زيارته ولقائه فإنّ ذلك (الصبر والمراعاة) أدبٌ وخير وتحفّظٌ في حقوق المجتمع.

الخامس: لا يجوز الورود علىٰ الولي والأمير وكلّ مؤمن بل كلّ مورود بغير إذنه في المساكن الخاصّة.

السادس: لا ينبغي النظر بوجه التفحّص والتفقد إلىٰ الإناء وأثاث البيت بعد الورود مع الإذن علىٰ الطعام أو غيره بل مطلقاً.

السابع: ينبغي الانتشار والخروج بعدما طعموا مِن غير استيناس للحديث عندما كان الدخول للإطعام وكذلك ترك كلّ ما يؤذي ربّ البيت المضيّف فإنّه يستحيي غالباً.

الثامن: علىٰ المؤمنين الاستيذان من الوليّ والحاكم الشرعيّ في كلّ أمرٍ يرجع إلىٰ المجتمع والأُمّة من مختلف شؤون حياتهم الاجتماعيّة والمسائل الحكوميّة، وعلىٰ الوليّ أن يأذن لهم في بعض مصالحهم عندما يستأذنونه، ليهديهم الله تعالىٰ بأجمعهم إلىٰ الخير والحقّ إن شاء الله.

التاسع: السؤال عن أهل بيت المضيف لابدّ وأن يكون من وراء حجاب.

العاشر: التناجي قبيح وفي الإثم حرام، وقد يجوز في البرّ حسب الضرورة.

الحادي عشر: لابدّ من التفسّح في المجالس ارتياحاً للآخرين، كما لابدّ من النشوز والقيام أي الخروج إذا أمر به ربّ البيت.

ج ـ المؤمنات مع المؤمنين وهم معهنّ:

الأوّل: الرّجال قوّامون علىٰ النساء، فعليهنّ اتباعهم في التدبير وعليهم الانتفاع منهنّ في العواطف دون تركهنّ معطّلات.

الثاني: يجب علىٰ كلّ مؤمن ومؤمنة غضّ نظره عن الآخر، كما يجب عليها حفظ الفرج والسّوءة.

الثالث: يحرم علىٰ المرأة إبداء زينتها وإظهارها إلّا ما ظهر منها من الثوب وما علىٰ الوجه من الألوان الطبيعيّة دون غيرها.

الرابع: يجب علىٰ المرأة ضرب خمارها علىٰ جيبها بإسداله حتّىٰ تستر صدرها بما يتستر به رأسها، فيجب ستر الأُذنين والعنق وجانبي الخدين إلىٰ الجيب والصدر، كما يجب ستر باقي البدن بما يصدق عليه ستره.

الخامس: لا بأس علىٰ المرأة في إبداء زينتها علىٰ طوائف خاصّة اثني عشرة:

١ ـ البعل.

٢ ـ أبي البعل.

٣ ـ ابنه من زوجة أُخرىٰ.

٤ ـ الآباء.

٥ ـ الأبناء.

٦ ـ الإخوة.

٧ ـ أبناء الإخوة.

٨ ـ أبناء الأخوات.

٩ ـ النساء المؤمنات.

١٠ ـ الإماء المملوكات ـ مؤمنات كُنّ أو كافرات ـ.

١١ ـ الرجال التابعين غير أُولي الإربة كالبلهاء والشيوخ الكهلة.

١٢ ـ الأطفال الذين لم يظهروا علىٰ عورات النساء.

السادس: على النساء أن لا يضربن علىٰ الأرض بأرجلهنّ عند المشي لئلّا يُعلَم ما يخفينَ من زينتهنّ، وكذلك كلّ ما هو كذلك كالتعطّر عند الخروج من البيت.

د ـ في علاقات المؤمنين بعضهم مع بعض:

الأوّل: يجب علىٰ المؤمنين أن يتصدىٰ كلّ منهم لأمر من أُمور الأُمّة كفاية، مع

رعاية الأهمّ فالأهمّ.

الثاني: يجب علىٰ كلّ طائفةٍ من قوم أن ينفروا ليتفقّهوا في الدين ويتعلّموا معارفه وأحكامه. كما يجب علىٰ كلٍّ من تفقَّه بعد التعليم أن يُنذر ويرشد قومه إلىٰ سبيل الله كفايةً.

الثالث: يجب علىٰ كلّ من تعلّم الطبّ أو فناً من الفنون اللازمة للناس أن يُلبي احتياجاتهم ويعطيهم ما يطلبون كفايةً.

الرابع: يجب علىٰ الناس الرجوع في كلّ أمرٍ إلىٰ أهله؛ ففي أُمور الدين عليهم الرجوع إلىٰ العلماء الرّبانيّين، وفي الدنيا إلىٰ المتخصّصين، كما هو ظاهر.

الخامس: المؤمن لا يتنازع مع الآخرين، ولا يخرج بطراً فرحاً فخوراً مرائياً للناس ويكون صابراً علىٰ النوائب.

السادس: المؤمن لايتّبع غير المعلوم قولاً وفعلاً، فلا يغتاب، ولا يحكم بالنسب بالظن، ولا يعمل بشيء لا عن علم.

السابع: المؤمن لا يصعّر خدّه للناس فلا ينظر اليهم نظرة احتقار بل يقصد في مشيه ويغضض من صوته.

الثامن: المؤمن يحيّي أخاه تحيّةً لدىٰ الملاقاة ولا أقل من السّلام، ولابدّ من الجواب، وبالأحسن أفضل، فإنّ السّلام تطوّع والردّ فريضة، ويشمل ذلك كلّ ما يصدق عليه التحيّة وردّها حسب المتعارف، ولكن أدب الإسلام السّلام[1].

التاسع: لا يجوز دخول دار الغير بغير إذنه قبل الإعلام والاستيناس، ويجب الرجوع إذا قيل ارجعوا لأيّ غرض.

---

(١) قال تعالىٰ: ﴿تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ﴾ (الأحزاب ٣٣: ٤٤).

العاشر: لا بأس بدخول أُمناء الحكومة الحقّة بيوتاً بغير رضا أهلها بعد الإعلام عند وجود المصلحة مع رعاية تمام الحدود والحقوق الشرعيّة، تحفّظاً على مصالح الأُمة.

الحادي عشر: على المؤمنين التَزَيُّن بكلّ ما يصدق عليه ذلك عند إرادة المساجد والمجامع وزيارة النبيّ والإمام (عليه وعليهم الصلاة والسلام) وملاقاة العلماء الأعلام والصلحاء العظام؛ بل عند إرادة الخروج من البيت مطلقاً.

هـ ـ خصائص الشعب المؤمن:

الأوّل: المؤمنون أشدّاء على الكفّار وأعدائهم، رحماء بينهم، يرحم القويُّ الضعيفَ والغنيُّ الفقيرَ وهكذا.

الثاني: المؤمن مستقلٌ صلبٌ في إيمانه يروّج الحقّ وينشره في معاشرته، ويوجب إيمانهم، فهو حيّ يولد المثل، وبنفسه بشير ونذير ويدعو لما يحيي الآخرين.

الثالث: الشعب المؤمن على إحساس من عظمة الله تعالىٰ، وفي تزايد الإيمان، كلُّ يوم أكمل من أمسه ولا يعتمد إلّا على الله، فهم على ربّهم يتوكّلون.

الرابع: الشعب المؤمن في اعتقاده الراسخ بالله والرسول يجاهد في سبيل الله وطريق الحقّ مدىٰ حياته، فيطلب بقاء الحقّ ويستخدم في سبيل ذلك ماله ونفسه وتمام طاقاته.

الخامس: الشعب المؤمن إخوة يعيشون في بيت واحد وأُسرة واحدة ويصلحون بينهم إن اختلفوا ويقاتلون الباغي منهم حتّىٰ يفيء إلىٰ أمر الله تعالىٰ فيحكمون بينهم بالقسط والعدل.

السادس: الشعب المؤمن:

١ ـ لا يبتغي متاع الغرور.

٢ ـ فعلىٰ الله تعالىٰ يتوكّل.

٣ ـ ومن الإثم يجتنب.

٤ ـ وعلىٰ الغضب يغفر.

٥ ـ ودعوة الله يستجيب.

٦ ـ وللصلاة يتمّ.

٧ ـ وفي الموضوعات أمرهم شورىٰ بينهم فهم يتعاونون.

٨ ـ وممّا رزقوا يُنفقون.

٩ ـ وإذا تسلّطوا علىٰ الباغي فلا يجزون السيّئة إلّا سيّئةً مثلها.

السابع: الشعب المؤمن لا يبغي بعضهم علىٰ بعض كما لا يبغي علىٰ الغير فلا يَظلم ولا يُظلم وهم يعدلون.

الثامن: الشعب المؤمن لا يقول بالحقّ إلّا يعمل به فهو عمليٌّ لا قولي.

التاسع: الشعب المؤمن لا يسخر بعضهم ببعضٍ ولا يلمز عيوب الآخرين ولا ينابز بالألقاب.

العاشر: الشعب المؤمن لا يعمل بكلّ ما يسمع فلا يعتني بكلّ خبر حتّىٰ يتبين له الحقّ.

هذا تمام الكلام في الكتاب وفروعه، والحمد لله أوّلاً وآخراً، ويتلوه كتاب الوصيّة إن شاء الله تعالىٰ[1].

---

(١) والساعة الآن العاشرة من ليلة التاسع من شهر ربيع الثاني سنة خمس وتسعين وثلثمائة بعد الألف من الهجرة علىٰ مهاجرها ألف ألف تحية ٩ /ع ٢ /١٣٩٥ هـ. ق. ١/٢/١٣٥٤ هـ. ش.

كتاب الوصيّة

الوصيّة

تمهيد

لعلّك تسأل لماذا جعلنا «كتاب الوصيّة» و«الإرث» آخر الكتب خلاف ترتيب الأصحاب (رضوان الله عليهم) في كتبهم الفقهيّة، والجواب ظاهر فإنّ الترتيب الطبيعي يقتضي أن يكون مثل القصاص والحدود الراجع إلىٰ شؤون حياة المجتمع الإسلامي ضمن أحكامه الاجتماعيّة، وأمّا مثل الوصيّة والإرث الراجع إلىٰ الفرد في آخر حياته وبعده فيقع في نهاية الأبحاث الفقهيّة طبعاً. ولنشرع في الأوّل بعون الله تعالىٰ وفيه آيات:

الأُولىٰ: قوله تعالىٰ: ﴿*كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْراً الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى الْمُتَّقِينَ*﴾[1].

الآية ـ كما ترىٰ ـ تخبر بصيغة الماضي إنشاء بواجبٍ، بل توجب خلال بيان واجبات أُخر من القصاص والصيام، أنّه إذا حضر أحدكم الموت فشعر بدنوّ أجله، وهو واجدٌ خيراً من الأموال أو حقوقاً محلّلة ومشروعة سيتركها في دار الغرور

---

(١) البقرة ٢: ١٨٠.

ويقضي نحبه، فعليه الوصيّة للوالدين والأقربين بالمعروف المتناسب لشأن المؤمن الواجد، المحسن لوالديه، الموصل لرحمه وأقربائه، المراعي لحقوق إخوانه، وذلك نوع حقّ علىٰ المتّقين. فَمَنْ لم يترك خيراً بأن لم يكن له شيء من الأموال والحقوق فليس عليه شيء بنفي الموضوع. ومن لم يكن له الوالدان والأقربون وترك خيراً فَلَهُ بملاك الوالدين والأقربين أن يوصي فيما ترك بالتعاون علىٰ التقوىٰ بتأسيس المدارس والمكتبات والمستشفيات والإنفاق في سبيل الله، وبالجملة في إعلاء كلمة الحقّ وترويج شريعة سيّد المرسلين (عليه وعلىٰ آله الطاهرين الصلاة والسلام).

والكتابة هذه بعد كتابة القصاص وقبل كتابة الصيام وسياق بيان الحلال والحرام، صريحة في الوجوب، إلّا أنّ قوله تعالىٰ: ﴿حَقّاً عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ يوجب ضعف ذلك.

إلّا أن يقال بمقالة الفقيه البارع أبي الصلاح الحلبي رحمه الله في الكافي كما لا يبعد سيّما مع توضيح منه في الوجوب بكونه موسّعاً ومضيّقاً.

قال: فصل في الوصايا: الوصيّة واجبةٌ على كلّ مكلّف وجوباً موسّعاً مع ظهور أمارات البقاء، ومضيّقاً مع ظهور أمارات الموت، وتقديمها أولى على كلّ حال وأحوط في الدين[1].

وقال: فصلٌ في الوصيّة: قد بيّنّا في كتاب العبادات وجوب الوصيّة ودخولها في جملة ما ابتدأ الله تعالى التعبّد به كغيره... ذكرناها هاهنا لكونها سبباً مبيحاً للتصرّف بما هي وصيّة من مال الموصي...[2].

---

(١) الكافي في الفقه: ٢٢٨.

(٢) الكافي في الفقه: ٣٣٢.

وصرّح بالوجوب أيضاً الفقيه سلّار رحمه الله والطبرسي في المجمع[١] ونقل عن بعض العامّة[٢].

وعليه، فلا يتمّ ما قيل ردّاً على الوجوب بالإجماع على الاستحباب ولا تصريح به في روايات الباب إن لم تستظهر من كثيرٍ منها تأييد الوجوب، مثل قوله عليه السلام: «ما ينبغي لامرئٍ مسلم أن يبيت ليلةً إلّا ووصيّته تحت رأسه»[٣]. وقوله عليه السلام: «من مات بغير وصيّة مات ميتةً جاهليّة»[٤].

وأمّا الوجوب الناشئ من المتعلّق بأن كان عليه واجبٌ إلٰهي من الصوم والصلاة والخمس والزكاة أو شيء من الديون والحقوق فلا يرتبط بوجوب نفس الوصيّة بما هي.

هذا، ولكن الإنصاف أنّ التأمّل في مقارنة آيات الوصيّة مع آيات الإرث الصريحة في تعلّق تركة الإنسان بالوالدين والأقربين وأُولي الأرحام بالموت ـ كما سيأتي[٥] إن شاء الله ـ يفيد انصراف الطائفة الأُولىٰ إلىٰ الاستحباب، توضيح ذلك أنّ آيات الإرث بعد فراغها عن أصل التعلّق بالورثة بمجرد الموت ناظرةٌ إلىٰ مسألة التفاوت، وأنّ للرجال نصيباً وللنساء نصيباً وأنّ للذكر مثل حظّ الأُنثيين. فإنّ الإنسان إذا مات انقطع عمله وتصرّفه ولا يعتبر لدىٰ العقلاء ارتباط بين الميّت وشيء حتّىٰ تنتزع عنه الملكيّة حتّىٰ فيما يتعلّق بتجهيزاته، واستحقاقه له بحسب

---

(١) مجمع البيان ١: ٢٦٧، ذيل الآية ١٨٠ من سورة البقرة.

(٢) تفسير السمرقندي ١: ١١٩، ذيل الآية ١٨٠ من سورة البقرة.

(٣) وسائل الشيعة ١٩: ٢٥٨، الباب ١ من كتاب الوصايا ح ٧.

(٤) وسائل الشيعة ١٩: ٢٥٩، الباب ١ من كتاب الوصايا ح ٨.

(٥) سيأتي في كتاب الإرث، من الآيات العامّة، الآية الأُولى والثانية والثالثة.

تكليف الذين مات بينهم وكان منهم بوجه.

وعندئذٍ تنتقل تركته بمجرد الموت إلىٰ ورثته الوالدين والأقربين وأُولي الأرحام قهراً، بمعنى أنّ العقلاء يعتبرونه لهم بالموت كما كانوا يعتبرونه له بأسباب خاصّة.

والوصيّة: إيصاء الغير لعمل في وقته علىٰ وجه يراه لازماً فلا يتركه. وإذا تعلّقت بالأموال للوالدين والأقربين تكون بمعنىٰ أن يكون لهم كذا وكذا بعد موته فهي أيضاً توجب الانتقال بعد الموت مع تفاوتٍ وهو أنّ الإرث ينقسم علىٰ كتاب الله وسنّة نبيّه للذكر مثل حظّ الانثيين بحكم من الله تعالىٰ في كيفيّة الانقسام والانتقال بعدالانقطاع عن المالك الأوّل. والوصيّة، تصرّفٌ من المالك في أمواله حيث يشاء عقلائيّاً وإن كان ظرف العمل بعد وفاته وافق الكتاب بأن أوصىٰ شيئاً لهم علىٰ كتاب الله لينقسم علىٰ التفاوت، أو خالف بأن أوصىٰ أن يكون لهم علىٰ السويّة ـ مثلاً.

ومن هنا ظهر توهّم النسخ بآيات الإرث وهو ضعيفٌ غاية الضعف، ونحن بحمد الله تعالىٰ وفي ظلّ إرشادات العترة الطاهرة عليهم السلام عدل الكتاب والسنن الواصلة عنهم في فسحة من التكلّفات، لبيانها حقيقة الأمر وتعيينها مواردها جمعاً بين الآيات وحفظاً للحقوق بأنّ الوصيّة نافذة في ثلث التركة، وفيما زاد منوط بإذن الورثة. فإنّ حقّ الوصيّ للموصىٰ له تعلّق بما هو متعلّق لحقّ الورثة طبعاً[1].

ولعلّ ذيل الآية يرشد إلى ذلك إجمالاً ـ كما سيأتي من جواز تبديل الوصيّة

---

(١) ولعلّه إلىٰ ذلك أشار قوله تعالىٰ: ﴿غَيْرَ مُضَارٍّ﴾ بعد قوله: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِى بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ في (النساء ٤: ١٢) كما سيأتي إن شاء الله في بحث الإرث، من الآيات الخاصّة، ذيل الآية الثانية.

والتصرّف فيها إذا خيف من الموصي الميل عن الحقّ والجنف أو الإثم بالوصيّة بالحرام أو تحريم حقّ[١].

والحاصل: إنّ وجود بحث الإرث وآياته ومقارنته مع الوصيّة يوجب تضعيف ظهور الكتابة في آية الوصيّة حتّىٰ مع السياق في الوجوب، فهي نوع حقّ علىٰ المتّقين، لهم أن يستفيضوا منه في ثلث أموالهم، وللورثة المال، من بعد وصيّة يوصى بها أو دين، والأمر بيدهم في الزائد عليه، إن شاؤوا أجازوا وإلّا ردّوا معاً أو بالتفريق كلٌّ في سهمه.

فلا يتمّ ما قاله الكشّاف من نسخ الوجوب بآيات الإرث وبقوله عليه السلام: إنّ الله أعطى كلّ ذي حقٍّ حقّه ألا لا وصيّة لوارث[٢ و٣].

فإنّ النسخ خلاف الأصل كالتخصيص ولا تهافت بين المثبتين الوصيّة والإرث مثل الدين ولا يُنسخ القرآن بخبرٍ واحد.

ولو سلّمنا فإن نسخ الوجوب لا ينافي الجواز الأصلي أو الشرعي كما صرّح به المحقّق في الزبدة[٤].

أمّا البحث في كونها عقداً أو إيقاعاً وأنّ القبول جزء سبب للانتقال أو شرطٌ له أو للزوم الملك كما عن الأصحاب أو قيل بكفاية عدم الردّ كما احتمله صاحب الجواهر رحمه الله[٥] فلا طائل تحته بعد القول بلزوم القبول قولاً أو فعلاً من غير فرق بين التمليكيّة فيها أو العهديّة، فدقّق.

---

(١) سيأتي في ذيل الآية الآتية.

(٢) عوالي اللآلي ٢: ١١٥ ح ٣١٨، وسنن ابن ماجة ٢: ٩٠٦ ح ٢٧١٤.

(٣) الكشّاف ١: ٢٢٤، ذيل الآية ١٨١ من سورة البقرة.

(٤) زبدة البيان ٢: ٥٩٤.

(٥) جواهر الكلام ٢٩: ٥٣٩.

الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَمَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ* فَمَنْ خَافَ مِنْ مُوصٍ جَنَفاً أَوْ إِثْماً فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[1].

الآيتان ـ كما ترىٰ ـ تفيدان أوّلاً حرمة التصرّف في الوصيّة تقليلاً أو تكثيراً أو تبديلاً عن موضعها أو موعدها زماناً ومكاناً مع التأكيد في الحرمة بعنوان الفراغ عن أصل الإثم والذنب، أنّ الذنب علىٰ عاتق من؟ والمذنب من هو؟ فتقول إنّما إثمه علىٰ الذين يبدّلونه، والله تعالىٰ سميعٌ لما تقولون في المقامات، وعليم بالأغراض والنيّات. نعم، إذا خيف من موصٍ جنفاً وميلاً إلىٰ الباطل بأعماله غرضاً غير مشروع أو إثماً من وصيّةٍ في محرّم أو تحريم حقّ، فلا إثم في تبديلها وجعلها في موضعها. والإثم قرينةٌ علىٰ أنّ المراد من خوف الجنف ما إذا علم به، والتعبير للأدب وليكون ذلك التبديل من الباطل إلىٰ الحقّ بإصلاح بين الورثة أو بينهم وبين الموصى له وتراضيهم علىٰ الحقّ.

لايقال: إن تقييد نفي الإثم بالإصلاح قرينةٌ علىٰ بقاء الخوف علىٰ ظهوره، والإصلاح تحفّظ علىٰ الواقع، ولعلّ الموصي لم يكن به جنف.

فإنّه يقال: نعم ذلك تامّ لو لم يكن في البين إثم، والإصلاح قيد لنفي الإثم في الإثم والجنف والتبديل واجبٌ في الإثم قطعاً، فإنّ الوصيّة لا تحلّل حراماً.

ولا يبعد أن يقال بعد حفظ ظهور الكلمات وأن المعنىٰ ـ والله تعالىٰ أعلم ـ ان لا إشكال في تبديل الوصيّة والتصرّف فيها إذا ظنّ واحتمل الإثم أو الجنف مع الإصلاح بمعنىٰ المصالحة بين الورثة فيما كانت بينهم علىٰ غير وجه الإرث أو

---

(١) البقرة ٢: ١٨١ ـ ١٨٢.

بينهم وبين الموصىٰ له، فإنّه بالمصالحة تحفظ الحقوق، حيث لا يعلم ولا يقطع بالجنف أو الإثم، وأمّا مع العلم بهما فلابد من التصرّف والتبديل، ولا يتوهّم في المقام الإثم والحرمة حتّىٰ يدفع به، فإنّ الوصيّة لا تحلّل حراماً ولا تبطل حقّاً، بل للمبدِّل أجرٌ وثواب، فإنّه لكلّ من يحقّ الحقّ ويبطل الباطل علىٰ اختلاف المستويات.

والظاهر أنّ الحقّ مع المحقّق الأردبيلي رحمه‌الله في الزبدة[١] من أنّ الآية لا تدلّ إلّا على انحصار إثم التبديل على المُبدِّل، ولا يتمّ ما عن الطبرسي رحمه‌الله في المجمع[٢] من الدلالة على أنّ الإثم في عدم أداء الزكاة أو الدَّين أو الحجّ من الوصايا الواجبة بالأصل وغيره على المبدّل لا على الموصي إلى آخر ما ذكر، فإنّ إثم التبديل لا يرتبط بترك الوظائف الشرعيّة من ناحية الموصي إثباتاً ونفياً سواء كان ترك التكاليف عن قصور أو تقصير، وقد تبيّن حكم كلّ في محلّه، فراجع.

الثالثة: قوله تعالىٰ: ﴿***يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ تَحْبِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللهِ إِنِ ارْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَناً وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللهِ إِنَّا إِذاً لَمِنَ الْآثِمِينَ***﴾[٣].

الآية ـ كما ترىٰ ـ تفيد لزوم الاشهاد ـ علىٰ الوصيّة حينما يوصي أو علىٰ كتابتها ـ اثنين ذوي عدل منكم إن كان حضور الموت في الحضر، ومن غيركم إذا كان في السفر، وذلك تحكيماً للأمر ورعاية للحقوق عند إجراء الوصيّة. وحينئذٍ إن

(١) زبدة البيان ٢: ٥٩٦.
(٢) مجمع البيان ١: ٢٦٨.
(٣) المائدة ٥: ١٠٦.

لم يكن ارتياب فيها وفي الشهادة عليها فهو، وإلّا فبالشهادة تستحكم الوصيّة، وأمّا إن ارتبتم في نفس الشهادة لكونها من أقرباء الموصي، فعليهما القسم علىٰ تفصيل ذكرناه في كتاب الشهادة فراجع[١]، وضمير الجمع راجع إلىٰ أقرباء الموصي وأفراد عشيرته وقومه لا إخوانه في الدين ليكون المراد من غيركم غيرَ المسلم سيّما في السفر مع دلالة كيفيّة القسم علىٰ ذلك.

ولكن الحقّ الوثوق والاعتماد بالملاك كما فصّلناه في كتاب الشهادة، فلا بأس بإشهاد غير المسلم في السفر لدى الضرورة كما تعلم مع الوثوق. وبالجملة: لابدّ ممّا يصحّ الاستناد إليه حال الاختلاف والإثبات شرعاً وعقلائيّاً.

الرابعة: قوله تعالىٰ: ﴿*وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعاً إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ*﴾[٢].

حاصل مفاد الآية استحباب وصيّة الزوج ـ إذا حضره الموت ـ لزوجته متاعاً لها بعدم إخراجها عن بيتها الّتي كانت تعيش فيه مع زوجها إلىٰ سنة، وكذلك نفقتها، فليس للورثة إخراجها ـ سواء قلنا بإرثها عن الأعيان أو لا، كما سيأتي إن شاء الله في كتاب الإرث ـ إلّا أن تخرج بنفسها عنه وتفعل بالمعروف من التزوّج بعد انقضاء عدّتها، فلا جناح عليهم في ترك الإنفاق والسماح لها بالخروج حتّىٰ تذهب مع زوجها الجديد وتعيش معه، وينفق عليها ما تفتقر إليه من المسكن والملبس وما بينهما.

---

(١) في ج ١ من كتاب القضاء والشهادات، الفصل الثالث، الشهادة عند الوصيّة، ذيل الآية السابعة.

(٢) البقرة ٢: ٢٤٠.

وقد قيل بنسخ الآية بآية العدّة ﴿...يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً﴾[١].

وبآية الإرث: ﴿...وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ﴾[٢] كما أشارت إليه الرواية[٣ و٤].

وأنت تعلم أنّ النسخ خلاف الأصل ولا تهافت بين الآيات لإمكان الجمع والعمل بها، ولو سلّمنا بلحاظ الرواية فالمنسوخ الوجوب ويبقى الاستحباب على حاله كما يقتضيه الاعتبار.

ولنختم البحث بذكر شطر من الروايات المشتملة على أحكام خاصّة غير مصرّحة في الآيات:

الأُولى: صحيحة محمّد بن مسلم قال: «قال أبو جعفر عليه السلام : الوصيّة حقّ، وقد أوصى رسول الله صلى الله عليه وآله فينبغي للمسلم أن يوصي»[٥].

الثانية: ما رواه المفيد في المقنعة «قال: قال عليه السلام : ما ينبغي لامرئٍ مسلمٍ أن يبيت إلّا ووصيّته تحت رأسه»[٦].

الثالثة: قال: «وقال عليه السلام : من مات بغير وصيّة مات ميتة الجاهلية»[٧].

فقه الأحاديث تأييد ما استظهرنا من الوجوب على نحوٍ قال به الحلبي رحمه الله[٨] أوّلاً. وأنّ المراد أن تكون وصيّته في موضع لو أدركه الموت بغتةً لم تخفَ على

---

(١) البقرة ٢: ٢٣٤. (٢) النساء ٤: ١٣.

(٣) وسائل الشيعة ٢٢: ٢٣٨ و٢٣٩، الباب ٣٠ من أبواب العدد ح ٧ و٩.

(٤) مجمع البيان ٢: ٣٤٥، ذيل الآية ٢٤٠ من سورة البقرة.

(٥) وسائل الشيعة ١٩: ٢٥٧، الباب ١ من كتاب الوصايا ح ١.

(٦) المقنعة: ٦٦٦، وعنه وسائل الشيعة ١٩: ٢٥٨، الباب ١ من كتاب الوصايا ح ٧.

(٧) المقنعة: ٦٦٦، وعنه وسائل الشيعة ١٩: ٢٥٩، الباب ١ من كتاب الوصايا ح ٨.

(٨) الكافي في الفقه: ٢٢٨ و٣٣٢.

الأوصياء والورثة ويكون لنفسه راحة.

الرابعة: ما عن مسعدة، عن جعفر بن محمّد، عن أبيه عليهما السلام قال: «قال عليّ عليه السلام: الوصيّة تمام ما نقص من الزكاة»(١).

الخامسة: مرفوعة محمّد بن يحيى عنهم عليهم السلام قال: «من أوصى بالثلث احتسب له من زكاته»(٢).

فقه الحديثين أوّلاً: أنّ الوجوب الناشئ عن الموصى به وجوبٌ مقدّمي ولايدلّ على وجوب أصل الوصيّة على القول المشهور باستحبابها، ولا يختصّ ذلك بالزكاة، ثانياً: فيجب في كلّ ما كان عليه من الصلاة والحجّ وغيرهما، ويرشد إلى ذلك ثاني الحديثين.

السادسة: ما رواه أبو بصير عن الصادق عليه السلام «عن الرجل يموت، ما لَهُ من ماله؟ فقال: له ثلث ماله، وللمرأة أيضاً»(٣).

السابعة: مكاتبة أحمد بن إسحاق مع أبي الحسن عليه السلام ... فكتب بخطّه: «ليس يجب لها في تركتها إلّا الثلث. وإن تفضّلتم وكنتم الورثة كان جائزاً لكم إن شاء الله»(٤).

والمستفاد من الحديثين ما قد أفتى به المشهور من الأصحاب من نفوذ الوصيّة في الثلث وإن خالف الورثة، وفي الزائد يتوقّف على إجازتهم. وقد تمّ كتاب الوصيّة بحمد الله تعالى.

---

(١) وسائل الشيعة ١٩: ٢٥٩، الباب ٢ من كتاب الوصايا ح ١.
(٢) وسائل الشيعة ١٩: ٢٦٠، الباب ٢ من كتاب الوصايا ح ٣.
(٣) وسائل الشيعة ١٩: ٢٧٢، الباب ١٠ من كتاب الوصايا ح ٢.
(٤) وسائل الشيعة ١٩: ٢٧٥، الباب ١١ من كتاب الوصايا ح ١.

تذييلٌ في نتيجة الأبحاث

الأوّل: الوصيّة مستحبّة لكلّ من شعر بدنوّ أجله وأنّ الموت قد أدركه وكان له خيرٌ من مال أو حقّ للوالدين والأقربين بل مطلق الورثة بل في مطلق الخير وسبيل اللّه تعالىٰ.

الثاني: الوصيّة نافذة في ثلث التركة، وفي الزائد معلّق علىٰ إذن الورثة ردّاً أو إمضاءً معاً أو بالتفريق جمعاً بين الحقوق وذلك مستفادٌ من السنّة.

الثالث: لا يجوز التصرّف في الوصيّة وتبديلها بوجه.

الرابع: يجوز تبديل الوصيّة عند احتمال الإثم أو الجنف مع المصالحة بين الورثة أو بينهم وبين الموصىٰ له.

الخامس: لابدّ من التصرّف في الوصيّة وتبديلها عند العلم بالإثم أو الجنف بجعل الحقّ في موضعه وإبطال الباطل.

السادس: ينبغي الإشهاد علىٰ الوصيّة بالعدلين تحفّظاً علىٰ الحقّ.

السابع: لا بأس بإشهاد غير المسلم الموثوق به في السفر لدىٰ الضرورة بل تحكيم الأمر بكلّ ما يمكن أن يستند إليه لدىٰ الاختلاف من السجلّات.

الثامن: يستحب الوصيّة للزوجة بعدم إخراجها عن البيت إلى الحول والإنفاق عليها، إلّا أن تَتَزَوَّجَ بعد عدّتها فلا بأس بإخراجها وترك إنفاقها.

التاسع: يجب الوصيّة بالعمل بالواجبات المتروكة من الصلاة والزكاة والخمس والحجّ وغيرها.

هذا تمام الكلام في الوصيّة وفروعها، ويتلوها كتاب الإرث إن شاء اللّه تعالىٰ.

كتاب الإرث

الإرث

مقدّمة

من المعلوم لدىٰ العقلاء وجود علاقة بين الإنسان وما يختصّه بنفسه بالاصطياد أو الاحتطاب أو إحياء الأراضي الموات من المملكات الأوليّة أو بالتجارة أو الزراعة أو الصناعة من المملكات الثانويّة، فهم يعتقدون أنّ ذلك له أو هو أحقّ بالاستمتاع منه في الجملة، ولا يجوز لغيره التصرّف فيه بغير إذنه ورضاه، وقد فصّلنا ذلك في مقدّمة كتاب التجارة[1].

ثمّ إنّ ذلك الاعتبار العقلائي المسمّىٰ «بالملكيّة» ـ كما تعلم ـ قائم بالطرفين المالك والمملوك، فإذا انعدم المملوك انعدمت الملكيّة، ولا مالك بلا مملوك، وأمّا إذا مات المالك ماتت مالكيّته أيضاً معه، وحيث تكون السلعة القابلة للانتفاع المرغوبة فيها باقية، لا يضيعها العقلاء بل يجعلونها في اختيار من هو أقرب بمن حصّله وتملّكه أوّلاً، وكذلك حقوقه الّتي كانت له من قبل، يعتبرونها له بالنسب أو بحقٍّ كان له عليه من الولاية الخاصّة بعتق أو ضمان... أو العامّة من الإمامة حيث لم يكن آخر.

---

(١) مرّ في ص ٦.

وأنت ترى التوارث بالنسب في نظام التكوين وانتقال كثيرٍ من الأحوال والأوصاف الروحيّة بل الخصائص الخلقيّة حتّى بعض الأمراض الجسمانيّة عن طريق الجراثيم الموصوفة والمشروحة في علم الوراثة كما لايخفى.

وتقَدُّمُ تلك الروابط بعضها علىٰ بعض كتقدّم أُولي الأرحام بعضهم علىٰ بعض، طبيعيٌّ عقلائيّ في الجملة، أرشد اليه الشرع بالتفصيل. وآيات الباب علىٰ قسمين: **العامّة والخاصّة**؛ فمن الأُولىٰ آيات:

الأُولىٰ: قوله تعالىٰ: ﴿*وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ إِنَّ اللهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيداً*﴾[١].

الموالي المجعولة لكلّ أحد جمع المولى، وهو في أحد معنييه (المناسب للمقام) من له الولاية وحقّ التصرّف، والمتعلّق ما تركه الوالدان والأقربون ممّا قلّ أو كثر، فقد جعل الله تعالىٰ لكلّ أحد موالي وذوي حقّ بالتصرّف في ما ترك، وهو والدهم أو قريبهم وهم ولده أو أقرباؤه، فهم ورثته بجعلٍ من الله تعالىٰ علىٰ ملاك النسب[٢]، وكذلك الذين عَقَدَت أيمانكم، وجعلت اليمين والعهد والقرار لهم ربطاً وعلاقة يرثونكم إن كان معطوفاً علىٰ الموالي أو ترثون منهم إن كان معطوفاً علىٰ الوالدين والأقربين، فتفيد الجملة ـ كيف كان ـ ثبوت التوارث بملاك آخر غير النسب من العقد والعهد الّذي نُعبّر عنه «بالولاية» الّتي كانت تتحقّق بينهما بالحلف واليمين من قبل الإسلام وأوائله إلى أن نزلت آية أُولي الأرحام والولاية هذه

---

(١) النساء ٤: ٣٣.

(٢) ويؤيّد ذلك إطلاق زكريّا عليه السلام الوليّ علىٰ ولدٍ يرثه ويرث من آل يَعقوب كما حكاه الله تعالىٰ عنه في قوله: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِن وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِراً فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا * يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ...﴾ (مريم ١٩: ٥ و٦) وسيأتي الكلام فيه إن شاء الله.

قريبٌ من ولاية العتق أو الضمان لجريرة أو غيرها إلىٰ الولاية العامّة والإمامة الحاصلة كلّها بنوع من العقد واليمين، فمحصّل مفاد الآية ثبوت التوارث بالنسب وبالولاية في الجملة من غير تفصيل كما هو ظاهر.

الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿*لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيباً مَفْرُوضاً*﴾(١).

الآية ـ كما ترىٰ ـ تصرّح بثبوت سهم للرجال وسهم للنساء من تركة الوالدين والأقربين، وكأنّها تعتمد علىٰ التفاوت في سهامهم من طرف الوارث وإنّ نصيب الرجال غير نصيب النساء وسهمهنّ، وإلّا لم يكن وجه للتكرار، وتفيد زائداً أنّ ذلك السهم والنصيب مفروض مضبوط ـ سواء كانت التركة قليلة أو كثيرة ـ ولعلّ الذيل أيضاً يشير إلىٰ التفاوت في فروضهم وسهامهم؛ ومحصّل المفاد أمران: القرابة والنسب من أسباب الإرث في الجملة. والإرث مقسم مفروض كذلك.

الثالثة: قوله تعالىٰ: ﴿*...وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللهِ إِنَّ اللهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ*﴾(٢).

الآية في مقام بيان إثبات الولاية بين المؤمنين حقّاً، ونفيها بينهم وبين الكفّار، تشير إلىٰ قاعدة أُخرىٰ خلال الكلام وهي أنّ أُولي الأرحام والأقرباء بينهم التفاوت والاختلاف بحسب القرب والبعد، فبعضهم أولىٰ من بعض في مختلف الشؤون والمستويات، ويشمل ذلك الإرث وهو مسطور في كتاب الله.

فتفيد الآية أنّ القرابة والرحم من أسباب الإرث، فإنّه كما أنّ بينهم الأولويّة ويمنع الأقرب منهم الأبعد، كذلك هم أولى من غيرهم بالأولويّة يمنعون غيرهم

---

(١) النساء ٤: ٧.

(٢) الأنفال ٨: ٧٥.

من غير الرحم ـ ذوي الولاية كانوا أو من غيرهم ـ والأقرب أولىٰ من الأبعد.

الرابعة: قوله تعالىٰ: ﴿*النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَى أَوْلِيَائِكُمْ مَعْرُوفاً كَانَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ مَسْطُوراً*﴾[1].

الآية أيضاً عند بيان ولاية النبيّ صلى الله عليه وآله علىٰ المؤمنين وأنّه أولىٰ بهم من أنفسهم، تشير إلىٰ أولويّة أُولي الأرحام بعضهم علىٰ بعض من المؤمنين والمهاجرين من غير اختصاص بقوم أو صنف، فتفيد أيضاً سببيّة القرابة وترتّب المراتب فيها، فيمنع الأقربُ الأبعدَ في الإرث أيضاً كما عرفت، إلّا أن تفعلوا إلىٰ أوليائكم من الأقرباء والأرحام أو غيرهم معروفاً بإيصاء إعطاء شيء لهم، فعندئذٍ يقدّم ذلك الفعل المعروفُ الأولويّةَ الرّحميّة أي التوارث بالقرابة، ويعود ذلك عندنا إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿*... مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ...*﴾[2] كما سيأتي إن شاء الله في آياتٍ من تأخّر الإرث عن الوصيّة[3]، واختصاص المعروف في المقام بالوصيّة بمناسبة الحكم والموضوع، ويؤيّده تمام الآية من أنّه كان ذلك في الكتاب مسطوراً، عادت الإشارة إلىٰ أصل القرابة والأولويّة فيها أو إلىٰ تقدّم المعروف الوصيّة علىٰ الإرث أو إليهما.

تتميم: لابدّ من التنبّه إلىٰ مسير تلك المراتب الّتي أفادت الأولويّة فيها وتقدّم بعضها علىٰ بعض، والإنسان له ارتباط طبيعي بمن وُلد عنه ـ من أب وأُم ـ وبمن ولد له ـ من ابن أو بنت ـ وهذا أوّل ارتباط رحمي يقدم علىٰ كل ارتباط. فالأبوان

---

(١) الأحزاب ٣٣: ٦.
(٢) النساء ٤: ١١.
(٣) في كتاب الإرث، من الآيات الخاصّة، الآية الأُولى والثانية.

في رتبة الأولاد من أوّل المراتب.

ثمّ هذا الإنسان بعد ذلك مرتبط بمن ولد عن والده أو ولد والده عنه أباً وأُمّاً أو هما معاً من الإخوة والأخوات، وكذلك الأجداد والجدّات أي والدي والديه فصاعداً فهم في مرتبتهم ثاني المراتب، ثمّ ارتباط الإنسان بمن كان مع والديه مِن والد واحد من الاعمام والعمّات والأخوال والخالات فإنّهم في ثالث المراتب. وترتُّب المراتب في كلّ مرتبة (بمعنىٰ أنّ الأقرب يمنع الأبعد) ظاهر.

ولقائل أن يقول: الإنسان المفروض المرتبط بلحاظ نظام التوالد من الجهة العالية بالأبوين ومن الدانية بالأولاد، أجداده في رتبة آبائه مرتبطون به مؤثّرون في تولده برتبة، وأمّا الإخوة الواقعون في رتبة تولده من أبويه المرتبطون بأجداده كارتباطه، كيف يكونون في مرتبتهم وهم في عرضه؟ نعم الأخوال والخالات إخوة الأُمّ، والأعمام والعمّات إخوة الأب في رتبة واحدة متأخرون عنه مرتبطون به علىٰ السّواء.

ولكن بعد التأمّل نجد أنّ تأخّر الأجداد بمرتبة في تولد ذلك الإنسان وتأخّر الإخوة أيضاً بمرتبة بالنسبة إلىٰ الآباء والأولاد من جهة نظام التوالد واحد وإن كان الأجداد دخيلين في تولّده دون الإخوة، ولا دخل لذلك في جميع المراتب، كما ترى ذلك في ارتباط الأعمام والأخوال إخوة الأُمّ والأب المنفصلين عن تأثير التوليد في مرتبة الجدّ والجدّة كإخوته المنفصلين عن التأثّر في تولّده في مرتبة الأب والأُمّ.

والأساس حفظ المراتب علىٰ أصل التوالد مع التأثير في تولده أو توليده كما في المرتبة الأُولىٰ أو المقارنة والارتباط بتلك السلسلة الّتي كان لها ذلك التأثير

وإن لم يكن مؤثّراً في تولده بخصوصه في أي مرحلة كالإخوة والأعمام، وهكذا صاعداً ونازلاً. والمحصّل أنّ المراتب الثلاث في كلّ منها طبيعيّة على أساس ثابت لاتعبديّة، وقد فصّلها الشرع كما في المفصّلات.

وأمّا الآيات الخاصّة:

فالأُولىٰ: قوله تعالىٰ: ﴿يُوصِيكُمُ اللهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعاً فَرِيضَةً مِنَ اللهِ إِنَّ اللهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيماً﴾[1].

تحكم الآية ـ كما ترىٰ ـ بقاعدة أساسيّة في مسألة الأولويّة الرحميّة بالنسبة إلى الأولاد وإن نزلوا، وهو أنّ حظّ الذكر يساوي حظّ الأُنثيين، وله مثل ما لهما، فإذا لم يكن للمورّث إلّا ذكر وانثيان فالمخرج من أربع للذكر نصف المجموع ربعان ولكلّ منهما ربع واحد، وإذا كانوا ذكرين وأُنثىٰ فالمخرج من خمسة خمسٌ للأُنثىٰ ولكلّ منهما خمسان وهكذا في جميع المراتب.

ثمّ بعد ذلك الأصل تبيّن الفرائض المقدّرة من الله تعالىٰ، وهي في الآية أربع:

الأُولىٰ: ثلثان إذا كنّ نساء اثنتين[2] فما فوقهما.

الثانية: النصف إذا كانت بنتاً واحدة.

الثالثة: السدس لكلّ واحد من الأبوين إذا كانا مع ولد للمورث ذكراً أو أُنثىٰ

---

(١) النساء ٤: ١١.

(٢) إيرادهما في حكم ما فوقهما لقيد الوحدة فيما بعده في الآية كما ترىٰ.

أو معاً، واحداً أو متعدّداً.

الرابعة: الثلث للأُمّ إذا لم يكن له ولد ولا وارث آخر في مراتب تالية من الإخوة و ورثه أبواه فقط، وإلّا فإن كان له إخوة فلأُمّه السّدس.

كلّ ذلك بعد الوصيّة والدين فإنّهما أقدم، سواء كان من آبائكم أو ابنائكم، واعلموا أنّ أداء الدين والعمل بالوصيّة (في الثلث كما عرفت) أنفع بحالكم وأنتم لا تدرون أنّ ذلك أقرب لكم نفعاً[١] من تركهما و تقسيم التركة، وما فهمنا وجه ما ذكره صاحب الكنز من قوله: الحقّ أنّه أراد النفع الأُخرويّ بأنّ يشفع بعضهم في بعض، فإن كان الوالد أرفع درجةً شفع أن يرفع ولده إليه، وإن كان الولد أرفع سأل الله بأن يرفع أباه إليه[٢]. وذلك فريضةٌ من الله تعالىٰ، وقد كان عليماً بمصالحكم في جعل تلك الحدود حكيماً في تحديدها.

ومحصّل الآية أُمور:

الأوّل: أن للذكر مثل حظّ الأُنثيين في الأولاد.

الثاني: ذكر فرائض أربعة:

الأُولىٰ: ثلثان لبنتين فصاعداً فلهنّ مجموع التركة إن لم يكن معهنّ وارث آخر في مرتبتهنّ. الثلثان بالفرض والباقي بالردّ يقتسمنه علىٰ السّواء. وإن كنّ مع الأبوين أو أحدهما فالمخرج السّدس لكلّ واحد منها السّدس ثلث المجموع إن كانتا معاً والباقي أسداس ثلثان لهنّ يقتسمنّه علىٰ السواء، أو خمسة أسداس إن

---

(١) فإنّ كثيراً ما ينتهي نفع ذلك إلىٰ المجتمع ويعود إليكم مع تحكيم الروابط وتلطيف أجواء المعيشة، وبالتقسيم انتفعتم ببعضكم قليلاً كما هو ظاهر.

(٢) كنز العرفان ٢: ٢٩٦.

كنّ مع أحدهما أربعةً بالفرض لهنّ وواحدةٌ بالردّ إليهنّ وإلىٰ الأب أخماساً[١].

الثانية: النصف للبنت الواحدة لها المجموع إن لم يكن معها آخر في رتبتها، النصف بالفرض والباقي بالردّ وإن كانت مع الأبوين أو أحدهما فالمخرج من اثني عشر الحاصل من ضرب مخرج سهمهما، في مخرج سهمها ولكلّ منهما اثنان سدس المجموع ولها السّتة نصف المجموع بالفرض والباقي الاثنان إن كانت معهما أو أربع إن كانت مع أحدهما لها بالردّ[٢].

الثالثة: الثلث وهو فرض الأُمّ إن لم تكن مع ولد وحيث لا فرض للأب حينئذٍ فالمخرج من ثلث مع عدم الحاجب من الإخوة، أو الستة معه منهم، ولها الثلث أو السّدس والباقي للأب فإنّ من عليه الغرم فله الغنم.

الرابعة: السّدس نصف الثلث لكلّ واحد من الأبوين إذا كان له ولد فإن كانا مع ذكر واحد المخرج من السّدس لكلّ منهما واحد والباقي له بالرّد ومع بنت واحدة المخرج من اثني عشر كما ذكرنا في النصف، ومع ابن وبنت المخرج من ثمانية عشر الحاصل من ضرب مخرج السّدس في مخرج سهمهما ثلاثة، لكلّ واحد منها ثلاثة أسدس المجموع وللذكّر ثمانية وللأُنثىٰ أربعة وهكذا في تعدد الأولاد ذكوراً أو إناثاً أو مختلفاً.

الثالث: تفيد الآية أنّ الأبوين يشتركان مع الأولاد في رتبة واحدة وأمّا مع

---

(١) فيصير المخرج في الصورة ثلثين الحاصل من ضرب الخمسة مخرج ذلك في السّتّة مخرج السِّهام للأب عشرة ولهما فما فوقهما عشرين.

(٢) أي للبنت والأبوين إذا لم يكن للأُمّ حاجبٌ عن الزيادة من الإخوة أو لها ولأحد الأبوين أخماساً إن كانت معهما والمخرج من ثلثين وأرباعاً إن كانت مع أحدهما والمخرج من أربع وعشرين.

الإخوة فيتقدّمان بالأولويّة إلّا أنّهم يحجبون الأُمّ عن الثلث إلىٰ السدس فينتقل الباقي إلىٰ الأب ومن معه، فللأُمّ فرضان الثلث مع عدم الولد وعدم الحاجِب، والسّدس معه.

الرابع: تفيد الآية أنّ تلك السهام والفرائض وبالجملة قسمة التركة لا تكون إلّا بعد الوصيّة أو الدين وهما مقدّمان علىٰ الإرث بلا إشكال.

الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿*وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمُ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْنَ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوِ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِنَ اللهِ وَاللهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ*﴾[1].

تبيّن الآية أيضاً فرائض وذويها:

الأُولىٰ: أنّ للزوج نصف تركة الزوجة إذا لم يكن لها ولد منه أو من غيره، وربعه إذا كان لها ولد كذلك، وذلك بعد الوصيّة والدين وهما من أصله.

الثانية: أنّ للزوجة ربع تركة الزوج إن لم يكن له ولد منها أو من غيرها، والثمن إن كان له ولد كذلك من غير فصل في ذلك حسب إطلاق الآية بين العقار وغيرها، فهي كغيرها من الورثة بالنسبة إلىٰ التركة سواء كانت ذات ولد منه أو لم تكن. إلّا أن الأصحاب[2] (رضوان الله عليهم) أفتوا في غير ذات الولد منها بمنعها عن الأرض مطلقاً وعن رقبات البناء والآلات والأشجار دون قيمتها

---

(١) النساء ٤: ١٢.

(٢) أُنظر: جواهر الكلام ٤٠: ٣٠١.

مستندين إلىٰ روايات صحاح معلّلين بأنّها تدخل علىٰ الورثة من يكرهونه بالتزوّج، مع أنّك ترىٰ أنّ العلّة تعمّ ذات الولد أيضاً ولا نفي بمنعها عن قيمة الأرض، وللتحقيق في المسألة محلٌ آخر فترقّبه إن شاء الله.

ثمّ إنّ ذلك الفرض لها، ولكم بعد الوصيّة والدين من أصل التركة وثلثها كما عرفت.

الثالثة: فرائض الكلالة للرّجل أو المرأة أخ أو أُخت أي الإخوة من غير اختصاص بالأُمّي أو الأبي أو الأبويني[1] ولا ينافي ذلك مقتضىٰ الجمع الاختصاص

---

(١) في المفردات: أنّ الكلالة: اسمٌ لما عدا الولد والوالد من الورثة. وأنّه سئل من النبيّ ﷺ فقال: «من مات وليس له ولد ولا والد» فجعله ﷺ اسماً للميّت، وكلا القولين صحيح. فإنّ الكلالة مصدر يجمع الوارث والمورث [في المصدر: الموروث] إلىٰ آخر ما قال وأشار إلىٰ نكتة في قوله: وانّما خصّ الكلالة ليزهد الإنسان في جمع المال فإنّ تركه لهم أشدّ من تركه للأولاد وذلك مثل قولك: ما تجمعه فهو للعدوّ (المفردات في غريب القرآن: ٤٣٧ ـ ٤٣٨، مادّة «كل»).

وفي المعجم الوسيط: الكلالة: أن يموت المرء وليس له والدٌ أو ولد يرثه، بل يرثه ذوو قرابته ـ إلى قوله: ـ الكَلّ من لا ولد له ولا والد، ومن يكون عبئاً على غيره. وفي التنزيل العزيز: ﴿وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ﴾ (المعجم الوسيط ٢: ٧٩٦، مادّة «كلّ»).

وفي القاموس: الكلالة: من لا ولد له ولا والد (القاموس المحيط ٤: ٤٥، مادّة «كلّ»)، وكأنّهما اختصّا بالمورث.

وفي كنز العرفان: الكلالة: القرابة، واشتقاقها إمّا من الكلال «بالكسر» وهو نقصان القوّة الجسمانيّة، أو من الإكليل الّذي يحيط بالرأس والوسط خال.

ويطلق على الوارث والموروث [في المصدر: والموروث] ثمّ إطلاقه على المورث [في المصدر: والموروث] بمعنى أنّه لم يخلف والداً ولا ولداً، وعلى الوارث: من ليس بوالدٍ ولا ولد.

والأصحّ أنّه القرابة من جهة العرض لا الطول كالإخوة والأخوات والأعمام والعمّات والأخوال والخالات وأولاد الجميع. والمراد هنا الإخوة ممّن يتقرّب بالأُمّ خاصّة... (كنزالعرفان ٢: ٢٩٨ ـ ٢٩٩).

بالأُمّي كما سيأتي إن شاء الله، فتفيد الآية أنّ الأخ أو الأُخت إن كان واحداً فله السّدس يرث من أخيه أو أُخته، وإن كانوا أكثر فلهم الثلث بالشركة والسويّة ذكوراً كانوا أو إناثاً أو مختلفين؛ وذلك بعد الوصيّة والدين... وصيّة غير مضارّ لحقّ الورثة أي غير متجاوز عن الثلث، وتكرار ذلك يفيد قطعيّة تأخّر الإرث عن الوصيّة والدين، والقيد يشير إلىٰ تحديد الثلث، وفي الزائد علىٰ اختيار الورثة[1].

ويستفاد من الآية أيضاً أنّ الزوجين يجتمعان مع الإخوة الواقعين في المرتبة الثانية، فاجتماعهما مع المرتبة الأُولىٰ الآباء والأولاد أولىٰ، وإن كانا بحيث لم يختصّ بهما مرتبة فيجتمعان مع أيّ مرتبة حتّىٰ الأعمام والأخوال وأولادهم من أُولي الأرحام الذين لم يذكر منهم في كتاب الله تعالىٰ بخصوصهم اسم أو فريضة وهم في ثالث المرات.

الثالثة: قوله تعالىٰ: ﴿*يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالاً وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ*﴾[2].

تفتي الآية بعد الاستفتاء عن الكلالة أي ورثة أمرئ هلك ليس له ولد ولا من في رتبته من الأب والأُم كما اقتضته الآية الأُولىٰ بأنّها إن كانت أُختاً واحدة فلها

---

(١) وأمّا تقدّم الوصيّة علىٰ الدين أو الدين عليها فلا يستفاد من ظاهر الآية وليست في مقام بيان ذلك، وطبع مهيّتهما يقتضي تقدّم الدين فإنّ الوصيّة في التركة والمدينون كأن تركته للدائن ولو بتعلّق الحقّ وانتقال الدين إلىٰ العين بالموت. والسُنّة أوضحت الأمر بحمد الله فلا تحتاج إلىٰ تكلّفات مثل تفسير «أو» بمعنىٰ «إلّا» أو «إلىٰ» كما لا يخفىٰ.

(٢) النساء ٤: ١٧٦.

نصف ما ترك أخوها أو أُختها، فإنّ المرء هنا يعمّ المرأة كما أنّه يشمل الأُخت الواحدة كذلك إن لم يكن لها ولد ومن في رتبته من أبيها وأُمّها.

وأمّا إن كانت الكلالة أُختين فصاعداً فلهما الثلثان ممّا ترك، وإن كانوا إخوةً رجالاً ونساءً فللذكر مثل حظّ الأنثيين، وتلك حدود الله ويبيّن الله لكم كي لاتضلّوا عن الحقّ، والله تعالىٰ بكلّ شيءٍ عليم، فكيف بقسمة الأرزاق والأموال بينكم حسب التشريع والتكوين ﴿نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾[1]و[2].

ثمّ إنّك ترىٰ تضارباً بدويّاً بين الآيتين في حكم الكلالة، فإنّ الآية الأُولىٰ تحكم فيها بالسّدس والثانية بالنصف إن كانت واحدة، وكذلك في الأكثر تحكم الأُولىٰ بالثلث مشتركاً بينهم مطلقاً، والثانية بالثلثين في الأُختين، وأمّا إن كانوا إخوة رجالاً ونساءً فللذكر مثل حظّ الأُنثيين.

ولكنّك بعد التأمّل فيها والتنبّه إلىٰ أنّ سهم من يتقرّب إلىٰ المورث بواسطة يؤثّر فيه وضع تلك الرابطة والواسطة، تجد دلالة الآية الأُولىٰ بنفسها علىٰ اختصاصها بالكلالة الأُميّة للحكم فيها بالثلث في المتعدّد منهم مطلقاً رجالاً كانوا أو نساءً أو مختلفين. وفي الآية الثانية تحكم على القاعدة للذكر مثل حظّ الأُنثيين عند التفاوت ، وذلك لايكون إلّا لوساطة الأُم كما ترىٰ في أولاد الأولاد من التسوية بين من يرتبط بالبنت مع اختلافهم ذكوراً أو إناثاً، والاختلاف بين من يرتبط بالابن عند الاختلاف.

وعليه ترجع الآية الثانية الحاكمة علىٰ القاعدة من التفاوت عند التفاوت إلىٰ

---

(١) الأنعام ٦: ١٥١.

(٢) وقد مرّ بحث «الرزق في القرآن الكريم» من كتاب الأطعمة والأشربة، ختام بحث الرزق.

الإخوة غير الأُميّين الأبويّين ولا تهافت في النصف والسّدس أيضاً لتعدّد الموضوع، فإنّ الثاني في الآية الأُولىٰ للكلالة الواحدة الأُميّة والأُولىٰ في الثانية لها في غير الأُمي. ثمّ تقدّم الأبويني علىٰ الأبوي ظاهرٌ بحكم الأولوية الرحميّة، مع أنّ السنّة بحمد الله فصّلت الأمر وبيّنته ولم يبق ريب.

الرابعة: قوله تعالىٰ: ﴿*وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُوْلُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلاً مَعْرُوفاً* * *وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافاً خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً*﴾[١].

تأمر الآية بإرزاق شيء من التركة وإعطائه لأُولي القربىٰ واليتامىٰ والمساكين إن كانوا حاضرين قسمتها لأُولي الأرحام الورثة. وظاهر الأمر الوجوب، والوجوب علىٰ المالكين بالفعل،ولكن السياق يرشد إلىٰ الاستحباب؛ لقوله تعالىٰ: ﴿*وَلْيَخْشَ الَّذِينَ...*﴾ أي ليخشوا من الله تعالىٰ وليعلموا أنّه تعالىٰ هو الرزّاق ذو القوّة المتين وهو الّذي يعطي من يشاء ويمنع عمَّن يشاء، فليست العزّة والثروة بما يرثونه من الأقرباء، فلا يخافوا علىٰ فقر ذريّتهم فيتركوا الإنفاق علىٰ الفقراء الحاضرين، فليقولوا لهم قولاً سديداً مع إعطاء شيء أو رَدّهم بلين اللسان وشيء من الاعتذار. والحاصل:استحباب الإنفاق علىٰ الفقراءالحاضرين للقسمة ولاسيّما إذاكانوا من أُولي القربىٰ كاستحباب الإنفاق من الزرع يوم الحصاد علىٰ من حضر يومه كما عرفته في كتاب الزكاة[٢] لدى قوله تعالى: ﴿*وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ*﴾[٣].

ولظاهر الأمر بالقول المعروف والسديد المناسب عند ردّهم وعدم إعطاء

---

(١) النساء ٤: ٨ ـ ٩.

(٢) تقدّم في ج ١ من كتاب الزكاة، الفصل الثالث في المتعلّق، ذيل الآية الثالثة.

(٣) الأنعام ٦: ١٤١.

شيء منه ولو كان الأرزاق واجباً لتناسب الوعيد والتهديد بالعذاب في آخر الآية.

فلا وجه للقول بالنسخ بآية الفرائض، لتعدّد الموضوع وعدم التنافي بين المثبتين وأنّه خلاف الأصل، ولا يتمّ ما عن العيّاشي في تفسيره[١]، كما لا وجه لما ذكر الحرّ العاملي (رحمه الله تعالى) في مقام الجمع بين روايتي أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام جواباً على السؤال: أمنسوخةٌ هي؟قال:«لا، إذا حضروك فأعطهم»، وفي الآخر: «نسختها آية الفرائض».

قال: وجه الجمع أنّ الوجوب منسوخ والاستحباب غير منسوخ[٢].

فإنّ الأمر بالإرزاق في الآية زمن النزول لم يكن إلّا لإرادة الوجوب أو الاستحباب، ولا معنى لتغيير مفاده الأوّل والمراد منه بعد زمان بآية الفرائض.

ولعلّه لذلك قال المحقّق في الزبدة: والحمل على الندب أولى من النسخ، وقد قال في آخر كلامه: إنّ الافتاء بظاهرها مشكل، لعدم القائل... والاحتياط يقتضي العمل بظاهرها فتأمّل[٣].

من المعلوم أنّ مراده من الظاهر الوجوب حتّى يكون الإفتاء به مشكل والعمل به موافقاً للاحتياط، وقد عرفت خلافه كما في استظهاره رحمه الله فراجع، والإفتاء بالاحتياط خلاف الاحتياط.

تتميم: محصّل مجموع الآيات الخاصّة أُمور:

الأوّل: إن الفرائض ستّة ولكلٍّ منها أهل:

---

(١) تفسير العيّاشي ١: ٢٢٢ و٢٢٣ ح ٣٤ و٣٦ من سورة النساء.

(٢) وسائل الشيعة ٢٦: ٧١، الباب ٥ من أبواب موجبات الإرث ذيل الحديث ٣.

(٣) زبدة البيان: ٨٢٦.

الأُولىٰ: النصف للبنت الواحدة، وللزوج إذا لم يكن لزوجته ولد، وللكلالة غير الأُمّي أخ أو أخت واحدة، أبويني أو أبوي عند عدمه.

الثانية: الثلثان لبنتين فصاعداً، واُختين فصاعداً أبوينيتين أو أبويّتين عند عدمه، الكلالة المتعدّدة.

الثالثة: الثلث للأُمّ إذا لم يكن للميّت ولد، ولا حاجب من الإخوة ولكلالة الأُمي وإخوته إذا كانوا أكثر من واحد، وهم فيه شركاء علىٰ السواء مطلقاً.

الرابعة: الربع للزوج إذا كان لزوجته ولد. وللزّوجة إذا لم يكن لزوجها ولد.

الخامسة: السدس لكلّ واحد من الأبوين إن كان له ولد، وللأُم إن لم يكن له ولد وحجب عنها الحاجب من الإخوة، ولكلالة الواحدة الأُميّة الأُخت أو الأخ.

السادسة: الثمن للزوجة إذا كان لزوجها ولد أو من غيرها.

الأمر الثاني: إنّ الأبوين يرثان في رتبة الأولاد أوّل المراتب.

الثالث: إنّ الإخوة والكلالة يرثون حينما لم يكن للميّت ولد ولا والد، فهم في ثاني المراتب، وباقي الأقرباء أُولوا الأرحام من الأعمام والأخوال وأولادهم يرثون في ثالث المراتب.

الرابع: إنّ الزوجين يرثان مع كلّ وارث في أيّ مرتبة.

الخامس: إنّ الإرث بعد الوصيّة غير المضارّة وبعد الدّين، فلا إرث فيما استوفى الدين التركة ولا في ثلثها إذا استوفتها الوصيّة.

السادس: يستحبّ إنفاق شيء من التركة علىٰ الأقرباء واليتامىٰ والمساكين الحاضرين قسمتها علىٰ أُولي الأرحام الورثة كاستحباب الإنفاق من الزرع علىٰ من حضر الحصاد يومه.

خاتمةٌ في العول والتعصيب

اعلم أنّ هنا بحثاً ينبثق عن العناية إلىٰ الفروض الستّة وأهاليها الثلاثة عشر اختلف فيه المسلمون، فأصحابنا ـ في ضوء العترة عليهم السلام ـ علىٰ جانب اليمين والآخرون علىٰ الآخر، وهو أنّ الفروض والسهام قد يتوافقان فلا كلام، كما في الأبوين وابنتين مثلاً فإنّ لكلّ واحد منهما السدس جمعهما ثلث المجموع ولهما الثلثان أو في زوج وأُخت أبوينيّة أو أبويّة فإنّ فرض كلّ منها نصف.

وأمّا مع عدم التوافق بأن زادت الفريضة علىٰ السهام كما في بنتٍ وأبوين فلكلّ واحد منهما السدس ولها النصف ثلاثة أسداس، يبقىٰ سدس آخر أو نقصت عنها كما في بنتين وأبوين مع الزوج أو الزوجة فإنّ فريضتهما الثلثان ولكلّ واحد منهما السدس فينقص سهم الزوج الرّبع أو الزوجة الثمن.

وقع الكلام والبحث في كيفيّة التوافق والتطبيق أنّ الزيادة ترد علىٰ العصبة سائر الأقرباء أو علىٰ ذوي الفروض أنفسهم، ويطلق علىٰ ذلك التعصيب، ذهب اليه الجمهور، ومنعه أصحابنا بردّهم الزائد إلىٰ الوارث المقدّم صاحب الفرض، وكذا في النقيصة، وأنّه يقع علىٰ الجميع كما عنهم أو علىٰ من له فرض واحد لاينقص إلىٰ فرض آخر كالبنت والبنات والأخوات دون الزوج والزوجة والأُم الذين لهم فرضان في كتاب الله لا ينقص إلّا إلىٰ فرض فيعطى أوّلاً كما عن أصحابنا.

والإنصاف أنّ الآيات خاليةٌ عن بيان ذلك ولا يتمّ ما توهّم من إشعار قوله تعالىٰ حكاية عن زكريا: ﴿*وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي وَكَانَتْ امْرَأَتِي عَاقِراً فَهَبْ*

*لِى مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً * يَرِثُنِى وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ...* ﴾[١] علىٰ الرّد إلىٰ العصبة كما أشار إليه صاحب الكنز رحمه الله وأجاب عنه في مسألة التعصيب بل الأولويّة الرّحميّة تقتضي الردّ إلىٰ ذوي الفروض[٢].

ولكن لا يبعد استيناس مسألة العول علىٰ ضوء إرشادات الأئمّة المعصومين عليهم السلام عن الآيات، فإنّ تقسيمها ذوي الفروض وجعل فرض لقسمٍ وفرضين لقسمٍ آخر لا يكون جُزافاً، فمن لا يتغير فرضه إلّا إلىٰ فرض آخر مثل الزوج والزوجة والأُم لا يرد عليه النقص بلا فرض ولابدّ من أداء فرضه إليه أوّلاً فيقع النقص طبعاً علىٰ مثل البنت والبنات، وأيم الله لو قدّموا من قدّمه الله ما عال الفريضة من قبل من قال: (ما أدري أيّكم قدّم الله وأيّكم أخّر، وما أجد شيئاً أوسع من أن أُقسّم هذا المال بالحصص)، عندما عرض عليه كثرة عائلة الفروض وقلّة المال، ولم يدر علىٰ من يردّ النقص، ولم يكن إلّا ابن الخطّاب[٣].

ونحن بحمد الله حيث قدّمنا من قدّمه الله تعالىٰ من العترة الطاهرة عليهم السلام عدل الكتاب، واتّبعناهم في الأُصول والفروع علىٰ نصّ الكتاب والسنّة، ما ابتلينا بالعول فأوردنا النقص علىٰ من أخّره الله وكذلك ما ابتلينا بالعصبة كما ابتلوا.

بقي هنا ما لا ينبغي الغفلة عنه من سائر الموجبات والموانع، فإنّك قد عرفت من الآيات أنّ النسب هو الأوّل من موجبات الإرث وأسبابه وأنّ مقتضى

---

(١) مريم ١٩: ١٩ ـ ٢٠. (٢) كنز العرفان ٢: ٣٠٢.

(٣) وفي كلام ابن عبّاس كما ترىٰ إشعارٌ إلىٰ مسألة أهمّ من المبحوث عنه أي الولاية والزعامة العامة. وإنّ من قدّمه الله تعالىٰ في أمر الولاية هو عليّ عليه السلام ولو قدّموه وأعطوا حقّه بإطاعته والاستفتاء عنه عليه السلام لم يتّفق أمثال تلك الخطايا في الحدود والأحكام فكيف في سائر الأُمور من ابن الخطّاب وأمثاله، وقد صرّح بذلك عليٌّ عليه السلام في كلام له في الباب (وسائل الشيعة ٢٦: ٧٨، الباب ٧ من أبواب موجبات الإرث ح ٦).

الأولويّة الرحميّة أنّ الأقرب يمنع الأبعد، فترتّب المراتب الثلاث تجدها في روايات الباب أيضاً[١] وأنّ الزوجيّة ثاني الأسباب وهما يجتمعان مع جميع مراتب الإرث مثل الأبوين.

ويستفاد من روايات الباب أنّ الولاء ثالث الأسباب: ولاء العتق[٢] وضمان الجريرة[٣] والإمامة[٤]، وعندنا الإمامة وولاؤه لا يكون من أسباب الإرث، فإنّ روايات الباب تُصرّح بأنّ ما له من الأنفال[٥] والأنفال للإمام كما أنّ ما ورد من تقدّم الهمشارجه (همشهري[٦]) لايكون من الأسباب بل تقدّم المصرف[٧].

كما أنّ ولاء ضمان الجريرة لا يختصّ بالسائبة[٨] بل هو عقد يجب الوفاء به

---

(١) وسائل الشيعة ٢٦: ٦٣، الباب ١ من أبواب ميراث الإرث ح ١ و٢.

(٢) وسائل الشيعة ٢٦: ٢٤٣، الباب ٣ من أبواب ميراث ولاء العتق.

(٣) وسائل الشيعة ٢٦: ٢٤٢، الباب ١ من أبواب ولاء ضمان الجريرة والإمامة.

(٤) وسائل الشيعة ٢٦: ٢٤٦، الباب ٣ من أبواب ولاء ضمان الجريرة والإمامة.

(٥) إنّك ترى في روايات ثلاث: «فماله من الأنفال» وفي موردٍ: «الإمام وارث من لا وارث له». وفي الآخر: «فإنّ ولاءه للإمام وجنايته على الإمام وميراثه له» (ج ٢٦: ٢٤٦ ـ ٢٤٨، الباب ٣ من أبواب ولاء ضمان الجريرة والإمامة ح ١ و٣ و٤ و٥)، ولذلك لا تهافت بينها ولاتكلّف في الجمع.

(٦) قد يقال: إن المراد همشيره فارسيّ أي الأُخت الرضاعي، فهو معرّب.

(٧) «في الرجل يموت ويترك مالاً ليس له وارث فقال أمير المؤمنين عليه السلام : اعط المال همشاريجه» (وسائل الشيعة ٢٦: ٢٥٢، الباب ٤ من أبواب ولاء ضمان الجريرة والإمامة ح ٢).

(٨) لما ورد عن أحدهما عليهما السلام قال: «سألته عن السائبة والّذي كان من أهل الذمّة، إذا والى أحداً من المسلمين على أن يعقل عنه، فيكون ميراثه له، أيجوز ذلك؟ قال: نعم» (وسائل الشيعة ٢٦: ٢٤٦، الباب ٢ من أبواب ضمان الجريرة والإمامة ح ١) ورواية عمّار بن الأحوص قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن السائبة فقال: انظروا في القرآن، فما كان فيه ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾، فتلك يا عمّار السائبة الّتي لا ولاء لأحد عليها إلّا الله، فما كان ولاؤه لله فهو لرسول الله، وما كان ولاؤه لرسول الله صلى الله عليه وآله فإنّ ولاءه للإمام وجنايته على الإمام وميراثه له» (وسائل ٢٦: ٢٤٨، ←

فيجوز انعقاده لكلّ من لا وارث له.

وقد صرّح بذلك المحقّق رحمه الله في الشرائع قال: ومن توالى إلى أحد يضمن حدثه ويكون ولاؤه له صحّ ذلك، ويثبت به الإرث[١].

وقال صاحب الجواهر رحمه الله في شرحه: إنّ النصوص كالصريحة في الاكتفاء به في العقد في استحقاق الميراث[٢].

ثمّ إنّك تعلم أنّ الحكم في المخترعات الشرعيّة والاعتباريّات المنتزعة تابع للأدلّة ضيقاً وسعةً، حكماً وموضوعاً، وضعاً وتكليفاً وإن كان ذلك تابعاً للمصالح والمفاسد في مقام الثبوت الناشئة عن مقتضياتها من غير جزاف.

ومن ذلك السببيّة والمانعيّة في المقام، فله تعالى أن يجعل الرحم وسلسلة التوالد التكويني سبباً للتوارث وأن يجعل بعضهم أولى ببعض بحيث يمنع الأقرب الأبعد، وكذلك الزوجيّة والولاء، كما أنّ له تعالى أن يجعل لكلٍّ فرضاً ويمنع عن العول فيه حتّى لا يكون إلّا ستّة كما عرفت[٣].

كما أنّ له تعالى أن يجعل الأمر الاعتقادي الباطني والمعنوي مانعاً عن تأثير هذا السبب ورادعاً عنه كالكفر والشرك، ويلحق بهما المليّة مثل اليهوديّة والنصرانيّة، أو الأمر التكويني الخارجي مثل القتل إذا كان عن عمدٍ وظلماً ليخرج

← الباب ٣ من أبواب ولاء ضمان ح ٦).

فقه الحديث: إنّ ما ورد في القرآن ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ في ثلاث موارد كفّارة قتل الخطأ... فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلّمة إلى أهله (النساء ٤: ٩٢) وكفّارة اليمين (المائدة ٥: ٨٩) وكفّارة الظهار (المجادلة ٥٨: ٣) فالمعتَق كفّارة سائبة أي لا ولاء لأحدٍ عليه حتّى من أعتقه إلّا الله فهو مثل الحرّ الأصلي، وإن لم يكن له وارث يصحّ معه عقد ضمان الجريرة.

(١) شرائع الإسلام ٤: ٣٩ ـ ٤٠. (٢) جواهر الكلام ٤٠: ٣٧٠.

(٣) تقدّم في عنوان تنميم، الأوّل: إنّ الفرائض ستّة ولكلّ منها أهل، وخاتمة في العول والتعصيب.

الخطأ وما إذا كان بحقّ، أو الأمر الاعتباري مثل الرقّية والمملوكيّة حتّى لا يرث مملوك عن الحرّ، ومع ذلك له أن يكلّف الحاكم باشتراء مملوك من تركة المورث وتحريره ليرث الباقي وغير ذلك ممّا بيده الجعل والرفع.

فعلينا الدقّة ورعاية الحدود المستفادة من الأدلّة والاقتصار على المتيقّن وإرجاع موارد الشكّ إلى الأُصول العمليّة والقواعد الكلّيّة الآمرة. فالحكم بأنّ اليهودي والنصراني لا يرثان من المسلم وهو يرثهما إلحاقٌ بالكفر حكماً لا موضوعاً فتوجّه.

قال المحقّق الأردبيلي في الزبدة: ويجب أن يخرج الأحكام من الآية لا أن يطابق الآية بالأحكام الّتي قرّروها بآرائهم، فتأمّل[1].

من المعلوم أنّ الأمر في السنّة وروايات الباب مثل الكتاب والآيات كما لايخفى.

وعمدة الموانع ثلاث:

الأوّل: الكفر والشرك بل كلّ ملّة أُخرى وإن لم يصدق عليهم الكفر، كما تدلّ عليه روايات الباب:

ففي رواية الحسن بن صالح عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «المسلم يحجب الكافر ويرثه، والكافر لا يحجب المسلم ولا يرثه»[2].

وفي رواية سماعة قال: «سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل المسلم هل يرث المشرك؟ قال: نعم، ولا يرث المشرك المسلم»[3].

---

(١) زبدة البيان ٢: ٨٢٣.

(٢) وسائل الشيعة ٢٦: ١١، الباب ١ من أبواب موانع الإرث ح ٢.

(٣) وسائل الشيعة ٢٦: ١٣، الباب ١ من أبواب موانع الإرث ح ٥.

وفي رواية محمّد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال: «سمعته يقول: لا يرث اليهودي والنصراني المسلمين، ويرث المسلمون اليهود والنصارى»(١).

وقد عرفت أنّ منع المانع تعبّدي مجعولٌ من قبل الشارع يمنع تأثير المقتضى ثبوتاً في مقام الاعتبار.

الثاني: القتل إذا كان عن عمدٍ وظلماً، فلا يمنع الخطأ وما إذا كان بحقّ كما يدلّ عليه روايات الباب:

ففي رواية هشام بن سالم عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: لا ميراث للقاتل»(٢).

وفي رواية أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «لا يتوارث رجلان، قتل أحدهما صاحبه»(٣).

وفي رواية محمّد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام : «أنّ أمير المؤمنين عليه السلام قال: إذا قتل الرجل أُمّه خطأً ورثها، وإن قتلها متعمّداً فلا يرثها»(٤).

وفي رواية حفص بن غياث قال: «سألت جعفر بن محمّد عليهما السلام عن طائفتين من المؤمنين إحداهما باغية والأُخرى عادلة اقتتلوا، فقتل رجلٌ من أهل العراق أباه أو ابنه أو أخاه أو حميمه وهو من أهل البغي وهو وارثه، أيرثه؟ قال: نعم، لأنّه قتله بحقّ»(٥).

---

(١) وسائل الشيعة ٢٦: ١٣، الباب ١ من أبواب موانع الإرث ح ٧.
(٢) وسائل الشيعة ٢٦: ٣٠، الباب ٧ من أبواب موانع الإرث ح ١.
(٣) وسائل الشيعة ٢٦: ٣١، الباب ٧ من أبواب موانع الإرث ح ٥.
(٤) وسائل الشيعة ٢٦: ٣٣، الباب ٩ من أبواب موانع الإرث ح ١.
(٥) وسائل الشيعة ٢٦: ٤١، الباب ١٣ من أبواب موانع الإرث ح ١.

الثالث: الرقيّة، فلا يرث المملوك حرّاً وإن كان قد يُشترى منه ويعتق فيرث الباقي. تدلّ عليه روايات الباب:

ففي رواية محمّد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: «لا يتوارث الحرّ والمملوك»(١).

وعن عمر بن يزيد عنه عليه السلام قال: «لا يرث عبدٌ حرّاً»(٢).

وعن سليمان بن خالد عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول في الرجل الحرّ يموت وله أُمّ مملوكة قال: تشترى من مال ابنها، ثمّ تعتق، ثمّ يورثها»(٣).

وعن عبدالله بن سنان قال: «سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول في رجل توفّي وترك مالاً وله أُمّ مملوكة قال: تشترى أُمّه، وتعتق، ثمّ يدفع إليها بقيّة المال»(٤).

وعن ابن بكير عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إذا مات الرجل وترك أباه وهو مملوك أو أُمّه وهي مملوكة أو أخاه أو أُخته، وترك مالاً، والميّت حرّ اشترى ممّا ترك أبوه أو قرابته، وورث ما بقي من المال»(٥).

أقول: ولا يبعد شمول الحكم سائر الورثة عند رضا المالك أو مطلقاً.

وحيث إنّ المانع لا يصدق إلّا بعد وجود المقتضي، ويمكن زواله فيؤثر السبب. لو أسلم الكافر أو أعتق العبد لشارك الورثة أو ورث إذا كان واحداً.

---

(١) وسائل الشيعة ٢٦: ٤٣، الباب ١٦ من أبواب موانع الإرث ح ١.
(٢) وسائل الشيعة ٢٦: ٤٤، الباب ١٦ من أبواب موانع الإرث ح ٦، وفيه: عن أبي عبدالله عليه السلام.
(٣) وسائل الشيعة ٢٦: ٤٩، الباب ٢٠ من أبواب موانع الإرث ح ١.
(٤) وسائل الشيعة ٢٦: ٥٠، الباب ٢٠ من أبواب موانع الإرث ح ٢.
(٥) وسائل الشيعة ٢٦: ٥٠، الباب ٢٠ من أبواب موانع الإرث ح ٣، وفيه: عن بعض أصحابنا عن أبي عبدالله عليه السلام.

وقد ورد في روايات الباب[١] أنّه لو أسلم الكافر أو أُعتق المملوك قبل القسمة لشاركهم، الصريح في مورد تعدّد الورثة ليصدق القسمة. ولا يشمل ما إذا كان واحداً.

لكن الحقّ أنّ المراد من القسمة التصرّف فيه، فإنّ الإرث ينتقل بمجرّد موت المورث إلى الورثة قهراً، فلا وجه لاستثناء ما إذا كان واحداً، لما ترى أنّ الحاكم والإمام حاضرٌ دائماً ولا ينتقل إليه فوراً بل يُنتظر اطّلاع الوارث الكافر فإن أسلم وارتفع المانع فهو، وإلّا ينتقل إلى الإمام، فيعمّ ذلك ما إذا كان واحداً أو مشاركاً مع ورثته المسلمين لو أسلم قبل القسمة والتصرّف لا بعدها.

ويستفاد ذلك من ذيل رواية أبي بصير[٢] من قوله عليه السلام ... قال: «فإن لم يسلم أحد من قرابته فإنّ ميراثه للإمام» فتأمّل.

تذييلٌ في نتيجة الأبحاث

الأوّل: أسباب الإرث أُمور: النسب، والزواج والولاء.

الثاني: الإرث مقسّم علىٰ ضوابط ومفروض علىٰ قواعد.

الثالث: الأقرباء فيهم المراتب يمنع الأقرب الأبعد.

الرابع: المراتب الأصليّة في الرّحم ثلاثة: الآباء والأولاد، الأجداد والإخوة، الأعمام والأخوال وأولادهم[٣].

---

(١) وسائل الشيعة ٢٦: ٢٠ و٤٦، الباب ٣ و١٨ من أبواب موانع الإرث.

(٢) وسائل الشيعة ٢٦: ٢٠، الباب ٣ من أبواب موانع الإرث ح ١.

(٣) كان أميرالمؤمنين عليه السلام يقول: «إنّ الّذي أحصى رمل عالج يعلم أنّ السهام لا تعول على ←

الخامس: للرّجال نصيبٌ وللنساء نصيب، وللذكر مثل حظّ الانثيين.

السادس: فريضة البنت الواحدة النصف، والبنتان فما فوقهما الثلثان.

السابع: فريضة كلّ واحد من الأبوين السدس إذا كان له ولد، وللأُمّ الثلث إذا لم يكن له ولد ولا حاجب يمنعها من الإخوة وإلّا فلها السدس.

الثامن: فريضة الزوج عن زوجته النصف إذا لم يكن لها ولد منه أو من غيره، والربع إذا كان لها ولد كذلك.

التاسع: فريضة الزوجة عن الزوج الربع إذا لم يكن له ولد منها أو من غيرها، والثمن إذا كان له ولد وذلك نصف الفرضين للزوج والمرأة نصف الرجل.

العاشر: الزوجان يرثان مع كلّ وارث من أيّ مرتبة.

الحادي عشر: الكلالة ورثة من لا ولد له ولا والد من الإخوة الأُميّة لهم السدس إن كانت واحدة، والثلث إن كانوا أكثر بالشركة مطلقاً.

الثاني عشر: الإخوة غير الأُميّة فريضتهم النصف إن كانت واحدة، والثلثان لأُختين فصاعداً، وإن كانوا إخوة رجالاً ونساءً فللذكر مثل حظّ الأُنثيين، والأبوينيّة منهم مقدّم علىٰ الأبويّ بالأولويّة الرحميّة.

الثالث عشر: يستحبّ إعطاء شيء من التركة لمن حضر القسمة من ذوي القربىٰ واليتامىٰ والمساكين غير أُولي الأرحام الورثة، كاستحباب الإنفاق علىٰ من حضر المحصد يوم الحصاد.

الرابع عشر: الإرث بعد الوصيّة غير المضارّة أي غير المتجاوز عن الثلث

← ستّة، لو يصبرون وجهها لم تجز ستّة» (وسائل الشيعة ٢٦: ٧٤، الباب ٦ من أبواب موجبات الإرث ح ٩).

وبعد الدين، فلا إرث وقد استوفى الدين التركة ولا في الثلث إذا استوفته الوصيّة.

الخامس عشر: لا عول عندنا ولا تعصيب، فلا نكثر عائلة الفروض بإيقاع النقص علىٰ الجميع ولا تردّ الزيادة عنها إلىٰ العصبة سائر الأقرباء عند عدم توافق الفريضة السهام بل النقيصة علىٰ من أخّره الله من ذوي الفروض الواحدة والزيادة إلىٰ ذوي الفروض، كما عرفت[١].

السادس عشر: الولاء أيضاً من أسباب الإرث ولاء العتق وضمان الجريرة والإمامة، كما عرفت[٢].

السابع عشر: عمدة الموانع الكفر وقتل العمد والرقيّة.

الثامن عشر: من أسلم على ميراث أو أعتق عليه فإن كان قبل القسمة يرث وإلّا فلا.

إلىٰ هنا تمّ «كتاب الإرث» آخر الكتب حسب ترتيبنا من «**فقه القرآن**» ونحمد الله تعالىٰ، ونشكره علىٰ ما وفّقنا لإتمام هذا المجهود، ونرجو من الله تعالىٰ أن يجعله زاداً ليوم لا ينفع فيه مالٌ ولا بنون، ونلتمس من نظر فيه دعاء الخير والله رؤوف بالعباد[٣].

---

(١) تقدّم في عنوان: خاتمة في العول والتعصيب.

(٢) تقدّم في ٥٣١.

(٣) تمّ في يوم ١٠ جمادى الأولىٰ / ١٣٩٥ هـ. ق. المطابق ليوم ١ / ٢ / ١٣٥٤ هـ. ش في مدينة رودبار، والحمد لله.

كتاب الدعاء والابتهال

الدعاء والابتهال في القرآن الكريم

ولنختم مجهودنا بمسألة الدعاء والابتهال في القرآن الكريم لعلّ الله تعالىٰ يتقبّل منّا ويجعله ذخراً ليوم المعاد يوم لا ينفع مالٌ ولا بنون وليس فيه خلّة ولا شفاعة إلّا لمن ارتضىٰ، ومنشأ الرجاء أنّ فيه من آيات الله الّتي فصّلت من لدن حكيم خبير، ولما فيها من أسمائه الحُسنىٰ الّتي أُمرنا بدعائه بها ووُعدنا الإجابة فإنّه قريبٌ مجيب.

وإن لم يكن بما فيه ممّا استظهرناه عنها بتوفيقه وعنايته بشيء يليق أن يعدّ ضمن مجهودات الأصحاب (رضوان الله تعالىٰ عليهم) إلّا أنّه تعالىٰ يقبل اليسير ويعفو عن الكثير وهو الرؤوف الرحيم.

الدعاء والابتهال (أي نداء الله تعالىٰ بأسمائه الحسنىٰ) والاسترسال في ذلك بالتضرّع والتذلّل ثمّ طلب الخير والسعادة وكلّ ما يُراد في الدنيا والآخرة، راجح مسنون في الجملة، فإنّه بعد الفراغ من كونه عبادة، يتقرّب به العبد، والله سميع الدعاء، وكثيراً ما يجيبه ويقضي حاجته، فهو ذكر الله تعالىٰ تطمئنّ به القلوب. ولا يعني اللجوء إلىٰ الدعاء ترك النظام الطبيعي وطلب الأُمور منه تعالىٰ من غير

مجاريها وأسبابها المقرّرة المودعة وقد أبىٰ أن يجريها إلّا بها، بل هو واقعٌ في المجرىٰ بين حلقٍ سلسلة العلل ولا تنحصر بالطبيعيّة. والمحال هو المعلول بلا علّة لا بلا علّة طبيعيّة، مع أنّ المطلوب الأكثر في الدعاء شمول عنايته تعالىٰ وإرادته السارية الكلّيّة لانتهاء تلك العلل الطبيعية أيضاً إلىٰ ما هو المراد بعدم ظهور مانع من سلسلة أُخرىٰ منظمة في المجموع بأحسن نظم[1] فُصّل في محلّه.

وكيف كان، فالبحث يتضمن ـ بعد رجحان أصل الدعاء ـ وجه الداعي، وما يدعو به، وما هو المطلوب فيه، وفي كلٍّ آيات نشير اليها خلال أُمور.

---

(١) ﴿يَمْحُوا اللهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ (الرعد ١٣: ٣٩).

الأمر الأوّل: في أصل رجحان الدعاء ومطلوبيته

وفيه آيات:

الأُولىٰ: قوله تعالىٰ: ﴿*وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ*﴾[1].

صراحة الآية أنّ الله تعالىٰ أمر عباده بدعائه وطلب الخير منه، ووعدهم بإجابتهم علىٰ قضاء حاجتهم، فإنّ الاستجابة هنا الإجابة، وهم يعبدونه بذلك أيضاً، والمستكبرون عن عبادته سيدخلون جهنّم أذلّاء داخرين[2]. والأمر يفيد الوجوب بعد أصل المطلوبيّة والرجحان، ولا يبعد ذلك بطبعه الكلّي في الجملة لئلّا يجوز تركه المطلق مطلقاً كما لا يخفىٰ.

الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿*وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ*﴾[3].

---

(١) المؤمن ٤٠: ٦٠.

(٢) من المعلوم أن المراد مطلق العبادة، فإنّ ترك الدعاء لايُصلي جهنّم، فلايتمّ حمل البعض عليه.

(٣) البقرة ٢: ١٨٦.

الظاهر انقطاع سياق الآية عن بحث الصوم وآياته، وأنّ المخاطب هو النبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله الداعي إلىٰ الله تعالىٰ حتّىٰ يجيب سؤال العباد عن قرب الله تعالىٰ وبعده، وهل يسمع نداءهم فيجيبهم أو لا؟ بأنّه قريب يسمع ويُجيب دعوة الداعي إذا دعاه بل هو أقرب اليهم من حبل الوريد، و﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ﴾[1]، فكيف باستماع النداء، فعلىٰ العباد أن يدعوه تعالىٰ ويستجيبوا له وهم مؤمنون بإجابته، وأنّه بكلّ شيء محيط، وعلىٰ كلّ شيء قدير. ودلالة الأمر بالاستجابة وطلب الجواب لدعاء الخير علىٰ مطلوبيّة ذلك، بل الوجوب في الجملة ممّا هو ظاهر.

الثالثة: قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ مَا يَعْبَأُ بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ ...﴾[2].

صراحة الآية في أنّ الله تعالىٰ لا يعبأُ بالعباد ولا يبالي بهم في مجريات الأُمور في نظام الخلقة علىٰ أنظمتها ومجاريها، وافق مطالب العباد أو خالف، لولا دعاؤهم وطلبهم الخير منه تعالىٰ، فإنّه عند دعائهم يجيبهم ويقضي حاجتهم، ويُجري الأُمور علىٰ مجاريها بوجه ينتهي إلىٰ مقاصدهم الّتي فيها صلاحهم في الدنيا والآخرة بإرادته وقدرته الشاملة السارية في أنحاء الوجود ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾[3].

وكأنّ لحن الآية يشير إلى أنّ تغافل العباد عن الدعاء وطلب الخير من الله تعالى يورث حرمانهم عن كثير من الخيرات بعد أنّه نوع استكبار وغرور. فإنّ نظام الخلقة والتكوين مع أنّه أشرف نظم وأحسن ما يمكن أن يكون إلّا أنّه بيد

---

(١) المجادلة ٥٨: ٧.
(٢) الفرقان ٢٥: ٧٧.
(٣) الرعد ١٣: ٣٩.

المختار الفعّال لما يشاء الحاكم لما يريد، فإذا دعا العبد ربّه وطلب الخير منه تعالى فهو القريب المجيب يُعطي من يشاء ويمنع عمّن يشاء.

وعندنا المستفاد من الآيات أنّ ترك الدعاء اتّكالاً من العبد على علمه وحكمته نوع تسويل للنفس وحرمان عمّا هو ممكن التحقّق مع الدعاء في نظام الكلّ وعن نوع عبادة وخضوع بفناء المولى لدى ساحة الربّ، فيرجع مع التأمّل إلى درجةٍ من الستر على الحقّ والكفر به لابدّ من تركه فيجب الدعاء في الجملة.

الأمر الثاني: في كيفية الدعاء حسب حال الداعي

وفيه آيات:

الأُولىٰ: قوله تعالىٰ: ﴿*ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعاً وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ* ۞ *وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفاً وَطَمَعاً إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ*﴾[1].

الآية ـ كما ترىٰ ـ تتكئ علىٰ حالة الدعاء بعد الأمر بأصله، بأنّه لابدّ وأن يكون تضرّعاً وتذلّلاً بأن يتضعف الداعي علىٰ فناء مولاه، وقد خُلق ضعيفاً، ويتعبّد بذيل عنايته مظهراً عظم الربّ وصغر المربوب، معلناً إحاطة قدرة الخالق وسعة إرادته، معترفاً بلاشيئية المخلوق ومحكوميّته في نظام الخلقة وإرادة الخالق.

ثمّ إنّ ذلك ينبغي أن يكون علىٰ تستّر واختفاء عن الناس، فإنّه أطهر عن الرياء وأوثق بينه وبين الله، والليل والظلمة من عوامل التستّر والتوجّه، فـ﴿*إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْءاً وَأَقْوَمُ قِيلاً*﴾[2].

وأيضاً ينبغي أن يكون علىٰ خوف ورجاء، فيدعو الله خوفاً من عذابه وعقابه وطمعاً في ثوابه ورحمته فإنّ رحمة الله قريبٌ من المحسنين، والمؤمن

---

(١) الاعراف ٧: ٥٥ ـ ٥٦.

(٢) المزّمّل ٧٣: ٦.

لا يكون مؤمناً حتّىٰ يكون خائفاً راجياً، ولا يكون خائفاً راجياً حتّىٰ يترك ما يخاف ويعمل لما يرجو، فإنّ الركون إلىٰ كلّ منهما يوجب هويّ الإنسان نحو الذنب والمخالفة.

فالداعي لابدّ وأن يكون حالَ دعائه متضرّعاً مبتعداً عن الرئاء، متوسّطاً بين الخوف والرجاء، الحالة الّتي يكون عليها المؤمن دائماً، فالله تعالىٰ يجيبه فإنّه قريب مجيب.

الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿فَادْعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾(١).

الأمر في الآية متعلّق بالإخلاص في دعاء الله تعالىٰ مترتّباً علىٰ أنّه تعالىٰ هو الّذي يريكم آياته وينزّل لكم من السماء رزقاً، والخلوص الخلوّ عن غيره وعن كلّ ما هو دونه، فعلىٰ العبد أن يدعوه متيقّناً أن الأمر بيده وأنّه رفيع الدرجات ذو العرش يلقي الروح من أمره علىٰ من يشاء من عباده، وهو بكلّ شيء عليم، وعليه قدير، وله الخلق والأمر، وبيده مقاليد السمٰوات والأرض، فليس دعاء الغير إلّا في ضلال.

الثالثة: قوله تعالىٰ: ﴿هُوَ الْحَيُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾(٢).

الأمر أيضاً بالإخلاص في دعائه تعالىٰ مترتّباً علىٰ أنّه هو الحيّ القيوم وأن لا إلٰه ولا ملجأ إلّا هو، فإنّه الّذي جعل لكم الأرض قراراً، والسماء بناءً، وصوّركم فأحسن صوركم ورزقكم من الطيّبات، ذٰلكم الله ربّكم فتبارك الله ربّ العالمين. يفيد ضرورة الإخلاص ووجوبه في دعائه تعالىٰ ونفي كلّ شيء غيره ممّا

---

(١) المؤمن ٤٠: ١٤.

(٢) المؤمن ٤٠: ٦٥.

يشركون، وذلك بعد العلم بأنّ كلّ خير ورحمة وفضل ورأفة وكلّ وجود ونور ليس إلّا عنه تعالىٰ، فالحمد لله ربّ العالمين.

الرابعة: قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾[١].

في الآية أيضاً تعلّق الأمر بالإخلاص في دعائه تعالىٰ بعد الأمر بالقسط وإقامة الوجوه عند كلّ مسجد، فإنه تعالىٰ بيده مبدأ كلّ أمر وختامه في الدنيا والآخرة، كما بدأكم تعودون، وهو الأوّل والآخر والظاهر والباطن، وهو علىٰ كلّ شيء شهيد، وليس إقامة الوجوه واستواؤها عند كلّ مسجد إلّا توجيهها إليه تعالىٰ وتصعيرها عن كلّ ما دونه وتوجيه الوجه إليه تعالىٰ فقط تقدّمة لدعائه خالصاً مخلصاً عن غيره، وهكذا ينبغي أن يكون دعاء العبد ربّه بل لابدّ وأن يكون لمكان الأمر.

لا يقال: إن السياق في تلك الآيات الثلاثة يفيد انصراف ظهورها عن مسألة الدعاء المبحوث عنها، وإنّها راجعة إلىٰ بحث التوحيد ونفي الشرك وإنّ علىٰ العباد الإخلاص في عبادته والإيمان به فقط بنفي الغير ممّا يشركون.

ألا ترىٰ ما في الأُولىٰ من سبق البحث في التوحيد ونفي الشرك عنه قوله تعالىٰ: ﴿ذَلِكُمْ بِأَنَّهُ إِذَا دُعِيَ اللهُ وَحْدَهُ كَفَرْتُمْ وَإِنْ يُشْرَكْ بِهِ تُؤْمِنُوا فَالْحُكْمُ لِلهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ﴾[٢] وفي الثانية من لحوق ذلك: ﴿قُلْ إِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ...﴾[٣]

---

(١) الأعراف ٧: ٢٩. (٢) المؤمن ٤٠: ١٢. (٣) المؤمن ٤٠: ٦٦.

وكذلك في الثالثة: ﴿إِنَّهُمُ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ﴾[١].

فإنّه يقال: نعم وإن كان الأمر كذلك في الجملة، ولكن حيث إنّ الأمر بالدعاء غير الأمر بالعبادة في القرآن الكريم ـ كما تراه في مواضعهما ـ فالظهور قويٌ فيما استظهرناه، فإنّ ظاهر قوله تعالىٰ: ﴿وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾[٢] أو قوله تعالىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ... فَلَا تَجْعَلُوا لِلهِ أَنْدَاداً...﴾[٣] غير ما نحن فيه من قوله تعالىٰ: ﴿وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾[٤]، مع أنّ الإطلاق يشمل حال الدعاء من العبادات أيضاً فإنّه منها، والإخلاص عندها آكد وألزم بعد استقامة الوجه وتوجيهه، بل مهيّتها تتقوّم به كما حُقّق في محلّه.

---

(١) الاعراف ٧: ٣٠.
(٢) الحجر ١٥: ٩٩.
(٣) البقرة ٢: ٢١ ـ ٢٢.
(٤) الأعراف ٧: ٢٩.

الأمر الثالث: فيما ينبغي أن يدعىٰ به الله تعالىٰ من الأسماء

وفيه آيات:

الأُولىٰ: قوله تعالىٰ: ﴿*وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ*﴾[1].

الآية ـ كما ترىٰ ـ تفيد أنّ لله تعالىٰ أسماء خاصّة حُسنىٰ، ولابدّ من دعائه بها، وترك الذين يُلحدون في أسمائه وينادونه بما يتوهّمون له من الأسماء.

والمستفاد منها: **أوّلاً**: أنّ أسماء الله تعالىٰ توقيفيّة محدودة بما سمّى به نفسه، وموقوف فيما أطلق عليه تعالىٰ في الكتاب الكريم أو السنّة القطعيّة، فلايجوز دعاؤه بما هو صحيحٌ علماً غير مطلق عليه شرعاً مثل بحت الوجود، والوجود البحت، أو واجب الوجود والمبدأ الفيّاض وأشباه ذلك[2].

وثانياً: أن له الأسماء الحسنىٰ أجمعها لها وللأوصاف الموضوع المسمّىٰ في

---

(١) الأعراف ٧: ١٨٠.

(٢) قال الإمام عليّ عليه السلام: «... فانظر أيّها السائل: فما دلّك القرآن عليه من صفته فائْتَمّ به...» (نهج البلاغة لصبحي الصالح: ١٢٥، الخطبة ٩١).

الآية لفظ الجلالة: الله تعالىٰ، وهو الأكثر إطلاقاً عليه في الكتاب والسُنّة.

وأخيراً: الأمر بدعائه تعالىٰ بتلك الأسماء الحُسنىٰ وترك غيرها.

فلابدّ وأن يبدأ الدعاء بـ«اللّهمّ» أو «يا الله» وأمثالهما دون «يا واجب الوجود» و«يا مفيض الفيض ومشرقه» وأمثال ذلك، فكيف بما يدعونه به الملحدون في أسمائه ممّا يشركون من الأصنام اللاتي كانوا يتقرّبون بها ويقولون وما نعبدهم إلّا ليقرّبونا إلىٰ الله زلفىٰ، فإنّه أمر بتركها بأنفسها فكيف بدعائها.

الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿***قُلِ ادْعُوا اللهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمٰنَ أَيّاً مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ...***﴾[1].

الآية بعد ما تفيد أنّه لا فرق في دعاء الله تعالىٰ بين اسم الجلالة أو وصف الرحمة، تشير إلىٰ ما هو مفروغ عنه من أنّ له الأسماء الحسنىٰ لابدّ وأن يُدعىٰ بها حال دعائه وندائه، فكأنّ نقطة الثقل والغرض الأساسي في الآية بيان المساواة بين أسمائه الحُسنىٰ في الدعاء بعد الفراغ عن أصل الانحصار بها، والأوصاف الّتي ثبتت له تعالى في القرآن أو السنّة مثل الملك القدّوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبّار المتكبّر، ومن المركّبات عالم الغيب والشهادة، وما وردت في الأدعية المأثورة عن النبيّ صلى الله عليه وآله والأئمّة المعصومين عليهم السلام، فكما يجوز أن يدعوه تعالىٰ بقوله «يا الله» و«يارحمٰن» يجوز الدعاء بسائر أسمائه الحسنىٰ وأوصافه بقوله «يا رحيم، يا رؤوف، يا

---

(١) الإسراء ١٧: ١١٠.

ودود و...» مـن البسائط أو «ياربّ العالمين، ياربّ العزّة، يـا مالك الملك، وياذا العرش المجيد» وغيرها من المركّبات[١].

(١) والبسائط منها في الكتاب الكريم كما تصفّحه بعضٌ تسعة ومائة والمركّبات سبعون يـبلغ جمعها تسعة وسبعين ومائة (فهارس القرآن للفاضل محمود راميار).

نعم هنا مسألة أُخرىٰ وهي دعاؤه تعالىٰ بأسماء غير واردة في الكتاب مثل: العـطوف والصبور والمسؤول... (مفاتيح الجنان المعرّب: ٩٤، الجوشن الكبير الفقرة ٥٧). والوكيل والفرد والوتر والصبور و... (مفاتيح الجنان المعرّب: ٨٣، دعاء المجير). وفي المركّبات مثل: قرة عين المساكين (مفاتيح الجنان المعرّب: ٢٤٠، دعاء اليوم الثالث عشر من شهر رمضان). فإنّ أسماءه تعالىٰ توقيفيّةٌ وأيّاً ما تدعو فله الأسماء الحسنىٰ... لابدّ من التأمّل في ذلك.

الأمر الرابع: فيما ينبغي أن يبتغيه الداعي ويطلبه من الله تعالىٰ

فإنّ سؤال الرخيص لا يناسب شأن القويّ الغني العزيز، والقرآن في المقام يحكي مطالب الأنبياء العظام ومقاصد عباد الله الصالحين تعليماً لذلك، نشير إليها في شطرين حتّىٰ نقتفي أثرهم: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ...﴾[1].

ومن المعلوم أنّ الأنبياء (علىٰ نبيّنا وآله وعليهم السلام) قد كان في أدعيتهم ما يناسب مقام نبوّتهم وولايتهم علىٰ الناس، وكانوا يطلبون من الله بما هم أنبياء مسؤولون وأولياء مأمورون دون عباد الله الصالحين علىٰ الحدّ، وكلّ إنسان راعٍ ومسؤول، كما عن رسول الله صلى الله عليه وآله: «كلّكم راعٍ وكلّكم مسؤول عن رعيته»[2].

وكيف كان، ففي الشطر الأوّل آيات أدعية أنبياء أُولي العزم وغيرهم:

١ ـ فعن نوح النبي عليه السلام بعدما كذّبه قومه وقالوا: إنّه مجنون، وبعدما يئس عن قومه وطال زمان دعوته وقصر وقلّ إجابة الناس ايّاه دعا ربّه وقال: ﴿...رَبِّ إِنَّ

---

(١) الممتحنة ٦٠: ٤.

(٢) بحارالأنوار ٧٢: ٣٨، وعوالي اللئالي ١: ٣٦٤ ح ٣ و٥.

﴿قَوْمِي كَذَّبُونِ * فَافْتَحْ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ فَتْحاً وَنَجِّنِي وَمَنْ مَعِيَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾(١).

﴿وَقَالَ نُوحٌ رَبِّ لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّاراً * إِنَّكَ إِنْ تَذَرْهُمْ يُضِلُّوا عِبَادَكَ وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاجِراً كَفَّاراً * رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِناً وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَلَا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا تَبَاراً﴾(٢).

ومن المعلوم أنّه عليه السلام كان مشفقاً علىٰ الناس حريصاً على خيرهم وسعادتهم، فيطلب منه تعالىٰ ويدعوه لينصره ويؤيّده علىٰ دينه حتّىٰ يتمكّن من إرشاد الناس وهدايتهم، وما كان يدعو عليهم ولم يطلب تبارهم إلّا بعدما طالت دعوته ويئس منهم معلّلاً بأنّهم يُضلّون العباد ولا يلدون إلّا فاجراً كفّاراً، وكان يتأثر ويتأسّف علىٰ ما يرىٰ من مسير الناس إلىٰ الضلال والفجور، ثمّ بعد ذلك يدعو ويطلب الغفران له ولوالديه ولأهل بيته إذا كانوا مؤمنين ولغيرهم من المؤمنين والمؤمنات، ثمّ يؤكّد ما دعا به أوّلاً علىٰ الكفّار.

فمحصّل مطالبه ومبتغياته عليه السلام من الله تعالىٰ نصرته في إعلاء كلمة الله وشعار الحقّ بأيّ وجه ممكن، ثمّ سعادة الناس وهدايتهم، وغفران الله تعالىٰ عن معاصيهم السالفة، وأخيراً هلاك الظالمين وتبارهم، معلّلاً بصدّهم عن سبيل الحقّ علىٰ العباد. وقد استُجيب دعاؤه عليه السلام.

قال تعالىٰ: ﴿فَفَتَحْنَا أَبْوَابَ السَّمَاءِ بِمَاءٍ مُنْهَمِرٍ﴾(٣)، وفي نهاية القصّة قال: ﴿... رَبِّ أَنزِلْنِي مُنْزَلاً مُبَارَكاً وَأَنْتَ خَيْرُ الْمُنزِلِينَ﴾(٤).

والتقييد بالإيمان في دعائه لمن دخل بيته يُشعر إلىٰ عدم جواز الدعاء للكفّار

---

(١) الشعراء ٢٦: ١١٧ ـ ١١٨.
(٢) نوح ٧١: ٢٦ ـ ٢٨.
(٣) القمر ٥٤: ١١.
(٤) المؤمنون ٢٣: ٢٩.

ومن بحكمهم ولو كانوا من أقرب الأقرباء، كما عرفت في كتاب المحرّمات ـ ختام بحث تولّي الكفّار[١] ـ.

٢ ـ وعن إبراهيم عليه السلام حينما كان يرفع قواعد البيت أوّل ما وضع للناس ببكّة مباركاً مع ابنه إسماعيل: ﴿...رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ* رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ * رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولاً مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾[٢].

ومحصّل ما استدعياه من الله تعالىٰ قبول العمل العبادي أوّلاً، فإنّ الامتثال وإسقاط التكليف غير ما يقع مقبولاً لدىٰ المولى ومرضيّاً عنده، وأين هو من ذلك؟ ثمّ الدوام والبقاء علىٰ الإسلام وهو التسليم له تعالىٰ في كلّ حال. ثانياً، وهو أعلىٰ درجة تحصل للعبد بفنائهِ في مولاه، وأوثق وأثبت حبل يعتصم به ولم يختصّا به أنفسهما بل وسّعا ذلك لذرّيتهما، والإنسان لابدّ وأن يعتني بشأن الذين يأتون من بعده من الأجيال، فإنّ حياة المجتمع أشمل وأقوىٰ من الفرد، ثمّ دعوا الله ثالثاً وطلبا منه تعالىٰ إراءة المناسك في معرفة الوظائف حتّىٰ يعبد الله مع العلم ويتمّ التوبة والرجوع إليه إنّه هو التوّاب الرحيم، وأخيراً الدعاء للناس والأُمّة ليبعث فيهم رسولاً يكون منهم حتّىٰ يعرفهم بافتقاراتهم ويعرفونه فيتلو عليهم آياته ويهديهم إليه تعالىٰ فيعبدونه وحده من غير شريك ويعطيهم الكتاب والحكمة حتّىٰ يتّسعوا في العلم ويكونوا قوماً عالِمين متمتعين بما خلق الله لهم بوجه حسن ويبلغوا مراحل إنسانيّة عالية، والله هو العزيز الحكيم.

---

(١) مرّ في عنوان: خاتمة المطاف.

(٢) البقرة ٢: ١٢٧ ـ ١٢٩.

وتلك الأُمور والأدعية، له ولأولاده وذريّته وقومه وأُمّته في سبيل الحقّ والدين والخير والسعادة مجتمعةً في دعائه الآخر المنقول في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَـٰذَا الْبَلَدَ آمِناً[1] وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ * رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيراً مِنَ النَّاسِ فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ * رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُمْ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ * رَبَّنَا إِنَّكَ تَعْلَمُ مَا نُخْفِي وَمَا نُعْلِنُ وَمَا يَخْفَى عَلَى اللهِ مِنْ شَيْءٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ * الْحَمْدُ لِلهِ الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى الْكِبَرِ إِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ* رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي رَبَّنَاوَتَقَبَّلْ دُعَاءِ*رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ﴾[2].

فإنّ محصل أدعيته عليه السلام في المقام أمن مكّة (خير البلاد) لتكون حرماً يعبدون الله تعالىٰ فيه علىٰ الاطمئنان، وتجنّبه وأولاده عن عبادة الأصنام، فإنّهنّ أضللن كثيراً من الناس عن عبادة الله وسبيل الحقّ، ثمّ دعاؤه عليه السلام من الله تعالىٰ توجّه الناس إلىٰ ذلك البيت ـ بيت الله الحرام ـ وذرّيته الّتي أسكنهم بالوادي ليقيموا الصلاة ويرزقهم من الثمرات لعلّهم يشكرون، فيدعو ربّه ليجعله و ذرّيته مقيمي الصلاة وأن يقبل دعاءه ويغفر له ولوالديه وللمؤمنين يوم يقوم الحساب. وخلال ذلك يشكر الله تعالىٰ ويحمده علىٰ ما أنعم عليه ووهب له علىٰ الكِبر إسماعيل وإسحاق فإنّه يسمع الدعاء، وقد دعا ربّه قبلاً وقال: ﴿رَبِّ هَبْ لِي مِنْ

---

(١) وقد استُجيب دعاؤه عليه السلام، قال تعالىٰ: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْناً...﴾ (البقرة ٢: ١٢٥).

(٢) إبراهيم ١٤: ٣٥ ـ ٤١.

﴿الصَّالِحِينَ﴾[١]، واستُجيب له؛ قال تعالىٰ: ﴿فَبَشَّرْنَاهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ﴾[٢] وبعد تفصيل قصّة ذبح إسماعيل وفداء الله تعالىٰ بذبح عظيم: ﴿وَبَشَّرْنَاهُ بِإِسْحَاقَ نَبِيّاً مِنَ الصَّالِحِينَ﴾[٣].

ويرجع ذلك كلّه أيضاً إلىٰ تمكّنه وذريّته وأُمّته وتوفيق الناس لعبادة الحقّ وإقامة الصلاة وشكر النعمة والغفران في الآخرة، ولم يستدعِ توجّه الناس إلىٰ ذريّته وإرزاقهم الله بما هم كذلك بل ليقيموا الصلاة ولعلّهم يشكرون.

فكان عليه السلام مشفقاً علىٰ ذريّته وأُمّته والناس، وطالباً لهم الخير الأصلي (الإيمان بالله تعالىٰ وإطاعته والشكر له) كما كان مشفقاً علىٰ نفسه وقد دعا ربّه في موضع آخر حال احتجاجاته مع قومه ودعوتهم إلىٰ الله وتركهم الأصنام، وبعد توجهه إلىٰ الله تعالىٰ الّذي بيده الأُمور: ﴿الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ * وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ * وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ * وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ * وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ * رَبِّ هَبْ لِي حُكْماً وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ * وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ * وَاجْعَلْنِي مِنْ وَرَثَةِ جَنَّةِ النَّعِيمِ * وَاغْفِرْ لِأَبِي إِنَّهُ كَانَ مِنَ الضَّالِّينَ * وَلَا تُخْزِنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ﴾[٤].

وأمّا مسألة ضلالة أبيه بل أُبوّة الضال له، فقد فصّلنا الكلام فيها في كتاب المحرّمات ـ ختام بحث تولّي الكفّار[٥] ـ وعليه فمدار أدعية إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام معرفة الوظائف الإلهيّة وتوفيق العمل بها وقبول ذلك العمل من الله تعالىٰ لأنفسهما وذريّتهما وللناس جميعاً وغفران الله تعالىٰ يوم الحساب،

---

(١) الصافات ٣٧: ١٠٠.
(٢) الصافات ٣٧: ١٠١.
(٣) الصافات ٣٧: ١١٢.
(٤) الشعراء ٢٦: ٧٨ ـ ٨٧.
(٥) مرّ في عنوان: خاتمة المطاف.

فأصل المطلوب ليس إلّا علوّ كلمة الله وتحقّق سعادة الناس بالعبوديّة الحقّة.

٣ ـ وعن موسىٰ عليه السلام بعدما رجع إلىٰ قومه غضبان من شركهم باتّباعهم السامريّ واتّخاذهم العجل، وبعد تهديده أخاه هارون واعتذار أخيه بأنّ القوم استضعفوني: ﴿قَالَ رَبِّ اغْفِرْلِي وَلِأَخِي وَأَدْخِلْنَافِي رَحْمَتِكَ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾[١].

وكذلك بعدما أخذت الرجفة الذين اختارهم موسىٰ من قومه سبعين رجلاً وشبه اعتراضه بأنّه ربّ لو شئت أهلكتهم من قبل؛ قال: ﴿... أَنْتَ وَلِيُّنَا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الْغَافِرِينَ * وَاكْتُبْ لَنَا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ إِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ ...﴾[٢].

وعندما اشتد عليه الأمر من عناد الناس وكفرهم: ﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ مُجْرِمُونَ﴾[٣] و: ﴿...قَالَ رَبِّ نَجِّنِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾[٤].

﴿وَقَالَ مُوسَى رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالاً فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾[٥].

ومحصّل تلك الأدعية أيضاً الناشئة عن الولع الشديد بهداية الناس وسعادتهم في ظلال كلمة التوحيد وشريعة الحقّ الإسلاميّة التابعة عن ملّة إبراهيم حنيفاً... طلب الغفران ممّا مضىٰ وشمول رحمة الله تعالىٰ لما يأتي، وإزالة عوامل ضلالة الناس وطغيانهم حتّىٰ يطّهروا عن الأرجاس، ويهتدوا إلىٰ الخير والحقّ والدين لتكون كلمة الله هي العليا ويكونوا ممّن كتب لهم في الدنيا حسنةً وفي الآخرة

---

(١) الأعراف ٧: ١٥١.
(٢) الأعراف ٧: ١٥٥ ـ ١٥٦.
(٣) الدخان ٤٤: ٢٢.
(٤) القصص ٢٨: ٢١.
(٥) يونس ١٠: ٨٨.

حسنة كما كان ذلك هو المطلوب في أوّل أمره عند دعائه المستجاب[١].

٤ ـ وعن عيسىٰ عليه السلام بعدما آمن بالله ورسوله الحواريّون بوحي من الله تعالىٰ وتوفيقه، ثمّ قالوا: يا عيسىٰ ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ السَّمَاءِ قَالَ اتَّقُواْ اللهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[٢] فلم ينف ذلك ولم يردّهم بل أشار إلىٰ أنّ الأُمور تجري في مجاريها الطبيعيّة الّتي جعلها لها ربّ العالمين، ولا يلازم الإيمان به نقضها بل تلك المجاري بأنفسها آياتٌ لله تعالىٰ وعلامات لقدرته وعلمه وحياته وإرادته، ومع ذلك كلّه فهو علىٰ كلّ شيء قدير: ﴿قَالُواْ نُرِيدُ أَنْ نَّأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا وَنَكُونَ عَلَيْهَا مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾[٣]، ﴿قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيداً لِّأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا وَآيَةً مِنْكَ وَارْزُقْنَا وَأَنْتَ خَيرُ الرَّازِقِينَ﴾[٤].

فقد نادىٰ عليه السلام ربّه ودعاه لينزل عليهم مائدة من السماء مع أنّه أمرٌ غير طبيعي لا يطلب إلّا في موارد خاصّة، ولذلك علّله بأن يكون آيةً من الله تعالىٰ وعيداً لهم تثبيتاً لدين الحقّ وتحكيماً لشريعة الله واطمئناناً لقلوب المؤمنين، وطلب الرزق ذيلاً وإن كان يشمل ذلك المائدة ولكنّه لا يختصّ به بل يطلب الرزق مطلقاً علىٰ معناه الأعمّ فإنّه خير الرازقين.

ومحصّل مطلوبه عليه السلام من الله تعالىٰ ظهور إعجاز وآية من الله تعالىٰ زائداً علىٰ ما كان إعلاءً لكلمة الحقّ وتحقيقاً للدين وتثبيتاً لقدرته تعالىٰ علىٰ كلّ شيء

---

(١) فإنّه عليه السلام بعدما أُمر بأن ﴿اذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ * قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي * وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي * وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي * يَفْقَهُوا قَوْلِي * ... * قَالَ قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَا مُوسَىٰ﴾ (طٰه ٢٠: ٢٤ ـ ٣٦).

(٢) المائدة ٥: ١١٢. (٣) المائدة ٥: ١١٣ (٤) المائدة ٥: ١١٤.

﴿إِذْ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ قَالَ اتَّقُوا اللهَ إِنْ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾[١]، فإنّ الإيمان بالقدرة عن المجاري الطبيعيّة ورؤية قدرته تعالىٰ نفسها ممّا يحتاج إلىٰ عيون أنفذ وأبصار أحدّ كما يشير إليه قوله: ﴿اتَّقُوا اللهَ إِنْ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ وأمّا في خرق العادة ونقض الطبيعة فيراه كلّ أحد كما يشير اليه جوابهم ﴿نُرِيدُ أَنْ نَأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا﴾.

هذا كلّه في أدعية الأنبياء أُولي العزم منهم، وقريب منها في غيرهم، ألا ترىٰ أنّ سليمان عليه السلام مع عظمته وسلطته قال: ﴿...رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾[٢]، بعدما طلب من ربّه ملكاً في قوله: ﴿...رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكاً لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾[٣]، فاستجاب له ربّه ووهبه الملك فتوجّه إلىٰ توفيق شكر النعمة وأداء حقّها وأن يكون من عباد الله الصالحين، وكذلك زكريّا عليه السلام حينما رأىٰ مقام مريم وتقرّبها إلىٰ الله تعالىٰ: ﴿...كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقاً قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّى لَكِ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللهِ إِنَّ اللهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾[٤]، ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾[٥]، فأُجيب دعاؤه وأعطاه ربّه سؤله: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقاً بِكَلِمَةٍ مِنَ اللهِ وَسَيِّداً وَحَصُوراً وَنَبِيّاً مِنَ الصَّالِحِينَ﴾[٦].

والمطلوب في دعائه عليه السلام كما ترىٰ ذريّةً طيّبةً يعبدون الله علىٰ أرضه

---

(١) المائدة ٥: ١١٢. (٢) النمل ٢٧: ١٩. (٣) ص ٣٨: ٣٥.
(٤) آل عمران ٣: ٣٧. (٥) آل عمران ٣: ٣٨. (٦) آل عمران ٣: ٣٩.

ولا يشركون به شيئاً، كما تقصّ أيضاً سورة مريم ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * كهيعص * ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا * إِذْ نَادَى رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيّاً * قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيّاً * وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِراً فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً * يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيّاً * يَا زَكَرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ اسْمُهُ يَحْيَى لَمْ نَجْعَلْ لَهُ مِنْ قَبْلُ سَمِيّاً﴾[1] فطلب كونه رضيّاً.

وكذلك دعاء يوسف الصدّيق عليه السلام حينما هَدَّدته امرأة العزيز بقولها: ﴿...وَلَئِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَنْ مِنَ الصَّاغِرِينَ * قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُنْ مِنَ الْجَاهِلِينَ * فَاسْتَجَابَ لَهُ رَبُّهُ فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾[2].

وبعدما نُجي وملّك مصر وأنعم عليه الله (تعالىٰ) بالنعم إلىٰ أن رفع أبويه علىٰ العرش وخرّوا له سجّداً وابتهل في دعاء ربّه شكراً علىٰ نعمائه وقال: ﴿رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ فَاطِرَ السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنْتَ وَلِيِّي فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ تَوَفَّنِي مُسْلِماً وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ﴾[3].

فكان محصّل دعائه عليه السلام أيضاً راجعاً إلىٰ المعنىٰ من التحفّظ من الذنب ومن عصيان الله ولو بالسجن فإنّ النفس لأمّارة بالسوء، ثمّ التوفّي مسلماً بالبقاء علىٰ الإسلام والتسليم للمولىٰ وأوامره في تمام أوقات الحياة، وأخيراً اللحوق بالصالحين مع الشكر علىٰ النعماء[4] والاعتراف بولاية الله المطلقة في الدنيا والآخرة.

---

(١) مريم ١٩: ١ ـ ٧. (٢) يوسف ١٢: ٣٢ ـ ٣٤. (٣) يوسف ١٢: ١٠١.

(٤) وعن سليمان حينما سمع مقالة النملة: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى ←

وكذلك دعاء لوط عليه السلام في قوله: ﴿...رَبِّ انصُرْنِي عَلَى الْقَوْمِ الْمُفْسِدِينَ﴾[١]، ودعاء يونس عليه السلام في قوله: ﴿...لَا إِلَـهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾[٢]، ودعاء شعيب عليه السلام في قوله: ﴿...رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنْتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ﴾[٣]، ودعاء أيوّب عليه السلام ﴿وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾[٤].

وما وجدنا في أدعية أنبياء الله العظام كما رأيت طلب شيء من المحقّرات بل من ضروريّات تلك الحياة الأدنىٰ بل كانوا متوجّهين إلىٰ أُصول الحياة وحقيقتها الثابتة ويدعون الله تعالىٰ لتوفيق نيلها بمراتبها حياة طيّبة. ولنا فيهم أُسوة وعلينا منهم الاتّباع. اللّهمّ أحينا حياة طيّبة وارْزقنا السعادة والسماحة والكرامة واكْتب لنا في هذه الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة.

وأمّا الشطر الثاني من الأمر الرابع فنشير فيه إلىٰ:

١ ـ دعاء الإنسان بنوعه.

٢ ـ أقوام الأنبياء.

٣ ـ أُولي الألباب.

٤ ـ المؤمنين والمؤمنات.

٥ ـ الصابرين الصادقين.

٦ ـ عباد الرحمٰن.

← وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ (النمل ٢٧: ١٩).

(١) العنكبوت ٢٩: ٣٠.

(٢) الأنبياء ٢١: ٨٧.

(٣) الأعراف ٧: ٨٩.

(٤) الأنبياء ٢١: ٨٣.

٧ ـ الراسخين في العلم.

٨ ـ والمبتلين بعذاب الطغاة في سبيل الحق.

٩ ـ والمجاهدين، بمتونها المنقولة في القرآن الكريم، ثمّ نرىٰ المطلوب المشترك في الجميع وما هو وجهة همّتهم في الكل إن شاء الله لنتربّىٰ ونتأدّب بهم.

١ ـ قال تعالىٰ: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ إحساناً﴾ ـ إلىٰ قوله تعالىٰ: ـ ﴿قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾[1].

٢ ـ وقال تعالىٰ حكاية عن إبراهيم والذين معه: ﴿رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا وَاغْفِرْ لَنَا رَبَّنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾[2].

٣ ـ وقال تعالىٰ حكاية عن موسىٰ والذين آمنوا به وكانوا ذريّة من قومه علىٰ خوف من فرعون وملئه: ﴿فَقَالُوا عَلَى اللهِ تَوَكَّلْنَا رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ* وَنَجِّنَا بِرَحْمَتِكَ مِنَ الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾[3].

٤ ـ وقال تعالىٰ حكاية عن الذين آمنوا مع النبيّ الخاتم صلى الله عليه وآله الذين نورهم يسعىٰ بين أيديهم وبأيمانهم: ﴿...يَقُولُونَ رَبَّنَا أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا وَاغْفِرْ لَنَا إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[4].

٥ ـ وقال تعالىٰ عن أُولي الألباب: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللهَ قِياماً وَقُعُوداً وَعَلَى جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هٰذَا بَاطِلاً سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ* رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ* رَبَّنَا إِنَّنَا

---

(١) الأحقاف ٤٦: ١٥.
(٢) الممتحنة ٦٠: ٥.
(٣) يونس ١٠: ٨٥ ـ ٨٦.
(٤) التحريم ٦٦: ٨.

سَمِعْنَا مُنَادِياً يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ * رَبَّنَا وَآتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ * فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ...﴾(١).

٦ ـ وقال تعالىٰ حكاية عن المؤمنين الذين آمنوا بالله وكتبه ورسله وقالوا سمعنا وأطعنا: ﴿...رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْراً كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾(٢).

وعن المؤمنات مثل امرأة عمران وامرأة فرعون، قال تعالىٰ: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّراً فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ * فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ * فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا...﴾(٣).

وعن الثانية: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً لِلَّذِينَ آمَنُوا امْرَأَةَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتاً فِي الْجَنَّةِ وَنَجِّنِي مِنْ فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِ وَنَجِّنِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾(٤).

٧ ـ وقال تعالىٰ حكاية عن العباد الصابرين الصادقين: ﴿الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّنَا آمَنَّا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾(٥).

٨ ـ وقال تعالىٰ عن عباد الرحمٰن الذين يمشون علىٰ الأرض هونا: ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا اصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَاماً * ... * وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَاماً﴾(٦).

---

(١) آل عمران ٣: ١٩١ ـ ١٩٥. (٢) البقرة ٢: ٢٨٦. (٣) آل عمران ٣: ٣٥ ـ ٣٧.
(٤) التحريم ٦٦: ١١. (٥) آل عمران ٣: ١٦. (٦) الفرقان ٢٥: ٦٥ - ٧٤.

٩ ـ وقال تعالىٰ عن الراسخين في العلم: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾(١).

١٠ ـ وقال تعالىٰ حكاية عن المبتلين بعذاب الطغاة كما عن سحرة فرعون الذين آمنوا بربّ العالمين ربّ موسىٰ وهارون بعدما رأوا إعجاز موسىٰ وهدّدهم فرعون ﴿قَالُوا إِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ * ... رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْراً وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ﴾(٢).

١١ ـ وقال تعالىٰ حكاية عن المجاهدين: ﴿...رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْراً وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾(٣).

وأنت ترىٰ في تلك الدعوات أنّ المطالب من الله تعالىٰ علىٰ أيّ مستوىً من المعاني، وكيف كانت النفوس الداعية وتفكيرها في الخلقة والخالق والحياة، فكانوا لاجئين إلىٰ الله تعالىٰ قانتين متضرّعين إليه طالبين منه توفيق الطاعة والعمل الصالح وشكر النعمة وذريّة طيّبة صالحة وأن لايُجعلوا فتنة للكفّار والظَلمة، والنجاة منهم ومن أعمالهم، والصبر علىٰ النوائب، فالنصرة علىٰ الكفّار والتوفّي مسلماً باستيفاء تمام الحياة مسلماً. هذا كلّه في الدنيا، ثمّ العفو والغفران عن الذنب والخطأ وصرف نار جهنّم والتوقّي عنها وقبول الأعمال وتتميم النور في الآخرة.

هكذا لابد وأن ندعوالله تعالىٰ ونناجيه لطلب المعالي القيّمة في الدنيا والآخرة دون الأداني الموهونة، الملاعب للأطفال، ربّنا لا تجعلنا فتنة للظالمين وانصرنا علىٰ القوم الكافرين ولا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وتوفّنا مسلمين. ربّنا تقبّل منّا

---

(١) آل عمران ٣: ٨. (٢) الأعراف ٧: ١٢٥ ـ ١٢٦. (٣) البقرة ٢: ٢٥٠.

واغفر لنا وارحمنا واصرف عنّا عذاب جهنّم واجعل لنا نوراً آمين ربّ العالمين.

وليس لنا أن لا نلتفت إلىٰ طبع الإنسان بما هو في ابتهالاته في ذلك الختام وأنّه خُلق ضعيفاً[١] هلوعاً، إذا مَسَّه الشرّ جزوعاً، وإذا مَسّه الخير منوعاً[٢].

قال تعالىٰ: ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ مُنِيباً إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُ نِعْمَةً مِنْهُ نَسِيَ مَا كَانَ يَدْعُو إِلَيْهِ مِنْ قَبْلُ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَنْدَاداً لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلاً إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ﴾[٣].

وقال تعالىٰ: ﴿لَا يَسْأَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ وَإِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَئُوسٌ قَنُوطٌ * وَلَئِنْ أَذَقْنَاهُ رَحْمَةً مِنَّا مِنْ بَعْدِ ضَرَّاءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ هَذَا لِي وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً وَلَئِنْ رُجِعْتُ إِلَى رَبِّي إِنَّ لِي عِنْدَهُ لَلْحُسْنَى فَلَنُنَبِّئَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِمَا عَمِلُوا وَلَنُذِيقَنَّهُمْ مِنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ * وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فَذُو دُعَاءٍ عَرِيضٍ﴾[٤].

وقال تعالىٰ: ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَا الْإِنسَانَ مِنَّا رَحْمَةً ثُمَّ نَزَعْنَاهَا مِنْهُ إِنَّهُ لَيَئُوسٌ كَفُورٌ * وَلَئِنْ أَذَقْنَاهُ نَعْمَاءَ بَعْدَ ضَرَّاءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ ذَهَبَ السَّيِّئَاتُ عَنِّي إِنَّهُ لَفَرِحٌ فَخُورٌ﴾[٥].

وغيرها من الآيات في ذلك السياق[٦] أو ما تقصّ قصّته و﴿...إِنَّ الْإِنسَانَ

---

(١) قال تعالىٰ: ﴿يُرِيدُ اللهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفاً﴾ (النساء ٤: ٢٨).

(٢) قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ الإِنسَانَ خُلِقَ هَلُوعاً * إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعاً * وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعاً﴾ (المعارج ٧٠: ١٩ ـ ٢١).

(٣) الزمر ٣٩: ٨. (٤) فصّلت ٤١: ٤٩ ـ ٥١. (٥) هود ١١: ٩ ـ ١٠.

(٦) مثل قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْأَرُونَ * ثُمَّ إِذَا كَشَفَ الضُّرَّ عَنكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنكُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ﴾ (النحل ١٦: ٥٣ ـ ٥٤) وذلك الفريق هو الإنسان ولا إيمان حقّاً.

وقال تعالىٰ: ﴿وَإِنَّا إِذَا أَذَقْنَا الإِنسَانَ مِنَّا رَحْمَةً فَرِحَ بِهَا وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ الإِنسَانَ كَفُورٌ﴾ (الشورىٰ ٤٢: ٤٨).

وقال تعالىٰ: ﴿وَإِذَا مَسَّ الإِنسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنبِهِ أَوْ قَاعِداً أَوْ قَآئِماً فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُ مَرَّ ←

﴿لَيَطْغَى * أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى﴾[١]، لا إذا استغنىٰ، وأنّه في كبد، يحسب أن لن يقدر عليه أحد[٢] وهو كادحٌ إلىٰ ربّه كدحاً فملاقيه[٣] وقد جعله الله سميعاً بصيراً وهداه السبيل إمّا شاكراً وإمّا كفوراً[٤].

إلّا أنّ هذا طبعه ولا إيمان دون ما إذا كان مؤمناً بالله تعالىٰ متيقّناً أنّ الأُمور كلّها بيده وأنّ له ما في السماوات وما في الأرض ومقاليدها والخلق والأمر، يُعطي من يشاء، فإنّه حينئذٍ مسلّم وجهه إليه تعالىٰ في كلّ حال ويطمئنّ قلبه بذكر الله وأنّ مشيّته خير دائماً ﴿...وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَىٰ أَنْ تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾[٥] ﴿...فَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَيَجْعَلَ اللهُ فِيهِ خَيْراً كَثِيراً﴾[٦].

ولذلك ترىٰ الاستثناء في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَا الْإِنسَانَ مِنَّا رَحْمَةً ثُمَّ نَزَعْنَاهَا مِنْهُ إِنَّهُ لَيَئُوسٌ كَفُورٌ * وَلَئِنْ أَذَقْنَاهُ نَعْمَاءَ بَعْدَ ضَرَّاءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ ذَهَبَ السَّيِّئَاتُ عَنِّي إِنَّهُ لَفَرِحٌ فَخُورٌ﴾، بقوله تعالىٰ: ﴿إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُوْلَئِكَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ

← كَأَن لَّمْ يَدْعُنَا إِلَى ضُرٍّ مَّسَّهُ كَذَلِكَ زُيِّنَ لِلْمُسْرِفِينَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ (يونس ١٠: ١٢)، وكذا الآيات ٢١ إلىٰ ٢٣ من هذه السورة.

وقال تعالىٰ: ﴿وَإِذَا مَسَّ النَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْا رَبَّهُم مُّنِيبِينَ إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا أَذَاقَهُم مِّنْهُ رَحْمَةً إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ﴾ (الروم ٣٠: ٣٣).

(١) العلق ٩٦: ٦ ـ ٧.

(٢) قال الله تبارك وتعالىٰ: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الإِنسَانَ فِي كَبَدٍ * أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ (البلد ٩٠: ٤ ـ ٥).

(٣) قال تعالىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا الإِنسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحاً فَمُلَاقِيهِ﴾ (الانشقاق ٨٤: ٦).

(٤) قال تعالىٰ: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعاً بَصِيراً * إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً﴾ (الإنسان ٧٦: ٢ ـ ٣).

(٥) البقرة ٢: ٢١٦.

(٦) النساء ٤: ١٩.

﴿وَأَجْرٌ كَبِيرٌ﴾[١]، وكذا آية الزمر: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِداً وَقَائِماً يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُو الْأَلْبَابِ﴾[٢]، ودون ما إذا كان مؤمناً لا علىٰ يقين فإنّ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ﴾[٣].

اللّهمّ اجعلنا من عبادك الصالحين المتذكّرين وارزقنا خير الدنيا والآخرة، وتقبّل منّا هذا المجهود واجعله ذخراً ليوم الميعاد، ولقد فرغنا منه والساعة الحادية عشرة والنصف من بعد ظهر يوم الاثنين السادس والعشرين من شهر ذي الحجّة الحرام سنة خمس وتسعين وثلاثمائة بعد الألف من الهجرة علىٰ مهاجرها آلاف التحيّة والسلام، وأنا مُبعد في رودبار والحمد لله أوّلاً وآخراً، وهو الموفّق والمعين.

---

(١) هود ١١: ٩ - ١١. (٢) الزمر ٣٩: ٩. (٣) الحج ٢٢: ١١

فهرس المصادر

١ ـ القرآن الكريم.

٢ ـ **آلاء الرحمن في تفسير القرآن**، لمحمّدجواد البلاغي النجفي (١٤١٧ هـ. ق و١٣٧٦ هـ. ش) مجلدين.

٣ ـ **الاحتجاج**، لأبي منصور أحمد بن عليّ بن أبي‌طالب الطبرسي، تحقيق السيّد محمّدباقر الموسوي الخرسان، نشر المرتضى (١٤٠٣ هـ. ق) مجلدان.

٤ ـ **أحكام القرآن**، لأحمد بن علي الرازي الجصّاص، تحقيق ونشر دارالكتاب العربي ـ بيروت (١٤٠٦ هـ. ق) الطبعة الأُولى، ٣ مجلدات.

٥ ـ **اختيار معرفة الرجال (المعروف برجال الكشي)** لشيخ الطائفة محمّد بن الحسن الطوسي، تحقيق العلّامة المصطفوي، نشر مركز آثار العلّامة المصطفوي (١٤٣٠ هـ. ق) الطبعة السابعة.

٦ ـ **إرشاد الأذهان**، للعلّامةالحسن بن يوسف المطهّر الحلّي، تحقيق الشيخ فارس حسون، نشر مؤسّسة جامعة المدرّسين (١٤١٠ هـ. ق) الطبعة الأُولى، مجلدان.

٧ ـ **أسباب النزول**، لعليّ بن أحمد الواحدي، تحقيق أيمن صالح شعبان، نشر دارالحديث ـ القاهرة.

٨ ـ **الإصابة في تمييز الصحابة**، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق صدقي جميل العطار، نشر دارالحديث (١٤٢١ هـ. ق) الطبعة الأُولى، ٧ مجلدات.

٩ ـ **الأصفى في تفسير القرآن**، للفيض محمّدمحسن الكاشاني، تحقيق محمّدحسين درايتي ومحمّدرضانعمتي،نشرمكتب الإعلام الإسلامي(١٤١٨ هـ. ق و١٣٧٦ هـ. ش)، الطبعة الأُولى، مجلدان.

١٠ ـ **إقبال الأعمال**، للسيّد علي بن موسى بن جعفر بن طاووس، تحقيق جواد القيومي، نشر مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي (١٤١٨ هـ. ق و١٣٧٦ هـ. ش) الطبعة الثانية، ٣ مجلدات.

١١ ـ **الاقتصاد**، لشيخ الطائفة محمّد بن الحسن الطوسي، تحقيق ونشر مكتبة جامع چهلستون ـ تهران (١٤٠٠ هـ. ق).

١٢ ـ **الأُمّ**، لأبي عبدالله محمّد بن إدريس الشافعي، تحقيق محمّد زهري النجار، نشر دار المعرفة ـ بيروت (١٣٩٣ هـ. ق) الطبعة الثانية، ٨ مجلدات.

١٣ ـ **الأمالي**، للشيخ الصدوق محمّد بن علي، تحقيق ونشر مؤسّسة البعثة (١٤٣٥ هـ. ق) الطبعة الثانية.

١٤ ـ **الأمالي**، لشيخ الطائفة محمّد بن الحسن الطوسي، تحقيق مؤسّسة البعثة، نشر دارالثقافة ـ قم (١٤١٤ هـ. ق) الطبعة الأُولى.

١٥ ـ **الانتصار**، للشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي، تحقيق ونشر مؤسّسة جامعة المدرّسين (١٤١٥ هـ. ق).

١٦ ـ **أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي)**، لعبدالله بن عمر بن محمّد، تحقيق محمّد عبدالرحمن المرعشي، نشر دار إحياء التراث العربي ـ بيروت (١٤١٨ هـ. ق) الطبعة الأُولى، ٥ مجلدات.

١٧ ـ **أوائل المقالات (مصنّفات الشيخ المفيد)**، للشيخ محمّد بن محمّد بن النعمان، تحقيق الشيخ إبراهيم الأنصاري، نشر المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد (١٤١٣ هـ. ق) الطبعة الأُولى، ١٤ مجلداً.

١٨ ـ **إيضاح الفوائد**، لابن العلّامة الحلّي محمّد بن الحسن بن يوسف المطهر، تحقيق السيّدحسين الموسوي والشيخ علي پناه والشيخ عبدالرحيم البروجردي، نشر المطبعة العلميّة ـ قم (١٣٨٩ هـ. ق) الطبعة الأُولى، ٤ مجلدات.

١٩ ـ **بحارالأنوار**، للعلّامة محمّدباقر المجلسي، تحقيق ونشر مؤسّسة الوفاء ـ بيروت (١٤٠٣ هـ. ق) الطبعة الثانية، ١١٠ مجلداً.

٢٠ ـ **بحوث فقهيّة مهمّة**، للشيخ ناصر مكارم الشيرازي، نشر نسل جوان ـ قم (١٤٢٢ هـ. ق) الطبعة الأُولى.

٢١ ـ **بدائع الصنائع**، لملك العلماء علاءالدين أبي بكر بن مسعود الكاشاني الحنفي، نشر دار الكتب العلميّة ـ بيروت، ٧ مجلّدات.

٢٢ ـ **بداية المجتهد**، لأبي الوليد محمّد بن أحمد بن محمّد القرطبي، نشر دارالمعرفة ـ بيروت (١٤٠٢ هـ. ق) الطبعة السادسة، مجلدان.

٢٣ ـ **البيان**، للشهيد الأوّل محمّد بن مكّي الجزيني العاملي، تحقيق الشيخ محمّد حسّون، نشر بنياد فرهنگی إمام المهدي عليه السلام (١٤١٢ هـ. ق) الطبعة الأُولى.

٢٤ ـ **تاج العروس**، لمحبّ الدين أبوالفيض السيّد محمّدمرتضى الحسيني، تحقيق علي شبري، نشر دارالفكر (١٤١٤ هـ. ق) ٢٠ مجلداً.

٢٥ ـ **تاريخ جرجان**، لحمزة بن يوسف السهمي، نشر عالم الكتب (١٤٠٧ هـ. ق) الطبعة الرابعة.

٢٦ ـ **التبيان في تفسير القرآن**، لشيخ الطائفة محمّد بن الحسن الطوسي، تحقيق ونشر جامعة المدرّسين (١٤٣٠ هـ. ق) الطبعة الأُولى، ١١ مجلداً.

٢٧ ـ **تحرير الأحكام**، للعلّامة الحسن بن يوسف بن المطهّر الحلي، تحقيق الشيخ ابراهيم البهادري، نشر مؤسّسة الإمام الصادق عليه السلام (١٤٢٠ هـ. ق) الطبعة الأُولى، ٥ مجلدات.

٢٨ ـ **تحرير الوسيلة**، للإمام روح الله الخميني، نشر دارالتعارف ـ بيروت (١٤٠١ هـ. ق) الطبعة الثالثة، مجلدان.

٢٩ ـ **تحف العقول**، للشيخ الثقة الجليل الحسن بن عليّ بن الحسين الحراني، تحقيق علي أكبر الغفّاري، نشر مؤسّسة جامعة المدرّسين (١٤٠٤ هـ. ق و١٣٦٣ هـ. ش) الطبعة الثانية.

٣٠ ـ **تخريج الأحاديث والآثار**، لعبدالله بن يوسف بن محمّد الحنفي الزيلعي، تحقيق عبدالله بن عبدالرحمن السعد، نشر دار ابن خزيمة (١٤١٤ هـ. ق) الطبعة الأُولى، ٤ مجلدات.

٣١ ـ **تذكرة الفقهاء (ط.ج)**، للعلّامة الحسن بن يوسف بن المطهّر الحلّي، تحقيق ونشر مؤسّسة آل البيت عليهم السلام ـ قم (١٤١٤ هـ. ق) الطبعة الأُولى، ٢٣ مجلداً.

٣٢ ـ **تذكرة الفقهاء (ط.ق)**، للعلّامة الحسن بن يوسف بن المطهّر الحلي، نشر المكتبة المرتضوية لإحياء التراث الجعفري، مجلدان.

٣٣ ـ **تفسير أحسن الحديث**، للسيّد علي أكبر قرشي، تحقيق محمّدحسن بكائي، نشر دانشگاه پيام نور (١٣٧٠ هـ. ش) الطبعة الأُولى، ١٢ مجلداً.

٣٤ ـ **تفسير البحر المحيط**، لابن حيان الأندلسي محمّد بن يوسف بن علي، تحقيق ونشر دارالإحياء التراث العربي ـ بيروت (١٤١١هـ. ق) الطبعةالثانية، ٨ مجلدات.

٣٥ ـ **تفسير البرهان**، للعلّامة المحدث السيّد هاشم الحسيني البحراني، تحقيق ونشر مؤسّسة البعثة ـ قم (١٤١٧ هـ. ق) الطبعة الأُولى، ٥ مجلدات.

٣٦ ـ **تفسير البغوي**، للفرّاء البغوي الحسين بن مسعود، نشر دارالكتب العلميّة ـ بيروت (١٤١٤ هـ. ق) ٤ مجلدات.

٣٧ ـ **تفسير الجلالين**، للإمامان الجليلان محمّد بن أحمد وعبدالرحمن بن أبي بكر، تحقيق ونشر دارالمعرفة ـ بيروت.

٣٨ ـ **تفسير جوامع الجامع**، للفضل بن الحسن الطبرسي، تحقيق ونشر مؤسّسة جامعة المدرّسين (١٤١٨ هـ. ق) الطبعة الأُولى، ٣ مجلدات.

٣٩ ـ **تفسير السمرقندي** ، لأبي الليث إمام الهدى نصر بن محمّد بن أحمد، تحقيق محبّ‌الدين أبي سعيد، نشر دارالفكر (١٤١٦ هـ. ق) الطبعة الأُولى، ٣ مجلدات.

٤٠ ـ **تفسير شبّر**، للعلّامة المحقّق عبدالله شبّر، تحقيق حامد حقّي داود، نشر دار إحياء التراث العربي (١٣٩٧ هـ. ق) الطبعة الثالثة.

٤١ ـ **تفسيرالصافي**، للفيض محمّدمحسن الكاشاني، تحقيق الشيخ حسين الأعلمي، نشر مؤسّسة الأعلمي ـ بيروت (١٤٠٢هـ. ق) الطبعةالثانية، ٥ مجلدات.

٤٢ ـ **تفسير الطبري**، لمحمّد بن جرير الطبري، تحقيق ونشر دارالكتب العلميّة ـ بيروت (١٤١٢ هـ. ق) الطبعة الأُولى، ١٢ مجلداً.

٤٣ ـ **تفسير العزّ بن عبدالسلام**، للعز بن عبدالسلام، تحقيق الدكتور عبدالله إبراهيم الوهبي، نشر دار ابن حزم ـ بيروت (١٤١٦ هـ. ق) الطبعة الأُولى، ٣ مجلدات.

٤٤ ـ **تفسير العيّاشي**، لمحمّد بن مسعود العيّاشي، تحقيق السيّد هاشم الرسولي، نشر المكتبة العلميّة الإسلاميّة ـ تهران، مجلدان.

٤٥ ـ **تفسير القرآن العظيم**، لابن أبي حاتم الرازي، تحقيق أسعد محمّد الطيّب، نشردار الفكر، ١٣ مجلداً.

٤٦ ـ **تفسير القرآن العظيم**،لإسماعيل بن كثير، تحقيق ونشر دارالمعرفة(١٤٠٠هـ.ق) ٤ مجلدات.

٤٧ ـ **تفسير القرآن الكريم**، لصدر المتألّهين محمّد بن إبراهيم، تحقيق محمّد خواجوى، نشر انتشارات بيدار (١٤٢٥ هـ. ق) الطبعة الثامنة، ٢٠ مجلداً.

٤٨ ـ **تفسير القمّي**، لعليّ بن إبراهيم، تحقيق السيّد طيب الموسوي، نشر مكتبة الهدى (١٣٨٧ هـ. ق) الطبعة الثانية، مجلدان.

٤٩ ـ **التفسير الكبير**، للفخر محمّد بن عمر بن حسين الرازي، نشر دارالكتب العلميّة ـ طهران، الطبعة الثانية، ٣٢ مجلداً.

٥٠ ـ **تفسير الكشّاف**، لمحمود بن عمر الزمخشري، تحقيق ونشر دارالكتاب العربي ـ بيروت، ٤ مجلدات.

٥١ ـ **تفسير كنزالدقائق**، للميرزا محمّد المشهدي القمي، تحقيق الحاج آقا مجتبى العراقي، نشر مؤسّسة جامعة المدرّسين (١٤٠٧ هـ. ق) ١١ مجلداً.

٥٢ ـ **تفسير الماوردي**، لعليّ بن محمّد بن حبيب الماوردي، تحقيق السيّد بن عبدالمقصود بن عبدالرحيم، نشر دارالكتب العلميّة ـ بيروت ومؤسّسة الكتب الثقافية ـ بيروت، ٦ مجلدات.

٥٣ ـ **تفسير المحيط الأعظم والبحر الخظم في تأويل كتاب الله العزيز الحكيم**، للسيّد حيدر الآملي، تحقيق محسن الموسوي التبريزي، نشر مؤسّسهٔ فرهنگی ونشر نور علیٰ نور، الطبعة الأُولى.

٥٤ ـ **تفسير معين**، لمحمّد بن مرتضى الكاشاني، تحقيق حسين درگاهی، نشر مكتبة آية الله المرعشي النجفي ـ قم، الطبعة الأُولى، ٣ مجلدات.

٥٥ ـ **تفسير نورالثقلين**، للعروسي الحويزي عبد عليّ بن جمعة، تحقيق السيّد هاشم الرسولي المحلاتي، نشر مؤسّسهٔ اسماعيليان، الطبعة الثانية، ٥ مجلدات.

٥٦ ـ **تفصيل الشريعة في شرح تحرير الوسيلة (القصاص)**، للشيخ فاضل اللكنراني، تحقيق ونشر مركز فقه الأئمّة عليهم السلام (١٤٢١ هـ. ق) الطبعة الأُولى.

٥٧ ـ **تلخيص الحبير**، لأحمد بن علي العسقلاني، تحقيق عبدالله هاشم اليماني، نشر دارالمعرفة ـ بيروت، ٤ مجلدات.

٥٨ ـ **التنقيح الرائع**، للفاضل مقداد بن عبدالله السيوري الحلي، تحقيق السيّد

عبداللطيف الكوهكمري، نشر مكتبة آية الله المرعشي (١٤٠٤ هـ. ق) الطبعة الأُولى، ٤ مجلدات.

٥٩ ـ **تنوير الحوالك**، لعبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي، تحقيق محمّد بن عبدالعزيز الخالدي، نشر دارالكتب العلميّة ـ بيروت (١٤١٨ هـ. ق) الطبعة الأُولى.

٦٠ ـ **التوحيد**، للشيخ الصدوق محمّد بن علي، تحقيق السيّد هاشم الحسيني الطهراني، نشر مؤسّسة جامعة المدرّسين (١٤٣٠ هـ. ق) الطبعة العاشرة.

٦١ ـ **تهذيب الأحكام**، لشيخ الطائفة محمّد بن الحسن، تحقيق السيّد حسن الموسوي الخراساني، نشر دارصعب ـ دارالتعارف للمطبوعات ـ بيروت (١٤٠١ هـ. ق) ١٠ مجلدات.

٦٢ ـ **الثاقب في المناقب**، لأبي جعفر محمّد بن علي المعروف بابن حمزة الطوسي، تحقيق نبيل رضا علوان، نشر مؤسّسة انصاريان ـ قم (١٤١٢ هـ. ق) الطبعة الثانية.

٦٣ ـ **جامع البيان**، لمحمّد بن جرير الطبري، نشر دارالكتب العلميّة ـ بيروت (١٤١٢ هـ. ق) الطبعة الأُولى، ١٢ مجلداً.

٦٤ ـ **جامع بيان العلم وفضله**، ليوسف بن عبدالبر النمري القرطبي، تحقيق عبدالرحمن محمّد عثمان، نشر المكتبة السلفية ـ المدينة المنورة (١٣٨٨ هـ. ق) الطبعة الثانية، مجلدان.

٦٥ ـ **جامع الخلاف والوفاق**، لعليّ بن محمّد القمّي، تحقيق الشيخ حسين الحسيني البيرجندي، نشر انتشارات زمينه سازان ظهور امام عصر عجل الله تعالى فرجه، الطبعة الأُولى.

٦٦ ـ **جامع الرواة**، لمحمّد بن علي الأردبيلي، تحقيق ونشر مكتبة المصطفوي ـ قم.

٦٧ ـ **الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)**، لمحمّد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق ونشر دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ٢٠ مجلداً.

٦٨ ـ **الجامع للشرائع**، ليحيى بن سعيد الحلي، تحقيق جمع من الفضلاء، نشر دار الأضواء ـ بيروت (١٤٠٦ هـ. ق) الطبعة الثانية.

٦٩ ـ **جامع المدارك في شرح المختصر النافع**، للسيّد أحمد الخونساري، تحقيق علي أكبر الغفّاري، نشر مكتبة الصدوق ـ تهران (١٤٠٥ هـ. ق و ١٣٦٤ هـ. ش) الطبعة الثانية، ٧ مجلدات.

٧٠ ـ **جامع المقاصد**، للمحقّق الثاني عليّ بن الحسن الكركي، تحقيق ونشر مؤسّسة آل البيت عليهم السلام (١٤٠٨ هـ. ق) الطبعة الأُولى، ١٤ مجلداً.

٧١ ـ **الجعفريات (الأشعثيات)**، لمحمّد بن عمر بن حسين الأشعث الكوفي، تحقيق مشتاق صالح المظفر، نشر مؤسّسة الأعلمي ـ بيروت (١٤٣٤ هـ. ق) الطبعة الأُولى، مجلدان.

٧٢ ـ **الجمل والعقود**، لشيخ الطائفة محمّد بن الحسن الطوسي، تحقيق محمّد واعظ زاده خراساني، نشر دانشگاه مشهد.

٧٣ ـ **الجواهر السنيّة**، للشيخ الحرّ العاملي محمّد بن الحسن بن علي، نشر انتشارات طوس ـ مشهد.

٧٤ ـ **الجواهر في تفسير القرآن**، للطنطاوي جوهري، نشر دارالفكر، ١٣ مجلداً.

٧٥ ـ **جواهر الكلام**، لشيخ الفقهاء محمّدحسن النجفي، تحقيق ونشر مؤسّسة جامعة المدرّسين (١٤١٧ هـ. ق) الطبعة الأُولى، ٤٤ مجلداً.

٧٦ ـ **الحاشية على مدارك الأحكام**، للوحيد محمّدباقر البهبهاني، تحقيق ونشر مؤسّسة آل البيت عليهم السلام (١٤٢٠ هـ. ق) ٣ مجلدات.

٧٧ ـ **حاشية كتاب المكاسب**، للشيخ محمّدحسين الإصفهاني، تحقيق عبّاس محمّد آل سباع القطيفي، نشر ذوي القربى (١٤٢٧ هـ. ق) الطبعة الثانية، ٥ مجلدات.

٧٨ ـ **الحاوي الكبير**، لعليّ بن محمّد بن حبيب الماوردي البصري، تحقيق علي

محمّد والشيخ عادل أحمد، نشر دارالكتب العلميّة ـ بيروت (١٤١٤ هـ. ق) الطبعة الأُولى، ١٨ مجلداً.

٧٩ ـ **الحبل المتين**، لبهاءالدين محمّد بن الحسين الهمداني العاملي، تحقيق السيّد بلاسم الموسوي، نشر مؤسّسة الطبع التابعة للآستانة الرضوية المقدّسة (١٤٢٤هـ. ق و ١٣٨٢ هـ. ش) الطبعة الأُولى، مجلدان.

٨٠ ـ **الحدائق الناضرة**، للمحدث الشيخ يوسف البحراني، تحقيق محمّدتقي الإيرواني، نشر مؤسّسة جامعة المدرّسين، ٢٥ مجلداً.

٨١ ـ **حقائق الأُصول**، للإمام السيّد محسن الحكيم، نشر مكتبة بصيرتي ـ قم (١٤٠٨ هـ. ق) مجلدان.

٨٢ ـ **حقائق التأويل**، للشريف الرضي محمّد بن أبي أحمد المعروف بأبي سبحة، تحقيق العلّامة محمّدرضا آل كاشف الغطاء، نشر دار المهاجر ـ بيروت.

٨٣ ـ **الحكمة المتعالية**، لمجدد الفلسفة صدرالدين محمّد الشيرازي، نشر مكتبة المصطفى ـ قم، ٩ مجلدات.

٨٤ ـ **حلية العلماء**، لسيف الدين أبي بكر محمّد بن أحمد الشاشي القفال، تحقيق الدكتور ياسين أحمد إبراهيم درادكه، نشر مكتبة الرسالة الحديثة، الطبعة الأُولى، ٨ مجلدات.

٨٥ ـ **الخرائج والجرائح**، لقطب الدين سعيدبن هبةالله الراوندي، تحقيق ونشر مؤسّسة الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه ـ قم (١٤٠٩ هـ. ق) الطبعة الأُولى، ٣مجلدات.

٨٦ ـ **الخصال**، للشيخ الصدوق محمّد بن علي، تحقيق ونشر مؤسّسة جامعة المدرّسين (١٤٢٤ هـ. ق) الطبعة السادسة.

٨٧ ـ **خلاصة الأقوال**، للعلّامة الحسن بن يوسف بن المطهر الحلّي، تحقيق جواد القيّومي الاصفهاني، نشر الفقاهة (١٤٣١ هـ. ق) الطبعة الرابعة.

٨٨ ـ **الخلاف**، لشيخ الطائفة محمّد بن الحسن، تحقيق السيّد علي الخراساني والسيّد جواد الشهرستاني، نشر مؤسّسة جامعة المدرّسين (١٤١٦ هـ. ق) الطبعة الأُولى، ٦ مجلدات.

٨٩ ـ **الخلل الواقع في الصلاة**، للإمام روح‌الله الخميني، نشر مطبعة مهر ـ قم.

٩٠ ـ **درر الفوائد**، لمؤسّسة الحوزة العلميّة في قم الشيخ عبدالكريم الحائري، تحقيق الشيخ محمّد مؤمن القمي، نشر مؤسّسة جامعة المدرّسين (١٤٠٨ هـ. ق) الطبعة الخامسة، مجلدان.

٩١ ـ **الدرّ المنثور**، لعبدالرحمن السيوطي، نشر مكتبة آية الله المرعشي النجفي (١٤٠٤ هـ. ق) ٦ مجلدات.

٩٢ ـ **الدروس الشرعيّة**، للشهيد الأوّل محمّد بن مكّي العاملي، تحقيق ونشر مؤسّسة جامعة المدرّسين (١٤٣٠ هـ. ق) الطبعة الثالثة، مجلدان.

٩٣ ـ **دعائم الإسلام**، للنعمان بن محمّد بن منصور التميمي المغربي، تحقيق آصف ابن علي أصغر فيضي، نشر دارالمعارف (١٣٨٣ هـ. ق) مجلدان.

٩٤ ـ **الذخيرة في علم الكلام**، للشريف المرتضى علي بن الحسين، تحقيق السيّد أحمد الحسيني، نشر مؤسّسة جامعة المدرّسين (١٤١١ هـ. ق).

٩٥ ـ **ذخيرة المعاد**، للعلّامة المحقّق ملامحمّدباقر السبزواري، تحقيق ونشر مؤسّسة آل البيت عليهم السلام.

٩٦ ـ **ذكرى الشيعة**، للشهيد الأوّل محمّد بن مكي العاملي، تحقيق ونشر مؤسّسة آل البيت عليهم السلام (١٤١٩ هـ. ق) ٤ مجلدات.

٩٧ ـ **رجال ابن داود**، لتقي الدين الحسن بن عليّ بن داود الحلي، نشر انتشارات دانشگاه ـ تهران (١٣٤٢ هـ. ش).

٩٨ ـ **رجال الشيخ**، لشيخ الطائفة محمّد بن الحسن الطوسي، تحقيق جواد القيومي الاصفهاني، نشر مؤسّسة جامعة المدرّسين (١٤١٥ هـ. ق).

٩٩ ـ **رجال النجاشي**، للشيخ النجاشي أحمد بن علي الأسدي الكوفي، تحقيق السيّد موسى الشبيري الزنجاني، نشر مؤسّسة جامعة المدرّسين (١٤٠٧ هـ. ق).

١٠٠ ـ **رسائل المحقّق الكركي**، للمحقّق الثاني عليّ بن الحسين، تحقيق الشيخ محمّد حسون، نشر مكتبة آية الله المرعشي النجفي (١٤٠٩ هـ. ق) ونشر مؤسّسة جامعة المدرّسين (١٤١٢ هـ. ق) الطبعة الأُولى، ٣ مجلدات.

١٠١ ـ **رسائل الشريف المرتضى**، للشريف المرتضى عليّ بن الحسين الموسوي، تحقيق السيّد مهدي الرجائي، نشر دارالقرآن الكريم ـ قم (١٤٠٥ هـ. ق) ٤ مجلدات.

١٠٢ ـ **رسائل فقهيّة**، لآية الله محمّد اليزدي (مؤلّف فقه القرآن الّذي بين أيدينا).

١٠٣ ـ **رسالة المحكم والمتشابة**، للشريف المرتضى عليّ بن الحسين، تحقيق السيّد عبدالحسين الغريفي البهبهاني، نشر مجمع البحوث الإسلاميّة ـ مشهد (١٤٢٨هـ. ق و١٣٨٦ هـ. ش) الطبعة الأُولى.

١٠٤ ـ **روح المعاني في تفسير القرآن**، لمحمود الآلوسي البغدادي، تحقيق محمود شكري الآلوسي، نشر داراحياء التراث العربي ـ بيروت، ٣٠ مجلداً.

١٠٥ ـ **الروضة البهيّة**، للشهيد الثاني زين الدين الجبعي العاملي، تحقيق ونشر مجمع الفكر الإسلامي ـ قم (١٤٢٧ هـ. ق)، الطبعة الثالثة، ٤ مجلدات.

١٠٦ ـ **رياض الصالحين**، ليحيى بن شرف النووي، تحقيق ونشر دارالفكر المعاصر ـ بيروت (١٤١١ هـ. ق) الطبعة الثانية.

١٠٧ ـ **رياض المسائل**، للفقيه المدقق السيّد علي الطباطبائي، تحقيق ونشر مؤسّسة جامعة المدرّسين (١٤١٢ هـ. ق) الطبعة الأُولى، ١٨ مجلداً.

١٠٨ ـ **زبدة البيان في أحكام القرآن**، للمقدس أحمد بن محمّد الأردبيلي، تحقيق رضا الأُستادي، نشرانتشارات مؤمنين(١٤٢١هـ. ق و١٣٧٨هـ. ش) الطبعةالثانية.

١٠٩ ـ **السرائر**، لمحمّد بن إدريس الحلّي، تحقيق ونشر مؤسّسة جامعة المدرّسين (١٤٢٨ هـ. ق) الطبعة الخامسة، ٣ مجلدات.

١١٠ ـ **سنن ابن ماجة**، لمحمّد بن يزيد، تحقيق محمّد فؤاد عبدالباقي، نشر دارإحياء التراث العربي (١٣٩٥ هـ. ق) مجلدان.

١١١ ـ **سنن أبي داود**، لسليمان بن الأشعث، تحقيق محمّد محيي الدين عبدالحميد، نشر دار إحياء السنّة النبوية، ٤ مجلدات.

١١٢ ـ **سنن البيهقي**، للإمام الحافظ أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق يوسف عبدالرحمن، نشر دارالمعرفة ـ بيروت، ١٠ مجلدات.

١١٣ ـ **سنن الترمذي**، لمحمّد بن عيسى الترمذي، تحقيق أحمد محمّد شاكر، نشر دار إحياء التراث العربي، ٥ مجلدات.

١١٤ ـ **سنن الدارقطني**، لعليّ بن عمر الدارقطني، تحقيق عبدالله هاشم، نشر دارالمحاسن ـ القاهرة، ٤ مجلدات.

١١٥ ـ **سنن الدارمي**، لعبدالله بن عبدالرحمن الدارمي، نشر دارالكتب العلميّة ـ بيروت، مجلدان.

١١٦ ـ **سنن النسائي**، لأحمد بن شعيب بن عليّ النسائي، نشر دار الكتب العلميّة ـ بيروت، ٨ مجلدات.

١١٧ ـ **شرائع الإسلام**، للمحقّق جعفر بن الحسن الحلّي، تحقيق عبدالحسين محمّدعلي، نشر مطبعة الآداب في النجف الأشرف (١٣٨٩ هـ. ق) الطبعة الأُولى، ٤ مجلدات.

١١٨ ـ **شرح الأخبار**، للقاضي النعمان بن محمّد التميمي المغربي، نشر مؤسّسة جامعة المدرّسين (١٤١٢ هـ. ق) الطبعة الأُولى، ٣ مجلدات.

١١٩ ـ **شرح أُصول الكافي**، للمولى محمّدصالح المازندراني، تحقيق السيّد علي عاشور، نشر دار إحياء التراث العربي ـ بيروت (١٤٢١ هـ. ق) الطبعة الأُولى، ١٢ مجلداً.

١٢٠ ـ **شرح دعاء السحر**، للإمام روح الله الخميني، تحقيق ونشر مؤسّسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني ـ تهران (١٤١٦ هـ. ق) الطبعة الأُولى.

١٢١ ـ **شرح المختصر**، لمسعود بن عمر التفتازاني، تحقيق عبدالمتعال الصعيدي، نشر انتشارات كتبى نجفى ـ قم گذرخان.

١٢٢ ـ **شواهد التنزيل**، للحافظ الكبير الحاكم الحسكاني عبيدالله بن عبدالله، تحقيق محمّدباقر المحمودي، نشر مؤسّسة الأعلمي ـ بيروت (١٣٩٣ هـ. ق) الطبعة الأُولى، مجلدان.

١٢٣ ـ **الصحاح**، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، نشر دارالعلم للملايين ـ بيروت (١٣٩٩ هـ. ق) الطبعة الثانية، ٦ مجلدات.

١٢٤ ـ **صحيح البخاري**، لمحمّد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري الجعفي، تحقيق ونشر دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ٩ مجلدات.

١٢٥ ـ **صحيح مسلم**، لمسلم بن الحجّاج القشيري النيشابوري، تحقيق محمّد فؤاد عبدالباقي، نشر دار إحياء الترات العربي ـ بيروت، ٥ مجلدات.

١٢٦ ـ **الصحيفة السجّاديّة**، للإمام زين العابدين وسيّد الساجدين عليّ بن الحسين عليهما السلام، تحقيق ونشر مؤسّسة الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه (١٤١١ هـ. ق) الطبعة الأُولى.

١٢٧ ـ **طرائف المقال**، للعلّامة السيّد علي أصغر الجابلقي، تحقيق السيّد

مهدي الرجائي، نشر مكتبة آية الله المرعشي النجفي (١٤١٠ هـ. ق) الطبعة الأُولى، مجلدان.

١٢٨ ـ **العجاب في بيان الأسباب**، لابن حجر العسقلاني أحمد بن علي بن حجر، تحقيق عبدالحكيم محمّد الأنيس، نشر دار ابن الجوزي (١٤١٨ هـ. ق) الطبعة الأُولى.

١٢٩ ـ **عدّة الأُصول**، لشيخ الطائفة محمّد بن الحسن، تحقيق محمّد رضا الأنصاري القمي (١٤١٧ هـ. ق و ١٣٧٦ هـ. ش) الطبعة الأُولى، مجلدان.

١٣٠ ـ **العروة الوثقى**، للسيّد محمّد كاظم الطباطبائي اليزدي، تحقيق ونشر مؤسّسة جامعة المدرّسين (١٤١٧ هـ. ق) الطبعة الأُولى، ٦ مجلدات.

١٣١ ـ **عقاب الأعمال**، للشيخ الصدوق محمّد بن عليّ بن الحسين، تحقيق علي أكبر الغفّاري، نشر قم ـ كتبى نجفى ومكتبة الصدوق ـ تهران.

١٣٢ ـ **علل الشرائع**، للشيخ الصدوق محمّد بن علي بن الحسين، نشر منشورات المكتبة الحيدرية ـ النجف الأشرف (١٣٨٥ هـ. ق) مجلدان.

١٣٣ ـ **عوائد الأيّام**، للمحقّق المولى أحمد بن محمّد مهدي النراقي، تحقيق مركز الأبحاث والدراسات الإسلاميّة، نشر مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي (١٤١٧ هـ. ق و ١٣٧٥ هـ. ش) الطبعة الأُولى.

١٣٤ ـ **عوالي اللآلي**، للشيخ ابن أبي جمهور محمّد بن علي الاحسائي، تحقيق الحاج آقا مجتبى العراقي، نشر سيّد الشهداء عليه السلام ـ قم (١٤٠٣ هـ. ق) الطبعة الأُولى، ٤ مجلدات.

١٣٥ ـ **عيون أخبار الرضا** عليه السلام، للشيخ الصدوق محمّد بن عليّ بن الحسين، تحقيق السيّد مهدي الحسيني اللاجوردي، نشر رضا مشهدى (١٣٦٣ هـ. ش) الطبعة الثانية، مجلدان.

١٣٦ ـ **غاية المرام (عقائد)**، للسيّد هاشم البحراني، تحقيق السيّد علي عاشور، ١٠ مجلدات.
١٣٧ ـ **غرر الحكم (ما اختاره من كلمات اميرالمؤمنين عليه السلام)**، لعبدالواحد الآمِدي، تحقيق مهدي انصارى قمى، ترجمة محمّدعلى انصارى، نشر مؤسّسة صحافى خليج ايران ـ قم، مجلدان.
١٣٨ ـ **غريب الحديث**، لأبي محمّد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق الدكتور عبدالله الجبوري، نشر دارالكتب العلميّة ـ قم (١٤٠٨ هـ. ق) الطبعة الأُولى، مجلدان.
١٣٩ ـ **غنائم الأيّام**، لأبي القاسم المحقّق الميرزا القمي، تحقيق عبّاس تبريزيان، نشر مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي (١٤١٧ هـ. ق و١٣٥٧ هـ. ش) الطبعة الأُولى، ٦ مجلدات.
١٤٠ ـ **غنية النزوع**، للسيّد حمزة بن عليّ بن زهرة الحلبي، تحقيق الشيخ إبراهيم البهادري، نشر مؤسّسة الإمام الصادق عليه السلام (١٤١٧ هـ. ق) الطبعة الأُولى.
١٤١ ـ **فتح الباري**، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق محمّد فؤاد عبدالباقي ومحب الدين الخطيب، نشر دار المعرفة ـ بيروت، ١٣ مجلداً.
١٤٢ ـ **فتح العزيز (ضمن المجموع)**، لعبدالكريم بن محمّد الرافعي، تحقيق ونشر دارالفكر، ٢٠ مجلداً.
١٤٣ ـ **فتح القدير (تفسير الشوكاني)**، للإمام العلّامة محمّد بن عليّ بن محمّد الشوكاني، تحقيق عبدالرزاق المهدي، نشر دارالكتاب العربي ـ بيروت (١٤٢٠ هـ. ق) الطبعة الأُولى، ٦ مجلدات.
١٤٤ ـ **الفرقان في تفسير القرآن بالقرآن**، لمحمّد صادقى تهرانى، تحقيق ونشر انتشارات فرهنگ اسلامى ـ قم (١٣٦٥ هـ. ش) الطبعة الثانية، ٣٠ مجلداً.

١٤٥ ـ **فقه السنّة**، للسيّد سابق، نشر شركة منارالدوليّة، ٣ مجلدات.

١٤٦ ـ **الفقه على المذاهب الأربعة**، لعبدالرحمن الجزيري، تحقيق ونشر دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، الطبعة الثالثة، ٥ مجلدات.

١٤٧ ـ **فقه القرآن**، لقطب الدين سعيد بن هبةالله الراوندي، تحقيق السيّد أحمد الحسيني، نشر المطبعة العلميّة ـ قم (١٣٩٧ هـ. ق) الطبعة الأُولى، مجلدان.

١٤٨ ـ **فوائد الأُصول**، للشيخ محمّدعلي الكاظمي الخراساني (من إفادات الميرزا محمّدحسين الغروي النائيني) نشروتحقيق مؤسّسة جامعةالمدرّسين(١٤٠٩هـ. ق) الطبعة الأُولى، ٤ مجلدات.

١٤٩ ـ **فهرست كتب الشيعة وأُصولهم**، لشيخ الطائفة محمّد بن الحسن، تحقيق السيّد عبدالعزيز الطباطبائي، نشر مكتبة المحقّق الطباطبائي (١٤٢٠ هـ. ق) الطبعة الأُولى.

١٥٠ ـ **في ظلال القرآن**، للسيّد محمّد قطب، تحقيق ونشر دارالشروق ـ بيروت (١٤٠٠ هـ. ق) الطبعة التاسعة، ٤ مجلدات.

١٥١ ـ **القاموس المحيط**، لمحمّدبن يعقوب الفيروزآبادي الشيرازي، نشر دارالفكر ـ بيروت، ٤ مجلدات.

١٥٢ ـ **القانون في الطب**، للشيخ الرئيس الحسين بن علي بن سينا، نشر دار صادر ـ بيروت.

١٥٣ ـ **قرب الاسناد**، لأبي العبّاس عبدالله بن جعفر الحميري، تحقيق ونشر مؤسّسة آل البيت عليهم السلام (١٤١٣ هـ. ق) الطبعة الأُولى.

١٥٤ ـ **قواعد الأحكام**، للعلّامة الحسن بن يوسف بن المطهّر الحلّي، تحقيق ونشر مؤسّسة جامعة المدرّسين (١٤١٩ هـ. ق) الطبعة الأُولى، ٣ مجلدات.

١٥٥ ـ **القواعد الفقهيّة**، لوحيد العصر السيّد ميرزا حسن الموسوي البجنوردي، تحقيق ونشر مؤسّسة اسماعيليان (١٤١٣ هـ. ق و ١٣٧١ هـ. ش) الطبعة الثانية، ٧ مجلدات.

١٥٦ ـ **الكافي**، لثقة الإسلام محمّد بن يعقوب الكليني، تحقيق علي أكبر الغفاري، نشر دار الكتب الإسلاميّة (١٣٨٨ هـ. ق) الطبعة الثالثة، ٨ مجلدات.

١٥٧ ـ **الكافي في الفقه**، لأبي الصلاح تقي الدين بن نجم الدين الحلبي، تحقيق رضا الأُستادي، نشر مؤسّسة بوستان كتاب (١٤٣٠ هـ. ق و ١٣٨٧ هـ. ش) الطبعة الأُولى.

١٥٨ ـ **الكافي في فقه الإمام أحمد**، لعبدالله بن قدامة المقدسي، تحقيق محمّد فارس وسعد عبدالحميد، نشر دار الكتب العلميّة ـ بيروت (١٤١٤ هـ. ق) الطبعة الأُولى، ٤ مجلدات.

١٥٩ ـ **الكامل في الضعفاء**، لعبدالله بن عدي الجرجاني، نشر دار الفكر ـ بيروت (١٤٠٩ هـ. ق) الطبعة الثالثة، ٧ مجلدات.

١٦٠ ـ **كتاب البيع**، للإمام روح الله الخميني، تحقيق ونشر مؤسّسة جامعة المدرّسين (١٤١٥ هـ. ق) الطبعة الخامسة، ٥ مجلدات.

١٦١ ـ **كتاب الطهارة**، للإمام روح الله الخميني، نشر مطبعة الآداب في النجف الأشرف (١٣٨٩ هـ. ق) ٣ مجلدات.

١٦٢ ـ **كتاب العين**، لأبي عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، نشر مؤسّسة دار الهجرة (١٤٠٥ هـ. ق) الطبعة الأُولى، ٩ مجلدات.

١٦٣ ـ **كتاب المكاسب**، للشيخ الأعظم مرتضى الأنصاري، تحقيق ونشر مجمع الفكر الإسلامي (١٤٢٠ هـ. ق) الطبعة الثالثة، ٦ مجلدات.

١٦٤ ـ **كتاب الوافي**، للفيض محمّد محسن الكاشاني، تحقيق ضياء الدين الحسيني،

نشر مكتبة أميرالمؤمنين عليه السلام العامة ـ اصفهان (١٤٠٦ هـ. ق) الطبعة الأُولى، ٢٦ مجلداً.

١٦٥ ـ **كشف الرموز**، للفاضل الآبي حسن بن أبي طالب اليوسفي، تحقيق علي پناه الاشتهاردي وحسين اليزدي، نشر مؤسّسة جامعة المدرّسين (١٤٠٨هـ. ق) مجلدان.

١٦٦ ـ **كشف الغطاء**، للعلّامة كاشف الغطاء جعفر، تحقيق مكتب الإعلام الإسلامي ـ فرع خراسان، نشر مركز انتشارات دفتر تبليغات اسلامى (١٤٢٢ هـ. ق و ١٣٨٠ هـ. ش) الطبعة الأُولى، ٤ مجلدات.

١٦٧ ـ **كشف اللثام**، للفاضل الهندي محمّد بن الحسن الاصفهاني، تحقيق ونشر مؤسّسة جامعة المدرّسين (١٤٢٤ هـ. ق) الطبعة الأُولى، ١١ مجلداً.

١٦٨ ـ **كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد**، للعلّامة الحسن بن يوسف بن المطهر الحلّي، تحقيق الشيخ حسن حسن‌زاده الآملي، نشر مؤسّسة جامعة المدرّسين (١٤١٧ هـ. ق) الطبعة السابعة.

١٦٩ ـ **كفاية الأثر**، لعليّ بن محمّد الخزاز القمي الرازي، تحقيق محمّدكاظم عقيل الربيعي، نشر دليل ما (١٤٣٠ هـ. ق) الطبعة الأُولى.

١٧٠ ـ **كفاية الأُصول**، للشيخ الآخوند محمّدكاظم الخراساني، تحقيق ونشر مؤسّسة جامعة المدرّسين (١٤١٢ هـ. ق) الطبعة الأُولى.

١٧١ ـ **كفاية الفقه (كفاية الأحكام)**، للعلّامة المحقّق المولى محمّدباقر السبزواري، تحقيق الشيخ مرتضى الواعظي الأراكي، نشر مؤسّسة جامعة المدرّسين (١٤٢٣ هـ. ق) الطبعة الأُولى، مجلدان.

١٧٢ ـ **كمال الدين و تمام النعمة**، للشيخ الصدوق، محمّد بن علي، تحقيق علي أكبر الغفّاري، نشر مؤسّسة جامعة المدرّسين (١٤٢٢ هـ. ق) الطبعة الرابعة.

١٧٣ ـ **كنزالعرفان**، للشيخ الفاضل المقداد بن عبدالله السيوري، تحقيق السيّد

محمّد القاضي، نشر المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب (١٤٣١ هـ. ق) الطبعة الثانية، مجلدان.

١٧٤ ـ **كنزالعمّال**، للعلّامة علاءالدين علي المتقي الهندي، تحقيق بكري قباني وصفوة السقا، نشر مؤسّسة الرسالة ـ بيروت (١٣٩٩ هـ. ق) ١٦ مجلداً.

١٧٥ ـ **كنزالفوائد**، للشيخ محمّد بن علي الكراجكي، تحقيق الشيخ عبدالله نعمة، نشر منشورات دار الذخائر ـ قم (١٤١٠ هـ. ق) الطبعة الأُولى، مجلدان.

١٧٦ ـ **لسان العرب**، لابن منظور محمّدبن مكرم، نشر دارصادر ـ بيروت، ١٥ مجلداً.

١٧٧ ـ **اللباب**، لعبد الغني الغنيمي الدمشقي الميداني الحنفي، تحقيق محمّد محيي‌الدين عبدالحميد، نشر دارالحديث ـ بيروت، ٤ مجلدات.

١٧٨ ـ **اللّمعة الدمشقيّة**، للشهيد الأوّل محمّد بن مكّي العاملي، تحقيق ونشر انتشارات دارالفكر (١٣٦٨ هـ. ش) الطبعة الثانية.

١٧٩ ـ **المبسوط**، لشيخ الطائفة محمّد بن الحسن، تحقيق ونشر مؤسّسة جامعة المدرّسين (١٤٣٨ هـ. ق) الطبعة الأُولى، ٥ مجلدات.

١٨٠ ـ **المبسوط**، للإمام محمّد بن أبي سهل السرخسي، تحقيق ونشر دارالمعرفة ـ بيروت (١٤٠٦ هـ. ق) ٣٠ مجلداً.

١٨١ ـ **مجمع البيان في تفسير القرآن**، للشيخ الفضل بن الحسن الطبرسي، تحقيق الشيخ أبوالحسن الشعراني، نشر كتابفروشى إسلاميّه ـ تهران (١٣٩٥ هـ. ق) الطبعة الخامسة، ١٠ مجلدات.

١٨٢ ـ **مجمع البحرين**، لفخرالدين بن محمّدعلي الطريحي، تحقيق السيّد أحمد الحسيني، نشر المكتبة الرضويّة (١٣٦٢ هـ. ش) الطبعة الثانية، ٦ مجلدات.

١٨٣ ـ **مجمع الزوائد**، للحافظ نورالدين علي بن أبي بكر الهيثمي، نشر دارالكتب العلميّة ـ بيروت (١٤٠٨ هـ. ق) ١٠ مجلدات.

١٨٤ ـ **مجمع الفائدة والبرهان**، للمقدّس أحمد الأردبيلي، تحقيق آقا مجتبى العراقي وعلي پناه الاشتهاردي وحسين اليزدي الإصفهاني، نشر مؤسّسة جامعة المدرّسين (١٤٠٣ هـ. ق) ١٤ مجلداً.

١٨٥ ـ **المجموع**، للإمام محيي الدين بن شرف النووي، تحقيق ونشر دارالفكر، ٢٠ مجلداً.

١٨٦ ـ **المحاسن**، لأحمد بن محمّد بن خالد البرقي، تحقيق السيّدمهدي الرجائي، نشر المعاونية الثقافية للمجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام (١٤١٣ هـ. ق) الطبعة الأُولى، مجلدان.

١٨٧ ـ **المحجة البيضاء في تهذيب الإحياء**، للفيض محمّد بن المرتضى الكاشاني، تحقيق علي أكبر الغفّاري، نشر مؤسّسة جامعة المدرّسين (١٤٢٨ هـ. ق) الطبعة الأُولى، ٨ مجلدات.

١٨٨ ـ **مختلف الشيعة**، للعلّامة الحسن بن يوسف بن المطهّر الحلّي، تحقيق ونشر مؤسّسة جامعة المدرّسين (١٤١٨ هـ. ق) ٩ مجلدات.

١٨٩ ـ **المختصر**، للقدوري.

١٩٠ ـ **مختصر البصائر**، للشيخ عزالدين الحسن بن سليمان الحلي، تحقيق مشتاق المظفّر، نشر مؤسّسة جامعة المدرّسين (١٤٢١ هـ. ق) الطبعة الأُولى.

١٩١ ـ **المختصرالنافع**، للمحقّق جعفربن الحسن الحلّي، تحقيق ونشر مؤسّسة البعثة ـ قم (١٤١٦ هـ. ق) الطبعة الثانية.

١٩٢ ـ **مخزن العرفان**، لبانوى اصفهانى (١٣٦١ هـ. ش) ١١ مجلداً.

١٩٣ ـ **مدارك الأحكام**، للسيّد محمّد بن علي الموسوي العاملي، تحقيق ونشر مؤسّسة آل البيت عليهم السلام (١٤١٠ هـ. ق) الطبعة الأُولى، ٩ مجلدات.

١٩٤ ـ **المدونة الكبرى**، للإمام مالك بن أنس، نشر دار صادر ـ بيروت، ٦ مجلدات.

١٩٥ ـ **المراسم**، لسلّار حمزة بن عبدالعزيز الديلمي، تحقيق محمود البستاني، نشر منشورات الحرمين ـ پاساژ قدس (١٤٠٤ هـ. ق).

١٩٦ ـ **مرآة العقول**، للعلّامة محمّدباقر المجلسي، تحقيق السيّد هاشم الرسولي، نشر دارالكتب الإسلاميّة (١٤٠٢ هـ. ق و١٣٦٣ هـ. ش) الطبعة الثانية، ٢٦ مجلداً.

١٩٧ ـ **المزار الكبير**، للشيخ محمّد بن المشهدي، تحقيق جواد القيومي، نشر مؤسّسة جامعة المدرّسين (١٤١٦ هـ. ق) الطبعة الأُولى.

١٩٨ ـ **مسالك الأفهام**، للشهيد الثاني زين‌الدين بن علي العاملي، تحقيق ونشر مؤسّسة المعارف الإسلاميّة (١٤١٣ هـ. ق) الطبعة الأُولى، ١٥ مجلداً.

١٩٩ ـ **مسالك الأفهام إلى آيات الأحكام**، للفاضل الجواد الكاظمي، تحقيق الشيخ محمّدباقر شريف‌زاده، نشرالمكتبةالمرتضوية لإحياءالتراث الجعفرية، ٤مجلدات.

٢٠٠ ـ **المستدرك على الصحيحين**، لأبي عبدالله الحاكم النيسابوري، تحقيق يوسف ابن عبدالرحمن المرعشلي، نشر دارالمعرفة ـ بيروت، ٤ مجلدات.

٢٠١ ـ **مستدرك الوسائل**، للميرزا حسين النوري، تحقيق ونشر مؤسّسة آل البيت عليهم السلام (١٤٠٧ هـ. ق) الطبعة الأُولى، ١٨ مجلداً.

٢٠٢ ـ **مستمسك العروة الوثقى**، للإمام الحكيم السيّد محسن الطباطبائي، تحقيق ونشر دار إحياء التراث العربي ـ بيروت (١٣٩١ هـ. ق) ١٤ مجلداً.

٢٠٣ ـ **مسند ابن راهويه**، لإسحاق بن راهويه، تحقيق الدكتور عبدالغفور، نشر مكتبة الإيمان ـ المدينة المنوره (١٤١٢ هـ. ق) الطبعة الأُولى، ٥ مجلدات.

٢٠٤ ـ **مسند أحمد**، للإمام أحمد بن حنبل، نشر دار صادر ـ بيروت، ٦ مجلدات.

٢٠٥ ـ **مشارق الشموس**، للمولى حسين بن جمال‌الدين محمّد الخوانساري، نشر مؤسّسة آل البيت عليهم السلام.

٢٠٦ ـ **مصابيح الظلام**، للوحيد محمّدباقر البهبهاني، تحقيق ونشر مؤسّسة العلّامة المجدّد الوحيد البهبهاني (١٤٢٤ هـ ق) الطبعة الأُولى، ١١ مجلداً.

٢٠٧ ـ **مصباح الفقيه**، للعلّامة آقا رضا بن محمّد بن هادي الهمداني، تحقيق محمّد الباقري ونور علي النوري ومحمّد الميرزائي، نشر المؤسّسة الجعفريّة لإحياء التراث ـ قم (١٤١٧ هـ. ق) الطبعة الأُولى، ١٦ مجلداً.

٢٠٨ ـ **مصباح المتهجد**، لشيخ الطائفة محمّد بن الحسن، تحقيق ونشر مؤسّسة فقه الشيعة ـ بيروت (١٤١١ هـ. ق) الطبعة الأُولى.

٢٠٩ ـ **مصنف عبدالرزاق**، لعبدالرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، نشر المكتب الإسلامي، ١١ مجلداً.

٢١٠ ـ **معاني القرآن**، لإبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق الدكتور عبدالجليل عبده شلبي، نشر عالم الكتاب، الطبعة الأُولى، ٥ مجلدات.

٢١١ ـ **معاني الأخبار**، للشيخ الصدوق محمّد بن علي، تحقيق علي أكبر الغفّاري، نشر مؤسّسة جامعة المدرّسين (١٤٣١ هـ. ق) الطبعة السادسة.

٢١٢ ـ **المعتبر**، للمحقّق جعفر بن الحسن الحلّي، نشر مؤسّسة سيّدالشهداء عليه السلام ـ قم، مجلدان.

٢١٣ ـ **معجم الفروق اللغوية**، لأبي الهلال العسكري والسيّد نورالدين الجزائري، تحقيق ونشر مؤسّسة جامعة المدرّسين (١٤١٢ هـ. ق) الطبعة الأُولى.

٢١٤ ـ **المعجم الكبير**، لسليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق حمدي عبدالحميد، نشر دار إحياء التراث العربي (١٤٠٦ هـ. ق) الطبعة الثانية، ٢٥ مجلداً.

٢١٥ ـ **معجم مقاييس اللغة**، لأحمد بن فارس، تحقيق عبدالسلام محمّد هارون، نشر دارالكتب العلميّة اسماعيليان نجفي، ٦ مجلدات.

٢١٦ ـ **المعجم الوسيط**، الدكتور إبراهيم أنيس وعبد الحليم منتصر وعطية الصوالحي

ومحمّد خلف الله أحمد، نشر انتشارات ناصر خسرو ـ طهران (١٣٩٢ هـ. ق) الطبعة الثانية، مجلدان.

٢١٧ ـ **المُغَرَّب في ترتيب المُعرَّب**، لأبي الفتح ناصر بن عبدالسيد المطرزي، تحقيق محمّد عثمان، نشر مكتبة الثقافة الدينيّة، الطبعة الأُولى.

٢١٨ ـ **المغني**، لعبدالله بن قدامة المقدسي، تحقيق ونشر دارالكتب العربي ـ بيروت (١٤٠٣ هـ. ق) ١٢ مجلداً.

٢١٩ ـ **مفاتيح الجنان المعرّب**، للشيخ عبّاس القمي، تعريب السيّد محمّدرضا النوري النجفي، تحقيق ونشر دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

٢٢٠ ـ **مفاتيح الشرائع**، للفيض محمّدمحسن الكاشاني، تحقيق السيّد مهدي الرجائي، نشر مجمع الذخائر الإسلاميّة (١٤٠١ هـ. ق) ٣ مجلدات.

٢٢١ ـ **مفتاح الكرامة**، للسيّد الفقيه محمّدجواد العاملي، تحقيق الشيخ محمّدباقر الخالصي، نشر جامعة المدرّسين (١٤١٩ و ١٤٢٤ هـ. ق) الطبعة الأُولى.

٢٢٢ ـ **المفردات في غريب القرآن**، للراغب الحسين بن محمّد الاصفهاني، تحقيق دفتر نشر الكتاب، نشر مطبعة الميسية (١٣٢٤ هـ. ق) الطبعة الأُولى ومطبعة چابى (١٤٠٤ هـ. ق) الطبعة الثانية.

٢٢٣ ـ **المقنع**، للشيخ الصدوق محمّد بن علي، تحقيق ونشر مؤسّسة الإمام الهادي عليه السلام (١٤١٥ هـ. ق).

٢٢٤ ـ **المقنعة**، للشيخ المفيد محمّد بن محمّد بن النعمان، تحقيق ونشر مؤسّسة جامعة المدرّسين (١٤١٠ هـ. ق) الطبعة الثانية.

٢٢٥ ـ **المكاسب المحرّمة**، للإمام روح‌الله الخميني، تحقيق ونشر مؤسّسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني (١٤٢٩ هـ. ق و١٣٨٨ هـ. ش) الطبعة الثانية، مجلدان.

٢٢٦ ـ **مناقب آل ابي طالب**، لأبي عبدالله محمّد بن علي بن شهرآشوب، تحقيق ونشر مؤسّسة انتشارات علّامه ـ قم، ٤ مجلدات.

٢٢٧ ـ **مناهج الوصول إلى علم الأُصول**، للإمام روح‌الله الخميني، تحقيق ونشر مؤسّسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني ـ قم (١٤١٤ هـ. ق و ١٣٧٣ هـ. ش) الطبعة الأُولى، مجلدان.

٢٢٨ ـ **مناهل العرفان**، لمحمّد عبدالعظيم الزرقاني، تحقيق فوّاز أحمد، نشر دارالكتاب العربي ـ بيروت (١٤١٧ هـ. ق) الطبعة الثانية، مجلدان.

٢٢٩ ـ **منتقى الجُمان**، لنجل الشهيد الثاني الحسن بن زين‌الدين، تحقيق علي أكبر الغفّاري، نشر مؤسّسة جامعة المدرّسين (١٤٠٦ هـ. ق و ١٣٦٤ هـ. ش) ٣مجلدات.

٢٣٠ ـ **منتهى المطلب**، للعلّامة الحسن بن يوسف بن علي المطهر الحلّي، تحقيق ونشر قسم الفقه في مجمع البحوث الإسلاميّة (١٤١٢ هـ. ق) الطبعة الأُولى، ١٥ مجلداً.

٢٣١ ـ **المنجد في اللغة العربية**، للويس معلوف، نشر بلاغت (١٣٧٦ هـ. ش) الطبعة الثالثة.

٢٣٢ ـ **من لايحضره الفقيه**، للشيخ الصدوق محمّد بن علي، تحقيق علي أكبر الغفاري، نشر مؤسّسة جامعة المدرّسين، الطبعة الثانية، ٤ مجلدات.

٢٣٣ ـ **منهاج الصالحين**، للسيّد علي الحسيني السيستاني، نشر مكتبة آية‌الله السيستاني (١٤٣٠ هـ. ق) الطبعة الأُولى، مجلدان.

٢٣٤ ـ **منهج الصادقين في إلزام الناصبين**، لملّا فتح الله كاشانى، تحقيق حاج ميرزا أبوالحسن شعرانى، نشر المكتبة الإسلاميّة (١٣٤٤ هـ. ش) الطبعة الثانية، ١٠ مجلدات.

٢٣٥ ـ **الموضوعات الكبرى**، لملّا علي القاري، تحقيق محمّد بن لطفي الصباغ، نشر المكتب الإسلامي ـ بيروت (١٤٠٦ هـ. ق) الطبعة الثانية.

٢٣٦ ـ **الموطّأ**، للإمام مالك بن أنس، تحقيق محمّد فؤاد عبدالباقي، نشر دار إحياء التراث العربي، مجلدان.

٢٣٧ ـ **موسوعة الإمام الخوئي (المستند في شرح العروة الوثقى)**، للسيّد أبوالقاسم الموسوي الخوئي (المقرر مرتضى البروجردي)، تحقيق ونشر مؤسّسة إحياء آثار الإمام الخوئي (١٤٣٠ هـ. ق) الطبعة الرابعة، ٥٠ مجلداً.

٢٣٨ ـ **المهذّب**، للقاضي عبدالعزيز بن البراج، تحقيق ونشر مؤسّسة جامعة المدرّسين (١٤٠٦ هـ. ق) مجلدان.

٢٣٩ ـ **المهذّب**، لإبراهيم بن علي الشيرازي، تحقيق صدقي محمّد جميل، نشر دارالفكر ـ بيروت (١٤١٤ هـ. ق)، مجلدان.

٢٤٠ ـ **مهذّب الأحكام**، للسيّد عبدالأعلى السبزواري، نشر مكتبة آية الله السيّد السبزواري (١٤١٧ هـ. ق) الطبعة الرابعة.

٢٤١ ـ **المهذّب البارع**، لجمال الدين أبي العبّاس أحمد بن محمّد بن فهد الحلّي، تحقيق الشيخ مجتبى العراقي، نشر مؤسّسة جامعة المدرّسين (١٤١٣ هـ. ق) ٥ مجلدات.

٢٤٢ ـ **الميزان في تفسير القرآن**، للعلّامة السيّد محمّدحسين الطباطبائيّ، تحقيق ونشر مؤسّسة جامعة المدرّسين، ٢٠ مجلداً.

٢٤٣ ـ **الناصريات**، للشريف المرتضى السيّد علي بن الحسين، تحقيق مركز البحوث والدراسات العلميّه، نشر رابطة الثقافة والعلاقات الإسلاميّة (١٤١٧ هـ. ق).

٢٤٤ ـ **النهاية**، لشيخ الطائفة محمّد بن الحسن الطوسي، تحقيق ونشر دارالكتاب العربي ـ بيروت (١٤٠٠ هـ. ق) الطبعة الثانية.

٢٤٥ ـ **نهج البلاغة**، ما اختاره الشريف الرضي أبوالحسن محمّد بن الحسن الموسوي من كلام أميرالمؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب عليه السلام، تحقيق

الدكتور صبحي الصالح، نشر انتشارات هجرت ـ طبع في بيروت (١٣٨٧ هـ. ق) الطبعة الأُولى، وطبع بالأُفست في إيران (١٣٩٥ هـ. ق).

٢٤٦ ـ **نيل الأوطار**، لمحمّد بن عليّ بن محمّد الشوكاني، تحقيق ونشر دارالفكر (١٤١٠ هـ. ق) ٩ مجلدات.

٢٤٧ ـ **وسائل الشيعة**، للشيخ الحرّ محمّد بن الحسن العاملي، تحقيق ونشر مؤسّسة آل البيت عليهم السلام (١٤١١ هـ. ق) الطبعة الأُولى، ٣٠ مجلداً.

٢٤٨ ـ **الوسيلة**، لابن حمزة محمّد بن علي الطوسي، تحقيق محمّد الحسون، نشر مكتبة آية الله المرعشي النجفي (١٤٠٨ هـ. ق) الطبعة الأُولى.

٢٤٩ ـ **الهداية**، للشيخ الصدوق محمّد بن عليّ، تحقيق مؤسّسة الإمام الهادي عليه السلام ـ قم المقدسة، نشر پيام امام هادى عليه السلام (١٤٣٢ هـ. ق و ١٣٩٠ هـ. ش) الطبعة الثالثة.

٢٥٠ ـ **الهداية (شرح بداية المبتدي)** لعليّ بن أبي بكر المرغياني، تحقيق ونشر المكتبة الإسلاميّة.

محتويات الكتاب

كتاب التجارة

كرامة الإنسان عند الله	٦
الكلام في المال وأسباب الملكيّة	٨
معنى الملكيّة وإمضاء الشارع لها	٩
دلالة الآيات على أصل الجواز والإباحة في كلّ شيء	١٠
توهّم ماركس وانجلز وبعض من سبقهم من اليونانيّين	١١
اشتراك المؤمن والكافر في تملّك الأشياء	١٣
ملكيّة العبد	١٥
الاسترقاق	١٥
أركان المعاملة	٢١
اشتراط البلوغ والعقل والاختيار	٢٤
معنى العقود ووجوب الوفاء	٢٥
العوضان	٢٧
تعادل الميزان	٢٨
دلالة الآيات على حرمة الربا	٣١

البيع ٣١
الرّبا ٣١
ما استثنته السُّنة من حرمة الربا ٣٧
لا يختصّ حرمة الربا بالمكيل والموزون ٣٩
علّة تحريم الربا ٤١
حرمة الربا إذا كان الثمن والمثمن من جنس واحد ٤٣
لا يحلّ الربا المحرّم بالحيل ٤٥
خاتمة في بحث البيع ٤٦
تعريف البيع والإجارة وتفاوتهما ٤٧
الإجاره ٤٧
الأصل في المعاملات بل المعاهدات العقلانيّة الجواز ٤٩
الروايات الدالّة على وجوب تعيين الأُجرة، وأدائه بعد العمل ٥١
الروايات الواردة في إيجار العين المستأجرة بآخر... ٥٣
الدَّين والرهن والضمان ٥٤
الكتابة ٥٤
الرهن ٥٥
الضمان ٥٦
الكفالة والوكالة والأمانة ٥٧
الأمانة ٥٨
تتميم في نتيجة الأبحاث ٥٩
نتيجة بحث الرِّبا ٦٠
نتيجة بحث الدين وغيره ٦١

كتاب القرض

الآية الدالّة على الترغيب فى القرض ٦٥
أجر الإقراض فى الآية هو الترغيب على القرض ٦٧
روايات المستفاد منها استحباب الإقراض ٦٨
الروايات الدالّة على اجتناب الاستقراض المكروه الّا لضرورة ٦٩
الروايات الدالّة على وجوب أداء الدين إلّا بيع الدار و... ٧١
إن كان المديون معسراً فنظرة إلى ميسرة ٧٢
الروايات الدالّة على أنّ القرض بشرط الزيادة فهي رباً وحرام ٧٣
نتيجة البحث ٧٤

كتاب العهود والأيمان

الآية الدالّة على مشروعيّة النذر حتّى لدى الشرائع السابقة ٧٩
الآيات الدالّة على لزوم الوفاء بالنذر ٨١
الآيات الدالّة على الوفاء بالعهد وأن لا يخادعوا ٨٣
نقض العهد ٨٤
الآيات الدالّة على اللعنة لمن نقض العهد ٨٥
شروط العهود وكفّارة الحنث ٨٧
خاتمة المطاف ٩٠
نتيجة البحث ٩١

كتاب المحرّمات

تمهيد ٩٤
أحكامه تعالى منها منهيّات ومحذورات، و... ٩٥

الفصل الأوّل: الكلّيّات ٩٧
آيات يدلّ على المحرّمات ٩٧
معنى ظاهر الإثم وباطنه وتحريمهما ٩٩
حرمة إشاعة الفاحشة بين المؤمنين ١٠١
الفصل الثاني: أنواع الذنوب ١٠٣
اجتناب الكبائر يوجب تكفير الصغائر من الذنوب ١٠٤
الدنيا فانية، وما عند الله باق خير وأبقى للمؤمنين ١٠٥
تقسيم الذنوب الى ظاهريّة وباطنيّة أو إلى صغيرة وكبيرة ١٠٧
تنبيه وتوجيه ١٠٧
هل الكبائر نسبيّة إضافيّة أو ذاتيّة قبال الصغائر الذاتيّة؟ ١٠٩
الفصل الثالث: في بيان الذنوب وتعدادها ١١٢
١ ـ الشرك بالله ١١٢
أكبر الكبائر الشرك بالله ١١٣
اختلاف بين الفقهاء في تفسير نجاسة المشرك والكافر ١١٥
الدليل على نجاسة المشرك والكافر هو الإجماع ١٢٥
٢ ـ الارتداد ١٢٧
المشهور بين الأصحاب عدم قبول توبة المرتد الفطري ١٢٩
روايات توبة المرتد على ثلاثة أقسام ١٣١
المرتد أن تكرّر الإرتداد ثمّ تزدادوا كفراً لم يقبل توبته ١٣٢
إظهار الكفر في الإكراه هو إبقاء للحقّ وتحفّظ عليه ١٣٣
٣ ـ النفاق ١٣٥
الإسلام والإيمان متفاوتان ١٣٦
في النفاق روايات... ١٣٧

٤ ـ الافتراء على الله تعالىٰ	١٣٩
المفترون على الله الكذب، أو بآياته بأنّهم أظلم من كلّ ظالم	١٤١
حرمة ادّعاء كلّ منصب إلهي بغير حقّ	١٤٣
التصرّف في الدين نفياً وإثباتاً بلا ضمان إلهي هو ظلم	١٤٥
الرادّون لدعوة الرسول ﷺ باتّخاذهم زخرف الدنيا	١٤٧
من نسب الخلق إلى غيره، أو تصوير شريك له او...	١٤٩
التصرّف فى دين الله من غير حجّة خيانة لله سبحانه	١٥١
تنبيه	١٥٢
خاتمة في بحث الافتراء على الله	١٥٣
كلّ مؤمن مسلم وليس العكس	١٥٥
السبّ لغةً	١٥٧
الروايات الدالّة على إفطار الصائم عند الكذب على الله و...	١٥٩
٥ ـ تولّي الكفّار	١٦١
اتّخاذ الكافرين أولياء من دون المؤمنين نفاق	١٦٣
النهي عن إطاعة الآباء في معصية الخالق	١٦٧
الركون إلى الّذين ظلموا يوجب النار	١٦٨
حرمة تولّي الكفّار	١٦٩
النهي عن اطّلاع الأعداء على خفايا امور المسلمين...	١٧١
حرمة تولّي أهل الكتاب	١٧٣
حفظ الاستقلال والاستقرار للشخصيّة الإسلاميّة	١٧٧
في موارد جواز استخدام العدوّ وتوظيفه	١٨٠
يجب محاربة المنافقين لمعاونتهم للكفّار	١٨١
المنافق الّذي لم يُحكم بكفره	١٨٦

النهي عن مجالسة المنافقين والخوض معهم	١٩١
لا بأس بالبرّ والودّ مع الأعداء الّذين لم يقاتلوا المؤمنين	١٩٣
تنبيه	١٩٦
أحقّيّة الحكم لله تعالى ولرسوله ثمّ الأئمّة عليهم السلام ونوّابهم	١٩٧
خاتمة المطاف	٢٠٠
النهي عن الاستغفار والدعاء للمشركين	٢٠١
٦ ـ قتل النفس المحترمة	٢٠٦
فروع	٢١٠
أ ـ حرمة الانتحار	٢١٠
ب ـ قتل الاولاد	٢١١
حرمة الوأد وإسقاط الجنين	٢١٣
ج ـ الوَأد	٢١٣
د ـ اسقاط الجنين	٢١٣
وجه الحرمة في إسقاط الجنين	٢١٥
فرع	٢١٦
هـ ـ قتل المؤمنين	٢١٦
حرمة قتل النفس المحترمة سواء كان مسلماً أو ذمّيّاً	٢١٧
موضوع نذر عبد المطّلب	٢١٨
٧ ـ الزنا	٢٢٠
حرمة تزويج المؤمن المشركة وبالعكس وكذا في الزنا	٢٢١
قصّة يوسف الصدّيق مع امرأة عزيز مصر	٢٢٣
٨ ـ اللواط	٢٢٤
حرمة اللواط وما يترتّب عليه من أحكام	٢٢٥

٩ و ١٠ ـ الخمر والميسر ٢٢٦
حرمة شرب الخمر لإسكاره، وعمل الميسر، لا لتقوية الفكر ٢٢٧
الروايات الدالّة على أنّ كلّ مسكر حرام ٢٢٩
الاستدلال بنجاسة الخمر بالكتاب والسنّة ٢٣١
آراء العلماء واستدلالهم في نجاسة الخمر ٢٣٣
حرمة الميسر ٢٣٦
حكم اللعب بالآلات الخاصّة بعد تغييرها من غير المراهنة ٢٣٧
الذنوب الاجتماعيّة ٢٣٨
١ ـ التطفيف ٢٣٨
من الذنوب الاجتماعيّة التطفيف ٢٣٩
تنبيه ٢٤١
٢ ـ الرّشوة ٢٤٥
من الذنوب الاجتماعيّة الرشوة ٢٤٦
فرع ٢٥٠
جواز إعطاء الرشوة إذا توقّف عليه استيفاء الحقّ ٢٥٠
حكم الرشوة المستفادة من الكتاب والسنّة ٢٥١
٣ ـ أكل مال اليتيم ٢٥٦
من الذنوب الاجتماعيّة أكل مال اليتيم ٢٥٧
٤ ـ الفتنة ٢٥٩
من الذنوب الاجتماعيّة الفتنة ٢٦١
٥ ـ السّحر ٢٦٤
حكم الساحر من الكتاب والسنّة ٢٦٥
حكم تعلّم السحر وتعليمه ٢٦٧

٦ ـ عصيان اللسان	٢٦٩
أ ـ الغيبة	٢٦٩
موضوع الغيبة وحدودها المستفادة من الروايات	٢٧١
حكم غيبة المخالف	٢٧٣
حكم غيبة الغير المتستّر، والمتظلّم	٢٧٧
حكم التهمة المستفادة من الكتاب والسنّة	٢٧٩
ب ـ التهمة	٢٧٩
ج ـ الكذب	٢٨٠
ملاك الكذب والقول بغير الحقّ، عدم الإيمان	٢٨٠
ما هو ملاك الصدق والكذب؟	٢٨١
الروايات الدالّة على حرمة الكذب	٢٨٣
الكذب على الله ورسوله	٢٨٧
حكم من كذب على الله ورسوله وهو صائم	٢٨٩
حكم من كذب على الله ورسوله وهو صائم أو متوضّىء	٢٩١
د ـ السبّ	٢٩٣
حكم من سبّ النبيّ صلى الله عليه وآله	٢٩٥
فصل في التوبة والاستغفار	٢٩٧
الآيات الّتي تبيّن دعوات الأنبياء الناس بالاستغفار	٢٩٩
الإسراع إلى الاستغفار طلباً للجنّة الّتي وعد الله بها	٣٠١
قبول التوبة من كلّ ذنب حتّى الشرك إذا رجع عن شركه	٣٠٣
قبول توبة من تاب واستغفرالله من كلّ ذنب	٣٠٤
التهاون بالتوبة أشدّ من الكفر	٣٠٥
تذييل في خلاصة الأبحاث	٣٠٦

مسألتان في الختام ٣١٢
الأعذار الّتي لا تؤاخذ عليها ٣١٣
فروع الأعذار أربعة ٣١٩
٢ ـ التوسّل والاستشفاع ٣٢١
فروع التوسّل أربعة ٣٢٧

كتاب الأطعمة والأشربة

تمهيد ٣٣٠
الفصل الأوّل: الإطلاقات ٣٣٢
وجوب أكل الحلال الطيّب دون ما كان حراماً خبيثاً ٣٣٣
ينهى الله تعالى المؤمنين عن تحريم طيّبات ما أحلّ ٣٣٥
ترك بعض الطيّبات الدنيا ونهى الرسول صلى الله عليه وآله عن ذلك ٣٣٦
إنّ الله يريد بعباده اليُسر والراحة لا العُسر والشدّة ٣٣٧
سؤال استنكاري عمّن حرّم زينة الله ٣٣٨
ذكر صفات النبيّ الأُمِيّ الّذي يجدونه مكتوباً فى التوراة والإنجيل ٣٣٩
صفات الغنائم بأنّها محلّلات طيّبات ٣٤٠
الفصل الثاني: خصوصيّات المطعوم ٣٤٢
خلق الأنعام لانتفاع الناس منها بأيّ وجه ٣٤٤
حلّيّة الارتزاق والانتفاع من الأنعام ٣٤٥
بركات الماء السماء وفي الأنعام آيات من جهات شتّى ٣٤٦
إنّ في العسل شفاء للنّاس وأقسام الوحي الى النحل ٣٤٧
نِعَم الله تعالى على الإنسان ٣٤٨
خلق الله تعالى العالم وما فيه للإنسان ٣٤٩

خلق الله تعالى البحر وما فيها خاصّة الأسماك لعلّ الإنسان يشكر ربّه	٣٥٠
بيان حكم صيد البرّ والبحر وتفاوتهما	٣٥١
جواز مطلق الانتفاع من الأنعام واستخدامها	٣٥٢
إباحة الانتفاع من كلّ ما خلقه الله إلّا المحرّمات	٣٥٣
الفصل الثالث: المحرّمات في الأطعمة والأشربة	٣٥٤
دلالة آية: ﴿حرّمت عليكم الميتة والدم و...﴾ على امور	٣٥٤
الكلام في مسألة إكمال الدين ويأس الكفّار	٣٥٧
أمَر الله تعالى نبيّه: إنّ الأشياء على الحلّيّة إلّا أشياء معدودة	٣٥٨
يجوز أكل المحرّمات في حال الاضطرار و...	٣٥٩
الكلام في تحريم الميتة والدم ولحم الخنزير و...	٣٦٠
حرمة أكل ما لم يذكر اسم الله عليه حين الذبح	٣٦١
اشتراط التسمية حال الذبح أيّاً كان الذابح	٣٦٢
عناوين متعدّدة يستفاد من الروايات	٣٦٣
حرمة أكل ذبائح اليهود والنصارى	٣٦٥
قول شهيد الثاني في أكل ذبائح لم يذكر اسم الله تعالى عليه	٣٦٧
أقوال بعض العلماء في ذبائح أهل الكتاب	٣٦٩
فذلكة في المقام	٣٧٠
حكم الذبح بالآلات الحديثة في المذابح الصناعيّة	٣٧٠
حرمة الخمر والأنصاب والأزلام	٣٧١
قول فاضل المقداد وراوندي في حرمة الخمر	٣٧٣
نزول آيات تحريم الخمر والميسر	٣٧٤
حرمة الخمر ونفي التدرّج في التحريم	٣٧٥
خاتمة فيها مسائل	٣٧٦

حلّيّة الروبيان ٣٧٨
حلّيّة السمك الّتي لها قشر ٣٧٩
حكم السمك والمسوخ والطير والوحوش ٣٨٠
يحرم كلّ ما يستخبث بالطبع وليس طيّباً ٣٨١
حكم حلّيّة طعام المسلمين لأهل الكتاب وبالعكس ٣٨٢
نقد كلام فاضل المقداد رحمه الله ٣٨٣
قول محقّق الأردبيلي رحمه الله وشرح قوله و... ٣٨٤
الأصل هو حلّيّة كلّ شيء إلّا ما أخرجه الدليل ٣٨٥
الإسراف ٣٨٦
معنى الإسراف والإسراف أعمّ في الأموال وغيرها ٣٨٦
عواقب الإسراف ٣٨٦
حكم الإسراف والتبذير والتقتير ٣٨٧
حكم الإسراف ومعنى الإسراف والتبذير والتقتير لغةً ٣٨٨
كلام في حرمة الإسراف والتقتير ٣٨٩
يمكن أن لا يكون الإسراف حراماً بل كان مكروهاً وردّ ما قاله سفيان ٣٩٠
في حدّ الإسراف والتقتير ٣٩١
الكلام في الرزق ٣٩٢
الإنسان مسؤول في قبال أعماله و... ٣٩٣
في أهمّيّة اقتصاد الإسلام وفيه آيات وهو على قسمين ٣٩٤
للإنفاق حدّ وحدود ٣٩٥
كلام رسول الله صلى الله عليه وآله لأبي ذرّ في التساوي المؤمنين ٣٩٦
الإنسان خليفة الله في الأرض ورحمة ربّ العالمين عليه ٣٩٧
أقوال بعض العلماء في معنى نعمة النبوّة وأنّ العيش أخصّ من الحياة ٣٩٨

إنّ التفاضل ورفع البعض على الآخرين بيد الله تعالى ٣٩٩
إنّ الفضل وبسط الرزق أو قبضه بيد الله تعالى ٤٠٠
إنّ الرزق ومقاليد السموات والأرض بيد الله تعالى ٤٠١
آيات في الرزق والفضل والختام بحث الرزق ٤٠٢
ختام بحث الرزق ٤٠٣
إنّ الله يرزق ويهدى من يشاء ٤٠٤
تذييلٌ في فروع الكتاب ٤٠٤

كتاب أحكام المجتمع وآدابه

تمهيد ٤٠٨
الفصل الأوّل: علاقة المؤمن ووالديه ٤٠٩
وجوب الإحسان إلى الوالدين وحرمة الإساءة إليهما وآيات فيه ٤١٠
وجوب حُسن المعاشرة مع الوالدين وآيات فيه ٤١١
علّة الإحسان بوالديه ووجوب الإحسان والشكر للوالدين ٤١٢
وجوب الإحسان والشكر للوالدين و... ٤١٣
إطلاق الوالدين للمسلم وغير المسلم وكلامٌ في مدّة الرضاع ٤١٤
حرمة إيتاء الزكاة بالوالدين لأنّهما واجبي النفقة و... ٤١٥
هل وجوب الإحسان والشكر والدعاء للوالدين و...؟ ٤١٦
وظائف الولد في قبال الوالدين ٤١٧
حرمة الشرك بالله ووجوب الإحسان بالوالدين ٤١٨
الفصل الثاني: المؤمن وأُسرته ٤١٩
معنى الخيانة والنفاق و... ٤٢٠
حرمة الخيانة وأنّ الأموال والأولاد فتنة ٤٢١

إنّ المؤمن الحقيقي من يتوكّل على الله و... ٤٢٢
إنّ تمام التعامل بملاك إطاعة أوامر الله والانتهاء عن نواهيه و... ٤٢٣
قول المستضعفين للمستكبرين وبالعكس وقول المترفين للأنبياء و... ٤٢٤
حرمة التهاء المؤمنين بالأموال والأولاد عن ذكر الله تعالى ٤٢٥
حرمة أذى الزوج للزوجة وبالعكس و... ٤٢٦
وظائف الرجال في قبال النساء ٤٢٧
كلام عن أبي عبدالله عليه‌السلام عن رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله في وصف المرأة ٤٢٨
الفصل الثالث: المؤمن وعشيرته ٤٢٩
حرمة قطعيّة الرحم ولزوم المعاشرة معهم و... ٤٣٠
بيان أحوال الناس وأتباعهم الحقّ أو الباطل ٤٣١
عاقبة الّذين يوفون بعهد الله ويصلون الأرحام... وبالعكس ٤٣٢
أَمَر الله تعالى الناس بتقوى الله وصلة الأرحام ٤٣٣
أهمّيّة صلة الأرحام والنهي عن قطعيّة الرحم وروايات فيه ٤٣٤
آفات قطعية الرحم وبركات صلتها ٤٣٥
حدّ الرحم وأنّها عرفيّ ٤٣٦
الفصل الرابع: المؤمن وشعبه ٤٣٧
الف ـ في علاقة أمير المؤمنين ووليّهم معهم ٤٣٧
يجب على النبيّ ووليّه وكلّ زعيم و... ٤٣٨
إرشاد الناس وظيفة أولياء الأُمور وأُمراء المؤمنين ٤٣٩
ب ـ في علاقة المؤمنين مع وليّهم وأميرهم (الشعب والقائد) ٤٤٠
دلالة الآيات على حفظ حرمة النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله ومراعاة الأدب ٤٤١
معنى النظر بحسب اللّغة ٤٤٥
وجوب رعاية الأدب عند رسول الله وكلّ ولاة المؤمنين و... ٤٤٦

نهىٰ الله المؤمنين بالنجوى لأنّه بطبعه قبيح مذموم	٤٤٧
النجوى في كلّ شرّ وإثم لا يجوز وفي كلّ خير والتقوى يجوز	٤٤٨
روايات في نهي النجوى وحرمته	٤٤٩
لابدّ للمؤمنين من مراعاة الآخرين في المجالس	٤٥٠
بعض صفات المؤمنين	٤٥١
في معنى: ﴿عَلىٰ اَمْرٍ جٰامِعٍ﴾ وبعض صفات المؤمنين	٤٥٢
إطاعة الرسول صلى الله عليه وآله من علامة الإيمان	٤٥٣
معذورات غير موجّه فراراً عن الجهاد و...	٤٥٤
رعاية الأدب بين الوالي والمؤمنين	٤٥٤
الاستيذان من الرسول وكلّ حاكم إلهي جزء من الإيمان	٤٥٥
ج ـ في علاقة المؤمنات مع المؤمنين وهم معهنّ	٤٥٥
علّة الّتي صارت به المرأة مرأة و...	٤٥٦
تفسير آية: ﴿الرجال قوّامون على النساء﴾	٤٥٧
قول فيض القاساني والعامّة في معنى: ﴿الرجال قوّامون على النساء﴾	٤٥٨
يجب على المؤمنين والمؤمنات أن يغضّوا من أبصارهم	٤٥٩
تفاوت الرجال مع النساء في بعض الأوصاف ومعنى الفرج	٤٦٠
استثناآت في آية الحجاب: ﴿ولا يبدين زينتهنّ إلّا...﴾	٤٦١
حرمة إبداء الزينة على النساء ووجوب إطاعة الرسول صلى الله عليه وآله و...	٤٦٢
حرمة اختلاط الرجال مع النساء و...	٤٦٣
استثناآت للنساء في المكالمات والحجاب و...	٤٦٤
لابدّ في حال الصلاة من ملاحظة الأدب	٤٦٥
يجوز أو لا يجوز المرأة الحرّة أن تصلّى وهي مكشوفة الرأس	٤٦٦
وجوب استيذان من يريد الورود على الغير	٤٦٧

الكلام في وجوب الحجاب وحجاب اللّاتي... ٤٦٨
الكلام في تفسير آية: ﴿غير متبرّجات بزينة﴾ ٤٦٩
الكلام في النظر على رؤوس النساء الّتي اعتدن على ايدائه و... ٤٧٠
روايات في تفسير آية: ﴿والقواعد من النساء...﴾ ٤٧١
ما معنى القواعد؟ و... ٤٧٣
وجوب التستّر عمّن يطّلع على العورات... ٤٧٤
وجوب التفقّه في الدين ورفع حوائج الناس ٤٧٥
د ـ في علاقة المؤمنين بعضهم مع بعض ٤٧٥
أقسام العلم ووجوب الإنذار والإرشاد و... ٤٧٦
وجوب السؤال عن أهل الذكر من كان جاهلاً ٤٧٧
بعض صفات المؤمنين والنهي عن مماثلة... ٤٧٨
حرمة الاقتفاء وتبعيّة ما ليس لك به علم والنهي عن التكبّر ٤٧٩
مواعظ لقمان لابنه بالاجتناب عن تصغير الناس وأن لا يتكبّر و... ٤٨٠
علاج التكبّر وأداء السلام والتحيّة أدبٌ آخر للإنسان ٤٨١
حرمة الدخول على بيوت الغير إلّا بإذنهم فعلى الوارد السلام ٤٨٢
هل يجوز دخول أُمناء الحكومة في بيوت الناس بغير إذنهم؟ ٤٨٣
فرع ٤٨٣
وجوب اتّخاذ الزينة عند كلّ مسجد وفى زيارة المؤمنين وعند الخروج عن البيت ٤٨٤
هـ ـ في خصائص الشعب المؤمن ٤٨٥
أوامر النبيّ صلى الله عليه وآله كلّهم من قِبل الله تعالى وما ينطق عن الهوى ٤٨٦
أظهر أوصاف المؤمنين ٤٨٧
بعض صفات المؤمنين وأظهرهم ووجوب الإصلاح... ٤٨٨

إخبار الآيات عن الشعب المؤمن ٤٨٩
بعض صفات شعب المؤمن ٤٩٠
لا يسخر رجال من رجال ونساء من نساء ولا تتّبع كلّ نبأ وخبر ٤٩٢
نتيجة الأبحاث في كتاب أحكام المجتمع وآدابه ٤٩٣
نتيجة الأبحاث ٤٩٣
١ ـ المؤمن ووالديه ٤٩٣
٢ ـ المؤمن وأُسرته ٤٩٣
يجب صلة الرحم وحرمة قطعية الرحم وما وجب على وليّ المؤمنين ٤٩٤
٣ ـ المؤمن وشعبه ٤٩٤
الف ـ أميرالمؤمنين ووليّهم معهم ٤٩٤
نتيجة الأبحاث في كتاب أحكام المجتمع وآدابه ٤٩٥
ب ـ المؤمنون مع وليّهم ٤٩٥
ج ـ المؤمنات مع المؤمنين وهم معهنّ ٤٩٦
نتيجة الأبحاث في كتاب أحكام المجتمع وآدابه ٤٩٧
د ـ في علاقات المؤمنين بعضهم مع بعض ٤٩٧
ما يجب على المؤمنين أن يتصدّي كلّ منهم أمر من الأُمور كفاية ٤٩٨
نتيجة الأبحاث في كتاب أحكام المجتمع وآدابه ٤٩٩
هـ ـ خصائص الشعب المؤمن ٤٩٩

كتاب الوصيّة

تمهيد ٥٠٢
الكلام في وجوب الوصيّة على كلّ مكلّف ٥٠٣

الأمر الثالث: فيما ينبغي أن يدعىٰ به الله تعالىٰ من الأسماء ٥٤٩
الأمر الرابع: فيما ينبغي أن يبتغيه الداعي ويطلبه من الله تعالى ٥٥٢
نوح عليه السلام وحكايته مع قومه ودعائه للوالدين و... ٥٥٣
ما استدعيا إبراهيم عليه السلام حينما كان يرفع قواعد البيت ٥٥٤
دعاء إبراهيم عليه السلام لأولاده، ذرّيّته، قومه، أُمّته و... ٥٥٥
اشفاق إبراهيم عليه السلام على ذرّيّته، أُمّته والناس وتوصيفه الله تعالى ٥٥٦
حكاية موسى عليه السلام حين رجع إلى قومه ومع أخيه هارون و... ٥٥٧
حكاية عيسى عليه السلام بعد إيمان الحواريّون وكلامهم معه و... ٥٥٨
حكاية عيسى عليه السلام مع الحواريّون ودعاء سليمان وزكريّا عليهما السلام ٥٥٩
نداء زكريّا ويوسف عليهما السلام ربّه واستجابة دعائهما ٥٦٠
دعاء لوط، يونس وأيّوب عليهم السلام لطلب حياةٍ طيّبة ٥٦١
كلام الله تعالى حكاية عن سليمان، إبراهيم، موسى و... ٥٦٢
كلام الله تعالى حكاية عن المؤمنين والمؤمنات و... ٥٦٣
كلام الله تعالى حكاية عن الراسخين في العلم و... ٥٦٤
خلق الإنسان ضعيفاً هلوعاً وبعض صفات الإنسان من كلام الله تعالى ٥٦٥
آفة الاستغناء وبعض صفات الإنسان وطبعه ٥٦٦
تفاوت الإيمان وآثاره على يقين وغير يقين ٥٦٧
فهرس المصادر ٥٦٨
محتويات الكتاب ٥٩٤